

الحنارة

نظم كتاب برائة المحجته ونهاية المقتصر
للأبن رشد الحفید

تألیف

الدكتور حمد رقي شبيها ماء العينين

الحنارة

نظم كتاب برائة المحجته ونهاية المقتصر
للأبن رشد الحفید

تألیف

الدكتور حمد رقي شبيها ماء العينين

المخامرة

نظم كتاب برداية المجهتهد ونهايتة المقتصد
لابن رشد الحفيد

تأليف

الدكتور محمد راتي شبيهنا ماء العينين



رقم الإيداع القانوني: 2011 MO 2971

ردمك : 978-9954-30-636-9

(CTP) مطبعة المعارف الجديدة - الرباط / 2011

الطبعة الأولى 2011

المخارة

نظم كتاب برائة المجهتر ونهاية المقتصر
للبن رشدر الحففر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، ربنا آتانا من لدنك رحمة وهيباً لنا من أمرنا رشداً، سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم.

اللهم صل وسلم على من بلغ الرسالة وهدى الأمة نبي الرحمة، ومنقذ الكون من الضلالة ومضيء طريق الحق لمن هداه الله إلى توفيقه، ومن جعل العدل نورا ساطعاً يبدد حوالك ظلمات الجهل ويخلص الإنسانية من استبداد الجبابرة، ويجعلها سواسية كأسنان المشط لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي إلا بالتقوى، نعمة الله المهداة لعبيده سيدنا وشفيعنا محمد صلى الله عليه وسلم.

وبعد فلا شك أن كتاب بداية المجتهد ونهاية المقتصد للقاضي أبي الوليد محمد ابن أحمد ابن محمد ابن رشد القرطبي الأندلسي الشهير بابن رشد الحفيد المتوفى سنة 595هـ، أخذ اليوم يكتسي أهمية بالغة لاعتبارات شتى منها : أسلوبه المتميز، وطريقة تعامله مع الدليل وحسن ربطه بمناطه، وما تميز به من اختصار في الألفاظ وإحاطة بالمعاني وما يكرس تلك الأهمية، ويزيد من الاهتمام به تلك الطريقة التي ابتكرها للإحاطة بأهم مصادر الخلاف العالي، دون أن يوجه فكره رأي من الآراء المتباينة، إلى ترجيح غير مبرر لمذهب دون مذهب، وحتى لرأي أحد أطراف الخلاف داخل المذهب على الآخر؛ رغم ما عاناه من مضايقات ومشاكسات آلت به إلى المحنة المعروفة، والتي جاءت نتيجة تصورات متقدمة على عصره، فقد كان رائداً من بين الرواد الأوائل للنهضة الفكرية بالغرب "إذ جعل منه رمزا وشعاراً، حارب تحت رايته كل ظلامية تحاول أن تقف في وجه إشراق العقل ونور العلم"¹ وذلك لمدة لا تقل عن أربعة قرون، لكن ما لبث أن تنكر له أيضاً بدوره، فتضافرت عدة

¹ - تقديم هشام خليفة طعيمة لطبعة المكتبة المصرية لبداية المجتهد ونهاية المقتصد سنة 2004، والتي جعلتها مرجعي لهذا النظم.

جهود لطمس آثاره في الدراسات الفقهية والفكرية والفلسفية، ولعل ذلك هروب منهم من أن يُسجل لمفكري الإسلام أي دور في النهضة المتنامية التي شهدتها الإنسانية، ولكي يتسنى لهم استمرار تزهيد أبناء الأمة الإسلامية في موروثهم الفكري، وتذهب مقدمة طبعة المكتبة المصرية للكتاب المذكور إلى أنهم نجحوا في ذلك إلى حد بعيد، "إلى أن جاء كتاب المستشرق: أرنست رينان في منتصف القرن التاسع عشر، ليحدث صيحة في الغرب ما يزال صداها يتردد إلى اليوم"².

ويرى هيثم خليفة المقدم لطبعة المكتبة المصرية لبداية المجتهد سنة 2002 «أن أمتة العربية لم تكتشفه بعد أن تكالب عليه معاصروه منها إلا عن طريق المؤرخ الفرنسي أرنست رينان المذكور في كتابه عن ابن رشد المشار إليه، مبينا تأثيره على العصور الوسطى الأوروبية، حتى إن فرح أنطون استخدم آراء ابن رشد في "حجابه" مع محمد عبده».

ثم تتابع الاهتمام بعد ذلك بمؤلفاته وآرائه ومنهجه، في الفكر المعاصر عربي ولا تيني، إذ جل الكتابات الفلسفية الغربية المترجمة، لا تكاد تخلوا من الاستشهاد ببعض أبحاثه واستنباطاته، وأصبحت الإشارات إليه كثيرة عند الباحثين العرب، وإذا كان علم الكلام أثنى جانب منه الرجل جراحا حتى رمي بما هو بعيد منه، فإن ظلال تلك الآراء المعارضة لازالت تحجبه حجب إسقاط، عن احتلاله للحيز الذي يليق به في مجالات الاستشهاد والاستنباط والمرجعية، لكن سعي مفكري العصر الحالي لانتقاء القواسم المشتركة بين عطاء الفكر البشري، الذي أصبح يتطلع إلى عالم تسوده روح الأخوة والتعاون والمساواة، فإن ذلك لا محالة سينصفه، فذلك الاهتمام وهذا الاتجاه هو الفضاء الذي كان ابن رشد الحفيد من بين المؤسسين الأوائل لطريق الوصول إليه. والذي كرس كتابه بداية المجتهد ونهاية المقتصد لوضع الأسس الأولى لرصد معالمه وإمكانية تحقيقه.

ولهذه الأسباب يبرز اهتمام الباحثين اليوم من أفراد ومجامع بتبني هذا الكتاب، الذي ابتكر منهجا غير مسبوق إليه، جذب له اهتمام العلماء الأجلاء مثل جدي الشيخ ماء العينين، الذي كان سباقا إلى محاولة نظم ما اتفق عليه من الأحكام لدى ابن رشد في

² - نفسه.

كتابه هذا الذي نحاول اليوم نظمه، والإمام الصفدي في "رحمة الأمة"، والإمام الشعراني في كتابه "الميزان الكبرى"، فقد استطاع من خلال تبخره في شتى المعارف أن يخرج من المراجع الثلاثة نظماً لا يتجاوز ستمائة بيت جمع فيه جل ما اتفق عليه من الأحكام حسب تلك الامهات الثلاثة، وتقليداً لنهجه ومن خلال اطلاعي على نظم شمس الاتفاق ولاهتمام المراكز العلمية بكل الدراسات الهادفة إلى اجتماع كلمة الأمة علمياً وسياسياً، ومن خلال دراستي على مجموعة من العلماء الأفاضل بالصحراء المغربية، رضي الله عنهم وأسكنهم فسيح جناته، علقوني برغبة جامحة بكتاب "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" لأبي الوليد المذكور، وخصوصاً أثناء دراستي لمرتقي الأصول وكذلك لتحفة الحكام له أيضاً، على أستاذي الفقيه الجليل محمد المختار بن الطالب عثمان رضي الله عنه، فكان يذكره عند استعراضه لمسائل الخلاف العالي بين الأئمة، دون أن أراه، حتى وجدته أثناء تلك الفترة في إحدى زياراتي لوالدي وشيخي العالم المتمكن جدي الشيخ محمد الأغظف ابن الشيخ ماء العينين رضي الله عنهم وأرضاهم، الذي شملني بعناية علمية وإسلامية تتجلى فوق حنان الأبوة وتسمو على عطاء المشيخة، وكان كتاب بداية المجتهد من بين المراجع الكثيرة التي ضمتها مكتبته الغنية بنوادير المراجع الإسلامية.

ولقد كان درس الأصول يرجع فيه جلهم إلى شيخي الشيخ محمد الأغظف المذكور، وأخص منهم الشيخ محمد المختار، وكانوا يذكرون بداية المجتهد بتمجيد ولما تمكنت من الاطلاع عليه انبهرت بمنهجه وأسلوبه وطريقة تحليله وازددت تعلقاً به عندما تم اتصالي بعلمي الشيخ محمد الإمام العالم المتمكن، الذي تلقيت عليه أنا وكوكبة من علماء الصحراء تعليماً عاماً شمل كثيراً من المواد، وكان من بين تلك المراجع كتاب "بداية المجتهد ونهاية المقتصد"، فاشتد تعلقني بأسلوب هذا الكتاب ومنهجه وابتكاره وتعاطيه لمختلف قضايا الخلاف العالي، فصحبته طيلة دراستي بكلية الحقوق وبعدها عند دراستي بدار الحديث الحسنية، إذ فكرت في أن أعد عليه رسالة دبلوم الدراسات العليا، فرفض أستاذي الدكتور مامون الكزبري رحمه الله وأمرني بإعدادها في الصورية بين الشريعة والقانون، ثم حاولت أن أعد عليه بحث دكتوراه الدولة، فطلب مني أستاذي الدكتور فاروق النبهان جزاه الله خيراً، أن أتم بحثي في موضوع "تأثر مصادر الالتزام في القوانين الوضعية بالفقه الإسلامي"،

بعد أن أنجزت بحث "الصورية بين الشريعة والقانون". وكرس في نفسي الاهتمام بالمرجع المذكور تطلع المجامع العلمية والكليات والمحاضر اليوم إلى التعمق في نظريات الشريعة الإسلامية، عبر تراكم التراث الفقهي المتنوع بما فيه من تشعب وتباين آراء وأحكام وأدلة فقهاء المذاهب الأربعة، مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وأبي حنيفة، مع إشارات متعددة إلى أقوال داود الظاهري والليث رضي الله عنهم وأجزل لهم المثوبة.

غير أن تنوع أحكامهم واختلاف قواعدهم وتباين فتاواهم احتاج إلى من يقارن بين نظرياتهم، وأدلتهم ويجمع بين آرائهم ويتناول جميع خلافاتهم دون تنغيص أو تزهد، فلم يتأت ذلك لأي عالم قبل ابن رشد الحفيد الذي وفقه الله إلى ذلك بتجرد علمي غاية في الجودة وحسن التناول والتجرد من خلال منهج علمي، يصعب على أي قارئ أن يستشف من خلاله اعتناقه لمذهب من تلك المذاهب، قبل أن يصل إلى نهاية الكتاب، حيث أعلن أنه سيؤلف كتابا على الفقه المالكي بقواعده وأدلته.

لهذا وتسهيلا لحفظ هذه الدرة الثمينة وخزانة الفقه المجموعة في كتاب "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" عازمت على محاولة نظمه، بعد أن بحثت هل سبق أحد إلى ذلك فلم أعثر على نظم كامل لنصه، وها أنا بحمد من الله وتوفيقه نظمته في ستة آلاف وسبعمائة وأربع وثلاثين بيتا وسميته "منارة المبتدئ"، لأن النظم أسهل حفظا من النشر، كما قال ابن عاصم في المرتقى:

فهو من النشر لفهم أسبق ومقتضاه بالنفوس أعلق

وقد ضم نظمي مقدمتين إحداهما للناظم والأخرى للمؤلف، ثم تتابعت بعدهما مجموعة من الكتب بلغت ثمانية وستين كتابا تفرعت إلى جمل ثم إلى أبواب ثم فصول وأحيانا مسائل، حصنت كتابه من التكرار والتداخل والغموض؛ إذ جاء بحثا أكاديميا يكاد يكون معده نال به درجة عالية من أعظم جامعات العالم المتقدم في عصرنا الحالي، وذلك من حيث المنهج، أما في المعارف الإسلامية فلم يبق لأضرابه مثيل في عالم اليوم، وهي العناوين والتفريعات التي سابينها في الفهرس بحول الله.

وهذا الكتاب يعتبر بحق دائرة معارف فقهية ضمها سفر واحد، تعرض فيه مؤلفه للخلاف العالي بأسلوب يعتبر رائداً، من بين الأوائل الذين اهتموا بتلك المعارف، إلا أن قارئ هذا الكتاب سيفعم مشاعره الإعجاب بمؤلفه الذي تعاطى لمختلف صور خلاف الأئمة رضي الله عنهم، في فترة اشتعل فيها أوار التشاكس العلمي، حتى جر إلى التكفير والتكفير المضاد، أثناء تناول نظريات علم الكلام، وإلى التكذيب والتجريح عند الكلام عن الفتوى أو ترجيح النظرية والعمل على إضعاف دليل الند بكل الوسائل، لكن ابن رشد الحفيد خاض هذا البحر الخضم الذي تلاطمت أمواجه العاتية برياطة جأش وعفة لسان تميز بهما عن كثير من معاصريه، فاستطاع باصطفاء من الله أن يمخر تلك البحور المتلاطمة بسفينة العلم الغزير والرأي السديد والقلم المترفع، فلم يصدر منه تكذيب أو تعريض، كما لم يبالغ في تلميع مذهب من المذاهب التي تناول فقهها على حساب غيره، بل التزم بذكر أوجه الخلاف واستعراض الأدلة التي احتج بها كل واحد منهم بحياد كامل.

ولحاجة المسلمين إلى ما يوحد كلمتهم، ويمد جالياتهم خارج بلاد المسلمين بما يسهل عليهم تعاطي واجباتهم الدينية ويضمن وحدة صفهم أمام بعض المجتمعات التي لا تجتمع كلمتها إلا عندما يتعلق الأمر بمواجهة الإسلام، أصبح اهتمام علماء الإسلام يزداد بإقبالهم على مثل هذه الكتب التي سلكت هذا السبيل المستقيم.

لهذه الأسباب، ولسهولة حفظ النظم على من يرغب في استقرار القواعد في ذاكرته، فإني عكفت على هذا العمل راجياً من الله أن يكمل نقصه بقبوله، حتى يكون ولو لبنة صغيرة تسهم في دفع عجلة قاطرة الوحدة الإسلامية، فتبقى كلمة الله هي العليا وكلمة أعداء الإسلام هي السفلى، والله الموفق للصواب.

وقد جعلت النسخة التي طبعتها المكتبة العصرية تحت عناية الشيخ هيثم خليفة طعيمي سنة 2002، هي المعتمدة عندي فكل قول بهذا النظم يرجع فيه لمتنها لأنه هو أصله الذي أخذ منه.

الناظم د. حمداتي شبيها ماء العينين
تاب الله عليه وغفر له ولوالديه وللمسلمين
إنه سميع مجيب

مقدمة الناظم

قَالَ عُبَيْدَ رَبِّهِ حَمْدَاتِي	1
الْحَمْدُ لِلَّهِ الْجَلِيلِ الْمُبْتَدِ	2
أَعْطَاهُمْ الْعُلُومَ وَالْأَرْزَاقَا	3
فَبَعْضُهُمْ قَدْ خَصَّصَهُ بِالْعِلْمِ	4
وَبَعْضُهُمْ أَعْطَاهُ كَسْبَ الْكُلِّ	5
صَلَّى عَلَيَّ عَلَى رَسُولِنَا مُحَمَّدٍ	6
وَبَعْدَ ذَلِكَ فَهَذَا نَظْمٌ يَحْضُرُ	7
نَظْمُهُ مِنْ أَجْلِ فَهَمِ الْمُبْتَدِ	8
كَاتِبُهُ الْحَفِيدُ بَابِن رُشْدٍ	9
مُبِينًا مَا اتَّفَقَ الْمَذَاهِبُ	10
يَبْنِي عَلَى النَّصِّ الصَّحِيحِ إِنْ وَجَدَ	11
أَبْدَى خِلَافَ سَائِرِ الْمَذَاهِبِ	12
مُحَلِّلاً خِلَافَهُمْ فِي الْفَهْمِ	13
مُرْجِحًا فَتَوَى الْأِمَامِ مَالِكِ	14
فَفَصَّلَ الْفُرُوعَ وَالْأُصُولَا	15
وَمَوَّئِلَ الطُّلَابِ فِي التَّخْصُّصِ	16
يُعْرِفُ الْمَوْضُوعَ عِنْدَ الْبَدْءِ بِهِ	17
مُبِينًا عَزْوِ الْحَدِيثِ غَالِبَا	18
مُبْتَكِرًا عِلْمَ الْخِلَافِ الْعَالِي	19
أَخْصَى بِهِ أَحْكَامَ الْإِتْفَاقِ	20
وَمُرْشِدًا لِعِلَّةِ الْخِلَافِ	21
وَمَنْهَجِي سَبِيلَهُ يَرَى اقْتِنَى	22
وَزِدْتُ تَحْقِيقًا لِبَعْضِ الْمُهْمَلِ	23
أَرْجُو مِنَ اللَّهِ الْكَرِيمِ الْوَاهِبِ	24
وَيَنْفَعُ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَا	25
سَمِّيْتُهُ مَنَارَةً لِلْمُبْتَدِي	
مُكْرَرًا فِي الْحَالِ ثُمَّ الْآتِي	
الْوَاهِبِ الْعِبَادَ كُلَّ مَقْصَدِ	
وَلَمْ يَكُنْهَا لِلسُّوَى إِطْلَاقَا	
وَبَعْضُهُمْ بِالْبَحْثِ ثُمَّ الْفَهْمِ	
وَبَعْضُهُمْ أَوْلَاهُ حَمَلَ الْكُلِّ	
مَنْ قَدْ هَدَى لِلْمُنْتَهَى وَالْمُبْتَدِ	
نَشْرَ بَدَايَةِ وَفَقْهَهَا يَنْشُرُ	
مَا ضَمَّهُ بَدَايَةَ الْمُجْتَهِدِ	
كَمْ بَثَّ مِنْ عِلْمٍ غَزِيرٍ مُجَدِّدِ	
عَلَيْهِ فِي الْأَحْكَامِ وَهُوَ صَائِبُ	
وَإِنْ خَفِيَ مَعْنَاهُ نَحْوَهُ يَرُدُّ	
مُذِيلاً بِرَأْيِهِ الْمُنَاسِبِ	
لَايَةً أَوْ لِحَدِيثِ حُكْمِ	
إِذْ يَنْتَقِي لِأَحْسَنِ الْمَسَالِكِ	
وَوَظِلُّ رَاجِحًا كَذَا مَقْبُولًا	
وَمَرْجِعَ الْحُكْمِ فِي التَّرْبُصِ	
مِنَ الْكُتَابِ وَالْحَدِيثِ فَانْتَبَهْ	
يُلْفَى لِأَخْبَارِ الصَّحِيحِ صَاحِبَا	
دُونَ انْتِقَاصِ الْغَيْرِ بِالْأَقْوَالِ	
مُبِينًا أَسْبَابَ الْإِفْتِرَاقِ	
وَلِلْمَنَاطِ وَالِدَّلِيلِ الشَّافِي	
إِذَا صَطَفَيْتُ مَا لَهُ قَدْ اصْطَفَى	
مَنْ مُحْكَمٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ مُجْمَلِ	
إِعْدَادَ نَظْمِ جَامِعٍ مُنَاسِبِ	
ثُمَّ يُعِينُ الْعَالِمَ النُّحْرِيَا	
يَهْدِي إِلَى بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ	

المقدمة الأصولية

تُعزَى إِلَى الرَّسُولِ بِالْأَدْلَةِ	تُسْتَخْلَصُ الْأَحْكَامُ مِنْ ثَلَاثَةِ	26
طُرُقٍ تَلْقَى سُنَّةَ الْمُخْتَارِ	بِاللَّفْظِ ثُمَّ الْفِعْلِ وَالْإِقْرَارِ	27
فَفِيهِ رَأْيٌ لِلْجَمِيعِ قَدْ عُرِفَ	وَأَنَّ مَا الْمَسْكُوتُ عَنْهُ إِذْ وَصَفَ	28
كَمَثَلِ حَالِ سَائِرِ الْأُمُورِ	يُقَاسُ حُكْمُهُ لَدَى الْجُمْهُورِ	29
وَالظَّاهِرِيُّ عِنْدَهُمْ تَوَقُّفٌ	وَذَا الَّذِي بِهِ لَدَيْهِمْ يُعْرَفُ	30
لَمْ يُعْتَبَرْ بِحُكْمِهِمْ أَسَاسًا	لَأَنَّهُمْ قَدْ أَبْطَلُوا الْقِيَاسَا	31
فَالشَّارِعُ الْمَعْصُومُ حُكْمًا أَهْمَلَهُ	فَغَيْرُ مَنْطُوقٍ لَهُمْ لَا حُكْمَ لَهُ	32
وَالنَّصُّ وَالْإِقْرَارُ فِعْلًا يَنْتَهِي	وَقَائِعُ الْأُمُورِ لَيْسَتْ تَنْتَهِي	33
بَعْدَ السَّمَاعِ الْفَهْمُ بِالتَّقْرِيرِ	وَمَصْدَرُ التَّرْجِيحِ وَالتَّفْسِيرِ	34
مِنْهَا يُصَاغُ بِاخْتِلَافِ الْعِلْمِ	أَرْبَعَةُ الْأَلْفَاظِ أَصْلُ الْحُكْمِ	35
رَابِعَةٌ بَدَا خِلَافٌ فِيهَا	ثَلَاثَةٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا	36
مِنَ السَّمَاعِ اسْتُخْدِمَتْ لِلْفَهْمِ	مَصْدَرُ تَرْجِيحٍ وَفَهْمِ الْحُكْمِ	37
بِهِ عِبَارَةٌ فَحُكْمُهُ ثَبَتَتْ	لَفْظُ الْعُمُومِ حَمْلُهُ إِذَا أَتَتْ	38
فِي الْحُكْمِ وَالْأَلْفَاظِ وَالْمَفْهُومِ	يَعْنِي الْعُمُومَ مَحْمَلُ الْعُمُومِ	39
أَتَى بِهِ نَصٌّ لَدَى الْمَفْهُومِ	فَذَلِكَ حَمْلُهُ عَلَى الْعُمُومِ	40
قَدْ وَضَّحَ الْأَحْكَامَ وَالنُّصُوصَا	لَفْظُ الْعُمُومِ يَنْشُدُ الْخُصُوصَا	41
أَوْ عَكْسًا ذَا فَاسْتَعْمَلَ النُّصُوصَا	وَبِالْعُمُومِ إِنْ تَرَدَّدَ خُصُوصَا	42
يُقَالُ أَعْلَى ذَاكَ حُكْمًا أَسْمَا	مُنْبَهًا عَلَى الَّذِي أَدْنَى بِمَا	43
قَدْ يَفْتَضِي التَّفْصِيلَ لِلْمَكْتُومِ	وَالْخُلْفُ فِي الْخُصُوصِ لِلْعُمُومِ	44
وَذَاكَ خَلَطٌ وَاضِحٌ فِي الْعِلَّةِ	أَتَى بِوَاوِ الْعَطْفِ لِلتَّسْوِيَةِ	45
تَوْضِيحُهُ أَرَى مِنَ الصُّوَابِ	لِلْقَاضِي فِي تَرْتِيبِ هَذَا الْبَابِ	46
فِي الْحُكْمِ غَيْرَ لَفْظِهِ يَا قَاصِدُ	يُدْرِكُ مِنْ لَفْظِ الْعُمُومِ وَاحِدُ	47
وَبَعْضُهُ ضَمْنًا يَجُوزُ أَكْلُهُ	فَلَحْمٌ خَنْزِيرٌ حَرَامٌ كُلُّهُ	48
لَيْسَ بِدَاخِلِ عُمُومِ الْحَظَرِ	فَذَا الَّذِي يَعِيشُ عَبْرَ الْبَحْرِ	49

أَدْنَى وَبِالْمُسَاوِ نَصًا قَدْ جَلَا	بِذَا نَرَى التَّبِيهَ بِالْأَعْلَى عَلَى	50
بِالْفِعْلِ وَالتَّخْيِيرِ أَوْ نَهَى صَف	وَالْأَمْرُ بِالتَّكْلِيفِ لِلْمُكَلِّفِ	51
فَهُوَ الْحَرَامُ فَعَلَهُ جُرْمٌ زَلَل	وَالْأَمْرُ إِنْ أَتَى بِكَفٍّ عَنْ عَمَلٍ	52
فَذَلِكَ الْمَكْرُوهُ لِلْأَصْحَابِ	وَإِنْ أَتَى نَهْيًا بِسَلَا عِقَابِ	53
وَتَرْكُهُ إِلَى الْعِقَابِ جَالِبُ	وَإِنْ أَتَى بِالْجَزْمِ فَهُوَ وَاجِبُ	54
فَهُوَ الْمُبَاحُ ذَلِكَ الصُّوَابُ	إِنْ يَنْتَفِي الثُّوَابُ وَالْعِقَابُ	55
كَالْأَخْذِ لِلزُّكَاةِ قِسْطًا يُفْرَدُ	لَفْظِ الْعُمُومِ لِلْخُصُوصِ يَقْضَدُ	56
لَكِنْ لِحِزِّهِ لَفْظُهُ حُكْمًا قَصْدُ	لَفْظِ الْعُمُومِ فِي الْكِتَابِ قَدْ وَرَدَ	57
يُعْفَى مِنَ الزُّكَاةِ فِي الْأَقْوَالِ	فَبَعْضُ مَمْلُوكٍ مِنَ الْأَمْوَالِ	58
لِلضَّرْبِ بَاتَ أَمْرُهُ مَفْهُومًا	تَحْرِيمُ أَفٍ يَقْضَدُ التَّحْرِيمًا	59
فَذَلِكَ بِالنَّصِّ الصَّرِيحِ خُصًّا	وَإِنْ عَلَى مَعْنَى بِلَفْظِ نَصًّا	60
فَمُجْمَلٌ فِي صُورِ الْبَيَانِ	إِنْ ضَمَّ جُمْلَةً مِنَ الْمَعَانِي	61
سَمَوُهُ مَوْقُوفًا وَلَا مَرْغُوبًا	إِنْ لَمْ يُخْصَّصْ جُزْءُهُ الْمَطْلُوبَا	62
حَتَّى يُخْصَّ الْحُكْمُ جُزْءَ الْفَهْمِ	لَأُبَدَّ فِيهِ مِنْ بَيَانِ الْحُكْمِ	63
سَمَوُهُ قِيَاسًا تَسَاوَتْ عِلَلُهُ	إِلْحَاقُ حُكْمٍ بِالَّذِي يُمِثِّلُهُ	64
وَالْمَهْرُ كَالنِّصَابِ حَدُّ الْوَصْفِ	شَارِبُ خَمْرٍ حَدٌّ مِثْلُ الْقَذْفِ	65
لِوَاجِبِ نَدْبِ أَتَى فِي الْحُكْمِ	وَالْفِعْلُ خُلْفٌ فِي تَلْقَى الْفَهْمِ	66
فِي النَّدْبِ وَالْوُجُوبِ حُكْمًا فَاغْقَلِ	وَذَاكَ تَابِعٌ لِفَهْمِ الْمُجْمَلِ	67
بِذَا قَدْ سَمَوُهُ فِي الْأَخْبَارِ	وَبِالْجَوَازِ الْحُكْمُ فِي الْإِقْرَارِ	68
مَنْ التَّلْقَى وَالْفُهُومَ فَاغْقَلُوا	مُضْطَلِحُ الْإِجْمَاعِ عِلْمٌ يَحْصُلُ	69
مُبَيَّنًا أَنْوَاعَهَا كَمَا تَجِدُ	لِلْقَاضِي حَضْرَهَا بِسُنَّةٍ وَرَدُ	70
فِيهِ اخْتِلَافٌ قَدْ يَرَاهُ الْفَهْمُ	يَبَيِّنُ الْعُمُومَ وَالْخُصُوصَ الْحُكْمُ	71
كَالْقُرْءِ فِي حَيْضٍ وَطَهْرٍ مُبْتَدِ	كَالْحُكْمِ فِي اشْتِرَاكِ لَفْظِ مُفْرَدِ	72
إِنْ غَيْرِ الْمَعْنَى لَدَى الْأَصْحَابِ	كَذَا اخْتِلَافٌ أَوْجُهُ الْإِعْرَابِ	73
مُعْطَلًا لِلْحُكْمِ حِينَمَا ظَهَرَ	يَبَيِّنُ الْمَجَازَ وَالْحَقِيقَةَ أَنْحَصَرَ	74
وَمَحْمَلِ الْإِسْلَامِ فِي مَسَاقِ	مِثْلَ عُمُومِ اللَّفْظِ فِي الْإِعْتِاقِ	75
مُحْتَمَلِ الْأَحْكَامِ فِي التَّشْرِيعِ	تَعَارُضُ الْأَلْفَاظِ فِي جَمِيعِ	76

كتاب الصمارة

وَبَاتَّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ الطُّهْرُ	77
مِنْ حَدَثٍ أَوْ خَبَثٍ ذَا الْحَصْرُ	
غُسْلٌ وَضُوءٌ أَوْ تَيْمُّمٌ بَدَلٌ	78
بِأَيَّةِ الْوُضُوءِ حُكْمٌ قَدْ حَصَلَ	

الباب الأول:

الوضوء والدليل على وجوبه

دَلِيلُهُ الْكِتَابُ فِي الْوُجُوبِ	79
وَسُنَّةُ الْمُخْتَارِ فِي الْمَطْلُوبِ	
كَقَوْلِهِ جَلُّ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى	80
صَلَاتِكُمْ غُسْلُ الْوُجُوهِ قَدْ حَلَا	
فَذَا خِطَابٌ وَاجِبٌ الْمَكْلَفِ	81
تَطْبِيقُهُ عِنْدَ الْجَمِيعِ فَأَعْرِفِ	
مَنْ سُنَّةِ الْمُخْتَارِ خَيْرِ الْبَشَرِ	82
لَأَبْدَلِ لِلصَّلَاةِ مَنْ تَطَهَّرِ	
لَمْ يُرَوْ فِي الْإِجْمَاعِ مِنْ خِلَافِ	83
عَلَى طَهَارَةٍ وَذَاكَ كَافِي	
فَذَاكَ إِجْمَاعٌ لِأَهْلِ الْعِلْمِ	84
عَلَى طَهَارَةٍ فَعُورًا لِلْحُكْمِ	
وَمَنْ عَلَيْهِ وَاجِبٌ ذَا الْحُكْمِ	85
عَقْلٌ لِبَالِغٍ عَلَيْهِ حَتْمٌ	
يُعْفَى صَبِيٌّ ثُمَّ مَجْنُونٌ جَهْلٌ	86
أَفْعَالُهُ إِذَا صَحَا كَمَا نُقِلَ	
لِقَوْلِ طَهَ قَدْ عَفَى الْإِلَهُ	87
عَنْ أُمَّتِي ثَلَاثَةَ مَعْنَاهُ	
لَيْسَ يُعَاقَبُوا بِجُرْمِ الْفِعْلِ	88
إِذَا تَلَبَّسُوا بِفَقْدِ الْعَقْلِ	
أَقْلَامٌ تَقْيِيدِ الْحِسَابِ تُرْفَعُ	89
إِنْ زَالَ عَقْلٌ دُونَ قَصْدٍ فَاسْمَعُوا	
وَشَرَطُهَا الْإِسْلَامُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ	90
وَقَلَّةٌ قَالُوا بِغَيْرِ الْأَشْهُرِ	
فَلَمْ يُبَيِّنُوا لِقَوْلِهِمْ وَلَا	91
لِحُجَّةِ تُعْزَى لَهُمْ فِيمَا خَلَا	

الباب الثاني:

أفعال الوضوء

المسألة الأولى:

من الشروط النية

وَنِيَّةُ شَرْطُ الطَّهَّارَةِ انْتَحَبَ	92	لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَمَنْ صَحِبَ
دَلِيلُهُمُ الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ	93	وَآيَةُ الْإِخْلَاصِ أَمْرٌ يَأْتِي
أَحْمَدُ دَاوُدُ أَبُو ثَوْرٍ قَفَّوْا	94	سَبِيلُهُمْ حُكْمًا كَمَا لَذَا حَكْوًا
أَبُو حَنِيفَةَ كَذَاكَ الثُّورِي قُلْ	95	نَفَّوْا الشَّرْطَهَا كَمَا لَذَا نُقِلْ
مَنَاطُ خُلْفِهِمْ عَلَى الْوُضُوءِ هَلْ	96	عِبَادَةٌ يُرَى وَقُرْبَةٌ حَصَلْ
أَيَّ غَيْرٍ مَعْقُولٍ وَذَا مَعْنَاهُ	97	سُمِّيَ بِقُرْبَةٍ وَذَا مَبْنَاهُ
أَوْ قُرْبَةٌ مَفْهُومَةٌ فِي الْمَبْنَى	98	لَمْ يَتَوَطَّهَرَ النَّجَسُ فِي ذَا الْمَعْنَى

المسألة الثانية:

غسل اليدين قبل إدخالهما في الإناء

غَسَلُ الْيَدَيْنِ الْفَقَّهَاءُ اخْتَلَفُوا	99	مَنْ قَبْلَ إِدْخَالِ الْإِنَاءِ عَرَفُوا
قَوْمٌ رَأَوْهُ سُنَّةً قَبْلَ الْوُضُوءِ	100	فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ بِذَا رَضُوا
مَنْ شَكَّ قِيلَ ذَا لَهُ قَدْ اسْتَحَبَّ	101	وَمَالِكٌ فِي الْحُكْمِ ذَا لَهُ رَغِبَ
وَقِيلَ مَنْ مِنْ نَوْمِهِ يُرَى صَحَا	102	غُسْلُهُمَا عَلَيْهِ وَاجِبٌ صَحَا
وَذَاكَ عَنِ دَاوُدَ حُكْمٌ اشْتَهَرَ	103	وَصَحْبِهِ لَهُ قَفَّوْا كَمَا ظَهَرَ
وَخَصَّهُ قَوْمٌ بِنَوْمِ اللَّيْلِ	104	أَحْمَدُ حُكْمُهُ بِذَا السَّبِيلِ
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ وَمَنْ صَحَا غَسَلْ	105	يَدَا ثَلَاثًا حُكْمُهُ نَصًّا نُقِلْ
فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَدْ اشْتَهَرَ	106	ذَا الْحُكْمِ مَرْفُوعٌ إِلَى خَيْرِ الْبَشَرِ
فَالْأَمْرُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مُجْمَلْ	107	وَالْخُلْفُ فِي تَفْصِيلِهِ قَدْ يَحْصَلْ

المسألة الثالثة:

من الأركان: المضمضة والاستنشاق

رَوَوْا خِلَافاً فِيهِمَا يُسَاقُ	مَضْمُضَةٌ كَذَلِكَ الْاسْتِنْشَاقُ	108
رَجَّحَ وَاحِدًا مَعَ الْمَسَانِدِ	ثَلَاثَةُ الْأَقْوَالِ كُلُّ وَاحِدٍ	109
وَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ حَكَّوْا	فَسُنَّةٌ قَوْلٌ لِمَالِكٍ عَزَوْا	110
وَمَعَهُ أَهْلُ الظَّاهِرِيِّ حُكْمٌ سَرَى	وَابْنُ أَبِي لَيْلَى هَمَّا فَرَضَ يَرَى	111
وَسُنَّةٌ لِمَضْمُضَتِهِ إِذْ يَقْضُوا	وَقِيلَ الْاسْتِنْشَاقُ حُكْمٌ فَرَضُ	112
قَالُوا بِهِذَا الرَّأْيِ حُكْمًا ثَبَّتْ	أَمَّا أَبُو ثَوْرٍ أَبُو عُبَيْدَةَ	113
وَحُكْمُ الْاسْتِنْشَاقِ مِنْهُمَا ثَبَّتْ	مَضْمُضَةٌ مِنْ فِعْلِهِ قَدْ نُقِلَتْ	114
بِالْفِعْلِ دُونَ الْقَوْلِ حُكْمًا قَدْ قِيلَ	فَحُكْمُهَا مِنْ فِعْلِ طِهِ قَدْ نُقِلَ	115
يَسْتَنْشِقُنَ لِلْمَاءِ ثُمَّ يَنْشُرُ	دَلِيلُهُ لِلْأَنْفِ إِذْ يُطَهَّرُ	116

المسألة الرابعة:

غسل الوجه وتحديده

عَلَيْهِ خُلِفُهُمْ بِحَدِّ يَقَعُ	غُسْلُ بَيَاضِ الْوَجْهِ أَمْرٌ مُجْمَعٌ	117
وَعُسْلُهُ أَتَى بِأَلَا زِيَّابِ	لَفْظُ عُمُومِ الْوَجْهِ بِالْكِتَابِ	118
بَيْنَ الْعِذَارِ ثُمَّ أُذُنٌ ثَبَّتْ	وَاخْتَلَفُوا فِي الْحُكْمِ فِي ثَلَاثَةِ	119
بَيْنَ ثَلَاثَةِ خِلَافٍ يُذَكَّرُ	حَسَابُهُ فِي الْوَجْهِ أَمْرٌ يَظْهَرُ	120
مَا عَدَّهُ وَجْهًا فَعِي يَا سَالِكَ	بَيَاضُ ذَلِكَ الْقَدْرِ قِيلَ مَالِكُ	121
أَنْهُمَا وَجْهٌ كَمَا لَذَا حَكَّوْا	وَأَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ عَكْسًا رَأَوْا	122
إِمْرَارُ مَاءٍ عَبْرَهُ كَمَا طُلِبَ	وَسَدُّ لِحْيَةِ مَالِكٍ وَجِبَ	123
فَمَا رَأَهُ لِأَزْمَاءٍ مَطْلُوبَا	أَبُو حَنِيفَةَ نَفَى الْوُجُوبَا	124
مُخَالَفًا لِمَالِكٍ فِي الْفَهْمِ	وَالشَّافِعِيُّ مِثْلُهُ فِي الْحُكْمِ	125
فِي حَدِّهِ كَمَا الْجَمِيعُ قَدْ عَرَفَ	فَالْوَجْهُ حَيِّزٌ وَلَكِنْ مُخْتَلَفٌ	126
لِلْبَعْضِ لَمْ يَشْمَلُهُمَا كَمَا يُرَى	خَفَاءُ قَدْرِ الْوَجْهِ عَلَّةٌ جَرَى	127

وَذَا مَنَاطٌ لِلْخَلَّافِ ظَاهِرٌ	128
وَتَالِثٌ تَخْلِيلٌ لِحَيَّةٍ وَذَا	129
أَبُو حَنِيفَةَ كَذَاكَ الشَّافِعِي	130
وَبَعْضُ أَصْحَابِ لِمَالِكٍ نَحَا	131
وَذَا عُزْرِي إِلَى ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ	132
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى هَذَا الْأَثَرِ	133

المسألة الخامسة:

من التحديد غسل اليدين

لِلْعُلَمَاءِ غَسْلُ رَاِحَتَيْنِ	134
وَاخْتَلَفُوا فِي جَعْلِ مَرْفِقٍ دَخَلَ	135
يُدْخِلُهَا مَالِكٌ وَالْجَمْهُورُ	136
فَفِي اشْتِرَاكِ جَاءَ فِي حَرْفِ «إِلَى»	137
غُسْلُ النَّبِيِّ لِذَيْنِ فِعْلًا جَمَعَا	138

المسألة السادسة:

اختلافهم في القدر المجزئ من مسح الرأس

وَجُوبُهُ فِيهِ اتِّفَاقُهُمْ يُعَدُّ	139
وَلَمْسَهُ بِالْأَيْدِي ثُمَّ حَصْرَهُ	140
وَالشَّافِعِي قَدْ يَكْتَفِي بِجُلِّهِ	141
فَبَعْضُهُ فَرَضَ عَلَى الْأَغْيَانِ	142
أَصَابِعَ لَهَا يَكُونُ الْجَمْعُ	143
عَنْهَا إِذَا بِرَأْسِهِ تَحَلُّ	144
لِمَاسِحٍ ثُمَّ لِمَسُوحٍ يُحَدِّدُ	145
أَوْ لِاشْتِرَاكِ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ	146
لِغُرَّةٍ وَمَنْ قَفَاهُ قَدْ نَجَحَ	147

المسألة السابعة:

عدد مرات إسباغ الماء

لِلْجِسْمِ إِسْبَاغُ لِمَاءٍ مُتَّفَقٌ	148	عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَذَا حُكْمٌ سَبَقَ
فَوَاجِبٌ لِمَرَّةٍ بِمَرَّةٍ	149	وَالشَّفَعُ أَوْ تَثْلِيثُهُ أَقْرَهُ
فَعَمَلُ الرَّسُولِ لِلثَّلَاثِ قَدْ وَرَدَ	150	وَفِي الْبُخَارِيِّ نَصُّهَا حُكْمًا تَجَدُّ
لَكِنَّ مَسْحَ الرَّأْسِ فِيهِ اخْتَلَفُوا	151	فِي وَاحِدَةٍ أَوْ بِثَلَاثٍ يُوصَفُ
فَمَالِكٌ لَمْ يَقْبَلِ الزِّيَادَةَ	152	فِي خَبَرٍ لِمُؤَيَّدٍ كَالْعَادَةِ
وَالشَّافِعِيُّ يَرَاهُ وَاجِبًا رَوَى	153	لَهُ عُمُومُ الْجِسْمِ إِجْمَالًا حَوَى
وَجُمْلَةُ الْأَعْضَاءِ حُكْمًا يَشْمَلُ	154	رَوَاهُ عَنْ عُثْمَانَ دَهْرًا فَاغْلَقُوا
مِنْهُ خِلَافٌ مُسْلِمٌ وَالْبُخَارِيُّ	155	وَتَرَكُهُ مَوَاقِفُ الْأَبْرَارِ
تَجْدِيدُ مَسْحِ الرَّأْسِ جُلُّهُمْ وَجِبٌ	156	قِيَاسُهُ بِالْجِسْمِ أَمْرٌ يُنْتَخَبُ
وَلَا بِنِ مَاجِشُونَ إِنْ مَاءٌ نَفَذَ	157	بَلْ بِبَلِّ لِحْيَةٍ وَذَا وَرَدَ
عَنْ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ هَذَا الْخَبَرُ	158	وَابْنُ حَبِيبٍ مِثْلُهُمْ لَمَّا نَظَرَ
وَالْبَدْءُ مِنْ مُقَدِّمِ الرَّأْسِ اسْتُحِبَّ	159	وَالْبَعْضُ مِنْ قَفَاهُ أَمْرًا انْتُخِبَ
دَلِيلُهُمْ حَدِيثٌ بِنْتِ مِعْوَدٍ	160	وَضَعْفُهُ عَلَيْهِ جُلُّهُمْ خُذَ

المسألة الثامنة:

المسح على العمامة

وَجَازَ مَسْحُهُ عَلَى الْعِمَامَةِ	161	فَأَحْمَدُ كَقَاسِمٍ أَدَامَهُ
كَذَا أَبُو ثَوْرٍ أَجَازَ ذَلِكَ	162	حَيْثُ يُرَى نَفْسَ الطَّرِيقِ سَالِكًا
وَمَالِكٌ أَبُو حَنِيفَةَ مَنَعَ	163	وَالشَّافِعِيُّ لَدَيْهِمْ كَمَا سَمِعَ
خِلَافَهُمْ أَسْبَابُهُ مَافِي الْأَثَرِ	164	مَسْحٌ لِعُرَّةٍ عِمَامَةٍ ذَكَرَ
ذَلِكَ حَدِيثٌ لِلْمَغِيرَةِ اشْتَهَرَ	165	بِأَنَّهُ مَعْلُولٌ نَصٌّ فِي الْخَبَرِ
لَمْ يَشْتَهَرَ أَوْ خَالَفَ الْمَشْهُورًا	166	بَطَيِّبَةَ مَالِكٍ مَحْظُورًا
لِمَالِكٍ وَصَحْبِهِ وَمَنْ قَفَى	167	سَبِيلَهُمْ مِنَ الْهُدَاةِ الشَّرْفَا
وَتَابَتْ مَسْحٌ عَلَى الْعِمَامَةِ	168	مَنْ دُونَ عُرَّةٍ لِذَلِكَ تَبَّتْ
فَلَا يَجُوزُ جَمْعُ أَصْلِ وَالْبَدَلُ	169	بِالْفِعْلِ فِي أَنْ كَمَا لِيَذَا نُقِلَ

المسألة التاسعة:

من الأركان مسح الأذنين

أَمْ سُنَّةُ الْمُخْتَارِ حُكْمٌ ثَبَتَا	وَالْمَسْحُ لِلْأُذُنَيْنِ هَلْ فَرَضَ أَتَى	170
مُجَدِّدًا مَاءً لَهُ كَمَا نُسِبَ	بَعْضُ رَأَاهُ فِي فَرِيضَةِ حُسْبٍ	171
فَالْأُذُنُ مِنْ رَأْسٍ عَلَيْهِ حَصَا	لِصَحْبِ مَالِكٍ رَأَوْهُ فَرَضَا	172
لِمَسْحِ رَأْسٍ عَدَّهُ مُصَاحِبَا	أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ وَاجِبَا	173
وَعَكْسُهُ لِلشَّافِعِيِّ حُكْمٌ وَضَحَ	مَنْ دُونَ تَجْدِيدِ لِمَاءٍ إِنْ مَسَحَ	174
تَجْدِيدُ مَاءِ الْمَسْحِ عُدَّ جُنَّةُ	فَالْأُذُنُ مَسْحُهَا لِدَيْهِ سُنَّةُ	175
لِجَعْلِ حُكْمِهَا كَمَضْمُضَةٍ تُصَبُّ	وَمَالِكٌ أَضْحَابُهُ بَعْضُ ذَهَبُ	176
فِي الْوَجْهِ أَوْ فِي رَأْسِهِ فَلْتَعَنَّ	وَالْخُلْفُ شَاعَ فِي حَسَابِ الْأُذُنِ	177
نَرَاهُ فِي الْكِتَابِ نَصًّا مُبْهِمًا	إِنْ كَانَ مَسْحُهَا مُبَيَّنًا لِمَا	178
وَمَسْحُهَا تَفْصِيلُهُ فَرَضٌ قَصْدُ	فَذَلِكَ تَبْيِينٌ لِمُجْمَلٍ وَرَدُ	179
وَمَسْحُهَا لِلنَّدْبِ حُكْمٌ عَائِدُ	إِنْ لَمْ تَكُنْ فِي الرَّأْسِ فَهُوَ زَائِدُ	180
كَذَلِكَ تَبْعِيضٌ لَهَا حُكْمٌ شَطَطُ	وَمَنْ رَأَى فِي الْوَجْهِ غُسْلَهَا غَلَطُ	181
لِرَأْسِهِ وَأُذُنِهِ مِرَارًا	وَالشَّافِعِيُّ يُرْجِحُ التَّكْرَارَا	182

المسألة العاشرة:

من الصفات «غسل الرجلين»

لَكِنَّ كُنْهَ الطُّهْرِ فِيهِ مُفْتَرِقُ	وَطُهْرُ أَرْجُلٍ عَلَيْهِ مُتَّفَقُ	183
مَغْسُولٍ وَجْهَ حُكْمِهِ فَرَضٌ جَلَا	فَنَصَبُ أَرْجُلٍ بَعْطْفِهِ عَلَيَّ	184
فَالْمَسْحُ حُكْمٌ لَيْسَ بِالرَّجُوحِ	وَمَنْ بَعْطْفَهُ عَلَيَّ الْمَمْسُوحِ	185
تَرْجِيحُ ظَاهِرِ لَهَا قَدْ انْتَخَبُ	وَمَنْ إِحْدَاهُمَا لَهَا يَرَى صَحْبُ	186
مُكَلَّفٌ خِيَارُهُ فِيمَا فَعَلَ	مَنْ لِلْقِرَاءَةِ تَيْنِ سَوَى فِي الْعَمَلِ	187
كَلَاهِمَا بِهِ قَضَى فَاغْتَبِرَ	دَاوُدُ هَذَا الْحُكْمَ ثُمَّ الطَّبْرِي	188
وَفِي كَلَامِ الْعَرَبِ قَوْلٌ يُذَكِّرُ	فَالْخَفِضُ لِلْجُمْهُورِ رَأْيٌ يَظْهَرُ	189
لَفْظِ الْكَلَامِ دُونَ مَعْنَى يُجْتَلَى	فَالْمَسْحُ عِنْدَهُمْ يَرَى عَطْفًا عَلَيَّ	190
فَالْغُسْلُ حُكْمٌ وَاجِبٌ لَهُ تَجِدُ	وَمَنْ قِرَاءَةَ لِنَصْبٍ يَعْتَمِدُ	191

فَالْعَطْفُ عَطْفٌ مَوْضِعٌ عِنْدَ الْعَرَبِ	192	لَسْنَا حَدِيدًا ³ شَاهِدٌ لَذَا انْتُخِبَ
فِي أَهْلِ أَعْقَابٍ وَعَيْدٌ قَدُورِدٌ	193	تَخْصِيصُهُ عُضْوًا بَذَا حُكْمٌ وَجَدُ
وَالْغُسْلُ عَنِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ اطَّرَدُ	194	وَالتَّابِعِينَ مِثْلَهُمْ قَوْلًا تَجَدُّ
وَالْمَسْحُ مِثْلُ ذَالِهِمْ أَيْضًا سَمِعُ	195	أَسَاسُهُ الْمَعْنَى وَذَا حُكْمٌ وَضَعُ
فَالْغُسْلُ لِلرُّجُلَيْنِ حُكْمًا أَنْسَبُ	196	وَالْمَسْحُ فِي الْمَعْنَى لِرَأْسِ أَضْوَبُ
مَصَالِحٌ مَعْقُولَةٌ فِي الشَّرْعِ	197	تَكُونُ أَسْبَابًا لِقُرْبَةٍ فَعِي
وَعِنْدَهُ الْمُحْسُوسُ ذَاكَ الْمَصْلَحَةَ	198	عِبَادَةٌ زَكَاةٌ نَفْسٌ شَرَحَهُ
كَذَاكَ فِي الْكَعْبَيْنِ خُلْفُهُمْ وَقَعُ	199	فَهَلْ لِمَسْحٍ أَوْ إِلَى غُسْلٍ تَبَعُ
أَصْلُ اخْتِلَافِهِمْ عَلَى حَرْفٍ «إِلَى»	200	فِيهِ اشْتِرَاكُ الْكَعْبِ أَوْ يَدٍ جَلَا

المسألة الحادية عشرة:

ترتيب أفعال الوضوء

تَرْتِيبُ أَفْعَالِ الْوُضُوءِ مُخْتَلَفٌ	201	عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ كَمَا لَذَا وَصَفُ
لِلشُّورِ سُنَّةٌ كَذَا مُحَمَّدٌ	202	وَصَحَبٌ مَالِكٌ بِذَاكَ الْمَقْصِدُ
وَالْفَرُضُ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ	203	أَبُو عَبِيدَةَ لَهُمْ ذَا فَاسْتَدُوا
تَرْتِيبُ مَفْرُوضٍ مَعَ الْمَفْرُوضِ	204	فَوَاجِبٌ لِلْبَعْضِ بِالتَّخْضِيزِ
تَرْتِيبُ مَفْرُوضٍ مَعَ الْمَسْنُونِ	205	فَمُسْتَحَبٌّ جَاءَ فِي الْفُنُونِ
لِمَالِكٍ وَمَنْ لَهُ عِلْمًا سَمِعُ	206	قَدْ قَرَّرُوا لَذَاكَ حُكْمًا لَا تَدَعُ
خِلَافُهُمْ أَسْبَابُهُ شَيْئَانِ	207	تَرْتِيبُ عَطْفِ الْوَاوِ لِلْمَعَانِي
فَبِضْرَةٍ لَا يَقْتَضِي تَرْتِيبًا	208	وَكَوْفَةً عَكْسًا فَلَنْ تَخِيْبَا
لَا تَقْتَضِي جَمْعًا يُرَى وَلَا نَسَقُ	209	وَغَيْرُ وَاجِبٍ لِمَنْ مِنْهُمْ نَطَقُ

3 - قال عقبة الأسيدي:

معاوي إننا بشر فاسجع ... فلسنا بالرجال ولا الحديدنا

هذا شاهد على جواز العطف على المعنى مع إمكانية تجاوز العطف على اللفظ الأترب، من شرح الرضى على الكافية ج 2، ص 191. ونسبها كتاب لسان العرب لنفس الشاعر «عقبة»، لكن أورد أنه أتى في قصيدة مخفوضة الروي وبعده:

«أَكَلْتُمْ أَرْضَنَا فَجَرِدْتُمُوهَا فَهَلْ مِنْ قَائِمٍ أَوْ مِنْ حَصِيدٍ»

فإن صح أن هذا البيت من هذه القصيدة لم يبق محل للعطف على المعنى في هذه الحالة لكن يعضد ما قال في شرح الكافية عن سيبويه، ما ورد في الآية الكريمة: «وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا» الآية 82 من سورة البقرة.

قال الطبري: ثم عطف بالوالدين على موضعها كما قال الشاعر: «معاوي... إلى آخر البيت».

لَأَهْلٍ كُوفَةٌ وَذَاكَ حُكْمٌ	210
وَمَنْ عَلَى تَرْتِيبِهَا حُكْمًا حَمَلُ	211
وَالنَّدْبُ فِي التَّرْتِيبِ قَوْلٌ ثَانِي	212

المسألة الثانية عشرة:

في شروط الموالاة في الوضوء

كُلُّ الْوُضُوءِ فِي الصَّلَاةِ جَبْرٌ	213
إِنْ زَالَ زَالَ حُكْمُهُ لِلْقَادِرِ	214
مَا اشْتَرَطَا تَرْتِيبَهُ حُكْمًا فَعِي	215
بِالْعَطْفِ لِلتَّرَاخِي حِينَ يُصْحَبُ	216
فَعَطْفٌ وَآوٍ وَآرِدٍ فِي نَسَقٍ	217
بِالْفِعْلِ فِي فَرَضٍ وَنَدْبٍ ثَبَتِ	218
فَرَضٌ يُرَى أَمْ سُنَّةٌ فَلتَجْتَبِي	219
فَرَضًا يَرَاهُ فِعْلُهُ يُحْتَمُّ	220
تَرْتِيبُهُ لَدَيْهِ سُنَّةٌ رُضِي	221
لَدَيْهِ آثَارٌ عَنِ الْحَبِيبِ	222
وَفِي الْبُخَارِيِّ حُكْمُهَا نَصًّا تَرَى	223
مَنْ لَمْ يُسَمِّ اللَّهَ لَا وَضُوءٌ قُلُ	224

حكم المسح على الخفين

المسألة الأولى:

جواز المسح على الخفين

ثَلَاثَةُ الْأَقْوَالِ مَسْحُ الْخُفِّ	225
جَوَازُهُ فِي سَفَرِ دُونَ الْحَضَرِ	226
مَنْعُ الْجَوَازِ فِيهِ رَأْيُ الْبَعْضِ	227

مَنْسُوبَةٌ وَمَالِكٌ فَتَبَّتْ	وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ لِلصَّحَابَةِ	228
تَعَارَضُ فِي الْمَسْحِ تَلِكُ الْقَاعِدَةُ	بَيْنَ الْحَدِيثِ ثُمَّ نَصُّ الْمَائِدَةِ	229
عَنِ النَّبِيِّ وَالْمَسْحُ حُكْمُهُ اتَّضَحَ	قَالَ جَرِيرٌ مَسَحُ خُفِّ قَدْ وَضَحَ	230
فَتَوَاهُ بِالْعُمُومِ قَوْلًا وَضَحًا	فَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ لِمَسْحِ رَجْحَا	231
قَبْلَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ ثُمَّ اِرْتَفَعَ	وَمَنْ يُعَارِضُ مَسْحَهَا قَالَ وَقَعَ	232
بَعْدَ نُزُولِهَا عَلَى الْأَنْبَاءِ	قَالَ جَرِيرٌ نَافِيًا لِإِسْلَامِي	233
فِي الْخُفِّ دُونَهُ يَرَى لِلغُسْلِ	بَعْضُ رَأَى فِي مَسْحِهِ لِلرَّجُلِ	234
بَيْنَ الْحَدِيثِ وَالْكِتَابِ السَّامِ	بِذَا نَفَى تَعَارِضَ الْأَحْكَامِ	235
أَصْلُ الْحَدِيثِ مَسْحُهُ عِنْدَ السَّفَرِ	وَمَنْ عَلَى الْأَسْفَارِ مَسْحَهُ حَصَرَ	236
أَتَى بِذَاكَ الْحُكْمُ لِلتَّغْرِيفِ	فَالْمَسْحُ رُخْصَةٌ وَلِلتَّخْفِيفِ	237
فِي سَفَرٍ حَصْرًا عَلَيْهِ فَاعْتَبِرْ	إِنْ صَحَّ ذَا فَالْمَسْحُ حُكْمٌ قَدْ أَقْرَ	238

المسألة الثانية:

كيفية وتحديد محل المسح على الخفين

يَرُوي عَلِيٌّ حَدِيثَهُ كَمَا رَوَتْ	وَوَظَّهَرَ رَجُلٌ مَسْحَهُ حُكْمٌ تَبَّتْ	239
لِمَالِكٍ وَمَنْ قَفَا ذَاكَ الْأَثَرَ	وَجُوبَهُ كَتَبُ الصَّحَّاحِ وَاشْتَهَرَ	240
وَالشَّافِعِيُّ مَسْحًا عَلَيْهِ قَدْ رَغِبَ	أَسْفَلَ خُفِّ مَالِكٍ قَدْ اسْتَحَبَّ	241
ظَهَرَ وَبَطْنَ حُكْمُهُ بِذَا جَلَا	أَمَّا ابْنُ نَافِعٍ رَأَى مَسْحًا عَلَى	242
مَسْحٍ عَلَيْهِ لَا سِوَاهُ يُسْتَحَبُّ	وَوَظَّهَرَهَا أَبُو حَنِيفَةَ وَجَبَّ	243
قَدْ أَيَّدَا حُكْمًا بِلَا تَغْلِيلِ	دَاوُدُ سَفِيَانٌ لِهَذَا الْقَوْلِ	244
فَمَسْحُ بَاطِنِ لَدَيْهِ يَجْتَبِي	عَنِ الْجَمِيعِ شَدَّ قَوْلُ أَشْهَبِ	245
فَالغُسْلُ بِالْقِيَّاسِ عِنْدَهُ اجْتَمَعَ	فَمَنْ حَدِيثًا لِلْمُغْيِرَةِ اتَّبَعَ	246
قَدْ رَجَّحَ الْأَثَارَ حُكْمًا عُلْمًا	وَمَنْ عَلِيٌّ حَدِيثَهُ قَدْ قَدَّمَا	247
لِظَاهِرٍ وَبَاطِنِ قَوْلٍ وَضَحَ	مُغْيِرَةً رَأَى الرَّسُولَ قَدْ مَسَحَ	248
بِالْمَسْحِ لَكِنْ فَعَلَ طَهُ قَدْ سَبَقَ	أَمَّا عَلِيٌّ قَالَ بَاطِنٌ أَحَقُّ	249
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَمَنْ صَحَبَ	فَالظُّهْرُ وَاجِبٌ وَبَطْنٌ مُسْتَحَبُّ	250
وَمَا عَلَيْهِ فِعْلُهُ قَدْ اسْتَقَرَّ	وَالْأَصْلُ فِي الْخِلَافِ تَفْسِيرُ الْأَثَرِ	251

المسألة الثالثة:

في المسح على الجوربين

وَمَالِكَ مَسْحُ الْجَوَارِبِ امْتَنَعَ	252
لَدَيْهِ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ لَهُ تَبَعَ	
مَثَلُهُمَا النُّعْمَانُ فِي ذَا الْمَنَعِ	253
وَالصَّاحِبَانِ خَالَفَا لِلجَمْعِ	
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ فَهَلْ صَحَّ الْأَثَرُ	254
بِمَسْحِ نَعْلِ أَوْ جَوَارِبِ ظَهَرَ	
وَهَلْ عَلَى خُفِّ يُقَاسُ الْجَوْرَبُ	255
أَمْ أَنَّ ذَاكَ الْحَمْلَ لَيْسَ يُرْغَبُ	
مَنْ لَمْ يَصْحُ عِنْدَهُ هَذَا الْخَبْرُ	256
رَأَى الْقِيَاسَ مَنَعَهُ حُكْمُ ظَهَرَ	
وَمَسْحُهُ لَجَوْرِبٍ مُجَلَّدٍ	257
أَجَازَ مَالِكَ بِذَاكَ فَاقْتَدِ	

المسألة الرابعة:

في صفة الخف

وَالْمَسْحُ فَوْقَ الْخُفِّ فِيهِ اتَّفَقُوا	258
وَمَا بِهِ خَرَقٌ عَلَيْهِ افْتَرَقُوا	
فَمَالِكَ لَا يَمْنَعُ الْيَسِيرَا	259
وَبَعْضُهُمْ يُجَوِّزُ الْكَبِيرَا	
أَبُو حَنِيفَةَ ثَلَاثُ أَصْبُعِ	260
يَجُوزُ خَرَقُهُ بِهَا لَذَا فَعِي	
تَفَاحِشٌ لِلثُّورِ لَا يَضُرُّ	261
مَا دَامَ خُفٌّ إِسْمُهُ يُقَرُّ	
وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُ الْيَسِيرَا	262
كَذَلِكَ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَا	
إِنْ كَانَ فِي مُقَدَّمٍ وَيُظْهِرُ	263
لِحَا لَأَقْدَامٍ وَهَذَا الْخَبْرُ	
بَيْنَ مَشَقَّةٍ وَسَوَّرِ الْقَدَمَيْنِ	264
بَدَا خِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ الْمَذْهَبَيْنِ	
لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيِّ وَصَحْبِهِمْ	265
تَضَارَبَتْ فِي حُكْمِهِمْ أَقْوَالُهُمْ	

المسألة الخامسة:

في مدة المسح على الخفين

بَعْدَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى مَسْحِ يَوْمٍ	266
لِلْفِظِ مَسْحِ دُونَ تَخْصِيصِ يَوْمٍ	
مَا اتَّفَقُوا فِي كُنْهِ مَسْحِ الْخُفِّ	267
كُلُّ دَلِيلِهِ أَتَى بِوَصْفِ	
فَمَالِكَ فَكُلُّ مَسْحٍ يَكْفِي	268
مَا لَمْ يَجِبْ غُسْلٌ وَرَجُلًا يُخْفِي	
وَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ رَأَوْا	269
تَوْقِيَّتَهُ وَمَنْ لِحُكْمِهِمْ قَفَوْا	
مَدَارُ خُلْفِهِمْ عَلَى ثَلَاثَةِ	270
رَوَوْا حَدِيثَهَا عَنِ الصَّحَابَةِ	

مَا لَمْ يَكُنْ ذَاكَ عَلَيْهِ شَقًّا	مَسَافِرٌ عَلِيٌّ قَالَ يَبْقَى	271
وَعَنْ عَلِيٍّ يَقْتَفِيهِ الْمُسْلِمُ	مَنْ فَهَمَ مَتْنٍ قَدْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ	272
ثَلَاثَ أَيَّامٍ وَسَبْعًا ذَا سَوَى	ثُمَّ أَبِي فِي حَدِيثٍ قَدْ رَوَى	273
مَسْحًا بَلِيَّاتٍ ثَلَاثَ فِي سَفَرٍ	حَدِيثُ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ حَصْرٌ	274
كَذَاكَ صَفْوَانَ عَلَيْهِ يُعْتَمَدُ	قَوْلُ عَلِيٍّ عِنْدَ أَصْحَابِ السَّنَدِ	275
كَمَا عَلَيْهِ حُكْمٌ جُلٌّ يَجْرِي	فَالْوَقْتُ لَيْسَ نَاقِضًا لِلطُّهْرِ	276
وَالْفَسْخُ لَيْسَ نَاقِضًا لِمَا جَرَى	نَوَاقِضُ الْوُضُوءِ أَحْدَاثٌ تُرَى	277

المسألة السادسة:

في شروط المسح على الخفين

عَلَى ثَلَاثَةِ لِكُلِّهِمْ أَتَتْ	وَالْمَسْحُ لِلْخَفَيْنِ شَرْطُهُ ثَبَتَ	278
أَخَذَ لَهَا يُنْجِي بِلَا تَرْدٍ	رَوَايَةٌ مَوْثُوقَةٌ فِي السَّنَدِ	279
مُغَيَّرَةٌ حَدِيثُهُ فَاغْتَبِرْ	إِذْ خَالَ رَجُلٌ بَعْدَ طَهْرِ أَصْغَرِ	280
يَرْفَعُهُ لِلْمُجْتَبَى خَيْرَ الْبَشَرِ	يَرْوِي حَدِيثَ نَزَعَ رَجُلٌ مُشْتَهَرَ	281
فَقَالَ أَدْخَلَتْ بِخُفِّ طَاهِرَةٍ	بَنَزَعَ رَجُلٌ لِلرُّسُولِ بَاهِرَةٍ	282
فَالْمَسْحُ لِلنُّعْمَانِ لَيْسَ يُطَلَّبُ	وَعُغِّلَهَا قَبْلَ الْوُضُوءِ يُكْتَبُ	283
لَيْسَ يَرَاهُ وَاجِبًا فَثَبَّتْ	تَرْتِيبُ أَعْضَاءِ أَبُو حَنِيفَةَ	284
حُكْمًا كَفَى مِنْ مَسْحِ خُفٍّ يُثْقَلُ	فَكُلُّ عَضْوٍ عِنْدَهُ إِذْ يُغْسَلُ	285
أَعْضَاءَ جِسْمٍ فِي الْوُضُوءِ مُصِيبُ	وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ تَرْتِيبُ	286
مَالِكٍ فِي الطُّهْرِ شَرْطٌ وَاضِحٌ	لَدَيْهِمَا حُكْمٌ وَذَلِكَ الرَّاجِحُ	287
طَهْرٌ لِأَوَّلِ بِأَوَّلِ رَوَتْ	لَا تَطْهَرُ الْأَعْضَاءُ إِلَّا إِنْ ثَبَّتْ	288
فَلُبْسُ خُفٍّ بَعْدَ غُسْلِ مُغْتَفَرُ	جَمَاعَةٌ وَمَالِكٌ هَذَا الْخَبْرُ	289
حُكْمًا فَلَا يُجْزِي وَعَنْهُ يُعَدَلُ	وَبَعْدَهُ مَسْحُ الْوُضُوءِ لَا يُقْبَلُ	290
جَوَازُهُ وَمَنْ لَهُمْ عِلْمًا قَفُوا	أَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدٌ رَأَوْا	291

المسألة السابعة:

فيما ينقض المسح على الخفين

وَالنَّقْضُ لِلوُضُوءِ فِيهِ أَجْمَعُوا	292	بَنَقَضَهُ بِمَا الوُضُوءُ يُنَزَعُ
وَحَلْعُ خُفِّ فِيهِ فَهِيَ اخْتَلَفَ	293	فَالغُسْلُ بَعْدَهُ لِمَالِكَ عُرِفَ
ثُمَّ يُصَلِّي لَا الوُضُوءُ يُطَلَّبُ	294	مِنْهُ إِلَى نَقْضِ جَدِيدٍ يُحْسَبُ
فَغُسْلُهُ رَجُلًا وَصَلَّى قَدْ قَبِلَ	295	لِمَالِكَ وَالشَّافِعِي كَمَا نُقِلَ
وَقَالَ قَوْمٌ طَهْرُهُ بَاقٍ إِلَيَّ	296	حُدُوثٍ نَاقِضٍ جَدِيدٍ حَصَلَا
فَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَدَاوُدُ عُرِفَ	297	ذَا القَوْلُ عَنْهُمَا كَمَا لَذَا وَصِفَ
لِلخُلْفِ أَسْبَابٌ لَدَيْهِمْ فِي العَمَلِ	298	هَلْ مَسَحَ خُفٌّ عُدَّ أَصْلًا أَمْ بَدَلُ
مَنْ قَالَ مَسَحَ الخُفِّ أَصْلٌ يُعْتَبَرُ	299	فَالخُلْعُ لَا يُزِيلُ طَهْرًا إِنْ صَدَرَ
وَمَنْ يَقُولُ فَالْمَسْحُ تَعْرِيفٌ ثَبَتَ	300	عَنْ غُسْلِ رَجُلٍ وَسَطَ خُفٌّ عُيِّتَ
فَالقَوْلُ بِاحْتِمَالِ نَقْضِ الطَّهْرِ	301	يُنْعَى عِنْدَ بَعْضِهِمْ مِنْ عُذْرِ

الباب الثالث:

في المياه

فَأَصْلُهَا فِي آيَةِ الطَّهَارَةِ	302	إِذْ جَاءَ نَصٌّ ثَابِتٌ لِلأُمَّةِ
إِنزَالُهُ مَاءٌ يُطَهِّرُ البَشَرَ	303	فِيهِ الإِلَهِ نَصٌّ حُكْمِيًّا أَقْرَ
وَالجَمْعُ أَنَّ كُلَّ مَاءٍ طَاهِرٍ	304	مُطَهَّرٍ لِغَيْرِهِ فِي الظَّاهِرِ
وَالبَعْضُ رَدُّ طَهْرٍ مَاءِ البَحْرِ	305	وَهُوَ شُدُودٌ عِنْدَ أَهْلِ الأَمْرِ
فَطَهْرُ مَاءِ البَحْرِ نَصٌّ قَدْ صَدَرَ	306	بِهِ حَدِيثٌ فِي مَسَانِدِ الأَثَرِ
مُغَيَّرٌ لِلْمَاءِ إِنْ لَازَمَهُ	307	فَلَنْ يُزِيلَ الطَّهْرَ أَوْ تَطْهِيرَهُ
وَكُلُّ مَا غَيَّرَ طَعْمَ المَاءِ	308	أَوْ رِيحَهُ أَوْ لَوْنَهُ لِلرَّاءِ
فَهُوَ مُزِيلٌ عَنْهُ حُكْمَ الطَّهْرِ	309	وَمَانِعٌ تَطْهِيرًا لِلأَجْرِ
مُسْتَبْحَرُ المَاءِ فَلَا تُضْرُهُ	310	نَجَاسَةٌ وَقَتًا حَوَاهَا قَعْرُهُ
مَا لَمْ تُغَيِّرْ وَاحِدًا الأَوْصَافِ	311	رِيحٍ وَلَوْنٍ ثُمَّ طَعْمٍ صَافٍ

المسألة الأولى:

في اختلافهم على الماء المتنجس

لَمَاءٌ فَالْخِلَافُ فِيهِ يُلْفَى	وَكُلُّ نُجَسٍ لَمْ يُغَيَّرْ وَصَفَا	312
مَنْهُمُ لَهُ قَوْلٌ بَدَأَ يَا سَالِكَ	فَقَالَ قَوْمٌ طَاهِرٌ وَمَالِكُ	313
بِالْقَوْلِ فِي ذَا الرَّأْيِ دُونَ الْفَهْمِ	وَالظَّاهِرِيِّ مُوَافِقٌ لِلْحُكْمِ	314
أَبُو حَنِيفَةَ وَذَاكَ حَقُّقًا	بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ فَرَقًا	315
حَرَاكُهُ لِمَنْبِ وَقَعْرِ	فَالْمَاءُ إِنْ حَرَّكَتَهُ لَمْ يَسِرْ	316
إِنْ لَمْ يُجَاوِزْ حَدَّهُ ذَا الْقَدْرَا	فَذَاكَ حَدُّ مَا يَصُونُ الطَّهْرَا	317
رَطُلٌ لِأَصْلِهِ كَفَى مَا إِنْ فَسَدَ	وَالشَّافِعِيُّ لِخَمْسِ مَائَةٍ يَحُدُّ	318
لِلغُسْلِ حُكْمٌ ثَابِتٌ لَهُ فَعُورَا	قَلِيلُ مَاءٍ فِيهِ بَوْلٌ يُمْنَعُ	319
فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ وَالْمَبَانِي	وَذَا لَهُ قَوْلٌ رَوَّوهُ ثَانِ	320
أَدْلَةٌ بَعْضُ لِبَعْضٍ نَاقِضٌ	أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ أَتَى تَعَارِضُ	321
أَمْرٌ عَلَيْهِ وَاجِبٌ ذَا الْفُضْلِ ¹	فَمَنْ صَحَا مِنْ نَوْمِهِ فَالْغُسْلُ	322
إِذَا قَلِيلُ النُّجَسِ فِيهِ حَلَا	فَذَا دَلِيلُ نُجَسِ مَاءٍ قَلَا	323
بِكُلِّ نُجَسٍ حَلٌّ فِيهِ يُبْعَدُ	وَمَالِكٌ قَلِيلُ مَاءٍ يَفْسُدُ	324
لِلْمَاءِ فِي تَحْدِيدِ أَمْرِ الْعَلَّةِ	وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَكْتَرِثْ بِالْقَلَّةِ	325
تُلْقَى بِهَا الْأَقْدَارُ زِدْ لِلْعُدْرَةِ	أَبُو سَعِيدٍ قَالَ عَنِ بُضَاعَةَ	326
شَيْءٌ مِنَ الْأُمُورِ إِذْ يُلَامِسُهُ	قَالَ الرَّسُولُ الْمَاءُ لَا يُنْجِسُهُ	327
أَبَاهُ رَيْرَةَ حَدِيثُهُ يَدْعُ	فَالْخُدْرُ وَالْأَعْرَابُ فِي قَوْلِ تَبَعُ	328
إِنْ فِيهِ إِنْسَانٌ لَهُ يُرَى نَضْحُ	لِلظَّاهِرِيِّ الْبَوْلُ لَمْ يُنْجَسْ قَدْحُ	329
وَذَاكَ إِفْرَاطٌ لَهُمْ فَانْتَبِهْ	لَمْ يَكْرَهُوا لِلغُسْلِ وَالْوُضُوبِ	330
قَلِيلَ مَاءٍ لِلْحَدِيثِ يُنْمَى	كُرَهُ قَلِيلُ النُّجَسِ حَلٌّ جُرْمَا	331
وَالْخُدْرُ وَالْأَعْرَابُ عَنْهُمَا نَزْحُ	أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ رَجَحُ	332
أَبُو حَنِيفَةَ لِذَا حُكْمًا فَعِي	بِهَذِهِ الْأَحْكَامِ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ	333

¹ - كذا في الأصل عازيا لحديث أبي هريرة : « إذا استيقظ أحدكم في نومه... » بداية المجتهد، طبعة المكتبة العصرية، ج 1 ص 48، بيروت.

- 334 وَالْقَدْرُ عَبْدُ اللَّهِ قُلْتَيْنِ
يَرَى لِمَلءِ الْمَاءِ لِلظَّرْفَيْنِ
335 جُمُهورُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالَ الْحُكْمُ
أَتَى عَنِ الْإِجْمَاعِ ذَاكَ الْفَهْمُ
336 فَعِنْدَهُمْ تُجَسُّ الْقَلِيلُ لَا يَضُرُّ
إِنْ كَانَ قَدْرُ نُجْسِهِ لَا يَنْتَشِرُ

المسألة الثانية:

في اختلافهم على الماء المتغير

- 337 مَا خَالَطَ الْمَاءَ الطُّهُورَ غَالِبًا
مَنْ طَاهِرٌ يَنْفَكُ عَنْهُ سَالِبًا
338 لِلَّوْنِ أَوْ لِلرِّيْحِ وَهُوَ طَاهِرٌ
لِلْعِلْمِ عَلَيْهِ حُكْمٌ ظَاهِرٌ
339 مُطَهَّرٌ لَهُمْ وَمَالِكٌ أَنْفَرَدُ
لِعَادَةِ وَلَا تَعْبُدًا تَزِدُ
340 وَالشَّافِعِيُّ لِمَالِكٍ حُكْمًا تَبِعَ
مِثْلَهُمُ النُّعْمَانُ إِنْ طَبَخَ وَقَعَّ
341 خِلَافُهُمْ أَسْبَابُهُ لِلرَّاءِ
خُلُوهُ مِنْ سَائِرِ الْأَشْيَاءِ
342 فَاسْمُ مَاءٍ مُطْلَقٍ لَا يَخْتَلِفُ
عَلَيْهِ كُلٌّ إِنْ لَغِيَ لَمْ يُضَفْ
343 إِنْ غَيَّرَ الْمُضَافُ إِسْمَ الْمُطْلَقِ
لَمْ يُجْزِ فِي طَهْرِ الْوُضُوءِ حَقُّقُ
344 سَوَى رِسَالَةِ بِنِ شَعْبَانَ رَوَتْ
لِغَسَلِ جُمُعَةٍ بِوَرْدٍ قَدْ حَكَّتْ
345 وَغَسَلَ بِنْتِ لِلرُّسُولِ الْأَعْظَمِ
بِالسِّدْرِ وَالْكَافُورِ وَالْمَاءِ أَفْهَمِ
346 أَجَازَ مَالِكٌ لِقَلْبِهِ وَلَوْ
أَوْصَافُ تَمْزُوجٍ بِهِ تُرَى حَكْوًا

المسألة الثالثة:

في اختلافهم على الماء المستعمل

- 347 مُسْتَعْمَلُ الْمَاءِ الْقَرَّاحُ اخْتَلَفُوا
فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ سَعْرِفُ
348 مَنْ مَنَعُوا لِلطُّهُرِ مِنْهُ إِنْ وَجِدَ
كَالشَّافِعِيِّ أَبِي حَنِيفَةَ وَرَدَ
349 لِمَالِكٍ وَصَحْبِهِ ذَا الْحُكْمِ
قَالُوا بِهِ وَذَا لَدَيْهِمْ فَهْمُ
350 قَوْمٍ رَأَوْهُ كَالْقَرَّاحِ فِي الْعَمَلِ
دَاوُدُ ثُمَّ الثُّورِيُّ ذَا لَهُمْ حَصَلُ
351 شَدُّ أَبُو يُوسُفَ فِي قَوْلٍ وَرَدَ
بِالنُّجْسِ لَمْ يَقُلْ بِهِ مِنْهُمْ أَحَدُ
352 وَكُلُّ مَاءٍ لَمْ يَخَالِطْهُ الدَّنَسُ
لِغَسَلِ جِسْمِ طَهْرُهُ مَا إِنْ يَمَسُّ

المسألة الرابعة:

في اختلافهم على حكم الأسار

وَالْمُسْلِمُونَ اعْتَبَرُوا الْأَسَارَا	353
بَهِيمَةَ الْأَنْعَامِ سُورُ الْمُسْلِمِ	354
وَعَيْرُ ذَا فِيهِ اخْتِلَافٌ يَكْثُرُ	355
فَالْبَعْضُ سُورُ الْحَيَوَانَ طَاهِرُ	356
وَالْبَعْضُ لِلْخَزِيرِ يَسْتَشْنِي فَقَطُ	357
وَهَذِهِ رِوَايَةٌ عَنِ مَالِكِ	358
وَالشَّافِعِيِّ لِلْكَلبِ وَالْخَزِيرِ	359
مَنْ لِلسَّبَاعِ كُلِّهَا يَسْتَشْنِي	360
وَبَعْضُهُمْ يُتْبِعُهَا لِلْحَمِ	361
وَسُورُ مُشْرِكٍ لَدَى ابْنِ قَاسِمٍ	362
وَكُلَّمَا مَرَعَاهُ فِي النَّجَاسَةِ	363
تَشَاكُسُ الْأَقْوَالِ فِي ثَلَاثَةِ	364
تَعَارُضِ الْقِيَّاسِ لِلْكِتَابِ	365
مُعَارِضٍ فِي طَاهِرِ نَصِّ الْأَثَرِ	366
فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ عَمَّ الرَّجْسُ	367
وَكُلُّ مُشْرِكٍ فَنَجْسُهُ وَرَدُ	368
فِي الْكَلْبِ ثُمَّ الْهَرِّ وَالسَّبَاعِ	369
نَصِّ الْحَدِيثِ فِي الصَّحَاحِ يُوجَدُ	370
يُرَاقُ ثُمَّ الْغَسْلُ سَبْعًا مَطْرَدُ	371
لِلْقَاضِي عَنِ جَدِّ لَهُ فِي السَّبْعِ	372
إِلَّا قَلِيلًا فَاقْتَفَى الْأَثَارَا	
طَهَّرُهُمَا مُتَّفَقٌ فِيهِ أَفْهَمُ	
وَدَرَسُ كُلُّهُ لِذَلِكَ يَجْدُرُ	
لَدَيْهِ كُلُّهُ وَذَلِكَ ظَاهِرُ	
قَدْ ضَيَّقَ اسْتِثْنَاءَهُ وَذَا وَسَطُ	
لَيْسَ لَهُ فِي الْعِلْمِ مَنْ مُشَارِكِ	
مُحَرَّمٌ لِلسُّورِ فِي التَّقْرِيرِ	
فَلابنِ قَاسِمٍ لَفْهَمُ يَجْنِي	
وَقَوْلُ ذَا مُوَأَفِقٌ لَلْفَهْمِ	
نَجَسٌ وَمَكْرُوهٌ يُرَى لِلْفَاهِمِ	
مَنْ إِبِلِ ضَانٍ دَجَاجِ ثَبَّتِ	
مَنْ الْأُمُورِ خُلْفُهَا فِي الْعِلَّةِ	
فِي ظَاهِرِ حُكْمِ بِلَا مُحَابِ	
تَصَارِبِ الْأَثَارِ فِي هَذَا الْخَبَرِ	
وَكُلُّ رَجْسٍ فَهُوَ حُكْمًا نَجَسُ	
عَلَيْهِ نَصٌّ فِي الْكِتَابِ مُعْتَمَدُ	
يُرَاقُ سُورُ الْكَلْبِ بِاتِّبَاعِ	
وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يُعْتَمَدُ	
وَالْهَرُّ مَرَّتَيْنِ عَنْهَا لَا تَزْدُ	
فَلِلدَّوِيِّ دُونَ حُكْمِ مَرْعِي	

المسألة الخامسة:

في اختلافهم فيما بقي من الماء بعد تطهر الرجل والمرأة منه

وَالْخُلْفُ فِي فَضْلَةِ سُورِ الطُّهْرِ	373
مُحَمَّدٌ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ	374
أَعْنِي بِذَلِكَ فَضْلَةَ التَّطَهْرِ	375
فِي خَمْسَةِ الْأَقْوَالِ عِنْدَ الْحَصْرِ	
قَدْ جَوَّزُوا لِلسُّورِ مُطْلَقًا فَعِي	
لِمَرْأَةٍ أَوْ رَجُلٍ فَاغْتَبِرِ	

وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُ غُسْلَ الرَّجُلِ	376
وَهِيَ لَهَا يَجُوزُ ذَاكَ الطُّهْرُ	377
وَجَازَ لِلرُّجَالِ عِنْدَ قَوْمٍ	378
وَقَالَ بَعْضٌ أَنْ تَكُونَ طَاهِرًا	379
وَأَحْمَدُ يَمْنَعُهُ لَوْ شَرَعَا	380
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ تَنَاقُضُ الْأَثَرُ	381
فِي خَبَرٍ أَنَّ النَّبِيَّ قَدْ اغْتَسَلَ	382
وَالثَّانِي عَنْ مَيْمُونٍ مِنْ سُورِيٍّ اغْتَسَلَ	383
وَرَابِعٌ حَدِيثٌ عَبْدُ اللَّهِ	384
عَنْ اغْتَسَالَ لِلرُّجَالِ وَالنِّسَاءِ	385
جَوَازَ الْأَسْتِعْمَالِ فِي تَزَامُنٍ	386
وَبَيْنَ تَرْجِيحٍ وَجَمْعٍ افْتَرَقَ	387
أَحْكَامُهُمْ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ	388

المسألة السادسة:

في الوضوء بنبيد التمر

أَبُو حَنِيفَةَ يُرَى قَدْ أَنْفَرَدَ	389
عَلَيْهِ فِي الْوُضُوءِ فِي حَالِ السَّفَرِ	390
قَالَ بَنُ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ سَأَلَ	391
عَنْ بَنِ عَبَّاسٍ رَوَوْا هَذَا الْخَبَرَ	392
كُلُّ يَرَى لَهُ عُيُوبًا فِي السَّنَدِ	393
يَبْقَى خِلَافَ النَّسْخِ إِنْ نَصَّ يَزِدُ	394

الباب الرابع:

في نواقض الوضوء

لِلطُّهْرِ آيَةٌ حَدِيثٌ أَصْلًا	395
يَنْقُضُهُ بَوْلٌ وَغَائِطٌ ثَبَتَ	396
مَصَادِرُ التَّشْرِيعِ فِي الْكِتَابِ	397

المسألة الأولى:

في ما يخرج من نجس من الجسد

وَكُلُّ نَجَسٍ خَارِجٍ مِنَ الْجَسَدِ	398
أَحْمَدُ ثُمَّ الثُّورُ وَالنُّعْمَانُ	399
أَبُ لِيُوسُفَ يَقُولُ مِلْءَ فَمِمْ	400
لِلْمَخْرَجِيِّينَ دُبُرًا أَوْ ذَكَرًا	401
لِلشَّافِعِيِّ كَذَا ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ	402
فِي الدَّمِ وَالْحِصَاةِ وَالِدُودِ السَّلْسِ	403
لِمَالِكٍ وَصَحْبِهِ بِذَا الْعَمَلِ	404
ثَلَاثَةُ الْمَحَاوِرِ الرَّأْيِ اخْتَلَفَ	405
كَأَن يَكُونَ الْحُكْمُ فِي الْأَعْيَانِ	406
أَوْ أَنَّهَا أَنْجَاسٌ فِي الْأَبْدَانِ	407
أَوْ لِحُضُوصٍ بِالْعُمُومِ يُطَلَبُ	408
مِنَ السَّيْلِينَ النُّوَاقِضِ افْتِرَاضُ	409
وَمَالِكٍ عَلَى الْخُضُوصِ يَحْمَلُ	410
عَلَيْهِ مَا يَغْيِرُ الْخُضُوصَا	411
وَالشَّافِعِيُّ بِمَخْرَجِ لَا الْخَارِجِ	412
أَبُو حَنِيفَةَ لَخَارِجِ نَجَسِ	413
تَوْضُأً النَّبِيِّ لِقَيْئِي عَارِضِ	414
أَمْرُ النَّبِيِّ لِمُسْتَحَاضَةٍ تَعْدُ	415
أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ الْمَخْرَجَا	416
مِنْهُ الْوُضُوءُ وَاجِبٌ كَمَا اعْتَمَدُ	
وَقَبْلَهُمْ صَحَابَةُ أَعْيَانُ	
بِالْقَيْئِ يُلْزَمُ الْوُضُوءُ حِينَ تَمَّ	
وَفَرَجَ مَرَأةً صَحِيحَ الْخَبَرِ	
بِصِحَّةِ الشَّرْطِ لِقَوْمٍ فَافْهَمِ	
فَلَيْسَ فِيهِمَا وَضُوءٌ يُلْتَمَسُ	
لِذَاكَ فَاحْفَظْهُ وَقِيَّتَ مَنْ زَلَّ	
لَعَدَّةَ الْأَقْوَالِ فَفَهَا يُسْتَشْفَى	
يُعْزَى لِمَالِكٍ مَدَى الْأَزْمَانِ	
وَطَهْرُهَا قَدْ نُصِّ فِي الْقُرْآنِ	
فَتِلْكَ أَسْبَابُ الْوُضُوءِ تُجَلَّبُ	
خُرُوجُهَا وَنَجْسُهَا وَذَا عُرْضُ	
كُلِّ خُضُوصٍ إِنْ أَتَى فَيَدْخُلُ	
بِوَاضِحٍ يُمَيِّزُ النُّصُوصَا	
كَالطَّهْرِ مَنْ تَنَفَّسَ الْخَارِجِ	
فَنَجَسُهُ لَدَيْهِ لَيْسَ يَلْتَبَسُ	
وَحُكْمُهُ فِي ذَا بِلَا مُعَارِضِ	
كُلُّ الْوُضُوءِ لِلصَّلَاةِ لَا تَحْدُ	
فِي كُلِّ ذَا وَمَنْ قَفَاهُ قَدْ نَجَا	

المسألة الثانية:

في اختلافهم في النوم

إِلَى ثَلَاثَةِ مَنَ الْأَقْوَالِ	417
مَنْ حَدَّثَ قَالُوا بِهِ وَالغُسْلُ مَنْ	418
مَنْ أَوْقَفُوا الْوُضُوءَ مِنْهُ إِنْ حَدَّثَ	419
خِلَافُهُمْ فِي النَّوْمِ بِالسُّوَالِ	
قَلِيلُهُ ثُمَّ كَثِيرٌ إِنْ يَكُنْ	
عَلَى قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ مِنْ خَبَثِ	

- 420 وَعَدُّ أَحْدَاثٍ لِكُلِّ سَائِلٍ
421 فَبَعْضُهُمْ إِنْ نَامَ كَانَ يُوَكَّلُ
422 إِلَى مُحَافِظِ عَلَى الَّذِي طَرَى
423 مُسْتَثْقَلِ النَّوْمِ لَدَى الْأَخْيَارِ
424 وَاخْتَلَفُوا فِي النَّوْمِ كَيْفَ يُعْتَبَرُ
425 فَمَالِكٌ إِنْ سَاجَدَ مُضْجِعُ
426 وَقَاعِدٌ لَيْسَ عَلَيْهِ الطُّهْرُ
427 وَالشَّافِعِيُّ مِنْ كُلِّ نَوْمٍ يُلْزَمُ
428 أَبُو حَنِيفَةَ لِلإِضْجَاعِ
429 أَصْلُ الْخِلَافِ فِي اخْتِلَافِ لِلْأَثَرِ
430 وَلَا بِنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ مُشْتَهَرٌ
431 فَنَامَ حَتَّى غَطَّ فِي نَوْمٍ وَلَمْ
432 وَمَنْ رَأَى النُّعَاسَ حَالًا يَرْقُدُ
433 صَحْبُ الرَّسُولِ بَعْضُهُمْ يَمِيلُ
434 وَلِلصَّلَاةِ كُلُّهُمْ يَقُومُ
435 مَنْ حَدَّثَنَا يَرَاهُ أَمْرًا سَوِيًّا
436 عَنِ ابْنِ عَسَّالٍ رَوَاهُ هَذَا الْخَبَرُ
437 وَعِنْدَهُمْ غُسْلُ الْيَدَيْنِ يَشْهَدُ
438 يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا وَرَدُّ
439 طُهْرًا إِلَى الصَّلَاةِ حُكْمٌ يُمْتَثَلُ
440 لَمَّا تَعَارَضَتْ نُصُوصُ ذَا الْخَبَرِ
441 مِنْ مَذْهَبِ التَّرْجِيحِ حُكْمًا غَلَبَا
442 مَنْ هَذِهِ النُّصُوصُ بَيْنَهَا جَمْعُ
443 عَنِ الْقَلِيلِ أَسْقَطَ الْجُمْهُورُ
444 وَالْجَمْعُ قُلُّ أَوْلَى مِنَ التَّرْجِيحِ
445 فَالشَّافِعِيُّ يَسْتَثْنِي نَوْمَ الْجَالِسِ
446 وَلَمْ يُعَدِّ مِنْهُمْ وُضُوءًا وَاحِدًا
- لَمْ يَشْمَلِ النَّوْمَ لَدَى النَّوَازِلِ
لِحِفْظِ طَهْرٍ عِنْدَ نَوْمٍ يَثْقُلُ
يُرْشِدُهُ تَوًّا إِلَى الَّذِي جَرَى
مِنْهُ الْوُضُوءُ وَاجِبُ الْأَبْرَارِ
فِي هَيَاةِ نَوْمٍ ثَقِيلٍ إِنْ صَدَرَ
نَامَ يُجَدِّدُ الْوُضُوءَ فَاسْمَعُوا
مَا لَمْ يُطَلَّ بِذَلِكَ جَاءَ الذُّكْرُ
طَهْرًا لِغَيْرِ جَالِسٍ فَلْتَفْهَمُوا
مُشْتَرَطٌ لِنَائِمٍ يَا دَاعٍ
فِي هَيَاةِ لِنَائِمٍ وَذَا نَظَرَ
فَقَالَ نَمْتُ عِنْدَ سَيِّدِ الْبَشَرِ
يُعَدُّ لَطَهْرِهِ بِذَا بَعْضُ حَكْمٍ
كَيْ لَا يَسُبَّ نَفْسَهُ إِذْ يَعْبُدُ
مِنَ النُّعَاسِ رَأْسُهُ الْجَلِيلُ
وَدُونَ طَهْرٍ تَقْتَفِي الْفُهُومُ
لِلنَّوْمِ ثُمَّ الْبَوْلِ حُكْمًا يُرْوَى
عَنْهُ تَلْقَاهُ الْجَمِيعُ فِي الْأَثَرِ
بِأَنَّ نَوْمًا لِلْوُضُوءِ يُفْسَدُ
إِنْ قُمْتُمْ إِلَى صَلَاةٍ يُعْتَمَدُ
بِالْفَرَضِ فَاتَّبِعْ وَقِيَّتَ مَنْ زَلَّ
أَحْكَامُهُمْ تَفَرَّقَتْ فِيمَا ظَهَرَ
فَالطُّهْرُ مِنْ نَوْمٍ فَلَيْسَ وَاجِبًا
فَالطُّهْرُ مِنْ نَوْمٍ كَثِيرٍ إِنْ وَقَعَ
لِلطُّهْرِ، وَاتَّبَاعُهُمْ سُرُورُ
فِي الْخَبَرِ الْمَأْثُورِ فِي الصَّحِيحِ
رَعِيًّا لِنَوْمِ الصَّحْبِ فِي الْمَجَالِسِ
وَنَهَجُهُمْ فِي الشَّرْعِ حُكْمٌ رَائِدٌ

أَبُو حَنِيفَةَ طُهُورُ الْمُضْجَعِ	447
وَمَالِكَ لِلنَّوْمِ كَلًّا يَعْتَبِرُ	448
نَوْمٌ ثَقِيلٌ أَوْ طَوِيلٌ أَوْ عَلِيٌّ	449
فَالطَّوِيلُ أَوْ ثَقِيلٌ نَوْمٌ مَا شَرِطَ	450

المسألة الثالثة:

اختلافهم في لمس النساء

وَاللَّمْسُ لِلنِّسَاءِ فِيهِ اخْتَلَفُوا	451
وَلَيْسَ دُونَ جَسْمِهَا ثَوْبٌ سَتَرٌ	452
وَقَبْلَةُ لَهَا الْجَمِيعُ يَعْتَبِرُ	453
فَالشَّافِعِيُّ بِاللَّمْسِ طَهْرًا قَدْ نَقَضَ	454
لَكِنْ لَهُ رَأْيٌ وَحُكْمٌ ثَانٍ	455
وَأَخْرُونَ شَرَطَهُمْ لِلذَّةِ	456
لِمَالِكَ وَصَحْبِهِ ذَا الْحُكْمِ	457
وَلَا يَرَى النُّعْمَانُ لَمْسًا لِلنِّسَاءِ	458
كُلُّ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحْبِ أَقْتَفَى	459
وَلَفْظُ لَمَسٍ عِنْدَ كُلِّ الْعَرَبِ	460
وَآيَةُ الْوُضُوءِ فِيهَا اللَّفْظُ	461
مَنْ لِلْعُمُومِ يَقْصِدُ الْعُمُومًا	462
وَالْبَعْضُ أَنْ اللَّمْسَ لَيْسَ نَاقِضًا	463
فَفِي الصَّلَاةِ تَمَّ لَمَسُ عَائِشَةَ	464
وَبَعْدَ ذَلِكَ كَانَ النَّبِيُّ يُقْبَلُ	465
مُشْرَعًا بِذَلِكَ هَذَا الْإِجْرَاءَ	466
فَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ خُلْفٌ قَدْ وَرَدَ	467
وَالشَّافِعِيُّ إِنْ صَحَّ قَالَ لَا أَرَى	468
بَيْنَ الْمَجَازِ وَالْحَقِيقَةِ اخْتِلَافٌ	469
عَلَى حَقِيقَةِ يَتِمُّ الْحَمْلُ	470

مَخْصُصٍ سُبُلَ الْمَجَازِ يَنْشُدُ	أَوْ لِعُدُولٍ لِلْمَجَازِ يُرْشِدُ	471
لِلْفِظِ لَمَسِ إِثْرَهُ بِهِ اقْتَدِ	عَلَى الْجَمَاعِ رَجَّحَ ابْنُ رُشْدِ	472

المسألة الرابعة:

اختلافهم في مس الذكر

أَحْكَامُهُ ثَلَاثَةٌ فِي الْخَبْرِ	وَكُلُّ لَمَسٍ حَاصِلٍ لِلذَّكْرِ	473
بِظَاهِرٍ أَوْ بَاطِنٍ لَمَسًا يُحَسِّنُ	مِنْهُ الْوُضُوءُ كَيْفَمَا كَانَ التَّمَسُّ	474
فَطَهَّرَهُ بِلَمْسِهِ لَا يَضْمُدُ	لِلشَّافِعِيِّ دَاوُدُ ثُمَّ أَحْمَدُ	475
فَلَمَسُ أَيْدٍ لَا يُزِيلُ مَا جَرَى	لِمَذْهَبِ الْأَحْنَفِ مَنْ تَطَهَّرَا	476
أَوْ لَمَسَهُ مِنْ غَيْرِ تِلْكَ الْحَالِ	مَنْ فَرَّقُوا اللَّمْسَ بِحَالِ	477
طَهَّرَا جَدِيدًا، سَابِقٌ لَا يُحَسَّبُ	بَاطِنٌ كَفَّ فِيهِ قَوْمٌ أَوْجَبُوا	478
عَنْهُمْ لِهَذَا الْحُكْمِ مَرْوِيَّانِ	فَصَحَبُ مَالِكٍ لَهُمْ قَوْلَانِ	479
وَالْعَمْدُ طَهَّرَ فِيهِ عَكْسُ الثَّانِ	لَمْ يُلْزِمُوا طَهْرًا مِنَ النَّسِيَانِ	480
وَصَحَبُ دَاوُدَ اقْتَفَوْهُ فِي الْأَثَرِ	لِمَالِكٍ دَاوُدُ يُعْزَى ذَا الْخَبْرِ	481
وَسُنَّةٌ لِلْبَعْضِ فَتَوَى مُضْطَرَبٌ	فَالطُّهْرُ عِنْدَ الْبَعْضِ حُكْمٌ قَدْ وَجَبَ	482
ذَا الْقَوْلُ مَعَ حُكْمٍ لَهُ فِيمَا سَبَقَ	عَنْ مَالِكٍ حُكْمٌ أَتَى فِيهِ افْتِرَاقُ	483
حُكْمُهُمَا عِنْدَ الَّذِي نَصًّا عَرَفَ	أَصْلُ الْخِلَافِ فِي حَدِيثَيْنِ اخْتَلَفَ	484
عَلَيْهِ طَهْرٌ لَا يُفِيدُ مَا غَبَرَ	فَوَاحِدٌ يَقُولُ مِنْ لَمَسِ الذَّكْرِ	485
فَالطُّهْرُ مِنْ لَمَسِ بِلَا اشْتِبَاهِ	عَنْ بُسْرَةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ	486
قَدْ صَحَّحُوا لَذَا الْحَدِيثِ فَاحْمَدُوا	فَمَالِكٌ وَابْنُ مُعِينٍ أَحْمَدُ	487
وَأَهْلُ كُوفَةَ قَفَّوْا مَا حَوَى	أَبُو هُرَيْرَةَ لَهُ مَعْنَى رَوَى	488
هَلْ كَانَ ذَاكَ قَبْلَهُ فِي السَّبْقِ	مُعَارِضٌ لَهُ حَدِيثُ طَلِقَ	489
قَوْمٌ وَأَقْوَامٌ رَأَوْهُ قَدْ رَسَخَ	حَدِيثُ بُسْرَةَ رَأَوْهُ قَدْ نُسَخَ	490
نَقَضَ الْوُضُوءَ بِاللَّمْسِ مَا لَهُ ضَحَا	حَدِيثُ طَلِقَ مَنْ لَهُ قَدْ رَجَّحَا	491
وَكَوْلُ قَوْلٍ كَانَ مِنْ لَهُ اعْتَمَدَ	أَقْوَالُهُمْ لَمْ تَتَّفَاوَتْ فِي السَّنَدِ	492

المسألة الخامسة:

في الوضوء من أكل ما مسته النار

493	مَا مَسَّهُ مِنَ اللَّحُومِ النَّارُ	مِنْهُ الْوُضُوءُ تَذَكُّرُ الْأَخْبَارِ
494	فِيهِ اخْتِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ الصَّدْرِ	فَجَرُّ الْهُدَى وَذَا آتَى فِي الذِّكْرِ
495	وَبَعْدَ ذَلِكَ مَوْقِفُ الْجُمْهُورِ	فِي تَرْكِهِ لَمْ يَبْقَ مِنْ مَحْظُورِ
496	مَنْ آخَرَ التُّرُوكَ كَانَ فَعْلُهُ	حَدِيثُ جَابِرٍ بِذَلِكَ نَقْلُهُ
497	أَهْلُ الْحَدِيثِ فِيهِمْ مَنْ رَجَحَا	غُسْلَ الْيَدَيْنِ حُكْمَهُ قَدْ أَوْضَحَا
498	أَصْحَابُ أَحْمَدَ كَذَا إِسْحَاقُ	كُلُّ لَهُ رِوَايَةٌ تُسَاقُ

المسألة السادسة:

الضحك في الصلاة

499	لَا يُلْزَمُ الْجُمْهُورُ مِنْهُ طَهْرًا	وَحَالَفَ النُّعْمَانُ هَذَا الْأَمْرًا
500	أَبُو حَنِيفَةَ فَذَا الْحُكْمُ انْفَرَدَ	بِهِ وَرَدَّ عِنْدَهُمْ ذَا فِي السَّنَدِ
501	فَفِي الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ	بِأَنَّ قَوْمًا ضَحِكُوا فِي رَكْعَةٍ
502	إِعَادَةٌ لَهَا بِذَا أَمْرٌ صَدَرَ	مِنَ الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى خَيْرِ الْبَشَرِ
503	مِثْلَ إِعَادَةِ الْوُضُوءِ بِذَا السَّبَبِ	خِلَافَ حَضْرٍ نَاقِضٍ وَذَا عَجَبِ

المسألة السابعة:

في حمل الميت وذهاب العقل

504	وَحَمْلُ مَيِّتٍ عَلَيْهِ اخْتَلَفُوا	فَبَيْنَ غُسْلٍ أَوْ وَضُوءٍ يُعْرَفُ
505	فَعَنْ ضَعِيفٍ جَاءَ فِي الْأَخْبَارِ	مَنْ غَسَلَ الْأَمْوَاتَ فِي الْأَثَارِ
506	فَلْيَغْتَسِلْ وَمَنْ لِدَلِكِ الْوُضُوءِ	عَلَيْهِ حَتْمٌ ذَا الَّذِي بِهِ رَضُوا
507	زَوَالُ عَقْلِ، نَائِمٍ، وَالسُّكْرِ	فَفِيهِمَا الْوُضُوءُ قَالَ الذِّكْرُ

الباب الخامس:

وهو معرفة الأفعال التي تشتت هذه الطهارة في فعلها

508	وَأَصْلُ قَوْلِ اللَّهِ جَلٌّ وَعَلَا	طَهَّرَ إِلَى الصَّلَاةِ وَاجِبٌ عَلَيَّ
509	كُلُّ مُصَلٍّ ذَا عَلَيْهِ فَرَضٌ	مُحْتَمٌّ لَيْسَ لِدَاكَ نَقْضُ
510	وَالْخُلْفُ فِي جَنَازَةِ سُجُودِ	تِلَاوَةِ الْقُرْبَةِ لِلْمَعْبُودِ
511	فَاسْمُ الصَّلَاةِ لِلْجَمِيعِ جَامِعٌ	عَنْ ذَيْنَ غَابَ بَعْضُهَا يَا سَامِعُ
512	وَوُخِلْفُهُمْ فِي أَرْبَعٍ يَنْحَصِرُ	يَتِمُّ ذِكْرُهَا وَذَاكَ أَجْدَرُ

المسألة الأولى:

في اختلافهم في الوضوء لمس المصحف

513	فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ مُحَمَّدٌ	طَهَّرَ لِمَسِّ مُصْحَفٍ مُؤَكَّدُ
514	وَالظَّاهِرِيُّ لَيْسَ وَاجِبًا أَقْرُ	وَحُكْمُهُ فِي ذَاكَ لَيْسَ مُعْتَبَرُ
515	تَرَدُّدُ الْفَهْمِ بِمَسِّ الْمُصْحَفِ	وَشَرْطُهُ طَهْرٌ لِدَاكَ فَاعْرِفُ
516	فَهَلْ أَتَى نَهْيًا وَهَلْ لِلْخَبْرِ	وَرُودُهُ فِي مُحْكَمِ الْمُدَّكِرِ
517	إِنْ كَانَ نَهْيًا لَامِسٍ لِلْمُصْحَفِ	عَلَيْهِ وَاجِبٌ لِدَاكَ فَاعْرِفُ
518	أَوْ كَانَ إِخْبَارًا لِأَمْلَاكٍ حَصَلُ	فَالطُّهْرُ لَيْسَ وَاجِبًا كَمَا نُقِلُ

المسألة الثانية:

اختلافهم في أكل ونوم وجماع الجنب

519	وَمِنْ جَنَابَةِ ثَلَاثٍ يُخْتَلَفُ	فِي النَّوْمِ وَالْجِمَاعِ أَكْلٌ قَدْ وُصِفُ
520	وُضُوءُهُ يُنْدَبُ لِلْهُدَاةِ	وَجُوبُهُ لِلظَّاهِرِيِّ سَيَاتِي
521	عَنْ سَيِّدِ النَّهْيِ رَوَى نَصًّا عُمَرُ	أَنْ يُسْبَغَ الْوُضُوءُ إِذَا نَوْمٌ حَضَرَ
522	قَدْ حَمَلَ الْجُمْهُورُ ذَا لِلنَّدْبِ	لِلظَّاهِرِيِّ الْفَرَضُ أَتَى فِي الْكُتُبِ

أَتَى مِنَ الْخَلَاءِ مَاحِيَ الرَّيْبِ	523	لَمْ يَتَوَضَّأْ لِلطَّعَامِ فَاجْتَبَ
ثُمَّ حَدِيثُ عَائِشَةَ لِلنُّوْمِ	524	إِذْ جُنِبَ يَاوِي بِدُونِ لَوْمِ

المسألة الثالثة:

اختلافهم في الطواف

وَالطُّهْرُ شَرْطٌ لِلطُّوَافِ وَاجِبٌ	525	لِكُلِّ أَهْلِ الْعِلْمِ حُكْمٌ صَائِبٌ
أَبُو حَنِيفَةَ مِنَ الْأَسْلَافِ	526	فَلَمْ يَقُلْ بِالطُّهْرِ فِي الطُّوَافِ

المسألة الرابعة:

اختلافهم في قراءة القرآن والذكر

قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ دُونَ طُهُرٍ	527	تَجُوزُ لِلْجُمْهُورِ دُونَ نُكْرٍ
وَبَعْضُهُمْ لِلطُّهْرِ فِي الْقِرَاءَةِ	528	أَثَبَتْ هَذَا الْحُكْمَ لِلْجَمَاعَةِ
أَسْبَابُ خُلْفٍ قَالَ مَنْ بَشَّرَ الْجَمَلَ	529	أَبِي جَاءَ الْمُجْتَبَى فَمَا قَبْلُ
رَدُّ السَّلَامِ قَبْلَ أَنْ تَيَمَّمَ	530	وَبَعْدَهُ رَدُّ عَلَيَّ مَنْ سَلَّمَ
مَنْ جُنِبَ نَصُّ الْكِتَابِ يَثْرُكُ	531	قِرَاءَةً وَذَاكَ حُكْمٌ يُسَلِّكُ
وَذَاكَ قَالَهُ حَدِيثٌ عَنْ عَلِيٍّ	532	رَوَاهُ فَاتَّبَاعُهُ حَقٌّ جَلِي

كتاب الغسل

وَمَنْ عَلَى جَنَابَةِ فَالطُّهْرُ	533	عَلَيْهِ وَاجِبٌ يَقُولُ الذُّكْرُ
أَتَتْ ثَلَاثَةَ مِنَ الْأَبْوَابِ	534	نَشْرَحُ حُكْمَهَا بِذَا الْكِتَابِ

الباب الأول:

في معرفة العمل في هذه الطهارة

يَضُمُّ أَرْبَعًا مِنَ الْمَسَائِلِ	535	نَصٌّ يُبَيِّنُ حُكْمَهَا لِلْمَسَائِلِ
-------------------------------------	-----	---

المسألة الأولى:

في الدلك

وَالْغُسْلُ وَصَفُهُ حَدِيثٌ عَائِشَةُ	536
عَلِمَهَا التَّثْلِيثَ وَالتَّرْتِيبَا	537
فِي ذَا الْأَخِيرِ أَخْرَجَ الرَّجُلَيْنِ	538
كَذَلِكَ أُمُّ سَلَمَةَ نَصًّا رَوَتْ	539
وَاخْتَلَفُوا فِي حُكْمِ إِمْرَارِ الْيَدِ	540
فَمَالِكٌ وَجُلُّ أَهْلِ الْعِلْمِ	541
أَمْ يَكْتَفِي بِأَنْ يُفِيضَ الْمَاءَ	542
وَلَمَعَةً بَقِيَ بِهَا الْبُطْلَانُ	543
إِنْ لَمْ يُصِبْهَا لَمَسُ بَاطِنِ الْيَدِ	544
وَتَرَكَ تَذَلُّيكَ رَأَى أَقْوَى	545
مَنْ ظَاهِرَ الْأَلْفَاظِ حُكْمًا غَلَبُوا	546
وَالْبَدْءُ بِالْوُضُوءِ رَأَى الشَّافِعِي	547
أَحْكَامُهُ بِذَا الْحَدِيثِ وَاضِحَةٌ	
وَكُلَّمَا يُلَقَّنُ الشَّهْدِيْبَا	
لَا خَيْرَ الطُّهْرِ بِدُونِ مَيْنِ	
تَحْثِي ثَلَاثًا وَتُفِيضُ الْمَائِبَتِ	
فِي غُسْلِهِ عَلَى جَمِيعِ الْجَسَدِ	
إِمْرَارُ أَيْدٍ فَوْقَ كُلِّ الْجِسْمِ	
بِجِسْمِهِ حُكْمٌ لِبَعْضِ جَاءَ	
وَتُفْسِدُ الْوُضُوءَ ذَاكَ الشَّانُ	
أَبْطَلَ مَالِكٌ وَضُوءَهُ اقْتَدَى	
دَلِيلُ بَعْضِ لَفْظُهُ وَالْفَحْوَى	
قِيَاسُ ذَاكَ عِنْدَهُمْ يُجْتَنَبُ	
شَرْطًا لَطُّهْرِ كَامِلٍ مُتَّبَعِ	

المسألة الثانية:

اختلافهم في النية

مَالِكٌ دَاوُدُ أَبُو ثَوْرٍ رَأَا	548
وَالشُّورَ وَالنُّعْمَانَ قَالُوا أَجْزَأَتْ	549
وَأَحْمَدٌ لِنِيَّةٍ فَرَضًا حَكْوَا	
طَهَارَةً بِدُونِهَا إِنْ وَقَعَتْ	

المسألة الثالثة:

في المضمضة والاستنشاق

مَضْمُضَةٌ كَذَلِكَ الْاسْتِنْشَاقُ	550
حُكْمُهُمَا الْمَالِكُ وَالشَّافِعِي	551
أَبُو حَنِيفَةَ نَفَى الْوُجُوبَا	552
مَيْمُونٌ عَائِشَةُ لِذَا التَّأْوِيلِ	553
بَيْنَ الْوُجُوبِ سُنَّةٌ يُسَاقُ	
فَلَيْسَتْ مِنْ وَاجِبِ الْوُضُوفِ	
وَصَحْبُهُ يَرَوْنَهُ مَطْلُوبَا	
فَسَرَرْنَا لِمُجْمَلِ التَّنْزِيلِ	

مَضْمَضَةٌ اسْتَشَاقُ حُكْمٌ قَدْ ثَبَتَ	554	فِي آيَةِ الطُّهْرِ الَّتِي قَدْ سَلَفَتْ
يَقُولُ بِالنَّدْبِ وَحُكْمٌ يُتَّبَعُ	555	مَنْ يَبْنِي ذِي الْأَخْبَارِ كُلِّ مُجْمَعُ
نَفْسُ الْخِلَافِ فِيهِ ذَا الْقَوْلِ اطَّرَدَ	556	وَالْخُلْفُ فِي تَخْلِيلِ رَأْسٍ قَدْ وَرَدَ

المسألة الرابعة:

في الفور والترتيب

كَذَاكَ الْاسْتِشْقَاقُ نَدَبٌ رَاجِحُ	557	فِي الْفَوْرِ وَالتَّرْتِيبِ خُلْفٌ وَاضِحُ
مِنَ الْوُضُوءِ ذَاكَ قَوْلٌ يَحْسُنُ	558	وَالْغُسْلُ بِالتَّرْتِيبِ فِيهِ أَبِينُ
عَنْ خَيْرٍ مَنْ تَشْرِيْعُهُ حُكْمًا يُفِيدُ	559	فَاحِشِي ثَلَاثًا فِيهِ تَرْتِيبٌ وَرَدُ

الباب الثاني:

في معرفة نواقض هذه الطهارة

فَوَاجِبٌ عَلَيْكُمْ ذَا الْأَمْرِ	560	إِنْ جُنِبَ قَالَ الْإِلَهُ الطُّهْرُ
كُلُّ السَّلَفِ فِي حُكْمِهَا عَلَيَّ نَسَقُ	561	نَوَاقِضُ الْوُضُوءِ فَفَقَهَا يُتَّفَقُ
مِنْ مُوجِبَاتِ الْغُسْلِ لِلْأَعْلَامِ	562	وَأَتَّفَقُوا فِي الْحَيْضِ الْاِحْتِلَامِ
قَوْلُ النِّسَاءِ فِي الْحُكْمِ غَيْرُ مَرْعِي	563	مَا شَدَّ عَنْهُمْ غَيْرُ قَوْلِ النَّخَعِي
تَلْقِينُهُ عَائِشَ حُكْمٌ ثَانِ	564	غُسْلُ الْمَحِيضِ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ
مَسْأَلَتَيْنِ لَا سِوَاهُمَا أَقْرُ	565	ذَا الْبَابِ خُلْفُهُمْ عَلَيْهِ مُنْحَصِرُ

المسألة الأولى:

في اختلافهم في الوطء

إِذَا التَّقَى الْخِتَانُ أَمْرٌ مُجْبِرُ	566	فَمَالِكَ وَالشَّافِعِي التُّطَهَّرُ
أَحْكَامَ شَرَعَ اللَّهُ عَلَّمَا يَقْبَلُ	567	عَلَيْهِ كُلُّ مُسْلِمٍ يَمْتَثِلُ
فِي الْغُسْلِ شَرَطٌ عِنْدَهُمْ يُقَالُ	568	وَبَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِيِّ الْإِنْزَالُ
لَفْظَاهُمَا مَعْنَاهُمَا دَهْرًا عُرِفَ	569	أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ حَدِيثَانِ اخْتَلَفَ

قَوْلَاهُمَا إِذَا جَنَابَةٌ تُسَقِّ	أَبُو هُرَيْرَةَ وَعُثْمَانَ افْتَرَقَ	570
لِلطُّهْرِ مُلْزَمٌ بِعَكْسِ الثَّانِ	إِلْزَاقُهُ الْخِثَّانَ بِالْخِثَّانِ	571
لِرَأْيِ جُمْهُورٍ يُقَرُّ الْفَهْمُ	يُشْتَرَطُ الْإِنْزَالُ وَهُوَ حُكْمُ	572
لَيْسَتْ عَلَيْهِ فِي الَّذِي أَصَابَهُ	إِنْ لَمْ يَرَ الْإِنْزَالَ فَالْجَنَابَةُ	573
فِي حُكْمِ مَرْفُوعٍ يَرَى الْأَعْيَانَ	هَذَا الْحَدِيثُ قَالَهُ عُثْمَانُ	574
حَدِيثَ عُثْمَانَ وَذَا حُكْمَ رَسَخِ	أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ نَسَخِ	575
قَدْ نَسَخُوا الْحُكْمَ وَأَبَقُوا نَصَهُ	قَوْلُ أَبِي كَانَ ذَاكَ رُخْصَةً	576
إِلَى خِلَافِ دُونَ رَأْيِ قَرَأَ	تَعَارُضُ الرُّوَايَتَيْنِ جَرًّا	577
مِنَ التَّلَاقِي لَذَّةٌ لَا تُعْذَمُ	تَجَاوُزُ الْخِثَّانِ حَدٌّ يُلْزَمُ	578

المسألة الثانية:

المني الموجب للغسل

إِذَا خُرُوجُهُ بِلَذَّةٍ رُدِفَ	وَالغُسْلُ مِنْ مَنِي عَلَيْهِ مُخْتَلَفٌ	579
وَالشَّافِعِيُّ عِنْدَ الْخُرُوجِ إِنْ جَرَى	فَالغُسْلُ مَالِكٌ بِلَذَّةٍ يَرَى	580
بِلَذَّةٍ أَوْ غَيْرَهَا فَلتَعَلَّمُوا	فَالشَّافِعِيُّ لِلطُّهْرِ حُكْمًا يُلْزَمُ	581
بَنَوْا مَنَاطَ الْحُكْمِ دُونَ مَيْنِ	أَسْبَابِ خُلْفِهِمْ عَلَى شَيْئَيْنِ	582
إِطْلَاقُهُ يَجُوزُ دُونَ لَذَّةٍ	هَلْ جُنُبٌ إِسْمٌ لِغَيْرِ الْعَادَةِ	583
فَالغُسْلُ دُونَ لَذَّةٍ شَرْعًا وَجِبَ	مَنْ قَالَ إِنْ الْمَنِيُّ اسْمٌ لِلْجُنُبِ	584
خُرُوجِ مَاءٍ دُونَ لَذَّةٍ وَصَفَ	فَمُسْتَحَاضَةٌ عَلَيْهَا مُخْتَلَفٌ	585
مَنِيًّا يُعِيدُ كُلَّمَا غَسَلَ جَرَى	بَعْدَ تَطْهِيرِ مُجَامِعِ يَرَى	586
فَشَرَطُ غُسْلِ الْإِلْتِذَاذِ جَهْرًا	وَقَالَ بَعْضٌ لَا يُعِيدُ طُهْرًا	587

الباب الثالث:

في أحكام هذين الحدثين: أعني: الجنابة والحيض
أما أحكام الحدث الذي هو الجنابة، ففيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى:

اختلافهم في دخول المسجد

إِلَى ثَلَاثَةِ مَنْ الْأَقْوَالِ	588
مَنْ مَنَعُوا شَرْعًا دُخُولَ الْمَسْجِدِ	589
وَالشَّافِعِي لِعَابِرٍ لَمْ يَمْنَعِ	590
بَعْضُ الْخِلَافِ قِيلَ فِي تَرَدُّدِ	591
لِلظَاهِرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ خُلْفٌ حَصَلَ	592
وَمَنْ دُخُولَ مَسْجِدٍ حُكْمًا حَظَرَ	593
وَمَنْعَ مَسْجِدٍ لِحَائِضٍ وَمَنْ	594
مِنْهُ خِلَافُهُمْ عَلَى الْأَمْرَيْنِ	595

المسألة الثانية:

اختلافهم في مس الجنب للمصحف

وَيَمْنَعُ الْجُمْهُورُ مَسَّ الْمُصْحَفِ	596
فَنَهَى غَيْرَ طَاهِرٍ حُكْمٌ أَتَى	597

المسألة الثالثة:

اختلافهم في قراءة القرآن للجنب

لَا يَمْنَعُ النَّبِيُّ مِنَ الْقُرْآنِ	598
قَوْلُ عَلِيٍّ فِي جُنْبٍ حُكْمٌ صَدَرَ	599
وَمِثْلُهُ الْحَائِضُ إِلَّا نَزَرًا	600
بِهِ أَفَادَ مَالِكٌ لِلْمُكْتِ	601

أحكام الدماء الخارجة من الرحم
الكلام المحيط بأصولها، ينحصر في ثلاثة أبواب:

الباب الأول:

أنواع الدماء الخارجة من الرحم

وَاتَّفَقُوا أَنَّ الدَّمَاءَ تَخْرُجُ	602	مِنْ رَحِمٍ فِي ثَلَاثِ تَدْرُجٍ
دَمٌ لِحَيْضٍ يَغْتَرِي فِي الصُّحَّةِ	603	وَمُسْتَحَاضَةً تُرَى فِي عِلَّةِ
دَمُ النَّفَاسِ لِلْحَيْضِ يَصْحَبُ	604	ثَلَاثَةَ مَجْرَى الدَّمَا تُرْتَبُ

الباب الثاني:

في علامات الطهر والحيض

عَلَامَةٌ انْتَقَالَ هَذِهِ الدَّمَا	605	فِي وَقْتِ عَدِّ الْحَيْضِ جَاءَ مُسَلِّمًا
--------------------------------------	-----	---

المسألة الأولى:

اختلافهم في مدة الحيض والطهر

وَاخْتَلَفُوا فِي حَائِضٍ كَمْ تَجْلِسُ	606	عَنِ الصَّلَاةِ وَالْكِتَابِ تُحْبَسُ
خَمْسٌ مِنَ الْأَيَّامِ زَيْدَ عَشْرُ	607	لِمَالِكٍ فِي الْوَقْتِ وَهُوَ حَصْرُ
وَمِثْلُ ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ مُحَمَّدٌ	608	بِعَشْرَةِ حَصْرًا يَرَاهَا تَقْعُدُ
أَقَلُّ هَذَا الْوَقْتِ فِيهِ اضْطَرَبُ	609	كُلُّ لَهُ فِي الْحُكْمِ فِيهِ مَذْهَبُ
ثَمَانِيَّةٍ وَعَشْرَةَ الْأَيَّامِ	610	تُزَادُ خَمْسَةَ لَدَى الْأَعْلَامِ
حَدَّ زَمَانِ عَهْدِ طَمَثِ الْحَائِضِ	611	لِمَالِكِ الْعَالِمِ ثُمَّ الْمَاجِدِ
وَبَعْضُهُمْ سَبْعًا وَعَشْرًا تَرْتَفِعُ	612	أَيَّامُ حَيْضَةٍ لَهَا كَمَا سُمِعَ
بَادئَةً لِلْحَيْضِ إِنْ زَادَ عَلَى	613	وَقْتِ رَأَوْا لِلْحَيْضِ وَقْتًا مُجْمَلًا
وَحَيْضَةٌ زَادَتْ عَلَى وَقْتِ حُسْبِ	614	تُعَدُّ مُسْتَحَاضَةً كَمَا وَجِبَ
وَتَرَكُّهَا الصَّلَاةَ أُسْبُوعَيْنِ	615	ثُمَّ تُصَلِّي بَعْدَهَا فِي الْحِينِ

616	وَالشَّافِعِي تَعِيدُ كُلَّمَا سَلَفُ	مِنَ الصَّلَاةِ فِي زَمَانٍ قَدْ عُرِفُ
617	مُعْتَادَةٌ فِيهَا رَوَايَتَانِ	بِنَاوُهَا لِلطُّهْرِ فِي الزَّمَانِ
618	عَلَى ثَلَاثَةِ مِنَ الْأَيَّامِ	لِعَادَةِ تَضَافُ فِي الْأَحْكَامِ
619	أَوْ تَعْمَلُ التَّمْيِيزَ أَوْ لِلْعَادَةِ	لِلشَّافِعِي ذَا الْحُكْمِ فِي ذِي الْحَالَةِ
620	وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ لَا تَسْتَنِدُ	إِلَّا لِعَادَةِ وَرَأْيٍ يُقْصَدُ

المسألة الثانية:

اختلافهم في الحيضة المنقطعة

621	وَمَنْ تَحِضُ يَوْمًا وَتَطْهَرُ يَوْمًا	إِنْ لَفَقَتْ أَيَّامَ طَهْرَهَا لِمَا
622	تَرَى مِنَ الدَّمَاءِ لَا يَنْقَطِعُ	تُصَلُّ يَوْمَ الطُّهْرِ لِمَا يَقَعُ
623	وَعِنْدَمَا يَجِيءُ وَقْتُ الْحَيْضِ	فَمُسْتَحَاضَةٌ بِذَلِكَ الْفَيْضِ
624	رَوَايَةٌ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِي	أَثْنَاءَ فَهْمِهِمْ لِقَوْلِ الشَّافِعِ
625	مَنْ لَمْ تَعُدْ وَقْتًا لَطْهَرٍ لَفَقَتْ	يُجَابُ مَا مَصِيرُ أَيَّامٍ خَلَّتْ
626	دِمَاءُ حَيْضٍ وَنِفَاسٍ تَجْرُ	فِي الْيَوْمِ أَوْ فِي اللَّيْلِ ثُمَّ تَسْرُ
627	لِسَاعَةٍ كَذَلِكَ سَاعَتَيْنِ	فَالْحُكْمُ كَالْتَلْفِيقِ دُونَ مَيْنِ

المسألة الثالثة:

اختلافهم في مدة النفاس

628	حَدُّ دَمِ النَّفَاسِ فِيهِ اخْتَلَفُوا	بَيْنَ كَثِيرٍ أَوْ قَلِيلٍ يُوصَفُ
629	فَمَالِكٌ لَا حَدًّا لِلْقَلِيلِ	وَالشَّافِعِي قَفَى لَذَا السَّبِيلِ
630	عَشْرُونَ خَمْسَةً مِنَ الْأَيَّامِ	أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى الدَّوَامِ
631	عَشْرٌ وَوَاحِدٌ أَبُو يُوسُفَ عَدَّ	أَقْلَ مَا دَمُ النَّفَاسِ يُعْتَمَدُ
632	عَشْرُونَ يَوْمًا ذَاكَ رَأْيُ الْبَصْرِ	فَاحْفَظْ لَذَا الْخِلَافِ عِنْدَ الذُّكْرِ
633	وَعَدُّهُ الْأَعْلَى بِأَرْبَعِينَ حَدُّ	عِنْدَ الْكَثِيرِ قَوْلُهُمْ حُكْمًا تَجَدُّ
634	أَسْبَابُ خُلْفِ قَلِّ قَوْلٍ يُعْتَمَدُ	عَلَيْهِ فِي أَمْرِ النِّسَاءِ إِذْ يَرْدُ

المسألة الرابعة:

اختلافهم في الدم الذي تراه الحامل

لَمَّا لَكَ يَرَاهُ حَيْضًا فَأَعْلَمَا	وَاخْتَلَفُوا فِي حَامِلٍ تَرَى الدَّمَا	635
وَهُوَ اجْتِهَادٌ نَابِعٌ عَنْ فِهْمٍ	وَالشَّافِعِيُّ قَفَاهُ فِي ذَا الحُكْمِ	636
فَالْحَمْلُ مَانِعٌ لَهُ لَفَيْضِهَا	وَالْحُكْمُ لِلنُّعْمَانِ مَنْعُ حَيْضِهَا	637
إِمَّا اعْتِلَالٌ أَوْ فِسَادٌ حَاصِلٌ	وَخُلْفُهُمْ فِيمَا تَرَاهُ الحَامِلُ	638
أَوْ صَغُرَتْ مُضَعَّتُهَا فِي الخَلْقَةِ	أَوْ دَمٌ حَيْضٌ عِنْدَ ذَاتِ القُوَّةِ	639
وَجَازَ ذَاكَ عِنْدَ بَعْضِ السُّبُلِ	أَوْ حَمَلَتْ حَمَلًا عَلَيَّ ذَا الحَمْلِ	640
وَمَرَّةً لَضَعْفِهَا فِي الحِينِ	وَمَرَّةً لَضَعْفِ ذَا الجَنِينِ	641
لِحَامِلٍ فِي الحُكْمِ مُسْتَفَاضَةً	وَبَيْنَ حَائِضٍ وَمُسْتَحَاضَةٍ	642
قَفَا لِمَالِكٍ فِي حُكْمِ مُتَزِنٍ	بِهَا اضْطِرَابٌ عِنْدَ مَالِكٍ وَمَنْ	643

المسألة الخامسة:

اختلافهم في الصفرة والكدرة هل هي حيض؟

وَمَالِكٌ تُعَدُّ حَيْضَةً فَعِي	وَصُفْرَةٌ وَكُدْرَةٌ لِلشَّافِعِيِّ	644
تُعَدُّ حَيْضَةً إِذَا لَهَا أَتَتْ	مَنْ قَبْلَ حَيْضَةٍ أَوْ بَعْدَهَا تَبَتَّ	645
وَقَبْلَهُ لَيْسَ لَهَا حُكْمٌ يُقَرُّ	دَاوُدُ قَالَ إِثْرَ حَيْضٍ تُعْتَبَرُ	646
دَاوُدُ فِي أَحْكَامِهَا إِذَا تَقَعُ	كَذَا أَبُو يُونُسَ حُكْمُهُ تَبَعُ	647
تَضَارَبَ بَدَا لِأَهْلِ الفِهْمِ	بَيْنَ رَوَايَتَيْنِ فِي ذَا الحُكْمِ	648
لِكُدْرَةٍ وَصُفْرَةٍ حُكْمًا يُحَدُّ	أَمْ عَطِيَّةٌ لَهَا فَلَا نَعُدُّ	649
حَتَّى تَرَاهُ نَاصِعًا قَالَتْ لَهَا	وَعَائِشَةُ تَقُولُ إِنْ سَأَلْتَهَا	650
بِكُدْرَةٍ وَصُفْرَةٍ حَيْضًا جَرَى	مُرْجِحٌ حَدِيثَ عَائِشَةَ يَرَى	651
فَلَيْسَ حَيْضًا عِنْدَ سَبْرِ الذُّكْرِ	أَمْ عَطِيَّةٌ ذَاكَ بَعْدَ الطُّهْرِ	652
مَنْ قَبْلَ إِطْهَارٍ وَبَعْدَهُ تَجَدُّ	وَجَمْعُهُمْ بَيْنَ الحَدِيثَيْنِ اعْتُمِدَ	653
أَمْ عَطِيَّةٌ بَعْدَ طُهْرِهَا هُمَلٌ	عَائِشَةُ تَرَاهُ حَيْضًا مُسْتَقِلٌ	654
إِذَا تَرَى لِكُدْرَةٍ وَصُفْرَةٍ	وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَعْتَبِرْ لِلْحَيْضَةِ	655
رَوَى أَبُو دَاوُدَ مَثْنًا يُسْنَدُ	لِقَوْلِ طَهٍ دَمٌ حَيْضٌ أَسْوَدٌ	656

المسألة السادسة:

اختلافهم في علامة الطهر

رَغِيًّا لِحَالِ حَائِضٍ ذَا الْأَثْرِ	بَقِصَّةِ جُفُوفٍ حَيْضٍ تَطْهَرُ	657
فَابْنُ حَبِيبٍ قَالَ كَلُّ ذَا يَصْخِ	فَخَرَقَةٌ إِذَا بَهَا حَيْضٌ وَضَخِ	658
وَالْبَعْضُ بَانْقِضًا دَمٌ طَهْرًا جَعَلَ	فَمَنْ يُرَاعِي عَادَةَ لَذَا قَبْلِ	659
وَلَمْ يَرِدْ لِغَيْرِهِمْ هُنَا أَثْرُ	لِصَحْبِ مَالِكٍ عَزِي هَذَا الْخَبْرُ	660

المسألة السابعة:

اختلافهم في المستحاضة

نَصَانٌ مَرْفُوعَانِ فِي عِلْمِ السَّنَدِ	بَيْنَ اسْتِحَاضَةٍ وَحَيْضَةٍ وَجَدَ	661
أَيَّامَ حَيْضٍ وَتَصَلِّيَ جَهْرًا	بِنْتُ حُبَيْشٍ بِالْجُلُوسِ قَدْرًا	662
وَمُدَّةٌ فِيهَا الصَّلَاةُ تُمْتَنَعُ	مَنْ بَعْدَ غُسْلِ قَبْلِ طَهْرٍ يَنْقَطِعُ	663
لِمُسْتِحَاضَةٍ وَحَيْضٍ يُتَّقَى	وَفِي حَدِيثِهَا لِلْوُنُ فُرْقًا	664
حَدِيثُهُ لِحَائِضٍ حُكْمًا فَقَطُ	فَمَالِكٌ لِمُدَّةٍ فَقَطُ شَرْطُ	665
فِي تَرْكِ مُسْتِحَاضَةٍ لِلْحَدِّ	خَالَفَهُ بَعْضُ لَدَى ابْنِ رُشْدِ	666
عَدَّ زَمَانَ أَوْ مَكَانَ فِي الْمَلَلِ	جَمْعُ الْحَدِيثَيْنِ يَرَاهُ مَنْ حَمَلُ	667
حَدِيثُ عَائِشَةَ عَلَيْهَا يَسْرِي	مَنْ عَرَفَتْ أَيَّامَهَا فِي الشَّهْرِ	668
مُخْتَلِطٌ فَالْوُنُ ذَاكَ قَدْرُهَا	وَالثَّانِ فِي الَّتِي عَلَيْهَا أَمْرُهَا	669
فَسِنَّةُ الْأَيَّامِ ذَا انْتِظَارُهَا	مَنْ لَمْ تَمَيِّزْ حَيْضَةً أَوْ غَيْرَهَا	670
تَحْيِضِي سَبْعًا صَلَاةً جَنْبِي	حَدِيثُ حَمْنَةَ لَهَا قَالِ النَّبِيُّ	671

الباب الثالث:

معرفة أحكام الحيض والاستحاضة

صَوْمُ صَلَاةٍ وَطَوَافٍ لَدَّةٌ	وَتُمْنَعُ الْحَائِضُ مِنْ أَرْبَعَةٍ	672
فِيهِ النِّسَاءُ مِنْ فُرُوجٍ قَدْ نَزَلَ	فَهُوَ أَدَى قَالَ الْإِلَهَ يُعْتَزَلُ	673
لِلصَّوْمِ، وَالصَّلَاةِ لَيْسَ فَرَضًا	وَعَائِشَةُ قَالَتْ أَمْرُنَا بِالْقَضَا	674

المسألة الأولى:

اختلافهم في مباشرة الحائض

وَالْخُلْفُ فِي تَصَارُبِ الْأَثَارِ	675
فَأُمّهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ مُطْرَدٌ	676
وَتَمَّ قَوْلُ حَلِّ مَا يُرَامُ	677
ثُمَّ اكْشَفِي عَنِ فَخْذٍ وَيَسْتَنْدُ	678
تَرَى اِحْتِمَالَ آيَةِ الْحَيْضِ وَرَدُ	679
أَفْرَادٍ مَشْمُولٍ لِلْفِظِ اشْتِبَاهُ	680
فَمَنْ عَلَى الْعُمُومِ حَمَلَهُ قَصْدُ	681
مُخَصَّصًا مُنْزَلًا بِالسُّنَّةِ	682
وَإِنْ عُمُومًا يَقْصُدُ الْخُصُوصَا	683
وَمَنْ أَرَادَ الْجَمْعَ لِلْأَثَارِ	684
فَالْمَنْعُ فِي كِرَاهَةِ قَدْ يَنْحَصِرُ	685
وَرَجَّحُوا تَأْوِيلَهُمْ بِقَوْلِهَا	686
رَأْسَ الْأَمِينِ قَاسِمٍ مَنْ صَلَّى	687
وَجَاءَ فَالْمُؤْمِنُ لَيْسَ يَنْجَسُ	688
فِي بَعْضِ أَفْرَادِهِ ذَا الْحُكْمَا	689

المسألة الثانية:

اختلافهم في وطء الحائض في طهر قبل الاغتسال

مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ بِوِطْئِهَا	690
أَبُو حَنِيفَةَ إِذَا طَهَّرَ وَقَعَ	691
الْأَوْزَاعِيُّ إِنْ تَغَسَّلَ بِمَاءٍ فَرَجَّهَا	692
هَلِ الْمُرَادُ الطُّهْرُ مِنْ دَمَاءٍ	693
مُضْطَلِّحُ التَّفْعِيلِ لِلْجَمْعِ هُورٍ	694
لَفِظُ تَطْهَرْنَ لِمَعْنَيَيْنِ	695
هَلِ طَهَّرَ مَاءٍ أَوْ لَطَّهَرَ مِنْ دَمٍ	696

697	فَمَنْ عَلَى طَهْرِ لِمَاءٍ قَدْ حَمَلَ	حَذَفُ كَلَامٍ فِي الْمَجَازِ قَدْ حَصَلَ
698	وَحَمَلَهَا عَلَى الْمَعَانِي الظَّاهِرَةَ	بِأَنَّ تَكُونَ مِنْ دِمَاءٍ طَاهِرَةَ

المسألة الثالثة:

اختلافهم في كفارة إتيان الحائض

699	فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ كَفَّارَتُهُ	دِينَارٌ يُعْطَى أَلْزَمْتُهُ زَلَّتُهُ
700	وَأَحْمَدٌ بِنِصْفِ دِينَارٍ يَحُدُّ	وَبَعْضُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ يَعْتَمِدُ
701	لِلنِّصْفِ إِنْ آخَرَ حَيْضٍ جَامِعًا	وَكُلُّهُ إِنْ كَانَ بَدْءًا صَاجِعًا
702	فَبَيْنَ وَاحِدٍ وَنِصْفٍ وَاحِدٍ	وَبَيْنَ بَدْءٍ وَأَنْتَهَا فِي الْمُسْنَدِ
703	وَلَابْنِ عَبَّاسٍ رَوَوْا لِمَا وَرَدَ	أَهْلُ الْحَدِيثِ ضَعَّفُوا هَذَا السَّنَدَ

المسألة الرابعة:

اختلافهم في وضوء المستحاضة

704	وَمُسْتَحَاضَةٌ عَلَيْهَا الطُّهْرُ	لَمَرَّةً وَاحِدَةً ذَا الْحَصْرِ
705	عِنْدَ انْقِضَاءِ حَيْضَةٍ أَوْ وَاحِدَةٍ	مَنْ الَّتِي قَدَّمْتُهَا لِلْفَائِدَةِ
706	فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ قَدْ أَوْجَبَا	طَهْرًا لِفَرْضِهَا وَذَا مُحَبَّبَا
707	لِمَالِكٍ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ	إِلَيْهِ فِي ذَا الشَّانِ مَنْسُوبَيْنِ
708	قَوْمٌ فَطَهَّرُوا لِلصَّلَاةِ وَاجِبٌ	وَجَمَعَ الْإِشْتِرَاكُ فِيهِ رَاغِبٌ
709	قَوْمٌ لِيَوْمٍ وَلِلَّيْلَةِ قَضَوْا	وَضُوءَهَا لَمَرَّةً كَمَا حَكُّوا
710	أَرْبَعَةَ الْأَقْوَالِ فِي ذَا الْحُكْمِ	قَدْ تَمَّ حِفْظُهَا لِأَهْلِ الْعِلْمِ
711	لَيْسَ عَلَيْهَا غَيْرُ طَهْرٍ وَاحِدٍ	فِي الْيَوْمِ أَوْ فِي لَيْلَةٍ بِالْفَرْدِ
712	ثَلَاثَةُ الْأَطْهَارِ قَوْلٌ قَدْ وَرَدَ	فِي الْيَوْمِ أَوْ فِي لَيْلَةٍ وَلَا تَزْدُ
713	قَوْلٌ يَرَى فِي الْيَوْمِ طَهْرًا وَاحِدًا	لَأُبْدَ أَنْ تَلْقَى بِذَلِكَ فَائِدًا
714	وَذَا خِلَافٌ فِي ظَوَاهِرِ الْأَثَرِ	حَوْلَ الْأَحَادِيثِ لِهَادِي ذَا الْبَشْرِ
715	قَدْ أَسْنَدُوا مِنْ هَذِهِ الْأَثَارِ	أَرْبَعَةَ عَنْ سَيِّدِ الْأَبْرَارِ
716	بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ طَهْرًا تَسْأَلُ	عَنْ طَهْرِ مُسْتَحَاضَةٍ إِذْ تَغْسَلُ
717	دِمَاءًا وَبِالْوَضُوءِ غَسَلَهُ قَرْنُ	أَجَابَهَا مُحَمَّدٌ أَفْضَلُ مَنْ
718	قَدْ بَيَّنَّ الشَّرِيعَ وَالْأَحْكَامَا	وَفَصَّلَ الْمُجْمَلَ وَالْإِبْهَامَا

وَلَيْسَ حَيْضَةٌ تُصَاحِبُ النِّسَاءَ	بَلْ فَاغْسَلِي لِأَنَّ ذَا عِرْقِ النِّسَاءِ	719
إِنْ أَذْبَرْتَ مُدَّةَ حَيْضٍ إِنْ جَرَى	لِكُلِّ فَرَضٍ جَدَّدِي تَطَهُّرًا	720
لَكِنْ مُصَحِّحُ مَدَى الْأَذْهَارِ	ذَا الشُّطْرُ لَمْ يَرِدْ لَدَى الْبُخَارِي	721
عَنْ عَائِشَةَ وَذَاكَ مِنْ أَقْوَى السَّنَدِ	مَعْنَاهُ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ وَرَدُّ	722
عَنْ دَمٍ مُسْتَحَاضَةٍ يَسْتَرْسَلُ	وَتَالِثُ بِنْتُ عُمَيْسٍ تَسْأَلُ	723
لَدَى النِّسَاءِ فِي النُّصُوصِ يُوصَفُ	مَنْ بَعْدَ قَدْرِ الْحَيْضِ وَهُوَ يُعْرَفُ	724
بَيْنَهُمَا وَذَا الْحَدِيثُ شَاهِدُ	مُشْتَرِكَاتُ الْوَقْتِ طَهَّرَ وَاحِدُ	725
فِي غُسْلِهَا وَقَتِ انْقِضَائِهَا تَرَى	حَدِيثُ حَمْنَةَ لَهَا قَدْ خَيْرًا	726
وَذَا بَطْهَرٍ وَاحِدٍ وَلَا تَدْعُ	بِأَنَّهُ دَمٌ لِحَيْضٍ يَنْقَطِعُ	727
فِي الْيَوْمِ مِثْلَ سَابِقٍ وَقَدْ حَصَلَ	صَلَاتُهَا أَوْ بِثَلَاثٍ تَغْتَسِلُ	728
أَحْكَامُهُمْ عَلَيْهِ فِي الَّذِي عُرِفَ	خُلْفٌ لِفَهْمِهِمْ حَدِيثًا تَخْتَلَفُ	729
أَحْكَامُ فَهْمِهِ فِي الَّذِي عَنَّهُمْ سَبَقَ	لَأَرْبَعٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ افْتَرَقَ	730
مَذَاهِبُ اخْتِلَافِهِمْ لِلرَّاءِ	لِلنُّسُخِ وَالْتَرَجِيحِ وَالْبِنَاءِ	731
تَعَارَضُ فِي ظَاهِرِ حُكْمِهَا تَجَدُّ	مَذْهَبُ جَمْعٍ لِلْحَدِيثَيْنِ اعْتَقَدُ	732
يُدْمِجُ لِلْمَعَانِي فِي حُكْمِ أَصْحَ	أَمَّا الْبِنَاءُ كَأَمَّا يَلْفِي وَضَحُ	733
بِنْتُ سَهْلٍ ذِي حَدِيثِهَا رَجَحُ	وَمَنْ إِلَى نَسْخٍ يُرَى فِعْلًا جَنَحُ	734
كُلُّ صَلَاةٍ فِي صَحِيحِ النُّقْلِ	كَانَ النَّبِيُّ يَأْمُرُهَا بِالْغُسْلِ	735
تَغْسِلُهُ ثَلَاثَةً إِذْ تَطَهَّرَ	إِنْ يَسْتَمِرُّ دَمٌ لِحَيْضٍ يَنْهَمِرُ	736

المسألة الخامسة:

اختلافهم في وطء المستحاضة

عَلَيْهِ أَقْوَالٌ لَهُمْ وَذَا عُرِفَ	وَوَطْءُ مُسْتَحَاضَةٍ فَتَخْتَلَفُ	737
وَجُلُّ أَهْلِ الْعِلْمِ مِثْلَ شَرْطِهَا	يَرَى ابْنُ عَبَّاسٍ جَوَازَ وَطْئِهَا	738
لَيْسَ يَجُوزُ وَطْئُهَا ذَا الْحُكْمِ	عَنْ عَائِشَةَ وَالنُّخَعِيِّ جَاءَ الْفَهْمُ	739
أَحْمَدُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْأَقْوَامِ	وَالْبَعْضُ قَدْ رَأَاهُ فِي الْحَرَامِ	740
وَهَلْ صَلَاتُهَا لِرُخْصَةِ تَعَدُّ	فَهَلْ إِبَاحَةٌ وَطَهَّرَ قَدْ قَصِدُ	741
فَالْوَطْءُ جَائِزٌ بِحُكْمِ السَّبْرِ	إِنْ كَانَ حُكْمٌ فِي مَكَانِ الطَّهْرِ	742
فَمَنْعٌ وَطْئِي بِصَحِيحِ الْحُجَّةِ	وَإِنْ تَكُنْ صَلَاتُهَا لِرُخْصَةِ	743

كتاب التيمم

744 وَسَبْعَةُ الْأَبْوَابِ فِي التَّيْمُمِ تَشْرُحُ ذَا الْكِتَابِ لِلْمَيِّمِ

الباب الأول:

معرفة الطهارة التي هذه الطهارة بدل عنها

745	وَاتَّفَقُوا أَنَّ الشُّرَابَ تَخْلُفُ	لَطَهْرَ مَاءٍ بِشُرُوطٍ تُعْرَفُ
746	وَبَعْضُهُمْ تَكْفِي لَطَهْرٍ أَصْغَرَ	وَبَعْضُهُمْ تَكْفِي لَطَهْرٍ أَكْبَرَ
747	فَلَابِنِ مَنْعُودٍ يَقُولُ وَعُمَرَ	تُحْصِرُ فِي صُغْرَى طَهَارَةَ تُقَرُّ
748	عَلَيَّ ثُمَّ جَمْعُ كُلِّ الصَّحْبِ	تُطَهِّرُ الْكَبِيرَى وَذَا فِي الْكُتُبِ
749	وَخُلْفُهُمْ أَسْبَابُهُ تَأْوِيلُ	لَفْظِ التَّيْمُمِ وَذَا السَّبِيلِ
750	ضَمِيرُهُ فِي النَّحْوِ عَائِدٌ إِلَى	صُغْرَى وَقِيلَ بَلْ مَعَا مَعْنَى جَلَا
751	تَحْدِيدُ مَعْنَى لَفْظَةِ الْمَلَامَسَةِ	فِيهِ اخْتِلَافٌ ظَاهِرٌ الْمَلَامَسَةِ
752	مَنْ لَفْظُ لَمَسٍ خَصَّهُ بِلَمَسٍ كَفِ	فَبِالْمَجَازِ حُكْمُهُ وَذَا يُكْفَى
753	عَنْهُ إِذَا حَقِيقَةً تُسْتَعْمَلُ	وَفِي الْبَيَانِ حُكْمُهُ لَا يُجْهَلُ
754	وَفِي اضْطِرَابِ خَبَرِ الْأَثَارِ	مَا حَالَ دُونَ الْقَطْعِ فِي الْأَخْبَارِ
755	قَالَ الْمُؤَسَّسُ الْإِدَارِيُّ عُمَرَ	مَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً تَيْمُمًا يَذُرُّ
756	لَيْسَ بَدِيلًا عَنْ تَطَهُّرٍ يَعْمُ	جَسْمًا لَمَنْ جَنَابَةٌ بِهَا أَلَمْ
757	فِي حَالَةٍ لَا تُجْزَى الصَّلَاةُ	مَعَهَا وَذَا حُكْمٌ لَهُ عَلَاتُ
758	قَالَ لَهُ عَمَّارٌ قَدْ كُنَّا مَعَا	بِالتُّرْبِ صَلَّيْتُ فَكَانَ أَنْفَعَا
759	بَيْنَ أَبِي مُوسَى وَعَبْدِ اللَّهِ	تَحْرِيرُ حُكْمِهَا بِلا اشْتِبَاهِ
760	وَحُكْمِهَا جُنْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ	مَنْ قَوْلَ عَمَّارِ بَنِي لِلْحُكْمِ
761	فَابْنُ حُصَيْنٍ لِلصَّلَاةِ يَشْرُكُ	إِنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً وَذَاكَ مَسْئَلُكَ
762	حَتَّى دَعَا الرَّسُولُ لِلصَّعِيدِ	وَأَنَّهُ يَكْفِيهِ بِالتَّحْدِيدِ

الباب الثاني :

معرفة من تجوز له هذه الطهارة

تَجُوزُ رُحْصَةً بِدُونِ مَيِّنٍ	وَأَجْمَعُوا بِأَنَّهَا لِاتْنَيْنِ	763
لِلْمَا تَيَّمَمَا وَفَرَضِي قَدْ سَلِمَ	فَلِلْمَرِيضِ أَوْ مُسَافِرِ عَدَمٍ	764
لِلطُّهْرِ بِالتُّرَابِ حُكْمًا فَرَضًا	وَحَاضِرٍ يَعْذَمُ مَاءً عَوْضًا	765
فَلَيَتَيَّمَمُ ذَاكَ ضَرُّهُ أَحْفَ	وَحَاضِرٍ يَفْقَدُ مَاءً أَوْ يَخْفَ	766
مِنَ الوُضُوءِ مَاءَهُ لَمْ يَسْتَطِعْ	ثُمَّ مُسَافِرٍ صَحِيحٍ قَدْ مَنَعَ	767
يُضْنِيهِ أَوْ هُلِكَ بِمَاءٍ مُفْتَرَضٍ	كَذَا صَحِيحٍ قَدْ يَخَافُ لِلْمَرَضِ	768
وَسَاكَتْ عَنِ هَذِهِ الإِفَادَةُ	وَبَعْضُهُمْ قَدْ أَوْجَبَ الإِعَادَةَ	769
قَدْ جَرَّ خِلَافَهُمْ إِلَى أَرْبَعَةِ	أَسْبَابٍ خَلَفَهُمْ لِفَهْمِ الآيَةِ	770
حُكْمِ مُسَافِرٍ وَكَيْفِ تَثْقُلِ	فَاخْتَلَفَ فِي الأَمْرَاضِ كَيْفَ تَشْمَلِ	771
مِنَ الوُضُوءِ حِينَ دَاءٍ قَدْ عَرَضَ	وُجُودُ مَاءٍ ثُمَّ خَشْيَةُ المَرَضِ	772
يَجُوزُ التُّرَابُ لِلْمَرِيضِ	فَمَنْ بَحَذَفَ قَالَ بِالتَّحْضِيضِ	773
يَمْنَعُ مَرَضِي مِنْ تَيَّمَمٍ وَفِي	وَمَنْ رَأَى فِيهَا الغَيْرَ الحَذَفِ	774
لِلْمُحَدِّثِينَ كُلِّهِمْ يَعْتَمِدُ	خِلَافَهُمْ أَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدُ	775
لِمَسِّ التُّرَابِ لِلْمَرِيضِ يَمْتَثِلُ	فَمَنْ رَأَهُ لِلجَمِيعِ يَحْتَمِلُ	776
أَعْدَاءَهُ تُقَاسُ ذِي الأَوْصَافِ	مَنْ خَافَ بَرْدَ المَاءِ أَوْ يَخَافُ	777

الباب الثالث :

معرفة شروط جواز هذه الطهارة

قُسِمَ هَذَا البَابُ حُكْمُ السَّائِلِ	إِلَى ثَلَاثَةِ مِنَ المَسَائِلِ	778
--	----------------------------------	-----

المسألة الأولى :

في النية

وَاجِبَةٌ فِي الحَسْمِ لِلأُمُورِ	فَنِيَّةٌ فِيهِ لَدَى الجُمهُورِ	779
مُحْتَمٌّ لِنِيَّةِ قَسْرًا خُذًا	فَلَا تُرَى مَعْقُولَةَ المَعْنَى وَذَا	780
لَيْسَتْ بِشَرْطٍ لَهُمَا يَا وَاعٍ	شَدُّ زُفْرِ كَذَلِكَ الأَوْزَاعِي	781

المسألة الثانية:

اختلافهم في طلب الماء

لَمَالِكَ تَيْمُّمًا حُكْمًا يُفَدُّ	لَأُبْدُ أَنْ تَطْلُبَ لَلْمَا إِنْ تُرَدُّ	782
وَحَالَفَ النُّعْمَانَ فِي ذَا الْفَهْمِ	وَالشَّافِعِي قَالَ بِهِذَا الْحُكْمِ	783
مَنْ طَلَبَ أَوْ غَيْرَهُ قَدْ سَبَقَا	فَعُدُّمَ مَاءٍ إِنْ لَكُهُ تَحَقُّقًا	784
مِمَّا يُقْوِي رَغْبَةً فِي الْأَمْرِ	فَذَاكَ عَادِمٌ لِمَاءِ الطُّهْرِ	785
مَاءًا وَذَا كُلُّ يَرَى مُسَلِّمًا	وَصَاحِبُ الظَّنِّ فَلَيْسَ عَادِمًا	786

المسألة الثالثة:

اختلافهم في دخول الوقت

وغيرهم لم يُلَفَّ عنده حُسْبٌ	فَمَالِكُ وَالشَّافِعِي شَرَطُوا يَجِبُ	787
وَلَابِنِ شُعْبَانَ عَلَى الْمَسَاطِرِ	أَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ الظَّاهِرِي	788
كَانَ بَعِيدًا أَوْ قَرِيبًا يُحْتَسَبُ	مَا اشْتَرَطُوا دُخُولَ وَقْتِ يُرْتَقَبُ	789
فَالطُّهْرُ بِأَلْمَا أَوْ صَعِيدٍ يَلْزَمُ	إِنْ فُقِدَ الْمَاعِنُ كَمِ تَيْمُّمُوا	790
دُخُولَ وَقْتِهَا فَطُهُرٌ يَأْتِي	إِنْ كَانَ شَرَطُ صِحَّةِ الصَّلَاةِ	791
لِلْمُسْلِمِينَ كَمِ يُبَيِّنُ الْعِلْمُ	مُكْمَلًا أَدَاءَ فَرَضِ حَتْمًا	792
وَالطُّهْرُ مِثْلُهُ لِتِلْكَ الْعَزْمَةِ	أَنْ دُخُولَ الْوَقْتِ شَرَطُ صِحَّةِ	793

الباب الرابع:

في صفة هذه الطهارة

المسألة الأولى:

اختلافهم في حد مسح اليدين

فيه اختلافٌ مُسْتَفِيضٌ فَافْهَمِ	وَحَدَّ مَسْحِ الْأَيْدِي فِي التَّيْمُمِ	794
كَمِثْلِ حَدِّ لِلْوَضُوءِ قَصْدُهُ	إِلَى مَرَاثِقِ لِبَعْضِ حَدِّهِ	795
قَالُوا بِذَلِكَ الْقَدْرِ عِنْدَ الْحَضْرِ	مَشْهُورٌ مَالِكٌ وَفَقَّهُ الْمَصْرُ	796
قَوْلُ الْحَدِيثِ حِينَ صَحَّ يَكْفِي	بَعْضٌ يَرَى لِلْفَرَضِ حَدَّ الْكَفِّ	797

وَذَاكَ حُكْمٌ فِي الْأُصُولِ قَدْ نَفَعٌ	وَالظَّاهِرِيُّهُ قَوْلُهُمْ لَهُمْ تَبَعٌ	798
وَبَعْضُهُمْ قَدْ يَشْمَلُ الْمَنَاكِبَا	بَعْضٌ إِلَى كَفِّ يَرَاهُ وَاجِبَا	799
لَمْ يُرَوْ عَنْ سِوَاهُ طُولَ الدَّهْرِ	وَذَاكَ قَوْلٌ خَارِجٌ لِلزُّهْرِيِّ	800
عَلَيْهِ قَوْلُهُ ضَعِيفٌ فَأَعْلَمَهُ	تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ	801
فِي الرَّسْخِ أَوْ فِي الزَّنْدِ أَوْ فِي الْعَضُدِ	أَسْبَابُ الْاِخْتِلَافِ فِي لَفْظِ الْيَدِ	802
مَدْعَاةٌ دَرَسَ الْبَعْضُ ضَمْنَ الْبَعْضِ	تَضَارُبُ الْأَثَارِ فِي ذَا الْفَرَضِ	803
مَسْنُوحٌ جَبِينٌ وَأَضْعَا كَفَيْكََا	حَدِيثٌ عَمَّا رَأَى كَفَيْكََا	804
وَلَا بِنَ عَبَّاسٍ فَضْرَبَتَانِ	وَعَنْهُ مَسْنُوحٌ زَيْدَ مَرْفَقَانِ	805
حَقِيقَةٌ فِي كَفِّهَا لَا تُجْهَلُ	فَالْيَدُ لِلْجُمْهُورِ إِسْمٌ مُجْمَلٌ	806
إِنْ صَحَّ ذَا الْحَدِيثِ دُونَ مَيْنِ	لِذَلِكَ فَالْفَرَضُ عَلَى الْكَفَيْنِ	807
لِمَنْكِبِ مَسْنُوحٍ يُفِيدُ الْقَارِي	وَبَعْضُ مَا رَوَاهُ عَنْ عَمَّارِ	808

المسألة الثانية:

اختلافهم من عدد ضربات التيمم

مَنْ وَاحِدَهُ خُلِفَ إِلَى اثْنَيْنِ	فِي ضَرْبَاتِ الْوُجْهِ وَالْيَدَيْنِ	809
مَقَالَةٌ الْجُمْهُورِ فِي ذَا الْمَقْصِدِ	لِلْوُجْهِ ضَرْبَةٌ وَضَرْبَةُ الْيَدِ	810
حُرَّاسٌ شَرَعَةَ الْإِلَهِ إِنْ تُعَدَّ	أَعْنِي بِهِمْ ثَلَاثَةٌ فَقَهَا تَجَدُّ	811
لِلشَّافِعِيِّ فَفَقَهُهُمْ كَوْنًا يُفَدُّ	فَمَا لِكَ أَبُو حَنِيفَةَ وَزَدُّ	812
فِي آيَةِ الْمَسْنُوحِ مِنَ الْمَفْصَلِ	خِلَافَهُمْ أَسْبَابُهُ فِي مُجْمَلِ	813
وَبُعْدُ قِيَاسِ الْوُضُوءِ فَأَعْلَمِ	تَضَارُبُ الْحَدِيثِ فِي التَّيْمُمِ	814

المسألة الثالثة:

اختلافهم في إيصال التراب إلى أعضاء التيمم

فِيهِ اِخْتِلَافُهُمْ بِأَلَا امْتِرَاءِ	إِيصَالُ تُرْبِهَا إِلَى الْأَعْضَاءِ	815
أَبِي حَنِيفَةَ بِذِي الْمَدَارِكِ	فَالشَّافِعِيُّ مُخَالَفٌ لِمَالِكِ	816
لَمْ يَرِيَاهُ وَاجِبًا لِلرَّاءِ	فَالْمَسْنُوحُ بِالتُّرَابِ لِلأَعْضَاءِ	817
فَبَيْنَ تَمْيِيزٍ وَتَبْعِيضٍ غَدَا	فِي حَرْفِ «مِنْ» أَصْلٌ خِلَافَهُمْ بَدَا	818

إِيصَالُهُ لِحِسْمِهِ صَوَابٌ	إِنْ تَكَ لِلتَّبْعِيضِ فَالتُّرَابُ	819
لِكُلِّ عَضْوٍ نَقْلُهَا لَا يَرْغَبُ	وَمَنْ إِلَى التَّمْيِيزِ حُكْمًا يَحْسِبُ	820
فِي ذَاكَ تَرَكَ الْمَسْحَ لِلْمُخَالِطِ	تَيَمَّمِ الرَّسُولُ فَوْقَ الحَائِطِ	821

الباب الخامس :

فيما تصنع به هذه الطهارة

عَلَى أَدِيمِ الأَرْضِ طَاهِرًا كَمَا	وَاتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِهَا بِمَا	822
مِثْلَ حَجَارَةٍ وَذَا لِلنَّاطِرِ	اِخْتَلَفُوا فِي غَيْرِ تَرْبِ طَاهِرِ	823
وَالْبَحْثُ فِيهِ وَاجِبُ الأَعْلَامِ	خَلْفَ يَمَسُّ جَوْهَرَ الأَحْكَامِ	824
وَحُكْمُهُ يُشِيرُ لِلتُّرْبِصِ	فَالشَّافِعِيُّ بِتَرْبِ أَرْضِ خَالِصِ	825
مَا صَعِدَ التُّرَابَ إِذْ يُحَازُ	فَمَالِكَ وَصَحْبُهُ أَجَازُوا	826
طَهَّرَ لَدَى تَوْفِرِ الأَسْبَابِ	فِبِالْحَصَى وَالرَّمْلِ وَالتُّرَابِ	827
وَالْجِصُّ ثُمَّ نُورَةَ فَاعْتَبِرِ	أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى لِلْحَجَرِ	828
وَأَحْمَدُ غَبَارُ ثَوْبٍ إِنْ وَجِدَ	كَذَاكَ زَيْجٌ وَزَرْنِخٌ يُعَدُّ	829
مَتَى يَكُونُ صَالِحًا إِذَا يَرَى	وَقَالَ جُمُهورٌ عَلَى وَجْهِ الثُّرَى	830
لَيْسَ لَهُ فَهْمٌ عَلَى التَّحْدِيدِ	أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى الصُّعِيدِ	831
طَهَّرَ بِثَلْجٍ وَعُشَى فَاَنْتَبِهْ	مَّا حَدَا بِمَالِكَ وَصَحْبِهِ	832
فَفِيهِ مَسْجِدٌ طَهُورٌ يُقْتَدَى	وَفِي حَدِيثٍ جُعِلْتُ لِي مَسْجِدًا	833
فَبَيْنَ مُطَلَقِ مُقَيَّدِ نَمِي	بِهِ لِفَهْمِ نَصِّ هَذَا الحُكْمِ	834
أَيُّهُمَا بِرَاجِحِ لِلْخُصْمِ	لِلْفُقَهَاءِ خُلْفُهُمْ فِي الفَهْمِ	835
مَا فَوْقَ وَجْهِ الأَرْضِ إِسْمَحٌ وَاسْجُدْ	فَمَنْ لِمُطَلَقِ عَلَى المُقَيَّدِ	836
لِي مَسْجِدًا فَذِي تُرَابٍ طَهَّرْتُ	فَقَوْلُ سَيِّدِ الأَنَامِ جُعِلْتُ	837
فَغَيْرُ تَرْبٍ لَيْسَ بِالصُّوَابِ	مَنْ جَعَلَ الصُّعِيدَ لِلتُّرَابِ	838
فَالطُّهْرُ مِنْهُ لَيْسَ فِيهِ مِنْ حَرَجٍ	وَمَا مِنَ التُّرَابِ يُلْفَى قَدْ خَرَجَ	839

الباب السادس:

نواقض هذه الطهارة

طَهْرٌ بِمَاءٍ دُونَ مَا مُنَاقِضٌ	نَوَاقِضٌ لَهَا بِمِثْلِ نَاقِضٍ	840
حُكْمَاهُمَا فِي الْفِقْهِ ذِي الْإِثْنَيْنِ	وَاخْتَلَفُوا فِيهَا عَلَى أَمْرَيْنِ	841

المسألة الأولى:

في حكم أداء صلاة أخرى

تَلَّتْ لَهَا لِمَالِكَ فَشَبَّتْ	أَدَاءُ الْأُولَى نَاقِضٌ طَهْرَ الْأُتَى	842
كَطَهْرِ مَاءٍ عِنْدَ كُلِّ قَاصِدٍ	وَعَبْرُهُ أَجَازٌ غَيْرَ وَاحِدٍ	843
رَوَاهُ عَنِ زَيْدٍ بِتِلْكَ الْعِلَّةِ	مَالِكٌ حَذَفَ عِنْدَهُ فِي الْآيَةِ	844
يَحُولُ دُونَ الْعَكْسِ بِالذَّرَايَةِ	تَسْوِغُهُ لِلْحُكْمِ مِنْ ذِي الْآيَةِ	845
لِكُلِّ فَرَضٍ وَاجِبٍ فَلْتَعَلَّمُوا	فَمَنْ نَفَى الْمَحْذُوفَ فَالْتَيْمُّ	846
لِكُلِّ فَرَضٍ لِلْحَقِيقَةِ اجْتَبَى	وَالثَّانِي تَكَرَّرَ لِنَفْسِ الطَّلَبِ	847

المسألة الثانية:

هل ينقضها وجود الماء؟

يَنْقُضُهَا كَالْحَدَثِ الْفُجَائِي	وَاتَّفَقُوا أَنَّ وُجُودَ الْمَاءِ	848
فَذَلِكَ لِاسْتِصْحَابِ طَهْرٍ عَارِضٍ	فِي الْحَدَثِ الَّذِي لِبَعْضِ نَاقِضٍ	849
فَقَبْلَ مَا فَالطُّهْرُ بِالشَّرَابِ	فَحَدُّ رَافِعٍ لِلِاسْتِصْحَابِ	850
لِلشَّافِعِيِّ لَيْسَ طَهُورًا شَأْنُهُ	فَالْأَرْضُ مَسْجِدٌ طَهُورٌ دُونَهُ	851
إِلَّا بِنَاقِضٍ جَدِيدٍ يَعْضُضُ	كَشَأْنِ مَاءِ طَهْرُهُ لَا يَنْقُضُ	852
نَحْوًا لِدَا الْمُنْحَى وَمِثْلَهُ حَكُوا	وَبَعْضُ أَصْحَابِ لِمَالِكٍ نَحَوًا	853
إِسْمٌ لَهَا مِنَ الْإِلَهِ حُكْمٌ	فَهِيَ طَهَارَةٌ وَذَلِكَ الْإِسْمُ	854
يَعُوقُهَا عَنِ عِلَّةِ الْأَجْزَاءِ	إِذْ حَدَّثَ لَهَا وُجُودَ الْمَاءِ	855
عِنْدَ الشَّرُوعِ ثُمَّ بَعْدَهُ لِحَقِّ	وَمَنْ رَأَوْهُ نَاقِضًا فِيهِ اتَّفَقَ	856
فِيهَا فَذَلِكَ فِيهِ خُلْفٌ مُتَّسِعٌ	مِنْهَا بِهِ الْإِبْطَالُ أَمَا إِنْ شَرَعَ	857
وَقَتَّ الْأَدَاءَ عِنْدَهُمْ مَوْجُودٌ	فَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ دَاوُدُ	858
وَقَوْلُهُمْ لِأَصْلِهَا يُعْضُدُ	أَحْمَدُ وَالثُّعْمَانُ قَالُوا يُفْسِدُ	859

الباب السابع:

في الأشياء التي هذه الطهارة شرط في صحتها

وَأَتَّفَقُوا بِأَنَّ طُهْرَ التُّرْبِ	860	كَأَمَاءٍ مَا أَبَاحَهُ فِي الْقُرْبِ
مِنَ الصَّلَاةِ ثُمَّ لَمَسَ الْمُصْحَفَ	861	صَلَاةٌ فَرَضَ وَاحِدٌ بِهَا اكْتَفَى
وَاخْتَلَفُوا فِي هَلْ يُبِيحُ أَكْثَرًا	862	مِنْ غَيْرِ فَرَضٍ وَاحِدٍ بِهَا جَرَى
فَمَا لَكَ لَهَا عَلَى فَرَضٍ حَصْرٌ	863	وَإِنْ يَكُنْ فَرَضَانِ فِي وَقْتِ ذِكْرٍ
وَالْخُلْفُ فِي نَفْلِ وَفَرَضٍ يُقْضَى	864	تَقْدِيمُ فَرَضٍ فِي الْقَضَاءِ يُرْضَى
جَمْعُهُمَا لِمَا لَكَ قَدْ يُمْكِنُ	865	وَلَيْسَ جَمْعٌ غَيْرَ ذَلِكَ يَحْسُنُ
أَبْرَحْنِيْفَةَ يَجُوزُ الْجَمْعُ	866	لَهُ لِفَرَضَيْنِ وَذَلِكَ فَرَعٌ
أَصْلُ الْخِلَافِ هَلْ تَيَمَّمُ طُلُبُ	867	لِكُلِّ فَرَضٍ أَوْ كَمَا إِنْ تُصَبُّ

كتاب الصمارة من النجس

قَدْ حَصَرُوا مَجَالَ ذَا الْكِتَابِ	868	عَلَى اقْتِسَامِ سِتَّةِ الْأَبْوَابِ
--------------------------------------	-----	---------------------------------------

الباب الأول:

في معرفة حكم هذه الطهارة

وَالْأَصْلُ فِي الْقُرْآنِ ثَوْبٌ يُطَهَّرُ	869	وَتُرَّ جِمَارٌ غُسْلُ بَوْلٍ فِي الْأَثَرِ
ثُمَّ دَمُ الْحَيْضِ ذَنْبٌ قَدْ يُصَبُّ	870	عَذَابُ قَبْرِ لِلَّذِي نَجَسًا صَحَبَ
إِزَالَةَ لِلنَّجَسِ أَمْرٌ وَاجِبٌ	871	فَرِيضَةٌ أَمْ سُنَّةٌ إِذْ يُنْدَبُ
وَجُوبُهَا النُّعْمَانُ حُكْمُهُ أَمْرٌ	872	بِهِ كَذَاكَ الشَّافِعِيُّ عَنْهُ صَدْرُ
وَقَالَ قَوْمٌ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ	873	وَمَا لَكَ ذَا الْحُكْمِ قَوْلًا أَكَّدَهُ
وَقَالَ فَرَضٌ لَازِمٌ بِالذِّكْرِ	874	وَسُنَّةٌ إِذَا نَسِيَ لِلْأَمْرِ
لِثَوْبِكَ الْأَمْرُ أَتَى بِالطُّهْرِ	875	تَعَارُضُ الْأَثَارِ دُونَ حَصْرِ
خِلَافٌ أَمْرٌ ثُمَّ نَهَى قَاهِرٌ	876	عَلَى الْوُجُوبِ أَوْ لِنَدْبٍ صَادِرٍ
قَرِينَةٌ هُنَالِكَ تَجَادَبَتْ	877	مَفْهُومَهَا بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ قَضَتْ
رَمَى سَلَا عَذَابُ قَبْرِ خَلَعُ	878	نَعْلٍ تَعَارُضُ أَفَادِ السَّمْعِ

تَرْجِيحُ وَجْهِ مَنْ وَجُوهُ الْأَمْرِ	879
مَنْ حَدَّثَ لِلنَّجَسِ أَوْ لِلطُّهْرِ	880
تَطَهَّرَ النَّجَسُ لِتَنْظِيفِ وَرَدَ	881
أَمَّا الَّتِي مِنْ حَدِيثٍ فَقَدْ سَبَقَ	882
وَالْعَفْوُ عِنْدَهُمْ عَلَيْهِ أَجْمَعُوا	883

الباب الثاني:

في معرفة أنواع النجاسات

نَجَاسَةٌ أَنْوَاعُهَا فَفَقَهُ حَصَرَ	884
مَيْتَةٌ غَيْرِ الْبَحْرِ أَوْ دَمٌ هَمَزَ	885
بَوْلٌ وَرَجْعٌ آدَمِيٌّ إِنْ حَصَلَ	886
وَبَعْضُهُمْ نَجَاسَةٌ لِلدُّخَانِ	887
وَأُخْرَى ذَاكَ فِيهِ خُلْفٌ يُشْهَدُ	888

المسألة الأولى:

في اختلافهم من ميتة الحيوان الذي لا دم له

أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى لِلْمَيْتَةِ	889
وَذَاكَ دُونَ مَيْتَةِ لِلْبَحْرِ	890
مَفْهُومٌ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ مَيْتَتُهُ	891
هَلِ الدُّبَابُ دَاخِلٌ فِي اسْتِثْنَاءِ	892
أَوْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ حُكْمٌ مُنْفَرِدٌ	893
أَبُو حَنِيفَةَ حَدِيثُ جَابِرٍ	894
فَفَعَلَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ مُسْتَحْسَنٌ	895
قَدْ ضَعَّفُوا قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ	896

المسألة الثانية:

اختلافهم في أجزاء الميتة

وَاخْتَلَفُوا فِي جُزْءِ كُلِّ مَيْتَةٍ	897
وَالْخَلْفُ فِي عَظْمٍ كَذَافِي الشَّعْرِ	898
أَنَّهُمَا كَمَيْتَةٍ حَرَامٌ	899
وَالْعَظْمُ عِنْدَ مَالِكٍ حَرَامٌ	900
مَنْ بَعْدَ ذَبْحِهَا وَذَلِكَ الْحُكْمُ	901
وَمَنْ رَأَى أَنَّ التَّغْذِيَّ يُعْتَبَرُ	902
وَمَنْ يَرَى شَرْطَ الْحَيَاةِ الْحَسَّ	903
أَنَّهَا مِنْ مَيْتَةٍ إِنْ سَقَطَا	904
وَذَلِكَ قَوْلُ سَيِّدِ الْأَنْبَاءِ	905
يَسْقُطُ وَهِيَ فِي الْحَيَاةِ يُعْتَبَرُ	906
وَاللَّحْمُ مِثْلُ مَيْتَةٍ فِي الْفِطْرَةِ	
لِلشَّافِعِيِّ حُكْمٌ بِهَذَا الْخَبَرِ	
وَالنَّفْعُ مِنْهُمَا يَرَى أَنَّ	
حَامِلَ شَعْرَهَا فَلَا يُضَامُ	
لَهُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْفَهْمُ	
فَالْعَظْمُ مَيْتَةٌ لَدَى هَذَا الْخَبَرِ	
فَالْعَظْمُ مَيْتَةٌ وَذَلِكَ أَسْرُ	
مَنْ كَانَتْ مَهْمَا يَكُونُ فَرَطًا	
فِي الْجُزْءِ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ	
مَيْتَةٌ وَذَا بِهِ صَحَّ الْخَبَرُ	

المسألة الثالثة:

اختلافهم في جلد الميتة

فَالْإِنْتِفَاعُ مِنْ إِهَابِ الْمَيْتَةِ	907
قَوْمٌ جَوَّازُهُ عَلَيْهِ أَجْمَعُونَ	908
وَتَالِثُ الْأَقْوَالِ مَنَعٌ مُطْلَقٌ	909
قَوْلُ يَرَى دَبَاغَهَا يُطَهِّرُ	910
وَبَعْضُهُمْ يَتَّبِعُ لِلذَّكَاةِ	911
لِلشَّافِعِيِّ ذَا الْقَوْلِ مَنْسُوبٌ تَجَدُّ	912
وَجِلْدُ خَنْزِيرٍ وَجِلْدُ الْمَيْتَةِ	913
خِلَافُهُمْ أَسْبَابُهُ فِيمَا وَصَفَ	914
حَدِيثُ مَيْمُونَةَ الْإِنْتِفَاعُ	915
وَأَبْنُ حَكِيمٍ فِيهِ مَنَعٌ مُطْلَقٌ	916
وَأَبْنُ عَبَّاسٍ يَدْبِغُ يَطْهَرُ	917
مَيْمُونَةَ وَنَجَلُ عَبَّاسٍ يَرَى	918
وَأَبْنُ حَكِيمٍ مَنْ حَدِيثُهُ رَجَحَ	919
وَاخْتَلَفُوا فِيهِ إِلَى ثَلَاثَةِ	
قَوْمٍ بِمَدْبُوعٍ لَهُ يُنْتَفَعُ	
وَكُلُّ قَوْلٍ حُكْمُهُ يُحَقِّقُ	
وَالدَّبِغُ عِنْدَ الْبَعْضِ لَا يُغَيِّرُ	
فِي الطُّهْرِ دُونَ سَائِرِ الْفَنَاتِ	
أَبَاحَهُ النُّعْمَانُ فِيمَا قَدْ وَرَدَ	
بِالدَّبِغِ قَدْ طَهَّرَ بَعْضُ الْأُمَّةِ	
رَوَايَتَانِ لِلْحَدِيثِ تَخْتَلِفُ	
عَلَى عُمُومِهِ وَذَا اتَّسَاعُ	
وَحُكْمُهُ أَتَى هُنَا مَضِيقُ	
وَالْجَمْعُ بَيْنَهَا صَحِيحٌ يَطْهَرُ	
تَرْجِيحُ دَبِغٍ فِيهِمَا حُكْمٌ جَرَى	
فَالنَّسْخُ حُكْمُهُ أَتَى وَمَا نَجَحَ	

المسألة الرابعة:

الحكم في دم الحيوان

لَدَيْهِمْ حُكْمٌ بِهِ يُسَلَّمُ	دَمُ الْبَهَائِمِ الْجَمِيعِ يَحْرُمُ	920
أَمَّا الْقَلِيلُ نَجْسُهُ حُكْمٌ يَرُدُّ	لَأَنَّهُ نَجَسٌ كَثِيرُهُ وَرَدُّ	921
وَالنُّزْرُ مِنْ دَمَاءِ سَائِمِ حُكْمِي	كَذَا الْخِلَافُ فِي دَمَاءِ السَّمَكِ	922
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ مُنَاصِرُ	بَعْضُ دَمِ الْحَيَّانِ حَلٌّ طَاهِرُ	923
خِلَافٌ مَذْهَبٌ يُرَى فَلْتَفْهِمُ	نَجَسٌ لِمَالِكٍ عَلَى أَضَلِّ الدَّمِ	924
وَحُرْمَتٌ نَصٌّ لَذَا يُسَانِدُ	وَبَعْضُهُمْ حُكْمُ الدَّمَاءِ وَاحِدُ	925
كَذَا مُقَيَّدٌ خِلَافٌ حَقِيقُ	أَسْبَابُ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَ الْمُطْلَقِ	926
تَقْيِيدُ مَنْفُوحِ بآيَةِ نَمِي	تَحْرِيمِ مَيْتَةٍ وَحَرْمَةِ الدَّمِ	927
مُطْلَقِ مَنْفُوحِ فَنَجْسُهُ جَلَا	فَمَنْ مُقَيَّدٌ بِهِ قَضَى عَلَى	928
وَمُطْلَقِ هُمَا سَوَاءٌ يُعْرِفُ	وَذَلِكَ لِجَمْعِهِمْ وَرُحُومِهِمْ يُوصَفُ	929
هُمَا حَرَامٌ عِنْدَهُ فِي الْمُقْصِدِ	فَمَنْ قَضَى بِهِ عَلَى مُقَيَّدِ	930

المسألة الخامسة:

حكم البول

وَرَجَعَهُ نَجَسٌ مِنَ الْمَحَارِمِ	وَأْتَفَقُوا بِأَنَّ بَوْلَ الْإِنْسَانِ	931
وَعَيْرُهُ فِيهِ اِخْتِلَافٌ لِلْأَثَرِ	بَوْلُ الرُّضِيعِ لَيْسَ نَجْسًا يُعْتَبَرُ	932
أَبِي حَنِيفَةَ وَمَنْ بِهِ اِقْتَدَى	وَالْحَيَّانُ بِبَوْلِهِ نَجَسٌ لَدَى	933
وَقَالَ قَوْمٌ تَابِعٌ لِلْحَمِ	وَالشَّافِعِيِّ حَاكِمُهُ فِي ذَا الْحُكْمِ	934
أَبْوَالِهَا أَرْوَاهَا فَانْتَبَهُوا	أَكْلَةُ النَّجَسِ لَدَيْهِمْ تَكْرَهُ	935
لَدَيْهِمَا لِلْحَمِهَا وَذَا نَفَعُ	فَمَالِكٌ أَبُو حَنِيفَةَ تَبَعُ	936
فَلْتَحْفَظُوا حُكْمَيْهِمَا فِي الْحِينِ	أَسْبَابُ خِلْفِهِمْ عَلَى شَيْئَيْنِ	937
أَفْضَلُ مَنْ هَدَى لِسَائِرِ الْأُمَّمِ	أَدَى الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ	938
إِبِلٍ فَاقْبَلْ لَذَاكَ الْفِعْلِ	وَلِلْعُرَانِيِّينَ شَرَابُ بَوْلِ	939
نَهَى صَرِيحٌ فِي الْحَدِيثِ فَاثْمَلْ	وَعَنْ صَلَاةٍ فِي مَعَاظِنِ الْإِبِلِ	940
فَبَوْلِهَا كَبَوْلِهِ فِي الْحَرْمَةِ	مَنْ قَاسَ إِنْسَانًا عَلَى بَهِيمَةٍ	941

المسألة السادسة:

في حكم ما يعضي عنه من النجاسات

عَلَى ثَلَاثَةِ مَنْ الْأَقْسَامِ	942
انْقَسَمُوا كُلُّ لَهُ حُكْمٌ وَرَدُّ	943
أَبُو حَنِيفَةَ لَذَا يُقَرَّرُ	944
قَلِيلُهَا كَثِيرُهَا بَعْضٌ يَرُدُّ	945
فَمَالِكٌ نَزَرَ الدِّمَاءَ يَسْتَثْنِي	946
حَوْلَ قَلِيلِ النَّجَسِ فِي الْأَحْكَامِ	
قَوْمٌ لِقَدَرِ دَرَاهِمٍ عَفَوْا وَجَدُوا	
وَابْنُ الْحَسَنِ بِرُبْعِ ثَوْبٍ يَقْدَرُ	
عِبَادَةٌ مُكَلِّفٌ لَهَا اعْتَمَدَ	
دَلِيلُهُ عَلَيْهِ حُكْمًا فَابْنِي	

المسألة السابعة:

اختلافهم في المنى

وَالْمَنَى قَالَ مَالِكٌ نَجَسٌ يَجِبُ	947
وَالطُّهْرُ لِلنُّعْمَانِ ثُمَّ الشَّافِعِي	948
وَمَرَّةً تَغْسِلُهُ فَيَخْرُجُ	949
فَالْفِرْكَ فِي زِيَادَةِ لِمُسْلِمٍ	950
فَالْمَنَى يَبِينُ أَنْ يُسَاوِي لِلْحَدِيثِ	951
فَبَيْنَ فَرْتٍ وَدَمٍ يُرَى خَرَجَ	952
وَالْمَنَى مَنْ يَقِيسُهُ عَلَى اللَّبَنِ	953
وَمَنْ حَدِيثَ الْغُسْلِ رَاجِحًا يَرَى	954
فَطَهْرُهُ بِالْفِرْكَ لِلنُّعْمَانِ	955
تَطْهِيرُهُ مِنْ كُلِّ مَا يُلْفَى يُصَبُّ	
وَعَائِشَةَ أَفْرَكَ ثَوْبَ الشَّافِعِ	
وَفِيهِ بَلُّ الْمَاءِ لَيْسَ يُمَزَّجُ	
صَلَّى بِهِ مُرْخَصًا لِلْمُسْلِمِ	
أَوْ فَضَلَاتٍ طَاهِرَاتٍ لَا خَبَثٌ	
ذَا اللَّبَنِ الْحَلَالُ دُونَمَا خَرَجَ	
يَجْعَلُهُ الْحَلَالَ دُونَمَا وَهَنْ	
فِيهِ نَجَاسَةٌ وَذَا حُكْمٌ جَرَى	
وَقِيلَ بَلُّ لِلطُّهْرِ فِي مَعَانٍ	

الباب الثالث:

من معرفة المحال التي يجب إزالتها عنها

تُزَالُ عَنْ ثَلَاثَةِ مُتَّفَقٌ	956
مِنْهَا بِهَا قِسْطٌ يَقِلُّ أَوْ كَثُرُ	957
مَسْجِدُ أَبْدَانٍ وَثِيَابٌ عُلِمَ	958
دَلِيلُهَا تَطْهِيرُ ثَوْبٍ قَدْ أَمَرَ	959
بِمَسْجِدِ طَهْرِهِمْ لِلْخَبَثِ	960
لَطْهِرَهَا إِذَا بِهَا قَدْ يَغْلَقُ	
بِرَأْيِ جُمُهورٍ وَذَاكَ مُعْتَبَرٌ	
تَطْهِيرُهَا لَدَيْهِمْ حُكْمٌ لَزِمَ	
صَبُّ ذُنُوبٍ فَوْقَ بَوْلٍ قَدْ صَدَرَ	
مَذْيٌ وَمَخْرَجٌ بِلا تَرِيثِ	

وَدُونَ لَذَّةٍ بِكَالتَّفَكُّرِ	وَعُغْلُوهُ مِنْ مَذِيهٍ لِلذَّكْرِ	961
هَلْ خَصَّ هَذَا الْحُكْمُ غُسْلَ جِلِّهِ	وَالغُسْلُ إِنْ لَبَّضَهُ أَمْ كَلِّهِ	962
أَوْ آخِرِ نِيْطٍ بِهِ لِفَهْمِ	مَنَاطٍ خُلْفِهِمْ بِبَدءِ الإِسْمِ	963

الباب الرابع:

في الشيء الذي تزال به

بِكُلِّ أَنْوَاعٍ لَهُ إِذَا لَمَسَ	عَنْ مَخْرَجِينَ الْمَا يُطَهِّرُ النَّجَسَ	964
هَلْ طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ إِذَا وُصِفَ	وَكُلِّ مَائِعِ سِوَى الْمَاءِ اخْتَلَفَ	965
يُزِيلُ نَجَسًا عَالِقًا إِذَا جَرَى	فَطَاهِرٌ أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى	966
لَيْسَ مُزِيلًا جُمْلَةً الْأَقْدَارِ	قَوْمٌ رَأَوْهُ غَيْرَ الْاسْتَجْمَارِ	967
فَمَا سِوَى الْأَحْجَارِ غَيْرُ نَافِعِ	وَذَاكَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ	968
فِيهَا خِلَافٌ سَائِرِ الْفُهُومِ	كَالْعَظْمِ وَالْأَزْوَاطِ وَالْمَطْعُومِ	969
أَنْوَاعٍ حَلِيِّ مِثْلِهِ إِذْ تُقْصَدُ	فَمَا لِكَ كُلِّ الطَّعَامِ يُبْعَدُ	970
لِلظَاهِرِيِّ عَزَوْا لِهَذَا الْخَبَرِ	لَمْ يَرَ قَوْمٌ غَيْرَ طَهْرِ الْحَجَرِ	971
إِذْ جَوَزَ الطُّهْرَ بِكُلِّ طَاهِرِ	وَالطُّبْرِيِّ شَدَّ بِقَوْلِ نَادِرِ	972
شَيْءٍ أَزَالَ ذَاتَهُ وَذَا شَطَطُ	أَوْ نَجَسٍ وَحُكْمُهُ فِي ذَا غَلَطُ	973
بِكُلِّ جَامِدٍ وَمَائِعِ نُقِلَ	مَنْ لَمْ يَرَ الْخُصُوصَ لِلْمَاءِ تَزَلُ	974
إِنِّي أَمْرَأَهُ دَيْلِي يُرَى يَطُولُ	حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ تَقُولُ	975
مَنْ التُّرَابِ طَاهِرًا مِمَّا نَجَسَ	قَالَ لَهَا فَالطُّهْرُ بِالَّذِي لَمَسَ	976
قَالَ أَبُو دَاوُدَ نَصٌّ يُذَكَّرُ	وَكُلِّ نَعْلِ بِالتُّرَابِ يُطَهَّرُ	977

الباب الخامس:

في صفة إزالتها

وَالغُسْلُ بِالتُّهْرِ ثُمَّ الْمَسْحُ	زَوَالِهَا لَدَيْهِمْ بِالتُّضْحِ	978
وَالْمَسْحُ طَهْرٌ مَخْرَجِينَ يُذَكَّرُ	فَالغُسْلُ كُلِّ النَّجَسِ مِنْهُ يُطَهَّرُ	979

كِرْخِصَةَ لِلْحُكْمِ وَالنَّعْلَيْنِ	980	كَذَلِكَ فِيهِ الطُّهْرُ لِلْخُفَيْنِ	980
أُصُولُ كُلِّ مَذْهَبٍ كَمَا ثَبَتَ	981	وَاخْتَلَفُوا عَلَى ثَلَاثَةِ أَتَتْ	981
فِي الْبَوْلِ لِلصَّبِيِّ إِذَا لَمْ يَزْدَرِدْ	982	فَنَضَحُهُمْ أَيْ نَجَاسَةَ يَرُدُّ	982
بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَالذُّكُورِ حَقَّقَا	983	طَعَامَ أَكَلِ قَيْلٍ مَنْ قَدْ فَرَّقَا	983
بَوْلٌ مِنَ الْأُنْثَى وَذَلِكَ الْأَفْضَلُ	984	يُنْضَحُ بَوْلُ الذَّكَرِ وَيُغْسَلُ	984
نَجَاسَةٌ حَلَّتْ بِهِ وَذَا حَكَوْا	985	وَالغُسْلُ مَالِكٌ لِشَابِتٍ رَأَوْا	985
وَخُلِفُهُمْ عَلَى ثَلَاثَةِ وَضَحٍ	986	لَهُ وَمَشْكُوكٌ بِهِالَهُ نَضَحَ	986
حَيْثُ الصَّبِيُّ بِأَلٍ فَنَضَحَهُ ثَبَتَ	987	حَدِيثُ عَائِشَةَ لِنَضْحِ قَدْ رَوَتْ	987
وَالطُّفْلُ دُونَ عُمُرِهِ لِلْحَوْلِ	988	مَا تَمَّ غُسْلُهُ لَذَلِكَ الْبَوْلِ	988
صَلَاةٌ خَيْرُ النَّاسِ وَهُوَ الْمُصْطَفَى	989	أَنَّسَ حَدِيثُهُ يَقُولُ وَاصْفَا	989
بِهَا سَوَادٌ مِنْ تَتَابُعِ الْأَنَا	990	فَقَالَ بَادَرْتُ حَصِيرَةَ لَنَا	990
عَلَيْهِ مُجْتَبَى الْإِلَهِ جَلًّا	991	نَضَحْتُهُ نَشَرْتُهُ إِذْ صَلَّى	991
أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ يَحْسُنُ	992	إِنْ غَابَ عَيْنُ النَّجَسِ نَضَحَ مُمَكَّنُ	992
أُنْثَى وَمَنْ قَفَاهُ فِي الدَّلِيلِ	993	وَمَالِكٌ لِمَخْرَجٍ أَوْ ذَيْلِ	993
حُكْمٌ عَلَيْهَا ذَلِكَ الْأَسَاسُ	994	مَنْ قَالَ رُخْصَةً فَلَا يُقَاسُ	994
عَدَاهُ نَحْوَ الْغَيْرِ فِي ذَا الْأُسِّ	995	مَنْ قَالَ حُكْمٌ فِي زَوَالِ النَّجَسِ	995
مُشْتَرَطُ النِّقَاءِ قَوْلٌ قَدْ صَدَرَ	996	فِي الْعَدَدِ الْخِلَافُ بَيْنَهُمْ ظَهَرَ	996
طَهَّرَ عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ لَا تَزِدْ	997	فِي حُكْمِهِمْ تَجَاوَزَ لِلْعَدَدِ	997
فِي الْمَسْحِ أَوْ فِي الْغُسْلِ قَوْلٌ يُعْتَمَدُ	998	فَمَا لِكَ لَمْ يَشْتَرَطْ أَيْ عَدَدُ	998
تَرْجِيحُ هَذَا الْقَوْلِ حُكْمٌ لَائِقُ	999	أَبُو حَنِيفَةَ لَهُ مُوَافِقُ	999
وَدُونَهَا فِي الطُّهْرِ غَيْرُ نَافِعٍ	1000	ثَلَاثَةُ الْأَحْجَارِ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ	1000
عَلَى الْوُجُوبِ أَمْ لِنَدْبٍ صَادِرٍ	1001	مَنَاطُ خُلْفِهِمْ حَدِيثُ جَابِرِ	1001

الباب السادس: في آداب الاستنجا

كَالْبُعْدِ وَالشُّكُوتِ أَوْ يُنْمَى نُقِلْ	وَحُكْمُ ذَا الْبَابِ عَلَى نَدْبِ حُمْلٍ	1002
لِغَائِطٍ أَوْ بَوْلِهِ مَا الْعَلَّةُ	وَالْخُلْفُ فِي اسْتِقْبَالِهِ لِلْقَبْلَةِ	1003
بِالْبَوْلِ أَوْ بِغَائِطٍ إِذْ تَفَضَّلُوا	رَوَى أَبُو أَيُّوبَ لَا تَسْتَقْبِلُوا	1004
مَنْ بَيْتِ حَفْصَةَ أَرَى خَيْرَ الْبَشَرِ	حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ نَجَلٌ لِعُمَرُ	1005
لِقَبْلَةٍ، وَالشَّامُ وَجْهَانُورًا	مُحَمَّدًا إِذْ جَالَسَا مُسْتَدْبِرًا	1006
فِي الْخُلْفِ فِي الْأَرَاءِ وَالْأَفْهَامِ	قَدْ ذَهَبُوا فِي هَذِهِ الْأَحْكَامِ	1007
تَكَامُلِ الْأَحْكَامِ فِي ذَا الْفَهْمِ	مَنْ يَبْرَاءَةَ لِأَصْلِ الْحُكْمِ	1008
صَحَارِي لَيْسَ سِتْرَةٌ بِهَا وَلَا	قَوْلُ أَبِي أَيُّوبَ حَمَلُهُ عَلَى	1009
وَأَبْنِ عُمَرَ بِالْعَكْسِ فِي الْمَحَافِلِ	سِوَاهُ سَاتِرًا وَلَا مِنْ حَائِلِ	1010
مُخَالِفِ التَّرْجِيحِ فِي الْمَدَارِكِ	وَذَاكَ مَذْهَبٌ عَزَوْا لِلْمَالِكِ	1011

كتاب الصلاة

حَوْلَ الصَّلَاةِ فَرَضُهَا لِلْقُرْبِ	وَالْأَمْرُ بِالْفَرَضِ أَتَى وَالنَّدْبِ	1012
وَحِفْظُهَا حَتْمٌ عَلَيْهِ يُتَكَلَّفُ	قَدْ قُسِّمَتْ لِأَرْبَعٍ مِنَ الْجُمَلِ	1013
فَاعْلَاهَا بَارِحَهُ الْقُنُوطُ	فَالْوَجِبَاتُ مِثْلُهَا الشَّرُوطُ	1014
قَصَاؤُهَا فَثَمْرَةُ الْأَفْعَالِ	مَعْرِفَةُ الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ	1015

الجملة الأولى، وفيها أربع مسائل:

المسألة الأولى:

في بيان وجوب الصلاة

وَفَعْلُهَا وَفَقَّ النُّصُوصِ جُنَّةُ	أَوْجَبَهَا الْكِتَابُ ثُمَّ الشُّنَّةُ	1016
أُصُولُ ذَا الْبَابِ لِكُلِّ سَائِلِ	تَضُمُّ أَرْبَعًا مِنَ الْمَسَائِلِ	1017

المسألة الثانية:

في بيان عدد الواجبات منها

لَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ مِنْهَا تَجِبُ	1018
أَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ الْوَتْرُ	1019
تَعَارُضُ الْحَدِيثِ أَصْلٌ لِلسَّبَبِ	1020
حَدِيثُ مِعْرَاجِ لِحَمْسٍ حَدَّدَا	1021
حَدَّدَهَا الرَّسُولُ لِلَّذِي سَأَلَ	1022
وَجُوبٌ وَتَرْفِي الْحَدِيثِ قَدْ وَرَدَ	1023
عَنْ حَارِثَةَ قَالَ النَّبِيُّ أَخْبِرْكُمْ	1024
بُرَيْدَةَ رَوَى حَدِيثَ الْوَتْرِ	1025
فَبَيَّنَ حَصْرَ النَّصِّ أَوْ أَمْرِ الْخَبْرِ	1026
خَمْسٌ مِنَ الصَّلَاةِ وَالثَّانِي اسْتَحَبُّ	
كَمَثَلِ خَمْسَةِ وَذَلِكَ الْحَصْرُ	
فِي دَرَسٍ خُلِفَ حُكْمُهُ شَرْعاً وَجِبَ	
لِلْفَرَضِ يُسْرًا لِلصَّلَاةِ سَرْمَدًا	
فِي خَمْسَةِ إِلَّا تَطَوُّعاً قَبْلَ	
فَحَوَاهُ لِلوَجُوبِ هَلْ ذَا يُعْتَمَدُ	
بِالْوَتْرِ أَجْرُهَا يُرَى خَيْرًا لَكُمْ	
مُؤَكَّدًا لِفِعْلِهَا فِي الذِّكْرِ	
تَمَّ خِلَافُهُمْ عَلَى فَهْمِ الْأَثْرِ	

المسألة الثالثة:

بيان على من تجب الصلاة

فَالْمُسْلِمُ الْبَالِغُ فَرَضٌ قَدْ تَجِبَ	1027
عَلَيْهِ إِجْمَاعًا فَقُلْ حَقًّا تُصَبُّ	

المسألة الرابعة:

أحكام تارك الصلاة متعمدا

وَالْقَتْلُ حُكْمٌ تَارَكَ الصَّلَاةَ	1028
أَحْمَدُ قَالَ قَتْلُهُ كُفْرًا وَجِبَ	1029
فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ ذَا حُكْمُهُمْ	1030
وَالْحَبْسُ وَالتَّعْزِيرُ حُكْمُ الظَّاهِرِيِّ	1031
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ لِفَهْمِ مَا وَرَدَ	1032
قَدْ حَرَّمَ الْإِلَهَ قَتْلَ الْمُسْلِمِ	1033
تَرَكَ الصَّلَاةَ لَيْسَ بَيْنَهُمْ وَرَدَ	1034
فِي الْقَوْلِ بِالْحَبْسِ وَبِالتَّعْزِيرِ	1035
وَنَعْتُهُ بِالكُفْرِ نَصٌّ قَدْ وَرَدَ	1036
وَوَصَفُ هَذَا الْقَتْلِ حُكْمًا يَأْتِي	
ثَلَاثَةَ رَأْوُهُ حَدًّا إِنْ تُصَبُّ	
أَبُو حَنِيفَةَ تَرَاهُ مِثْلَهُمْ	
تَارِكُهَا لَيْسَ لَهُ مِنْ نَاصِرٍ	
تَنَوُّعُ التَّفْسِيرِ فِيهَا قَدْ وَجَدَ	
إِلَّا ثَلَاثًا يُقْتَلُونَ فَاغْلَمَ	
وَالظَّاهِرِيُّ حُكْمًا عَلَيْهِ يَعْتَمَدُ	
لِلْمَوْتِ غَيْرَ قَصْدٍ لِلتَّبْرِيرِ	
عِنْدَ بَرَيْدَةَ وَأَحْمَدُ اعْتَمَدَ	

لَكِنَّ نَوْعَ الْكُفْرِ فِيهِ مُخْتَلَفٌ	حَدِيثُ جَابِرٍ بِكَفْرٍ قَدْ وَصَفُ	1037
ضَعْفُ دَلِيلِهِ عَلَيْهِ يَقْضِي	وَالْقَتْلُ حَدًّا تَرْكُهُ لِلْبَعْضِ	1038
مَنْ رَسَمَ أَمْرَيْنِ لَهَا إِذَا نَظَرَ	تَحْلِيلُ أَسْبَابِ الْخِلَافِ يُعْتَبَرُ	1039
لِلْكَفْرِ حَمْلُهُ فَلَيْسَ هَيِّنٌ	فَقَوْلُهُ لَا يَزِنُ زَانَ مُؤْمِنٌ	1040
أَوْ فِي مَجَازٍ نَاقِلٍ لِلْفَرْعِ	دُونَ دَلِيلٍ ثَابِتٍ فِي الشَّرْعِ	1041
أَوْ حَمْلُهُ عَلَى الْوُضُوحِ وَصَفُ	أَوْ أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ حَذْفٌ	1042
يَصِيرُ حُكْمُهُ عَلَى ذَا الشَّانِ	أَوْ كَانَ لِلْمُعَارِ مِنْ مَعَانِي	1043
وَذَا مُخَالَفٌ لَوْضِعِ الظَّاهِرِ	أَوْ أَنَّهُ فِي حُكْمِ حُكْمِ الْكَافِرِ	1044
مَنْ سُنَّةٌ أَوْ سَنَدٌ صَحِيحٌ	يَقَى الْخِلَافَ فَاقْدِ التَّرْجِيحَ	1045
حَتَّى يَكُونَ رَاجِحًا فِي الْحَالِ	يَخْصُ وَاحِدًا مِنْ الْأَقْوَالِ	1046

الجملة الثانية:

في شروط الصلاة

قَسَمَهَا الْقَاضِي إِلَى ثَمَانِيَةٍ	مِنَ الشُّرُوطِ دُونَتِ وَآتِيَةٍ	1047
---------------------------------------	-----------------------------------	------

الباب الأول:

في معرفة الأوقات

يُنْظَرُ هَذَا الْبَابُ فِي فَضْلَيْنِ	فِي النَّهْيِ وَالْأَمْرِ عَلَى وَقْتَيْنِ	1048
--	--	------

الفصل الأول:

في معرفة الأوقات المأمور بها، وهو قسمان:

القسم الأول:

الأوقات المومعة والمختارة، وفيه خمس مسائل:

وَالْمُسْلِمُونَ كُلُّهُمْ قَدْ أَجْمَعُوا	بِأَنَّ أَوْقَاتَ الصَّلَاةِ تُشَبَّعُ	1049
فَخَمْسُ أَوْقَاتٍ أَتَتْ لِلْوَجِبِ	مُفَصَّلًا مُوسَّعًا لِلرَّغْبِ	1050
وَاخْتَلَفُوا فِي حَدِّ كُلِّ وَاحِدَةٍ	وَدَرَسُ ذَلِكَ الْحُكْمِ فِيهِ فَائِدَةٌ	1051

المسألة الأولى:

في وقت الظهر

- 1052 وَبَاتَّفَاقَ سَائِرِ الْأَقْوَالِ
1053 وَالْأَشُدُّوذاً لِابْنِ عَبَّاسٍ نُسِبُ
1054 وَأَخْتَلَفُوا فِي آخِرِ الْمَوْسَعِ
1055 دَاوُدَ مَالِكُ أَبُو ثَوْرٍ نُقِلَ
1056 أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى الْمِثْلَيْنِ
1057 فَبَيْنَ آخِرِ لَدَا وَأَوَّلِ
1058 لِلصَّاحِبَيْنِ ذَاكَ حُكْمٌ يُعْتَمَدُ
1059 كُلُّ الْخِلَافِ مِنْ تَضَارُبِ حَصَلِ
1060 جَبْرِيلَ لِلصَّلَاةِ وَقَتِ الظُّهْرِ
1061 مُشْرَعاً قَدْ أَمَّ لِلْمُخْتَارِ
1062 ثُمَّ حَدِيثٌ مِثْلَكُمْ بِمَنْ سَلَفَ
1063 فَالْتَرْمِذِيُّ كَذَلِكَ الْبُخَارِ
1064 فَمَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ قَدْ رَجَّحَا
1065 جَبْرِيلُ كُلُّ الْوَقْتِ فِيهِ حَدَا
1066 أَبُو حَنِيفَةَ لِقِيَّاسِ ذَهَبِ
1067 أَمَّا ابْنُ حَزْمٍ عَارِضَ الْوَقْتَيْنِ
1068 حَدِيثٌ مُسْلِمٌ رَوَى لَا يَخْرُجُ
1069 وَوَقْتُهَا الْمَرْغُوبُ فِيهِ يُخْتَلَفُ
1070 بِدَايَةِ الْأَوْقَاتِ لِلْمُنْفَرِدِ
1071 فَمَالِكُ ذَا حُكْمَهَا لَدَيْهِ
1072 أَوَّلُ وَقْتِ مَالِكٍ يَخْتَارُ
1073 عَلَيْهِ مَشَقَّةٌ يَأْتِي الضَّرْرُ
1074 دَلِيلُهُمْ شِدَّةُ حَرِّ جُبَّتَنْبِ

المسألة الثانية:

في صلاة العصر

كَلَاهِمَا لَهُ فَرِيْقٌ ذَاهِبٌ	قَوْلَانِ يُلْفَى فِيهِمَا تَضَارِبُ	1075
كُلُّ فَرِيْقٍ رَأَيْتَهُ يُرْجَحُ	صَلَاةُ عَصْرِ لِلْخِلَافِ مَسْرُوحٌ	1076
آخِرُ ظَهْرِ فِيهِ عَصْرٌ دَخَلَتْ	فَالشَّافِعِي مَالِكُ دَاوُدُ ثَبَتَ	1077
دَاوُدُ مَالِكٌ أَتَى بِشَبْهِهِ	قَالَ أَبُو ثَوْرٍ وَأَحْمَدُ بِهِ	1078
فِي بَدْئِهِ أَوْ آخِرِهِ إِذَا تُدْرِكُ	أَقْوَالُهُمْ وَمَالِكٌ تَشْتَرِكُ	1079
تَدَاخَلَ الْوَقْتَيْنِ حُكْمٌ قَدْ قَبِلَ	وَالشَّافِعِي دَاوُدُ عَنْهُمَا نُقِلَ	1080
فِي فَهْمِ مَرْفُوعِ رَوَا لِلشَّافِعِ	أَسْبَابُ خُلْفِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِي	1081
فَشَرَعَ اشْتَرَاكَهُ لِلظَّهْرِ	جَبْرِيلُ عَلَّمَ النَّبِيَّ لِلْعَصْرِ	1082
مَا قَبْلَهُ وَفَعَلَهُمْ يَنْفِي الْخَرْجَ	وَإِنْ عُمَرَ يَبْدَأُ إِذَا خَرَجَ	1083
أَدْرَكَ عَصْرَهُ بِقَوْلِ مَذْهَبِ	مَنْ رَكَعَةً أَدْرَكَ قَبْلَ الْمَغْرِبِ	1084
مُبَيَّنًا لِذَلِكَ فِي النُّقُولِ	أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ الرَّسُولِ	1085

المسألة الثالثة:

في وقت المغرب

هَلْ وَقْتُهَا مُوسَعٌ فِي الْكُتُبِ	لَهُمْ خِلَافٌ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ	1086
وَبَعْضُهُمْ حَتَّى يَزُولَ الشَّفَقُ	عَنْ مَالِكٍ وَالشَّافِعِي فَضِيْقُ	1087
دَاوُدُ مَالِكٌ رَوَايَةٌ خُذَا	قَالَ أَبُو ثَوْرٍ وَأَحْمَدُ بِذَا	1088
بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ اللَّذَيْنِ يُعْتَمَدُ	تَعَارُضُ الرَّوَايَتَيْنِ قَدْ وَرَدَ	1089
وَذَلِكَ فِي التَّغْلِيلِ حُكْمٌ يُرْضِي	عَلَيْهِمَا فِي الْحُكْمِ وَقَتَ الْفَرَضِ	1090
فِي مَغْرِبِ حُكْمًا تَرَاهُ فَائِدَا	قَدْ أَمَّهُ جَبْرِيلُ وَقَتًا وَاحِدَا	1091
صَلَّى بِهِ مُبَيَّنًا هَاتَيْنِ	حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ فِي وَقْتَيْنِ	1092
مِثْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثًا فَافْهَمُوا	قَالَ بَرِيدَةُ كُنَاهُ الْأَسْلَمُ	1093

المسألة الرابعة:

صلاة العشاء

فَبَيْنَ حُمْرَةَ وَلِلضِّيَاءِ	وَاخْتَلَفُوا فِي أَوَّلِ الْعِشَاءِ	1094
وَالشَّافِعِي رَأَى لَهُ ذَا إِنْ تُصَبَّ	مَغِيبُ حُمْرَةَ لِمَالِكٍ نُسَبَّ	1095
لَدَيْهِ قَبْلَ الْوَقْتِ حُكْمًا حَقِّقَ	أَبُو حَنِيفَةَ بَيَاضَ الشَّفَقِ	1096
مِنَ السَّمَاءِ وَحُمْرَةَ لِلرَّاءِ	حَتَّى تَغِيبَ رُؤْيَا الضِّيَاءِ	1097
مَا بَيْنَ حُمْرَةَ بَيَاضَ يَلْتَقِي	أَسْبَابُ خُلْفٍ فِي مَعَانَ الشَّفَقِ	1098
يَبْقَى بَيَاضُهُ لثُلُثَ اللَّيْلِ	رَدَّ بِذَلِكَ قَوْلَاةَ الْحَلِيلِ	1099
يُقَالُ عَنْ فَرَضِ النَّبِيِّ إِذْ تَمَّ	وَرَجَّحَ الْجُمْهُورُ قَوْلَهُمْ بِمَا	1100
ذَا الرَّأْيُ لِلْجُمْهُورِ حُكْمٌ يُرْغَبُ	مَغِيبَ بَدْرِ لثَلَاثَ تَحَسَّبُ	1101
لِنُصْفِ لَيْلٍ قَالَ خَيْرٌ مَنْ مَشَى	لَوْلَا مَشَقَّةٌ لِأَخْبَرَتِ الْعِشَاءُ	1102
وَالْكُلِّ فِي الصَّحِيحِ غَيْرُ مُتَّهَمِ	أَبُو حَنِيفَةَ بِذَا رَأْيَا حَكْمِ	1103
إِلَى مَذَاهِبِ ثَلَاثَ تُعْرَفُ	آخِرُ وَقْتِهَا عَلَيْهِ اخْتَلَفُوا	1104
وَيَنْتَهِي الْمُخْتَارُ بَعْدَهُ خَيْرٌ	قَوْلٌ لثُلُثِ اللَّيْلِ وَقْتًا يَسْتَمِرُّ	1105
فِي ثَالِثِ الْأَقْوَالِ حُكْمًا فَادِرِ	قَوْلٌ بِنُصْفِ اللَّيْلِ ثُمَّ الْفَجْرِ	1106
وَالشُّطْرُ قَوْلُ مَالِكٍ لِلسَّامِعِ	فَالثُلُثُ لِلنُّعْمَانِ ثُمَّ الشَّافِعِي	1107
وَمَالِكٍ لِلنُّصْفِ أَيْضًا يَعْتَمِدُ	دَاوُدُ ثُلُثُ اللَّيْلِ عَنْهُ قَدْ وَرَدَ	1108
فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَآخِرِ وَقَعِ	حَدِيثُ جَبْرِيلَ أَتَى بِمُتَّسَعِ	1109
أَدَاءِ فَرَضِ لِلْعِشَاءِ فَاجْتَبَى	لِنُصْفِ لَيْلٍ قَالَ آخِرَ النَّبِيِّ	1110
وَعَظِيمُهُ رَوَوْا لِهَذَا الْأَثَرِ	أَنَسُ رَوَى جُمْلَةَ هَذَا الْخَبَرِ	1111
مَنْ لَمْ يُؤَدِّ فَرَضَهُ حَتَّى دَنَا	أَبُو قَتَادَةَ يَرَى تَهَاوَنًا	1112
أَمْرًا يَرَاهُ جَرًّا لِلتَّرْهِيْبِ	ذَاكَ الَّذِي يَلِيهِ فِي الشَّرْتِيبِ	1113
لثُلُثِ لَيْلٍ حُكْمُهُ قَدْ وَضَّحَا	جَبْرِيلُ مَنْ تَشْرِيْعُهُ قَدْ رَجَّحَا	1114
لشُّطْرٍ لَيْلٍ دُونَ تَحْدِيدِ نَفْعِ	وَعَنْ أَنَسٍ تَرْجِيحُ مَا قَالَ اتَّبَعِ	1115
عُمُومَهُ قَالُوا وَبِالتَّأخْرِ	أَبُو قَتَادَةَ لِأَهْلِ الظَّاهِرِ	1116
فِي النَّصِّ بِاسْتِصْحَابِ إِجْمَاعِ قُضِي	أَوْ نَاسِخٌ إِلَّا بِالتَّعَارُضِ	1117
يَبْقَى الْأَدَاءُ وَارْدًا فِي الذِّكْرِ	خُرُوجُهُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ	1118
لِمِثْلِ هَذَا الْقَوْلِ عِنْدَهُ كُتِبَ	أَبُو حَنِيفَةَ لَهُ رَأْيٌ نُسِبَ	1119

المسألة الخامسة:

في وقت الصبح

عَلَيْهِ رَأْيُ كُلِّ نَدْبٍ حَادِقٍ	1120	وَوَقْتُهُ طُلُوعُ فَجْرٍ صَادِقٍ	1120
حَتَّى طُلُوعِ الشَّمْسِ عِنْدَ الْحَصْرِ	1121	فَذَلِكَ ابْتِدَاءُ صَلَاةِ الْفَجْرِ	1121
بِهَا وَتَغْلِيْسِ لَدَى الْأَبْرَارِ	1122	أَتَى خِلَافَهُمْ عَلَى الْإِسْفَارِ	1122
قَدْ فَضَّلُوا الْإِسْفَارَ وَقَتًا ثَبَّتْ	1123	أَبُو حَنِيفَةَ وَأَهْلَ الْكُوفَةِ	1123
تَغْلِيْسُهَا لَدَيْهِمْ يُعْتَمَدُ	1124	وَمَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ	1124
فَابْنُ خَدَّاجٍ قَالَ صُبْحًا يُسْفَرُ	1125	وَجْهَ الْخِلَافِ فِي الْحَدِيثِ يَظْهَرُ	1125
أَوَّلُ وَقْتِ فِي جَوَابِ يَحْكُمُ	1126	فَذَلِكَ لِلشَّوَابِ نَصٌّ يُعْلَمُ	1126
فِي وَقْتِهِ عَلَيْهِ جَاءَ الْحَضُّ	1127	بِأَنْ أَفْضَلَ الْأُمُورِ الْفَرْضُ	1127
لَا يَعْرِفُ النِّسَاءَ فِيهِ مَنْ حَرَسَ	1128	فَالصُّبْحُ صَلَاةُ الرَّسُولِ فِي غَلَسِ	1128
فِي وَقْتِهَا هَذَا الَّذِي حُكِمَ حَصَلَ	1129	مَنْ أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ مِنْ صُبْحٍ دَخَلَ	1129

القسم الثاني من الفصل الأول:

في لوقات الضرورة والعذر

أَحْكَامُهَا عَلَى ثَلَاثِ تَجْرٍ	1130	وَالْخُلْفُ فِي الصَّلَاةِ وَقَتِ الْعُذْرِ	1130
فَمَا حُدُودُ وَقْتِهِ وَالْقَدْرُ	1131	مَا الْوَقْتُ لِلصَّلَاةِ فِيهِ الْعُذْرُ	1131
لِشُرْعِ الرُّخْصَةِ فِي الْأَثَارِ	1132	وَمَنْ هُمُ الْأَهْلُ لَدَى الْأَعْدَارِ	1132

المسألة الأولى:

في الصلوات التي لها ضرورة وعذر

فِي صَلَوَاتِ أَرْبَعٍ قَدْ تُدْرَكُ	1133	فَمَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ تَشْتَرِكُ	1133
وَقَتِ الصَّلَاةِ دَوْمًا اسْتَدْرَاكُ	1134	فَالظُّهْرُ ثُمَّ الْعَصْرُ فِي اشْتِرَاكِ	1134
وَعَالَفَ النُّعْمَانُ فِي الَّذِي رَوَتْ	1135	لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ قَوْلٌ ثَبَّتَ	1135
تَمْيِيزُهُ فِي الْحُكْمِ جَاءَ حَصْرًا	1136	مَسَائِلُ الْكِتَابِ إِلَّا الْعَصْرًا	1136
ذَا حُكْمُهُ وَمَنْ لَنَهَجِهِ سَلَكَ	1137	وَأَنَّهُ لَيْسَ بِوَقْتِ مُشْتَرِكِ	1137
وَالْخُلْفُ حَاصِلٌ بِذَلِكَ الْأَمْرِ	1138	حَدِيثُ رَكْعَةٍ أَتَى فِي الْعَصْرِ	1138

فَمَنْ لِرُخْصَةِ يَسُوقِ الْفَهْمُ	1139	يُنْعُ لِلْقِيَّاسِ ذَاكَ الْحُكْمُ
فَلَا يَفُوتُ الْوَقْتُ حَتَّى يَدْخُلَا	1140	وَقْتُ لِأُخْرَى فِي الْحَدِيثِ سُجْلًا
فِي حُكْمِ نَصْرِ لَصَلَاةِ الْعَصْرِ	1141	وَلَا يَفُوتُ وَقْتُهَا لِلذُّكْرِ
فَالْأَمْرُ وَارِدٌ لِهَذَا الْفَرْضِ	1142	لَا يَتَعَدَّى لِلسُّوَى بِالْحَضْرِ
وَمَنْ أَجَازَ الْإِشْتِرَاكَ فِي سَفَرِ	1143	قَاسَ ضَرُورَاتِ عَلَيْهِ فِي الْحَضْرِ

المسألة الثانية:

في حدود أوقات الضرورة والعذر

آخِرُ وَقْتُهَا عَلَيْهِ يُخْتَلَفُ	1144	لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ كَمَا عُرِفَ
فَمَالِكٌ بَعْدَ الزَّوَالِ الظُّهْرِ	1145	أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ لَهُ ذَا الْقَدْرِ
وَقْتُ الْمُقِيمِ رَكَعَتَانِ فِي السَّفَرِ	1146	ثُمَّ دُخُولِ الْعَصْرِ بَعْدَهَا أَقْرُ
بَيْنَهُمَا يَبْقَى اشْتِرَاكٌ سَارِ	1147	حَتَّى صَلَاةِ الْقَصْرِ فِي الْأَسْفَارِ
إِلَى آدَاءِ رَكَعَةٍ فَيُحْسَبُ	1148	آخِرُ وَقْتُ بَعْدَ ذَاكَ يُرْغَبُ
وَأَرْبَعٌ لِلظُّهْرِ ثُمَّ يَنْفَرِدُ	1149	عَصْرٌ بِمَا بَقِيَ وَذَا حُكْمًا تَجِدُ
وَالْحُكْمُ نَفْسُهُ عَلَى الْعِشَاءِ	1150	مُطَبَّقٌ وَمَغْرِبٌ لِلرَّاءِ
وَالْحَدُّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ بِوَأَحَدِهِ	1151	قَبْلَ الصَّبَاحِ قَدْ تَمَّ الْفَائِدَةُ
عِنْدَ تَدَاخُلِ اشْتِرَاكِ الْوَقْتِ	1152	بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِحُكْمِ الثَّبَتِ
فَهَلْ هُمَا فِي الْوَقْتِ وَقْتُ وَاحِدٍ	1153	أَمْ كُلُّ وَقْتٍ فَبِقِسْطٍ يُفْرَدُ
كِلَاهُمَا يَخُصُّهُ تَوْقِيئُهُ	1154	مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا يَعْمَهُ
فَالشَّافِعِيُّ لِاشْتِرَاكِ قَدْ حَصَلَ	1155	وَلَيْسَ لِأَزْمِ تَدَاخُلًا كَمَلِ
وَمَالِكٌ ضَرُورَةً قَاسَ عَلَى	1156	تَوْسِعَةٍ وَكُلُّ وَقْتٍ دَخَلَا
وَقْتَانِ ضَيْقٌ وَوَقْتُ مُتَّسِعٌ	1157	مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا لِمَنْ جَمَعَ

المسألة الثالثة:

في أهل الأعدار

وَقْتُ ضَرُورَةٍ لِأَرْبَعِ يُعَدُّ	1158	لِحَائِضِ مُسَافِرٍ صَبِيٍّ وَزَدُ
لِكَافِرٍ أَسْلَمَ ذَا مُتَّفَقُ	1159	عَلَيْهِ وَالْخِلَافُ فِيهِ دَقُّقُوا
مُعْمَى عَلَيْهِ وَالْخِلَافُ قَدْ جَرَى	1160	فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ إِذَا دَرَى

- 1161 لَفَائِتِ الصَّلَاةِ مِثْلَ الحَائِضِ
 1162 عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَنْ قَفَا
 1163 إِنْ طَهَّرْتَ حَائِضٌ عِنْدَ الوَقْتِ
 1164 فَمَالِكَ قَدَرَ الصَّلَاةَ يُلْزِمُ
 1165 مَنْ قَبْلُ إِنْ لِرَكْعَةٍ وَقْتُ يَسَعُ
 1166 تَكْبِيرَةً بِهَا صَلَاةٌ قَدْ تَجِبُ
 1167 إِذَا مُسَافِرٌ نَسِيَ وَقَدْ قَدِمَ
 1168 فَوَقْتُهُ يَقْضِيهِ بِالَّذِي وَجِبُ
 1169 فَجُزْءٌ وَقْتُ رَكْعَةٍ لِمَالِكَ
 1170 تَنْبِيَهُ بِالْقَلِيلِ لِلْكَثِيرِ
 1171 وَالشَّافِعِيُّ عَكْسًا لِمَالِكَ قَصْدُ
 1172 فَفَهْمُهُ لِسَجْدَةٍ كَرَكْعَةٍ
 1173 تَكْبِيرَةً لِلشَّافِعِيِّ كَالوَقْتِ
 1174 وَحَائِضٌ تَفْرُغُ مِنْ تَطْهِيرِ
 1175 وَكَافِرٌ مُجَرَّدُ الإِسْلَامِ
 1176 ذَلِكَ حُكْمٌ لِلخِلَافِ جَالِبُ
 1177 فَحَائِضٌ فِي الوَقْتِ حَاضَتْ دُونَ أَنْ
 1178 إِعْفَاءَهَا مِنَ الإِعَادَةِ الَّتِي
 1179 كَمَالُهُ دُخُولُ وَقْتِ تَلْزِمُ
 1180 حُصُولُ عُدْرٍ بَعْدَ ذَلِكَ يُفْرَضُ
 1181 مُحَمَّدًا¹ آخِرُ وَقْتِ تَجِبُ
 1182 مُخَالَفٌ أَصُولَ مَالِكَ وَمَنْ
- يَقْضِي لَوَقْتِ فَائِتِ الفَرَائِضِ
 مَذْهَبَهُ مِنَ الهُدَاةِ الحَنَفِيَّةِ
 صَلَّتْ وَذَا بِهِ الجَمِيعُ يُفْتِي
 صَلَاةَ فَرَضٍ فَائِتِ تُحْتَمُ
 وَالشَّافِعِيُّ فَرِيضَتَانِ تُتْبَعُ
 لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكَ فِي ذَا رَغْبِ
 وَحَاضِرٌ مَشَى صَبِي يُحْتَلَمُ
 عَلَيْهِ حُكْمُهُ بِذَا فَفَهَا كُتِبَ
 وَالشَّافِعِيُّ تَكْبِيرَةً جُزْءٌ حُكْمِي
 مَنْ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ لِلتَّيْسِيرِ
 مَنْ أَدْرَكَ السَّجْدَةَ حُكْمٌ يُعْتَمَدُ
 تَنْبِيَهُ بِالْقَلِيلِ حُكْمُ السَّجْدَةِ
 صَلَّى بِهَا فِي الوَقْتِ دُونَ مَقْتِ
 وَلِلصَّبِيِّ بُلُوغُهُ فِي الحَضَرِ
 خَطَابُهُمْ بِالْفَرَضِ فِي الأَنَامِ
 تَفْصِيلُهُ فِي الفِقْهِ أَمْرٌ وَاجِبُ
 تَوُدِّي فَرَضَهَا فَمَالِكَ عَلَنُ
 وَجُوبُهَا لِلشَّافِعِيِّ فَثَبَّتْ
 مَنْ لَمْ يُصَلِّ عِنْدَهُ مُتَّهَمٌ
 مِنْهُ القَضَاءُ حُكْمُهُ لَا يُنْقَضُ
 عَلَيْهِ عِنْدَهُ وَذَاكَ مَطْلَبُ
 قَفَاهُ مِثْلُ الشَّافِعِيِّ فَلْتَفْهَمُنْ

1 - محمد بن الحسن الشيباني.

الفصل الثاني من الباب الأول :

في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها، وفيه مسألتان :

المسألة الأولى :

في عدد الأوقات المنهي عن الصلاة فيها

وَأَتَّفَقُوا عَلَى ثَلَاثَةِ حُظُرٍ	1183
بِثَرِكِهَا فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ	1184
بَيْنَ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَالشُّرُوقِ	1185
وَالْخُلْفِ حَاصِلٍ عَلَى وَقَتَيْنِ	1186
كَذَاكَ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ	1187
يُجِيزُ لِلزَّوَالِ أَمَّا الشَّافِعِيُّ	1188
أَجَازَ لِلزَّوَالِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ	1189
تَعَارُضُ الْأَثَارِ لِلْأَثَارِ	1190
فَعُقِبَتْ مُعَرَّفٌ بِالْجَهْنِيِّ	1191
قَالَ طُلُوعُ الشَّمْسِ وَهِيَ وَاضِحَةٌ ¹	1192
فَعَنْ صَلَاةِ الْفَرَضِ ثُمَّ الْمَيْتِ	1193
بِمَنْعِهَا يَقُولُ أَهْلُ الْعِلْمِ	1194
فَمَالِكٌ أَجَازَهُ فِي الْأَبَدِ	1195
فَالْأَضْبَحِيُّ رَأَى لِأَهْلِ يَثْرِبِ	1196
فَالنَّهْيُ عِنْدَ مَالِكٍ مَنْسُوخٌ	1197
أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ اسْتَنَّدَ	1198
وَالشَّافِعِيُّ أَضَافَ جُمُعَةً يَرَى	1199
وَالْخُلْفُ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ	1200
مَنْ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ قَدَرَجَّحَا	1201
أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ إِذَا	1202

1 - واضحة المقصود بازغة فأدخلت لتجانس المصارعة.

المسألة الثانية:

في الصلوات التي يتعلق النهي عن فعلها فيها

صَلَاتُهَا لِلنَّهْيِ وَقَتٌ فَاسْمَعُوا	وَاخْتَلَفُوا أَيَّ الصَّلَاةِ تُمْنَعُ	1203
لِلنَّفْلِ وَالْقَضَاءِ حُكْمُ الْجُلِّ	أَبْوَ حَنِيفَةَ بِمَنْعِ الْكُلِّ	1204
يُقْضَى لَدَى غُرُوبِهِ فَاذْتَبِه	مَنْ صَحِبَهُ لَغَيْرِ عَصْرِ يَوْمِهِ	1205
فِي أَيِّ وَقْتٍ تَمَّ فِيهِ ذِكْرُهَا	فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ يُعِيدُهَا	1206
مَا لَمْ تَكُنْ مَسْنُونَةً لِلسَّائِلِ	وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُ لِلنَّوَافِلِ	1207
وَالصُّبْحِ لِلْمَسْنُونِ عِنْدَ الذِّكْرِ	وَمَالِكٌ أَجَازَ بَعْدَ الْعَصْرِ	1208
فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ حُكْمًا يَجْتَبِي	وَمَانِعٌ تِلْكَ الَّتِي لِلسَّبَبِ	1209
فِي وَقْتِهِ الْمَحْظُورِ حِينَ حَلَا	وَالشُّورِيِّ غَيْرِ الْفَرَضِ لَا يُصَلِّي	1210
إِلَى ثَلَاثٍ بِاخْتِلَافِ الْفَهْمِ	وَانْقَسَمَتْ أَقْوَالُهُمْ فِي الْحُكْمِ	1211
لِلْفَرَضِ خَصَّ بَعْضُهُمْ فَلْتَعْتَنِ	قَوْلٌ يَخُصُّ النَّفْلَ دُونَ السَّنَنِ	1212
وَرَابِعٌ فَالنَّفْلُ عَصْرًا لَا يَحِلُّ	حَظْرُ الْجَمِيعِ عِنْدَ بَعْضٍ قَدْ نُقِلَ	1213
وَمَنْ نَسِيَ صَلَاتَهُ فَلْيَفْعَلِ	خِلَافُهُمْ أَسْبَابُهُ فِي الْمُجْمَلِ	1214
بِلَفْظِهِ بِهَذِهِ الْأَوْقَاتِ	وَالنَّهْيُ وَارِدٌ عَنِ الصَّلَاةِ	1215
وَذَاكَ لِاخْتِلَافِ فَهْمِ يُفْضَى	لَفْظِ الْحَدِيثَيْنِ الْعُمُومِ يَقْتَضِي	1216
أَتَى خِلَافُهُمْ عَلَى هَذَا السَّنَنِ	بَيْنَ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ فِي الزَّمَنِ	1217



الباب الثاني:

في معرفة الأذان والإقامة، وينقسم إلى فصلين:

الفصل الأول:

في الأذان، وفيه خمسة أقسام:

القسم الأول:

في صفة الأذان، وفيه أربع صفات مشهورة وهي:

نُطِقُ الشَّهَادَتَيْنِ بِالتَّسْمِيعِ	تَثْنِيَّةُ التَّكْبِيرِ وَالتَّرْبِيعِ	1218
أَهْلُ مَدِينَةٍ وَذَا لَهُمْ ضُفُورًا	وَالْبَاقِ مَثْنِيًّا لِالأَذَانِ يَعْرِفُ	1219
لِلأَوَّلَيْنِ خُفْيَةٌ إِنْ تُصَبَّ	مُحَدِّثُونَ مِنْ صَحَابِ المَذْهَبِ	1220
كَذَا الشَّهَادَتَيْنِ عِنْدَ بَكَّةَ	تَرْبِيعُ تَكْبِيرِ لِأَهْلِ مَكَّةَ	1221
أَذَانُ كُوفَةٍ بِذَلِكَ أَضْحَى	أَبُو حَنِيفَةَ نَحَاذَا المُنْحَى	1222
وَجَامِعٌ لِلبَاقِي جَهْرًا حَقَّقَ	تَرْبِيعُ تَكْبِيرِيئِي مَابَقِي	1223
حَيْعَلَةٌ كَمَثَلِ ذَلِكَ ثَبَّتَ	شَهَادَةَ تَثْلِيثُهَا لِلْبَصْرَةَ	1224
ثُمَّ يُعِيدُهَا بِرَجْعِ ثَانٍ	لَكِنْ بِجَمْعِ جُمْلَةِ الأَذَانِ	1225
أَعْمَالِ أَقْوَامٍ مِنَ الأَخْيَارِ	أَسْبَابِ خُلْفِهِمْ عَلَى اسْتِمْرَارِ	1226
وَالشَّافِعِيِّ مُقَلِّدًا لِلبَلَدَةِ	فَمَالِكَ قَلْدًا لِلْمَدِينَةِ	1227
لِبَصْرَةَ أَتَى مِنَ المَخْتَارِ	إِجْمَاعُهُمْ لِلنَّصِّ وَالتَّكْرَارِ	1228
عَنْ ابْنِ زَيْدٍ ¹ حَافِظِ الأَعْجَازِ	تَثْنِيَّةُ التَّكْبِيرِ فِي الحِجَازِ	1229
وَالشَّافِعِيِّ لِذَلِكَ حُكْمًا أَثْبَتَا	تَرْبِيعُهُ عَنِ ابْنِ مَحْظُورِ أَتَى	1230
لِابْنِ قَدَامَةَ عَزَوْا وَمَالِكَ	وَالْمَتَأَخَّرُونَ فِي المَوَالِكِ	1231
فَقَهُ الحَدِيثِ عِنْدَهُمْ شَرْطُ أَسَدٍ	نَهَجَ تَقْصِيهِمْ مَنَافِذَ السَّنَدِ	1232
لَكِنْ عَزَوْا حُكْمًا لَهُ هَذَا الأَثَرُ	وَهُوَ ضَعِيفٌ فِي رِوَايَةِ الحَبَرِ	1233
وَلِابْنِ زَيْدٍ قَدْ رَأَى فِي غَفْوَةٍ	ثُمَّ أَبِي لَيْلَى لِأَهْلِ كُوفَةٍ	1234
وَهُوَ الَّذِي بِهِ اقْتَدَى كَمِ مِنْ بَشَرٍ	فَأخْبَرَ النَّبِيَّ بِذَلِكَ الحَبَرَ	1235

1 - يد الله بن زيد الأنصاري، في الرواية التي رآها عن الأذان.

- 1236 وَقَوْلُهُ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ نَوْمٍ
1237 جُمُهور أَهْلِ الْعِلْمِ عِنْدَهُمْ ثَبَتَ
1238 فَالْبَعْضُ قَالَ لَمْ يَرِدْ عَهْدُ النَّبِيِّ
بَعْدَ الْأَذَانِ فِيهِ خُلْفُ الْقَوْمِ
وَالشَّافِعِيُّ أَحْبَبَهُ لَهُ نَفَتْ
وَبَعْضُهُمْ عَهْدَ عُمَرَ لَهُ اجْتَبَى

القسم الثاني من الفصل الأول من الباب الثاني: في حكم الأذان

- 1239 وَالْعُلَمَاءُ الْأَذَانَ فِيهِ اخْتَلَفُوا
1240 إِنْ كَانَ وَاجِبًا فَهَلْ كَفَايَةٌ
1241 فَمَالِكٌ لَمْ يَجِدْ فِي الْحَضْرَةِ
1242 وَالْفِرْدُ لَيْسَ لِأَزْمَالِهِ عَلَى
1243 وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَلَى الْجَمَاعَةِ
1244 أَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ الشَّافِعِيُّ
1245 أَوْ لَجَمَاعَةٍ كَذَا لِلْفِرْدِ
1246 أَتَى الْخِلَافَ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ
1247 أَنَّ الرَّسُولَ قَالَ صَلَّى اللَّهُ
1248 بَغَارَةً فِي مُدَّةِ الْحُرُوبِ
1249 فَمَنْ لِدَاكِ الْفَهْمِ حُكْمًا رَجَّحَا
1250 أَوْ أَنَّهُ فَرَضَ عَلَى الْأَعْيَانِ
هَلْ وَاجِبٌ أَمْ سُنَّةٌ إِذْ وَصَفُوا
أَمْ فَرَضَ عَيْنَ أَيُّهُمْ قَدْ تَبَتُّوا
فَرِيضَةٌ أَوْ سُنَّةٌ الْجَمَاعَةَ
رَأَى لِمَنْ لِمَالِكٍ فَفَقَّهَا تَلَا
فِي سَفَرٍ كَانَتْ وَفِي إِقَامَةٍ
رَأَوْهُ سُنَّةً بِحُكْمٍ نَافِعٍ
فَلَمْ يُفَرِّقْ أَحَدٌ لِلْعَدِّ
حُوِّبَتْ أَبَوُهُ فِي الْمَدَارِكِ
عَلَيْهِ فَالْأَذَانَ لَا تَغَشَاهُ
رَأَى أَهْلَ الْعِلْمِ لِلْوَجُوبِ
رَأَى قَوْلًا فِي الْخِلَافِ صَحْحًا
بِهِ يَقُومُ الْفِرْدُ فِي الْأَوَانِ

القسم الثالث من الفصل الأول: في وقت الأذان

- 1251 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ يُؤَدُّنَ
1252 أَبُو هُرَيْرَةَ نِدَاءَهُ سَمِعَ
1253 نِدَاءَ نَجْلِ أَمْ مَكْتُومٍ وَقَعَ
1254 وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ أَجَازُوا
1255 أَبُو حَنِيفَةَ لِدَاكِ قَدْ مَنَعَ
1256 إِنْ قَلَّ مَا بَيْنَ الْأَذَانَيْنِ قَبْلَ
مَنْ قَبْلَ وَقْتِهَا وَذَلِكَ بَيْنَ
أَهْلِ مَدِينَةَ وَفَجَّرَ مَا طَلَعَ
فَوَزَّ طُلُوعَ الْفَجْرِ حُكْمًا يُتَّبَعُ
مَنْ قَبْلَ وَقْتِ فَاقْتَفَى الْحِجَازُ
وَالظَّاهِرِيُّ إِنْ كَانَ لَيْسَ مُتَّعٍ
حَدِيثُ عَائِشَةَ نُزُولُ ذَا نُقِلَ

طُلُوعُ ذَا مُؤَدِّنَا لِلْآخِرِ	1257
بِلَالٍ إِذْ يُنَادِ لَيْلًا فَكُلُّوْا	1258
وَالثَّانِ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ ابْنُ عَمْرٍ	1259
حِينَ بَلِيلٍ قَامَ إِذْ يُؤَدِّنُ	1260
حَدِيثُ عَائِشَةَ عَلَى جَمْعِ الْأَثْرِ	1261
عَنْهَا هُبُوطُ أَوَّلِ يُصَاحِبِهِ	1262
قَالُوا صَلَاةَ الصُّبْحِ حُكْمًا تَفَرَّدَ	1263
وَذَاكَ قَوْلٌ نَافِذٌ لِلظَّاهِرِ	
حَتَّى نَدَا عَمْرُو ابْنَ قَيْسٍ فَاعْدُلُوا	
أَنَّ بِلَالَ قَالَ مُنْقِذُ الْبَشَرِ	
ارْجِعْ فَقُلْ عَبْدُ غَزَاهُ الْوَسْنُ	
سَاعِدَ لِلرَّأْيَيْنِ حِينَمَا صَدَرَ	
صُعُودُ ثَانٍ وَقَتُّهُ يُقَارِبُهُ	
لَهَا نِدَاءً إِنْ بِقَوْلٍ مُعْتَمَدٌ	

القسم الرابع من الفصل الأول:

في شروط الأذان

يُنْظَرُ فِي ذَا الْقِسْمِ مِنْ ثَمَانِيَةٍ	1264
مُؤَدِّنٍ يُقِيمُهَا أَمْ مُمَكِّنٍ	1265
صَاحِبِ صُدَاءٍ أَذَانًا إِذْ جَهَرَ	1266
يُقِيمُهَا أَخُو بَنِي صُدَاءٍ	1267
وَلَا بِنَ زَيْدٍ أَمْرَ الرَّسُولِ	1268
تَقُولُ وَابْنَ زَيْدٍ بِالْإِقَامَةِ	1269
حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ وَقْتًا أَقْدَمَ	1270
وَمَنْ أَرَادَ النَّسْخَ ذَا الْحُكْمِ أَقْرَ	1271
بِأَنَّهُ الضَّعِيفُ فِي الْإِسْنَادِ	1272
وَالْأَجْرُ فِي الْأَذَانِ عِنْدَ السَّلَفِ	1273
فَابْنُ أَبِي الْعَاصِ حَكَى عَنِ النَّبِيِّ	1274
وَعَبَّرَ ذَلِكَ مِنْ شُرُوطٍ يُعْتَبَرُ	1275
أَبُو عَمْرٍ سَلِيلُ عَبْدِ الْبَرِّ	1276
وَطَهْرُهُ يَلْزَمُ لِلأَذَانِ	1277
فِي التَّرْمِذِيِّ أَمْرًا تَأْتِي بِالطَّهْرِ	1278
صَمَّتْ شُرُوطُهُ تُسَاقُ آتِيَهُ	
لِغَيْرِهِ إِقَامَةٌ تُسْتَحْسَنُ	
بِهِ بِلَالٌ عَنْ إِقَامَةِ نَذْرٍ	
فَهُوَ الَّذِي أَقَامَ لِلنِّدَاءِ	
بِلَالَ بِسَالِ الأَذَانِ وَالنُّقُولِ	
ذَا أَمْرٌ مَنْ بَلَغَ هَذِي الْمَلَّةِ	
مَنْ صَاحِبِ الصُّدَاءِ بِنَسْخِ يُحَكِّمُ	
جَمْعًا حَدِيثِ صَاحِبِ الصُّدَاءِ يُشْرُ	
تَرْجِيحُ غَيْرِهِ عَلَيْهِ بَادٍ	
يُمْنَعُ فِي الْأَثَارِ حُكْمًا فَاعْرِفِ	
مَنْ يَبْتَغِي أَجْرَ الأَذَانِ جَنْبِ	
مِثْلَ شُرُوطِ لِلصَّلَاةِ فِي الأَثْرِ	
يَرَاهُ سُنَّةً بِسُدُونِ سِرِّ	
كَذَلِكَ الْقِيَامُ فِي الْمَكَانِ	
إِلَى مُؤَدِّنِ دَوَامِ الدُّهْرِ	

القسم الخامس:

فيما يقوله السامع للمؤذن

وَفِي اتِّبَاعِ صَاحِبِ الْأَذَانِ	1279	خُلِفَ مَوْكِدُ مَدَى الْأَزْمَانِ
مَنْ قَالَ حَرْفَ قَوْلٍ مَنْ يَوْذُنُ	1280	حَتَّى نَهَايَةَ النَّدَاءِ يَحْسُنُ
وَأَخْرُونَ بَلْ عَلَيْهِ السَّبْقُ	1281	بَحْيَعَلَهُ قَبْلَ الْفَلَاحِ نُطْقُ
تَعَارُضِ الْأَثَارِ لِلْخِلَافِ	1282	جَرَتْ مُبَكَّرًا وَذَاكَ كَافِ
أَبُو سَعِيدٍ قَدْ رَوَى تَرْدِيدًا	1283	قَوْلِ مَوْذُنٍ يَرَى سَدِيدًا
عِنْدَ عُمَرَ لِقَوْلِهِ حَيٌّ عَلَى	1284	تَقُولُ لَا حَوْلَ يَرَاهُ أَفْضَلًا
فَمَنْ إِلَى التَّرْجِيحِ حُكْمًا يَذْهَبُ	1285	عُمُومٍ مَا سَعِيدٌ قَالَ يَرْغَبُ
وَمَنْ عَلَى الْخُصُوصِ لِلْعُمُومِ	1286	يَجْمَعُ لِلْقَوْلَيْنِ فِي الْمَفْهُومِ

الفصل الثاني من الباب الثاني من الجملة الثانية:

في الإقامة

وَأَخْتَلَفُوا فِيهَا بِمَوَاضِعَيْنِ	1287	يُدْرَسُ حُكْمُهَا مِنَ الْإِثْنَيْنِ
فَسُنَّةٌ مَطْلُوبَةٌ لِلْأَكْثَرِ	1288	فَرِيضَةٌ وَاجِبَةٌ لِلظَّاهِرِ
وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ مِنَ الْقَوْلَيْنِ	1289	وَالْحُكْمُ ظَاهِرٌ عَلَى الرَّأْيَيْنِ
فَأَوَّلُ إِقَامَةٍ لَا تُبْطَلُ	1290	بِتَرْكِهَا الصَّلَاةَ حِينَ يُفْعَلُ
وَالثَّانِي تَرْكُهَا بِعَمْدٍ بَاطِلَةٌ	1291	أَرَاءَ صَاحِبِ مَالِكٍ مُمَاطِلَةٌ
وَالظَّاهِرِيُّ يَقُولُ بِالْبُطْلَانِ	1292	وَعَبْرُ بَاطِلَةٍ بِقَوْلِ ثَانِ
فَهَلْ بَيَانٌ قَدْ أَتَتْ فِي الْمُجْمَلِ	1293	فِي الْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ لِلْمَزْمَلِ
إِذْ هِيَ مِنْ جُمْلَةِ ذِي الْأَفْعَالِ	1294	وَفَرَضُهَا مُوضِحُ الْأَجْمَالِ
صَلُّوا كَمَا أَنَا بِكُمْ صَلَّيْتُ	1295	مُفْصَلًا لِمَا بِهِ أَتَيْتُ
أَمْ حَمَلُهَا لِلنَّدْبِ قَوْلَ الْبَعْضِ	1296	يُخْرِجُهَا مِنْ سُنَّةٍ وَفَرَضِ
عَنْ نَجْلِ حُوَيْرِثٍ فَرَضٌ يَلْزَمُ	1297	لِلْفَرْدِ أَوْ جَمَاعَةٍ فَلْتَفَهُمُوا
فَهُوَ الَّذِي يَرُوي لَهَا بِالسَّنَدِ	1298	إِقَامَةً فِي وَاجِبٍ مُؤَكَّدِ
وَعَدُّهَا فِيهِ اخْتِلَافٌ يَظْهَرُ	1299	فَمَالِكٌ يُثَنُّ إِذْ يُكْبَرُ
وَالْبَاقِي نَطْقُهُ لَهُ بِالْفَرْدِ	1300	ثَنِّي لَدَى إِقَامَةٍ لِلْعَدِّ

وَالْعَدُّ فَرْدًا مَالِكٌ أَقْرَهُ	لِلشَّافِعِيِّ وَالْبَاقِي يَبْقَى مَرَّةً	1301
أَحْمَدُ بِالتَّخْيِيرِ حُكْمًا يُعْنَى	أَبُو حَنِيفَةَ لَدَيْهِ مَشَى	1302
فَهَمَيْنِ عِنْدَ الْبَعْضِ فِي تَنَاقُضِ	أَسْبَابُ ذَا الْخِلَافِ فِي تَعَارُضِ	1303
أَمْرٍ بِلالٍ جَامِنٍ شَفِيعِ	أَنْسَ رَوَى الْحَدِيثَ بِالتَّشْفِيعِ	1304
حَتَّى إِقَامَةَ وَدُونَ جُزْئِيَّةِ	رَوَى أَبُو لَيْلَى حَدِيثَ التُّشْنِيَّةِ	1305
لَدَى النِّسَاءِ مِثْلُهَا إِنْ فَاتَا	وَهَلْ تُقِيمُ الْمَرْأَةُ الصَّلَاةَ	1306
كَذَلِكَ فِي إِمَامَةِ تَضَافُ	وَقَتَّ مَعَ الرِّجَالِ وَالْخِلَافُ	1307
وَالشَّافِعِيُّ أَذَانُهَا أَيْضًا رَجَحَ	فَمَالِكٌ إِقَامَةَ لَهَا تَصُحُّ	1308
عَنْ ابْنِ مُنْذِرٍ رَوَايَةَ أَتَتْ	عَائِشَةَ لَهَا أَقَامَتْ أَذُنَتْ	1309
حَتَّى يُرَى تَخْصِيصُهَا فِي الْمُجْمَلِ	حَوْلَ إِمَامَةِ كَمِثْلِ الرَّجُلِ	1310
دُونَ مُخْصَّصٍ بِنَصِّ يُوجَدُ	لِكُلِّ أَمْرٍ أَوْ بِبَعْضِ تُفْرَدُ	1311

الباب الثالث من الجملة الثانية: في القبلة

فِي الْبُعْدِ حُكْمُ الْقُرْبِ فِيهِ حَقُّوْا	تَوَجُّهُهُ لِلْبَيْتِ فِيهِ اتَّفَقُوا	1312
هَلْ ذَاتُهُ أَمْ وَجْهَةُ الْمَكَانِ	وَالْبُعْدُ فِيهِ عِنْدَهُمْ أَمْرَانِ	1313

المسألة الأولى:

هل الفرض على العين أو الجهة؟

وَالْبَعْضُ قَصْدُ ذَاتِ عَيْنِهَا أَحَبُّ	فَالْبَعْضُ قَصْدُ الْجِهَةِ الَّذِي وَجِبَ	1314
فَوَلُّ وَجْهًا جِهَةً الْمَوْصُوفِ	فَبَعْضُهُمْ قَصْدٌ لِلْمَحْذُوفِ	1315
فَالْقَصْدُ لِلْقِبْلَةِ بِالتَّمَامِ	وَمَنْ نَفَى لِلْحَذْفِ فِي الْكَلَامِ	1316
لِنَفْيِ عَيْنِ الْبَيْتِ قَوْلًا رَائِدًا	صَلَاتُهُمْ صَفًّا طَوِيلًا وَاحِدًا	1317
مُنَاقِضٌ لِحُكْمِ تَيْسِيرِ دَرَجِ	لَوْ كَانَ عَيْنُ كَعْبَةٍ فَذَا حَرَجِ	1318
حَثٌّ عَلَى التَّيْسِيرِ كُلَّمَا ذَكَرَ	عَلَيْهِ تَشْرِيْعٌ لِحَيْرِ ذَا الْبَشْرِ	1319
تَحْدِيدُهَا لِلْعَيْنِ بِالْأَرْصَادِ	مَا كَلَّفَ الْخَالِقُ بِاجْتِهَادِ	1320
قَبْلَتُنَا بِقَوْلِ عَالِ الرُّتَبِ	مَا بَيْنَ مَشْرِقٍ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ	1321

المسألة الثانية:

في الاجتهاد في القبلة

1322	هَلْ ذَاتُ عَيْنِ الْبَيْتِ لِلْمُجْتَهِدِ	أَمْ لَا وَيَكْفِي قَضُودَهَا لِلْمُبْعَدِ
1323	فِي ذَا الْخِلَافِ عَلَّةٌ لِلْحُكْمِ	فَمُخْطِئٌ يُعِيدُ حُكْمَ فَهْمِ
1324	مُشْتَرِطًا إِصَابَةَ الْعَيْنِ	إِنْ لَمْ يُصَبَّ أَعَادَهَا فِي الْحِينِ
1325	أَمَّا سِوَاهُ شَرْطُ الْاجْتِهَادِ	يُعْفِيهِ مِنْ إِعَادَةِ الْمُرَادِ
1326	فَمَنْ يَقِيسُ جِهَةً بِالْوَقْتِ	بِعَيْنِ ذَاتِ الْبَيْتِ حُكْمًا يُفْتِ
1327	فَالْوَقْتُ مَنْ يُصَلِّي قَبْلَهُ يُعَدُّ	مُجْتَهِدًا لِعَيْنِ قِبْلَةٍ فَرَدُّ
1328	لِلشَّافِعِيِّ يُعِيدُ إِنْ تَبَيَّنَا	لِلخَطِّ الَّذِي صَلَاتُهُ بَنَى
1329	عَلَيْهِ دُونَ مَا يَقِينُ يَلْزَمُ	وَمَالِكٌ أَعْفَاهُ يُسْرًا يُفْهَمُ
1330	مَنْ بَعْضُ أَقْوَالِ لَهُ فِي الْمَذْهَبِ	مُحِبِّبًا فِي وَقْتِهَا إِنْ تُصَبِّ
1331	وَالْخُلْفُ فِي الْأَثَارِ قَوْلُ عَامِرٍ	فِي سَفَرِ صَلَّى لِوَجْهِ حَائِرِ
1332	رَكِبَ مِنَ الْأَصْحَابِ حَارُوا فَحَكَمُ	بَيْنَهُمُ الرَّسُولُ مَنْ هَدَى الْأَمَمُ
1333	قَالَ لَهُمْ تِلْكَ صَلَاةٌ قَدْ مَضَتْ	فَمَا أَعَادُوهَا وَذَا حُكْمٌ ثَبَتَ
1334	فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ قِبْلَةً قَصَدُ	كُلُّ مُصَلٍّ حَائِرٍ إِنْ يَفْتَقِدُ
1335	وَكَوْلُ مَنْ صَلَّى لِغَيْرِ قِبْلَةٍ	إِنْ خَفِيَ عَلَيْهِ دُونَ غَفْلَةٍ
1336	فَلَا يُعِيدُ فَائِتًا إِنْ صَلَّى	وَذَاكَ حُكْمٌ لِلرَّسُولِ صَلَّى
1337	عَلَيْهِ رَبَّنَا فَتِلْكَ قَدْ مَضَتْ	إِذْ سَبَبُ الْوُرُودِ ذَاكَ قَدْ ثَبَتَ
1338	فَأَيَّةُ مُحْكَمَةٍ لِلْبَعْضِ	مَنْسُوخَةٌ لِلْبَعْضِ عِنْدَ الْعَرَضِ
1339	وَقِيلَ شَطْرَ مَسْجِدِ فَوَلَّى	نَاسِخَةٌ لِوَجْهِهِ الْمَصْلِيِّ
1340	فَبَيْنَ الْاجْتِهَادِ وَالْإِصَابَةِ	اخْتَلَفَتْ مَفَاهِمُ الْأُئِمَّةِ
1341	إِنْ فُرِضَتْ إِصَابَةٌ أَعَادَ إِنْ	أَخْطَأَهَا وَذَاكَ حَيْثُمَا يَكُنْ
1342	مَنْ لَا يَرَى صِحَّةَ هَذَا الْخَبَرِ	قَاسَ بِوَقْتِ عَيْنِ بَيْتِ حَرَرِ

1 - هو عامر بن ربيعة والحديث رواه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة تحت عنوان باب من يصلي لغير القبلة وهو لا يعلم.

المسألة الثالثة:

في الصلاة داخل الكعبة

وَفِي الصَّلَاةِ دَاخِلًا لِلْكَعْبَةِ	1343
فَمَانِعٌ لَهُ عَلَى الإِطْلَاقِ	1344
مُفَرِّقٌ لِلْفَرْضِ ثُمَّ النَّفْلِ	1345
فَدَاخِلٌ فِيهَا فَأَيْنَ يَتَّجِهُهُ	1346
فَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ رَأَى مُحَمَّدًا	1347
صَلَّى لِرُكْعَتَيْنِ خَارِجًا لَهَا	1348
وَالثَّانِي عَبْدُ اللَّهِ نَجَلٌ لِعَمْرٍ	1349
فَعَنْ يَسَارٍ لِعُمُودٍ قَدْ جَعَلَ	1350
ثَلَاثَةً لظُهُورِهِ أَوْ لَهَا	1351
وَتَمَّ صَلَّى تَارِكًا لِلْأَمَةِ	1352
فَبَيْنَ نَسْخٍ ثُمَّ تَرْجِيحٍ وَرَدٍ	1353
فَأَبْنُ عُمَرَ حَدِيثُهُ شَرَعَهَا	1354
جَمَعَهُمَا رَأَوْهُ فِيهِ عُنْرُ	1355
فَأَبْنُ عُمَرَ لِلنَّفْلِ قِيلَ يُحْمَلُ	1356
سُقُوطُ آثَارِ لَدَى التَّعَارُضِ	1357
فَأَنحَصَرَ الخِلَافُ فِي اسْتِقْبَالِهَا	1358
فَالْمَنَعُ رَأْيٌ لِلْكَثِيرِ يُعْلَمُ	1359
أَخْتَلَفُوا فِيهِ إِلَى ثَلَاثَةِ	
مَجَازٍ لَهُ عَلَى مَسَاقِ	
أَسْبَابِ خُلْفِهِمْ عَلَى ذَا الشَّكْلِ	
وَالخُلْفُ فِي فَهْمٍ لَذَاكَ فَانْتَبَهَ	
يَدْخُلُ كَعْبَةَ بَهَا مَا سَجَدًا	
وَقَالَ قَبْلَةَ قَوْلِ شَطْرَهَا	
دُخُولِ خَيْرِ النَّاسِ كَعْبَةَ ذَكَرُ	
وَعَنْ يَمِينٍ مِثْلَهُ فَعَلًا فَعَلَ	
بِلَالِ ذِي رِوَايَةٍ حَكَاهَا	
تَشْرِيْعُهُ عَنْهَا يُزِيلُ الغُمَّةَ	
خِلَافُهُمْ لِمَذْهَبَيْنِ يَعْتَمِدُ	
أَمَا ابْنُ عَبَّاسٍ يَرَى لِمَنْعِهَا	
وَالْبَعْضُ لِاسْتِصْحَابِ حَالِ يُسْرُ	
أَمَا ابْنُ عَبَّاسٍ لِفَرْضِ يُجْعَلُ	
أَهْلُ الْحَدِيثِ حُكْمُهُمْ بَذَا رَضِي	
فَهَلْ يَجُوزُ فَرْضُنَا دَاخِلَهَا	
بَعْضُ أَجَازَهَا وَلَا يُتَّهَمُ	

المسألة الرابعة:

في سترة المصلي

وَاتَّفَقُوا جَمِيعُهُمْ فِي السُّتْرَةِ	1360
إِنْ لَمْ يَجِدْ لَهَا يَخْطُ خَطًّا	1361
مَنْ أَجْرَهُ مَنْ مَرَّ فِي قِبْلَتِهِ	1362
تَسْجِيلُ خُلْفٍ وَارِدٍ حَوْلَ الأَثَرِ	1363
يَجْعَلُهَا الْمَصْلَ نَحْوَ الْقَبْلَةِ	
لِقَبْلَةِ مَنْ قَدْرَهُ مَا حَطًّا	
وَأَخْتَلَفَ الْجُمْهُورُ فِي غَفْلَتِهِ	
فِي الخَطِّ مِنْ نَافٍ لَهُ أَوْ مُعْتَبَرٍ	

- | | |
|--|------|
| أَبُو هُرَيْرَةَ رَوَاهُ زَائِدًا | 1364 |
| وَتَابَتْ إِخْرَاجَهُ لِلْعَنْزَةِ | 1365 |
| أَحْمَدُ سِتْرَةٌ وَلَوْ خَطًّا رَجَحَ | 1366 |

- ضَمَّنَ حَدِيثَ فَافْهَمَ الْمَقَاصِدَا
وَدُونَ سِتْرَةَ صَلَاةٍ مَيَّزَهُ
لَكِنَّهُ لِلشَّافِعِيِّ مَا وَضَحَ

الباب الرابع من الجملة الثانية،

وهذا الباب ينقسم إلى فصلين:

أحدهما في ستر العورة،

والثاني فيما يجزئ من اللباس في الصلاة

الفصل الأول:

في ستر العورة

- | | |
|---|------|
| وَسِتْرُ عَوْرَةٍ لِكُلِّ وَاجِبٍ | 1367 |
| كَذَلِكَ فِي تَحْدِيدِ عَوْرَةِ الْبَشَرِ | 1368 |

- وَاخْتَلَفَتْ فِي شَرْطِهِ الْمَذَاهِبُ
عِنْدَ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي الْأَثَرِ

المسألة الأولى:

هل الستر شرط من شروط صحة الصلاة؟

- | | |
|---|------|
| فَمَالِكَ مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ | 1369 |
| فَالْأَخَذُ لِلزَّيْنَةِ عِنْدَ الْمَسْجِدِ | 1370 |
| مَنْ حَمَلَ الْمَعْنَى عَلَى الْوُجُوبِ | 1371 |
| وَمَنْ إِلَى نَدْبِ يَسُوقِ النَّصِّ | 1372 |
| فَالْبَيْتُ لَا يَطُوفُ عُزْيَانًا بِهِ | 1373 |

- تَبَيَّنَ فَرَضُ حُكْمِهَا سَيَاتِي
فِيهِ اخْتِلَافٌ لَيْسَ بِالْمَشْدَدِ
يَرَى لِسِتْرِهَا مِنَ الْمَطْلُوبِ
لَدَيْهِ حُكْمُ الْفَرَضِ لَا يَخْصُ
وَذَاكَ وَاجِبٌ لَهُ فَانْتَبِهْ

المسألة الثانية:

في حد العورة من الرجل

- | | |
|-------------------------------------|------|
| مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ بَدَا | 1374 |
| فَهُوَ حَرَامٌ عَوْرَةُ الرَّجَالِ | 1375 |

- لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ مُجَرَّدًا
وَسِتْرُهُ مِنْ وَاجِبِ الْأَمْثَالِ

- 1376 أَنَسُ رَوَى حَدِيثَ حَسْرِ الْفَخْدِ وَحَسْرُهَا مُسْتَوْجِبٌ لِلنَّبْدِ
1377 وَالْبَعْضُ لِلْفَخْدِ كَذَا لِلدُّبْرِ فَعَوْرَةٌ لَمْ يَرَوْ نَصَّ الْأَثْرِ

المسألة الثالثة:

في حد العورة من المرأة

- 1378 وَكُلُّ أَجْسَامِ النِّسَاءِ عَوْرَةٌ وَسِتْرُهُنَّ وَاجِبٌ ضَرُورَةٌ
1379 فَالنَّصُّ جَاءَ أَنَّهَا لَا تُبَدَى إِلَّا لِظَاهِرِ كَوَجْهِ أَيْدِي
1380 فَعَوْرَةٌ كَمَا يَقُولُ أَحْمَدُ إِظْهَارُ لَمْعَةٍ لَهَا لَا تُحْمَدُ
1381 فَاللَّهُ أَمْرُهُ لَهَا بِالْكَفِّ عَنِ حَسْرِ جِسْمِ رَخْصُوا فِي الْكَفِّ
1382 فَالنَّصُّ يُسْتَثْنَى لَدَيْهِ ظَاهِرُ آخِرُ بِالْحِجَابِ حُكْمًا أَمْرُ
1383 لَكِنَّ نَصَّ ذَا الْأَخِيرِ يَخْتَلِفُ هَلْ لِنِسَاءِ طَهَ أَمْ كُلُّ تَصْفٍ

الفصل الثاني:

فيما يجزئ من اللباس في الصلاة

- 1384 فَالْأَمْرُ وَارِدٌ بِأَخْذِ الزَّيْنَةِ وَعِنْدَ كُلِّ مَنْجِدٍ لِلْأُمَّةِ
1385 وَقَدْ نَهَوْا عَنِ شِمْلَةِ الصَّمَاءِ إِذْ يَبْدُو عَاتِقٌ مِنَ الرِّدَاءِ
1386 وَبِاشْتِمَالِهِ بِشَوْبٍ وَاحِدٍ خَوْفَ ظُهُورِ عَوْرَةِ لِلْوَاجِدِ
1387 وَلِلرَّجَالِ وَاحِدِ الشِّيَابِ يَكْفِي لَدَيْهِمْ بِلَا أَرْتِيَابِ
1388 لَكُمْ ثَوْبَانِ سُؤْلٌ قَدْ وَرَدَ مِنَ النَّبِيِّ مُشْرَعًا لِمَا وَجَدَ
1389 ظُهُورُ بَطْنٍ أَوْ ظُهُورُ الْأَرْجُلِ مَا عُدَّ مُبْطَلًا لَهَا فِي الْمَجْمَلِ
1390 وَذَلِكَ لِلْجُمَّهُورِ قَوْلٌ يُؤْتَرُ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ عَلَيَّ مَا ذَكَرُوا
1391 وَشَدَّ أَقْوَامٌ فَقَالُوا عَوْرَةٌ تَقْلِيدُهُمْ تَنْبِذُهُ الضَّرُورَةَ
1392 دَرَعٌ لِمَرْأَةٍ كَذَا الْخَمَارُ لَسْتِ كُفْلَهَا نَحَا الْأَخْيَارِ
1393 فَذَا لِرُؤُوسِ النَّبِيِّ أَمْرٌ وَرَدَ قَفُّ سَبِيلِهِنَّ تَشْرِيْعًا أَسَدُ
1394 بَدُونِهِ إِعَادَةٌ فِي الْوَقْتِ مَالِكٌ وَالْغَيْرُ دَهْرًا يُفْتِي
1395 فَهَلْ يَكُونُ النَّهْيُ شَرْطَ صِحَّةِ أَوْ لِكَمَالِ شَرْطِهِ فَثَبَّتْ
1396 إِنْ شَرْطُ صِحَّةِ صَلَاةٍ تَبْطُلُ بَدُونِهِ وَالسُّرْتُكُ إِثْمٌ حَاصِلٌ
1397 كَغَاصِبٍ لِلدَّارِ إِذْ يُصَلِّي فِيهَا خِلَافٌ حَاصِلٌ لِلْكَفْلِ

الباب الخامس :

الطهارة من النجس في الصلاة

1398	طَهْرٌ يُقَالُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ	إِطْلَاقٌ فَرَضٌ عِنْدَ بَعْضِ شَدَدَةٍ
1399	أَعْنِي لَطَهْرَ النَّجَسِ فِي الصَّلَاةِ	فَفِيهِ أَقْوَالٌ لَهُمْ سَتَاتِي
1400	فَأَوَّلُ يُبْعَدُ قَوْلَ الْفَرَضِ	مِنَ الصَّلَاةِ عِنْدَ ذَلِكَ الْبَعْضِ
1401	وَالثَّانِي شَرْطُ صِحَّةٍ وَيَلْزَمُ	مَنْ تَرَكَهُ الْبُطْلَانُ حُكْمٌ يُعْلَمُ
1402	زَوَالُهَا شَرْطٌ لَصِحَّةٍ وَرَدُّ	لِذَاكَ وَقَادِرُ مَاءٍ وَجَدُّ
1403	وَالنَّهْيُ إِنْ يَخُصُّ شَيْئًا وَاحِدًا	فَلَيْسَ عَنْ سِوَاهُ نَهْيًا أَبَدًا
1404	إِلَّا بِنَهْيٍ وَاضِحٍ لِلْآخِرِ	مُحَدَّدٍ فِي لَفْظِهِ وَظَاهِرِ
1405	وَذَلِكَ قَوْلٌ وَارِدٌ فِي الْمَذْهَبِ	لِمَالِكٍ وَصَحْبِهِ فِي الْكُتُبِ

الباب السادس :

في المواضع التي لا يصلى فيها

1406	فَبَعْضُهُمْ أَجَازَ كُلَّ مَوْضِعٍ	فَلَيْسَ ذَا بِالنَّجَسِ لِلْمُتَّبِعِ
1407	وَالْبَعْضُ سَبْعَةٌ مِنَ الْأَمَاكِنِ	مَنْعًا عَلَى مُسَافِرٍ وَقَاطِنِ
1408	مَزْبَلَةٌ قَارِعَةٌ وَمَجْزَرَةٌ	مَعَاطِنُ الْإِبِلِ وَثُمَّ الْمَقْبَرَةُ
1409	وَوَهْرُ بَيْتٍ مِثْلُهُ الْحَمَامُ	صَلَاتُنَا فِي كُلِّهَا آثَامُ
1410	أَبْطَلَهَا بَعْضٌ وَبَعْضٌ يَكْرَهُ	وَالْبَعْضُ فِي الْقُبُورِ مَنْعًا نَبَّهُوا
1411	فَمَالِكٌ تَجُوزُ وَابْنُ الْقَاسِمِ	فِيهَا الصَّلَاةُ دُونَ لَوْمٍ لَائِمِ
1412	وَالْخُلْفُ فِي تَعَارُضِ الْأَثَارِ	هَلْ ثَبَّتَ عَنْ سَيِّدِ الْأَبْرَارِ
1413	فَفِي الصَّحِيحِ جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ	كَمَسْجِدٍ وَحَيْثُ كُنْتُمْ فَاقْضُوا
1414	فَرَضَ الصَّلَاةَ فِي الْمَكَانِ الصَّالِحِ	دُخْرٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ وَصَالِحِ
1415	ثُمَّ الصَّلَاةُ فِي الْبُيُوتِ تَجْمُلُ	وَلَا تَكُنْ كَالْقَبْرِ حِينَ تُنْزَلُ
1416	فَيَنْ تَرْجِيحٌ وَنَسْخٌ يَخْتَلِفُ	أَضِفْ إِلَيْهِمَا لِمَنْعٍ قَدْ رُدِفُ

الباب السابع:

في معرفة التروك التي هي شروط في صحة الصلاة

عَبَّرَ الصَّلَاةَ ثَابِتًا بِالنَّقْلِ	وَاتَّفَقُوا فِي تَرْكِ كُلِّ الْفِعْلِ	1417
فَفَعَلَهُ فِيهَا لَدَيْهِمْ مُغْتَفَرٌ	إِلَّا خَفِيفًا أَوْ يَسِيرًا لَا يَضُرُّ	1418
غَيْرٌ مُقَرَّرٌ فَكَالْأَفْعَالِ	وَخَارَجَ فِيهَا عَنِ الْأَقْوَالِ	1419
بِهِ أَحَادِيثٌ أَتَتْ صَحَاحٌ	كَانَ الْكَلَامُ ضَمَّنَهَا مُبَاحٌ	1420
كِلَاهُمَا عَنِ الرَّسُولِ الْأَكْرَمِ	فَلَابِنِ مَسْعُودٍ وَلَا بِنِ أَرْقَمِ ¹	1421
تَرَكَ الْكَلَامَ حُكْمُهُ يَقِينًا	قَوْمُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَانِتِينَ	1422
يُشْرِكُ وَقَتَ فَعَلَهَا كَلَامَنَا	نَصُّ الْحَدِيثِ لَفْظُهُ صَلَاتُنَا	1423
فِيهَا كَذَا النَّسِيَانِ دُونَ الْقَصْدِ	وَاخْتَلَفُوا عَلَى كَلَامِ الْعَمْدِ	1424
لَهَا فَذَا صَاحِبُهُ قَدْ يُفْلِحُ	فَمَا لَكَ لِلْعَمْدِ حِينَ يُصْلِحُ	1425
أَجَازَ لِلنَّاسِ بِغَيْرِ حَدِّ	وَالشَّافِعِي يَمْنَعُهُ فِي الْعَمْدِ	1426
إِنْ حَصَلَ الْكَلَامُ عَدًّا حَلًا	أَبُو حَنِيفَةَ يَرُدُّ الْكَلَامَ	1427
أَقْرَأْتُمْ الْوَصْلَ بِالتَّمَامِ	حَدِيثُ ذِي الْيَدَيْنِ لِلْكَلامِ	1428
مِنْهُ الصَّلَاةُ إِذْ بَنَى وَتَمَّتْ	كَلَامُهُ لِصَحْبِهِ مَا انْقَطَعَتْ	1429

الباب الثامن:

في معرفة النية وكيفية اشتراطها في الصلاة

لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ أَمْرًا حَقَّقُوا	شَرَطَ لِنِيَّةِ عَلَيْهِ اتَّفَقُوا	1430
تَوَافَقَ الْإِمَامَ فِي الْمَكْتُومِ	وَاخْتَلَفُوا هَلْ وَاجِبُ الْمَأْمُومِ	1431
لِلْفَرَضِ أَوْ لِلْعَكْسِ حُكْمًا يَحْوِي	لَا يَنْوِ نَفْلًا وَالْإِمَامُ يَنْوِي	1432
وَبَاتَّبَاعِ جَاءَتِ الْأَحْكَامُ	قَوْلُ النَّبِيِّ (لَمْ يُجْعَلِ الْإِمَامُ)	1433
يَوْمٌ جَمْعًا أَوْ قَلِيلًا إِنْ حَصَلَ	بَعْدَ صَلَاةٍ فِي جَمَاعَةٍ فَهَلْ	1434
وَأَمَّ بَعْدَ ذَلِكَ بَيْتَ الْأَهْلِ	مُعَاذُصَلَّى خَلْفَ خَيْرِ الرَّسُلِ	1435
وَالْفِئْقَهُ فَهَمَّا لَهُمَا يُطَالِبُ	مَعْنَى الْحَدِيثَيْنِ لِخُلْفِ جَالِبِ	1436

1 - زيد بن أرقم.

الجملة الثالثة من كتاب الصلاة:

في أركانها

1437	ذَا الْبَابُ يَعْنِي جُمْلَةَ الْأَفْعَالِ	فِي سَائِرِ الصَّلَاةِ وَالْأَقْوَالِ
1438	يَخْتَلِفُ الْمَفْرُوضُ فِي الزِّيَادَةِ	مَثَلُ صَلَاةِ الْفَرْدِ وَالْجَمَاعَةِ
1439	وَذَاكَ مَثَلُ عَامِلِ الزَّمَانِ	كَمَثَلِ ظَهْرِ جُمُعَةٍ وَالثَّانِ
1440	وَعَامِلِ الزَّمَانِ لِلْمُسَافِرِ	مُشْتَرِكٍ لَهُ كَمَثَلِ الْحَاضِرِ
1441	وَضَبْطُهَا فِي سِتَّةِ الْمَسَائِلِ	تُحْصَرُ فِي ذَا النُّظْمِ طَوَّعَ السَّائِلِ

الباب الأول:

في صلاة الحاضر المنفرد الآمن الصحيح

الفصل الأول:

في أقوال الصلاة

1442	يُضَبِّطُ فِي تِسْعٍ مِنَ الْفُرُوعِ	تَخُصُّ لِلْأَقْوَالِ فِي الْمَسْمُوعِ
------	--------------------------------------	--

المسألة الأولى:

في الواجب من التكبير

1443	وَالْخُلْفُ فِي التَّكْبِيرِ قِيلَ وَاجِبٌ	لِبَعْضِهِمْ أَوْ سُنَّةٌ يُصَاحَبُ
1444	طُولَ الصَّلَاةِ قِيلَ وَالْجَمُّهُورُ	لَدَيْهِ فِي إِحْرَامِهِ مَحْضُورٌ
1445	أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ نَقَلَ	لِلْفَرَضِ فِي تَعْلِيمِهِ لِمَنْ سَأَلَ
1446	فَقَالَ وَاتَّجَّهُ كَذَلِكَ كَبْرًا	مَا كَرَّرَ التَّكْبِيرَ فِيمَا ذَكَرَا
1447	حَدِيثُهُ الْمَوْقُوفُ كَانَ كَبْرًا	فِي كُلِّ رَفْعٍ أَوْ رُكُوعٍ إِنْ جَرَى
1448	أَشْبَهُكُمْ شَكْلَ الصَّلَاةِ بِالنَّبِيِّ	مَبِينًا لِفَقْهَهَا الْمُقَرَّبِ
1449	فَمَنْ عَلَى تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ	أَوْقَفَ فِي الْفُرُوضِ مِنْ أَعْلَامِ
1450	فَقَالَ مَا لَقْنَهَا فِيمَا بَقِيَ	مَنْ سَرَدَهُ أَدَاءَهَا الْمَوْفِقِ
1451	قَدِيْنِ الْوُجُوبِ فِي صَلَاتِهِ	وَمَنْ قَفَى لَهُ يَنْلِ صَلَاتِهِ

مَثَلُ النَّبِيِّ حَدِيثٌ مُطْرَفٌ ثَبَتَ	خَلْفَ عَلِيٍّ صَلَاةَ عُمَرَ أَنْ تَتَّ	1452
مَنْ الْأِمَامَ لِلَّذِي يَلِيهِ	وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ لِلتَّنْبِيهِ	1453
لِبَعْضِهِمْ يُطَلَبُ لِلْإِمَامِ	فِي كُلِّ تَكْبِيرٍ سِوَى الْأِحْرَامِ	1454

المسألة الثانية:

في لفظ التكبير المجزئ

لَدَيْهِ فَهِيَ وَحْدَهَا قَدْ أَجْرَأَتْ	فَمَالِكَ يُكَبِّرُ اللَّهُ ثَبَتَ	1455
كَلَاهُمَا يُجْزِي لَهُ مُعْتَبِرٌ	وَالشَّافِعِيُّ أَكْبَرُ ثُمَّ الْأَكْبَرُ	1456
كَلَاهُمَا مَنْطُوقُهُ يَدُلُّ	وَالْأَعْظَمُ النُّعْمَانُ وَالْأَجَلُ	1457
فَضْلَ جَلالِ خَالِقِ يُعْظَمُ	فَحَوَاهُمَا مَنْطُوقُهُ يُفْهَمُ	1458
وَهَلْ لِمَعْنَى قَبْلَ لَفْظِ يُصْطَفَى	هَلْ مُتَعَبَّدٌ بِلَفْظٍ وَكَفَى	1459

المسألة الثالثة:

في دعاء التوجه في الصلاة

أَوَّلَ تَكْبِيرٍ لَهُ مُصَاحِبُ	تَوَجُّهٌ ثُمَّ دُعَاءٌ وَاجِبٌ	1460
تَسْبِيحُهُ النُّعْمَانُ فِيهِ يَرْغَبُ	لِلشَّافِعِيِّ وَجْهَتْ وَجْهِي يُوجِبُ	1461
قَوْلَانِ فِي التَّوَجُّهِ لِلْمَذَاهِبِ	بَيْنَهُمَا جَمَعَهُمَا لِلصَّاحِبِ	1462
بِسُنَّةِ هَذَا الدُّعَاءِ إِنْ حَصَلَ	لَيْسَ بِفَرَضٍ عِنْدَ مَالِكٍ وَلَا	1463
فِيهِ السُّكُوتُ وَحْدَهُ وَلَا تَزِدُ	أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ وَرَدُ	1464

المسألة الرابعة:

قراءة البسمة

سِرًّا وَجَهْرًا كُلُّ ذَا لَهُ اجْتَمَعَ	وَمَالِكٌ بِسْمَلَةٍ لَهَا مَنَعَ	1465
إِسْرَارُهُمْ بِهَا وَذَا عَنْهُمْ حُمِلُ	وَالثُّورِيُّ وَالنُّعْمَانُ وَأَحْمَدُ نُقِلُ	1466
سِرًّا وَجَهْرًا عِنْدَهُ فَثَبَّتْ	وَالشَّافِعِيُّ تَلَزَمَ كُلَّ رَكْعَةٍ	1467
لَدَيْهِ ذَاكَ الْحُكْمُ فِي الْقِرَاءَةِ	وَآيَةٌ مِنْ سُورَةِ الْفَاتِحَةِ	1468
مِنْ سُنَّةِ رَوَّاهُ فِي نَصِّينِ	مَنَاطُ الْأَخْتِلَافِ فِي أَمْرَيْنِ	1469

1470	فَابْنُ مُغْفَلٍ نَهَى عَنْ بَسْمَلَةٍ	إِنَّ النَّبِيَّ وَصَّحَبَهُ قَدْ أَهْمَلَهُ
1471	وَلَا بِنَ عَبْدِ الْبَرِّ ذَا مَجْهُولُ	وَقَوْلُهُ تَجْتَنِبُ النُّقُولُ
1472	أَنْسَ حَدِيثُهُ أَتَى عَنِ النَّبِيِّ	فَلَمْ يُبَسِّمِلْ وَقَتَّهَا الْمُرْتَبِ
1473	عَمْرُ أَبُو بَكْرٍ وَذُ النُّورَيْنِ	فَلَمْ يُبَسِّمِلُوا عَلَى التَّبْيِينِ
1474	وَمَرَّةٌ يَقُولُ كُلُّ بَسْمَلَا	وَذَا اضْطَرَّابٌ لِلْحَدِيثِ أَبْطَلَا
1475	عَكَسَ حَدِيثٌ لِنُعَيْمِ الْمُجَمَّرِ	خَلْفَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الْخَبْرِ
1476	صَلَّيْتُ بِسْمِ اللَّهِ قَالَ فَاتْحَا	رَأَهُ بَعْضُ حُجَّةٍ وَرَاجِحَا
1477	وَالْخُلْفُ فِي مَذَاهِبِ الْقِرَاءَةِ	وَهَلْ تُرَى جُزْءًا مِنَ الْفَاتِحَةِ
1478	مِنْهَا إِذَا تَكُونُ فَالْإِبْطَالُ	لِتَبَارِكَ لَهَا وَذَا مَجَالُ
1479	فِيهِ اخْتِلَافٌ أَكْثَرَ الْقُرَّاءِ	وَالْبُطْلُ عِنْدِي أَسْوَأُ الْأَرَاءِ
1480	لِذَلِكَ فَالْأَحْوَطُ أَنْ تَبَسِّمِلَا	وَفِي خِلَافِهِمْ تَكُونُ عَادِلَا

المسألة الخامسة:

في قراءة القرآن

1481	وَاتَّفَقُوا فِيهَا عَلَى الْقِرَاءَةِ	بِدُونِهَا تَبْطُلُ عِنْدَ الْجَلَّةِ
1482	لَوْ كَانَ فِي النُّسَيَانِ ثُمَّ الْعَمْدِ	بِدُونِهَا تَبْطُلُ قَوْلَ الْجَدِّ
1483	إِلَّا شُدُّوْذًا عِنْدَمَا نَسَا عَمْرُ	وَلِلسُّجُودِ وَالرُّكُوعِ قَدْ ذَكَرُ
1484	فَقَالَ إِنْ تَمَّ فَتِلْكَ تُقْبَلُ	وَذَا شُدُّوْذٌ مَا عَلَيْهِ عَوْلُ
1485	وَلَا بِنَ عَبَّاسٍ بِأَنَّ الْمُصْطَفَى	أَهْمَلَهَا فِي مَرَّةٍ وَذَا كَفَى
1486	وَكَلَّمَ مَا يَقْرَأُ فِيهَا يُخْتَلَفُ	فِي قَدْرِهِ وَنَوْعِهِ كَمَا وُصِفُ
1487	فَاتِحَةً أَوْ غَيْرَهَا يُتْلَى بِهَا	أَوْ لَيْسَ يُجْزِي غَيْرُ نَصِّهَا لَهَا

المسألة السادسة :

فيما يقوله في الركوع والسجود

1488	مَنْعُ قِرَاءَةِ عَلَيْهِ اتَّفَقُوا	فَفِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ حَقَّقُوا
1489	بِنَاءِ جُمُوهُورٍ عَلَى قَوْلِ عَلِيٍّ	قِرَاءَةُ الْمُنْزَلِ الْمُفْضَلِ
1490	وَبِالْجَوَازِ مَذْهَبُ الْبُخَارِيِّ	مُضَعَّفًا لِهَذِهِ الْأَثَارِ

وَاحْتَلَفُوا هَلْ فِيهِمَا قَوْلٌ وَجَدُ	1491
وَالشَّافِعِي ثَلَاثَةٌ يُرَدُّدُ	1492
سُبْحَانَ رَبِّي يُضِيفُ الْأَعْلَى	1493
أَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ الشُّورِي	1494
قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ عَنْهَا لِلنَّبِيِّ	1495
أَمَّا الدُّعَاءُ فِيهِ قَالُوا قَمِنُ	1496
نَدْبُ الدُّعَاءِ مِنْ كَلَامِ الْقَاسِمِ	1497

المسألة السابعة:

في التشهد

وَاحْتَلَفُوا فِي النُّطْقِ بِالتَّشْهَدِ	1498
ضَمَّنَ الصَّلَاةَ لَيْسَ وَاجِبًا طَلَبُ	1499
قَدْ عَارَضَ الْقِيَاسَ ظَاهِرُ الْأَثَرِ	1500
فَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ رَوَى عَلَمَنَا	1501
صِغْفُوهُ فِيهَا اخْتِلَافٌ بَيْنُ	1502

المسألة الثامنة:

في التسليم

فَمَالِكٌ تَسْلِيمُهُ مِنْهَا يَجِبُ	1503
عَلِيٌّ فَالْخُرُوجُ بِالتَّسْلِيمِ	1504
وَبَعْضُهُمْ سَلَّمَ مَرَّتَيْنِ	1505
سَلَامٌ مَأْمُومٍ لِمَالِكٍ حَصَرَ	1506

المسألة التاسعة:

في القنوت

وَفِي الْقُنُوتِ خُلْفُهُمْ تَشَعَّبَا	1507
فَمَالِكٌ اسْتِحْبَابُهُ يَرَى فَقَطُ	1508

- 1509 وَالشَّافِعِي فَسُنَّةٌ وَمَذْهَبٌ أَبُو حَنِيفَةَ بُوْتَرِي زَعْبُ
1510 وَقِيلَ بَلْ قَنْتَ أَرْبَعِينَ فِيهَا دَعَا بِمَقْتِ كَافِرِينَا

الفصل الثاني:

في الأفعال التي هي أركان

المسألة الأولى:

في رفع اليدين

- 1511 وَاخْتَلَفُوا فِي رَفْعِهِ الْيَدَيْنِ أَقْوَالُهُمْ تَحْتَاجُ لِلتَّبَيُّنِ
1512 وَخُلِفَهُمْ إِلَى ثَلَاثِ يَتَّجِهَ حُكْمُ مَوَاضِعَ وَحَدِّ فَا نَتَّبِعْهُ
1513 فَالْحُكْمُ سُنَّةٌ لَدَى الْجُمْهُورِ دَاوُدُ فَرَضَ قَالَ فِي الْمَأْتُورِ
1514 وَبَعْضُهُمْ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ يَخْصُّهَا بِالرَّفْعِ لِلْأَثَامِ
1515 وَالْبَعْضُ الْإِسْتِفْتَا حُ وَالرُّكُوعُ يَرْفَعُ فِيهِمَا كَذَا الرَّجُوعُ
1516 مِنْهُ وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ وَخُلِفَهُمْ فِي ذَا مِنَ الْمَعْهُودِ
1517 تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ أَهْلُ كُوفَةِ عَلَيْهَا اقْتَصَرُوا فِي الْمِلَّةِ
1518 مَذْهَبُ مَالِكٍ حَكَى ابْنُ الْقَاسِمِ ضَمَّنَ كَلَامَ ثَابِتٍ وَدَائِمِ
1519 أَحْمَدُ مَالِكٌ كَذَا الشَّافِعِيُّ وَمَنْ رَوَى حَدِيثَ طَهَّ الشَّافِعِ
1520 يَلْزِمُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَذَا بِنَصِّ وَاضِحٍ مَخْدُودِ
1521 فَلَابْنِ عَازِبٍ كَذَا ابْنُ عُمَرَ وَلَا بِنِ مَسْعُودِ أَحَادِيثُ ذَكَرَ
1522 صَحَّتْهَا كُلُّ الرُّوَاةِ لِلْخَبَرِ بَيْنَ افْتِتَاحِ أَوْ رُكُوعِ قَدْ ظَهَرَ
1523 خِلَافُهُمْ لَكِنْ كُلاً أَكْثَرًا لِرَفْعِ رَا حَتَيْنِ مَا تَرَدَّدَا
1524 وَالْخِلَافُ فِي عَدِّ وَفِي مَوَاضِعِ تَخَالَفَتْ أَخْبَارُهُمْ لِلْسَّامِعِ
1525 إِجْمَاعُهُمْ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ لَهَا يَكُونُ الرَّفْعُ بِالسَّمَامِ
1526 وَغَيْرُهُ فِيهِ الْخِلَافُ مُحْتَدِمٌ فَخُذْ لِرَاجِحِ وَفِي الْحُكْمِ اسْتَقِمِ

المسألة الثانية:

في الاعتدال من الركوع وفي الركوع

1527	أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى اعْتِدَالَ	كُلُّ مُصَلٍّ وَاجِبًا وَقَالَ
1528	مَنْ الشُّجُودُ ثُمَّ فِي الرُّكُوعِ	فَلَيْسَ وَاجِبًا لَدَى الْفُرُوعِ
1529	وَوَاجِبٌ لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكِ	لصَّحْبِهِ الخُلْفُ لَدَى المَدَارِكِ
1530	فَبَيَّنَ سُنَّةً وَبَيَّنَ وَاجِبَ	بَدَا اخْتِلَافُ جُمْلَةِ المَذَاهِبِ
1531	وَالِاعْتِدَالِ قِيلَ بِالتَّحْدِيدِ	عِنْدَ الرُّكُوعِ ثُمَّ فِي الشُّجُودِ

المسألة الثالثة:

في هيئة الجلوس

1532	لِمَالِكٍ بِالْيَتِيهِ يُفْضِي	مُنْصَبًا يَمْنَاهُ فَوْقَ الأَرْضِ
1533	أَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ يَقْعُدُ	يُسْرَاهُ تَحْتَ إِلْيَتِيهِ يَسْجُدُ
1534	وَالشَّافِعِيُّ فِي جَلْسَةِ الوُسْطَى قَصْدُ	جَلْسَةِ النُّعْمَانِ حُكْمُهُ عَهْدُ
1535	وَجَلْسَةِ السَّلَامِ مِثْلُ الأَصْحِي	يَشِي وَذَاكَ عِنْدَهُ فِي الأَرْجَحِ
1536	وَخُلْفُهُمْ لَهُ مِنَ الأَسْبَابِ	تَضَارُبُ الأَرَاءِ لِلأَصْحَابِ
1537	أَبُو حَمِيْدٍ فِي صَلَاتِهِ الَّتِي	قَدْ شُبِّهَتْ بِفَرَضِ هَادِي الأُمَّةِ
1538	فَمَالِكٌ صَلَاتَهُ يُقْلِدُ	لِلسَّاعِدِي فِيهَا وَكُلٌّ يَشْهَدُ
1539	حَدِيثُ وَائِلٍ يُنْصَبُ القَدَمُ	يَشِي لِأَخْرَى بَعْضُهُمْ بِذَاحِكُمْ

المسألة الرابعة:

في الجلسة الوسطى (والأخيرة)

1540	فِي جَلْسَةِ الوُسْطَى وَفِي الأَخِيرَةِ	بَدَا خِلَافٌ وَاضِحٌ لِالأُمَّةِ
1541	بَعْضُ رَأَى الوُسْطَى بِفَرَضٍ وَاجِبِ	وَذَاكَ قَوْلُ شَدِّ فِي المَذَاهِبِ
1542	تُعَدُّ سُنَّةً وَلَيْسَتْ فَرَضًا	وَجَلْسَةُ السَّلَامِ فَرَضًا حَضًا
1543	عَلَيْهِ كُلُّ مَذْهَبٍ وَعَالِمِ	مَنْ قَالَ سُنَّةً فَقَوْلُ كَاتِمِ
1544	لِقَوْلِ حَقِّ ظَاهِرٍ وَرَاجِحِ	وَحَادٍ عَنِ قَوْلِ لِحَقِّ وَاضِحِ
1545	أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ لَقْنَا	لِسَائِلِ صَلَاتِهِ مُحْصِنًا

ابنُ بَحَيْنَةَ حَدِيثُهُ ذَكَرَ	1546
بَيْنَ السُّكُوتِ عَنْ زِيَادَةِ أَتَتْ	1547
وَابْنُ بَحَيْنَةَ يَقُولُ أَسْقَطَا	1548
بِعَكْسِ رَكْعَةٍ لَهَا حُكْمًا جَبْرٌ	1549
فَبَيْنَ رَكْعَةٍ وَجَلْسَةِ أَقْرَ	1550
فَجَلْسَةِ لِسُنَّةٍ قَدْ قَرَّرُوا	1551
وَكَفَّهُ الْيُمْنَى بِرُكْبَةٍ وَضَعُ	1552
وَذَاكَ حُكْمُ جَلْسَةِ السَّلَامِ	1553

المسألة الخامسة:

في وضع اليدين إحداهما على الأخرى (القبض)

يَكْرَهُ شَكْلَ صِيغَةِ لِلْفَرَضِ	1554
وَالْغَيْرِ قَالَ سُنَّةٌ فِي النُّقْلِ	1555
اسْتَفْحَلَ الْخِلَافَ فِي هَذَا الْخَبْرِ	1556
مَنْ لُسِنَدَ خِلَامِنَ الْوَهْنِ	1557
وَتَرَكَهَا لَيْسَ مِنَ الْمَنْعُوعِ	1558

المسألة السادسة:

في النهوض من السجود، وهل يتورك؟

وَالرَّفْعُ مِنْ سُجُودِهِ إِذَا وَقَعَ	1559
وَبَعْضُهُمْ بَعْدَ السُّجُودِ يَجْلِسُ	1560
وَمَالِكٌ وَالْبَعْضُ قَالَ يَرْفَعُ	1561
فَمَالِكٌ ¹ رَأَى الرَّسُولَ يَقْعُدُ	1562
وَالسَّاعِدِيُّ فَعَلَ الْوُقُوفَ طَبَقًا	1563
فَالشَّافِعِيُّ يَأْخُذُ نَصْرَ الْأَوَّلِ	1564
وَاخْتَلَفُوا عِنْدَ السُّجُودِ هَلْ يَضَعُ	1565
فَمَالِكٌ لِّلْكَفِّ فِي السُّجُودِ	1566

¹ - ملك بن الحويرث.

- 1567 نَصُّ حَدِيثِ وَائِلِ ابْنِ حَجْرٍ أَبُو هُرَيْرَةَ بَعَكَسَ قَدْ أَمَرَ
1568 فَأَبْنُ عُمَرَ يَدِيهِ كَانَ قَدَمًا قَبْلَ الْجُلُوسِ فَاتَّبَعَ وَسَلَّمَا

المسألة السابعة:

في أعضاء السجود

- 1569 وَاتَّفَقُوا أَنَّ السُّجُودَ يَجْمَعُ لِسَبْعَةِ الْأَعْضَاءِ حِينَ يُتْبَعُ
1570 وَجْهًا وَرَأْسًا كَفَّارِجًا وَثَنٌ لِلأَعْضَاءِ حُكْمٌ يُتَلَى
1571 وَكَوْنَهَا تُجْمَعُ لِلسُّجُودِ مِنْ سُنَّةٍ لِلهَاشِمِيِّ المَحْمُودِ
1572 وَاخْتَلَفُوا فِي بَعْضِهَا إِذَا سَجَدَ عَلَيْهِ دُونَ البَعْضِ هَلْ فَرَضَ يُرَدُّ
1573 وَبَعْضُهُمْ إِسْمُ السُّجُودِ يَنْحَصِرُ فِي وَجْهِهِ أَوْ جَنْبِهِ وَذَا ذَكَرَ
1574 فَمَالِكَ لِجَنْبِهِ إِذَا سَجَدَ وَدُونَ أَنْفِ فَرَضَهُ حُكْمًا يُعَدُّ
1575 أَبْطَلَهَا بَعْضُ بَدُونَ السَّبْعَةِ لِلسَّافِعِيِّ تَبْطُلُ دُونَ الجُمْلَةِ
1576 أَبُو حَنِيفَةَ إِذَا أَنْفٌ سَجَدَ عَلَيْهِ دُونَ جَنْبِهِ فَلَا يَزِدُ
1577 مُخَالَفًا بِذَاكَ حُكْمَ الجُلِّ وَخَيَّرَ الوَجْهَ مَنَاطُ الكُلِّ
1578 وَشَرَطَهُ لِمَالِكٍ وَضَعُ اليَدِ مَوْضِعَ وَجْهِهِ وَبِقَوْلِ مُفْرَدٍ
1579 وَابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ يُسْنَدُ إِبرَازُ كَفِّ لَيْسَ فَرَضًا أَكْثَرُوا

المسألة الثامنة:

في النهي عن الإقعاء

- 1580 وَكُرْهُهُمْ لِجَلْسَةِ الإقْعَاءِ وَخُلْفُهُمْ فِي كُنْهِيَ الرَّاءِ
1581 أَطْرَافِ أَقْدَامِ لِبَعْضِهِمْ يَخْصُ إِصْبَاقِ إِلَيْتِيهِ كُرْهُهُ يُنْصُ

الباب الثاني من الجملة الثالثة:

في هذا الباب الكلام المحيط بقواعده، فيه فصول سبعة:

الفصل الأول:

في معرفة حكم صلاة الجماعة

المسألة الأولى:

وجوب الجماعة على من سمع النداء

يَقُولُ جُمهُورٌ وَذَاكَ جُنَّةٌ	مَعَ الْجَمَاعَةِ الصَّلَاةُ سُنَّةٌ	1582
وَالظَّاهِرِيُّ فَرَضَ لَعَيْنٍ ثَبَّتْ	أَوْ أَنَّهَا فَرَضَ عَلَى الْكِفَايَةِ	1583
وَمِنْ صَلَاةِ الْفَرْدِ أَجْرًا أَكْمَلُ	فَفِي جَمَاعَةٍ صَلَاةٌ أَفْضَلُ	1584
كُلُّ عَلَى نَصِّ حَدِيثٍ يَغْتَمِدُ	تَعَارُضُ الْأَحْكَامِ فِي فَهْمٍ وَرَدُّ	1585
تَخَلَّفًا عِنْدَ نِدَاءٍ يُسْمَعُ	حَرَقُ الْبُيُوتِ فِي حَدِيثٍ يَمْنَعُ	1586
وَالْبَعْضُ يَسْتَخْلِصُ لِلْوُجُوبِ	فَالْبَعْضُ يَسْتَخْلِصُ لِلْمَنْدُوبِ	1587
جَمَاعَةٌ مِنْ سُنَّةٍ إِذْ لَقْنَا	فَذَا ابْنُ مَسْعُودٍ رَوَى عَلَّمْنَا	1588

المسألة الثانية:

فيمن دخل على الجماعة وكان قد صلى

وَهِيَ تُصَلِّي الْفَرَضَ تِلْكَ السَّاعَةَ	وَالْحُكْمُ فِيمَنْ دَخَلَ الْجَمَاعَةَ	1589
لِكُلِّ وَقْتٍ غَيْرِ عَصْرِ زِيدُوا	مُنْفَرِدًا لِمَا لَكَ يُعِيدُ	1590
وَالشَّافِعِيُّ يُعِيدُ كُلَّ الْفَرَضِ	لِمَغْرِبٍ وَالْعَصْرِ عِنْدَ الْبَعْضِ	1591
مُخْتَلَفِ النُّصُوصِ وَالْقَرَائِنِ	خِلَافَهُمْ يُدْرَجُ فِي تَبَايِنِ	1592

الفصل الثاني :
في معرفة شروط الإمامة
ومن أولى بالتقديم وأحكام الإمام الخاصة به

المسألة الأولى :

في من أولى الناس بالإمامة

1593	فَمَالِكَ يَوْمَهُمْ أَفْقَهُهُمْ	أَحْمَدُ وَالنُّعْمَانُ بَلْ أَقْرَبُهُمْ
1594	كُلُّ يَوْمٍ قَارِئُ الْقُرْآنِ	أَوْ هَجْرَةٌ أَوْ سُنَّةُ الْعَدْنَانِ
1595	ثُمَّ الَّذِي أَقْدَمَ فِي الْإِسْلَامِ	فَذِي شُرُوطِ الْكُلِّ لِلْإِمَامِ

المسألة الثانية :

في إمامة الصبي

1596	وَفِي إِمَامَةِ الصَّبِيِّ اخْتَلَفُوا	إِنْ كَانَ قَادِرًا لِفَرَضٍ يَعْرِفُ
1597	وَالشَّخْصُ هَلْ يَوْمٌ فِيمَا لَا يَجِبُ	وَدُونَ عَقْدِ نِيَّةِ الَّذِي طُلِبَ
1598	يَوْمُهُمْ فِي وَاجِبٍ عَلَيْهِمْ	وَحُكْمُهُ مَخَالَفٌ حُكْمَهُمْ

المسألة الثالثة :

في إمامة الفاسق

1599	وَالْخُلْفُ فِي إِمَامَةِ لِلْفَاسِقِ	فِيهَا خِلَافٌ وَاضِحٌ فَحَقَّقْ
1600	مَقْطُوعٌ فَسُقَ مَنْ بِهِ صَلَّى يُعَدُّ	مَظْنُونُهُ فِي الْوَقْتِ إِنْ يَعُدُّ يُفَدُّ
1601	أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ سُكُوتُ الْأَثَرِ	تَعَارُضُ الْقِيَاسِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ

المسألة الرابعة :

في إمامة المرأة

1602	وَفِي إِمَامَةِ النِّسَاءِ اخْتَلَفُوا	فَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ ذَلِكَ أَوْقَفُوا
1603	عَلَى النِّسَاءِ أَنْ تَكُونَ عَالِمَةً	بِحُكْمِهَا وَلِلنِّصُوصِ فَاهِمَةً
1604	فَالشَّافِعِيُّ أَجَازَ لِلنِّسَاءِ	إِمَامَةً فِيهِنَّ بِالسَّوَاءِ
1605	وَمَنْعَهُ لِمَالِكٍ قَدْ اشْتَهَرَ	دَلِيلُهُ تَأْخِيرُهُنَّ قَدْ ذَكَرَ

1606	فَعَبْدُ رَزَّاقٍ رَوَى مُصَنَّفُ	تَأخِيرُهُنَّ ذَاكَ حُكْمٌ يُعْرَفُ
1607	جَوَازُهَا رَوَتْهُ أُمُّ وَرَقَةَ	أَعْطَى لَهَا مُؤَدَّنًا ذَا حَقَّقَهُ
1608	قَوْلُ أَبِي دَاوُدَ فِي الصَّلَاةِ	تَوْمٌ كُلُّ الْأَهْلِ فِي الْأَوْقَاتِ
1609	وَالطَّبْرِيِّ ثُمَّ أَبِي ثَوْرٍ وَرَدَ	تَجُوزُ بِالْجِنْسَيْنِ دُونَ أَيِّ حَدِّ

في أحكام الإمام الخاصة به

1610	فَفِيهِ خُلْفُهُمْ كَثِيرٌ قَدْ سَكَتَ	عَنْهُ أَبُو الْوَلِيدِ فِي الَّذِي ثَبَتَ
1611	بَعْدَ قِرَاءَةِ فَهَلْ يُؤْمَنُ	كَغَيْرِهِ أَمْ تَرْكُهَا يُسْتَحْسَنُ
1612	وَإِنْ يَقُلْ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ	هَلْ يَفْتَحُوا عَلَيْهِ بِالْكَلَامِ
1613	هَلْ مَوْضِعًا يَكُونُ مِنْهُمْ أَرْفَعًا	أَحْكَامُهُ بِالْعَدِّ جَاءَتْ أَرْبَعًا

المسألة الأولى:

هل يؤمن الإمام إذا فرغ من الفاتحة؟

1614	فَمَالِكٌ رَوَايَةَ ابْنِ الْقَاسِمِ	فَقَوْلُهَا يُفِيدُ كُلَّ فَاهِمِ
1615	وَقَالَ جُمَّهُورٌ عَلَى الْمَأْمُومِ	مَنْ بَعْدَ فَاتِحَةِ مِنَ الْمُخْتِومِ
1616	لِمَالِكٍ تَأْمِينُ مَأْمُومٍ وَرَدَ	بِهِ خَطَابُ الشَّرْعِ تَأْمِينًا قَصْدَ
1617	وَنُصِبَ الْإِمَامُ كَيْ يُؤْتَمَّ بِهِ	حَدِيثُهُ الْجُمَّهُورُ حُكْمًا يَتَّجِهُ
1618	إِلَيْهِ ضِمْنِ كُلِّ جَمْعٍ يَطْلُبُ	أَدَاءَ فَرَضٍ لِلْكَمَالِ أَقْرَبُ

المسألة الثانية:

متى يكبر الإمام تكبيرة الإحرام؟

1619	فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ يُكَبِّرُ	بَعْدَ اسْتِوَاءِ لِلصُّفُوفِ يَظْهَرُ
1620	بَعْدَ إِقَامَةِ وَقَوْلِ آخَرَ	قَبْلَ انْتِهَائِهَا وَذَلِكَ أَنْدَرُ
1621	أَنْسَسَ حَدِيثُهُ كَذَا بِلَالُ	بَيْنَهُمَا تَشَاكُسَ الْأَقْوَالِ
1622	تَسْوِيَةُ الصُّفُوفِ لِلْإِقَامَةِ	تَثَلُّوْ أَنْسَسَ يَقُولُ فِي رَوَايَةِ
1623	وَفِي تَزَامُنِ رَوَى بِلَالُ	فَخُلْفُهُمْ أَتَى بِذَا وَالْحَالِ
1624	أَنَّ الْخِلَافَ جَالِبُ التَّيْسِيرِ	وَالنَّهْيُ وَارِدٌ عَنِ التَّعْسِيرِ

المسألة الثالثة:

في الفتح على الإمام

عَلَيْهِ لَلْفَتْحِ وَفَضْلًا حَازَا	فَمَالِكَ وَالشَّافِعِي أَجَازَا	1625
أَبِي أَيُّنَ قَالَتْ النُّقُولُ	فِي آيَةِ تَرَدَّدَ الرُّسُولُ	1626
عَلَيْهِ فِي قِرَاءَةِ يُوضِحُ	فَفَهْمُهُمْ أَنَّ الإِمَامَ يُفْتَحُ	1627
إِذَا عَلَى قِرَاءَةٍ مَا ثَبَتَا	أَنْسُ حَدِيثُهُ لَمَنْعِهِ أَتَى	1628

المسألة الرابعة:

في موضع الإمام من المأمومين

مِنْهُمْ مَكَانًا ثُمَّ صَوْتًا أَسْمَعَا	أَجَازَ قَوْمٌ أَنْ يَكُونَ أَرْفَعَا	1629
صَلَّى عَلَى مَنْبَرِهِ الْمَبْجَلُ	فَمَالِكَ يَرْقِي يَسِيرًا يَقْبَلُ	1630
وَكُلُّهُمْ خَيْرٌ بِهِ أَصَابَهُ	مُلِقْنَا ذَا الْحُكْمِ لِلصَّحَابَةِ	1631
جَاءَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَقُولُ مُسْمَعَا	صَلَّى حُذَيْفَةَ بِهِمْ مُرْتَفَعَا	1632
فَلَمْ يَعُدَّ حُذَيْفَةَ لِمَا فَعَلَ	تَعَلَّمَ أَنَّهُمْ نُهَوُا عَنْ ذَا الْعَمَلِ	1633

في نية الإمام للإمامة

وَاجِبَةٌ لِلْبَعْضِ دُونَ مَرِيَّةٍ	وَنِيَّةُ الإِمَامِ للإِمَامَةِ	1634
فِي بَعْضِهَا كَذَلِكَ لِلاَقْوَالِ	لَأَنَّهُ يَحْمِلُ لِلاَفْعَالِ	1635

الفصل الثالث:

في مقام المأموم من الإمام والأحكام الخاصة بالمأمومين،

وفي هذا الفصل خمس مسائل:

المسألة الأولى:

في مقام المأموم من الإمام

لَمَالِكَ وَالشَّافِعِي فِي حِينِهِ	فَوَاحِدٌ صَلَّى إِلَيَّ يَمِينِهِ	1636
حُكْمُ إِمَامٍ جَائِزٌ مَعْرُوفٌ	وَبَيْنَ مَأْمُومِينَ فَالْوُقُوفُ	1637

- 1638 وَذَاكَ حُكْمٌ لِأَبِي حَنِيفَةَ
مُؤَافِقٌ لِقَوْلِ أَهْلِ الْكُوفَةِ
1639 وَرَأَاهُ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِي
حُكْمُهُمَا مِنْهُ كَحُكْمِ التَّابِعِ
1640 حَدِيثُ جَابِرٍ¹ وَعَبْدِ اللَّهِ²
حُكْمَانِ فِيهِمَا بِإِلَافٍ تَنَاهِي

موقف المرأة من الإمام

- 1641 خَلْفَ الصُّفُوفِ الْفَرْدُ فِي جَمَاعَةٍ
وَخَلْفَ فَرْدٍ جَالِبٍ لِلطَّاعَةِ
1642 صَلَّتْ عَجُوزٌ وَأَنْسَ خَلْفَ النَّبِيِّ
كَانَتْ وَرَاءَنَا أَنَا وَذَا الصَّبِيِّ
1643 وَنَحْنُ خَلْفَ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ³
قُرْبٌ يُزِيلُ سَائِرَ الْأَنْبِيَاءِ

فضل الصف الأول وتراص الصفوف

- 1644 وَأَجْمَعُوا بِفَضْلِ صَفِّ أَوَّلِ
تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ فِعْلُ الْأَفْضَلِ

المسألة الثانية:

صلاة الشخص خلف الصف وحده

- 1645 وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ يُصَلِّي وَحْدَهُ
مَنْ بَعْدَ صَفِّ لَمْ يُكْمَلْ عَدَّهُ
1646 صَلَاتُهُ صَحَّتْ لَدَى الْجَمْعِ هُورِ
أَحْمَدُ رَدٌّ وَأَبٌ لِلشُّورِ
1647 صَلَاةٌ مَنْ يَقُومُ خَلْفَ الصَّفِّ
نَفِيٌّ اعْتَبَارَهَا عَلَى ذَا الْوَصْفِ
1648 أَمْرٌ رَسُولِنَا أَبَا بَكْرٍ حَصَلَ
خَلُّ السُّجُودِ خَلْفَ صَفِّ فَاثْمَلُ⁴

المسألة الثالثة:

في الإسراع إلى الصلاة

- 1649 سَكِينَةٌ تُطَلَّبُ وَالْوَقَارُ
فِي سَيْرِهِ لَهَا وَذَا الْمُخْتَارُ
1650 أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ رَوَى⁵
مَشَى الْجَمِيعِ فِي سَكِينَةٍ سَوَى

¹ - رواه مسلم في كتاب المساجد.

² - رواه مسلم في باب الامام يقوم مكانا.

³ - رواه مسلم.

⁴ - أخرجه الإمام أحمد (وعبد الله هو ابن مسعود).

⁵ - أخرجه مالك والبخاري.

فَالْبَعْضُ إِذْ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ	1651
بِسُرْعَةٍ لِنَصِّ قَوْلِ الْمُحَكِّمِ	1652
فِي عَدَمِ الْإِسْرَاعِ قَوْلِ الْجِلَّةِ	1653

المسألة الرابعة:

متى ينهض إلى الصلاة؟

فَبَعْضُهُمْ عِنْدَ إِقَامَةِ رَغَبٍ	1654
وَاسْتَحْسَنَ الْبَعْضُ إِقَامَةَ تَمِّ	1655
قَوْلِ إِقَامَةِ لَهَا يَقُومُ	1656
وَمَا لِكَ لَمْ يَشْتَرِطْ تَحْدِيدًا	1657
فَفِيهِ نَصٌّ وَاحِدٌ يَخْصُ	1658
وَحُكْمٌ ذَا بَقْيٍ لِعَفْوِ يَتَّبِعُ	1659
فَتَأْدَةُ حَدِيثِهِ يُحَدِّدُ	1660
نَصُّ الْهُدَى فَاسْتَبَقُوا الْخَيْرَاتِ	1661
فَالنَّصُّ فِي هَذَا الْمَقَامِ مُجْمَلٌ	1662

المسألة الخامسة:

في الاقتداء بالإمام قبل الوصول إليه

وَحَائِفٌ فَوَاتِ رَكْعَةً وَصَلَّ	1663
فَقَالَ مَا لَكَ لَهُ أَنْ يَرْكَعَا	1664
وَالشَّافِعِيُّ يَكْرَهُ ذَلِكَ الْعَمَلُ	1665
فَفِي الرُّكُوعِ قَبْلَ صَفِّ سَجَلُوا	1666
بَيْنَ مُصَحِّحٍ وَنَافٍ لِلْأَثَرِ	1667

الفصل الرابع:

في معرفة ما يجب على المأموم أن يتبع فيه الإمام

وَوَاجِبٌ أَنْ يُتَّبَعَ الْإِمَامُ	1668
فِي الْقَوْلِ رَبَّنَا إِلَيْكَ الْحَمْدُ	1669
وَوَاجِبٌ أَنْ يُتَّبَعَ الْإِمَامُ	1670

المسألة الأولى:

هل الإمام فقط هو الذي يقول: سمع الله من حمده؟

1671	قِيلَ يَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ	حَمْدًا لَهُ بِهَا الْإِمَامُ يَسْتَعِينُ
1672	وَالْحَمْدُ بَعْدَ رَبَّنَا مَأْمُومٌ	لِمَالِكٍ يَقُولُ ذَا الْمَعْلُومُ
1673	أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ اشْتَهَرُ	إِلَيْهِمَا ذَا الْحُكْمِ فِي الَّذِي اسْتَقَرَّ
1674	طَائِفَةٌ تَقُولُ فَالْإِمَامُ	عَلَيْهِ تَكَرَّرَ زُهُمًا يُدَامُ
1675	يَتَّبِعُهُ الْمَأْمُومُ فِي الْأَقْوَالِ	طُولِ الصَّلَاةِ ثُمَّ فِي الْأَفْعَالِ
1676	مُنْفَرِدًا لِأَبْدٍ مِنْهُمَا لَهُ	فَرَضُ الصَّلَاةِ إِنْ أَرَدَتْ فَعَلَهُ
1677	لِأَبْدٍ لِلْإِمَامِ مَنْ تَشَهُدُ	وَمِثْلُهُ الْمَأْمُومُ حُكْمًا فَزِدْ
1678	قَالَ الرَّسُولُ فَالْإِمَامُ قَدْ جُعِلَ	يَتَّبِعُهُ الْمَأْمُومُ فِي الَّذِي حَصَلَ
1679	فِي قَوْلِهِ وَفَعَلِهِ وَلَوْ جَلَسَ	فَابْنُ عُمَرَ أَكَّدَ ذَا لِمَا حَرَسَ
1680	أَدَاءَ طَهَ نَفْلَهُ بِاللَّيْلِ	وَفَعَلَهُ حُجَّةً كُلَّ جَيْلٍ
1681	سَمَاعَ رَبَّنَا وَقَوْلُ الْحَمْدِ	أَمْرًا إِلَى الْمَأْمُومِ جَابِلِجِدْ

المسألة الثانية:

صلاة القائم خلف القاعد

1682	وَفِي الْوُقُوفِ لِلصَّلَاةِ أَجْمَعُوا	عَلَى وُجُوبِهِ لِقَادِرِ فَعُورَا
1683	فَالْفَرَضُ مَطْلُوبٌ لِكُلِّ وَاقِفٍ	مُنْفَرِدٍ أَوْ فِي جَمَاعَةٍ صِفِ
1684	إِمَامَةٍ لِقَاعِدٍ بِالْوَأَقِفِ	فِيهَا اخْتِلَافٌ ثَابِتٌ لِلْعَارِفِ
1685	أَتَى النَّبِيَّ فِي مَرَضٍ حَيْثُ وَجَدَ	صَدِيقَهُ لَهُمْ إِمَامًا فَقَعَدَ
1686	بِجَنِّبِهِ الرَّسُولُ وَالصَّدِيقُ	يَهْدِيهِ قَوْلُ شَيْقٍ رَحِيقُ
1687	أَمَّ الرَّسُولُ جَالِسًا وَحَدْرًا	مِنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ عَلَى مَا قَدْ جَرَى
1688	كُلُّ نَبِيٍّ لَمْ يَمُتْ حَتَّى يُؤْمَ	مِنْ بَعْضِ أَصْحَابِ لَهُ وَذَا يَعْمُ
1689	وَقَالَ لَا يُؤْمُ بِعَدِي قَاعِدُ	حُكْمٍ لِكُلِّ التَّابِعِينَ رَائِدُ

الفصل الخامس:

في صفة الإتياع

المسألة الأولى:

وقت تكبيرة الإحرام للمأموم

تأتي وزا تكبيرة الإمام	فمالك تكبيرة الإحرام	1690
لمالك إن تم قبل يبطل	تزامن التكبير قبل يقبل	1691
والبعض قال بعده فلتعتن	والشافعي يقول بالتزامن	1692
بقاءهم صفا ولما حضرا	فقصة الرسول حين أمرا	1693
للماء والتشريع حتما يؤثر	إمامة والرأس فيه الأثر	1694
محمل قول فهم الإنقطاع	وحجة القائل بالإتياع	1695
نفى انقطاع الفرض في المفهوم	ومنه يستخلص للمأموم	1696
لديهم في ظاهر ذا العمل	لناقض من الإمام يجهل	1697

المسألة الثانية:

رفع رأس المأموم قبل الإمام

يذم فعله ويخشى بأسه	ورافع قبل الإمام رأسه	1698
فرض سليم لم يصبه نقض	أساء عند العلماء والفرض	1699
إذ أبطلوا برفعه المحذور	وشد أقوام عن الجمهور	1700

الفصل السادس:

فيما حملة الإمام عن المأمومين

شيئا من الفرض الذي قد يفعل	إمام عن مأموم ليس يحمل	1701
على ثلاثة لها أوصاف	سوى قراءة بها اختلاف	1702
في الجهر فاتحة بسر يقرأ	يقرأ سرا إن إمام سرا	1703
خلف الإمام عبر كل ركعة	قول عفا المأموم من قراءة	1704
في السر للإمام ذاك بين	فمالك قراءة يستحسن	1705

- 1706 أَبُو حَنِيفَةَ لَهَا يَسْتَهْجِنُ
وَالشَّافِعِي أُمَّ الْكِتَابِ يُكِنُّ
1707 فِي الْجَهْرِ أَمَا السُّرُّ فِيهِ خَيْرًا
قِرَاءَةَ الْمَأْمُومِ فِيمَا اعْتَبَرَا
1708 وَالْخُلْفُ مَنْ تَخَالَفَ الْأَدْلَةَ
أَرْبَعَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ ثَبَّتْ
1709 إِذْ قَالَ لَا صَلَاةَ دُونَ الْفَاتِحَةِ
وَفِي الصَّلَاةِ حَذْرَ الْمَمَازِحِ
1710 وَذَاكَ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ
عِنْدَ الصَّلَاةِ مَجْمَعِ الْإِيمَانِ
1711 وَثَلَاثٌ يُرَوَى عَنْ ابْنِ الصَّامِتِ
لَا تَقْرَؤُوا بَعْدِي سِوَى الْفَاتِحَةِ
1712 وَرَابِعٌ لِيَذَا حَدِيثِ جَابِرِ
فَاتِحَةُ رُكْنٌ لَهَا فَاغْتَبِرْ
1713 فِي الْجَهْرِ مَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ لَهَا تَبَعٌ
إِنْصَاتَ سَامِعِ الْكِتَابِ كَمْ نَفَعٌ
1714 أَبُو حَنِيفَةَ لِمَا تَيْسَّرَا
مِنْهُ وَلَوْ بَغْيَرَهَا إِنْ عُذِرَا
1715 مُرَجَّحًا عُمُومَ تِلْكَ الْآيَةِ
فِي تَرْكِهِ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ

الفصل السابع:

في الأشياء التي إن فسدت

بها صلاة الإمام يتعدى الفساد إلى المأمومين

- 1716 كُلُّ إِمَامٍ فِي الصَّلَاةِ يَطْرَأُ
عَلَيْهِ نَاقِضٌ لَطَهْرٍ يَلْجَأُ
1717 لِرَدِّ طَهْرِهِ وَلَيْسَ يُفْسِدُ
صَلَاةَ مَأْمُومِينَ إِذْ يُجَدِّدُ
1718 طَهْرًا كَمَا يَعُودُ لِلصَّلَاةِ
دُونَ انْقِطَاعِ سَيْرِهَا فِي الْآتِ
1719 فَلَمْ يَكُنْ فِعْلُ الرَّسُولِ حَصَّهُ
مَأْتُورٌ قَوْلٍ لَمْ يُوضَّحْ نَصَّهُ
1720 وَفَرَّقُوا لِلْعِلْمِ وَالنِّسْيَانِ
فَأَوَّلُ يُبْطَلُ دُونَ الثَّانِي
1721 فَالشَّافِعِي يُبْطَلُهَا مَهْمَا يَكُنْ
أَبُو حَنِيفَةَ فَسَادُهَا عَلَنُ
1722 إِنْ كَانَ عَالِمًا بِهَا وَلَوْ نَسِيَ
صَلَاتُهُ بَعْفُو سَهْوِ أَسْسِ
1723 فَمَالِكٌ صَحَّتْ إِذَا نَسِيَ لَهَا
فَهَذِهِ أَقْوَالُهُمْ فَخُذْ لَهَا

الباب الثالث من الجملة الثالثة

الفصل الأول:

وجوب الجمعة وعلى من تجب عليه

وَجُوبُهَا فَرَضٌ عَلَى الْأَعْيَانِ	1724
وَالْمُسْلِمُونَ وَالْخَطَّابُ يَشْمَلُ	1725
عُمُومَ دَعْوَةِ إِلَيَّ الْإِسْلَامِ	1726
قِيَاسُهَا بِالْعِيدِ لَفْظٌ يَسْتَنْدُ	1727
يُعْفَى مِنَ الْوُجُوبِ مُرَّةً صَبِي	1728
وَلَازِمٌ عَلَى بَنِي الْإِنْسَانِ	
لِكُلِّ فَرْدٍ فِي الزَّمَانِ يَدْخُلُ	
يَعْمُ حُكْمًا سَائِرَ الْأَقْوَامِ	
عَلَى شِدُودِ مَتْنِهِ لَمْ يُعْتَمَدْ	
مُسَافِرٌ تَمَّ مَرِيضٌ فَاجْتَبَى	

الفصل الثاني:

في شروط الجمعة

أَمَّا شُرُوطُهَا فَكَالصَّلَاةِ	1729
وَاخْتَلَفُوا فِي الْوَقْتِ وَالْأَذَانِ	1730
وَاحِدَةً رَوَايَةً ابْنِ السَّائِبِ	1731
عُثْمَانَ ثَلَاثًا عَلَى الزُّورَاءِ	1732
وَأَبْنُ مُسَيَّبٍ بِوَاحِدٍ حَكَمَ	1733
ثَلَاثَةً لِابْنِ حَبِيبٍ أَذْنُوا	1734
شَرَطُ الْوُجُوبِ فِي جَمَاعَةٍ تُعَدُّ	1735
فَالطَّبْرِي مَعَ الْإِمَامِ يُكْتَفَى	1736
أَبُو حَنِيفَةَ لِأَرْبَعِينَ	1737
فَوْقَ ثَلَاثَةٍ وَفَوْقَ أَرْبَعَةٍ	1738
خِلَافُهُمْ عَلَى أَقَلِّ الْجَمْعِ	1739
وَهَلْ إِمَامٌ دَاخِلٌ فِي الْعَدِّ	1740
بِوَاحِدٍ مَعَ الْإِمَامِ الْبَعْضُ	1741
أَمَّا ثَلَاثَةٌ فَذَلِكَ الْجَمْعُ	1742
وَشَرَطُ الْإِسْطِطَانِ فِيهِ اتَّفَقُوا	1743
أَرْبَعَةٌ وَوَصَفُهَا كَالْآتِي	
كَخَلْفِهِمْ فِي الْعَدِّ وَالْمَكَانِ	
عَهْدَ الرَّسُولِ عَدُّهُ لِلرَّغَبِ	
زَادَ لِعِلْمِ النَّاسِ بِالْبُدَاءِ	
عَهْدَ النَّبِيِّ وَهُوَ بِسِيرَةِ أَلَمِ	
عَهْدَ الرَّسُولِ قَفْوُهُمْ يُسْتَحْسَنُ	
بِوَاحِدٍ لِأَرْبَعِينَ ذَا الْعَدِّ	
بِوَاحِدٍ دُونَ ثَلَاثَةٍ كَفَى	
وَالشَّافِعِيُّ اشْتَرَطَ يَقِينًا	
وَزَائِدًا لِمَالِكٍ مَا مَنَعَهُ	
بِائْتِنِينَ أَوْ ثَلَاثَةً فِي الشَّرْعِ	
وَفَوْقَ جَمْعٍ خَارِجٍ لِلْحَدِّ	
يَقُولُ أَوْ بِائْتِنِينَ جَازَ الْفَرَضُ	
دُونَ الْإِمَامِ مَا لِذَلِكَ مَنَعُ	
كَعَدِّ أَرْبَعِينَ مِنْهُ انْطَلَقُوا	

- 1744 وَالْمَصْرُ شَرْطُهَا لَدَى النُّعْمَانِ
قَالَ بِهِ كَذَاكَ لِلسُّلْطَانِ
1745 وَمَالِكَ مَا عَدَّ شَرْطَ الْمُلْكَ
وَالْمَصْرَ بَعْضَ عَنهُ ذَاكَ يَحْكِي
1746 أَقْوَالُهُمْ لَيْسَتْ بِشَرْطِ صِحَّةِ
لِسْرِكَ ذِكْرِهِ لَهَا فِي الْعِلَّةِ

الفصل الثالث:

في الأركان

- 1747 أَرْكَانُهَا الْخُطْبَةُ رَكْعَتَانِ
مَنْ بَعْدَ خُطْبَةِ مَدَى الْأَزْمَانِ
1748 وَالْخُلْفُ فِي خَمْسٍ مِنَ الْمَسَائِلِ
يَتِمُّ عَدُّ كُلِّهَا لِلْمَسَائِلِ

المسألة الأولى:

في الخطبة

- 1749 هَلْ شَرْطُ صِحَّةِ وَهَلْ رُكْنٌ تُعَدُّ
فَذَاكَ لِلْجُمْهُورِ رَأْيٌ يُعْتَمَدُ
1750 أَصْحَابُ مَالِكَ رَأَوْهَا فَرَضًا
فَالْبَعْضُ مَا فِيهَا عَلَيْهِ حَضًا
1751 بِأَنَّهُ فَرَضٌ وَتَمَّ تَدْخُلُ
كَوَاجِبِ فَرَضٍ عَلَيْهِ عَوَّلُوا
1752 مَنْ قَالَ فَرَضٌ وَاجِبٌ أَنْ تَفْعَلُوا
تَعْوِيضَ رَكْعَتَيْنِ فِيهَا أَدْخَلُوا
1753 وَبَعْضُهُمْ لِلْوَعْظِ جَاءَتْ تُعْتَبَرُ
وَكُلُّ ذَاكَ فِيهِ خُلْفٌ فَادْكُرْ

المسألة الثانية:

في مقدار الخطبة

- 1754 أَقْلُهَا بِمَا عَلَيْهِ يُطْلَقُ
وَصَفَّ لَخُطْبَةِ مَنْ قَدْ حَقَّقُوا
1755 قَالَ ابْنُ قَاسِمٍ بِحَمْدِ اللَّهِ
قَوْلٌ لَهُ ذَاكَ بِلَا مُضَاهِ
1756 وَالشَّافِعِيُّ يُطَلِّبُ خُطْبَتَيْنِ
بَيْنَهُمَا يَجْلِسُ لِلتَّبْيِينِ
1757 هَلْ قَدْرُهَا فِي الْوَقْتِ وَصَفَّ لِعُيُ
أَمْ وَصَفَّهَا لِلشَّرْعِ حُكْمًا يَحْتَوِي

المسألة الثالثة:

في الإنصات

- 1758 جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلْإِنْصَاتِ
قَدْ أَوْجَبُوا لَخُطْبَةِ الصَّلَاةِ
1759 فَبَعْضُهُمْ رَدُّ السَّلَامِ جَائِزٌ
كَالثُّورِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ رَأْيٌ بَارِزٌ
1760 تَشْمِيئُهُ مِثْلَ السَّلَامِ مُمَكِّنٌ
فَرَدُّهُ عَلَيْهِ أَمْرٌ هَيِّنٌ

وَبَعْضُهُمْ بَيْنَهُمَا قَدْ فَرَّقَا	1761	فَالرُّدُّ لِلتَّشْمِيتِ أَمْرٌ حَقُّقًا
فَابْنُ جُبَيْرٍ لِلْكَلامِ يَقْبَلُ	1762	وَالشُّعْبِيُّ ذَاكَ عَنْهُ قَوْلٌ يُنْقَلُ
أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ مَنَعٌ	1763	فِيهَا الْكَلَامُ ذَا الَّذِي عَنْهُمْ سَمِعُ
كُلُّ مُحَدَّثٍ جَرَى بِهِ الْعَمَلُ	1764	فِي مَغْرِبٍ وَفِعْلُهُ يَقِي الزَّلَّلُ

المسألة الرابعة:

صلاة ركعتين لمن يدخل المسجد والإمام يخطب

وَقَادِمٌ يَرَى الْإِمَامَ قَاعِدًا	1765	وَكُلُّهُمْ فَرَضَ الصَّلَاةَ قَاصِدًا
يُعْفِيهِ مَالِكٌ مِنَ الرُّكُوعِ	1766	يُلْزَمُ بِالْإِنْصَاتِ وَالْحَشْوَعِ
وَعِيزُهُ يَطْلُبُ رَكْعَتَيْنِ	1767	لِقَادِمٍ لِمَسْجِدٍ فِي الْحِينِ
فَمَالِكٌ شَرَعًا لَتَرَكَ رَجَحًا	1768	لِلْعَمَلِ الَّذِي لَهُ قَدْ وَضَحًا
وَعِيزُهُ رَأَى حَدِيثَ مُسْلِمٍ	1769	أَفْضَلَ فِي صَلَاةِ كُلِّ مُسْلِمٍ

المسألة الخامسة:

القراءة المسنونة في صلاة الجمعة

يَقْرَأُ جُمُعَةً كَذَلِكَ هَلْ أَتَى	1770	فِي الرُّكْعَتَيْنِ فِي حَدِيثِ ثَبَاتًا
وَقِيلَ لِلأَعْلَى وَهَلْ أَتَى قَرَأَ	1771	فِي الرُّكْعَتَيْنِ ذَاكَ عَنْهُ أَثَرًا
فَمَالِكٌ ذَاكَ لَدَيْهِ يُنْدَبُ	1772	تَحْدِيدُهَا التُّعْمَانُ لَيْسَ يَرْغَبُ

الفصل الرابع:

في أحكام الجمعة

يَضُمُّ أَرْبَعًا مِنَ الْمَسَائِلِ	1773	تَجْمَعُ أَحْكَامًا لِكُلِّ سَائِلِ
-------------------------------------	------	-------------------------------------

المسألة الأولى:

في غسل الجمعة

فَالْغُسْلُ لِلْجُمُهورِ سُنَّةٌ وَرَدٌ	1774	وَعِنْدَ أَهْلِ الظَّاهِرِيِّ فَرَضٌ قُصِدَ
وَالرَّاجِحُ الْوُجُوبُ لِلْجَمِيعِ	1775	فِي شِرْعَةِ الْمُخْتَارِ وَالشَّفِيعِ

المسألة الثانية:

وجوب الجمعة على من هو خارج المصر

وَحَارِجٍ عَنِ حَدِّ مِصْرِ الْجُمُعَةِ	1776	فَاخْلُفْ فِي إِتْيَانِهَا أَوْ يَدَعَهُ
عَلَيْهِ بَعْضٌ قَالَ لَيْسَتْ تَجِبُ	1777	بَعْضٌ ذَهَابُهُ إِلَيْهَا وَاجِبُ
وَهَوَؤُلَاءِ حَوْلَ بُعْدِ الْوَارِدِ	1778	خِلَافُهُمْ فِي بُعْدِ كُلِّ قَاصِدِ
صَوْتِ النُّدَا ثَلَاثَةَ الْأَمْسَالِ	1779	لِمَالِكٍ قَوْلَانِ فِي الْإِقْبَالِ
لِجُمُعَةٍ وَالْبَعْضُ يَوْمًا يَفْرُضُ	1780	إِتْيَانَهَا مِنْهُ وَذَاكَ يُنْقَضُ
وَالْفَضْلُ فِي السَّعْيِ لَهَا مُبَكَّرًا	1781	وَمَنْ أَتَى قَبْلَ يَفُوزُ أَكْثَرًا
وَقَتَ النُّدَاءِ الْبَيْعُ قِيلَ يُفْسَخُ	1782	وَقِيلَ إِثْمَ وَالْعُقُودُ تَرْسَخُ
آدَابُهَا طِيبٌ سِوَاكَ هَيَاةُ	1783	تَقُولُ آثَارٌ لِلذَّكَ ثَبَّتُوا

المسألة الثالثة:

في وقت الرواح إلى الجمعة المرغب فيه

وَفِي الْحَدِيثِ يُنْدَبُ التَّبَكِيرُ	1784	وَكَمْ أَتَى لَنَا بِذَا تَبَشِيرُ
أَعْطَى النَّبِيَّ لِكُلِّ وَقْتٍ جَائِزَهُ	1785	مُبَكَّرًا أَكْثَرَ أَجْرٍ حَائِزَهُ
فَالشَّافِعِيُّ لِجُمْلَةِ النَّهَارِ	1786	يَذْهَبُ قَصْدَ النِّفْعِ بِالْأَذْكَارِ
وَمَالِكٌ يَكْفِيهِ جُزْءُ سَاعَةٍ	1787	فَمِثْلُهُ كَوَاهِبِ لَبِيضَةٍ

المسألة الرابعة:

حكم البيع وقت الجمعة

وَالْبَيْعُ فِي وَقْتِ النُّدَا فِيهِ اخْتَلَفَ	1788	قَوْمٌ بِفَسْخِ حَكْمُوا لِمَا عُرِفَ
وَالْفَسْخُ غَيْرُ وَارِدٍ لِبَعْضِهِمْ	1789	أَسْبَابُ ذَا الْخِلَافِ عِنْدَ عَرَضِهِمْ
نَهَى عَنِ الْمُبَاحِ إِنْ تَقَيَّدَا	1790	بِوَصْفِهِ هَلْ مُفْسِدٌ لِمَا بَدَا

الباب الرابع: في صلاة السفر

الفصل الأول: في القصر

وَشَكَ مَنْ أَوْقَفَهُ عَلَى حَذَرٍ	وَالْقَصْرُ جَائِزٌ لِكُلِّ فِي سَفَرٍ	1791
لَأَنَّهَا مَظْنَنَةُ الْأَخْطَارِ	لَفِتَّةِ الْخَوْفِ لَدَى الْأَسْفَارِ	1792
أَحْكَامُهُمْ فِيهَا كَذَا تَنَوَّعَتْ	وَاخْتَلَفُوا فِي خَمْسَةِ تَشَعَّبَتْ	1793
مُسَافِرٌ خَيْرٌ بَعْضٌ إِذْ أَقْرُ	فَبَعْضُهُمْ رَأَاهُ فَرَضًا فِي سَفَرٍ	1794
وَالْفَضْلُ لِلتَّمَامِ حُكْمًا ثَبَّتُوا	وَالْبَعْضُ قَالَ سُنَّةً أَوْ رُحْصَةً	1795
وَالشَّافِعِيُّ عَلَى التَّمَامِ حَضًا	أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ فَرَضًا	1796
كَأَهْلِ كُوفَةَ بِقَوْلٍ وَضَحَا	وَالصَّاحِبَانِ فَرَضَهُ قَدْ رَجَّحَا	1797
وَالشَّافِعِيُّ رُحْصَةً فِي خَيْرٍ	مَالِكٌ قَالَ سُنَّةً فِي الْأَشْهَرِ	1798
مَا حَيَّرَ الْأَفْهَامَ فِي الْأَحْقَابِ	فَفِي خِلَافِهِمْ عَلَى الْأَسْبَابِ	1799
أَوْ صَدَقَهُ قَالَ حَدِيثٌ عَنْ عَمْرِ	فَمَوْضِعِ الْمَشَقَّةِ الْبَعْضُ اعْتَبِرَ	1800
رَبِّ أَبِي قِلَابَةَ لَذَا سَمِعَ	شَطْرَ الصَّلَاةِ عَنْ مُسَافِرٍ وَضَعُ	1801
إِتْمَامَهَا مِنْ مَصْدَرٍ رَفِيعِ	وَذَاكَ مِنْ مُبَلِّغِ التَّشْرِيعِ	1802
لَهَا اقْتِفَاءً بِالرُّسُولِ الْأَسْمَى	فَذَا أَنْسَ وَعَائِشَةَ أَتَمَّا	1803
كُلٌّ لَهُ فَرَاخٌ قَدْ تُوَصَّفُ	مَسَافَةَ الْقَصْرِ عَلَيْهَا اخْتَلَفُوا	1804
يَوْمٌ لَهُ مَسِيرَةٌ لَذَا فَعِ	فَمَالِكٌ أَحَمَدُ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ	1805
ثَلَاثَةُ الْأَيَّامِ سَيَّرًا ثَبَّتَ	أَبُو حَنِيفَةَ وَأَهْلَ الْكُوفَةَ	1806
بِهِ مَشَقَّةً فَقَصُرَ أَفْضَلُ	وَقَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ إِنْ تَحْضَلُ	1807
لِقَوْلِهِ نَصَفَ الصَّلَاةَ لَمْ يُقَرِّ	وَمَنْ يُرَاعِي اللَّفْظَ فِي حَالِ السَّفَرِ	1808
وَدُونَ مَعْصِيَتِهِ أَتَى فِي الْخَبَرِ	وَبَعْضُهُمْ لِقُرْبَةِ فِي السَّفَرِ	1809
أَبُو حَنِيفَةَ لَهُ لَمْ يَعْتَمِدْ	شَرْطُ الْمُبَاحِ لِابْنِ حَنْبَلٍ وَرَدَ	1810
أَسْبَابُ خِلَافِهِمْ بِذَا السَّبِيلِ	وَالِإِسْمِ فِي مُقَابِلِ الدَّلِيلِ	1811
عِنْدَ خُرُوجِ قَرْيَةٍ فِيمَا يَرَى	فَمَنْ يُرَاعِي الْإِسْمَ قَالَ قَصْرًا	1812

1813	وَمُدَّةُ الإِقَامَةِ الَّتِي تُعَدُّ	لَقَطْعِ قَصْرِ سَابِقٍ مِنْهُ قَعْدُ
1814	فِيهِ خِلَافٌ حَوْلَ إِحْدَى عَشْرَةَ	ثَلَاثَةَ مِنْهَا تَرَى مُقَرَّرَةً
1815	لِمَالِكَ أَرْبَعَةَ الأَيَّامِ	دَاوُدُ نَصَفَ الشُّهُرَ بِالتَّمَامِ
1816	وَفَوْقَ أَرْبَعٍ لِأَحْمَدِ يَتِمُّ	نَزْرُ الدَّلِيلِ خُلْفُهُمْ مِنْهُ يَعْمُ
1817	لِنِصْفِ شَهْرٍ وَثَلَاثِ أَرْبَعِ	تَنَوَّعَتْ إِقَامَةُ المَشْفَعِ
1818	فِي البَيْتِ لَمْ يَقْطَعْ لِقْصْرٍ سَابِقِ	وَكُلُّ مَذْهَبٍ لِقَوْلٍ يَنْتَقِي
1819	فَقَصْرُهَا طُولُ ثَلَاثِ مُسْتَقَرِّ	لَهُ البُخَارِيُّ قَالَ نَصٌّ مُشْتَهَرُ
1820	فِي البَيْتِ نِصْفَ شَهْرِهِ مُقْصَرًا	أَقَامَ مَا أْتَمَّ حُكْمًا ذُكْرًا
1821	وَتَالِثُ الأَقْوَالِ أَرْبَعًا مَكْتًا	مُقْصَرًا بِالبَيْتِ عَهْدًا مَا نَكْتًا
1822	وَالْحَسَنُ البَصْرِيُّ يَدِيمُ القَصْرًا	مَا لَمْ لِمِصْرٍ يَأْتِي قَوْلًا جَهْرًا

الفصل الثاني:

في الجمع

1823	فَالْجَمْعُ مَخْصُورٌ عَلَى مَسَائِلِ	نَظْمُهَا تَقْيِيدٌ حُكْمٌ حَاصِلِ
------	---------------------------------------	------------------------------------

المسألة الأولى:

في جواز الجمع

1824	وَالْجَمْعُ لِلظُّهْرِ كَذَلِكَ العَصْرِ	وَمَغْرِبِ عِشَاءِ بَدُونِ نَكْرِ
1825	فَذَلِكَ سُنَّةٌ لَدَى الإِجْمَاعِ	فِي عَرَفَاتٍ دُونَمَا نِزَاعِ
1826	وَحُكْمُهُ أَتَى عَنِ الأَفْعَالِ	وَقُوَّةٌ فِيهَا عَنِ الأَقْوَالِ
1827	أَنَّ سُنَّ حَدِيثُهُ لَجَمْعِ أَصْلِ	أَجْمَعَ بَعْدَ العَصْرِ قَوْلٌ فَضْلِ
1828	جَمْعِ عِشَائِينَ يَقُولُ ابْنُ عَمْرٍ	أَخْرَجَ مَغْرِبًا إِذَا كَانَ السَّفَرُ
1829	تَأَخِيرُ ظَهْرِ عِنْدَ أَهْلِ الكُوفَةِ	وَقَتَّ صَلَاةِ القَصْرِ عِنْدَ الجِلَّةِ

المسألة الثانية:

في صفة الجمع

1830	صَفْتُهُ قِيلَ تُصَلِّي الأَوْلَى	تَبِعُهَا الأُخْرَى وَذَلِكَ أَوْلَى
1831	لِمَالِكَ لَكِنْ يَرَى لِلشَّافِعِيِّ	جَوَازُ ذَيْنِ فِي صَلَاةِ الشَّافِعِ
1832	تَأْخِيرُ ذَا تَقْدِيمُ ذَا فَمُمْكِنُ	لِلشَّافِعِيِّ فَذَلِكَ أَمْرٌ يَحْسُنُ

المسألة الثالثة:

في مبيحات الجمع

وَالْجَمْعُ لِلصَّلَاةِ فِيهِ مُتَّفَقٌ	1833
فِي حَضْرٍ فَالْجَمْعُ فِيهِ افْتَرَقُوا	1834
بِأَنَّهُ إِجْمَاعٌ تَطْبِيقِي يُعَدُّ	1835
نَقْلُ التَّوَاتُرِ الَّذِي حُكْمًا قَبْلُ	1836
أَصْلُ الْخِلَافِ فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ	1837
فِي طَيْبَةِ مُتَمَّمًا دُونَ مَطْرُ	1838
وَلَيْسَ فِي خَوْفٍ وَلَا فِي سَفَرٍ	1839
فِي سَفَرٍ وَغَيْرِهِ فِيهِ افْتُرِقَ	
وَقَوْمٌ مَالِكٍ لِدَاكَ حَقَّقُوا	
أَوْ بِتَوَاتُرٍ وَهَلْ نَقْلًا وَرَدُّ	
بِالْقَوْلِ لَا بِالْفِعْلِ نَصًّا قَدْ شَمِلَ	
صَلَّى لِسَبْعٍ أَوْ ثَمَانٍ فَافْهَمِ	
فِيهَا يَصُبُّ ذَاكَ حُكْمٌ مُشْتَهَرٌ	
يُرِيدُ تَشْرِيْعًا لِهَذَا الْخَبَرِ	

الباب الخامس من الجملة الثالثة:

وهو القول في صلاة الخوف

بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَاةُ خَوْفٍ هَلْ تَجْزُ	1840
وَالنَّصُّ ثَابِتٌ بِلَا تَقْيِيدِ	1841
فِي وَصْفِهَا خِلَافُ أَهْلِ الْعِلْمِ	1842
وَوَصْفِهَا فِي وَقْعَةِ الرَّقَاعِ	1843
فَبَعْضُهُمْ لِرُكْعَةِ صَلَّى مَعَهُ	1844
وَاسْتَرْسَلَ الرَّسُولُ فِي الصَّلَاةِ	1845
صَلَّى لِرُكْعَةِ بَعْضٍ وَتَبَتْ	1846
طَائِفَةٌ فَأَمَّهَا فِي رُكْعَةٍ	1847
أَتَى بِهَا نَصُّ الْكِتَابِ فَلْتَحْزُرْ	
لُجْدَةً فِي الدَّهْرِ بِالتَّحْدِيدِ	
فِي سَبْعِ حَالَاتٍ لِأَهْلِ الْفَهْمِ	
خَلْفَ الرَّسُولِ جَاءَ بِالإِجْمَاعِ	
وَبَعْدَهُمْ بَعْضٌ أَتَى فَاتَّبَعَهُ	
مُنْتَظِرًا لِلْبَعْضِ حَتَّى يَأْتِيَ	
عَبْرَ الصَّلَاةِ قَائِمًا حَتَّى أَتَتْ	
مُسْلِمًا نِهَآيَةَ الْفَرِيضَةِ	

الصفة الأولى:

فَالْأَوْلُونَ أَكْمَلُوا فَرَادَى	1848
وَاحِدُهُمْ عَنِ الطَّرِيقِ الْأَمْتَلِ	1849
حَدِيثُ قَاسِمٍ رَوَى لِدَا الْخَبَرِ	1850
وَالْآخِرُونَ مِثْلُهُمْ مَا حَادَا	
أَكْرَمَ بِهِمْ مِنْ سَادَةِ وَكُمِّلَ	
حَفِيدُ صَالِحٍ أَتَى بِذَا الْأَثَرِ	

الصفة الثانية:

رَوَى وَمَالِكٌ يَرَى بِالْأَفْضَلِ	فَابْنُ خَوَاتٍ صَالِحٌ لِلْأَوَّلِ	1851
وَمَالِكٌ شَبَّهَ الْأَصُولَ يَقْتَدِي	وَالشَّافِعِيَّ مَفْضِلًا لِلْمُسْنَدِ	1852
حَتَّى تَمَامِ تَابِعٍ إِذْ يَرْغَبُ	أَعْنَى الْوُقُوفِ لِلْإِمَامِ يُطَلَّبُ	1853
فِي حَرْبٍ كُلِّ كَافِرٍ مُخَاتِلِ	فِي فَضْلِهَا مَعَ الْإِمَامِ الْفَاضِلِ	1854

الصفة الثالثة:

أَدْوَا لَهَا فِي تَمَطِّ مَعْرُوفِ	فِي صِفَةِ ثَالِثَةِ فِي الْخَوْفِ	1855
فَوَاجَهُوا الْعِدَا بَقِيَ الْإِمَامُ	صَلَّى بِقَوْمٍ رَكَعَةً فَقَامُوا	1856
وَكُلٌّ فَرَدَّ رَكَعَتَيْنِ تَمَامًا	صَلَّى بِقَوْمٍ رَكَعَةً فَسَلَّمَ	1857
إِذْ تَمَمُوا بِدُونَ مَا نَفَاقِ	وَأَنْتَقَلُوا الْمَوْضِعَ الرَّفَاقِ	1858
مَكَانَ صَفِّ غَادِرُوهُ أَوْلَا	لِرَكَعَةٍ مَا سَلَّمُوا مِنْهَا إِلَى	1859
وَذِي مِنَ الصُّفَاتِ أَمْرًا حُسْمِ	بِذَا أَبُو حَنِيفَةَ يُرَى حَكْمِ	1860

الصفة الرابعة لصلاة الخوف

يَرُوي لِأَخْبَارِ لَهَا بِالصُّدْقِ	قَالَ أَبُو عِيَّاشٍ وَهُوَ الزُّرْقِيُّ	1861
فِي الْغَزْوِ لِلْكَفَّارِ حَيْثُ نَلْتَقِي	كُنَّا بَعَسْتَفَانًا مَعَ الْمَصْدَقِ	1862
وَالْكَيْدِ فِي شَأْنِ الْحُرُوبِ سَائِدِ	وَرَأْسُ مُشْرِكِي قُرَيْشٍ خَالِدِ	1863
عَلَى الرَّسُولِ جَاءَ وَحْيِي دَلْنَا	فَقَرَّرُوا وَقَتَّ الصَّلَاةَ قَتَلْنَا	1864
بِنَا وَنَحْنُ فِي صَلَاةِ الْأَمْرِ ¹	عَلَى نَوَايَا الْكُفْرِ فَعَلَ الْغَدْرُ	1865
وَالْحُكْمِ عَمَّ كُلِّ مَنْ فِي لَجِبِ	أَتَتْ لِصَحْبٍ بِخُصُوصِ السَّبَبِ	1866

الصفة الخامسة:

خَلَفَ حُذَيْفَةَ بِرَكَعَةٍ سَوَى	ثَعْلَبَةَ حَدِيثَ رَكَعَةٍ رَوَى	1867
بَلْ كُلُّهُمْ أَدَى لَهَا فِي وَقْفَةٍ	لَمْ يَقْضِ أَيُّ مِنْهُمْ لِرَكَعَةٍ	1868
بِجَعْلِ رَكَعَةٍ صَلَاةَ حَضُّضًا	وَلَا بِنِ عُبَّاسِ حَدِيثِ عَضُّدًا	1869
وَهُوَ شُدُودٌ نَادِرٌ مِثْلَهُمْ	حَدِيثُهُ رَوَاهُ عَنْهُ مُسْلِمٌ	1870
قِيلَ عَلَى الصُّحَابِ فَلْتَجَنَّبِ	بِأَنَّهُ لَيْسَ بِفِعْلٍ لِلنَّبِيِّ	1871

1 - القصد بالأمر الصلاة المكتوبة.

الصفة السادسة لصلاة الخوف

1872 عَنْ جَابِرٍ صَلَّى لِرَكَعَتَيْنِ بِكُلِّ فِئَةٍ مِنَ الْإِثْنَيْنِ

الصفة السابعة:

1873 وَابْنُ عُمَرَ قَالَ عَنِ النَّبِيِّ وَصَفَ صَلَاةَ خَوْفٍ حِينَمَا خَوْفٌ يَحْفُ
1874 صَلَّى بِقَوْمٍ ثُمَّ قَوْمٌ وَقَفُوا بَيْنَ الرَّسُولِ وَالْعِدَا تَصَفَّقُوا
1875 صَلَّى لِرَكَعَةٍ تَبَادَلُوا وَلَمْ يَقْطَعْ صَلَاةً وَاحِدَةً حَتَّى آتَمَ
1876 مُنْفَرِدًا بَعْدَ انْصِرَافِ النَّبِيِّ وَلَمْ يُفَاجَأُوا بِهَذَا السَّبَبِ
1877 عِنْدَ اشْتِدَادِ الْخَوْفِ صَلَّى وَقَفَا وَلَوْ بَطَّرَفَ حَيْثُ كُنْتَ خَائِفًا
1878 وَذَلِكَ مِنْ يُسْرِ لِهَذَا الدِّينِ فَاحْفَظْ أُمُورَهُ مَدَى السِّنِينَ

الباب السادس من الجملة الثالثة:

في صلاة المريض

1879 عَنِ الْمَرِيضِ يَسْقُطُ التُّقُوفُ فِي فَرَضِهِ إِنْ أَجْهَدَ الْمُخَوْفُ
1880 كَذَلِكَ فِي السُّجُودِ يُؤْمِي إِنْ غَلَبَ وَلَوْ بَطَّرَفَ الْعَيْنَ حِينَمَا نَهَبَ
1881 مِنْ مَرَضٍ أَعْيَاهُ طَوْلَ الْوَقْتِ وَجَمَعَهُمْ بِذَلِكَ حُكْمًا يُفْتِي
1882 بِهِ أَيْمَةٌ مِنْ أَعْلَامِ السُّلْفِ وَمَنْ قَفَا سَبِيلَهُمْ فَلَمْ يَخَفْ

الجملة الرابعة:

وتشتمل على التي ليست أداء من الصلوات

1883 أَمَا قَضَاؤُهَا فَذَلِكَ جَبْرٌ إِعَادَةٌ ثُمَّ قَضَاءٌ ذَكَرُ
1884 أَرْبَعَةَ الْأَبْوَابِ فِي ذِي الْجُمْلَةِ يُبَيِّنُ الْأَحْكَامَ شَرَعَ الْمِلَّةِ

الباب الأول:

في الإعادة

1885 فِي مُفْسِدَاتِ لِلصَّلَاةِ تُحْصَرُ بِبُطْلِ شَرْطِ صِحَّةٍ إِذْ يُذَكَرُ

المسألة الأولى:

في الحدث

1886	فِي حَدَثِ قَطْعِ الصَّلَاةِ عِنْدَهُمْ	هَلْ يَقْتَضِي لِلْقَطْعِ أَوْ بِنَى فُهُمْ
1887	بِأَنَّهَا غَيْرُ الرَّعَافِ تُقَطَّعُ	وَقَطْعُهُ لِلشَّافِعِيِّ يُسْمَعُ
1888	وَالْخُلْفُ فِي غِيَابِ حُكْمٍ وَارِدٍ	عَنِ الرَّسُولِ ثَابِتِ الْمَسَانِدِ
1889	إِلَّا ابْنَ عَبَّاسٍ يُقَالُ قَدْ رَعَفَ	ثُمَّ أَبْتَنَى عَلَى الَّذِي مِنْهُ سَلَفُ
1890	وَذَاكَ مَوْقُوفٌ عَلَى الصَّحَابِيِّ	لَهُ دَلِيلُهُ بِإِلَّا ارْتِيَابِ

المسألة الثانية:

في المرور بين يدي المصلي

1891	كُلُّ مُرُورٍ قَبْلَةَ الْمُصَلِّي	فِيهِ خِلَافٌ وَارِدٌ لِلْكُلِّ
1892	لَا يَقَطُّعُ الصَّلَاةَ لِلْجُمُهورِ	وَالْبَعْضُ قَالَ ذَلِكَ فِي الْمَحْظُورِ
1893	فَمَرْأَةٌ حَمَارٌ كَلَبٌ أَسْوَدٌ	قَالَ أَبُو ذَرٍّ لَقَطَّعَ عَدَدُوا
1894	فَالْكُرَّةُ لِلْجُمُهورِ عُدَّةٌ خَبِرُ	وَبَعْضُهُمْ قَطَّعَ الصَّلَاةَ إِنْ صَدَرَ

المسألة الثالثة:

النفخ في الصلاة

1895	وَالنَّفْخُ فِي الصَّلَاةِ فِيهِ اخْتَلَفُوا	عَلَى ثَلَاثِ كُلِّهَا سَيُوصَفُ
1896	قَوْمٌ رَأَوْا إِعَادَةَ مِنْهُ تَجِبُ	وَالْكُرَّةُ عِنْدَ آخِرِينَ قَدْ حُسِبُ
1897	إِنْ يُسْمَعُ النَّفْخُ فَذَلِكَ مُبْطِلٌ	هَلْ عُدَّةٌ فِي الْكَلَامِ حِينَ يَحْصُلُ

المسألة الرابعة:

الضحك في الصلاة

1898	وَالضُّحْكُ فِي الصَّلَاةِ عُدَّةٌ يُفْسِدُ	وَالْخُلْفُ فِي تَبَسُّمٍ لَا يُقْصَدُ
1899	وَالْخُلْفُ فِي تَرَدُّدِ التَّبَسُّمِ	هَلْ ضَحِكٌ أَوْ غَيْرُهُ فَلْتَفْهَمِ

المسألة الخامسة:

في صلاة الحاقن

أَعَادَ فِي وَقْتِ بَحْكُمْ بَائِنَ	وَالْخُلْفُ فِي صَلَاةِ كُلِّ حَاقِنَ	1900
لِفَائِطٍ وَذَاكَ حُكْمٌ شَائِعٌ	وَالْكُرْهُ فِي صَلَاةٍ مَنْ يُدَافِعُ	1901
مُدَافِعًا لِلْأَخْبَثِينَ حُكْمُكُمْ	عَنْ عَائِشَةَ فَلَا يُصَلِّي فَرْدُكُمْ	1902
صَلَاةَ حَاقِنٍ وَذَا حُكْمٌ تُبَعُ	أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ مَنَعُ	1903

المسألة السادسة:

في رد السلام أثناء الصلاة

بِالْقَوْلِ وَالْإِيْمَاءِ وَالْإِفْهَامِ	هَلْ لِلْمُصَلِّ الرَّدُّ لِلسَّلَامِ	1904
وَالْبَصْرِيِّ رَدُّهُ لَدَيْهِمْ ثَابِتٌ	فَأَبْنُ مُسَيْبٍ كَذَا قِتَادَةٌ	1905
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ كَمَا ذَكَرُ	وَمَنَعُ قَوْلٍ عِنْدَ قَوْمٍ فَلَيشِرُ	1906
ذَا الْحُكْمُ لِلنُّعْمَانِ بِالْعِبَارَةِ	وَالْمَنَعُ فِي قَوْلٍ كَذَا إِشَارَةٌ	1907
مَنْ الْكَلَامِ النَّهْيُ فِيهِ قَدْ وَرَدَ	وَالْخُلْفُ هَلْ رَدُّ السَّلَامِ يُعْتَمَدُ	1908
وَذَلِكَ فِي الْكِتَابِ قَوْلُ الْفَضْلِ	فَالرَّدُّ وَاجِبٌ لَهَا فِي الْأَصْلِ	1909

الباب الثاني:

في القضاء

قَضَاءُهَا لِلنَّائِمِينَ يُعْرَفُ	عَلَى الَّذِي عَلَيْهِ وَاجِبٌ صَفُوا	1910
وَقْتُ لَهَا وَالْإِثْمُ حَاصِلٌ ثَبِتُ	فِي عَامِدٍ مُغْمَى عَلَيْهِ إِنْ يَفْتُ	1911
جَوَازُ قِيَاسٍ عَلَى التَّبْيِينِ	وَحُلْفُهُمْ يُرَى عَلَى شَيْئَيْنِ	1912
فَوَاجِبُ الْقَضَاءِ فِيهِمَا حَاصِلٌ	مَنْ قَاسَ عَامِدًا عَلَى نَاسٍ جَلَلُ	1913
قِيَاسٍ ضِدُّ إِذْ بِضِدِّ مَا نَفَعُ	وَمَنْ رَأَاهُمَا كَضِدِّينَ مَنَعُ	1914
تَيْسِيرُ عَمْدٍ لَيْسَ بِالسَّدِيدِ	وَإِنْ يَكُ الْوُجُوبُ لِلتَّشْدِيدِ	1915
مُغْمَى عَلَيْهِ حُكْمُهُ إِذَا يُحَدُّ	وَبَيْنَ مَجْنُونٍ وَنَائِمٍ يُعَدُّ	1916
وَالْبَعْضُ لِلْفَائِتِ بِالسُّوَاءِ	فَبَعْضُهُمْ أَسْقَطٌ لِلْقَضَاءِ	1917

- 1918 وَالْبَعْضُ خَمْسٌ مِنْ صَلَاةِ فَائِتِهِ
 1919 فِي حَقِّهِ مَهْمًا يَطُولُ النَّوْمُ
 كَنَائِمٍ تَبْقَى الصَّلَاةُ ثَابِتَةً
 يَقْضِي مُرْتَبًا عَلَيْهِ اللَّوْمُ

صفة القضاء وشروطه

- 1920 أَمَّا الْقَضَا فَوَصْفُهُ نَوْعَانِ
 1921 قَضَاؤُهُ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِ
 1922 يَقْضِي لِنَفْسِ الْعَدِّ حِينَ تَتَّحَدُ
 1923 بِأَلَّا تَقْتَدِرُ بِوَقْتِ حَاضِرٍ
 1924 وَالْبَعْضُ أَرْبَعًا قَضَى لَهَا أَبَدًا
 1925 فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ يُنْسَبُ
 1926 وَاخْتَلَفُوا فِي صِفَةِ التَّرْتِيبِ
 1927 فِي ذَاتِهَا وَفِي صَلَاةِ الْحَاضِرِ
 1928 لَعْنُ تَكُنُ فَوْقَ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ
 1929 إِعَادَةٌ قَبْلَ صَلَاةِ الْحَاضِرَةِ
 1930 إِنْ ذَكَرَ النُّسْيَانَ فِي فَرَضٍ دَخَلَ
 1931 وَتَرَكَ تَطْوِيلَ بِتَّرْتِيبِ ذِكْرٍ
 1932 وَفِي الْقَضَا إِنْ يَسْبِقُ الْإِمَامُ
 قَضَاءُ جُمْلَةٍ وَبَعْضُ ثَانٍ
 فِيهِ شُرُوطٌ ثَبَتَتْ لَدَيْهِ
 فِي سَفَرٍ قَصُرَ لَهَا حِينَ يَعْدُ
 لِمَالِكٍ وَصَحْبِهِ الْأَكَابِرِ
 فِي سَفَرٍ أَوْ حَضَرَ مَهْمًا وَجَدَ
 وَالْبَعْضُ فَرَضُ الْحَالِ حُكْمٌ يُرْغَبُ
 فِي مَنْسِيَاتِهَا عَلَى التَّرْكِيبِ
 كَذَلِكَ تَرْتِيبُ الْقَضَا لِلْغَائِبِ
 قَوْلُ لِمَالِكٍ وَذَلِكَ قَاعِدَةٌ
 وَفَائِتُهُ إِنْ لَمْ يُقَدِّمْ خَاسِرَةٌ
 وَلَمْ يُصَلِّ فَائِتًا فَقَدْ بَطَلَ
 فِيهِ خِلَافٌ ثَابِتٌ وَمُنْتَشِرٌ
 مَأْمُومَهُ بِالْبَعْضِ فَالْإِتْمَامُ

المسألة الأولى، فيها ثلاثة أقوال:

- 1933 وَمُذْرِكٌ قَبْلَ الرُّكُوعِ مَا رَفَعَ
 1934 أَدْرَكَ مِنْهَا رَكْعَةً وَتُحْسَبُ
 1935 بِأَنَّ يَوْمٌ غَيْرُهُ فِيمَا بَقِيَ
 1936 إِتْيَانُهُ بِفَائِتٍ فَهَلْ قَضَا
 1937 بَعْضٌ أَدَاءً فِي قِرَاءَةِ وَرَدٍ
 إِمَامُهُ لِرَأْسِهِ إِذَا وَقَعَ
 لَهُ بِفَرَضِهِ وَعَنْهُ تَحْجُبُ
 مِنَ الصَّلَاةِ كُلُّهَا فَحَقَّقِ
 وَهَلْ أَدَاءٌ لِلَّذِي قَبْلُ مَضَى
 قَضَاءٌ فِي الْأَقْوَالِ حِينَمَا تَجِدُ

المسألة الثانية:

قضاء بعض الصلاة بسبب النسيان

وَأَخْلَفَ فِي مَسَائِلِ الْإِجْزَاءِ	وَكُلُّ رُكْنٍ وَاجِبٍ الْقَضَاءِ	1938
لَأُبْدَ مِنْ سَجْدَتِهِ فِي رَكْعَةٍ	فَمَنْ سَهَا فِي رَكْعَةٍ عَنْ سَجْدَةٍ	1939
فَأَخْلَفَ فِي آدَائِهِ لِحَالِهَا	أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ إِذَا نَسِيَ لَهَا	1940
مَا قَبْلَ وَالْبِنَاءِ فِيهِ أَفْضَلُ	فَسَجْدَةٌ لِرَابِعَةٍ ذَا يُبْطَلُ	1941
أَبْطَلَهَا بَعْضُ تَعَادُ فَضْلَهُ	وَذَاكَ حُكْمُ مَالِكٍ فِي النَّازِلَةِ	1942
تُكْمَلُ الصَّلَاةُ مِنْهَا ذَا عَجَبٍ	وَالْبَعْضُ أَرْبَعًا لِسَجَدَاتٍ طَلَبُ	1943
فَعَنْهُمَا ذَا الرَّأْيِ فِي الْمَأْثُورِ	أَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ الشُّورِي	1944
مَنْ بَعْدَ ذَلِكَ لِلصَّلَاةِ يَفْعَلُ	رَابِعَةً إِصْلَاحُهَا يُكْمَلُ	1945
وَهُوَ بَعِيدٌ لَا يَرَاهُ الْفَهْمُ	لِلشَّافِعِيِّ جَاءَ هَذَا الْحُكْمُ	1946
أَصْحَابُهُ ذَاكَ الَّذِي لَهُ حَصَلُ	فَتَبْطَلُ الصَّلَاةُ أَحْمَدُ نَقْلُ	1947

الباب الثالث في الجملة الرابعة:

من سجود السهو

الفصل الأول:

حكم سجود السهو

بِهِ وَهَلْ فِي سُنَّةٍ يَنْتَظِمُ	فَهَلْ سُجُودُ السَّهْوِ فَرَضٌ يُحْكَمُ	1948
أَبُو حَنِيفَةَ فَرِيضَةٌ تُحَدُّ	فَالشَّافِعِيُّ يَرَاهُ سُنَّةً يُعَدُّ	1949
وَبَيْنَ سَجْدَةٍ لِسَهْوِ الْفِعْلِ	وَمَالِكٌ فَرَّقَ بَيْنَ الْقَوْلِ	1950
كَمَثَلِ نَقْصِ الْفِعْلِ عِنْدَ الْآنِ	كَذَلِكَ سَهْوِ الزَّيْدِ وَالنَّقْصَانِ	1951
لِلزَّيْدِ وَاجِبٌ لِنَقْصِ يَأْتِي	شَرْطُ يَرَى فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ	1952
إِلَيْهِ فِي فِعْلِ الرَّسُولِ يُقَدَّرُ	فِي رُتْبَةِ الْمُنْدُوبِ حَيْثُ يُنْظَرُ	1953
فَأَخْلَفَ وَاصِحٌ لَدَى الْمَكْتُوبِ	فَهَلْ لِنَدْبِ أُمَّ عَلَى الْوُجُوبِ	1954

الفصل الثاني:

مواضع سجود السهو

وَخُلْفُ فِي السَّهْوِ عَلَى مَسَائِلَ	1955
لِلشَّافِعِيِّ قَبْلَ السَّلَامِ يَسْجُدُ	1956
قَبْلَ السَّلَامِ مَا لَكَ لِلنَّقْصِ	1957
بُحَيْنَةَ قَبْلَ السَّلَامِ يَسْجُدُ	1958
فِي نَقْصِهَا قَوْلُ بُحَيْنَةَ وَرَدُّ	1959
فَفِي ثَلَاثَةِ مِنَ الْمَذَاهِبِ	1960
جَمْعٌ وَتَرْجِيحٌ وَمَا بَيْنَهُمَا	1961

الفصل الثالث:

في معرفة الأقوال والأفعال التي يجب السجود لها

وَاتَّفَقُوا بِأَنَّهُ لِسُنَّةٍ	1962
وَلَيْسَ مَطْلُوبًا عَنِ الرِّغَائِبِ	1963
عَنْ وَاحِدَةٍ لَعَنَ تَرَدُّ لِمَالِكٍ	1964
لِمَذْهَبِ الْإِمَامِ بِالْمَدِينَةِ	1965
أَدَاءً عَيْنَ الْفَرَضِ حُكْمٌ وَاجِبٌ	1966
وَالخُلْفُ فِي تَحْدِيدِ فَرَضِهَا وَمَا	1967
وَبَعْضُهُمْ تَأَكِيدُ سُنَّةٌ تَجِبُ	1968
وَالخُلْفُ فِي الْوَسْطَى عَلَى أَقْوَالِ	1969

الفصل الرابع:

في صفة سجود السهو

بَعْدَ السَّلَامِ مَا لَكَ تَشَهَّدُوا	1970
وَالخُلْفُ فِيهِ حَوْلٌ وَصِفَ هَيَاتُهُ	1971
وَكَوْنُ سَهْوٍ يَحْمِلُ الْإِمَامُ	1972
فِيهِ خِلَافٌ سَائِرِ الْمَذَاهِبِ	1973

الفصل الخامس:

في معرفة من يجب عليه سجود السهو

1974	من سنة الإمام ثم المنفرد	وسهو مأموم فهل حكماً يعد
1975	فالبعض قال فالإمام يحمله	وشد محول بقول ينقل
1976	في نفسه يسجد حين السهو	ليس لذاك من دليل مروى
1977	وفي سجود للمأموم خلف	إن فاتته من الصلاة طرف
1978	فيطلب الإمام بالسجود	يتبعه المأموم بالتأكيد
1979	وبعدده فليقتض ما عليه	للنخعي ثم الشعبي ضف إليه
1980	قبل السلام ثم بعده سجد	فذاك حكم عندهم قد اعتمد
1981	والبعض من قبل السلام يتبعه	وبعدده سجوده قد ينفعه
1982	فذاك حكم هذه الواقعة	لمالك وصحبه في الملة

الفصل السادس:

فيما ينبه المأموم الإمام إذا سهى

1983	يسبح المأموم للإمام	في سهوه لرغبة التمام
1984	أما النساء تصفيقهن جائز	حديث من لكل فضل حائز
1985	والبعض في التسيح سوى بينهم	دليله ضعفه جميعهم
1986	داود مثله وللنعمان	في صحة الصلاة قول ثان
1987	والشافعي مؤيد لمالك	في الجبر والبناء للتدارك
1988	أما سجوده لجبر الشك	كل لذيه فيه قول يحكي
1989	فمالك يبني على اليقين	بعد السلام يقضي سجدتين
1990	إن كان ذا في أول الصلاة	فذاك بالبطلان فعلاً يأتي
1991	طائفة فليس في ذا حرج	سجود سهو فيه منه مخرج
1992	فكل قول وارد فيه أثر	من عمل الرسول سيد البشر

كتاب الصلاة الثاني

الباب الأول: في الوتر

1993	وَالْخُلْفُ فِي خَمْسٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ	فِي وَقْتِهِ أَوْ فِي الزَّمَانِ النَّافِعِ
1994	صَلَاتُهُ فِي الرَّحْلِ وَالْقُنُوتِ قُلٌّ	فَتِلْكَ خَمْسَةٌ بِهَا عَدُّ كَمَلٍ
1995	وَوُضْفُهُ لِمَالِكَ يُفْضَلُ	ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ لَهُ وَيَفْصَلُ
1996	لَهَا سَلَامٌ عَكْسُهُ النُّعْمَانُ	مَجْمُوعَةٌ لَدَيْهِ ذَلِكَ الشَّانُ
1997	وَرَكَعَةٌ وَاحِدَةٌ لِلشَّافِعِيِّ	كُلُّ قَفَا صَحَابَةٍ أَوْ تَابِعِي
1998	تَضَارُبُ الْأَثَارِ نَوْعَ الْعَمَلِ	فِي رَكَعَةٍ وَاحِدَةٍ نَصٌّ جَلَلٌ
1999	عَنْ عَائِشَةَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ	عَشْرًا وَوَاحِدَةً بِلا مُضَاهِ
2000	لَأَجْرِهَا وَذَلِكَ أَمْرٌ يَشْهَدُ	لِرَكَعَةِ الْوَتْرِ بِحَيْثُ تُفْرَدُ
2001	وَقَطْعُهَا مُسَلِّمًا عُمَرَانُ	قَالَ بِهِ فَطَبَّقَ الْأَعْيَانُ
2002	حَدِيثٌ عَائِشَةَ بِنَصِّ آخِرِ	صَلَّى لِحَمْسٍ دُونَ قَطْعِ ظَاهِرِ
2003	وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ تَخْيِيرٌ وَرَدُّ	فِي رَكَعَةٍ أَوْ خَمْسَةٍ كَمَا يُرَدُّ
2004	هَبْلٌ فِي الشَّرُوطِ أَنْ يَكُونَ الشُّفْعُ	مَنْ قَبْلَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْمَنْعُ
2005	تَكَرَّرُهُ فِي لَيْلَةٍ مَمْنُوعٌ	حَذَرٌ مِنْ تَكَرَّرِهِ الشَّفِيعُ

الباب الثاني: في ركعتي الفجر

2006	قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ رَكَعَتَانِ	كُلُّ يَقُولِهَا بِلا مُدَانِ
2007	لَكِنَّ مَقْرُوءًا عَلَيْهِ يُخْتَلَفُ	فَالْبَعْضُ فَاتِحَةٌ كَفَى فِيمَا وَصَفَ
2008	وَذَلِكَ مَالِكٌ وَمَنْ قَدْ قَلَّدَا	وَالْبَعْضُ سُورَةٌ بِهَا قَدْ عَصَّدَا
2009	لِلشَّافِعِيِّ يَرَى مِنَ الْقِصَارِ	مَا حَدَّدَ النُّعْمَانُ فِي الْأَثَارِ
2010	مِنْ سَبَبِ التَّخْفِيفِ جَاءَ الْخُلْفُ	كُلُّ قَرِينَةٍ عَلَيْهَا وَصَفُ

الباب الثالث:

في النوافل

2011	نَوَافِلُ تُشْنِي أَوْ تُرْبِعُ	مَثْنَى يَقُولُ مَالِكٌ إِذْ تُجْمَعُ
2012	وَخَيْرَ النُّعْمَانِ بَيْنَ الْعَدَدِ	مَثْنَى وَأَرْبَعٍ بِلا تَرَدُّدِ
2013	أَوْ فِي ثَلَاثَةٍ فَأَيُّهَا يُرَدُّ	وَدُونَ قَطْعَهَا بِتَسْلِيمٍ يَحْدُ
2014	صَلَاةٍ لَيْلٍ بَعْضُهُمْ مَثْنَى يَقُلُّ	وَأَرْبَعٍ نَفْلُ النَّهَارِ إِنْ حَصَلُ
2015	أَدْلَىةُ الْخِلَافِ حِينَ تُنْظَرُ	خِلَافُهُمْ ضَمْنِ الْحَدِيثِ يُذَكَّرُ
2016	كُلُّ صَلَاةٍ اللَّيْلِ مَثْنَى يُوتَرُ	بِوَاحِدَةٍ وَذَلِكَ قَوْلُ يُوتَرُ
2017	لِابْنِ عَمْرٍ يَقُولُ قَالَهُ النَّبِيُّ	مَنْ قَوْلُهُ أَدَى سَمًا بِالرُّتْبِ
2018	فَإِذَا رَوَّيْتَهُ ابْنَ الصَّدِيقِ	كَمْ أَخْرَجَتْ بِحِفْظِهَا مَنْ ضَيْقِ
2019	صَلَّى لِيَسْبَحَ ثُمَّ لَمَّا كُبُرًا	صَلَّى لِيَسْبَحَ كَمْ رَوَّوَا ذَا الْأَثَرَا

الباب الرابع:

في ركعتي دخول المسجد

2020	كُلُّ يَرَى نَدْبًا لَهَا وَالظَّاهِرِي	يَقُولُ وَاجِبًا خِلَافَ الْأَكْثَرِ
2021	وَوَخِلْفُهُمْ أَتَى عَلَى أَمْرِ النَّبِيِّ	هَلْ سُنَّةٌ أَوْ وَاجِبٌ فَلْتَجْتَبِي

الباب الخامس:

في قيام رمضان

2022	يَقُولُ كُلُّ رَمَضَانَ يُنْدَبُ	غُفْرَانُ ذَنْبٍ فَائِتٍ يُرْتَبُ
2023	حُكْمُ حَدِيثِ قَدْرَوَى الْبُخَارِي	لَمْتَنِهِ فِي صِحَّةِ الْأَخْبَارِ
2024	أَدَاؤُهَا آخِرَ لَيْلٍ أَفْضَلُ	أَعْنِي التَّرَاوِيحَ الَّتِي تَسْتَكْمَلُ
2025	عَشْرِينَ رَكْعَةً لِقَوْلِ مَالِكٍ	زَادَ ابْنُ قَاسِمٍ لَسْتُ فَاسْتَلِكُ
2026	سَيِّلُهُ مِنْ كُلِّ أَهْلِ الْمَذْهَبِ	وَذَلِكَ رَأْيِي شَائِعٌ فِي الْكُتُبِ

عَشْرِينَ زِدْ ثَلَاثَةَ تُحَدُّ	2027	فِي زَمَنِ الْفَارُوقِ كَانَ الْعَدُّ
عَبْدُ الْعَزِيزِ وَالْأُدَّةُ نَعْمَ الْبَشْرُ	2028	وَنَجَلُ قَيْسٍ قَالَ أَدْرَكْتُ عُمَرَ
يَوْمُ بَعْضِ التَّابِعِينَ قَائِمًا	2029	صَلَّى ثَلَاثِينَ وَسِتًّا دَائِمًا

الباب السادس: في صلاة الكسوف

المسألة الأولى:

في صفة صلاة الكسوف

فِيهِ رُكُوعَانِ بِحُكْمِ الشَّافِعِ	2030	أَحْمَدُ مَالِكٌ كَذَلِكَ الشَّافِعِي
وَسَجْدَتَيْنِ فَعَلُهُ فِي الرُّكْعَةِ	2031	أَتَى بِذَا فِي رُكْعَةٍ وَاحِدَةٍ
مِثْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ ثُمَّ الْجُمُعَةِ	2032	أَبُو حَنِيفَةَ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ
كَذَلِكَ لِلْقِيَّاسِ فِي الْأَخْبَارِ	2033	تَخَالَفَ الْأَحْكَامُ فِي الْأَثَارِ
رَغِمَ صَلَاةُ الْكُلِّ رُكْعَتَيْنِ	2034	أَمَلْتُ لِحُلْفِهِمْ عَلَى نَوْعَيْنِ
أَنْ يَنْحَنِيَ لِمَرَّتَيْنِ جَاعِلًا	2035	فَفِي الرُّكُوعِ جَاءَ خُلْفُهُمْ عَلَى
وَقِيلَ بَلْ كَالْعِيدِ حَيْثُمَا تُصَفِّ	2036	لِكُلِّ رُكْعَةٍ رُكُوعَيْنِ تُصَفِّ

المسألة الثانية:

في القراءة في صلاة الكسوف

وَالشَّافِعِي كَذَلِكَ دُونَ الْجَهْرِ	2037	لِمَالِكٍ يَقْرَأُهَا بِالسُّرِّ
يَقْرَأُهَا بِالْجَهْرِ لَا تُلْغِيهِ	2038	لِلصَّاحِبَيْنِ وَأَبْنِ رَاهُوِيهِ
يُفْهَمُ أَنَّ صَوْتَهُ قَدْ سَتَرَهُ	2039	فَقَوْلُ نَحْوِ سُورَةِ اللَّبْقَرَةِ
فِيهَا مَعَ النَّبِيِّ وَمَا سَمِعْتُ	2040	فَنَجَلُ عَبَّاسِ حَكِي وَقَفْتُ
لِلْبَقَرَةِ قَرَأَ لَهَا قَدْرَتْ	2041	حَرْفًا وَعَائِشَةُ رَوَتْ حَزْرَتْ
وَالْحَقُّ دَائِمًا يَبْقَى مَرْغُوبًا	2042	رِوَايَةُ الْجَهْرِ حَوَتْ عُيُوبًا

1 - أخرجه ابن أبي شيبة عن داود بن قيس قال أنه أدرك عمر بن عبد العزيز يوم الناس فصلوا ستا وثلاثين ركعة في التراويح.

المسألة الثالثة:

في وقت صلاة الكسوف

صَلَاتُهَا فِي كُلِّ وَقْتٍ تُمْكِنُ	2043
لِلشَّافِعِيِّ وَدُونَنَا يُسْتَهْجَنُ	
لِلنَّهْيِ أَوْقَاتٌ لَهُ تُجْتَنَبُ	2044
أَبُو حَنِيفَةَ لَهَا لَا يَرْغَبُ	
فَوْقَتُهَا لِلنَّفْلِ وَقْتًا يُطَلَبُ	2045
وَوَقْتٌ نَهَى مَالِكٌ يَجْتَنَبُ	
أَمَّا ابْنُ قَاسِمٍ يَرَى وَقْتِ الضُّحَى	2046
كُلُّ لِقَوْلِهِ يُرَى قَدْ رَجَّحَا	

المسألة الرابعة:

في خطبة صلاة الكسوف

بَعْدَ الصَّلَاةِ خُطْبَةٌ فِيهَا اخْتَلَفَ	2047
فَشَرَطُهَا لِلشَّافِعِيِّ لَمَّا وَصَفَ	
وَمَالِكٌ ثُمَّ أَبُو حَنِيفَةَ	2048
فِيهَا يُرَجَّحَانِ تَرَكَ الخُطْبَةَ	
وَعَلَّةُ الحُكْمِ عَنِ الرَّسُولِ	2049
أَسْبَابُ خُلْفٍ دَاخِلَ النُّقُولِ	
يَوْمَ الكُسُوفِ مَاتَ نَجَلٌ لِلنَّبِيِّ	2050
نَهَى عَنِ الظَّنِّ بِوَقْفِ السَّبَبِ	
عَلَى وَفَاةِ نَجَلِهِ إِذْ يُفْهَمُ	2051
بِأَنَّهَا آيَاتٌ كَوْنٌ يَحْسُمُ	
فِيهَا بِلَا تَوْقُفٍ عَلَى البَشَرِ	2052
يَحْيَا يَمُوتُ ذَاكَ أَمْرٌ لِلْقَدَرِ	

المسألة الخامسة:

في صلاة كسوف القمر

صَلَاتُهُ مِثْلَ كُسُوفِ الشَّمْسِ	2053
لَمَنْ فَقَّهَ الشَّافِعِيُّ يُرْسِي	
لِمَالِكٍ ثُمَّ أَبِي حَنِيفَةَ	2054
صَلَاتُهَا فَذَا بِلَا جَمَاعَةٍ	
فِي فَهَمِ نَصِّ سُنَّةِ الكُسُوفِ	2055
تَخْتَلِفُ الأَحْكَامُ فِي المَوْصُوفِ	
بِسُورَةِ الزَّلْزَلَةِ الصَّلَاةِ	2056
أَوْ غَيْرِهَا قَدْ تُقْرَأُ الآيَاتُ	

الباب السابع:

في صلاة الاستسقاء

صَلَاةُ الاستِسْقَاءِ كُلُّ يُجْمَعُ	2057
أَنَّ الرَّسُولَ سَنَّهَا المَشْفَعُ	
وَبَعْضُهُمْ سَنَّهَا الخُرُوجُ	2058
لَيْسَ عَلَى مُعَارِضِ عُرُوجِ	

2059	إِنْ قَالَ غَيْرَ ذَا لِأَنَّهُ اشْتَهَرَ	مَنْ سُنَّةَ الْمُصْطَفَى خَيْرَ الْبَشَرِ
2060	كَبَّرَ كَالْتَّكْبِيرِ يَوْمَ الْعِيدِ	وَحُطْبَةَ لَهُ عَلَى التَّحْدِيدِ
2061	يُقَلِّبُ الرُّدَاءَ وَسَطَ الْخُطْبَةِ	يَتَّبِعُهُ النَّاسُ بِوَقْتِ الْجَلْسَةِ
2062	فَالِاتِّبَاعِ لِلْإِمَامِ وَاجِبٌ	فِي النَّفْلِ ثُمَّ الْفَرَضِ حُكْمٌ صَائِبٌ

الباب الثامن:

في صلاة العيدين

2063	وَعَسَلُهُمْ لَهَا عَلَيْهِ أَجْمَعُوا	أَذَانُهَا إِقَامَةٌ فَتُمْنَعُ
2064	تَأْخِيرَ خُطْبَةِ فَذَاكَ السُّنَّةُ	أَخْرَهَا عُثْمَانُ ذَاكَ سَنَّهُ
2065	قَبْلَ افْتِرَاقِ النَّاسِ يَوْمَ الْعِيدِ	وَالصَّحْبُ فَعَلُهُمْ عَلَى التُّشْدِيدِ
2066	وَحَمَلَهُ عَلَى الْوُجُوبِ عِنْدَهُمْ	فَلنَحْتَرِمُ أَهْدَافَهُمْ وَقَصْدَهُمْ
2067	وَعَدُّ تَكْبِيرِ لَهَا إِثْنَا عَشَرَ	وَلَا بِنِ مَنْذِرٍ أَتَى عَنْهُ الْخَبْرُ
2068	وَاخْتَصَرَ الْقَاضِي عَلَى الَّذِي وَرَدَ	عَنِ الصَّحَابِ أَوْ سَمَاعٍ يُعْتَمَدُ
2069	فَمَالِكَ سَبْعًا وَبِالْإِحْرَامِ	فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى عَلَى الدَّوَامِ
2070	وَالشَّافِعِيِّ ثَمَنَ عَدِّ الْأُولَى	وَذَاكَ حُكْمٌ عِنْدَهُ بِالْأُولَى
2071	أَبُو حَنِيفَةَ ثَلَاثًا كَبِيرًا	تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ بَعْدَهَا يَرَى
2072	ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِهَا يُكَبِّرُ	رَفَعَ الْيَدَيْنِ حُكْمَهُ يُقَرَّرُ
2073	وَالْبَعْضُ تَسْعَ قَالَ كُلُّ رُكْعَةٍ	ذَا لِابْنِ عَبَّاسٍ كَذَا الْمَغْيِرَةَ
2074	وَلَا بِنِ مَالِكٍ أَنْسَ وَالنُّخَعِي	لَدَيْهِمْ ذَا الْحُكْمِ جَا فِي الشَّرْعِ
2075	فَأَبْنُ عَمْرٍ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ	كَبَّرَ قَبْلَ الْبَدءِ فِي الْقِرَاءَةِ
2076	سَبْعًا لِأُولَى خَمْسَةَ فِي الثَّانِيَةِ	وَالْقَوْلُ لِلنُّخَعِيِّ وَذَاكَ رَأْيُهُ
2077	وَالْمِثْلُ مَرْفُوعٌ أَتَى عَنْ عَمْرٍو	لِلْعَاصِي نَجَلٍ جَاءَ ذَا فِي الذِّكْرِ

الباب التاسع:

في سجود القرآن

2078	يُسَجَّدُ فِي تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ	تَفْصِيلُهَا فِي خَمْسَةِ الْمَعَانِي
2079	حُكْمُ سُجُودِ عَدَدِ السُّجُودَاتِ	مَحَلُّهَا كَذَلِكَ فِي الْأَوْقَاتِ

وَمَنْ عَلَيْهِ وَاجِبٌ سُجُودُهَا	2080
وَجُوبُهَا قَالَ بِهِ النُّعْمَانُ	2081
فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْأَمْرِ	2082
سُورَةٌ سَجْدَةٌ عَمْرِيَوْمًا قَرَأَ	2083
أَعَادَ فِي الْأُسْبُوعِ نَفْسَ السُّورَةِ	2084
مَهْلًا عَلَى رِسْلِكُمْ فَالسَّجْدَةُ	2085
بِمَحْضَرِ الصَّحْبِ وَلَمْ يَخْتَلَفُوا	2086
فَالشَّافِعِيُّ حَدِيثُ زَيْدٍ يَعْتَمِدُ	2087
فَسُورَةَ الْحَجِّ لَهَا يَوْمًا قَرَأَ	2088
وَالْجَمْعُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَقْوَالِ	2089
قَدْ عَدَّهَا الْقَاضِي بِكُلِّ السُّورِ	2090
أُولَئِهَا الْأَعْرَافُ ثُمَّ الرَّعْدُ	2091
مَرِيْمٌ وَالْفَرْقَانُ ثُمَّ النَّمْلُ	2092

كتاب أحكام الميت

فَذَا الْكِتَابُ قَسْمُهُ لِسِتَّةِ	2093
مَنْ جُمِلَ لَغُسْلِهِ كُلُّ مَيِّتٍ	
مَا يُسْتَحَبُّ بَعْدَ الْاِحْتِضَارِ	2094
غُسْلٌ وَكَفْنٌ حَمَلُهُ لِلْغَارِ	
كَذَاكَ فِي صَلَاتِهِمْ عَلَيْهِ	2095
وَالدَّفْنِ فِيهِ الْوَعْظُ لِلنَّبِيِّ	

الباب الأول:

فيما يستحب أن يفعل به عند الاحتضار وبعده

يُؤَدَّى بِالتَّلْقِينِ ذَا قَوْلِ النَّبِيِّ	2096
أَمْرٌ بِهِ مِنَ الرَّسُولِ فَاجْتَبِي	
وَقَوْلٌ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ	2097
أَخْرَجَتْ طَبَقٌ ثَبَّتَ الْأَوَاهُ	
إِغْمَاضُ عَيْنَيْهِ بِتِلْكَ اللَّحْظَةِ	2098
وَالْخُلْفُ فِي تَوَجُّهِهِ لِلْقِبْلَةِ	

الباب الثاني:

في غسل الميت

2099	أَبْوَابُهُ أَرْبَعَةٌ تُفْصَلُ	مَا حُكِمَهُ مَنْ وَاجِبٌ يُغْسَلُ
2100	مَا حُكِمَ غَاسِلٍ وَوَصَفُ الْغُسْلِ	وَمَنْ يَجُوزُ غُسْلُهُ بِالْفِعْلِ

الفصل الأول:

في حكم الغسل

2101	وَقِيلَ فَرَضٌ فِيهِ بِالْكَفَايَةِ	وَقِيلَ سُنَّةٌ كَذَاكَ ثَبِتَ
2102	وَاحْتَجَّ بَعْضُهُمْ بِحُكْمِ لِلْنَّبِيِّ	وَذَاكَ حُكْمٌ ثَابِتٌ فِي الْحَقْبِ
2103	فَغَسَلْنَ ثَلَاثَ أَوْ خَمْسًا عَدَدٌ	قَالَ بِهِ الرَّسُولُ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ
2104	فَمَنْ إِلَى التَّعْلِيمِ رَدَّ قَوْلَهُ	لِلنَّدَبِ حُكْمًا قَدْ يَرُدُّ فَضْلَهُ
2105	وَمَنْ رَأَى لِلْأَمْرِ بِالتَّأَكِيدِ	فَصَيْغَةُ الْوُجُوبِ بِالتَّحْدِيدِ
2106	لَدَيْهِ عِنْدَ سَاعَةِ التَّطْبِيقِ	فِي الْعِلْمِ لَا تَمِلُ إِلَى التَّضْيِيقِ

الفصل الثاني:

فيمن يجب غسله من الموتى

2107	وَاتَّفَقُوا فِي غُسْلِ كُلِّ مُسْلِمٍ	وَالْخُلْفُ فِي الشَّهِيدِ مُشْرِكٌ نُمِي
2108	أَمَّا شَهِيدٌ فَشَهِيدٌ مَعْرَكَةٌ	أَهْلَ أَحَدٍ نَبِيْنًا قَدْ تَرَكَهُ
2109	فَابْنُ مُسَيِّبٍ كَذَاكَ الْحَسَنُ	فَمَنْ تَوَى فَالْغُسْلُ ذَاكَ أَحْسَنُ
2110	فَكُلُّ مَيِّتٍ عِنْدَهُمْ فَمُجْنَبٌ	تَطْهِيرُهُ أَوْلَى وَذَاكَ الْأَصْوَبُ
2111	غُسْلُ عَمْرٍ تَكْفِينُهُ لَدَيْهِمْ	عَلَيْهِ أَفْعَالٌ بِذَا كَفْتَهُمْ

الفصل الثالث:

فيمن يجوز أن يغسل الميت

2112	يُغْسَلُ الرَّجَالُ لِلرَّجَالِ	تُغْسَلُ النِّسَاءُ لِلنِّسَاءِ فِي الْحَالِ
2113	مَعَ الرَّجَالِ مَرْأَةٌ إِذَا تَمَّتْ	أَوْ رَجُلٌ مَعَ النِّسَاءِ إِذَا ثَبِتَتْ
2114	كُلُّ يُؤَدِّي أَمْرَ غُسْلِ الثَّانِي	قِيلَ تَيَّمُّمٌ بِهَذَا الشَّانِ

وَعُسِّلُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ يُوصَفُ	وَذَاكَ لِلْجُمُهورِ قَوْلٌ يُعْرَفُ	2115
فَذَاكَ وَصَفٌ خُلْفُهُمْ بِالْحَدِّ	بِالْمَنْعِ عِنْدَ اللَّيْثِ نَجَلٌ سَعْدُ	2116
أَيُّ غَسَلٍ مَيِّتٍ عَلَى ذَا الشُّكْلِ	بِهِ أَبَاحَ الْبَعْضُ تَرْكَ الْغُسْلِ	2117
كَذَلِكَ تَرْجِيحٌ لِنَهْيِ الزُّجْرِ	فَبَيْنَ تَغْلِيْبٍ لِنَصِّ الْأَمْرِ	2118
وَمَنْ يَرَى لِلْأَمْرِ فِعْلاً سَلَمًا	مُغْلَبٌ لِلنَّهْيِ غُسْلاً حَرَمًا	2119
وَعِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ حَيْثُ يَحْضُلُ	تَيْمُّمٌ لِمَالِكَ يُفْضَلُ	2120
إِظْهَارَ وَجْهِهِ وَكَذَا أَيْدٍ فَقَطْ	وَلَفٌ جَسْمِهِ لِمَعْمَرٍ شَرْطُ	2121
بَيْنَ ثَلَاثَةِ يَدُورِ الْحُكْمِ	بَيْنَ مَحَارِمِ يَحَارِ الْفَهْمِ	2122
فَغُسْلُهُ لَهَا لَدَيْهِمْ خَرْقُوا	بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ الْفَرْقُ	2123
وَبَعْضُهُمْ مَنْعًا رَأَهُ حَائِزًا	فَبَعْضُهُمْ يَرَاهُ فِعْلاً جَائِزًا	2124
تُرْقٍ عَلَيْهَا الْمَاءِ فِي الَّذِي عُلِمَ	أَسْمَاءُ غَسَلَتْ أَبَا بَكْرٍ وَلَمْ	2125
بِعَرْكِهِ مُقَدِّرِينَ حَالَهَا	قَدْ سَأَلَتْ صَحْبًا فَرَحَّضُوا لَهَا	2126

الفصل الرابع:

في صفة الغسل

المسألة الأولى:

في نزع القميص للغسل

ثَوْبٌ لَهُ وَقِيلَ بَلْ يُلْفَعُ	إِنْ غُسِلَ الْمَيِّتُ قِيلَ يُنْزَعُ	2127
لِلشَّافِعِيِّ يَبْقَى بِقَوْلِ ثَانٍ	يُنْزَعُ مَالِكٌ وَلِلنُّعْمَانِ	2128

المسألة الثانية:

وضوء الميت

وَجَاءَ مُطْلَقًا لِنَصِّهِ اجْتَبَى	وَشَرْطُهُ الْوُضُوءُ سُنَّةُ النَّبِيِّ	2129
وَالْأَمْرُ بِالْيَمِينِ فِي الْمَنْقُولِ	بَدَأَ بِهِ مِنْ سُنَّةِ الرَّسُولِ	2130

المسألة الثالثة:

في عدد الغسل

2131 وَوَتَرُهُ عَلَيْهِ جَمْعٌ يَتَّفِقُ فَوْقَ الثَّلَاثِ كُلُّهُمْ بِذَا نَطَقُ

الباب الثالث:

في الأكفان

- 2132 قَدْ كُفِّنَ الرَّسُولُ فِي أَثْوَابِ ثَلَاثَةِ بَيْضٍ مِنَ الصَّوَابِ
- 2133 بِأَلَا قَمِيصٍ أَوْ عَمَامَةٍ ذَكَرُ جُلُ مَرَا جِعِ الْحَدِيثِ وَالسِّيَرِ
- 2134 تَقُولُ بِنْتُ قَائِفٍ عَسَلْتُ لَأُمَّ كُثُومٍ وَقَدْ أَخَذْتُ
- 2135 حَقْوًا وَدِرْعًا وَحِمَارًا مِنْ يَدِ خَيْرِ رَسُولٍ فَاتِحٍ وَمُهْدٍ
- 2136 وَعِنْدَ بَابِ الْبَيْتِ كَانَ جَالِسًا يُكْفِنُ الرُّجَالَ فِي ثَلَاثَةِ
- 2137 ذَا لَابِنِ حَنْبَلٍ كَذَاكَ الْمُطْلَبِ مِنَ الثِّيَابِ وَالنِّسَاءِ فِي خَمْسَةِ
- 2138 أَبِي حَنِيفَةَ وَرَأَى مَالِكٍ وَلِلنِّسَاءِ ثَلَاثَةٌ فِي مَذْهَبِ
- 2139 لَا حَدٌّ إِذْ ثَوْبٌ كَفَى لِلهَالِكِ

الباب الرابع:

في صفة المشي مع الجنائز

- 2140 وَالْمَشْيُ خَلْفَ الْمَيِّتِ أَوْ أَمَامَهُ كُلُّ يَرَى فِي سُنَّةِ أَحْكَامِهِ
- 2141 أَهْلُ مَدِينَةِ أَمَامَهَا يَسِرُّ وَكُوفَةٌ فَخَلْفَهَا إِذَا تَمَرُّ
- 2142 أَسْبَابُ خَلْفِهِمْ عَنِ الْمُخْتَارِ تَصَارُبُ الْأَحْكَامِ فِي الْأَثَارِ
- 2143 وَعَنْ عَلِيٍّ فِي حُكْمِ أَهْلِ كُوفَةٍ يَسِيرُ خَلْفَهَا عَلَى الْمَحْجَّةِ
- 2144 عَلَى مَكَانِ السِّيَرِ مِنْهَا قَدْ سَأَلَ خَيْرُ رَسُولٍ قَالَ سِرُّ خَلْفًا وَذَلَّ
- 2145 مُغْفِرَةٌ حَدِيثُهُ يُخَيِّرُ فِي الْخَلْفِ، أَوْ أَمَامَ، أَوْ جَنْبٍ يُذَكِّرُ
- 2146 أَبُو هُرَيْرَةَ رَوَى لِلْخَلْفِ كُلُّ حَدِيثٍ عِنْدَ قَوْمٍ يَكْفِي

الباب الخامس:

في الصلاة على الجنازة

فَمَنْ عَلَيْهِ ذِي الصَّلَاةِ ثُمَّ مَنْ	2147
لَهَا يُصَلِّي أَيَّ وَقْتٍ قَدْ عَلِمَ	
وَأَيْنَ مَوْضِعٍ لَهَا وَالشَّرْطُ	2148
فَتَلْكَ أَوْصَافٌ لَهَا وَالضَّبْطُ	
بِهِ أَبَاحَ الْبَعْضُ تَرَكَ الْغُسْلُ	2149
مَنْ غُسِلَ مَيِّتٌ عَلَيَّ هَذَا الشُّكْلُ	
فَبَيْنَ سَبْعٍ ثُمَّ وَتَرٍ يَخْتَلِفُ	2150
حُكْمُ أُمَّةٍ عَلَيَّ الَّذِي وَصِفُ	

الفصل الأول:

في صفة صلاة الجنازة

المسألة الأولى:

في عدد تكبيرات صلاة الجنازة

وَعَدُّ تَكْبِيرِ لَهَا فِيهِ اخْتَلَفَ	2151
مَنْ أَرْبَعٌ ثُمَّ لِحْمَسٍ إِنْ تَصَفَّ	
وَذَاكَ فِي عَهْدِ صَحَابَةِ ظَهَرَ	2152
وَالْتَّابِعِينَ مِثْلَهُمْ وَذَا نَظَرُ	
قَدْ رَجَّحُوا فِيهِ لِأَرْبَعٍ وَرَدَ	2153
فِيهِ حَدِيثٌ صَحَّ فِي حُكْمِ السَّنَدِ	
عَلَيْهِ صَارَ الْفِقْهُ فِي الْأَمْصَارِ	2154
وَعَظِيمُهُ ضَعُفَ بِالْأَخْبَارِ	

المسألة الثانية:

في القراءة في صلاة الجنازة

فَمَالِكَ قِرَاءَةً يُفَضَّلُ	2155
لَهَا بِمِصْرِنَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ	
مَنْ بَعْدَ تَكْبِيرٍ وَفِي الَّذِي يَلِي	2157
لَهَا بِمِصْرِنَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ	2156
أَتَى لِثَابِتٍ وَلَيْسَ يُجْهَلُ	
عَمَّا جَنَى فِيهِ وَمَهْمَا يَصْغُرُ	2159
عَنْ بَعْضٍ مَنْ قَدْ شَهِدُوا لِبَدْرِ	2160
فِيمَا بَقِيَ يُوَاصِلُ الدُّعَاءَ	2161
لَتَرْكِهَا إِذْ قَالَ لَا يُعْوَلُ	
لَكِنْ بِحَمْدِ خَالِقٍ وَمَنَاعِ	
يَدْعُو لِمُضْعَفٍ كَذَاكَ جَاهِلٌ	
وَهَلْ لِمُنْهَمٍ مُخِيفٍ يَسْأَلُ	
لَكِنَّ عَفْوَ اللَّهِ فِيهِ أَكْثَرُ	
فَاتِحَةً قَرَأَ لَهَا فِي السَّرِّ	
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِقَوْلِ جَاءَا	

المسألة الثالثة:

في التسليم من صلاة الجنائز

2162	تَسْلِيمُهَا وَاحِدٌ أَوْ اثْنَانِ	وَبَعْضُهُمْ لَدَيْهِ ذَا سَيِّانٍ
2163	فَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ وَرَدَّ	تَسْلِيمُهُ بِوَاحِدَةٍ فِي الْمُعْتَمَدِ
2164	قِيَاسُهَا عَلَى فَرِيضَةٍ يَجِبُ	تَسْلِيمُهُ بِوَاحِدَةٍ وَذَا كُتِبَ

المسألة الرابعة:

في موقف الإمام من الجنائز

2165	وَمَوْقِفُ الْإِمَامِ مِنْهَا يُخْتَلَفُ	عَلَيْهِ فِي الَّذِي لَدَيْهِمْ وَصَفُ
2166	وُقُوفُهُ فِي وَسَطٍ لَلْمَيِّتِ	مَنْ أَيْ جَنْسٍ كَانَ ذَا فَثَبَّتْ
2167	وَنَصَفَ أَنْثَى عِنْدَ بَعْضٍ يَسْتَقِمُ	وَلِلرِّجَالِ عِنْدَ رَأْسٍ فَلْيَقِمُ
2168	وَجَلُّهُمْ فِي وَسَطِ الْإِثْنَيْنِ	لَذَكَرَ أَنْثَى بِدُونِ مَيِّنِ
2169	فَأَمَّ كَعَبٌ فِي صَلَاةِ النَّبِيِّ	فِي نَصْفِهَا اسْتِقَامَ مَاحِي الرِّيبِ
2170	أَبُو حَنِيفَةَ كَذَا ابْنُ قَاسِمٍ	قَوْلُهُمَا شَذُّ لِكُلِّ فَاهِمِ

المسألة الخامسة:

في ترتيب الجنائز

2171	جَنَائِزُ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ	تَرْتِيبُهَا يَأْتِي عَلَى التَّوَالِي
2172	يُصَفُّ الْجَمِيعُ مِنْ أَمَامِ	يَأْتِي الرِّجَالُ وَجِهَةَ الْإِمَامِ
2173	وَقِيلَ بَلْ صَفُّ النِّسَاءِ يَلِيهِ	وَالْبَعْضُ لِلتَّفْرِيقِ يَصْطَفِيهِ
2174	وَذَا مِنْ اجْتِهَادِ أَهْلِ الذِّكْرِ	صَحِبَ النَّبِيَّ هُدَاةَ يَوْمِ الْحَشْرِ
2175	جَعَلَ الرِّجَالُ قِبْلَةً فِيهِ وَرَدَّ	نَصٌّ لِتَأْخِيرِ النِّسَاءِ وَذَا عَهْدُ

المسألة السادسة:

في المسبوق في صلاة الجنائز

2176	إِنْ فَاتَ تَكْبِيرٌ عَلَى الْجَنَازَةِ	يَقْضَى لَهُ فِي الصَّفِّ حَالَ الْوَقْفَةِ
2177	وَإِنْ قَضَى هَلْ يَدْعُ فِي تَكْبِيرِهِ	وَذَاكَ لِلتَّعْمَانِ فِي تَخْرِيرِهِ

- 2178 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ يَقْضِي لَهَا
وَتَلِكُ حِكْمَةٌ جَمِيعٌ قَالَهَا
- 2179 أَقْضُوا لِفَائِتٍ أَتَمُّوا الْمُدْرَكَا
وَفَارَزَ مَنْ لِسُنَّةٍ قَدْ سَلَكَا

المسألة السابعة:

في الصلاة على القبر

- 2180 وَهَلْ عَلَى قَبْرِ لَمِيَّتٍ يَجُزُّ
أَبُو حَنِيفَةَ يُجِيزُ لِلْوَلِيِّ
- 2181 إِنْ لَمْ يُصَلِّ مِثْلَهُ حُكْمٌ جَلِيٌّ
وَالشَّافِعِيُّ وَثُلَّةٌ وَأَحْمَدُ
- 2182 قَالُوا بِهَا خِلَالَ شَهْرٍ حَدَّدُوا
فَبَيْنَ آثَارٍ وَبَيْنَ الْعَمَلِ
- 2183 تَمَّ اخْتِلَافٌ لِلْهُدَاةِ الْكُمَّلِ
قَدْ عَارَضَ ابْنُ قَاسِمٍ لِمَالِكِ
- 2184 مُبَيَّنًا حَدِيثَ خَيْرِ سَالِكِ

الفصل الثاني:

فيمن يصلي عليه ومن أولى بالتقديم

- 2185 جَازَتْ عَلَى مَنْ عُدَّ فَرْدًا مُسْلِمًا
بَعْضٌ عَلَى مُرْتَكِبِي الْكِبَائِرِ
- 2186 نَصُّ الْحَدِيثِ جَاءَ أَمْرًا مُحْكَمًا
بَغْيِي كَذَا مُبْتَدِعٌ لِلنَّاطِرِ
- 2187 كِبَائِرٌ هَلْ تَاتِ فِي التَّفْسِيرِ
وَمَحْمَلُ الْأَحْكَامِ فِي التَّكْفِيرِ
- 2188 هُمْ فِئَةُ الْفُتْنَةِ وَالشَّقَاقِ
وَالْجَمْعُ حَاصِلٌ عَلَى النِّفَاقِ
- 2189 بَمَنْعِهَا إِنْ مَاتَ مِنْهُمْ أَحَدٌ
عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ مَنْعُهَا وَرَدُّ
- 2190 وَصَاحِبُ الْحَدِّ عَلَيْهِ تُجْتَنَّبُ
وَصَاحِبُ الْفِتْنَةِ عَلَيْهِ تُجْتَنَّبُ
- 2191 عَنْهَا وَلَمْ يَنْهَ مُزِيلُ الرَّيْبِ
فَمَاعَزَ عَلَيْهِ مَا صَلَّى النَّبِيُّ
- 2192 صَلَاتُهُ عَلَيْهِ حُكْمٌ يُتَّبَعُ
وَقَاتَلَ النَّفْسَ عَلَيْهِ قَدْ مَنَعَ
- 2193 بَعْضٌ رَأَى لِدْفَنِهِ إِذْ يُحْتَفُ
عَلَى الشَّهِيدِ فِي الصَّلَاةِ اخْتَلَفُوا
- 2194 لِمَالِكِ وَالشَّافِعِيِّ إِذْ يُقْتَلُ
فِي ثَوْبِهِ كَذَا لَا يُغْسَلُ
- 2195 يُصَلُّ ضِدَّ الْغُسْلِ بِالتَّحْدِيدِ
أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى الشَّهِيدِ
- 2196 فِي الثَّوْبِ دُونَ غُسْلِهِمْ كَمَا وَرَدَ
عَنْ جَابِرِ فِي دَفْنِهِمْ أَهْلَ أَحَدٍ
- 2197 عَلَيْهِمُ ذَا الْفِعْلِ خَيْرٌ حَلٌّ
صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ لَمْ يُصَلِّ
- 2198 إِنْ يَسْتَهْلُ صَارِحًا فَرَعْبٌ
وَجَابِرٌ قَالَ صَلَاةٌ لِلصَّبِيِّ

عَلَيْهِهِ لِلصَّلَاةِ حُكْمٌ يُتَّبَعُ	2199	وَذَا حَدِيثٌ قَالَهُ الْمُشَفَّعُ
وَفِي حَدِيثٍ لِلْمُغِيرَةِ الصَّبِيِّ	2200	عَلَيْهِ لَيْسَتْ وَاجِبَةٌ فَعَلُ النَّبِيِّ
فَلَمْ يُصَلِّ مَوْتٌ نَجَلَهُ مَسَكٌ	2201	عَنِ الصَّلَاةِ فَوْقَهُ وَمَنْ سَلَكَ
سَبِيلَهُ نَجَا مَدَى الْأَيَّامِ	2202	وَقِيلَ بَلْ صَلَّى عَلَى التَّمَامِ
مِنْ قَبْلِ سَبْعِ مِنْ شَهْوَرٍ يُوجَدُ	2203	قَيْدَ حَيَاةِ ذَاكَ حُكْمٌ أَكْدُوا

الفصل الثالث:

في وقت الصلاة على الجنابة

وَوَقْتُهَا فِيهِ اخْتِلَافٌ يُذَكَّرُ	2204	أَوْقَاتٌ نَهَى لَا تُصَلَّى تُهَجَرُ
قَبْلَ الطُّلُوعِ وَالْغُرُوبِ تُجْتَنَّبُ	2205	حَدِيثٌ عُقْبَةُ رَوَى وَمَا كَذَبُ

الفصل الرابع:

في مواضع الصلاة

وَالْخَلْفُ فِي صَلَاتِهَا بِالْمَسْجِدِ	2206	جَازَتْ لَدَى بَعْضِ بِلَا تَرُدُّ
وَالكُرْهُ لِلنُّعْمَانِ فِي قَوْلِ أَتَى	2207	وَمَالِكٌ لِلكُرْهِ أَيْضًا ثَبَّتَا
حَدِيثُ عَائِشَةَ دَعَتْ بِسَعْدِ	2208	تَدْعُو لَهُ قَبْلَ دُخُولِ اللُّحْدِ
أَبُو هُرَيْرَةَ نَفَى لِلأَجْرِ	2209	فِي سَنَدِ يَرْفَعُهُ لِلذِّكْرِ
حَدِيثُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَاجِحُ	2210	فَثَابِتٌ إِسْنَادُهُ وَوَاضِحُ
بِمَسْجِدِ صَلَّى عَلَى سَبَلٍ وَقَدْ	2211	رَوَتْهُ عَائِشَةُ حَدِيثًا يُعْتَمَدُ

الفصل الخامس:

في شروط الصلاة على الجنابة

شُرُوطُهَا طَهَارَةٌ وَقَبْلَةٌ	2212	وَفِي تَيْمُمٍ لَهَا مَا ثَبَّتُوا
فِيهَا عَلَى حُكْمِ يَكُونُ قَاعِدَةٌ	2213	عِنْدَ الْجَمِيعِ ثَابِتَةٌ مُطَّرِدَةٌ
مَالِكٌ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ يُتَّبَعُ	2214	لَدَيْهِمْ فِي الشَّرْعِ حُكْمًا يَرُدُّعُ
فَإِنْ تَكُنْ مِثْلَ صَلَاةِ الْفَرِضِ	2215	تَيْمُمٌ صَلَاتُهُ لَا يَقْضِي

الباب السادس :

في الدفن

وَالدَّفْنُ لِلْجَمِيعِ أَمْرٌ يُطَلَبُ	2216
حَدِيثُ جَابِرٍ نَهَى عَنْ جِصٍّ	2217
فِيهِ تَعَارُضُ الْأَخْبَارِ بِالْأَخْبَارِ	2218
تَجْصِيسُ قَبْرِ بَعْضِهِمْ لَا يَزْعَبُ	
عَكْسٌ أَتَى بِهِ صَحِيحُ النَّصِّ	
أَمَّا الْجُلُوسُ فَوْقَهُ كَالنَّارِ	

كتاب الزكاة

إِلَى ثَلَاثَةِ مَنْ الْأَجْنَاسُ	2219
أُولَئِهَا أَتَتْ مُقَدِّمَاتُ	2220
ثَانِيَهُمَا فِي جُمْلَةِ الْأَرْكَانِ	2221
وَتَالِثُ فِي كُلِّ لَاحِقٍ لَهَا	2222
قُسِمَ ذَا الْكِتَابِ بِالْأَسَاسِ	
لَكِنْ بِهَا تَفْصَلُ الزَّكَاةُ	
فِي الْأَخْذِ وَالتَّرْكِ مَدَى الْأَزْمَانِ	
هَذِي ثَلَاثَةٌ لَهَا فَاحْكُمْ بِهَا	

الجملة الأولى :

وأما على من تجب عليه الزكاة

فَكُلُّ مُسْلِمٍ وَعَاقِلٍ تَجِبُ	2223
وَاخْتَلَفُوا فِي الْعَبْدِ وَالْجُنُونِ	2224
وَمَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ وَقَفَ الْمَالُ	2225
مَالِ الصَّغِيرِ فَالزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ	2226
وَفِيهِ ذَا مُتَّبِعٍ لِمَالِكَ	2227
وَالْبَعْضُ قَالَ مِنْ خَرَاكِ الْأَرْضِ	2228
هَلْ وَاجِبُ الشَّرْعِ وَهَلْ لِلْفُقَرَا	2229
فَإِنْ تَكُنْ عِبَادَةٌ فَيُشْتَرَطُ	2230
وَمَنْ يَرَى لِحَقِّهَا فِي الْمَالِ	2231
وَمَالِ عَبْدٍ فِيهِ خُلْفُهُمْ إِلَى	2232
بَعْضِ عَفَا مِنْ الزَّكَاةِ مُطْلَقًا	2233
أَبُو عَبْدِ مَالِكٍ كِلَاهُمَا	2234
وَبَالِغٌ عَلَيْهِ فَرَضُهَا كُتِبَ	
وَالذَّمِّي فِي مُخْتَلَفِ الْفُنُونِ	
فَاخْتَلَفَ وَارِدٌ بِذِي الْأَحْوَالِ	
لَا بِنَ عُمَرُ وَجَابِرٌ وَعَائِشَةُ	
أَنْكَرَهَا بَعْضٌ بِحُكْمِ السَّالِكِ	
وَذَاكَ لِلنُّعْمَانِ قَوْلُ مُرْضٍ	
فِي الْمَالِ حَقٌّ وَاجِبٌ فِيمَا يَرَى	
فِيهَا الْبُلُوغُ ذَاكَ حُكْمٌ قَدْ فَرَطُ	
لَمْ يَشْتَرَطْ بُلُوغُهُ فِي الْحَالِ	
ثَلَاثَةُ الْأَقْسَامِ حُكْمٌ يُجْتَلَى	
كَابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ إِذْ حَقَّقَا	
بِهَا قَضَى فِي شَرْعِهِ حُكْمَاهُمَا	

- 2235 وَالشَّافِعِي لَسَيِّدَ لَهُ نُقْلُ
2236 كَذَلِكَ الثُّورِيُّ وَالنُّعْمَانُ
2237 زَكَاةَ مَالِ الْعَبْدِ قَالَ ابْنُ عُمَرَ
2238 حَوْلَ تَمَامِ مَلِكِهِ الْخِلَافُ
2239 تَرَدُّدُ الْمَالِ بِذِمَّتَيْنِ
2240 فَلَيْسَ مَالٌ فَاقْدًا لِمَالِكَ
2241 وَفِي عُمُومِ النَّصِّ بِالزَّكَاةِ
2242 قَدْ يَمْنَعُ الدَّيْنُ لَدَى النُّعْمَانِ
2243 وَالدَّيْنُ مَانِعٌ لِمَانِصٍ إِذَا
2244 وَاخْتَلَفُوا عَلَى زَكَاةِ الدَّيْنِ
2245 قَوْمٌ رَأَوْا شَرْطَ الزَّكَاةِ يُطْلَبُ
2246 وَمَالِكَ زَكَى لِحَوْلٍ وَاحِدٍ
2247 إِنْ كَانَ مِيرَاثًا لَهُ يَسْتَقْبَلُ
2248 وَفِي ثَمَارِ الْحُبْسِ خُلْفٌ يُعْرَفُ
2249 أَرْضُ الْخِرَاجِ مِثْلُ ذَا يَوْضُحٍ
2250 هَلْ تَمَّ مَلِكُهَا لِمَالِكَ عُورِفُ

المسألة الأولى:

في زكاة الثمار

- 2251 وَفِي ثَمَارِ الْحُبْسِ مَالِكَ تَجِبُ
2252 فَالْحُبْسُ إِنْ يَكُنْ عَلَى الْمَسْكِينِ
2253 وَإِنْ عَلَى شَخْصٍ يُرَى بَعَيْنِهِ
2254 فَفِي الْمَسَاكِينِ فَمِلْكٌ مَا كَمُلَ
وَبَعْضُهُمْ لِلْعَقْدِ دَوْرٌ يُحْتَسَبُ
فَلَيْسَ فِيهِ الْحَقُّ بِالْيَقِينِ
زَكَاةً بِالنُّصَابِ بَعْدَ حِينِهِ
وَعِنْدَ مُصْرَفِ لَهَا مَالًا يَقِلُّ

المسألة الثانية:

في زكاة الأرض المستأجرة

- 2255 مَنْ أَجَرَ الْأَرْضَ كَيْ يَزْرَعَهَا
2256 لِمَالِكَ وَالشَّافِعِي وَالثُّورِيُّ
زَكَاةً عَلَيْهَا لَنْ يَمْنَعَهَا
وَابْنُ مَبَارَكٍ وَنَجَلِ ثُورِي

2257	وَمَالِكَ الْأَرْضِ لَدَى النُّعْمَانِ	مُسْتَأْجِرٌ يُعْفَى بِمَا تَوَانَ
2258	فَبَيْنَ حَقِّ الْأَرْضِ ثُمَّ الزَّرْعِ	أَيُّهُمَا يَكُونُ أَصْلَ الْفَرْعِ
2259	قَدْ حَكَمَ الْجُمْهُورُ فِي الزَّكَاةِ	بِأَنَّهَا عَلَى الْحُبُوبِ تَأْتِي
2260	أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى أَرْضٍ تَجِبُ	وَالْحَقُّوا أَرْضَ الْخَرَاجِ إِنْ تَصِبُ

مسائل تتعلق بالمالك

2261	وَفَصَّلُوا ذَا الْبَابِ فِي مَسَائِلِ	نَجَعَلُهَا بِالنُّظْمِ طَوْعَ السَّائِلِ
------	--	---

المسألة الأولى:

في حال ضاعت الزكاة

2262	وَأِنْ تَضَعُ زَكَاتَهُ فَتُقْبَلُ	قَبْلَ إِلى مُصْرَفِهَا تُحَوَّلُ
2263	وَبَعْدَ أَيَّامٍ يُؤَدِّيَهَا ضَمَنُ	إِعْطَاؤِهَا فِي وَقْتِهَا يَأْتِي عَلَنُ
2264	لِلْبَعْضِ ضَامِنٌ إِذَا يُفْرَطُ	بَعْضٌ فَلَا حَتَّى يَكُونَ الْغَلَطُ
2265	خُرُوجِهَا فَوَزَّ حُلُولَ الْحَوْلِ	لِمَالِكَ نَجَابِ بِمَا تَأْوِيلِ
2266	وَبَعْدَ أَيَّامٍ أَدَاؤُهَا ضَمَنُ	وَشَرْطُ تَفْرِيطِ لَهُ بِذَا قَمَنُ
2267	لِلثَّوْرِيِّ ثُمَّ الشَّافِعِيِّ وَبَعْضُهُمْ	شَرِيكُهُ السُّعَاءَةُ حَسَبَ وَقَصَهُمْ
2268	مِثْلَ شَرِيكِ الْمَالِ حَيْثُمَا هَلَكُ	فَالْبَاقُ بَيْنَهُمْ بِكُلِّ مَا مَلَكَ
2269	بَعْضٌ يَرَاهُ ضَامِنًا إِطْلَاقًا	وَالشَّرْطُ لِلتَّفْرِيطِ بَعْضٌ سَاقًا
2270	أَعْفَاهُ بَعْضُهُمْ بِمَا تَقْيِيدِ	وَضَامِنٌ لِلْبَعْضِ بِالتَّأَكِيدِ
2271	غَيْرِ مُفْرَطٍ يُزَكِّي مَا بَقِيَ	وَالْكُلُّ فِي تَطْهِيرِ مَالٍ يَلْتَقِي
2272	أَعْنِي بِإِخْرَاجِ لِحَقِّ السَّائِلِ	مِنْ مَالٍ مَالِكِ النَّصَابِ الْكَامِلِ

المسألة الثانية:

في حال هلاك بعض المال قبل إخراج الزكاة

2273	ذَهَابُ بَعْضِ الْمَالِ وَالزَّكَاةُ	فِيهِ وَلَمْ تُخْرَجْ فِذِي حَالَاتِ
2274	مَعَ السُّعَاءَةِ شَرَكَةٌ فِي الْبَاقِي	أَوْ تَبِعُ الْأَمْوَالِ فِي اسْتِحْقَاقِ
2275	قَوْمٍ يُزَكِّي مَا تَبَقِيَ عِنْدَهُ	وَذَاكَ حُكْمٌ لَازِمٌ قَدْ حَدَّهُ
2276	فَمَنْ يَقُلْ بِأَنَّهُ أَمِينٌ	فَلَا ضَمَانَ إِنْ أَتَى التَّغْيِينُ

- 2277 وَمَنْ عَفَا بَدُونَمَا تَفْرِيطُ
كَالْهُلْكَ قَبْلَهَا بِلا تَغْلِيْطُ
2278 أَغْنِي التَّحَايِلَ الَّذِي يُتَّبَعُ
بِقُرْبِ حَوْلِهَا وَذَاكَ يُمْنَعُ
2279 وَحَالَةُ الْغَرِيْمِ وَالْأَمِيْنِ
فَمَالِكَ لِلْمَالِ بَيْنَ ذِيْنِ
2280 وَإِنْ تَحِنُّ وَلَمْ يُؤَدِّ وَاجِبًا
عَلَيْهِ أَصْبَحَ النَّصِيْبُ رَاتِبًا

المسألة الثالثة:

في حال موت من عليه الزكاة

- 2281 بِمَوْتِهِ مِنْ أَصْلِ مَالٍ يُخْرَجُ
لِلشَّافِعِيِّ أَحْمَدُ أَيْضًا يُدْرَجُ
2282 وَالْبَعْضُ إِنْ أَوْصَى بِهَا تُقَدَّمُ
مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ وَلَا يَتَّهَمُ
2283 وَمَالِكَ يَقُولُ بِالْقَوْلَيْنِ
مَشْهُورُهَا وَصِيَّةٌ فِي الدِّينِ
2284 إِخْرَاجُهَا مِنْ ثُلْثِ مَالِ أَحْمَدُ
وَالشَّافِعِيُّ مِنْ ثُلْثِ مَالٍ تُفْرَدُ

المسألة الرابعة:

في حال بيع الزرع وفيه زكاة

- 2285 وَإِنْ يَبِعُ لِلْمَالِ فِيهِ الصَّدَقَةُ
يَتَّبَعُ سَاعَ عَيْنِ مَالٍ رَزَقَهُ
2286 مِنْهُ الْإِلَهُ مَبْلَغًا مُحَدَّدًا
يَرْجِعُ شَارِبًا بِالَّذِي قَدْ أَرْفَدَا
2287 وَقَالَ قَوْمٌ بَيْعُهُ يُرَدُّ
فَالْعَقْدُ مَفْسُوخٌ وَلَا يُعَدُّ
2288 أَبُو حَنِيفَةَ بِشَمْرَةَ حَكَمَ
مَنْ شَبَّهُوا ذَا الْبَيْعِ بِالْإِتْلَافِ
2289 وَمَنْ يَقْلُبُ بَاعَ لِغَيْرِ مَالِهِ
عِنْدَ وُجُودِ عَيْنِ مَالٍ بَاعَهُ
2290 فَمُثَبَّتٌ وَجُوبَتِهَا وَمَانِعٌ
عِنْدَ وُجُودِ عَيْنِ مَالٍ بَاعَهُ
2291 فَحَمْلُهُ لَهُمْ عَلَى الْمُرْتَدِّ
فَالْحُكْمُ لِلصَّدِيقِ حُكْمٌ رَادِعٌ
2292 أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى الْإِيْمَانِ
قَوِي حُكْمِ الدِّينِ طَوْلُ الْعَهْدِ
2293 أَوْ عِنْدَمَا يَنْطِقُهُ بِالْقَلْبِ
تَشْتَرِطُ الْأَعْمَالُ لِلْإِنْسَانِ
2294 يُصْبِحُ ضِدَّ الْكُفْرِ عِنْدَ الرَّبِّ
وَالنُّطْقُ مَوْقُوفٌ لِيَنْجُو مَنْ زَلَّ
2295 إِيْمَانُ كُلِّ مُسْلِمٍ عَلَى الْعَمَلِ
وَالنُّطْقُ مَوْقُوفٌ لِيَنْجُو مَنْ زَلَّ

الجملة الثانية:

وأما ما تجب فيه الزكاة من الأموال

فَالآتِفَاقُ فِيهِ فِي أَشْيَاءِ	2297
مَنْ بَقَرَ إِبِلَ كَذَاكَ الْعَنَمِ	2298
زَدْرُطْبًا خَلْفَهُمْ فِي الزَّيْتِ	2299
وَالْحَلِيِّ وَالْعُرُوضِ لاسْتِعْمَالِ	2300
فَالْحَلِيِّ يُعْفِيهِ حَدِيثُ جَابِرِ	2301
إِلْزَامُهَا فِي قِصَّةِ السُّوَارِ	2302
وَذَا الْحَدِيثِ لِلثَّقَاةِ رَاجِحِ	2303
فَأَيُّ مَالٍ فِيهِ نَفْعٌ تَجِبُ	2304
مَنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ سِوَاءِ	
وَمَنْ ثَمَارٍ وَزَبِيبٍ فَاعْلَمْ	
وَالْحَلِيِّ ذِي الْأَوْصَافِ بِالثَّبِيثِ	
مَالِكُهَا تُعْفَى بِإِلَّا جِدَالِ	
صَحَّ الْوُجُوبُ فِي حَدِيثِ الظَّافِرِ	
لِابْنِ شُعَيْبٍ ذَا عَنِ الْمُخْتَارِ	
وَضَعْفُ غَيْرِهِ لَدَيْهِمْ وَاضِحٌ	
فِيهِ الزَّكَاةُ ذَاكَ حُكْمٌ أَصُوبُ	

الجملة الثالثة:

وأما معرفة النصاب

في واحد من هذه الأموال عند الزكاة

الفصل الأول:

في الذهب والفضة

مَقْدَارُهَا خَمْسُ تُرَى مِنَ الْوَرَقِ	2305
فِي مَعْدِنٍ خِلَافَهُمْ وَالْوَجِبُ	2306
تَحْدِيدُ رُبْعِ الْعُشْرِ فِي كِلَيْهِمَا	2307
وَاخْتَلَفُوا فِي خَمْسَةِ الْأَبْوَابِ	2308
نَصُّ الْحَدِيثِ حُكْمُهُ وَذَا سَبَقُ	
تَقْدِيرُهُمْ أَوْقِيَّةٌ يُصَاحِبُ	
إِنْ لَمْ لِمَعْدِنٍ يَتِمُّ لِأَنَّهُمَا	
قَدَّمْتُهَا هُنَا إِلَى الطُّلَابِ	

المسألة الأولى:

في اختلافهم في نصاب الذهب

وَالْعُلَمَاءُ عَشْرُونَ مِنْ دِينَارِ	2309
مَدِينَةُ الْعَلَمِ لَدَى الرَّسُولِ	2310
وَقِيلَ أَرْبَعُونَ مِنْ دِينَارِ	2311
وَهِيَ النَّصَابُ قَالَ ذَاكَ الْبَصْرِيُّ	2312
إِنْ لَمْ يَصِلْ لِقَدْرِهِمَا مِنَ الذَّهَبِ	2313
فَنَصَبُ وَاحِدٍ وَبِاخْتِيَارِ	
عَلَيَّ خَيْرٌ حَافِظِ النَّقُولِ	
تُعْطَى لَوَاحِدٍ عَلَى الْمُخْتَارِ	
أَوْ مَائَتًا مِنْ دَرَاهِمٍ لِلْحَصْرِ	
دُونَ النَّصَابِ عِنْدَهُمْ إِذَا حُسِبَ	

المسألة الثانية:

في خلافهم فيما زاد عن النصاب

وَذَاكَ لِلْجُمْهُورِ حُكْمُ الْحَضَرِ	مَا زَادَ عَنْهُ فِيهِ رُبْعُ الْعُشْرِ	2314
وَتِلْكَ مِنْ خَيْرِ أَهْلِ الشَّارِعِ	بِذَاكَ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِي	2315
زُفِرَ كَذَا النُّعْمَانُ حُكْمُ الْقِيمِ	وَفَوْقَهُ فَرُبْعُ عَشْرٍ دِرْهَمِ	2316
تَرَدُّدُ الْأَصْلَيْنِ فِي ذَا الْبَابِ	بِذَا وَخُلْفُهُمْ عَلَى أَسْبَابِ	2317
وَفِي الْحُبُوبِ تَرْكُهُ مُحَرَّرٌ	فَالْوَقْصُ فِي الْمَوَاشِي حُكْمًا قَرَّرُوا	2318
يَنْفِي لَوْقِصَهَا لَدَى الْمُكْتُوبِ	مُشَبَّهًا لِلْعَيْنِ بِالْحُبُوبِ	2319
حِسَابُ وَقْصِ جَعَلَ الْأَسَاسَا	وَمَنْ عَلَى الْمَوَاشِي عَيْنًا قَاسَا	2320

المسألة الثالثة:

وهي ضم الذهب إلى الفضة

لِمَالِكِ النُّعْمَانِ فِي الْأَخْبَارِ	وَضَمُّهُ الدِّرْهَمَ لِلدِّينَارِ	2321
مُجْتَمِعَيْنِ بِالزَّكَاةِ أُسْرَعَا	إِنْ يَكْمُلُ النَّصَابُ فِيهِمَا مَعَا	2322
لِكُلِّ صَنْفٍ صَنْفُهُ يَعْمُ	لِلشَّافِعِيِّ دَاوُدٌ لَا تُضْمُ	2323
زَكَاتُهُ فِي الْحُكْمِ بِالتَّبْيِينِ	هَلْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْإِثْنَيْنِ	2324
مَنْ سَبَبَ يَعْمُ لِلْعَيْنَيْنِ	أَوْ عِلَّةٌ تَجْمَعُ لِلصَّنْفَيْنِ	2325
لَيْسَ يُضْمُ وَاحِدٌ لِلثَّانِ	وَبَعْضُهُمْ قَالَ هُمَا جِنْسَانِ	2326
لِكُلِّ وَاحِدٍ نَصَابٌ فِي الْأَثَرِ	مِثْلَ الْمَوَاشِي غَنَمِ كَذَا الْبَقَرِ	2327
تَتَّبَعُهُ الْأَحْكَامُ لِلثَّقَاةِ	وَالخُلْفُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالذُّوَاتِ	2328
فِي جَمْعِ قَلْبَةٍ يُضْمُ ذَانِ	ذَا حُكْمُ مَالِكٍ عَلَى الْأَعْيَانِ	2329
مَنْ دِرْهَمِ عَشْرٌ ثَلَاثَ جَارٍ	مَنْ عِنْدَهُ عَشْرَةٌ مِنْ دِينَارِ	2330
فَرُبْعُ عَشْرٍ لِأَزْمِ يَقِينَا	فِيهَا النَّصَابُ مِثْلَ أَرْبَعِينَا	2331
لِحَيْطَةِ يَقُولُ فِي ذَا الْحُكْمِ	فَالثُّورِي مَانِعٌ لِحُكْمِ الضَّمِّ	2332

1 - أعني بعشر ثلاثا أي ثلاثين درهما.

المسألة الرابعة:

زكاة الشريكين

مَالُ الشَّرِيكَيْنِ عَلَى الْأَعْيَانِ	وَعِنْدَ مَالِكٍ كَذَا التُّعْمَانِ	2333
نِصَابُ كُلِّ وَاحِدٍ وَيَحْصُلُ	فَلَا زَكَاةَ فِيهِ حَتَّى يَكْمُلَ	2334
نِصَابُهَا كَوَاحِدٍ فِي الْحَالِ	لِلشَّافِعِيِّ شِرَاكَةً فِي الْمَالِ	2335
لِاثْنَيْنِ أَوْ لِوَاحِدٍ يُجَابُ	فِي خَمْسٍ أَوْاقٍ فَلَا نِصَابَ	2336
لِلْحُكْمِ سَوَى فِي نُصُوصِ الْمِلَّةِ	فَالشَّافِعِيُّ لِشِرْكَةٍ وَخِلْطَةٍ	2337

المسألة الخامسة:

وهي اختلافهم في اعتبار النصاب في المعدن

يُحْسَبُ يَوْمَ كَشْفِهِ لِلزَّمَنِ	وَالْخُلْفُ جَاءَ فِي نِصَابِ الْمَعْدَنِ	2338
خِلَافَهُ لَهُ بِذَا الْمَقُولِ	مَالِكُ أَمَّا الشَّافِعِيُّ بِالْحَوْلِ	2339
وَالْعَفْوُ لِلتُّعْمَانِ رَأْيِي يُحْسَبُ	فَفِيهِ رُبْعُ الْعُشْرِ حَالًا يَجِبُ	2340
وَدُونَ جُهْدِ خُمْسِهِ يُحَازُ	فَأَشْهَبُ عَنْ مَالِكٍ رِكَازُ	2341

الفصل الثاني:

في نصاب الإبل الواجب فيها

يُعْطَى لِشَاةٍ عِنْدَ كُلِّ النَّحْلِ	وَكُلِّ خَمْسٍ عِنْدَهُمْ مِنْ إِبِلٍ	2342
بِنْتُ مَخَاضٍ مُصْرَفٌ أَوْلَى بِهَا	أَرْبَعٌ وَالْعِشْرُونَ قُلُ نِصَابُهَا	2343
بِنْتُ لُبُونٍ حَقٌّ مُصْرَفٍ ثَبَتَ	إِنْ لِثَلَاثِينَ وَسِتٍّ وَصَلَتْ	2344
لِوَاحِدٍ سَتَيْنِ تُعْطَى جَذْعَةٌ	لِسِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةٌ	2345
وَحَقَّتَانِ الْحَقُّ فِي التَّسْعِينَ	بِنْتًا لُبُونٍ قَدِّمًا سَبْعِينَ	2346
فَذَا نِصَابُ الْإِبِلِ لِلْجَمَاعَةِ	فِي وَاحِدٍ عَشْرِينَ بَعْدَ الْمَائَةِ	2347
وَفِي انْتِزَاعِ نِسْبَةِ الْوَاحِدِ	وَالْخُلْفُ فِي الزَّائِدِ عَنِ ذَا الْعَدِّ	2348

المسألة الأولى:

الخلافا فيما زاد على المائة والعشرين

قَدْ خَيْرَ الْمَالِكِ مَالِكٌ وَرَدَّ	وَبَعْدَ عَشْرِينَ بِوَاحِدَةٍ تَزِدُ	2349
بُنْتُ لَبُونِ صَفَةِ الْإِنَاثِ	فَبَيْنَ حَقَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثِ	2350
بُنْتَا لَبُونِ ذَا نَصَابِهَا خُذَا	إِلَى ثَلَاثِينَ فَحَقَّةٌ كَذَا	2351
ثَلَاثٌ مِنْ بُنْتِ اللَّبُونِ سَارَ	وَلَا بُنَّ قَاسِمٌ بِلا خِيَارِ	2352
حَتَّى ثَمَانِينَ فَحَقَّةٌ وَزُدَّ	فِي الْفَقْهِ أَخْذَهَا عَلَى هَذَا الْعَدَدِ	2353
لِحَقَّةٍ تُضَافُ طُولَ الْمُدِّ	بِنْتِي لَبُونٍ وَإِلَى ذَا الْعَدَدِ	2354
فَذَلِكَ حَقٌّ وَاجِبٌ فِي الْحَالِ	مَنْ غَيْرَ أَنْ يَخْتَارَ رَبُّ الْمَالِ	2355
وَلَا بُنَّ مَا جَشُونَ حَقَّتَانِ عِي	بِذَلِكَ أَيْضًا جَاءَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ	2356
وَذَلِكَ خُلْفٌ وَاضِحٌ لِمَالِكِ	إِلَى ثَلَاثِينَ بِرَغْمِ الْمَالِكِ	2357
كَبَدَاءِ عَدَّهَا وَذَلِكَ يُكْتَبُ	وَمَا عَلَى الْعَشْرِينَ زَادٌ يُحْسَبُ	2358
فَوَاجِبٌ شَاةٌ وَحَقَّتَانِ	مَنْ بَعْدَ مِائَةٍ لَدَى النُّعْمَانِ	2359
عَادَتْ إِلَى بَدَايَةِ الْفَرِيضَةِ	وَإِنْ تَصَلَ عَشْرِينَ بَعْدَ الْمِائَةِ	2360
فِي مِائَةٍ ثُمَّ ثَلَاثِينَ تَسْقُ	لِلْخَمْسِ شَاةٌ بَعْدَ عَوْدِ تَسْتَحَقُّ	2361
وَاجِبُهَا عِنْدَ الْعِرَاقِ قَدْ قُبِضَ	فَحَقَّتَانِ ثُمَّ شَاتَانِ فُضِرَ	2362
فِي جَمْعِ بَدَاءِ وَتَنَامِ ثَبَّتَ	خَمْسٌ ثَلَاثُونَ أَضْفَ لِلْمِائَةِ	2363
أَبُو حَنِيفَةَ بِذَلِكَ الشَّانِ	نَصَابُهُ شَاتَانِ حَقَّتَانِ	2364
وَذَا نَصَابٌ تَأْخُذُ الشُّعَاةُ	وَإِنْ تَزِدُ خَمْسًا تَزَادُ شَاةٌ	2365
بُنْتُ مَخَاضِ حُكْمُهَا يَقِينَا	وَعِنْدَ خَمْسِ ثُمَّ أَرْبَعِينَ	2366
حَتَّى تَصَلَ خَمْسِينَ قُلْ بِالْجُمْلَةِ	ضَيْفَتْ لِحَقَّتَيْنِ بَعْدَ الْمِائَةِ	2367
وَالْعَدُّ هَكَذَا عَلَى تَنَاسُقِ	تُعْطَى لِأَرْبَعِ مِنَ الْحَقَائِقِ	2368
شَاةٌ كَبَدَاءِ وَاجِبِ الْفَرِيضَةِ	مُسْتَرَسِلًا يُعْطَى لِكُلِّ خَمْسَةِ	2369
حَقَائِقِ أَرْبَعٍ يُعْطَى الطَّالِبُ	حَتَّى تَصَلَ لِمِائَتَيْنِ الْوَاجِبُ	2370
مَعَهَا ثَلَاثُونَ لِذَلِكَ ثَبَّتَ	وَمَا يَفُوقُ مِائَةً لِلْكَوْفَةِ	2371
وَحَقَّتَانِ الْفَرُضُ لِلْخَمْسِينَ	بُنْتُ لَبُونِ قُلْ لِأَرْبَعِينَ	2372
رَوَاهُ مَنْسُوبًا لِخَيْرِ الْبَشَرِ	وَالْخُلْفُ فِي خِلَافِ سَوَقِ الْأَثَرِ	2373

المسألة الثانية:

في عدم السن الواجبة عليه

وَعَادِمٌ لِسِنَّهَا وَعِنْدَهُ	2374	أَصْفَرُ أَوْ أَكْبَرُ ثُمَّ مَدُّهُ
بِوَاجِبٍ مِنْهَا بِمَا فَوْقَ الطَّلَبِ	2375	عَشْرِينَ دَرَاهِمًا يَرُدُّ إِنْ حَسَبَ
إِنْ لَمْ يَجِدْ لِلْفَرْقِ سَاعَ رَدًّا	2376	وَالْقِيَمَةَ النُّعْمَانُ فِي ذَا عَدَا
وَذَا عَلَيْهِ الْأَتْفَاقُ يُعْقَدُ	2377	وَفِي الْحَدِيثِ قِيَمَةٌ تُسَدِّدُ
فَمَالِكَ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى الْخَبَرِ	2378	بِقِيَمَةٍ يُقَالُ عَنْ خَيْرِ الْبَشَرِ

المسألة الثالثة:

في وجوب الزكاة في صغار الإبل

فَفِي النَّصَابِ عَنْ صِغَارِ النَّعَمِ	2379	فِيهِ خِلَافٌ أَهْلُ عِلْمِ الْأُمَمِ
هَلْ إِسْمٌ جَنَسٌ يَشْمَلُ الصَّغَارَا	2380	مَنَاطٌ خُلِفَهُمْ عَلَيْهِ دَارًا
أَبُو حَنِيفَةَ وَأَهْلُ كُوفَةَ	2381	قَالُوا بِلَا وَعِنْدَهُمْ مِنْ حُجَّةِ
مَنْ أَوْجَبُوا زَكَاتَهَا قَدْ يُطْلَبُ	2382	شِرَاءَ سَنٍّ أَوْ عَلَيْهَا يُحْسَبُ
وَعَمَّمُوا لِحُكْمِهِمْ فِي الْبَقَرِ	2383	وَمِثْلَهُ الْأَغْنَامُ حُكْمُ الْأَكْثَرِ

الفصل الثالث:

في نصاب البقر وقدر الواجب في ذلك

كُلُّ ثَلَاثِينَ مِنَ الْأَبْقَارِ	2384	تَبِيعَةٌ زَكَاتُهَا يَأْقَارِي
مُسْنٌ أَرْبَعِينَ مِنْهَا أَجْزَأَتْ	2385	وَالْبَعْضُ شَاةٌ فِي ثَلَاثِينَ كَفَتْ
عَشْرُونَ خَمْسٌ مِنْ رُؤُوسِ الْبَقَرِ	2386	تُعْطَى لِوَاحِدٍ بِحُكْمِ قَبْرٍ
خَمْسٌ وَسَبْعُونَ فَلَاثَتَيْنِ	2387	إِنْ جَاوَزَتْ لَذَاكَ بِالتَّعْيِينِ
فِي مِائَةٍ وَضَفَّ لَهَا عَشْرِينَ	2388	خُذْ وَاحِدَةً فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ
إِنْ بَلَغَتْ سِتِينَ خُذْ لَاتَيْنِ	2389	عَنْهَا تَبِيعِينَ وَبِالتَّعْيِينِ
أَسْبَابُ خُلِفَهُمْ عَلَى النَّصَابِ	2390	فَعَنْ مُعَاذِ صَاحٍ فِي ذَا النَّصَابِ
حَدِيثُهُ فِي حَدِّ كُلِّ قَدَرٍ	2391	وَذَكَرُ وَقَصَّ لَمْ يَرُدَّ فِي الذِّكْرِ
فَقَالَ فِي الْأَوْقَاصِ أَسْأَلَ النَّبِيَّ	2392	لَكِنْ تَوَى الرَّسُولُ بِمَا حَيَّ الرَّبِيبِ
قَبْلَ سُؤَالِهِ فَمِيسَ الْحُكْمِ	2393	لَمْ يَجْتَمِعْ مِنْ حَوْلِ حُكْمِ فِهِمْ

الفصل الرابع:

في نصاب الغنم وقدر الواجب في ذلك

لَا زَبْعِينَ كُلُّ مَذْهَبٍ نَقْلُ	سَائِمَةُ الْأَغْنَامِ شَاةٌ إِنْ تَصَلَّ	2394
وَاحِدَةً شَاتَانِ أَخْبَرُونَا	إِنْ مَائَةٌ مِنْ بَعْدِهَا عَشْرُونَ	2395
نَصَابُهَا حُكْمٌ لَهُ فَثَبُّوا	عَنْ مَائَتَيْنِ إِنْ تَزِدُ ثَلَاثَةً	2396
وَالْأَخْذُ مِنْ كَثْرَتِهِ فِي فَرْزِهِ	وَضَمُّ ضَأْنٍ جَائِزٌ لِمَعْرَهِ	2397
حُكْمٌ عَمْرٌ بَدَا بَعِيدٌ عَنْ شَطَطِ	وَالشَّافِعِي مُعَيَّنٌ أَخَذَ الْوَسْطَ	2398
فَالشَّافِعِي مُتَمَتِّعٌ مِنْ ضَمِّهِ	وَاخْتَلَفُوا فِي تَابِعِ لِأُمِّهِ	2399
لِمَالِكَ يَشْمَلُهُ الْحِسَابُ	حَتَّى يَتِمَّ دُونَهُ النَّصَابُ	2400
هَلْ مِثْلُ عَدَمِ مَلِكٍ فَرْدٌ يُعْرِفُ	وَفِي نَصَابِ الْخُلَطَاءِ اخْتَلَفُوا	2401
إِدْمَاجَ ذِمَّةٍ وَدُونِهَا عَدَدُ	فَالشَّافِعِي سَوَى لِحُكْمِهِمْ قَصْدُ	2402
كُلِّ لَهُ نَصَابُهُ إِذَا يَعُدُ	وَذَاكَ فِي مَالِ لَخْلُطَةِ يُعَدُ	2403
مَا فَرَّقُوا لِلْمَالِ فِي الْمُعْتَمَدِ	زَكَاةَ زَكَاةِ مَالِكَ كَالْمَفْرَدِ	2404
بَيْنَ مُجْمَعٍ وَذَاكَ حَقَّقُوا	فَفِي الْحَدِيثِ جَاءَ لَا يُفَرِّقُ	2405
بَيْنَهُمَا سَوِيَّةٌ لِلسَّمْعِ	لِلْخُلَطَاءِ سَنَ لِلتَّرَاجُعِ	2406
يَجْمَعُهَا ثُمَّ الْمِرَاحُ سُبُلُ	رَعْيٍ وَحَوْضٌ ثُمَّ دَلْوٌ فِحْلُ	2407
يَكُونُ الْإِشْتِرَاكُ لِلْأَنْعَامِ	لِلشَّافِعِي مَالِكٍ فِي الْأَنْعَامِ	2408

الفصل الخامس:

في نصاب الحبوب والثمار والقدر الواجب في ذلك

حَيْثُ بِنَضْحِ رُبْعِ عَشْرِ قَدْرُ	سَقْيِ السَّمَاءِ فِي الْحُبُوبِ الْعُشْرُ	2409
فِي الْقَدْرِ عَنْ سُكَّانِ أَهْلِ يَثْرِبِ	وَذَاكَ سُنَّةٌ رَوَوْهَا عَنِ النَّبِيِّ	2410
تَخَالَفُ الْأَفْهَامِ وَالنُّصُوصِ	تَعَارُضِ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ	2411
يُعْفَى مِنَ الزَّكَاةِ قَوْلٌ يَتَّكَلُ	وَكُلَّمَا عَنْ خُمْسِ أَوْسُقٍ يَقْلُ	2412
وَذَاكَ رَغَمَ الْخُلْفِ فِي التَّصْوِيرِ	عَلَيْهِ قَوْلُ سَائِرِ الْجُمْهُورِ	2413
خُمْسَةَ أَوْسُقٍ كَمَا يُنَاقِضُ	عُمُومَ سَقْيِ السَّمَاءِ يُعَارِضُ	2414
خُلْفَ وَخُمْسِ أَوْسُقٍ إِذَا تُعَدُّ	بَيْنَ عُمُومِ مَا سَقَى السَّمَاءَ وَرَدُّ	2415
فِيهِ خِلَافٌ نُخْبَةِ الْأَعْلَامِ	فِيهَا تَعَارُضٌ لَدَى الْأَفْهَامِ	2416

المسألة الأولى:

في ضم الحبوب بعضها إلى بعض

جَمْعُ رَدِيءٍ لِلْحُبُوبِ جَائِزٌ	2417
لَجِيْدٌ وَمَنْ يُزَكِّي فَائِزٌ	2418
تَحْدِيدُهُمْ كَمِيَّةُ الصَّنْفَيْنِ	2419
فَالْقَطَنِيَّاتُ مَالِكٌ يُوَحِّدُ	2420
أَنَّ لَهَا زَكَاةَ صَنْفٍ وَاحِدٍ	2421
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِي	2422
تَخَالَفُ الْأَسْمَاءِ وَالْمَنَافِعِ	
لَدَى تَسَاوِي عِلَّةِ الْإِثْنَيْنِ	
مَعَ الشَّعِيرِ حَنْطَةَ سَلَّتْ زِدُوا	
وَمَنْ نَصَابَ وَاحِدًا لِلْمُفْرَدِ	
يَخْتَلِفُ النَّصَابُ فِي الْمَشْرَعِ	
جَرَّ اخْتِلَافِ الْحُكْمِ عِنْدَ السَّامِعِ	

المسألة الثانية:

في تقدير النصاب بالخرص

جَمُّهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالَ الْخَرِصُ	2423
وَأَبْطَلُ الْأَحْنَافِ فِعْلُ الْخَرِصِ	2424
يُجْزِي وَقَدْ أَتَى عَلَيْهِ النَّصُّ	
فِي الْحُكْمِ كُلُّهُمْ شَدِيدُ الْخَرِصِ	

المسألة الثالثة:

هل يحسب أكله بتلك الفترة قبل الحصاد

وَقَالَ مَالِكٌ أَبُو حَنِيفَةَ	2425
وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُ الْحَسَابَا	2426
فَذَا ابْنُ خَشْعَمَةَ أَتَى يُخَاصِمُهُ	2427
فِي عَرِيَّةٍ وَطَعْمِهِ الْمُسْكِينَا	2428
قَالَ لَهُ أَنْصَفَكَ ابْنُ الْعَمِّ	2429
قَالَ النَّبِيُّ إِنْ تَخْرُصُوا ثَلَاثًا دَعُوا	2430
تَعَارُضُ الْكِتَابِ وَالْقِيَّاسِ	2431
أَدُّوا لِحَقِّ فِتْرَةِ الْحِصَادِ	2432
وَاخْتَلَفُوا فِي قِيَمَةِ لِلْعَيْنِ	2433
فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ قَدَّمَ نَعَا	2434
أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى لِلْقِيَمَةِ	2435
وَالْخُلْفُ هَلْ تُعْتَبَرُ الزُّكَاةُ	2436
تَفْوِيْثُهُ مُخَيَّرٌ فِيهِ بِمَا	2437
يَحْسِبُ أَكْلَهُ بِتِلْكَ الْفِتْرَةِ	
كُلُّ لِقَوْلِهِ رَوَى أَسْبَابَا	
صَاحِبُ نَخْلٍ لِلنَّبِيِّ يُعَاتِبُهُ	
سَاقَطُ رِيحِ مَالِهِ نَسِينَا	
أَثَبَتْ خَارِصًا عَلَيَّ ذَا الْحُكْمِ	
وَحَقَّقُوا فِي عَرِيَّةٍ وَلِتَسْمَعُوا	
فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ لِلْأَكْيَاسِ	
وَاحْشُوا بِذَلِكَ سَاعَةَ التَّنَادِي	
فَهَلْ تَجُوزُ سَاعَةُ التَّغْيِينِ	
ذَا الْأَمْرِ حُكْمٌ عَنْهُمَا قَدْ سَمِعَا	
فِي يَوْمِ إِخْرَاجِ الزُّكَاةِ ثَبَّتْ	
حَقًّا الْمُسْكِينِ بِهَا يَقْتَاتُ	
يَخْدُمُ أَمْرَهُ لِبَعْضِ الْعُلَمَا	

الفصل السادس:

نصاب العروض

2438	وَمَا مِنْ الْعُرُوضِ لِلتَّجَارَةِ	زَكَاتُهُ عَنْ سَنَةٍ فِي لِحْظَةٍ
2439	بَيْعٍ وَرُبْعِ الْعُشْرِ فِيهِ وَاجِبٌ	فِي الْعَيْنِ ذَلِكَ الْحُكْمُ حُكْمٌ رَاتِبٌ
2440	وَكُلَّمَا لَمْ يَنْضَبْطْ لَدَيْهِ	وَقَتَّ لَبَيْعٍ أَوْ شِرَاءٍ فِيهِ
2441	فَحُكْمُهُ حِينَ يَحُولُ الْحَوْلُ	مَنْ يَوْمَ بَدْتُهُ وَذَا يَقُولُ
2442	مَالِكَ زَكُومًا مِثْلَ حَقِّ الْعَيْنِ	مُخْتَلَفَ الْعُرُوضِ ثُمَّ الدَّيْنِ
2443	عَنْ ابْنِ مَاجِشُونَ خُلْفَ الْحُكْمِ	وَجَاءَ عَنْهُ غَيْرُ ذَا فِي الْعِلْمِ
2444	إِنْ لَمْ تَكُنْ عَيْنٌ وَكَانَ يَتَجَرَّرُ	فَفِي الْعُرُوضِ بِالزَّكَاةِ يَنْتَظَرُ
2445	بَيْعًا وَذَا قَوْلٌ لَدَى ابْنِ قَاسِمٍ	وَفِيهِ تَعْطِيلٌ لَهَا لِلْفَاهِمِ
2446	وَالْبَعْضُ فِي الْأَعْيَانِ لَا الْأَثْمَانَ	زَكَاتُهَا لِلْبَعْضِ قَوْلٌ ثَانٍ
2447	وَبَعْضُهُمْ مِنْ ثَمَنِ الْمَبِيعِ	حُكْمُ الزَّكَاةِ شِرْعَةً الشُّفِيعِ

الجملة الرابعة :

في وقت الزكاة

2448	وَالْحَوْلُ شَرْطٌ فِي زَكَاةِ الْمَالِ	قَدْ أَجْمَعُوا فِي سَائِرِ الْأَحْوَالِ
2449	عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ يَحُولُ الْحَوْلُ	عَلَى نَصَابِهِ وَذَا مَقْبُولٌ
2450	ثُمَّ ابْنُ حَرْبٍ أَيْدِ الَّذِي وَرَدَ	قَوْلُهُمَا مُخَالَفٌ لِمَا اعْتَمَدَ
2451	ذَا الْبَابِ فِيهِ الْخُلْفُ فِي ثَمَانٍ	مَنْ أَجَلٍ فَهُمْ جُمْلَةٌ الْمَعَانِي

المسألة الأولى:

في اشتراط الحول في المعدن

2452	لَمَالِكَ قَالَ زَكَاةُ الْمَعْدَنِ	عِنْدَ الْخُرُوجِ إِنْ نَصَابًا يَقْتَنِي
2453	وَالْحَوْلُ وَالنَّصَابُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ	وَلَمْ يَرِدْ حُكْمٌ بِذَا لِلشَّافِعِيِّ
2454	وَكُلَّمَا فِي الْأَرْضِ حَيْثُ يُخْرَجُ	فَضَمَّنَ أَمْوَالَ الزَّكَاةِ يُدْرَجُ
2455	وَالْمُقْتَنَى مِنْ فِضَّةٍ أَوْ تَبَرٍ	فَاسْتَقْبَلُوا حَوْلًا بِهِ فِي الدَّهْرِ
2456	فَحُكْمُ مَعْدِنٍ يَرَى لِدَيْنٍ	أَيُّهَا أَرَدَتْ فِي ذَا الْحِينِ

المسألة الثانية:

في اعتبار حول ربح المال

وَإِخْتَلَفُوا فِي حَوْلِ رِبْحِ الْمَالِ	2457
فَالشَّافِعِيُّ مِنْ يَوْمٍ يَسْتَفِيدُ	2458
وَعَنْ عُمَرَ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالِدِهِ	2459
مَالِكُ حَوْلُ الرِّبْحِ حَوْلُ الْأَصْلِ	2460
فَالرِّبْحُ تَابِعٌ لِحَوْلِ الْأَصْلِ	2461
إِلَى ثَلَاثَةِ مِنْ الْأَقْوَالِ	
يَبْقَى إِلَى حَوْلٍ وَذَا مَوْجُودٌ	
ذَا الْحُكْمُ جَاءَ عَدْلُهُ مُسَانِدُهُ	
عِنْدَ حُلُولِ حَوْلِهِ بِالْفِعْلِ	
دُونَ اعْتِبَارِ الْحَالِ عِنْدَ النَّسْلِ	

المسألة الثالثة:

في حول الفوائد الواردة على مال تجب فيه الزكاة

وَمَنْ لِمَالٍ يَسْتَفِيدُ قَبْلَهُ	2462
زَكَاتُهُ لِمَا اسْتَفَادَ وَاجِبَهُ	2463
أَبُو حَنِيفَةَ زَكَاةُ الْأَصْلِ	2464
وَفِي خِلَافِ الدَّيْنِ فِي الْأَمْوَالِ	2465
بَعْضٌ يَرَى زَكَاتَهُ لِعَامٍ	2466
إِنْ كَانَ حَوْلًا وَاحِدًا فَالْوَجِبُ	2467
عَلَيْهِ مَالٌ حَالٌ تَوًّا حَوْلُهُ	
لِمَالِكٍ وَمَنْ يَفْقَهُ صَاحِبَهُ	
تَسْرِي عَلَى فَوَائِدِ فِي الْمَثَلِ	
فِي الْحَوْلِ أَوْ فِي عِدَّةِ الْأَحْوَالِ	
وَلَا سِوَاهُ الدَّهْرِ بِالثَّمَامِ	
نَصَابُهُ لِعَامِهِ مُصَاحِبٌ	

المسألة الرابعة:

في اعتبار حول الدين

وَالْخُلْفُ فِي الدُّيُونِ كَيْفَ تُعْطَى	2468
هَلْ كُلُّ عَامٍ فِيهِ وَقْصٌ وَاجِبٌ	2469
بَعْضٌ لِعَامٍ بَعْضُهُمْ يَسْتَقْبِلُ	2470
وَالدَّيْنُ لِلْبَعْضِ كَمَالِ حَاضِرٍ	2471
فَمَالِكٌ شَبَّهَهُ بِالْعَرَضِ	2472
قَبْلَ الْمَبِيعِ بَعْضُهُمْ بِالْمَاشِيَةِ	2473
وَالشَّافِعِيُّ زَكَى لِمَاضٍ قَدْ وَجِبَ	2474
مِنْهَا زَكَاةُ الْمَالِ أَوْ تَحْطَأُ	
وَهَلْ لِعَامٍ وَاحِدٍ إِذْ يَحْسَبُ	
لِلْحَوْلِ مَلِكُ الدَّيْنِ لَيْسَ يَقْبَلُ	
فِيهِ الزَّكَاةُ الْقَوْلُ لِلْأَكَابِرِ	
يُعْطَى لِعَامٍ وَاحِدٍ فِي الْفَرَضِ	
شَبَّهَهَا عِنْدَ الزَّكَاةِ الْأَنْبِيَةِ	
عَلَيْهِ حَقُّ اللَّهِ فِيهِ إِذْ كَسَبَ	

المسألة الخامسة:

في حول العروض قال ابن رشد تقدم القول فيها

المسألة السادسة:

في حول فائدة المشية

كُلُّ نِصَابٍ أَصْلُهُ حَتْمٌ تَبَعُ	2475	لَعَدَّ حَوْلَ الْأَصْلِ حُكْمُهُ جَمْعُ
مَاشِيَةٌ لِمَالِكَ ذَا الْحُكْمِ	2476	يَعُمُّ سَاقَهُ لِمَالِكَ الْفَهْمُ
أَبُو حَنِيفَةَ كَمِثْلِ الْعَيْنِ	2477	زَكَاتُهَا لِأَزْمَةِ فِي الْحِينِ

المسألة السابعة:

حول نسل الغنم

لِمَالِكَ فَحَوْلُ نَسْلِ يُتْبَعُ	2478	زَكَاةَ حَوْلِ الْأَصْلِ فِيمَا شَرَعُوا
بِصَوْتِهِ لَدَى وَصُولِ الْأَرْضِ	2479	نِصَابُهَا مُكْتَمَلًا فِي الْفَرَضِ
لِلشَّافِعِيِّ الرَّبْحُ ثُمَّ النُّسْلُ	2480	كُلُّ نِصَابِهِ يَحُدُّ النُّقْلُ
نِصَابَ أَغْنَامٍ وَنَسْلُ الْأَصْلِ	2481	إِنْ تَمَّ النِّصَابُ خَلْفَ النُّقْلِ
أَبُو حَنِيفَةَ نِصَابُ الْأُمِّ	2482	شَرَطُ زَكَاتِهِ بِحُكْمِ الْعِلْمِ

المسألة الثامنة:

في إخراج الزكاة قبل الحول

فَمَالِكَ تَقْدِيمُهَا يَمْنَعُهُ	2483	وَالْعَكْسُ لِلنُّعْمَانِ قَدْ شَرَعَهُ
وَالشَّافِعِيُّ بِمِثْلِ ذَا فِي الْحُكْمِ	2484	قَدْ أَوْلُوا لِلْحُكْمِ حَسَبَ الْفَهْمِ
وَاقْتَرَضَ النَّبِيُّ زَكَاةَ عَمِّهِ	2485	مِنْ قَبْلِ حَوْلِهِ لِذَا فَانْتَبِهْ

الجملة الخامسة:

فيمن تجب له الصدقة

الفصل الأول:

في عدد الأصناف الذين تجب لهم الزكاة

المسألة الأولى:

الأصناف الذين تجب لهم الزكاة

أَصْنَافُهُمْ فِي عَدِّ قَوْلِ اللَّهِ	2486
هَلْ كُلُّهَا تُعْطَى لِشَخْصٍ مُفْرَدٍ	2487
فَمَالِكَ جَوِّزًا لِلْإِمَامِ	2488
أَبُو حَنِيفَةَ قَفَى فِي الْحُكْمِ	2489
لَفْظُ الْكِتَابِ الْقَسْمُ فِيهِ يُعْرَفُ	2490
وَفِي حَدِيثٍ جَاءَ عَنِ الصُّدَاءِ	2491
عَنِ النَّبِيِّ جَوَابُهُ لِلْسَّائِلِ	2492
ثَمَانُ عِنْدَهُمْ بِلاَ اشْتِبَاهِ	
مَنْ أَجَلَ تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْمَقْصَدِ	
ذَلِكَ عِنْدَهُ مَدَى الْأَعْوَامِ	
وَالشَّافِعِيُّ مُخَالَفٌ فِي الْفَهْمِ	
مَعْنَاهُ أَهْلُ حَاجَةٍ قَدْ تَصَرَّفَ	
أَصْنَافُهَا مَحْصُورَةٌ الْإِحْصَاءِ	
لَمَّا أَتَاهُ طَالِبًا لِلنَّائِلِ	

المسألة الثانية:

هل للمؤلفة قلوبهم حق باق إلى اليوم أم لا؟

حَدِيثُ إِسْلَامٍ إِذَا يُؤَلَّفُ	2493
إِلَيْهِ لَمْ يَبْقَ لِمَالِكَ سَبَبٌ	2494
أَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ الشَّافِعِيُّ	2495
وَالْخُلْفُ هَلْ إِعْطَاؤُهَا خَصَّ النَّبِيَّ	2496
عُمُومَهَا فِي سَائِرِ الْأَزْمَانِ	2497
فَمَالِكَ لِقُوَّةِ الْإِسْلَامِ	2498
وَفِي الْمَصَالِحِ الَّتِي تُنَاطُ	2499
بِالْقِسْطِ مِنْ مَالِ الزَّكَاةِ يُصْرَفُ	
لَهُمْ يُبَيِّحُ ذَا وَذَا مِنْهُ عَجَبٌ	
تَدْوُمُ مَا دَامَ لَهَا مِنْ دَافِعٍ	
أَمْ عَمَّ كُلُّ الْمُؤْمِنِينَ فَاجْتَبَى	
وَلِلْهُدَى تُغْرِي بَنِي الْإِنْسَانِ	
بَنَى عَلَيْهَا عِلَّةَ الْأَحْكَامِ	
بِقَضَائِهَا الْأَحْكَامُ ذَا اخْتِيَاظُ	

الفصل الثاني :

في الصفة التي تقتضي صرفها إليهم

تُعْطَى فَقِيرًا مُحْكَمَ الْمَفْصَلِ	أُولَئِكَ الْفَقْرُ لِقَوْلِ الْمُنْزَلِ	2500
مِنْهَا وَلَكِنْ خَمْسَةً قَدْ أَجْمَعُوا	وَاخْتَلَفُوا فِي قَدْرِ مَالٍ يَمْنَعُ	2501
لِغَارِمٍ وَأَبْنِ السَّبِيلِ يَأْتِي	عَلَيْهِمْ فِي مَصْرَفِ الزَّكَاةِ	2502
تَعَدُّ فِي نَصِّ الْكِتَابِ حَقَّهُمْ	غَازٍ وَجَارٍ عَامِلٍ تُعْطَى لَهُمْ	2503
وَالْمَنْعُ لِلْغَنِيِّ عَنِ ابْنِ قَاسِمٍ	تَأْلِيْفُ مُسْلِمٍ كَذَاكَ الْغَارِمِ	2504
يُعْطِيهِ مِنْهَا ذَاكَ قَوْلِ مَا ضَرَّ	فِي بَعْضِهِمْ تَجُوزُ حُكْمُ الْقَاضِي	2505
فِي صَرْفِ كُلِّ أَوْ لِحْزْنِهَا وَصَفٍ	فَبَيْنَ حَاجَةٍ وَنَفْعٍ تَخْتَلَفُ	2506
وَحَجْمِهِ فِي الْمَالِ كَمْ بِالْحَصْرِ	عَنِ الْغَنِيِّ خِلَافَهُمْ فِي الْقَدْرِ	2507
فِي حَدِّهِ الْأَذْنَى يَقُوذُ الْفَهْمُ	فَالشَّافِعِيُّ لِمَا عَلَيْهِ الْأِسْمُ	2508
لَدَيْهِ مَلِكُهُ وَلَا يُعَابُ	أَبُو حَنِيفَةَ إِذَا النَّصَابُ	2509
مُحَدِّدًا حُكْمَ النَّصَابِ شَارِحًا	بِالْدَيْنِ وَالْحَدِيثِ جَاءَ وَاضِحًا	2510
عَلَيْهِ حُكْمُ الْمُسْلِمِينَ مُسْتَقَرُّ	قَدْرَ النَّصَابِ لِمُعَاذٍ فِي سَفَرٍ	2511
وَرُدُّهُ لِلْفَقِيرِ نَصٌّ حَقَّقَهُ	فَقَالَ خُذْ مِنَ الْغَنِيِّ لِلصَّدَقَةِ	2512
وَمَالِكَ لِلْاجْتِهَادِ قَدْ بَدَلُ	أَهْلُ الْحَدِيثِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ	2513
هَلْ لَغَوِيٌّ أَمْ لَشَرْعِيٌّ يَدُلُّ	مَنَاطُ خُلْفِهِمْ عَلَى الْغَنِيِّ نَزَلَ	2514
هُوَ الْغَنِيُّ بِالْفِعْلِ لَا تَرْتَابُ	فَأَوَّلُ إِنْ يَكُ فَالنُّصَابُ	2515
رُجُوعُهُ إِلَى اجْتِهَادِهِمْ أَسَدُ	إِنْ كَانَ مَعْنَى، لُغَةً لَفْظًا، يُحَدُّ	2516
وَمَنْ لَهُ يُعْطَى الزَّكَاةَ قَدْ جَنَى	بَعْضٌ لَهُ خَمْسُونَ دِرْهَمًا غَنَى	2517
مَا الْفَرْقُ فِي الْأَوْصَافِ لِلْإِثْنَيْنِ	وَالْخُلْفُ فِي الْفَقِيرِ وَالْمُسْكِينِ	2518
مَنْ حَالُ مُسْكِينٍ وَبَعْضُ أَهْوَنُ	فَالْفَقْرُ حَالُهُ لِبَعْضٍ أَحْسَنُ	2519
فِيهِ الْقَلِيلُ وَالْكَثِيرُ حَالًا	بَعْضٌ لِمَعْنَى وَاحِدٍ قَدْ دَلَا	2520
لِمَالِكَ وَحُكْمُهَا يُحَقِّقُ	فَكُ الرُّقَابِ لِلْعَبِيدِ تُعْتَقُ	2521
وَالشَّافِعِيُّ مُكَاتِبٌ تَعْرِيفُهُ	مَنْ الْإِمَامُ إِذْ وَلَاؤُهُمْ لَهُ	2522
زَادَ لَهُ وَطَاعَةٌ لَهَا قَصْدُ	وَأَبْنِ السَّبِيلِ قُلُ مُسَافِرٍ نَفْدُ	2523
سُبُلِ الْجِهَادِ وَالرَّبَاطِ سَالِكُ	وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ مَالِكُ	2524

- 2525 وَتَابَعَ النُّعْمَانُ هَذَا الْحُكْمَا يُعْطَى الْحَجِيحُ عِنْدَ بَعْضِ سَهْمَا
2526 وَالْغَازِي إِنْ تُعْطِيَ لَهُ لِلشَّافِعِي وَالنَّقْلُ حُكْمٌ وَاصِحُ التَّنَازُعِ

الفصل الثالث:

كم يجب لهم؟

- 2527 فَغَارِمٌ يُعْطَى لِقَدْرِ دَيْنِهِ فِي طَاعَةٍ وَسَدِّ حَاجِ شَأْنِهِ
2528 وَأَبْنِ السَّبِيلِ مَنْحُهُ مَا يَرْجِعُ بِهِ لِأَهْلِ حَيْثُ شَطُّ الْمَوْضِعِ
2529 أَمَا الْمَسْكِينِ فَمَالِكٌ يَرَى ذَاكَ لِلإِجْتِهَادِ حَيْثُ قَرَّرَا
2530 أَبُو حَنِيفَةَ نَصَابًا يَكْرَهُ عَلَيْهِ يَسْتَوِلِي الْفَقِيرُ الْأَشْرَهُ
2531 خَمْسِينَ دِرْهَمًا يَرَاهَا الشُّورِ تَكْفِيهِ لِلْفَقِيرِ دُونَ ضَيْرِ
2532 وَالْكَوْلُ مُجْمَعٌ عَلَى مَنَعِ الْغَنِيِّ مِنْهَا فَذَا الْحَرَامُ حَيْثُ يَجْتَنِي
2533 وَعَامِلٌ يُعْطَى بِقَدْرِ الْعَمَلِ فَافْهَمْ لِيَذَا وَقِيَّتَ كُلِّ الزَّلَلِ

كتاب زكاة الفطر

الفصل الأول:

في معرفة حكمها

- 2534 زَكَاةُ فِطْرِ رَجْحِ الْجُمُهورِ لِفَرَضِهَا وَتَرْكُهَا مَحْظُورُ
2535 وَالْمُتَأَخَّرُونَ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكَ قَالُوا سُنَّةَ الْأَوَابِ
2536 فَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ فَرَضُهَا عَنِ الرَّسُولِ يَسْتَحِيلُ نَقْضُهَا
2537 وَالضُّدُّ لِلْأَعْرَابِ هَلْ قَسَطٌ يَجِبُ عَلَيَّ غَيْرَ ذَا أَجْسَبِ إِنْ نُحِبُ
2538 نَفِي الْوُجُوبِ مِنْهُ عِنْدَ الْبَعْضِ عَنْهَا السُّكُوتُ جَاءَ بَعْدَ الْفَرَضِ
2539 حَدِيثُ قَيْسِ بْنِ عَبَّادَةَ وَرَدَ فِيهِ تَرْكُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ تَجِدُ

الفصل الثاني:

فيمن تجب عليه، وعمن تجب؟

جَمِيعُهُمْ مِنْ دُونِ إِسْنَادِ ذِكْرِ	وَجُوبُهَا فِي الْمُسْلِمِينَ يَنْحَصِرُ	2540
يُعْفَى لِأَهْلِهِ بِإِلَّا تَحْدِيدِ	إِلَّا شُدُوزَ اللَّيْثِ فِي الْعُمُودِ	2541
لَيْسَتْ لِمَالِ بَلِّ عَلَى الْأَبْدَانِ	وَجُوبُهَا فَفَقْهًا عَلَى الْإِنْسَانِ	2542
وَفَعَلُ ذَلِكَ كُلُّهُمْ لَهُ أَحَبُّ	حَامِلُ إِنْفَاقٍ لِأَفْرَادٍ تَجِبُ	2543
وَإِخْتَلَفُوا فِي مُعْسِرٍ فَلْتَسْمَعِ	بِذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ	2544
عَنْ نَفْسِهَا وَالصَّاحِبَانَ تَبَّوْا	أَبُو حَنِيفَةَ تُؤَدِّي الزَّوْجَةَ	2545
فَرَقَهُ زَكَاةَ فَطْرٍ مَا مَنَعَ	وَالْعَبْدُ ذُو مَالٍ لَدَى الشُّورِيِّ دَفَعَ	2546
لَوْ كَسَبُوا لِلْمَالِ فِي الْأَدْهَارِ	يُعْطَى أَبٌ مِنْهَا عَنِ الصَّغَارِ	2547
أَسْبَابُ حُكْمِهَا لَدَى الْمَدَارِكِ	فَعِلَّةُ الْإِنْفَاقِ عِنْدَ مَالِكِ	2548
مِنْهُ لِمَالِكَ وَذَلِكَ يُنْسَبُ	وَكَافِرُ الْعَبِيدِ لَيْسَتْ تَجِبُ	2549
وَكَمَّ قَفَا قَوْلُهُمْ الْأَغْيَانُ	فَالشَّافِعِيُّ وَمِثْلُهُ النُّعْمَانُ	2550
يَدْفَعُهَا سَيِّدُهُ لِلرَّاغِبِ	وَعِنْدَ مَالِكٍ عَنِ الْمَكَاتِبِ	2551
وَاجِبَةٌ فِيهِ بِحُكْمِ الْمَلَّةِ	وَكَوْلُ عَبْدٍ عَدْلًا لِلتُّجَارَةِ	2552
يُعْطَى لَهَا مَالِكٌ قَوْلُ الشَّارِعِ	لِمَالِكٍ أَحْمَدُ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ	2553
إِعْفَاءُهُ مِنْهَا وَذَا رَأْيٍ جَرَى	أَبُو حَنِيفَةَ وَغَيْرُهُ يَرَى	2554

الفصل الثالث:

مما تجب؟

تُعْطَى لَدَى بَعْضِ عَلَى التَّخْيِيرِ	فِي الْبُرِّ وَالتَّمْرِ كَذَا الشَّعِيرِ	2555
وَالْبَعْضُ قُوتُ الْيَوْمِ بِالتَّرْتِيبِ	أَوْ أَقْطَ كَذَاكَ لِلزَّبِيبِ	2556
إِنْفَاقُهُ بِجُلِّ قُوتِ تَحْتَسَبِ	عَنْ نَفْسِهِ وَمَنْ عَلَيْهِ قَدْ يَجِبُ	2557
أَصْنَافُهَا وَالْحُكْمُ عِنْدَهُ حَوَى	أَبُو سَعِيدٍ فِي حَدِيثِهِ رَوَى	2558
قَسَ مَا مِنَ الطَّعَامِ بَعْدَهُ ظَهَرَ	لِكُلِّ أَصْنَافِ الطَّعَامِ الْمُعْتَبَرِ	2559

الفصل الرابع: متى تجب زكاة الفطر؟

رَمَضَانَ نَصَّ كُلُّ حُكْمٍ ظَاهِرٍ	وَوَقَّتْ إِخْرَاجَ لَهَا فِي آخِرِ	2560
ذَا وَقَّتْهَا فِي حُكْمِ سَيِّدِ الْبَشَرِ	حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ نَجَلٌ لِعَمَرِ	2561
عِنْدَ الْغُرُوبِ فِيهِ حُكْمًا تَجِبُ	آخِرُ يَوْمِ رَمَضَانَ أَشْهَبُ	2562
أَوْ بِخُرُوجِ الشَّهْرِ بِالتَّحْدِيدِ	فَهَلْ عِبَادَةٌ بِيَوْمِ الْعِيدِ	2563
بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ حِينَ تَجِبُ	بَعْدَ خُرُوجِ الشَّهْرِ وَقْتًا تَطْلُبُ	2564

الفصل الخامس:

في مصرفها

لَكَفِّهِمْ فِي الْعِيدِ عَنْ سُؤْلِ يُرَى	وَأَتَّفَقُوا بِأَنَّهَا لِلْفُقَرَا	2565
أَبْرَحْنِيْفَةً لَهُمْ تُعْطَى وَصَفٌ	فَقِيرٌ أَهْلُ ذِمَّةٍ فِيهِ اخْتُلِفَ	2566
لِغَيْرِ مُسَلِّمٍ فَلَيْسَ تُدْفَعُ	وَحُكْمُ جُمُهورٍ لِذَلِكَ يَمْنَعُ	2567

كتاب الصيام

لِلْفَرَضِ وَالنَّدْبِ وَفِي فَضْلَيْنِ	يُدْرَسُ ذَا الْكِتَابِ فِي قَسْمَيْنِ	2568
أَنْوَاعُهُ أَرْكَانُهُ اثْنَيْنِ	حُكْمُ الصِّيَامِ ضَمَّ جُمْلَتَيْنِ	2569
فِي صَائِمٍ وَمُفْطِرٍ هَذَيْنِ	وَالثَّانِ قِسْمُ الْفِطْرِ صُورَتَيْنِ	2570
ضَمَّنَ فُرُوعَ سَائِرِ الْكِتَابِ	تُنظَرُ أَحْكَامُ لِهَذَا الْبَابِ	2571

القسم الأول

الجملة الأولى: معرفة أنواع الصيام

فَوَاجِبُ الزَّمَانِ بِالتَّمَامِ	وَاجِبُهُ ثَلَاثَةُ الْأَقْسَامِ	2572
يُلْزَمُ نَفْسَهُ بِهِ ذَا الْحَضَرِ	أَيُّ رَمَضَانَ الْفَرَضُ ثُمَّ النَّدْرُ	2573
أَصْنَافُ وَاجِبٍ أَتَتْ بِالْجُمْلَةِ	وَتَالِثٌ فَوَاجِبُ الْكُفَّارَةِ	2574

2575	شَهْرُ الصَّيَّامِ وَاجِبٌ بِالذِّكْرِ	وَسُنَّةٌ وَحُكْمٌ أَهْلُ الأَمْرِ
2576	قَدْ كُتِبَ الصَّيَّامُ نَصُّ الأَيَّةِ	فِي سُنَّةٍ يُبْنَى عَلَى ذِي الخَمْسَةِ
2577	لَيْسَ سِوَاهُ غَيْرَ أَنْ تَطَوَّعَا	بِذَلِكَ نَالَ جَنَّةً بِمَا سَعَى
2578	وَحُجَّةُ الإِجْمَاعِ فِيهِ تُعْرَفُ	فَفِي اتِّفَاقِهِمْ عَلَى مَا يُوصَفُ
2579	وَجُوبُهُ عَلَى مُكَلَّفِ عَقْلٍ	وَحَاضِرٍ كَذَا صَحِيحٌ مَا حَصَلَ
2580	عَلَيْهِ مَا يُفْسِدُ صَوْمَ الشَّرْعِ	مَنْ سَفَرَ حَيْضٌ صَرِيحُ المَنْعِ
2581	وَصَوْمُهُ بِرُؤْيَاةٍ لِلشَّهْرِ	نَصُّ الكِتَابِ وَاضِحٌ فِي الدَّهْرِ

الجملة الثانية:

في الأركان

2582	أَرْكَانُهُ ثَلَاثَةٌ مُتَّفَقٌ	فِيهَا عَلَى اثْنَيْنِ وَذَا مُحَقَّقٌ
------	---------------------------------	--

الركن الأول:

الزمان

2583	صُومُوا لرُؤْيَاةِ كَذَاكَ الفِطْرِ	لرُؤْيَاةِ بِذَلِكَ جَاءَ الذِّكْرُ
2584	وَالخُلْفُ فِي الشُّكِّ بَغِيمٌ لِلسَّمَا	فَبِالتَّمَامِ البَعْضُ بَعْضٌ قَدَمَا
2585	شَكًّا وَذَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ نُقِلَ	وَبَعْضُهُمْ عَلَى الحِسَابِ يَتَّكِلُ
2586	وَالشَّافِعِيُّ أَهْلُ الحِسَابِ يُمَكِّنُ	تَحْوِيلُهُمْ لرُؤْيَاةِ ذَا هَيِّنُ
2587	زَوَالُ شَكِّهِمْ بِرُؤْيَاةٍ وَضَحٌ	بِهَا صَحِيحٌ رُؤْيَاةٍ وَذَا رَجَحُ
2588	صُومُوا لرُؤْيَاةِ كَذَاكَ فَافْطَرُوا	لَهَا وَلِلجُمُهورِ ذَا يُعْتَبِرُ
2589	إِلَى ثَلَاثِينَ مِنَ الأَيَّامِ	تُسْتَكْمَلُ العِدَّةُ بِالتَّمَامِ
2590	فِي مُجْمَلٍ وَوَاضِحٌ قَدْ تَخْتَلِفُ	أَحْكَامُ أَهْلِ العِلْمِ فِي صَوْمِ وَصِفِ
2591	فَمَنْ رَأَى التَّقْدِيرَ لِلحِسَابِ	يُرْجَحُ الصَّيَّامَ مِنْ أَسْبَابِ
2592	بِرُؤْيَاةِ الهَلَالِ مِنْ مَسَاءِ	أَمْسِ وَلِلجُمُهورِ حُكْمُ الرَّايِ
2593	وَحَمَلٌ مُجْمَلٌ عَلَى المُفْسِرِ	يَقْضِي تَمَامَ الشَّهْرِ عِنْدَ الأَكْثَرِ

- 2594 ظُهُورُهُ وَسَطَ النَّهَارِ يُعْتَبَرُ
 2595 لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ النُّعْمَانُ
 2596 فِي اثْرَيْنِ عَنْ عُمَرَ تَبَايُنُ
 2597 حَدِيثُ وَائِلٍ يَقُولُ عَنْ عُمَرَ
 2598 فِي آخِرِ النَّهَارِ صَوْمٌ يَسْتَمِرُّ
 2599 لِلشُّورِيِّ عَنْ عُمَرَ أَتَى هَذَا الْخَبْرُ
 2600 حُصُولُ عِلْمٍ مِنْ طَرِيقَتَيْنِ
 2601 وَمَنْ يَرَى بِوَحْدِهِ الْهَلَالَ
 2602 وَالشَّافِعِيُّ يَفْطِرُهُ يُرَى حَكْمُ
 2603 كَفَّارَةٍ يُضِيفُهَا فِي ذِكْرِهِ
 2604 أَمَّا السَّمَاعُ رُؤْيَا الْعَدْلَيْنِ
 2605 بِوَاحِدٍ يَثْبُتُ قَوْلُ الْمَزْنِيِّ
 2606 بَعْضٌ بِهِ وَذَلِكَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ
 2607 فِي فَخٍّ فَسَقَهُ وَذَلِكَ أَسْلَمُ
 2608 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَتَى أَعْرَابِي
 2609 قَالَ رَأَيْتُ الشَّهْرَ هَذِي اللَّيْلَةَ
 2610 مِيْنًا إِسْلَامَهُ بِالْجَدِّ
 2611 فَبَعْضُهُمْ رَوَاهُ ضَمَّنَ الْمُسْنَدُ
 2612 رُبْعِي يَرَى لِشَاهِدَيْنِ يَشْهَدَا
 2613 أَمْرُ النَّبِيِّ تَوًّا أَتَى بِالْفَطْرِ
 2614 ثُبُوتُ رُؤْيَا لَدَى قَوْمٍ فَهَلْ
 2615 أَمْ كُلُّ قَوْمٍ عِنْدَهُمْ رُؤْيَاهُمْ
 2616 لِلشَّافِعِيِّ أَحْمَدُ وَابْنُ قَاسِمٍ
 2617 عَنْ مَالِكٍ رَوَايَةَ الْمَدِينَةِ
 2618 لَمْ تَخْتَلَفْ رُؤْيَا إِذَا لَمْ تَخْتَلَفْ
 2619 وَلَا بِنِ مَا جِئْتُمْ قَوْلٌ يُعْتَبَرُ
 2620 بَيْنَ الْحِجَازِ ثُمَّ فِي أُنْدَلُسِ
- يَوْمَ غَدٍ أَوَّلَ شَهْرٍ يُنْتَظَرُ
 ذَا قَوْلُ كُلِّهِمْ مَدَى الزَّمَانِ
 بَيْنَ الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ عَيْنُوا
 إِذَا هَلَالَ فِي نَهَارٍ قَدْ ظَهَرَ
 إِمْسَاكُهُمْ بَعْدَ الزَّوَالِ يُعْتَبَرُ
 قَبْلَ الْغُرُوبِ رُؤْيَا مَّا نَدَرَ
 بِالْحَسَنِ أَوْ مِنْ خَيْرِ الْيَقِينِ
 بِالصَّوْمِ جَمْعُ أَهْلِ عِلْمٍ قَالَا
 وَبِالْقَضَاءِ مَالِكٌ بِذَا أَلَمْ
 وَغَيْرُهُ يَقْضِي فَقَطْ لِفَطْرِهِ
 شَرَطَ لِمَالِكٍ لَدَى التَّبَيُّنِ
 وَالصَّوْمِ دُونَ الْفَطْرِ قَوْلٌ يَعْنِي
 سَدُّ ذَرِيْعَةٍ أَمَامَ الْوَاقِعِ
 مِنْ عَمَلٍ بِكَذِبٍ مَنْ يُتَّهَمُ
 إِلَى الرَّسُولِ خَيْرٌ مُسْتَجَابٍ
 هَلْ مُسَلِّمٌ يَسْأَلُهُ فِي اللَّحْظَةِ
 نَادَى بِهَلَالَ صَوْمٍ كُلُّ فِي غَدٍ
 وَالْبَعْضُ مُرْسَلًا يَرَى فِي السَّنَدِ
 أَنَّ الْهَلَالَ أَمْسَ عَيْنًا وَجَدَا
 وَبِالصَّلَاةِ سُنَّةٌ لِلشُّكْرِ
 قَدْ تَتَعَدَّى نَحْوَ غَيْرِ إِنْ جَهَلُ
 لِمَالِكٍ قَضَوْا الْيَوْمَ فَاتَهُمْ
 قَوْلٌ يَقُودُ الْيَوْمَ لِلتَّفَاهُمِ
 فَلَا يَصُومُ غَيْرُ أَهْلِ الْبَلَدَةِ
 مَطَالِعٌ وَذَلِكَ حُكْمٌ قَدْ وَصَفُ
 فِي الْبُعْدِ عَنْ تَوْحِيدِ رُؤْيَا حَصْرُ
 تَبَايُنَتْ مَطَالِعٌ فِي الْأَسْسِ

كَرِيمَةَ الْحَارِثِ جَافِي النُّقْلِ	2621
لَهَا رَسُولٌ صَامٌ فِي أَيَّامِ	2622
نَجْلِ حَرْبٍ حَيْثُ تَمَّ هَلَا	2623
لَطِيْبَةَ تَمْحُوذُنُوبِ الْغَارِقِ	2624
وَيَوْمٌ سَبَتَ عِنْدَ أَهْلِ طَيْبَةَ	2625
فِي أَيِّ يَوْمٍ عِنْدَكُمْ ذَا الشَّهْرِ حَلِّ	2626
هَلَالِهِ فِيهَا لَنَا فَلْتَسْمَعَهُ	2627
فِي شَأْنِهَا صَوْمٌ وَفَطْرٌ يُعْهَدُ	2628
قَالَ بَلَى وَحُكْمُهُ أَرْوَمُ	2629
يُعْطِي لِنَايِ الْأَرْضِ حُكْمًا وَأَقْرَ	2630
وَالْفَطْرِ فِي رُؤْيَا كُلِّ قَوْمٍ	2631
بَيْنَ بَيَاضٍ وَاحْمِرَارٍ يُوصَفُ	2632
يَحْكِي لِقَوْلِ ثَابِتِ لِحَاكِ	2633
وَالْبَعْضُ عِنْدَ حُمْرَةٍ قَدْ أَمْسَكَ	2634
يُوَاصِلُ الْأَكْلَ بِدُونِ حَظْرٍ	2635
ذَا أَوْزَعُ الْأَقْوَالِ حُكْمُ النَّجْحِ	2636

الركن الثاني:

الإمساك

وَوَاجِبُ الْإِمْسَاكِ حُكْمُ الصَّائِمِ	2637
عَنِ الطَّعَامِ وَالْجَمَاعِ يَمْسِكُ	2638
قِيَّاسُ مَسْكَوتٍ بغيرِهِ يُرَى	2639
فَالصُّومُ مَعْقُولٌ يَكُونُ لَا يُعَدُّ	2640
وَمَنْ رَأَهُ غَيْرَ مَعْقُولٍ حَكْمُ	2641
وَأَنَّ مَعْنَى الصُّومِ إِمْسَاكُ حَصَلِ	2642
بِأَنَّ كُلَّ وَاصِلٍ مِنْ مَنْفَعِدِ	2643
حِجَامَةٍ وَالْقِيَّيْءِ قَدْ تَضَارَبَتْ	2644
مَنْ ذَاكَ حُكْمٌ قَاطِعٌ فِي قَوْلِ	2645

الركن الثالث:

هو النية

وَعَقْدُهَا يَكُونُ أَيَّ حِظَّةٍ	هَلْ نِيَّةٌ تَكُونُ شَرْطَ صِحَّةٍ	2646
يَتِمُّ عَقْدُهَا إِذَا مَا ثَبَتَا	وَإِنْ تَكُنْ بِشَرْطِ صِحَّةٍ مَتَى	2647
أَمْ كُلُّ لَيْلَةٍ وَلَا تَكْفِيهِ	هَلْ عَقْدُهَا بِغُرَّةٍ يُجْزِيهِ	2648
أَمْ وَاجِبٌ تَجْدِيدُهَا فِي الذِّكْرِ	لَيْلَةٌ مَطْلَعِ لِهَذَا الشَّهْرِ	2649
وَلَيْسَ يَكْفِي أَنْ لَصَوْمٌ يَقْصَدُ	وَوَقْتُهَا مِنْ قَبْلِ فَجْرِ تَعْقُدُ	2650
إِذَا نَوَى لِلصَّوْمِ فِي اسْتِحْقَاقِ	أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى الإِطْلَاقِ	2651
وَاحِدُهَا خَرَجَهُ البُخَارِ	وَالْخُلْفُ فِي تَعَارُضِ الأَثَارِ	2652
فَبَاطِلٌ وَتِلْكَ كَانَتْ عَلْتَهُ	عَنْ حَفْصَةَ مَنْ لَمْ يُبَيِّتْ نِيَّتَهُ	2653
عَنْ عَائِشَةَ بِالضُّعْفِ لَا يَتَّهَمُ	ثَانِيهِمَا فَمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ	2654
أَيُّ طَعَامٍ أَبْلَغَتْ لِلأَكْمَلِ	أَيَّا رَسُولِ اللَّهِ مَا بِالْمَنْزِلِ	2655
فَلَمْ يُبَيِّتْ طَوِيلَ تِلْكَ اللَّيْلَةِ	فَقَالَ إِنِّي صَائِمٌ لِلنِّيَّةِ	2656

القسم الثاني:

من الصوم المفروض الكلام في الفطر وأحكامه

يُدْرَسُ أَمْرُهُ عَلَى التَّمَامِ	وَالْفِطْرُ فِي ثَلَاثَةِ الأَقْسَامِ	2657
وَفِيهِ تَفْصِيلٌ كَذَا اسْتَفْهَامٌ	صَنْفٌ يَجُوزُ الْفِطْرُ وَالصِّيَامُ	2658
وَحَامِلٌ وَالشَّيْخُ غَيْرُ الْقَادِرِ	يَجُوزُ لِلْمَرِيضِ وَالْمَسَافِرِ	2659
لِلْبَعْضِ أَمَا الْبَعْضُ بِالْإِجْبَارِ	فَشَرُّنَا يُعْطَى لِلْإِخْتِيَارِ	2660

المسألة الأولى:

في صوم المريض والمسافر هل يجزئهما الصوم عن الفرض

أَجْزَاءٌ لِلْجُمُهورِ لَا لِلظَّاهِرِ	وَإِخْتَلَفُوا فِي الصَّوْمِ لِلْمَسَافِرِ	2661
فَذَا مَدَارٌ خَلْفَ أَهْلِ المِلَّةِ	فَالأَمْرُ هَلْ لَوَاجِبٍ أَوْ رُحْصَةَ	2662
مِنْهُ خِلَافٌ حُكْمِ كُلِّ مُسْلِمِ	لَعْنُ الخِطَابِ حَذْفُ بَعْضِ الكَلِمِ	2663

أُولَى مَنْ الْمَجَازِ دُونَ عِلَّةِ	وَاللَّفْظُ حَمَلُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ	2664
كَلَاهُمَا يَجُوزُ بِالتَّبْيِينِ	أَنْسَ حَدِيثُهُ يَرَى الْأَمْرَيْنِ	2665
مَنْ صَائِمٍ وَمُفْطِرٍ يَرَاهُمْ	إِذْ سَافَرُوا مَعَ النَّبِيِّ وَمِنْهُمْ	2666
صَامَ إِلَى الْكَدِيدِ فَعَلُ الظَّافِرِ	وَعَامَ فَتَحَ قَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ	2667
وَذَاكَ حُكْمُ الشَّرْعِ بِالْأَسَاسِ	بِفِطْرِهِ أَفْطَرَ كُلَّ النَّاسِ	2668

المسألة الثانية:

في الصوم هل هو أفضل للمسافر أم الفطر؟

وَفِطْرُهُ أَحْمَدُ حُكْمًا يُعْتَمَدُ	صَوْمٌ مُسَافِرٌ لِمَالِكٍ أَسَدُ	2669
فَطَرُ مُسَافِرٍ وَأَمْرُهُ حُسْمٌ	بَيْنَ إِجَارَةٍ وَرُخْصَةٍ فَهَمْ	2670
كَلَاهُمَا يَجُوزُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ	سَوَى النَّبِيِّ بَيْنَهُمَا فِي السَّفَرِ	2671

المسألة الثالثة:

في السفر والمرض المبيحان للفطر

فِيهِ خِلَافٌ وَاضِحٌ الْأَثَارِ	وَالسَّفَرُ الْمُبِيحُ لِلْإِفْطَارِ	2672
وَذَاكَ لِلْجُمْهُورِ رَأْيٌ حَصْرٌ	إِنْ تَقَصَّرَ الصَّلَاةُ بَاحَ الْفِطْرِ	2673
فَفِيهِ فَطَرُ الظَّاهِرِيِّ لَمَّا نَظَرَ	وَكُلَّمَا عَلَيْهِ يُطَلَقُ السَّفَرُ	2674
وَيَذْهَبُ الْجُمْهُورُ لِلتَّغْلِيلِ	فِي عِلَّةِ الْأَحْكَامِ لِلتَّأْوِيلِ	2675
فِي الْبُعْدِ وَالْأَتْعَابِ حَيْثُ عَنَتِ	فِي شِرْعَةِ الْأَسْفَارِ وَالْمِظَنَّةِ	2676

المسألة الرابعة:

متى يفطر المسافر؟

عِدَّةُ أَقْوَالٍ لِدَاكَ تُسَلِّكُ	مَتَى فُطِرَ صَائِمٌ أَوْ يُتَسَكُّ	2677
يَوْمَ خُرُوجِ فِيهِ فَطَرٌ أَحْسَنُ	فَالشُّعْبِيُّ أَحْمَدٌ كَذَاكَ الْحَسَنُ	2678
فِي الْحُكْمِ صَائِبٌ عَلَى الْمَأْثُورِ	إِمْسَاكَ ذَاكَ الْيَوْمَ لِلْجُمْهُورِ	2679
يَبْقَى بِذَاكَ الْفِطْرُ وَهُوَ كَاتِمٌ	أَمَّا دُخُولُ الْمَضْرُوقِ وَهُوَ صَائِمٌ	2680
وَذَاكَ تَغْلِيلٌ لِحُكْمِ يَحْكِي	صَوْمًا بِإِمْسَاكَ كَمِثْلِ الشُّكِّ	2681

- 2682 فَاخْلَفُ فِي تَفْسِيرِ سُنَّةِ النَّبِيِّ وَشَرِبِهِ أَمَامَ جَيْشِ لَجِبِ
2683 وَقَدْ نَوَى لِلصَّوْمِ عَبْرَ اللَّيْلِ أَسَاءَ مَنْ عَصَاهُ فِي الدَّلِيلِ
2684 إِبَاحَةَ الْإِفْطَارِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ تَصَعَّبَ التَّرْجِيحَ حُكْمَ الْأَشْهَرِ

المسألة الخامسة:

هل يجوز للصائم أن ينشئ سفرا ثم لا يصوم؟

- 2685 هَلْ صَائِمٌ يُنْشِئُ لِلأَسْفَارِ كَيْ لَا يَصُومَ مُدَّةَ الْأَعْدَارِ
2686 أَجَازَهُ الْجُمُهورُ بَعْضُهُمْ مَنَعَ سَافِرَ طَهَ تَابِعَ فِيهِ شَفَعُ
2687 مُسَافِرٌ كَذَا الْمَرِيضُ وَاجِبُ عَلَيْهِمُ الْقَضَاءُ حُكْمَ صَائِبِ
2688 مُغْمَى عَلَيْهِ مِثْلُهُ الْمَجْنُونُ إِنْ يُفْسِدَا لِلصَّوْمِ فَالْمُتُونُ
2689 تُحْتَمُّ الْقَضَاءُ مِنْهُمَا مَعَا فَسِرَ عَلَى قَوْلِ الْهُدَاةِ وَاتَّبَعَا

قضاء المسافر والمريض للصيام

المسألة الأولى:

هل المسافر والمريض يقضيان الصوم تتابعا؟

- 2690 فَبَعْضُهُمْ أَوْجَبَهُ تَتَابَعَا وَبَعْضُهُمْ خَيْرَ لَيْسَ مَانَعَا
2691 ظَوَاهِرُ الْأَلْفَاظِ وَالْقِيَاسِ فِيهَا مَدَارُ خُلْفِ كُلِّ النَّاسِ
2692 تَفْسِيرُ عَائِشَةَ بِأَلَا تَتَابَعُ فِي الْهُدْيِ وَالْفُرْقَانِ حُكْمُ السَّامِعِ
2693 تَعْنِي مِنَ الْهُدْيِ كَذَا الْفُرْقَانِ يُنْفَى بِهَا تَتَابَعُ الزَّمَانِ

المسألة الثانية:

في تأخير القضاء إلى رمضان

- 2694 مَنْ لَمْ يَصُمْ حَتَّى آتَاهُ الشَّهْرُ كَفَّرَ وَالْقَضَاءُ فَذَلِكَ الزَّجْرُ
2695 لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالْبَصْرِيِّ كَفَّارَةٌ يُزِيلُهَا لِلْعُذْرِ
2696 كَفَّارَةٌ فَهَلْ عَلَى مِثْلِ لَهَا تُقَاسُ خُلْفُهُمْ أَتَى مِنْ شَكْلِهَا

المسألة الثالثة:

في من مات ولم يقض الصوم

2697	مَنْ مَاتَ لَمْ يَقْضِ لَصَوْمٍ فَانْت	مَالِكَ يُعْفِيهِ بِقَوْلٍ ثَابِت
2698	وَبَعْضُهُمْ عَنْهُ قَضَى وَلِيُهُ	أَبُو حَنِيفَةَ فَيُقْضَى نَذْرُهُ
2699	هَلْ تَقْضَى دَيْنَ وَالِدٍ لِلسَّائِلِ	أَجَابَ خَيْرٌ شَافِعٍ وَكَامِلِ
2700	مَنْ أُمُّهُ دَيْنٌ عَلَيْهَا هَلْ يَرُدُّ	لِدَيْنِهَا وَالرَّدُّ حُكْمٌ مُعْتَمَدٌ

في حكم فطر الموضع والحامل والشيخ الكبير

2701	وَحَامِلٌ شَيْخٌ كَذَاكَ مُرْضِعٌ	عَلَيْهِمَا الإِطْعَامُ وَهُوَ الشَّائِعُ
2702	وَذَاكَ حُكْمٌ مَذْهَبٌ لِلشَّافِعِيِّ	كَذَاكَ لِلنُّعْمَانِ فِي المَجَامِعِ
2703	فَمَنْ عَلَى قِرَاءَةِ المَحْذُوفِ	رَكَزَ فَالإِطْعَامُ بِالمَغْرُوفِ
2704	وَالْفَطْرُ قَدْ يَكُونُ مِنْ جَمَاعٍ	وَمُفْطِرٌ يُعَدُّ بِالإِجْمَاعِ
2705	فَصَاحِبُ الجِمَاعِ بِالكُفَّارَةِ	فِي الصَّوْمِ فِي جِزَاءِ أَهْلِ المِلَّةِ
2706	أَتَى مُجَامِعَ إِلى الرُّسُولِ	يَشْكُو مِنْ الجِمَاعِ فِي المَنْقُولِ
2707	أَثْنَاءَ صَوْمٍ قَالَ قَدْ هَلَكْتُ	لَوْ كَانَ لِي مَالٌ بِهِ كَفَرْتُ
2708	وَلَيْسَ لِي مِنْ رَقَبَةٍ فَتُعْتَقُ	كَفَّرَ عَنْهُ الهَاشِمِيُّ مُحَقَّقُ

هل يقضي من أفطر بالجماع عمدا؟

2709	عَمَدُ الجِمَاعِ مَالِكَ فِيهِ حَكْمٌ	عَلَيْهِ بِالقَضَا مُكْفَرًا حَسَمٌ
2710	لِجُرْمِ مُذْنِبٍ وَلِلنُّعْمَانِ	كَمَثَلِ مَالِكِ مَدَى الأَزْمَانِ
2711	فِي صُورَةِ اِقْتِرَافِ ذِي الجَرِيمَةِ	وَأَحْمَدُ القَضَا بِلا كُفَّارَةِ
2712	وَالشَّافِعِيُّ كَذَاكَ أَهْلُ الظَّاهِرِ	كَفَّرَ لا يَقْضِي لَصَوْمٍ عَابِرِ

أحكام تتعلق بالصنف الذي لا يجوز له الفطر، وفيه مسائل:

المسألة الأولى:

هل تجب الكفارة بالأكل والشرب عمدا؟

2713	وَمُفْطِرٌ بِالشَّرْبِ ثُمَّ الأَكْلِ	كَفَّرَ يَقْضِي فِي جَمِيعِ السُّبُلِ
2714	لَمَّا لَكَ كَذَاكَ لِلنُّعْمَانِ	وَالشَّافِعِي قَالَ بِرَأْيِ ثَانِ
2715	كَفَّارَةٌ تَلْزَمُ بِالجَمَاعِ	حُكْمٌ أَقْرَسُ سُبُلَ الاِتِّسَاعِ
2716	فَبِالجَمَاعِ قَاسٌ أَكْلاً بَعْضُ	وَالْبَعْضُ ذَاكَ الحُكْمِ فِيهِ رَفْضُ
2717	فِي ذَا أَتَى تَشَاكُسُ الخِلَافِ	تَتَّبَعُ الخِلَافِ لَيْسَ شَافِي

المسألة الثانية:

في حكم من أفطر بجماع ناسيا

2718	مَجَامِعُ نَاسٍ أَبُو حَيْفَةَ	وَالشَّافِعِي يُعْفَى لَذَا بِالجُمْلَةِ
2719	وَمَالِكَ يَقْضِي وَلَا يُكْفَرُ	وَالظَّاهِرِي عَلَيْهِمَا فَلْيُجْبِرُوا
2720	وَأَحْمَدُ بِمِثْلِ ذَا يَقُولُ	فِي حُكْمِهِ تَضَارَبَ النُّقُولُ
2721	فَبَيْنَ قِيَاسِ وَنَصِّ الأَثَرِ	فِيهِ خِلَافٌ نَصُّ قَوْلِ الأَكْثَرِ

المسألة الثالثة:

في وجوب كفارة الجماع على المرأة

2722	وَمَرْأَةٌ إِنْ طَاوَعَتْ لِلرَّجُلِ	فَالخُلْفُ فِي كَفَّارَةِ بِالجَمَلِ
2723	فَمَالِكَ وَصَحْبُهُ الوُجُوبُ	حُكْمٌ عَلَيْهَا ذَلِكَ المَطْلُوبُ
2724	وَالشَّافِعِي دَاوُدُ لَا تُكْفَرُ	وَقِيلَ كَالرَّجَالِ بَلْ تُعَزَّرُ

المسألة الرابعة:

في هذه الكفارة هل هي على الترتيب

2725	مُكْفَرٌ فَهَلْ عَلَى التَّرْتِيبِ	وَهَلْ مُخَيَّرٌ بِلا تَعْقِيبِ
2726	بَحَيْثُ لَا يُعْطَى لَذَا إِلا إِذَا	لَمْ يَسْتَطِعْ يُعْطَى لَذَا وَذَا خُذَا
2727	وَهَلْ يُقَدَّمُ الَّذِي أَرَادَا	فَكَلِمَا أُعْطِيَ بِهِ أَفَادَا

رَتَّبَ لِلأَغْرَابِ عَن كَفَّارَةِ	وَالْخُلْفُ فِي تَعَارُضِ الأَقْيَسَةِ	2728
أَتَى مُبِيناً عَلَى التَّمَامِ	لِلْعَتَقِ ثُمَّ الصَّوْمِ وَالإِطْعَامِ	2729
إِنْ يَرْبِطَا فِي صِيغَةِ التَّعْبِيرِ	فَإِذْ وَأَوْ حَرْفَانِ لِلتَّخْيِيرِ	2730
وَاللِّيمِينَ جُمْلَةُ الأَخْبَارِ	وَشَبَّهَهَا كَفَّارَةُ الظُّهَارِ	2731
بِالصَّوْمِ قَاسٌ، حُكْمُهُ فَرِيدٌ	وَمَا اسْتَحَبَّ مَالِكَ بَعِيدٌ	2732
كَفَّرَ بِالإِطْعَامِ إِذْ يُرْتَّبُ	وَزَادَ مَنْ بِالصَّوْمِ مَا تَ يُطْلَبُ	2733

المسألة الخامسة:

في مقدار كفارة الجماع

مُدَّ لِمُسْكِينٍ مُدَّ الشَّافِعِ	إِطْعَامُهُ مَقْدَارُهُ لِلشَّافِعِيِّ	2734
بِضَعْفِهِ يُطْعَمُ لِلإِنْسَانِ	كَذَلِكَ مَالِكَ وَلِلنُّعْمَانِ	2735
عَلَى الأَذَى قِيَاسُهُ فِي صُورِ	تَعَارُضِ القِيَاسِ ثُمَّ الخَيْرِ	2736
خَمْسٍ وَعَشْرٍ قَدْ أَتَتْ لِلْحَذَقِ	كَفَّارَةُ حَدِيثِهَا فِي الفَرْقِ	2737
لِكُلِّ مُسْكِينٍ بِيَوْمٍ حَقَّقَهُ	وَهِيَ مِنَ الصُّوْعِ لَيْسَتْ نَفَقَهُ	2738

المسألة السادسة:

في تكرار الكفارة

إِنْ فَصَلْتَ كَفَّارَةَ فِي الآنِ	جَمَاعُ يَوْمٍ ثُمَّ يَوْمٍ ثَانِ	2739
كَفَّرَ عَن وَاحِدَةٍ بِالجُمْلَةِ	إِنْ تَابَعَ الوَطْءَ بِلا كَفَّارَةَ	2740
أَبُو حَنِيفَةَ لغيرِ ذَا يَرَى	لِمَالِكَ عَن كُلِّ يَوْمٍ كَفَّرَا	2741
يُعْطَى لِوَاحِدَةٍ بِقَوْلِ كَمَلِ	مَا لَمْ يُكْفَرْ عَن جَمَاعِ أَوَّلِ	2742

المسألة السابعة:

حكم الكفارة في الاعسار

يَقْضَى إِذَا أَصْبَحَ يَوْمًا مُوسِرًا	مَنْ سَاعَةَ الفِعْلِ يَكُونُ مُعْسِرًا	2743
وَالعَفْوُ لِلأَوْزَاعِي جَا بِالْيُسْرِ	لِلشَّافِعِيِّ تَرَدُّدٌ فِي الأَمْرِ	2744
كُلُّ حُكْمٍ حَسَبَ قَوْلِ يُؤْتَرُ	وَالفَطْرُ مِمَّا فِيهِ خُلْفٌ يُذَكَّرُ	2745
عَلَيْهِ وَالقَضَاءُ حُكْمٌ يُذَكَّرُ	فَلَا حِجَامَ بَعْضُهُمْ يُكْفَرُ	2746

بِذَا عَطَاءٍ وَخُدَّةٍ يَنْفَرُدُ	2747
عَلَيْهِمَا إِنْ يَوْمَهُ فِيهِ فَطَرُ	2748
مَالِكَ ثُمَّ مَنْ لَهُ يَتَّبِعُ	2749
وَالْفَطْرُ فِي قِضَاءِ صَوْمٍ يُذَكَّرُ	2750
إِلَّا قِتَادَةٌ كَحُكْمِ الصَّوْمِ	2751
وَلَا بِنِ قَاسِمٍ يَرَى يَوْمَيْنِ	2752
لِلظَاهِرِيِّ الرَّفَثِ الصَّوْمِ فَسَدُ	2753
وَمَالِكَ خَارِجٍ مَصْرٍ أَكْدُوا	
بَعْدَ خُرُوجِهِ وَذَا حُكْمٍ أَقْرُ	
وَمَثَلُهُ فِي الْأَكْلِ شَكٌّ يَقَعُ	
لَيْسَ قِضَاءً فِيهِ حُكْمٌ يُؤَثَّرُ	
يَقْضِي مُكْفَرًا بِذَا الْمَفْهُومِ	
كَمَثَلِ حَجٍّ فَاسِدٍ فِي الدِّينِ	
وَهُوَ شُدُودٌ عِنْدَهُمْ وَلَا يُعَدُّ	

كتاب الصيام الثاني: وهو المنعوب إليه

يُنْظَرُ ذَا الْكِتَابِ فِي أَرْكَانِ	2754
مُتَّفَقٍ فِيهِ وَفِيهِ مُخْتَلَفٌ	2755
فَصَوْمٌ عَاشُورًا عَلَيْهِ اتَّفَقُوا	2756
وَسِتُّ شَأْوَالٍ كَمَا كَانَ الْغُرَرُ	2757
قِيلَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى عَظُمَتْ	2758
فِي نَفْسِ ذَلِكَ الْعَامِ قَدْ مَاتَ النَّبِيُّ	2759
فِي عَرَفَةَ أَفْطَرْتُمْ ذَكَرًا	2760
وَسِتُّ شَأْوَالٍ عَنِ الرَّسُولِ	2761
وَكُرْهُ مَالِكٍ لَهَا لِحُوفِهِ	2762
فَلَيْسَ خَوْفٌ بَعْدَ قَوْلِ الْمُجْتَبَى	2763
فَقَوْلُهُ لَوْ كَانَ فِي ضَعْفِ السَّنَةِ	2764
وَبَعْدَ ذَا تَقَاطَعَ الصَّيَامُ	2765
لَكِنَّهُ مَا صَامَ شَهْرًا كَامِلًا	2766
وَاخْتَلَفُوا فِي السَّبْتِ وَالتَّشْرِيقِ	2767
وَالنَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ ثُمَّ الدَّهْرِ	2768
تَطْوَعُ إِذَا فَطْرُهُ وَقَعَ	2769
لَهُ عَنِ اسْتِحْفَافِهِ بِالشَّرْعِ	2770
مِنْ الْقِضَاءِ عِنْدَ فَطْرِ عَامِدٍ	2771
ثَلَاثَةٌ تَوْضِيحُ الْمَعَانِي	
وَكُلُّ رُكْنٍ فِيهِ فِقْهٌ قَدْ وُصِفَ	
فِي عَرَفَاتٍ رَأَيْتُهُمْ يَفْتَرِقُ	
مَنْدُوبٌ صَوْمٌ عِنْدَهُ فِي الْخَيْرِ	
لَهُ نَضْمٌ تَسْعَةٌ إِذَا أَتَتْ	
تَشْرِيْعُهُ يَدُومُ مَاحِ الرِّيبِ	
فِي صَوْمِهَا كَصَوْمِ دَهْرٍ قَرَرًا	
كَصَوْمِ دَهْرٍ ثَابِتِ الْأُصُولِ	
مَنْ حَسَبَهَا فِي رَمَضَانَ فَانْفَهَ	
مُخَالَفٌ لَهُ فَقَوْلُهُ هَبَا	
تَبْرِيرُهُ لِحُكْمِهِ كَانَ أَسَدُ	
مَنْ فَعَلَهُ تَوَسَّسَ الْأَحْكَامُ	
وَوَضَّحَ السُّنَّةَ وَالْمُقْضَى	
وَيَوْمَ جُمُعَةٍ عَلَى التَّدْقِيْقِ	
فِيهِ خِلَافُهُمْ أَتَى فِي الذِّكْرِ	
عَمْدًا فَمَالِكٌ قِضَاؤُهُ رَدَعٌ	
وَفِي الْحَدِيثِ لَيْسَ فِي التَّطْوَعِ	
فِي يَوْمٍ فَتَحَ ذَلِكَ حُكْمَ الْمَاجِدِ	

كتاب الاعتكاف

وَمَالِكَ يَكْرَهُهُ لِلْحَضْرِ	يُنْدَبُ شَرْعاً وَاجِبٌ بِالنَّذْرِ	2772
مُجْتَنِباً بَدَا عَذَابَ الْحَشْرِ	بِهِ لَكِي يُحَاشِي قَطْعَ الْأَمْرِ	2773
ثُمَّ خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الذُّكْرِ	وَفِي جَنَازَةٍ وَزَوْرٍ قَبْرِ	2774
لَهَا الْخُرُوجُ شَرْعاً أَجَازَةً	عَائِشَةَ لِلْقَبْرِ وَالْجَنَازَةَ	2775
بِالذُّكْرِ وَالصَّلَاةِ كُلُّ يَتَّصِفُ	عَلَيَّ مَانِعاً خُرُوجَ الْمُعْتَكِفِ	2776
بِكُلِّ قُرْبَةٍ مِنَ الْمَأْثُورِ	ذَا لِابْنِ قَاسِمٍ وَقَوْلِ الثَّوْرِي	2777
يَتِمُّ عِنْدَ الْبَعْضِ فِي الْمَقَاصِدِ	وَفِي ثَلَاثَةٍ مِنَ الْمَسَاجِدِ	2778
وَالْقُدْسِ أَوْ قِيلَ بِلَا تَنَاهِ	فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ وَبَيْتِ اللَّهِ	2779
وَالْعَدُّ لَا يَقْبَلُ لِلتَّقْيِيدِ	لَكِنْ جَمْعُهُمْ أَتَى فِي الْمَسْجِدِ	2780
بِإِذْنِ طَهَ لِلنِّسَاءِ يُعْتَمَدُ	وَالْخُلْفُ فِي اعْتِكَافِ مَرَأَةٍ يَرُدُّ	2781
فِي عَشْرِ مِنْ رَمَضَانَ ذَا جُلِّ حَسَمِ	آخِرُ شَهْرِ الصَّوْمِ وَقَتُّهُ حَكَمِ	2782
وَالصَّوْمِ غَيْرُ لَازِمٍ بِالْحَضْرِ	فِيهِ وَيُنْهَى يَوْمَ عِيدِ الْفِطْرِ	2783
وَمَنْ لَهُ قَفَا يُعَدُّ نَاجِحاً	وَمَالِكَ يَرَى الْخِلَافَ وَاضِحاً	2784
لِمَالِكَ كَذَا أَبِي حَنِيفَةَ	وَيُمْنَعُ الْجَمَاعُ طُولَ الْمُدَّةِ	2785
فِي جُلِّهَا تَخَالَفُ الْأَقْوَامِ	دَلِيلُهُ الظَّنُّ مِنَ الْأَحْكَامِ	2786

كتاب العجم

يُفْهَمُ حُكْمُهُ لِكُلِّ النَّاسِ	وَالْحَجُّ مِنْ ثَلَاثَةِ الْأَجْنَاسِ	2787
وَفَعْلُهَا مِنَ الْوُجُوبِ مُشْتَهَرُ	فَبَعْضُهَا مُقَدِّمَاتٌ تُعْتَبَرُ	2788
مَثْرُوكَةٌ مَعْمُولَةٌ فِي آنِ	وَجِنْسُهَا الثَّانِي إِلَى الْأَرْكَانِ	2789
مُقَدِّمَاتُ الْحَجِّ عِنْدَ الْكُلِّ	وَكُلُّ شَيْءٍ لَاحِقٌ بِالْفِعْلِ	2790

الجنس الأول:

في الوجوب والشروط

لَلْحَجِّ أَمْرُهَا مِنَ الْمَطْلُوبِ	مَعْرِفَةُ الشُّرُوطِ وَالْوُجُوبِ	2791
فَالْحَجُّ وَاجِبٌ بِلَا اشْتِبَاهِ	فَوَاجِبٌ بِحُكْمِ قَوْلِ اللَّهِ	2792
فَشَرَطُ صِحَّةِ بَدُونِ مَيِّنِ	شُرُوطُهُ أَتَتْ عَلَى قَسَمَيْنِ	2793
دُخُولِ إِسْلَامٍ وَبِالتَّوْحِيدِ	فَمِنْهُ وَاجِبٌ عَلَى التَّحْدِيدِ	2794
جَوَازُهُ وَالْمَنْعُ بِالتَّحْرِيرِ	وَاخْتَلَفُوا فِي الْحَجِّ لِلصَّغِيرِ	2795
أَبُو حَنِيفَةَ يُرَى بِالمَانِعِ	أَجَازَهُ مَالِكٌ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ	2796
عَنْ سَيِّدِ الْوُجُودِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ	أَسْبَابُ ذَا الْخِلَافِ فِي نَصِّ وَرَدِ	2797
لَأَمْرِ حَجِّهِ وَذَلِكَ قَدْ ثَبَتَ	بِأَنَّ أُمَّالَ الصَّبِيِّ قَدْ رَفَعَتْ	2798
قَالَ بِهِ الْجُلُّ وَنَعَمَ الْأَمْرُ	قَالَ لَهَا نَعَمَ وَذَلِكَ أَجْرُ	2799
فَالْعَقْلُ شَرَطٌ لِلزُّومِ يُتَّبَعُ	وَاخْتَلَفَ لِلَّذِي يُرَى لَهُ مَنَعٌ	2800
ثُمَّ اسْتِطَاعَةٌ وَذَا تَمَامُ	وَفِي الْوُجُوبِ يُطَلَبُ الْإِسْلَامُ	2801
شُرُوطُهُ لِبَالِغٍ وَمُؤْمِنِ	لِلزَّادِ ثُمَّ الرَّحْلِ ثُمَّ الْبَدَنِ	2802
مَالِكٌ دُونَ الرَّحْلِ لِلتَّمَامِ	وَقَادِرٌ يَمْشِي عَلَى الْأَقْدَامِ	2803
وَلَا لِكَسْبِ مَرْكَبٍ مِنْ طَوْلِ	إِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى الْوُضُوءِ	2804
كَسْبًا وَلَوْ بِالسُّؤْلِ فِي الطَّرِيقِ	وَمِثْلُ ذَلِكَ الزَّادُ لِلْمُطِيقِ	2805
مُكَلَّفٌ مِنْهُ اخْتِلَافُ الْأُمَّةِ	تَخَالَفُ التَّفْسِيرِ فِي اسْتِطَاعَةِ	2806
طَهَ جَوَابُ سَائِلٍ إِذْ سَأَلَهُ	فَشَرَطُهُ الزَّادُ كَذَلِكَ الرَّاحِلَةَ	2807
عَمَّ مُكَلَّفًا بِلَا مُنَازَعِ	أَبُو حَنِيفَةَ وَزَدَ لِلشَّافِعِيِّ	2808
فِي الْمَشِيِّ إِنْ تَحْصِيلُ زَادَهُ قَدْرٌ	وَمَالِكٌ عَلَى الَّذِي قَبْلُ ذَكَرُ	2809
لِقَادِرٍ بِالمَالِ دُونَ قَدْرَةِ	وَالشَّافِعِيُّ أَجَازَ لِلنِّيَابَةِ	2810
أَبُو حَنِيفَةَ لَذَلِكَ نَاصِرَهُ	جِسْمٍ وَمَالِكٌ يُرَى الْمُبَاشَرَةَ	2811
إِخْرَاجَهُ مِنْ مَالِهِ بِهِ حَكْمٌ	وَصَاحِبُ المَالِ إِذَا مَاتَ لَزِمَ	2812
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ كَمَا قَدْ وَصَفُوا	مُحَمَّدٌ بِالشَّافِعِيِّ يُعْرَفُ	2813
فَفَرَضُ عَيْنٍ وَاجِبُ الْأَبْرَارِ	تَعَارُضُ الْقِيَّاسِ لِلآثَارِ	2814
يُمْنَعُ فِي فَرَضِ عَلَى التَّمَامِ	حِينَ يُقَاسُ الرَّأْيُ فِي الْأَحْكَامِ	2815

عَنْ حَجَّهِ عَنِ وَالِدِ شَيْخًا حَصَلَ	فَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ	2816
وَالْبَعْضُ هَذَا الْحُكْمُ عِنْدَهُ أَعْمٌ	أَجَابَهُ الرَّسُولُ قَائِلًا نَعَمْ	2817
يُقْضَى كَمَثَلِ الدَّيْنِ فِي الْمُخْتَارِ	عَنْ مَيِّتٍ قَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِ	2818
صَارَ عَلَى ذَلِكَ جَمْعٌ يِعْتَمَدُ	فَقَالَ دَيْنُ اللَّهِ أَوْلَى أَنْ يُرَدَّ	2819
فَرَضًا عَلَيْهِ حُكْمُهُ قَدْ حَدَا	لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ أَدَى	2820
ذَاكَ لَهُ لَا مُبْطَلًا إِذَا كُتِبَ	مَالِكَ لَيْسَ وَاجِبًا وَيُسْتَحَبُّ	2821
هَلْ حَجٌّ عَنْ نَفْسٍ جَوَابًا يُنْسَبُ	وَالشَّافِعِيُّ أَدَاءُ فَرَضٍ يُطْلَبُ	2822
وَهَذَبَ الْمَنْطُوقَ وَالْأَفْهَامَا	لْخَيْرِ مَنْ قَدْ أُسِّسَ الْأَحْكَامَا	2823
لِفَرَضِهِ أَدَى سُؤْالٍ قَدْ ثَبَّتْ	رَوَايَةً عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَتَتْ	2824
مَنْ لَمْ يُؤَدِّ الْفَرَضَ سَالَفَ الزَّمَنِ	ابْنُ أَخِي شَبْرَمَةَ لَيْتَكَ عَنْ	2825
وَكُرْهُهُ لِمَالِكَ نَصٌّ وَجَدُ	وَالْخُلْفُ فِي تَأْجِيرِ نَفْسِهِ وَرَدُ	2826
وَكُلُّ مَذْهَبٍ لَهُ أَعْيَانُ	وَالشَّافِعِيُّ حَرَّمَ وَالنُّعْمَانُ	2827
وَبِالْخِلَافِ فِيهِ زَالَ الْحَظْرُ	فَفِيهِ قَرَبَةٌ وَمِنْهُ أَجْرُ	2828
عَلَى الْبَلَاغِ حُكْمُهَا وَالثَّانِي	وَحُكْمُهَا لِمَسَالِكِ نَوْعَانِ	2829
فِيهِ اخْتِلَافٌ فِيئَةِ الْأَشْيَاخِ	وَجُوبُهَا لِلْفُورِ أَوْ تَرَاحِي	2830
وَالشَّافِعِيُّ لِلاتِّسَاعِ قَدْ ذَهَبَ	أَبُو حَنِيْفَةَ عَلَى الْفُورِ الطَّلَبِ	2831
عَامِينَ بَعْدَ الْفَرَضِ فِعْلُهُ اجْتَبَى	مُبَيِّنَاتِ تَرَاحِ حِجَّةِ النَّبِيِّ	2832

القول الأول في الجنس الثاني:

من أركان الحج والعمرة

حَجٌّ وَعُمْرَةٌ عَلَى التَّبْيِينِ	عِبَادَةُ الْحَجِّ عَلَى نَوْعَيْنِ	2833
لِكُلِّ وَاحِدٍ أُمُورٌ تُعْتَبَرُ	فَالْحَجُّ إِفْرَادٌ تَمْتَعُ حُصْرُ	2834
فِي سُنَّةٍ فَرَدَ مَدَى الْأَزْمَانِ	فِي الْوَقْتِ وَالْأَفْعَالِ وَالْمَكَانِ	2835
فِيهَا مَوَانِعٌ لَهَا لَا تُقْبَلُ	مِنْهَا شُرُوطٌ أَوْ تُرْوَكُ تُفْعَلُ	2836

القول في شروط الإحرام

بِفِعْلِ إِحْرَامٍ وَحُكْمٍ يُوصَفُ	مُشْتَرِكُ الْأَفْعَالِ فِيهِ يُعْرَفُ	2837
-------------------------------------	--	------

في الميقات المكاني

مِيقَاتُهُ تَعْرِيفُهُ الْأَوْطَانُ ¹	شُرُوطُهُ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ	2838
وَمِنْهُ إِحْرَامٌ كَذَا الصَّلَاةُ	فَكُلُّ قُطْرٍ عِنْدَهُ مِيقَاتُ	2839
يَبْدَأُ مِنْهَا عِنْدَ سَائِرِ الْأُمَمِ	فَذِي الْحَلِيفَةِ الْمَدِينَةِ الْحَرَمِ	2840
مِنْهَا حَجِيجٌ ذَاكَ حَجٌّ أَسْلَمُ	يَلْمَلَمُ مِنْ يَمَنٍ إِنْ يَحْرُمُ	2841
عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ كُلُّ حَقَّقُوا	لِلشَّامِ جُحْفَةَ وَذَا يَتَّفِقُ	2842
أَهْلُ الْعِرَاقِ أَوْ مِنَ الْعَقِيقِ	وَذَاتُ عَرَقٍ قِيلَ بِالتَّحْقِيقِ	2843
قَرَنَ لِنَجْدِ مُدَّةِ الْأَيَّامِ	وَجُحْفَةَ لِقَادِمٍ مِنْ شَامِ	2844
وَبَعْضُهَا أَقْتَهُ لَهُمْ عُمَرُ	فَبَعْضُهَا تَوَقَّيْتُ سَيِّدَ الْبَشَرِ	2845
صَاحِبُهُ بِالِدَمِّ حُكْمًا يَأْتِي	قَوْمٌ رَأَوْا تَجَاوَزَ الْمِيقَاتِ	2846
وَالْبَعْضُ فِي الْفَسَادِ لَيْسَ يَنْفَعُ	وَالْبَعْضُ لِلْمِيقَاتِ حَتْمًا يَرْجَعُ	2847
وَالْبَعْضُ بِالْبَطْلَانِ لَيْسَ يَرْتَبُطُ	وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ تَرَكُهُ غَلَطُ	2848
لَيْسَ بِوَارِدٍ وَلَا لَهُ نَفْعُ	فَمَا لِكَ عَنْهُ السُّقُوطُ إِنْ رَجَعَ	2849
وَبَعْضُهُمْ لِلدَّمِ لَيْسَ يَقْبَلُ	وَبَعْضُهُمْ لِلْحَجِّ حُكْمًا يُبْطَلُ	2850
كَفَعَلِ خَيْرٍ مَنْ سَعَى فَلْتَعْلَمُوا	مَنْ دُونَهُ مِنْ مَنْزِلٍ فَيُحْرَمُ	2851
مَنْ بَلَدٍ يَعْتَادُهُ دَوَامًا	وَالْخَلْفُ فِيمَنْ يَتْرِكُ الْإِحْرَامًا	2852
مَنْ ذَاكَ أَعْفَاهُ وَذَاكَ حَضُّ	فَالْبَعْضُ يُفِدِي بَدَمٍ وَالْبَعْضُ	2853
بِالدَّمِ قَالَ مَالِكٌ عَضُدَهُ	أَبُو حَنِيفَةَ وَمَنْ أَيْدَهُ	2854
بِالدَّمِ جَبْرُ النُّسْكِ كُلُّ يَحْكِي	إِنْ يَكُنِ الْإِحْرَامُ ضَمِنَ النُّسْكَ	2855
إِحْرَامٌ قَاصِدٌ لِدِي الْعِبَادَةِ	وَوَاجِبٌ لِلْحَجِّ ثُمَّ الْعُمْرَةِ	2856
يَلْزِمُهُ الْإِحْرَامُ قَوْلًا ظَاهِرًا	وَمَنْ عَلَى الْمِيقَاتِ مَرًّا عَابِرًا	2857

في الميقات الزمني

يَمْتَدُّ حَتَّى التُّسْعِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ	زَمَانُهُ شَوَّالُ زُدْ ذِي الْقَعْدَةِ	2858
تُعَدُّ وَقْتُ الْحَجِّ خُذْ يَا سَالِكُ	ثَلَاثَةَ الشُّهُورِ قَالَ مَالِكُ	2859

¹ - يعرف الميقات بالوطن القادم منه الحاج.

عُمُومُهُ تِلْكَ الشُّهُورَ يَعْتَمِدُ	فَالْحُجُّ فِي ثَلَاثَةِ حُكْمًا وَرَدُّ	2860
أَوْقَاتُهُ عَدَا يَقُولُ الشَّرْعُ	وَالشَّافِعِيُّ الشُّهُرَانَ ثُمَّ التُّسْعُ	2861
عِنْدَ انْقِصَا أَفْعَالِهِ فَلْتَرْتَضِي	أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ يَنْقُضِي	2862
وَفَعَلَهَا فِي كُلِّ أَوْقَاتٍ حَسَنُ	وَعُمْرَةٌ مِيقَاتُهَا كُلُّ الزَّمَنِ	2863
فَمَالِكَ لِعُمْرَتَيْنِ يَحْظَرُ	تَكَرَّرُهَا فِيهِ الْخِلَافُ يُذَكِّرُ	2864
وَذَاكَ عُسْرِيًّا بِالْبَعِيدِ الْقَاصِدِ	يَعْنِي بِذَلِكَ ضَمَّنَ عَامَ وَاحِدِ	2865
وَالشَّافِعِيُّ أَجَازَ ذَلِكَ فَاثْتَبَهُ	تَكَرَّرُهَا لَدَيْهِ فِي عَامٍ كَرَهُ	2866
أَجَازَهَا فِي كُلِّ وَقْتٍ فَاسْمَعِ	أَبُو حَنِيفَةَ كَمَثَلِ الشَّافِعِيِّ	2867
مُبَيِّنًا لِلْحُكْمِ فِي الْأَنْامِ	حَدِيثُ خَيْرِ الرُّسُلِ فِي الْإِحْرَامِ	2868

القول في التروك:

وهو ما يمنع الإحرام من الأمور المباحة للحلال

مِيقَاتِ إِحْرَامِ حَرَامٍ إِنْ فَعَلَ	لَا يَلْبَسُ الْمَخِيطَ مُحْرَمٌ دَخَلَ	2869
فَالْغَيْرُ جَازٌ لِلْعَرَاقِيبِ يَقْدُ	وَالْخُفَّ وَالنَّعْلَيْنِ إِلَّا إِنْ فُقِدَ	2870
وَالْوَرُسُ فَلْيَجْتَنِبِ الْإِنْسَانَ	وَتَوْبَهُ إِنْ مَسَّ زَعْفَرَانُ	2871
عَنِ الْمَبَاحِ نَهْيُهُ بِذَا صَدَرَ	حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ نَجَلَ لِعُمْرٍ	2872
أَجَابَ نَحْوَ الْفَرَضِ كُلِّ فَجَّ	لِمُحْرَمٍ يُرِيدُ أَجْرَ الْحُجِّ	2873
عَلَيْهِ مَا فِي الْحُجِّ مِنْهُ قَدْ طَلَبَ	وَعُمْرَةَ بَبْدْئِهِ لَهَا وَجَبَ	2874
عَلَى الرُّجَالِ لَا النِّسَاءِ فَاسْمَعُوا	وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمَحِيطَ يَمْنَعُ	2875
لَيْسَ لَهُ مَنَعٌ بِإِلا مَرَاءِ	وَأَنَّهُ يَجُوزُ لِلنِّسَاءِ	2876
وَالشَّافِعِيُّ وَالشُّورَ لِبَسَهُ نَفَعُ	وَلِبَسَهُ النُّعْمَانُ مَالِكٌ مَنَعُ	2877
مَالِكٌ جَازَتْ عِنْدَهُ فِي قَوْلِهِ	فِي حَالِ الْاضْطِرَارِ دُونَ فِدْيَةٍ	2878
حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ نَصَهُ وَجَدَ	وَحُكْمُهُ فِي مَنَعِ ذَلِكَ يَعْتَمِدُ	2879
رَخِصَ فِي اللَّبَاسِ حُكْمُ الشَّافِعِ	عَنِ ابْنِ دِينَارٍ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ	2880
وَالْخُفَّ دُونَ الْقَطْعِ ذَا يُسْرُ يُحَسُّ	فَاقْدُ إِحْرَامَ سَرَاوِيلاً لَبَسَ	2881
فِي الْقَطْعِ رَغَمٌ وَفِرَّةُ النَّعْلَيْنِ	وَاخْتَلَفُوا فِي لِبَسَةِ الْخُفَّيْنِ	2882
يُعْفِيهِ دَفْعُهَا وَتِلْكَ قَوْلُهُ	فَقَالَ مَالِكٌ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ	2883

وَالْخُلْفُ هَلْ يُعَدُّ كَالْمُعْطَرِ	2884
عُطِي وَوَجْهَهَا بِشَوْبٍ يُسْتَرُّ	2885
لِلشُّورِ جَائِزٌ وَعَائِشَةُ رَوَتْ	2886
نَهَى النِّسَاءَ أَنْ تَلْبَسَ الْإِثْنَيْنِ	2887
يَرْوِيهِ مَرْفُوعاً لِسَيِّدِ الْبَشَرِ	2888
لِكُلِّ أَهْلِ الْعِلْمِ حُكْمًا يُسْمَعُ	2889
فَالْكُرَهُ عِنْدَ مَالِكٍ فَلتَعْلَمِ	2890
لَيْسَ لَدَيْهِمَا مِنَ الْمَحْظُورِ	2891
وَفَعَلُهُ لَدَيْهِمْ مَحْظُورٌ	2892
صُفْرَةٌ ثَوْبٍ إِثْرَ طَيْبٍ قَدْ حَظَرَ	2893
جَوَابَهُ فَوْرًا بِهِ وَحَيٌّ نَزَلَ	2894
يُزِيلُ جُزْمَ الْفِعْلِ حِينَ يُعْلَمُ	2895
يَجُوزُ بَعْدَ الْغُسْلِ دُونَمَا حَظَرَ	2896
بِالْمَنْعِ عِنْدَ الْكُلِّ فِي الْمَحْصَلِ	2897
إِنَّ جُنْبَ وَمَالِكٍ مَحْظُورٌ	2898
سِوَى احْتِلَامٍ ثُمَّ غَسَلَ النُّجْسِ	2899
وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ جَافَى النُّقْلِ	2900

وأما المحظور الخامس فهو الاضطياذ

وَأَكْلِهِ فِيهِ الْخُلَافُ يَجْرُ	2901
كَذَلِكَ الْقَوْمِ مُحْرَمِينَ فَأَعْلَمِ	2902
أَجَازَهُ عُمَرُ وَذَلِكَ بَاقِي	2903
سَبِيلَهُ مِنَ الْهُدَاةِ الْخُنْفَا	2904
كَالشُّورِ ذَا حُكْمٍ لَهُ يُرَى عَلَنُ	2905
قَتَلَ حِمَارَ الْوَحْشِ ثُمَّ أَكَلَهُ	2906
أَقْرَهُمْ عَلَيْهِ عَالِي الرُّتَبِ	2907
إِذْ لَحْمَهُ لَهُمْ أَجَازَ مَنْحَهُ	2908

2909	في المنع قل أهدي لأفضل الأمم	حَمَارُ وَحَشَ رَدَّهُ إِذْ قَدْ حَرَّمَ
2910	قَالَ أَرَدُّهُ لِأَنِّي مُحَرَّمٌ	لِذَا لَحُومُ الصَّيْدِ وَقَتَا تَحْرِمُ
2911	وَرَجَّحُوا لَلْجَمْعِ لِلأَقْوَالِ	وَجَوَّزُوا لِلأَكْلِ فِي أَحْوَالِ
2912	مَا لَمْ يَصِدْ أَوْ لَمْ لَهُ تُصَادُ	وَعِنْدَهُمْ قَوْلٌ بِهِ أَفَادُوا
2913	فَأَكَلَ مَيْتَةً رَأَوْهُ أَوْلَى	لِجَائِعٍ مِنْ لَحْمِ صَيْدٍ فَضَلَا
2914	مَالِكُ وَالنُّعْمَانُ فِي الْمَذْكُورِ	فَأَكَلَهُ عَدُوُّهُ فِي الْمَحْظُورِ
2915	عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشُّورِ	تُخْتَارُ عَنْهُ وَجَبَةُ الْخَنْزِيرِ
2916	قَالَ أَبُو يُوسُفَ صَيْدٌ أَفْضَلُ	لِلأَكْلِ إِذْ مُبَاحٌ أَصْلُ أَسْهَلُ
2917	فَتَلَّكَ حُرْمَةً لِعَيْنِ اللَّحْمِ	وَذَا لَوَقَّتْ زَائِلٌ بِالْحُكْمِ
2918	وَإِخْتَلَفُوا فِي مُحَرَّمٍ هَلْ يَنْكَحُ	فَالشَّافِعِيُّ أَجَازَ غَيْرَ رَجَّحُوا
2919	بُطْلَانُ ذَلِكَ النُّكَاحِ إِنْ صَدَرَ	أَبْطَلَ عَقْدَهُ عَلِيٌّ وَعُمَرُ
2920	أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ جَائِزًا	وَقَوْلُهُ لِلضُّعْفِ ظِلُّ حَائِزًا
2921	أَخْبَارُ بَطْلِهِ رَوَى عُثْمَانُ	مَرْفُوعَةً فَطَبَّقَ الأَغْيَانُ
2922	لَا يَنْكَحُ الْمُحَرَّمُ بَلَّ لَا يَخْطُبُ	وَذَاكَ فِي الصَّحِيحِ قَوْلٌ يُنْسَبُ
2923	لِنَجْلِ عَبَّاسٍ بِهِ جَرَى الْعَمَلُ	لِمَالِكٍ وَسُنَّةٌ كَمْ يَمْتَثَلُ
2924	عَارِضُهُ حَدِيثٌ عَقَدَ الْمُصْطَفَى	مَيْمُونٌ مُحَرَّمًا وَذَا حُكْمٌ كَفَى
2925	لَكِنْ أَتَتْ عَنْهَا رِوَايَةٌ تُفْذَى	بِأَنَّ عَقْدَهَا بِحَلِّ قَدْ عَقِدَ
2926	وَجَوَّزُوا لِلْجَمْعِ لِلْقَوْلَيْنِ	بِالْكُفْرِ وَالْجَوَازِ فِي الإِثْنَيْنِ
2927	فَأَوَّلُ يُكْرَهُ عِنْدَ الْبَعْضِ	جَوَازُ ثَانٍ عِنْدَ بَعْضِ مُرْضِي

القول في أنواع هذا النسك

2928	وَالْمُحَرَّمُونَ عُمْرَةً إِفْرَادُ	تَمُّ حَجَّةٌ وَلَا تُزَادُ
2929	أَوْ جَامِعٌ لِلْحَجِّ ثُمَّ الْعُمْرَةَ	أَوْقَاتُ إِحْرَامٍ فِي كُلِّ حَجَّةٍ
2930	تَبْيِينُ أَحْكَامِ لَهَا مَطْلُوبُ	تَفْصِيلُ كُلِّ وَاحِدٍ مَرْغُوبُ

القول في التمتع

2931	وَمَنْ تَمْتَعًا نَوَى إِقْدَامَهُ	لَمَّا إِذْ حَلَّ بِهَا إِحْرَامَهُ
2932	مَنْ بَعْدَ إِتِمَامِ لِنُسْكِ الْعُمْرَةِ	وَبَدِئِهِ أَعْمَالُهُ فِي الْحَجَّةِ

2933	لَكُنْ عَلَيْهِ مُمَكِّنٌ مِنْ هَدْيِ	بِهِ تَمْتَعَا أَتَاهُ يُفَدِّ
2934	وَحَاضِرٌ بِالْبَيْتِ إِذَا تَمْتَعَا	فَمَا عَلَيْهِ مِنْ دَمٍ فَلْتَسْمَعَا
2935	وَسَاكِنُ الْبَيْتِ عَلَيْهِ يُخْتَلَفُ	مِنْ مَكَ طَوَى مَالِكَ لَهَا وَصَفُ
2936	أَبُو حَنِيفَةَ مَوَاقِيْتَا حَصْرُ	لِسَاكِنِي الْبَيْتِ اصْطِفَاؤُهُمْ ظَهْرُ
2937	وَالشَّافِعِي مَنْ بَيْنَهُ يَوْمَانِ	أَكْمَلُ مِيقَاتَا مَدَى الْأَزْمَانِ
2938	وَالشُّورِي أَهْلُ مَكٍّ فِيهِمْ حَصْرُ	سَاكِنُو الْبَيْتِ وَذَا لَهُ نَظْرُ
2939	تَحْلُلُ الْمُحْرَمِ مِنْ إِحْرَامِهِ	مَنْ بَيْنَ نُسُكَيْنِ وَمِنْ أَحْكَامِهِ
2940	تَحْوِيلُهُ مِنْ عَمْرَةٍ لِلْحَجِّ	قَالَ بِهِ بَعْضُ تَرَاهُ يَنْجِي
2941	فَلَابْنُ عَبَّاسٍ وَلَا بِنُ حَبْلِ	تَحْوِيلُهَا لِلْخَاتَمِ الْمَبْجَلِ
2942	لَكِنَّ بَعْضَهُمْ لَذَاكَ يَكْرَهُ	مَنْ صَدَرَ إِسْلَامٌ عَلَيْهِ نَبْهُوَا
2943	نَهَى عُمَرَ عَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ	وَمُتَعَةِ الْحَجِّ بِلَا مِرَاءِ
2944	قَالَ عَلَيْهِمَا أَنَا أَعَاقِبُ	إِنْ صَحَّ عَنْهُ ذَاكَ فَهُوَ صَائِبُ
2945	وَنَوْعُهَا الثَّانِي أَتَى لِلْمُحْضَرِ	مَنْ مَرَضَ أَوْ فَتِنَةَ لِلْأَكْثَرِ
2946	إِنْ زَالَ خَوْفُ مَرَضٍ وَإِنْ قَدِمَ	لِلْبَيْتِ طَافَ ثُمَّ أَهْدَى وَلِيْتَمَ
2947	لِلْعَامِ ثُمَّ الْعَامِ ذَاكَ الْمُقْبِلِ	يُتَمُّ حَجًّا فِي الزَّمَانِ الْأَفْضَلِ
2948	وَرُكْنُهَا لِلشَّافِعِي الطُّوَافِ	مَالِكُ سَنَةٍ لَهَا أَوْ صَافِ
2949	يَجْمَعُ بَيْنَ الْحَجِّ ثُمَّ الْعُمْرَةِ	يَكُونُ ذَاكَ دَاخِلًا فِي سُنَّةِ
2950	يَفْعَلُهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ	تَطْبِيقُهَا وَقْتًا لِحَجِّ يَرْتَجِي
2951	يُنْشِئُ حَجًّا بَعْدَ إِنْهَاءِ لَهَا	وَبَيْتُهُ مَكَّةَ لَا يُرَى بِهَا

القول في القارن

2952	مَنْ هَلَّ بِالنُّسُكَيْنِ قَارِنٌ مَعَا	فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ بِفِعْلِ جَمْعَا
2953	يَخْتَارُ وَقْتًا يَنْتَهِي لِلأَوَّلِ	بَعْدَ الطُّوَافِ كُرْهُهُ لِلْكَمَلِ
2954	وَقَارِنٌ يَلْزِمُهُ هَدْيٌ أَقْرُ	بَعْضُ إِذَا بِالْبَيْتِ مَا إِنْ يَسْتَقْرُ
2955	وَعِزُّهُ فِي النُّسُكِ فَالْأَفْرَادُ	بَيْنَهُمَا يَخْتَلَفُ الْعُبَادُ
2956	فِي الْفَضْلِ حِينَ اتَّبَعُوا إِثْرَ النَّبِيِّ	فَاخْتَلَفُ جَاءَ مِنْ خِلَافِ السَّبَبِ
2957	وَالْغُسْلُ لِلْإِهْلَالِ عَنْهُمْ سُنَّةٌ	لِلظَاهِرِيِّ فَقَرَبَةٌ وَاجِبَةٌ

2958	بُنْتُ عُمَيْسٍ فِي حَدِيثِهَا اخْتَلَفَ	فِي الْفَرَضِ أَوْ فِي سُنَّةٍ وَذَا عُرِفَ
2959	فَالْأَمْرُ بِالْغُسْلِ وَبِالْإِهْلَالِ	مِنْهُ الْوُجُوبُ أَخَذَهُ فِي الْحَالِ
2960	لِلظَّاهِرِيِّ أَمَّا لَدَى الْجُمْهُورِ	لَوْاجِبٌ لِأَبَدٍ مَنْ تَطَهَّرَ
2961	وَضُورُهُ النُّعْمَانُ يَكْتَفِي بِهِ	وَمَالِكُ الثَّلَاثِ فَعَلُ النَّبِيهِ
2962	مَنْ قَبْلَ إِحْرَامِ دُخُولِ مَكَّةَ	خُرُوجَهُ لِحَجِّهِ مِنْ بَكَّةَ
2963	فِي ذَاكَ لَاغْتَسَالَ عِنْدَ مَالِكِ	يُنْدَبُ لِلْحَجِّجِ فِي الْمَدَارِكِ
2964	الْإِحْرَامِ دُونَ نِيَّةِ التُّسْكِ بَطْلٌ	أَمْرٌ عَلَيْهِ حُكْمُهُمْ كَلَّا حَصَلَ

القول في الإحرام

2965	هَلْ يُمَكِّنُ الْإِحْرَامُ دُونَ تَلِيئِهِ	أَوْ يُكْتَفَى عَنْ ذَلِكَ بِالنِّيَّةِ
2966	تَلْبِيَةُ الرَّسُولِ عِنْدَهُمْ طَلِبٌ	لِتَارِكِ لَهَا دَمٌ وَذَا رُغْبٌ
2967	أَوْجَبَهَا الظَّاهِرِيُّ وَالْجُمْهُورُ	فِيَسْتَحَبُّ لَفْظُهَا الْمَأْثُورُ
2968	وَرَفَعَ صَوْتَهُ بِهَا مَرْغُوبٌ	وُجُوبُهُ لِلظَّاهِرِيِّ مَنْسُوبٌ
2969	وَمَالِكٌ لَيْسَتْ لَهُ رُكْنًا تُعَدُّ	تَارِكُهَا يُعْطَى دَمًا فِيمَا يُحَدُّ
2970	لِلْعُلَمَاءِ تُسْتَحَبُّ إِثْرًا	دُخُولِ إِحْرَامٍ إِذَا أَقْرَأَ
2971	وَاخْتَلَفُوا فِي بَلَدَةِ الْإِحْرَامِ	عِنْدَ خُرُوجِ سَيِّدِ الْأَنْبَامِ
2972	قَوْلُ بِنْدِيِّ حَلِيفَةَ بِالْمَسْجِدِ	بَعْدَ الصَّلَاةِ فَعَلُهُ بِهِ اقْتِدَى
2973	وَالْبَعْضُ إِذْ عَلَا عَلَى الْبَيْدَاءِ	وَالْبَعْضُ فَوْقَ رَحْلِهِ لِلرَّاءِ
2974	قَدْ عَلَّلُوا بِالْحِظَّةِ السَّمَاعِ	عِنْدَ الصُّحَابِ حَجَّةِ الْوَدَاعِ
2975	وَأَجْمَعُوا بِأَنَّ مَكِّيًّا يَهْلُ	عِنْدَ الْخُرُوجِ حِينَ حَجٍّ يَتَّصِلُ
2976	وَالسُّنَّةُ الْإِهْلَالُ عِنْدَ الْمُعْتَمِرِ	وَالدَّمُ جَبْرًا لِابْنِ قَاسِمٍ ذَكَرُ
2977	وَعَكْسُهُ بِهِ يَقُولُ أَشْهَبُ	كَذَا أَبُو حَنِيفَةَ لَا يَرْغَبُ
2978	وَقَطَعَهَا لِمَالِكٍ إِنْ تَغْرُبُ	شَمْسٌ لِيَوْمِ الْحَجِّ أَمَّا أَشْهَبُ
2979	فَقَالَ قَطَعَهَا زَوَالًا عَرَفَهُ	عِنْدَ الصَّلَاةِ حُكْمُهَا إِذْ وَصَفَهُ
2980	تَرَدَّادُهَا أَهْلُ الْحَدِيثِ طَالِبَةٌ	جَلُّ بِهِ لِرَمِيهِ لِلْعَقَبَةِ
2981	وَلِابْنِ مَسْعُودٍ بِرَمِيِ أَوَّلِ	يَقْطَعُهَا ذِي سُنَّةِ الْمَبْجَلِ

القول في الطواف بالبيت والكلام فيه،

في صفته وشروطه وحكمه في الوجوب أو الندب وفي أعددته

القول في الصفة

2982	ذي صفة الطواف للجمهور	في الفرض أو للندب في الأمور
2983	فالحجر الأسود منه يبتدي	تقبيله أو لمسه في المسند
2984	والبيت عن يساره سيجعل	ولمسه الركن اليماني يقبل
2985	سبعة أشواط طوافاً يقطع	ثلاثة منها الرمل يتبع
2986	واختلفوا في الرمل هل من سنة	معتمر أو دونه في الملة
2987	فسنة لدى ابن عباس وضح	للشافعي أبي حنيفة رجح
2988	وحجة الجمهور قولهم رمل	محمّد حين ببلدة نزل
2989	مينا للكافرين قوته	وأنزل إليه فيهم رهبة
2990	ومحرّم داخله لا يرمل	وذاك ينفي سنة إذ يقبل
2991	وطائف يستلم الركنين	وذاك فعلاً سنة الشيخين
2992	واتفقوا بأنه لم يستلم	لغير ركنين وذا حكم علم
2993	تقبيله صخر الجنان الأسود	فذاك مطلوب الطواف فاقتد
2994	وسبعة الأشواط للطواف	والركعتان دونها خلاف
2995	طاف النبي بالبيت سبعا صلى	خلف مقام ركعتين جلا
2996	ليس له وقت يحد للأدا	مثل الركوع قد يؤدى سرمدًا
2997	فمالك والشافعي وابن عمر	سعي طواف مرة قد يعتبر
2998	لمقرن يكفي لحج عمرة	لمرة مفردة في حجة

القول في شروط الطواف

2999	وشروطه حد لبيت الله	والحجر عنه لا تكن بالساهي
3000	فهو من البيت وفي الطواف	ودونه الطواف ليس كاف
3001	كان النبي يريد إدخالاً له	لبيت فهو منه ذاك قاله
3002	وقيل عن إدخاله ضاق الخشب	والمال ليس غير ذاك من سبب
3003	تقصيرها عن سبعة من أذرع	كانت يقبل بعثة المشفع

3004	وَالْحُلْفُ فِي وَقْتِ الطَّوَافِ يُذَكَّرُ	فَمَالِكٌ لِلْوَقْتِ لَيْسَ يَحْصُرُ
3005	مُجَاهِدٌ مَنْ بَعْدَ عَصْرِ يُكْرَهُ	وَفِي الْغُرُوبِ وَالشُّرُوقِ انْتَبَهُوا
3006	فِي كُلِّ وَقْتٍ جَازَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ	مُطَبِّقاً أَمْرَ النَّبِيِّ الشَّافِعِ
3007	أَمَّا طَهَارَةٌ فَجَمَعَهُمْ عَلَيَّ	أَنَّ الطَّوَافَ سُنَّةٌ إِنْ كَمَلَا
3008	أَبُو حَنِيفَةَ بِدُونِهَا بَطُلَ	بِدُونَ طَهْرٍ فَالطَّوَافُ مَا قَبِلَ
3009	وَالشَّافِعِيُّ طَهَارَةٌ لِلشُّوبِ	شَرَطَ طَوَافٍ مُذْهِبٍ لِلْحُوبِ

القول في أعداد وأحكام الطواف

3010	ثَلَاثَةُ الْأَنْوَاعِ فِيهَا مُجْمَعٌ	طَوَافٌ قَادِمٌ إِفَاضَةٌ فَعُورًا
3011	كَذَا الْوَدَاعُ فَالطَّوَافُ وَاجِبٌ	وَشَرَطُ طَهْرٍ فَعَلُهُ مُصَاحِبٌ
3012	حَدِيثُ بِنْتِ لَعْمَيْسٍ يُعْرَفُ	مَا تَصْنَعِي فِي الْحَجِّ حُكْمًا يُوصَفُ
3013	وَمَا بِفَوْتِهِ يَفُوتُ الْفَرَضُ	فَعَلُ إِفَاضَةٍ عَلَيْهِ حَضُورُ
3014	وَتَرْكُهُ لِلْحَجِّ أَمْرٌ يُبْطَلُ	وَيُجْزَى الْقُدُومُ حَيْثُ يُفْعَلُ
3015	لِمَالِكٍ وَصَحْبِهِ ذَا الْحُكْمِ	وَقِيلَ إِنْ طَافَ الْوَدَاعُ يَسْلَمُ
3016	بِذَاكَ حُجَّةٌ لَدَى الْجُمْهُورِ	طَوَافُهُ فِي الزَّمَنِ الْمَذْكُورِ
3017	وَفِي الْقُدُومِ وَالْوَدَاعِ أَجْمَعُورًا	أَنْهُمَا مِنْ سُنَّةٍ إِذْ يَرْفَعُورًا
3018	أَمْرُهُمَا فِي الْحَجِّ بِالإِفَاضَةِ	فِي الْخَوْفِ بِالقَبُولِ لِلْفَرِيضَةِ
3019	وَأَجْمَعُورًا أَنْ كُلَّ مَنْ تَمَتَّعًا	بِعُمْرَةٍ لِلْحَجِّ إِذْ تَوَسَّعًا
3020	يَقْضِي طَوَافَيْنِ بِحُكْمِ الْأَثَرِ	وَوَاحِدًا لِمُفْرَدٍ فِي الْخَبَرِ
3021	عَائِشَةُ حَدِيثُهَا أَصْلُ الْعَمَلِ	لِقَارِنٍ فِيهِ أَتَى حَلْفَ جَلَلِ
3022	فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ	يُجْزِيهِ سَعْيٍ وَطَوَافٍ يُشْهَدُ
3023	وَالشُّورِي وَالنُّعْمَانُ وَالْأَوْزَاعِي	يَطُوفُ مَرَّتَيْنِ بِاتِّبَاعِ
3024	كَذَاكَ يَسْعَى مِثْلَهَا مَطْلُوبُ	فَذَلِكَ الْحُكْمُ وَذَا الْمَرْغُوبُ

القول في السعي بين الصفا والمروة وحكمه وصفته وفي شروطه وفي ترتيبه

حكم السعي بين الصفا والمروة

3025	فَالسَّعْيُ وَاجِبٌ وَمَالِكٌ لَزِمَ	مَنْ فَاتَهُ يَحُجُّ عَامًا إِنْ قَدِمَ
3026	أَعْنِي لِعَامٍ قَادِمٍ فِي الْأَوَّلِ	وَذَاكَ حُكْمٌ لَازِمٌ فِي الْأَفْضَلِ

- 3027 في مُسْنَدِ الْإِمَامِ وَهُوَ أَحْمَدُ وَالسَّعْيُ مِنْ أَمْرِ الرَّسُولِ فَاقْتَدُوا
3028 وَمَنْ رَأَى ذَا النُّسْكَ غَيْرَ وَاجِبٍ فَالْتَصُّ عَكْسُهُ بِذَا لِلرَّاعِبِ
3029 وَالْجُلُّ قَالَ حُكْمُ ذِي الْعِبَادَةِ وَاجِبَةٌ بِفِعْلِهِ فَشَبَّتِ

القول في صفة السعي

- 3030 وَوَصَفُ سَعْيٍ إِنْ تُرِدُ فَسَبِقُ هَامَ الصَّفَا وَبَعْدَهُ فَلْتَرْتَقِي
3031 لَمَرُوزَةَ وَعِنْدَ بَطْنِ الْوَادِي يَرْمُلُ خَوْفَ لِحْظَةِ التَّنَادِي
3032 وَإِنْ سَعَى قَبْلَ الطُّوَافِ فَلْيَعِدْ قَبْلَ خُرُوجِهِ لَهَا فَذَا أَسَدٌ

في شروطه

- 3033 وَأَوْجِبُوا لِلظَّهْرِ كَالطُّوَافِ لِحَائِضٍ وَالغَيْرِ فِي خِلَافِ

في ترتيب السعي

- 3034 وَأَتَّفَقَ الْجُمْهُورُ أَنَّهُ يَرُدُّ فِي كُلِّ وَقْتٍ حُكْمُهُ قَدْ يُعْتَمَدُ
3035 وَمَنْ سَعَى قَبْلَ الطُّوَافِ يَرْجِعُ قَصْدَ الطُّوَافِ قَبْلَ نَأْيِ يُزْمَعُ
3036 وَخَارِجٌ لِلْبَيْتِ أَوْ غَشَى النِّسَاءَ فِي حَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ فَعَلًّا أَسَا
3037 عَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ إِذَا تَرَكَ رُكْنَا حَجَّ حَاضِرٍ فِيمَا سَلَكَ

الخروج إلى عرفة

- 3038 تَرْوِيَةً فِي يَوْمِهَا نَفِيرٌ إِلَى مَبِيتٍ فِي مَنَى نَذِيرٌ
3039 بِيَوْمِ حَجٍّ مَالَهُ مَثِيلٌ يَمْحُو الذُّنُوبَ خَالِقٌ جَلِيلٌ
3040 كُلُّ صَلَاةٍ بِنَيْ فِقْصُرُ ظَهْرًا وَعَصْرًا وَعِشَاءً ذَا الذِّكْرِ

في حكم الوقوف بعرفة

- 3041 ذَا رُكْنٍ فَرَضِ الْحَجِّ عِنْدَ الْكُلِّ إِنْ فَاتَ حَجَّ قَادِمٍ لِلْحَلِّ
3042 نَحْوِ مَنَى كُلِّ الْحَجِيجِ يَخْرُجُ وَلِلْمَبِيتِ وَسَطَهَا يُعْرَجُ
3043 وَيَوْمَ عَشْرِفَالْإِمَامِ يَخْطُبُ وَجَمْعُهُ الظَّهْرَيْنِ حُكْمٌ يَجِبُ
3044 فِي جَمْعٍ تَقْدِيمٍ وَبَعْدَهُ الدُّعَا وَفِي الْقُفُولِ رَمِيَهُ فَلْيَجْمَعَا
3045 جَمْعُ عِشَائَيْنِ لَدَى مُزْدَلِفَةَ قَصْرُ الصَّلَاةِ مَالِكٌ كَمْ وَصَفَهُ

أَبُو حَنِيفَةَ أَبُو ثَوْرٍ تَبَعَ	إِنْ كَانَ مَكِّيًّا فَقَصْرُهَا مَنَعَ	3046
سَبِيلُهُمْ ذَاكَ الَّذِي عَنْهُمْ سُمِعَ	وَالشَّافِعِي ثُمَّ أَبُو ثَوْرٍ تَبَعَ	3047
مَعَ النَّبِيِّ وَذَاكَ حُكْمٌ أَكْمَلَ	حُجَّةَ مَالِكٍ فَهُمْ لَمْ يُكْمَلُوا	3048
فَالْأَصْلُ بَاقٍ دُونَ حُكْمِ بَانِي	وَالْحُكْمُ جَاءَ لِلْفَرِيقِ الثَّانِي	3049
لَمْ يَأْتِ فِيهِ الْحُكْمُ بِالتَّصْيِصِ	عَنِ حُكْمِهِ السَّابِقِ بِالتَّخْصِصِ	3050
قَصْرُ الصَّلَاةِ مَالِكٍ كَمْ وَصَفَهُ	وَخَلْفَهُمْ فِي جُمُعَةٍ فِي عَرَفَةَ	3051
وَالشَّافِعِي بِأَرْبَعِينَ قَدَّتُمْ	إِلَّا إِذَا مِنْ عَرَفَاتٍ كَانَ أَمْ	3052
وَبِالْأَمِيرِ أَمْرُهَا بَعْضُ قَرْنٍ	إِذْ عَرَفَاتٍ كُلُّهُمْ بِهَا سَكَنُ	3053
عَلَيْهِ صَلَّى جُمُعَةٌ وَذَا تَبَعَ	لَنْ يَكُنْ مِمَّنْ لِقَصْرِهَا مَنَعُ	3054
ثُمَّ أَبُو ثَوْرٍ بِهِ كَمْ يَنْصَحُ	فِي مَذْهَبِ الثَّعْمَانِ وَهُوَ الْأَرْجَحُ	3055

في شروط الوقوف بعرفة

وَقْتَ الْوُقُوفِ عِنْدَهُمْ بِلا غَلَطٍ	وُقُوفُهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ يُشْتَرَطُ	3056
قَبْلَ الزَّوَالِ مَنَعُهَا لِلْمُجْتَبِي	وَتِلْكَ سُنَّةٌ أَتَتْ عَنِ النَّبِيِّ	3057
حَدِيثُهُ أَتَى عَنِ ابْنِ مَعْمَرٍ	وَأَجْزَاءَ الْوُقُوفِ وَقْتَ السَّحَرِ	3058
وَلَمْ يَعُدَّ بِاللَّيْلِ حُجَّهُ تَلَفٌ	وَوَاقِفٌ قَبْلَ الزَّوَالِ يَنْصَرِفُ	3059
عَلَيْهِ مَالِكٌ بِذَلِكَ قَدْ حَكَمَ	وَحَجُّ عَامٍ قَادِمٌ لَهُ لَزِمَ	3060
قَبْلَ الْغُرُوبِ حُجُّهُ لَا يُرْتَضَى	وَوَاقِفٌ بَعْدَ الزَّوَالِ قَدْ مَضَى	3061
إِلْزَامُهُ بِالْأَدَمِ عَنْهُمْ قَدْ نُقِلَ	حَدِيثُ عُرْوَةَ فَحُجُّهُ قَبْلُ	3062
وَمَنْ قَفَا قَوْلَ الرَّسُولِ نَاجِحٌ	حَدِيثُ عُرْوَةَ بِذَلِكَ وَاضِحٌ	3063
وَبَطْنٌ وَادِيهَا فَعَنْهُ انْحَرَفُوا	قَالَ النَّبِيُّ ذِي عَرَفَاتٍ مَوْقِفُ	3064
بِدُونِ بَطْنِهَا وَذَلِكَ قَدْ عُرِفَ	مُزْدَلِفَهُ إِلَّا مُحَسَّرًا فَقِفْ	3065
فَجَاجَ مَكَّهُ مَبِيتٌ يُذَكَّرُ	أَمَّا مِنِّي فَكُلُّ شِبْرٍ مَنَحَرُ	3066

القول في أفعال مزدلفة

وَالْوَصْفُ إِنْ قَرَّبَتْهَا لِلْفَهْمِ	أَفْعَالُهَا فِي الْوَقْتِ ثُمَّ الْحُكْمُ	3067
وَاللُّعْشَائِينَ بِهَا قَدْ يَجْمَعُونَ	مَيْتُهُ فِيهَا عَلَيْهِ أَجْمَعُونَ	3068
وَرَمِيَهُ عِنْدَ الصُّبْحِ أَنْجَى	أَعْنَى الْحَجِيجِ مَنْ أَتَمَّ الْحَجَّ	3069

وَبَعْضُهُ بِالْفَرْدِ وَصَفٌ لِلْعَمَلِ	3070
إِنْ لَمْ يَقِفْ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ	3071
وَتَرَكَ هَدْيَهُ فَيُلْزِمُ الدَّمَ	3072
وَقَدَّمَ النَّبِيَّ لَهُدْيِهِ إِلَى	3073
حَدِيثِ عُرْوَةَ دَلِيلُ الْأَوَّلِ	3074
أَعْنِي صَلَاةَ الصُّبْحِ فِي الْمَزْدَلِفَةِ	3075
لَكِنْ جَمَعَ الْمُسْلِمِينَ قَدْ قَبِلَ	3076
إِلَى مِنِّي فَحَجَّهْ صَحِيحٌ	3077

القول في رمي الجمار

رَمَى الْجَمَارِ يَوْمَ نَحْرٍ مُتَّفَقٌ	3078
لَمْ يَرْمِ غَيْرَهَا رَسُولُ اللَّهِ	3079
قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ قَالَ مَالِكٌ	3080
أَبُو حَنِيفَةَ أَعَادَ مَنْ فَعَلَ	3081
حُكْمُ النَّبِيِّ فِي عَشْرَةٍ قَدْ قَدُمُوا	3082
حَدِيثُ عَائِشَةَ لَذَاكَ يَرْوِي	3083
بِالرَّمِيِّ مِنْ قَبْلِ طُلُوعِ الْفَجْرِ	3084
مُؤَخَّرًا إِلَى ظِلَامِ اللَّيْلِ	3085
لِلْبَعْضِ مَنْ أَخْرَجَهَا إِلَى غَدٍ	3086
قَدْ رَخَّصَ النَّبِيُّ لِمَنْ يَرْعَى النَّعَمَ	3087
وَرُخْصَةُ الرُّعَاةِ فِي يَوْمَيْنِ	3088
وَمَنْ رَمَى مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبِ نَجَا	3089
وَمَالِكٌ يُفْدي وَذَاكَ الْقَوْلُ	3090
وَقَبْلَ ذَبْحِ مَالِكٍ مَنْ قَدْ حَلَقَ	3091
قَالَ زُفَرٌ يُعْطَى ثَلَاثًا مِنْ دَمٍ	3092

القول في الإحصار

وَوَضَعُهُ مَنَعُ الْعَدَى لَمَّا عَرَضُ	3093	وَمُحْصَرٍ بَيْنَ الْعَدَى كَذَا الْمَرَضُ	3093
بِفِعْلٍ قَادِرٍ عَلَيْهِ قَدْ صَدَرَ	3094	وَالدَّاءُ حَصْرٌ عِنْدَ بَعْضٍ مُعْتَبَرٌ	3094
وَلَا يُعِيدُ مَا عَلَيْهِ أُجْبِرًا	3095	وَحُكْمُهُ يُحَلُّ حَيْثُ أَحْصَرَ	3095
إِنْ فَاتَهُ ذَا الْعَامِ وَهُوَ يَرْجُوا	3096	أَبُو حَنِيفَةَ عَلَيْهِ الْحَجُّ	3096
فَالنَّحْرُ حَيْثُ حَلَّ فِيهِ يُرْغَبُ	3097	لِمَالِكٍ إِنْ كَانَ هَدِيًّا يُضْحَبُ	3097
فِعْلُ الرَّسُولِ إِسْوَةٌ إِفَادَةٌ	3098	وَالأَصْبَحِي لَيْسَ يَرَى الإِعَادَةَ	3098

القول في أحكام جزاء الصيد

لِقَوْلِ نَصِّ مُحْكَمٍ إِذْ يُقْطَعُ	3099	تَرَكَ الْمَصِيدَ كُلَّهُمْ قَدْ أَجْمَعُوا	3099
بِمِثْلِهِ يُفْدَى مِنَ الْأَنْعَامِ	3100	بِتَرْكِهِ فِي مُدَّةِ الإِحْرَامِ	3100
وَصِيغَةُ التَّطْبِيقِ فِي الْأَنْعَامِ	3101	وَإِخْتَلَفُوا فِي جُمْلَةِ الْأَحْكَامِ	3101
فِي قِيَمَةِ وَالْعَيْنِ حِينَ أُجْبِرًا	3102	أَبُو حَنِيفَةَ لَهُ مُخَيَّرًا	3102
بِشَكْلِهِ يُقَاسُ بِالتَّقْيِيدِ	3103	وَكُلُّ نَوْعٍ مِنْ صُنُوفِ الصَّيْدِ	3103
شَاةٌ بِهَا يُفْدَى وَذَلِكَ الْحَالُ	3104	نَعَامَةٌ يَدْنَةُ غَزَالُ	3104
وَخَشِيئَةٌ بِبَقْرَةٍ تُكَالُ	3105	يَسْرِي عَلَيَّ فَصَائِلُ تُقَالُ	3105
أَبُو حَنِيفَةَ قَفَا لِفَضْلِهِ	3106	بِذَلِكَ قَوْلُ مَالِكٍ وَمِثْلِهِ	3106
حُكْمُ جَزَاءِ الصَّيْدِ بِالتَّقْرِيرِ	3107	وَالشَّافِعِيُّ فَهَلْ عَلَيَّ التَّخْيِيرُ	3107
وَمِثْلُهُ النُّعْمَانُ يُعْطَى النَّاسِكُ	3108	فَهِيَ عَلَيَّ التَّخْيِيرُ قَالَ مَالِكُ	3108
وَعَيرُهُ خَيْرٌ لِلْمُصِيبِ	3109	قَالَ زُفَرٌ وَهِيَ عَلَيَّ التَّرْتِيبُ	3109
يَوْمَانِ كُوفَةٌ عَلَيَّ التَّمَامِ	3110	مُدَّ لِيَوْمٍ ثَمَنُ الصَّيِّامِ	3110
وَرَفْضُهُمْ أَقْوَالُهُمْ قَدْ سَبَقَا	3111	وَأَهْلُ ظَاهِرِ عَفْوِهِ مُطْلَقًا	3111
فِي رَمِي صَيْدٍ وَاحِدٍ فَيَهْلِكُ	3112	وَالخُلْفُ فِي جَمَاعَةٍ تَشْتَرِكُ	3112
بِكَامِلٍ يُعْطَى وَذَا الْقِضَاءِ	3113	فَمَالِكُ كُلُّ لَهُ فِدَاءُ	3113
يُعْطَى تَضَامُنًا وَذَلِكَ السَّائِدُ	3114	وَالشَّافِعِيُّ يَكْفِي جَزَاءً وَاحِدُ	3114
كُلُّ مُقْلِدٍ لَهُ لَذَا عَلَنُ	3115	بِمَذْهَبٍ لَهُ عَلَيَّ مَرُّ الزَّمَنِ	3115
جَزَاءُ صَيْدٍ فِدْيَةٌ لِلْأَثَمِ	3116	أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى لِلْقَادِمِ	3116

3117	إِنْ صَادَ فَرْدٌ أَوْ جَمَاعَةٌ جَمَعَ	فِي الْجُهْدِ صَيْدُهَا بِرَمِيٍّ إِنْ وَقَعَ
3118	فَكُلٌّ وَاحِدٌ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ	إِذَا جَمَاعَةٌ رَمَتْ رَمِيَّهُ
3119	عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ جَزَاءُ	مَنْ أَحْرَمُوا مِنْ خَارِجٍ وَجَاؤُوا
3120	كَفَّارَةُ الْقَاتِلِ صَيْدًا يَحْرُمُ	أَرْكَانُهَا أَرْبَعَةٌ فَلْتَعْلَمُ
3121	فَوَاجِبٌ وَمَنْ عَلَيْهِ يَجِبُ	وَالْفِعْلُ زِدْ مَحَلَّهُ إِذْ يُحْسَبُ
3122	يُضَافُ لِاخْتِلَافِهِمْ أَمْرَانِ	فَالْمَثَلُ فِي الْمَصِيدِ أَمَّا الشَّانُ
3123	مَا هُوَ صَيْدٌ أَمْ سِوَاهُ يُعْرَفُ	فِيهِ قَضَى عَمْرٌ بَوْصَفٍ يُوصَفُ
3124	وَاتَّفَقُوا بِأَنْ خَمْسًا لَا حَرْجُ	فِي قَتْلِهَا مِنْ مُحْرَمٍ إِذَا خَرَجَ
3125	حِدَاةٌ فَأَرْغَابٌ عَقْرَبُ	كَلْبٌ عَقُورٌ حَيَّةٌ إِذْ تَرَهَّبُ
3126	وَالْخُلْفُ فِي الْأَفْعَى وَفِي الْأُسُودِ	وَقَتْلُ، حَيَّةٍ مِنَ الْبُنُودِ

القول في فدية الأذى وحكم الحالق رأسه قبل محل الحلق

3127	وَفِدْيَةُ الْأَذَى لَدَيْهِمْ مُجْمَعُوا	بِشَأْنِهَا بِحُكْمِهَا قَدْ يُقْطَعُ
3128	وَمَنْ مِنَ الْأَذَى لِرَأْسِهِ حَلَقَ	إِطْعَامُ سِتَّةٍ عَلَيْهِ يُسْتَحَقُّ
3129	أَوْ صَوْمٌ سِتَّةٌ كَذَلِكَ وَاجِبُ	فَذَا فِدَاؤُهُ لِحَلْقِ صَائِبُ
3130	وَكُلُّمَا الْمَحْرَمُ مِنْهُ يُحْرَمُ	كَقِصِّ أَظْفَارٍ وَحَلْقِ يُعْلَمُ
3131	تَشْفُ قَلِيلُ الشَّعْرِ فِيهِ يُطْعَمُ	وَفِي الْكَثِيرِ فِدْيَةٌ إِذْ يُعْلَمُ
3132	وَفِدْيَةٌ تُعْطَى بِحَيْثُ كَانَا	لِمَالِكَ وَمَنْ بِهِ أَدَانَا
3133	لَأَنَّهُ لَيْسَ بِهِدْيٍ يُمْنَعُ	لِغَيْرِ أَهْلِ الْبَيْتِ حُكْمًا يُشْرَعُ
3134	وَالشَّافِعِيُّ النُّعْمَانَ شَرَعًا قَرَّرَا	عَنْ سَاكِنِي مَكَّةَ ظُلْمًا ضَرَرَا
3135	إِعْطَاؤُهَا خَارِجَ حَيْزِ الْحَرَمِ	وَعَارِمٌ فَوْقَ تَرَابِهِ أَثَمُ
3136	فَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ يَرَى الْإِطْعَامَا	وَالصُّومَ حِينَ يَخْرُجُ الْإِحْرَامَا
3137	قِصَاهُمَا إِذَا أَرَادَ ذَلِكَ	وَالدَّمُ لَا يَقْضَى سِوَى هُنَالِكَ
3138	أَعْنِي بِمَكَ بَيْتِ رَبِّ النَّاسِ	لِلنُّسْكِ حُكْمٌ لَا تَكُنْ بِالنَّاسِ
3139	لِلشَّافِعِيِّ لَا يُجْزَى الْإِطْعَامُ	إِلَّا لِمَنْ يَضُمُّهُ الْإِحْرَامُ
3140	وَذَاكَ بَيْتُ اللَّهِ أَعْنِي مَنْ قَطَنَ	بِهِ دَمُ الْإِطْعَامِ حُكْمٌ قَدْ قُرِنَ
3141	وَذَبْحُهُ فِي مَكَ فِيهِ اتَّفَقُوا	وَطَعْمُ غَيْرِ سَاكِنِيهَا افْتَرَقُوا
3142	وَمَقْصِدُ النَّسْكِ وَهَدْيٍ يَجْمَعُ	نَفْعٌ مُجَاوِرٌ بِمَكَهُ يَقَعُ

القول في كفارة المتمتع

عَلَيْهِ فِي تَمَتُّعِ ذَا الشَّانِ	وَالْهَدْيِ حُكْمُهُ أَتَى الْقُرْآنَ	3143
وَحُلْفُهُمْ فِي جُمْلَةِ الْأَوْصَافِ	لِذَا فَفَعَلُهُ بِإِخْتِلَافِ	3144
وَمَا مَكَانُهُ وَكَمَّ فِي الْعَدِّ	مَنْ مُتَمَتَّعَ بِهَذَا الْهَدْيِ	3145
وَبَعْضُهُمْ شَاةٌ بِهَا حُكْمُ حَسَمِ	وَكُلُّ مَوْجُودٍ مِنَ الْهَدْيِ لَزِمَ	3146
إِذْ قَاسَهُ بِالصَّيْدِ حُكْمٌ قَدْ مَضَى	وَذَاكَ مَالِكٌ بِهِ قَوْلًا قَضَى	3147
وَلَيْسَ غَيْرَهَا بِحُكْمِ النُّقْلِ	وَابْنُ عُمَرَ فَالْهَدْيُ قُلُّ بِالْإِبْلِ	3148
فَالصَّوْمُ بَعْدَ الْهَدْيِ بِالتَّعْقِيبِ	وَكُلُّهَا أَتَتْ عَلَى التَّرْتِيبِ	3149
فَالانْتِقَالُ حَوْلَ غَيْرِهِ مَنَعٌ	وَمَالِكٌ فِي الصَّوْمِ حَيْثُمَا شَرَعُ	3150
عَلَيْهِ إِنْ بِأَهْلِهِ قَدْ يَلْتَحِقُ	وَالصَّوْمُ مَنْ بَعْدَ الرُّجُوعِ مُتَّفَقُ	3151
يَمْنَعُهُ بَعْضٌ وَبَعْضٌ يُؤْتَرُ	قَبْلَ الرُّجُوعِ فِيهِ خُلْفٌ يَذْكَرُ	3152
هَلْ فِي الطَّرِيقِ أَوْ بَبَيْتٍ يَنْزَلُ	وَالخُلْفُ فِي مَعْنَى الرُّجُوعِ يَحْصُلُ	3153
فِيهِ بَرُكْنٌ فَاتَهُ وَمَا وَقَعَ	وَكُلُّ مَنْ يَفُوتُهُ حَجٌّ شَرَعُ	3154
كُلٌّ يَقُولُ لَازِمٌ أَنْ يَقْضَى	عَلَيْهِ حَجٌّ قَادِمٌ فِي الْفَرَضِ	3155
بِالْجَهْلِ وَالنَّسْيَانِ يَجْرِي ذَاكَ لَهُ	وَعَالِطٌ زَمَانٌ حَجٌّ أَبْدَلَهُ	3156
أَمْ صَوْمُهُ غَدًا هُوَ الْأَدَاءُ	فَهَلْ عَلَيْهِ الْهَدْيُ وَالْقَضَاءُ	3157
فِيهِ اخْتِلَافُ الْحُكْمِ بِاتِّبَاعِ	وَمُفْسَدُ الْحَجِّ مِنَ الْجَمَاعِ	3158
وَالشَّرْطِ وَالْأَرْكَانِ وَالْأَقْوَالِ	يُفْسِدُهُ مَنْ تَرَكَ الْأَفْعَالَ	3159
عَنْهُ بِوَقْتِ الْحَجِّ حَتَّى يَنْتَهِيَ	كَتْرِكَ رُكْنٌ ثُمَّ فَعَلَ مَا نَهَى	3160
بِالْوَطْءِ فِيهِ الْحَجُّ حِينَ يَقْضَى	وَاخْتَلَفُوا فِي الْوَقْتِ حَيْثُ يُفْسَدُ	3161
حَتَّى لِرَمْيِ الْعَقَبَةِ بِالسَّبْعِ	وَمَدَّ مَالِكٌ لَوَقْتِ الْمَنَعِ	3162
ذَا الْحُكْمِ فَالتَّعْمَانُ مَا أَرَادَهُ	وَمَنْ فَعَلَ فَالْهَدْيُ وَالْإِعَادَةُ	3163
فَالْحَجُّ بِاطِلٌ لَدَيْهِمْ مَا كَمَلَ	وَالْوَطْءُ فِي إِفَاضَةِ إِذَا فَعَلَ	3164
سَمَّوَهُ بِالْأَصْفَرِ قَوْلُ الْحَصْرِ	تَحْلُلُ الْحَجَّيْجِ يَوْمَ النَّحْرِ	3165
وَالْبَعْضُ مَنَعُ الصَّيْدِ حُكْمًا قَدْ نُقِلَ	وَمَا سِوَى النِّسَاءِ وَالطَّيِّبِ يَحِلُّ	3166
سِوَى النِّسَاءِ وَالطَّيِّبِ فِي الْمَدَارِكِ	وَكُلُّ شَيْءٍ حَلٌّ عِنْدَ مَالِكِ	3167
كَذَا الْمُقَدِّمَاتِ بِالأَعْمَالِ	وَاخْتَلَفُوا أَيْضًا عَلَى الْإِنْزَالِ	3168
بِغَيْرِ إِنْزَالٍ بِفَرَجٍ يُوجَدُ	قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا يُفْسَدُ	3169

3170	مَا أَوْجَبَ الْحَدَّ حَجٌّ يُبْطَلُ	لِلشَّافِعِي وَذَاكَ حُكْمٌ يُعْقَلُ
3171	وَمَالِكَ مُجَرِّدُ الْأَنْزَالِ	يَكْفِي لِبَطْلِ الْحَجِّ فِي الْأَقْوَالِ
3172	مُجَامَعٌ مَا دُونَ فَرَجٍ يَهْدِي	لِلشَّافِعِي وَذَاكَ قَوْلٌ يُبْدِي
3173	وَاخْتَلَفُوا فِي حَالَةِ النَّسِيَانِ	فَالشَّافِعِي أَعْفَاهُ فِي ذَا الشَّانِ
3174	وَمَالِكٌ سَوَّى عَلَى الدَّوَامِ	فِي بَطْلِ حَجٍّ جَاءَ بِالتَّمَامِ
3175	وَفِي الْجَمَاعِ فِدْيَةٌ شَاءَ وَرَدٌ	لِلشَّافِعِي مَالِكٌ بِدَنَّةٍ تُعَدُّ
3176	إِنْ لَمْ يَجِدْ قَوْمًا بِالدَّرَاهِمِ	بِهَاتِمُكَفْرًا عَنِ الْمَائِمِ
3177	إِطْعَامُهَا بِالْبَيْتِ لَيْسَ يَخْرُجُ	عَنْهُ إِلَى سِوَاهُ يُنْفَى الْحَرْجُ
3178	مَنْ فَاتَهُ وَقُوفُهُ فِي عَرَفَةَ	طَافَ بِعُمْرَةٍ وَحَجٍّ أَرَدَفَهُ
3179	فِي وَقْفَةٍ لِلْعَامِ ذَاكَ الْمُقْبِلِ	أَوْجَبَهَا شَرَعُ الْهُدَى الْمُفْضَلِ

القول في الكفارات المسكوت عنها

3180	وَالنُّسُكُ سُنَّةٌ لَهَا مَرْغُوبٌ	فِي فَعْلِهِ وَكُلُّهُ مَحْبُوبٌ
3181	مَنْ فَاتَهُ نُسُكٌ فَيُفْدِيهِ الدَّمُ	عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ يَسُوقُ الْفَهْمُ
3182	وَحُكْمُ فَرَضٍ عِنْدَهُمْ لَا يُجْبَرُ	وَذَاكَ إِجْمَاعٌ لَدَيْهِمْ يُؤْتَرُ
3183	وَاخْتَلَفَ فِي تَجَاوُزِ الْمِيقَاتِ	بَعْضُ دَمٍ يُفْدِي بِهِ إِذَا يَأْتِي
3184	لِذَلِكَ الْأَجْرَاءِ دُونَ عُذْرٍ	لِمَالِكٍ وَالشُّورِ حُكْمُ الْجَبْرِ
3185	أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى الرُّجُوعَا	فِدْيَةَ فَعَلٍ قَدْ أَتَى مُنُوعَا
3186	وَالغُسْلُ بِالخَطْمِي عَلَيْهِ اخْتَلَفُوا	فَيَفْتَدِي لَدَيْهِمَا إِذَا وَصَفُوا
3187	لِمَالِكٍ ذَا الْحُكْمِ وَالتَّعْمَانِ	وَفِدْيَةَ الْحَمَامِ فَعَلٌ ثَانِي
3188	لُبْسُ السَّرَاوِيلَاتِ إِذَا إِزَارُ	لَمْ يَجِدْ فَذَلِكَ الْمُخْتَارُ
3189	لَدَى ابْنِ حَنْبَلٍ كَذَاكَ الشُّورِ	وَيَفْتَدِي بِالْحُكْمِ لِلْجُمُهورِ
3190	وَذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ جَاءَ عَنْ جَابِرِ	فِي لُبْسِهَا يَرْفَعُهُ لِلظَّافِرِ
3191	وَاخْتَلَفُوا فِي اللُّبْسِ لِلخُفَيْنِ	مَنْ بَعْدَ قَطْعِ عَدَمِ النَّعْلَيْنِ
3192	يُفْدِي لِمَالِكٍ أَبِي حَنِيفَةَ	أَعْفَاهُ مِنْهَا عَلَى ذِي الصِّفَةِ
3193	لِلشَّافِعِي يُنْسَبُ الْقَوْلَانِ	وَالْحُكْمُ ظَنِّي بِهَذَا الشَّانِ
9194	مَنْ نَكَسَ الطُّوْرَ أَوْ شَوَّطًا نَسَا	فِي مَكَّةَ أَعَادَ مَا بِهِ أَسَا
9195	وَبَعْضُهُمْ يُعِيدُ ثُمَّ يُجْبَرُ	وَبَعْضُهُمْ يُفْدِي وَلَيْسَ يُقْهَرُ

هَلْ يَقْضِينَ لِمَا نَسَى فِي الْأَصْلِ	وَاخْتَلَفُوا عِنْدَ بُلُوغِ الْأَهْلِ	3196
وَذَاكَ تَمْنُوعٌ لِبَعْضٍ يُعْلَمُ	أَبُو حَنِيفَةَ جَزَاؤُهُ الدَّمُ	3197
عَلَى الْوُجُوبِ الْبَعْضُ قَالَ يُفْعَلُ	ثَلَاثَةُ الْأَشْوَاطِ فِيهَا الرَّمْلُ	3198
حَتَّى إِذَا أَنْهَى لَذَا الْمَطَافِ	وَمَنْ نَسَى رَكَعَتِي الطُّوَافِ	3199
وَالشَّافِعِي يَرْكَعُهَا مَهْمَا وَسِعَ	فَمَالِكَ يُعْطِي دَمًا إِذَا رَجَعَ	3200
وَذَاكَ قَوْلُ ثَالِثٍ فِيمَا عَلِمَ	وَالشُّورِ قَالَ بَلْ يُعِيدُ فِي الْحَرَمِ	3201
بَيْنَ الْوُجُوبِ ثُمَّ سُنَّةٌ وَصَفَ	أَمَا طَوَافٌ لِلدُّوَادِعِ مُخْتَلَفِ	3202
وَالشُّورِ عِنْدَهُ دَمٌ قَدْ يُدْفَعُ	فَمَالِكَ إِذَا قَرِيبٌ يَرْجَعُ	3203
عَلَيْهِ وَاجِبٌ يَسُوقُ الْفَهْمُ	مَنْ لَمْ يَرَ السَّعْيَ فَرِيضَةً دَمٌ	3204
لِلْحُجِّ عِنْدَ الشَّافِعِي لَا يُقْبَلُ	وُقُوفُهُ فِي عُرْنَةِ قَدْ يُبْطَلُ	3205
لِلْحَظَرِ أَوْ كَرَاهَةِ قَدْ ثَبَتَا	وَالنَّهْيُ عَنِ وَقُوفِهِ بِهَا أَتَى	3206

القول في الهدى

يَهُمُّ وَاجِبًا وَجِنْسًا عِلْمًا	وَالْقَوْلُ فِي الْهَدْيِ مُوَضَّحٌ لِمَا	3207
وَأَيُّنَ نَحْرُهُ وَكُلُّ يُفْرَدُ	مَنْ أَيُّنَ سَوَّقَهُ وَأَيُّنَ يَقْضُدُ	3208
لَأَهْلِ بَيْتِ اللَّهِ دُونَ مَنْهٍ	فَمَنْهُ وَاجِبٌ وَمَنْهُ سُنَّةٌ	3209
وَجُوبُهُ فِي الشَّرْعِ بِالْعِبَارَةِ	فَوَاجِبٌ بِالنَّذْرِ وَالْكَفَّارَةِ	3210
وَقَارِنٌ فِيهِ اخْتِلَافُ اللَّمَعِ	فَالْهَدْيُ لِأَزْمٍ مِنَ التَّمَتُّعِ	3211
أَوْ تَفَتْ أَوْ مِنْ أَدَى إِنْ يُجْتَرَمُ	وَالْهَدْيُ عَنِ كَفَّارَةِ إِذَا لَزِمَ	3212
بِالنُّسْكَ إِجْمَاعٌ لَدَى مَنْ نَبَهَا	وَالْهَدْيُ قَيْسٌ عِنْدَ كُلِّ الْفُقَهَا	3213
مِنْهَا تَرَاتِبًا وَعَكْسًا حَرَجٌ	أَرْبَعَةُ الْأَصْنَافِ فِيهَا يُخْرَجُ	3214
لِلْهَدْيِ فِي إِخْرَاجِ نُسْكَ فَافْهَمِ	مَنْ إِبِلٍ أَوْ بَقْرٍ أَوْ غَنَمِ	3215
أَوْ بَقْرٍ ضَانٍ فَتِلْكَ السُّبُلُ	مَنْ إِبِلٍ وَالْهَدْيُ مِنْهُ أَفْضَلُ	3216
فَذِي صُنُوفِ الْهَدْيِ لِمَا وَصَفَا	وَالْمَعْرُزُ إِنْ لَمْ يَلْقَ غَيْرَهُ كَفَى	3217
وَلَيْسَ يُجْزِي تَحْتَهُ حَقَّقَهُ	أَسْنَانُهَا الثَّنِيُّ أَوْ مَا فَوْقَهُ	3218
لَدَيْهِمْ وَرَفَعُ حُكْمِهِ رَوَتْ	بَلْ جَذَعُ الضَّانِ جَوَازُهُ ثَبَتَ	3219
وَالْحُكْمُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْهَدَايَا	أَخْبَارُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الضَّحَايَا	3220

- 3221 وَقِيلَ لَا يُجْزئُهُ إِلَّا الشَّيْ
3222 فَلِلزُّبَيْرِ مُرْشِدًا بَنِيهِ
3223 لَصَّاحِبٍ وَلَا تَخَافُ اللَّهَ
3224 وَفِي جَوَابٍ لِلنَّبِيِّ أَفْضَلُهَا
3225 لَا حَدٌّ فِي عَدِّ لَدَيْهِمْ يُحْصَرُ
3226 وَالسُّوقُ بِالتَّقْلِيدِ وَالْإِشْعَارِ
3227 عَنِ الرَّسُولِ حِينَ سَاقَ الْهَدْيَا
3228 وَالْخُلْفُ فِي تَقْلِيدِ هَدْيِ الْغَنَمِ
3229 لِلشَّافِعِيِّ ثُمَّ أَبِي ثَوْرٍ يَقُولُ
3230 عَنْ مَالِكٍ ثُمَّ أَبِي حَنِيفَةَ
3231 أَتَتْ عَنِ الرَّسُولِ فِي هَدْيٍ يُسْقَى
3232 عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِذِي الْخُلَيْفَةِ
3233 يَعْنِي رَسُولَ اللَّهِ قُدْوَةَ الْبَشَرِ
3234 لَمَّا اسْتَوَتْ فِي سَيْرِهَا رَاحِلَتُهُ
3235 وَمَالِكٍ لَسَوْقِهِ مِنْ حَلِّ
3236 وَمُسْتَحَبِّ وَقْفِهِ فِي عَرَفَةَ
3237 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى إِذْ خَالَه
3238 حُجَّةُ مَالِكٍ لَسَوْقِ الْهَدْيِ
3239 وَأَجْمَعُوا أَنَّ بُلُوغَ الْكَعْبَةِ
3240 وَالطَّيْرِ أَجَازَ نَحْرَهُ مَتَى
3241 غَيْرَ جِزَاءِ الصَّيْدِ وَالْقِرَانِ
3242 حَكْمَتُهُ إِطْعَامُ أَهْلِ الْحَرَمِ
3243 وَالتَّحْرُ فِي مَنْى بِإِجْمَاعِ عُلَمَاءِ
3244 لِقَوْلِهِ فَجَاجَ مَكَّةَ مَنْحَرُ
3245 وَالذَّبْحُ قَبْلَ يَوْمِ عَشْرِ إِنْ يَقَعُ
3246 كِلَيْهِمَا أَجَازَهُ لِلشَّافِعِيِّ
3247 وَالْهَدْيِ ذَا عِنْدَهُمْ رُكُوبُهُ

جَازَ رُكُوبُ الْهَدْيِ عِنْدَ الْعُذْرِ	لِلْعُلَمَاءِ مِنْ أَهْلِ كُلِّ مَضْرٍ	3248
دُونَ ضَرُورَةِ بِيَدِكَ قَالَا	وَالظَّاهِرِيِّ أَجَازَ الْاسْتِعْمَالَ	3249
أَمَرَ الرُّكُوبُ فِي حَدِيثِ الظَّافِرِ	وَحُجَّةَ الْجَمْهُورِ رَفَعَ جَابِرِ	3250
وَفَعَلَ ذَا يُخْرِجُ مِنْ مَخُوفِ	أَجَازَ لِلرُّكُوبِ بِالْمَعْرُوفِ	3251
حَدِيثُهُ الضَّعِيفُ لِلْأَكَابِرِ	أَبُو الزُّنَادِ حُجَّةٌ لِلظَّاهِرِ	3252
مُهْدِيهِ مِثْلُ الْغَيْرِ مِنْ مُنْتَفِعِ	وَأَجْمَعُوا فِي الْهَدْيِ لِلتَّطَوُّعِ	3253
عَلَى جَوَازِ أَكْلِهِ فِيمَا سَبَقَ	إِنْ عَطِبَ الْهَدْيُ الْجَمِيعُ مُتَّفَقٌ	3254
مِنْهُ وَإِنْ قَبْلَ الْوُصُولِ يَعْزَلُ	إِنْ بَلَغَ الْمَحَلَّ فَهُوَ يَأْكُلُ	3255
لِلْأَسْلَمِيِّ بِهِ أَتَتْ رَوَايَتُهُ	فَأَمَرَ تَرْكُهُ لَهُ وَرَفَقَتُهُ	3256
لِمَالِكٍ يُفْدِيهِ بِالْمَمَائِلِ	وَاخْتَلَفُوا فِي فِدْيَةِ لِلْأَكْلِ	3257
وَأَحْمَدُ الْقِيَمَةَ قَدَّرَهَا حَسَبَ	وَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ وَجَبَ	3258
كَفَّارَةً وَأَكْلَهَا حَظْرٌ خَذَا	وَهَدْيِي صَيْدٌ ثُمَّ قِيَمَةُ الْأَذَى	3259
كَمَا بِهِ إِيْتِمَامُ هَدْيٍ قَدْ كَمَلَ	وَذَاكَ مِنْ خِلَافِ نُسْكَ قَدْ نُقِلَ	3260
لَمَّا مَضَتْ عَشْرُونَ حُجَّةً حَصَلَ	بِالْهَدْيِ تَمَّ الْقَوْلُ فِي حَجِّ كَمَلَ	3261
مِنْ دُرِّ فِي سِلْكِهِ قَدْ نَظَمَا	تَأْلِيفُهُ لِلنُّسْكِ تَثْمِيمًا لَمَّا	3262

كتاب الجهاد

كَالْحُكْمِ وَالْأَزْكَانِ بِالتَّعْيِينِ	هَذَا الْكِتَابُ ضَمَّ جُمْلَتَيْنِ	3263
تُبَيِّنُ الْأَحْكَامَ بِالْمَعْقُولِ	فِي الْحُكْمِ سَبْعَةٌ مِنَ الْفُصُولِ	3264

الجملة الأولى، وفيها فصول:

الفصل الأول:

في معرفة حكم هذه الوظيفة

إِذْ جَاءَ مَكْتُوبٌ بِنَصِّ التَّوْبَةِ	فَجَمَعَهُمْ فَرَضَ عَلَى الْكِفَايَةِ	3265
إِنْ قَامَ بَعْضُهُمْ بِهِ كُلُّ سَلَمٍ	إِنْ لَمْ يَقُمْ بَعْضٌ بِهِ كُلُّ أَثَمٍ	3266
مِنْ بَالِغٍ وَكَامِلٍ الْأَحْوَالِ	وَالْعِبَاءُ وَاجِبٌ عَلَى الرُّجَالِ	3267

- 3268 إِذْنُ الْأَبِينِ عِنْدَهُمْ مُقَدَّمٌ وَفِي الْحَدِيثِ أَمْرُهُ مُسَلَّمٌ
3269 وَالْمُشْرِكُونَ إِذْنُهُمْ فِيهِ اخْتَلَفَ إِذْنُ الْغَرِيمِ مِثْلُهُ كَمَا وَصِفَ

الفصل الثاني :

في معرفة الذين يحاربون

- 3270 وَالْجَمْعُ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ يُقْتَلُوا حَتَّى يُرَى الْإِسْلَامُ دِينًا فَضُلُوا
3271 عَنْ مَالِكٍ فَلَا تَجُوزُ الْحَبْشَةُ بِالْحَرْبِ أَوْ بِالتَّرْكِ حَيْثُ يَثْبُتُ

الفصل الثالث :

في معرفة ما يجوز من النكايه في العدو

- 3272 نَكَايَةٌ فِي النَّفْسِ أَوْ فِي الْمَالِ
3273 وَلَا تَمَسُّ مُخْتَلَفَ الرَّهْبَانِ
3274 بِاللَّهِ رَغْمٌ جُحْدُهُ لِلْحَقِّ
3275 وَقَالَ قَوْمٌ فَالْإِمَامُ خَيْرًا
3276 حُكْمٌ بِهِ قَدْ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ
3277 لَذَاكَ فَالْفِدَاءُ أَوْ يُحَرَّرُ
3278 فَالْأَسْرُ بِالتَّمْكِينِ شَرْطُهُ وَرَدُّ
3279 أَمَانُ عَبْدٍ ثُمَّ مَرَاةٌ وَرَدُّ
3280 أَمَانُ عَبْدٍ شَرْطُهُ الْقِتَالُ
3281 أَمَّا الْأَمَانُ لِلنِّسَاءِ أَصْلُهُ
3282 وَاخْتَلَفُوا فِي الْقَتْلِ بَعْدَ الْأَسْرِ
3283 وَمَالِكٌ لَا يُقْتَلُ الْمَعْتُوهُ
3284 وَالشُّورُ لِلشُّيُوخِ مَنْعُهُ فَقَطُّ
3285 وَالشُّافِعِيُّ لِهَذِهِ الْأَصْنَافِ
3286 أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ تَعَارُضُ الْأَثْرِ
3287 كَقَوْلِهِ أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَا
3288 مُخَصَّصًا أَصْنَافَ بَعْضِ الْبَشَرِ
- تَجُوزُ فِي الْأَمْوَالِ وَالْإِذْلَالِ
يُقَدَّرُ الْإِسْلَامُ لِلْإِيْمَانِ
وَكَوْنُهُ يُغْلَى يَوْمَ السَّبْقِ
فِي قَتْلِهِمْ أَوْ أَسْرِهِمْ أَوْ حَرَرًا
وَالْقَتْلُ مَرْفُوضٌ تَرَاهُ الْأُمَّةُ
فَفِيهِمَا الْإِمَامُ حَالًا يَنْظُرُ
فِي نَصِّ مَنْزَلٍ عَلَيْهِ يُعْتَمَدُ
جَوَازُهُ الْجُمُهورُ كُلُّ قَدْ قَصَدُ
إِنْ أَسْرُوهُ أَمْنُهُ حَالًا
حَدِيثٌ أَمْ أَيْمَنَ ذَا نَقْلُهُ
قَتْلُ الصَّبِيِّ ثُمَّ النِّسَاءِ فِي الْحَظْرِ
كَذَلِكَ الْأَعْمَى وَالصَّبِيُّ الْمَشْبُوهُ
الْأَوْزَاعِي قَتْلُ حُرَّةٍ يَرَى شَطَطُ
سَوَى مَعَ الرِّجَالِ فِي الْإِتْلَافِ
فِي قَتْلِهِمْ مِنْ دُونِ تَمْيِيزِ حَصْرُ
وَقَوْلِهِ لَا تَقْتُلُوا وَذَا جَلَا
كَصِبِيَّةٍ وَنِسْوَةٍ فَلْتَحَذَرِ

وَأَمْرًا عَنْ قَتْلِهِمْ نَهَى النَّبِيَّ	وَقَتْلُ شَيْخٍ ثُمَّ قَتْلُ اللَّصِي	3289
أَكْرَمُ بِهِ فِي جَنَّةٍ مِنْ خَالِدٍ	بِذَاكَ كَانَ أَمْرُهُ لَخَالِدٍ	3290
سَبِيلُ حَظْوَةٍ بَلَا اشْتَبَاهَ	مُنْفَذَ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ	3291
بِالْكَفْرِ قَالَ الْبَعْضُ فِي الْمَكْتُوبِ	وَاخْتَلَفُوا فِي عِلَّةِ الْوُجُوبِ	3292
فِي الْحَرْبِ وَاجِبٌ لِكُلِّ مُدْرِكٍ	مَنْ قَالَهَا مَا اسْتَثْنَى أَيُّ مُشْرِكٍ	3293
قَتْلُ النَّسَائِمِ الضَّعِيفِ قُلْ شَطَطُ	وَمَنْ لِقُدْرَةٍ عَلَيْهِ يَشْتَرِطُ	3294
يُمنَعُ قَتْلُهُ بِتِلْكَ الْحَالِ	مَنْ نَفْسَهُ كَفَّ عَنِ الْقِتَالِ	3295
وَالْحَرْقِ عِنْدَ مَالِكَ فَثَبَّتْ	وَكُلُّهُمْ قَالَ بِتَرْكِ الْمُثَلَّةِ	3296
لغَيْرِ مَالِكَ النَّهْيِ كَمَا وَرَدَ	تَعْدِيهِمْ بِالنَّارِ مَمْنُوعٌ يُعَدُّ	3297
كَقَلْعِ أَشْجَارِ لَهُمْ فِي الْحَالِ	وَالْخُلْفِ فِي التَّكْيِيلِ بِالْأَمْوَالِ	3298
وَقَطَعَ مَزْرُوعٍ فَحُكْمٌ بَارِزٌ	إِتْلَافِ مَبْنِيِّ لِلْعِدَاةِ جَائِزٌ	3299
إِغْفَاءِ إِبِلٍ ثُمَّ نَخْلٍ نَافِعِ	لِمَالِكَ وَالْحُكْمِ عِنْدَ الشَّافِعِ	3300
وغيرِهِ مِنْ عَامِرِ الْجِدَارِ	وَقَطَعَ نَافِعٌ مِنَ الْأَشْجَارِ	3301
مُطَبَّقًا وَأَمْرَ الصَّدِيقِ	حَرَمَهُ الْأَوْزَاعُ بِالتَّحْقِيقِ	3302
حُجَّةٌ مَنْ يَقُولُ بِالتَّدْمِيرِ	وَحَرْقِ نَخْلٍ لِنَبِيِّ النَّضِيرِ	3303
عِنْدَ بَنِي النَّضِيرِ فِي ذَا الْفَهْمِ	وَبَعْضُهُمْ يَرَى خُصُوصَ الْحُكْمِ	3304
عَنْ سَيِّدِ الْأَكْوَانِ ضَمِنَ الْأَثَرِ	إِذْ لَمْ يَرِدْ قَوْلٌ بِحَرْقِ الشَّجَرِ	3305

الفصل الرابع:

شروط الحرب

فَيُعْلَنُوا رَفُضَ دُخُولِ الْمِلَّةِ	أَوَّلُهَا شَرْطُ بُلُوغِ الدَّعْوَةِ	3306
هَلْ وَاجِبٌ تَكَرُّرُهَا أَمْ نَدْبٌ	تَكَرُّرُهَا إِذَا أُعِيدَ الْحَرْبُ	3307
بِالدَّعْوَةِ الْكُفَّارِ لِلتَّخْيِيرِ	كَانَ النَّبِيُّ يَقُولُ لِلْأَمِيرِ	3308
جَمِيعٍ مَنْ تَرَى مِنَ الْأَنْبَاءِ	عَلَيْكَ أَنْ تَدْعُوَ إِلَى الْإِسْلَامِ	3309
وَلتَحْمِهِ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ	وَمَنْ أَجَابَ كُفَّ عَنِ قِتَالِهِ	3310
فِي صُحْبَةِ الرَّسُولِ خَيْرٌ جَارِ	وَإِنْ أَبَوْا فَلْيُنزِلُوا فِي دَارِ	3311
أَمِنُ النَّفُوسِ دُونَ فَيْئِ يُرْتَقَبِ	إِنْ فَعَلُوا حَقَّ لَهُمْ مَا لِلْعَرَبِ	3312

- 3313 كَذَا غَيْمَةً لِمَالِ الْحَرْبِ مَا لَمْ يُقَاتِلُوا بِجَنْبِ الصَّحْبِ
3314 فَإِنْ أَبَوْا فَلْيَلْزَمُوا بِالْجِزْيَةِ فَإِنْ أَبَوْا فَحَرْبُهُمْ بِصُحْوَةٍ

الفصل الخامس:

في معرفة العدد الذي لا يجوز الفرار عنهم

- 3315 وَلَا يَجُوزُ عَنْهُمْ الْفِرَارُ وَالْحَرْبُ فِي دِيَارِهِمْ تُدَارُ
3316 إِنْ ضَاعَفُوا أَعْدَادَ أَهْلِ الْمِلَّةِ وَفَوْقَ ذَا يُعَدُّ فِي التَّهْلُكَةِ

الفصل السادس:

في جواز المهادنة

- 3317 وَكُلُّهُمْ أَجَازَ عَقْدَ الْهُدْنَةِ وَالْخُلْفُ فِي تَكْيِيفِ تِلْكَ الْفَتْرَةِ
3318 فَبَعْضُهُمْ أَجَازَهَا ابْتِدَاءً حَيْثُ يَكُونُ فَعْلَهَا بِنَاءً
3319 بَعْضٌ رَأَى جَوَازَهَا ضَرُورَةً بِهَاتُصِدُّ حَالَةً مَحْظُورَةً
3320 إِمَّا بِأَخْذِ قِسْطِ مَالٍ مِنْهُمْ مِنْ غَيْرِ جِزْيَةٍ غَدَّتْ عَلَيْهِمْ
3321 وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ لِلْإِمَامِ لِلصُّلْحِ بِالمَالِ عَلَى التَّمَامِ
3322 وَذَلِكَ قَاسُوهُ عَلَى فِدَاءٍ مُخْتَجِزِ الأِسْلَامِ بِالسُّوَاءِ

الفصل السابع:

لماذا يحاربون؟

- 3323 وَقَصْدُ حَرْبِهِمْ عَلَيْهِ أَجْمَعُوا غَيْرَ قَرِيْبٍ حُكْمُهُمْ يُشْرَعُ
3324 كَذَا نَصَارَى الْعُرْبِ مِنْ أَمْرَيْنِ دُخُولُهُمْ دِينَ الْهُدَى فِي الْحَيْنِ
3325 إِنْ لَمْ يَكُنْ فَجِزْيَةٌ قَدْ تُفْرَضُ عَلَيْهِمْ ذَا الْحُكْمِ لَا يُعَوِّضُ
3326 بِهِ كِتَابُ اللَّهِ نَصٌّ قَدْ وَرَدَ وَاللَّفْظُ مُحْكَمٌ هُنَا كَمَا وَجَدَ
3327 وَأَخَذَهَا مِنَ الْمَجُوسِ مُتَّفَقٌ وَاللَّفْظُ فِيهِ أَصْلُهُ كَمَا سَبَقَ
3328 وَمَا عَدَا أَهْلَ الْكِتَابِ مُخْتَلَفٌ فِي شَأْنِهِ لَدَى أَكْبَارِ السَّلْفِ
3329 قَالَ أَبُو ثَوْرٍ كَذَلِكَ الشَّافِعِيُّ بَأَنَّ ذَا مَفْهُومِ قَوْلِ الشَّافِعِ
3330 يَبَيِّنُ الْعُمُومَ وَالْخُصُوصَ الْخُلْفُ بَدَأَ الْخِلَافَ عِنْدَهُمْ قَدْ يُعْرَفُ
3331 فِي الْعُمُومِ قَتْلُهُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ

وَمَنْ رَأَى تَأْخُرَ الْعُمُومِ	3332
يَرْفُضُهَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْكُتُبِ	3333
يُعْفَى بِذَلِكَ الْمُشْرِكُونَ قَدْ وَرَدَ	3334
وَمَنْ رَأَى أَنَّ الْعُمُومَ يُبْتَنَى	3335
لَكِنَّمَا تَخْصِيصُهُمْ عَنْ غَيْرِهِمْ	3336
يَنْسَخُ لِلْخُصُوصِ فِي الْفُهُومِ	
مُتَّبِعِي الْكِتَابِ أَهْلَ الْحَرْبِ	
نَسَخَ الْحَدِيثَ لِلْكِتَابِ إِنْ وَجَدَ	
فَأَخَذَهَا مِنْهُمْ عَلَيْهِ قَدْ بَنَى	
يُرَى أَتَى فِي آيَةٍ تَخْصِيصُهُمْ ¹	

الجملة الثانية، وفيها سبعة فصول:

الفصل الأول:

في حكم خمس الغنيمة

وَالْخُمْسُ فِي غَنِيمَةِ لِلْحَرْبِ	3337
وَذَلِكَ لِلْإِمَامِ أَمَّا الْبَاقِي	3338
وَالْخُلْفُ فِي أَرْبَعَةِ الْمَذَاهِبِ	3339
قَوْلٌ بِقِسْمِ الْخُمْسِ بَيْنَ خَمْسَةٍ	3340
وَالْبَعْضُ قَالَ الْقِسْمُ فِي ثَلَاثَةٍ	3341
وَبَعْضُهُمْ كَالْفَيْئِ قَسَمَهُ أَتَى	3342
وَقَسَمَهُمْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ	3343
كَذَلِكَ تَعْيِينُ لِذِي الْقَرَابَةِ	3344
فَبَعْضُهُمْ لِخُمْسِ مَالِ رَدِّهِ	3345
سَهُمُ النَّبِيِّ لِلْبَعْضِ لِلْإِمَامِ	3346
وَالْبَعْضُ قَالَ الْجَيْشُ حُكْمًا أَوْلَى	3347
سَهُمُ رَسُولِ اللَّهِ فِيهِ اخْتَلَفُوا	3348
أَمَّا الصَّفِيُّ أَجْمَعُوا بَعْدَ النَّبِيِّ	3349
غَيْرَ أَبِي ثَوْرٍ فَإِنَّهُ حَكَمَ	3350
عَلَيْهِ إِجْمَاعُ الْهُدَاةِ النَّجِبِ	
فَلِلْمُجَاهِدِينَ بِاسْتِحْقَاقِ	
تَقْسِيمِهَا يَأْتِيكَ فِي مَطَالِبِ	
وَالْبَعْضُ قَالَ الْقِسْمُ فِي أَرْبَعَةٍ	
سَهُمُ النَّبِيِّ زَالَ كَذَا الْقَرَابَةِ	
عَنْ مَالِكِ ذَلِكَ يُرَى قَدْ ثَبَتَا	
فَخُلْفُهُمْ فِي قِسْمَةِ الْأَوَاهِ	
فِيهِ خِلَافٌ كُلُّ أَهْلِ الْمِلَّةِ	
وَكَلُّ سَهُمِ نَالَ مِنْهُ عَدَهُ	
كَذَاكَ سَهُمُ الْأَهْلِ فِي الْأَحْكَامِ	
وَالْبَعْضُ لِلسَّلَاحِ فِيهِ أَجَلِي	
هَلْ وَحْدَهُ أَمْ بِصَفِيٍّ يُرَدَفُ	
لَمْ يَبْقَ فَفِرْزُهُ لِغَيْرِهِ اجْتَبَى	
عَلَيْهِ حُكْمُ سَهُمِ سَيِّدِ الْأُمَمِ	

¹ - (قَاتَلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) الآية 29 من سورة التوبة.

الفصل الثاني :

في حكم الأربعة أخماس

3351	أَرْبَعَةُ الْأَخْمَاسِ أَجْرُ مَنْ غَنِمَ	إِنْ أَخَذُوا إِذْنَ إِمَامٍ قَدْ حَكَمَ
3352	وَوَخَارِجٍ مِنْ دُونِ إِذْنِهِ مَنَعَ	قَوْمٌ لَهُ مِنْهَا فَلَمْ يُرَى وَقَعَ
3353	يَوْمًا سَرِيَّةً بِلَا إِذْنِ النَّبِيِّ	وَذَا مَنَاطُ الْمَنَعِ عِبْرَ السَّبَبِ
3354	وَوَظَاهِرُ الْآيَةِ لِلْجُمُهورِ	فَالْغَنِمُ مَلِكُهُ مَدَى الدُّهُورِ
3355	وَالسَّهْمُ شَقِصٌ بِالِغِ الْأَحْرَارِ	مَنْ خَارِجٌ لِلْقَتْلِ فِي الْأَمْصَارِ
3356	أَمَّا الْعَيْدُ وَالنِّسَاءُ وَالصَّبِي	فَالرُّضُخُ حَظٌّ مَالِكٌ لَهُمْ حَيِّ
3357	وَالْعَبْدُ قَالَ الْبَعْضُ لَيْسَ يَشْمَلُ	عُمُومَ أَسْرِ فِي الْخَطَابِ يُنْقَلُ
3358	وَالْكُلُّ حَذْفُ السَّهْمِ لِلْغُلَمَانِ	حُكْمُ عُمَرُ عُمَمٌ فِي الْأَكْوَانِ
3359	وَالسَّهْمُ لِلنِّسَاءِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ	يُبِيحُهُ جَمِيعُهُمْ فِي الْأَشْهَرِ
3360	فَجَاعِلٌ لَهُنَّ كَالرِّجَالِ	أَعْطَاهُمْ سَهْمًا بِلَا اخْتِرَالِ
3361	مَنْ نَاقَصَاتٌ قَالَ دُونَ الرَّجُلِ	فِي السَّهْمِ أَوْ لَمْ يُعْطَهَا فِي الْمَجَلِ
3362	وَدُونَ حَظِّ الْغَنَائِمِ يُرْضَخُ	لَهَا وَذَلِكَ الْقَوْلُ حُكْمٌ رَاسِخُ
3363	فِي الْأَجْرَاءِ ثُمَّ فِي التُّجَارِ	فَمَالِكُ شَرْطُ الْقِتَالِ جَارِ
3364	وَقَالَ قَوْمٌ بَلْ لَهُمْ سَهْمٌ يُعَدُّ	إِنْ لِلْقِتَالِ شَاهِدُوا مِمَّنْ شَهِدُ
3365	تَخْصِيصُ مَا عَمَّ مِنَ اللَّفْظِ اعْتَبِرُ	أَسْبَابُ خُلْفٍ بَيْنَهُمْ فِيمَا ذَكَرُ
3366	مَنْ جَعَلَ الْقِيَّاسَ حُكْمَ الْأَجْرِ	مَنْعُ الْأَجِيرِ عِنْدَهُ بِالذِّكْرِ
3367	فَذَا ابْنُ عَوْفٍ لِلْأَجِيرِ قَدْ مَنَحَ	ثَلَاثَةَ مِنَ الدَّنَائِيرِ اتَّضَحَ
3368	أَنَّ الرَّسُولَ حَظَّهُ قَدْ جَعَلَا	مَنْ الْجِهَادَ عَاجِلًا مُؤَجَّلَا
3369	أَجَازَ حَظًّا لَهُمْ فِي الْقَسْمِ	وَذَلِكَ أَمْرٌ جَائِزٌ فِي الْحُكْمِ
3370	لَمَنْ يَخْضُ غَمَارَ تَارِ الْمَعْرَكَةِ	وَقَادِمٌ بَعْضُ الْقِتَالِ أَدْرَكُهُ
3371	وَلَأَحَقُّ قَبْلَ الْخُرُوجِ يَسْتَحَقُّ	نَصِيبَهُ كَمِثْلِ مَنْ لَهُ سَبَقُ
3372	قُدُومٌ إِبَانِ عَلِيِّ النَّبِيِّ طَلَبُ	بِخَيْرِ الْقَسْمِ لَهُ فَلَمْ يُجِبْ
3373	ذَاكَ لَهُ النَّبِيُّ لِكَوْنِهِ أَتَى	مَنْ بَعْدَ فَتْحِهَا بِنَصْرٍ ثَبَّتَا
3374	أَعْطَى لِعُثْمَانَ النَّبِيِّ فِي بَدْرِ	إِذْ كَانَ فِي نَجْحِ الْجِهَادِ يَجْرُ
3375	أَمَّا عُمَرُ فَقَالَ فِي الْغَنِيمَةِ	تَخْصُصُ كُلِّ حَاضِرٍ لِلْوَقْعَةِ

3376	وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ يَرَىٰ إِنْ خَرَجَتْ	سَرِيَّةً إِذْ نَ إِمَامٌ أَخَذَتْ
3377	يُخَمِّسُ الْإِمَامُ مَا قَدْ غَنِمَتْ	وَالْبَاقِي قَسَمُهُ عَلَيْهِمْ ثَبَتَ
3378	إِنْ خَرَجُوا مِنَ الْجِيُوشِ الصَّامِدَةِ	فَالْغَنِمُ شَرَعِي بَيْنَهُمْ وَالْقَاعِدَةُ
3379	وَلِلْبُخَارِ فَالْإِمَامُ خَيْرًا	مَنْ بَيْنَ تَخْمِيسٍ وَنَفْلِ حُصْرًا
3380	فَالْبَعْضُ حَقُّهُمْ ثَلَاثُ أَشْهُمٍ	وَإِنَّمَا لِلنُّعْمَانِ حُكْمًا فَافْهَمِ
3381	جَوَازُهُ بِوَأَحَدٍ يُكْرَمُ	وَالثَّانِي حَقُّهُ إِذَا يُقَسَّمُ
3382	وَالْأَكْلُ حَالُ الْغَزْوِ لِلطَّعَامِ	فِيهِ اخْتِلَافٌ سَائِرِ الْأَقْوَامِ
3383	فَقِيلَ يُسْتَثْنَىٰ مِنَ الْغُلُولِ	إِذْ مَنَعَهُ أَتَىٰ مِنَ الرَّسُولِ
3384	ضَمَّنَ أَحَادِيثَ النَّبِيِّ بِالْمَنْعِ	وَوَاجِبٌ تَطْبِيقُهَا بِالسَّمْعِ
3385	وَرَاكِبٌ جَوَادُهُ سَهْمَانِ	إِحْدَاهُمَا لَهُ وَأَمَّا الثَّانِي
3386	فَلِلْجَوَادِ ذَاكَ قَوْلٌ رَاجِحٌ	وَقِيلَ بَلْ إِثْنَانِ حُكْمٌ وَاضِحٌ

الفصل الثالث:

في حكم الأنفال، وفيه مسائل:

3387	وَاتَّفَقُوا عَلَىٰ جَوَازِ النَّفْلِ	مِنَ الْإِمَامِ الْعَدْلِ عِنْدَ الْفَضْلِ
3388	لِمَنْعِهِمْ أَتَىٰ مِنَ الْجِهَادِ	وَالْغُلُّ جُزْمٌ سَاعَةَ الشَّنَادِ
3389	وَالسَّلْبُ هَلْ حَقٌّ لِقَاتِلِ قَتِيلٍ	أَوْ لِأَزْمِ إِمَامِهِ لَهُ نَفْلٌ
3390	وَهَلْ يَجُوزُ وَعَدُّهُ بِالنَّفْلِ	فَرَضُ الْجِهَادِ وَاجِبٌ لِلْكَلِّ

المسألة الأولى:

في أي شيء يكون النفل؟

3391	فَالْبَعْضُ خَصَّهُ بَيْتَ الْمَالِ	وَالْبَعْضُ خُمُسُ الْخُمْسِ حِطَّ الْوَالِي
3392	فَمَنْهُ يُعْطَىٰ لِلَّذِي بِهِ وَعَدُّ	وَذَاكَ حُكْمٌ بَعْضِهِمْ فِيمَا وَرَدُ
3393	وَالْبَعْضُ قَالَ مِنْ عُمُومِ الْخُمْسِ	وَذَاكَ مَالِكَ بِهِ فَلتَأْتِي
3394	أَحْمَدُ قَالَ جُمْلَةُ الْغَنِيمَةِ	يَجُوزُ مِنْهَا أَخْذُهُ بِالْجُمْلَةِ
3395	فِي آيَتَيْنِ ذَا الْخِلَافِ وَارْدُ	فِي الْغُرْمِ أَوْ نَفْلِ يَرَاهُ الْقَاصِدُ
3396	بَيْنَ تَعَارُضٍ وَتَخْيِيرِ وَرَدُ	فِي الْآيَتَيْنِ خُلْفُهُمْ فِيمَا وَجَدُ

كَمَا أَتَى الْأَنْفَالَ فِي الْخَطَابِ	فَمَا غَنِمْتُمْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ	3397
فَالنَّفْلُ عِنْدَهُ بِخُمْسٍ رَاسَخَا	مَنْ مَا غَنِمْتُمْ رَأَهُ نَاسَخَا	3398
صَحَّ الَّذِي أَيُّهُمَا قَدْ فَرَضَهُ	بَيْنَهُمَا مَنْ قَدْ رَأَى مُعَارَضَهُ	3399
فِي الْبَدْلِ حُكْمُهُ عَلَى مَا ذُكِرَا	وَلِي أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا	3400
قَالُوا بِهَا إِنْ تَتَّبِعْ ذَا الْإِثْرَا	لِلْخُلْفِ أَسْبَابَ لَدَيْهِمْ أُخْرَى	3401
نَفْلٌ بَعِيرٌ فِيهِ نَصٌّ مُعْتَبَرٌ	فَمَالِكَ غَنِيمَةً لِابْنِ عَمْرٍ	3402
وَذَاكَ بَعْدَ الْفُرُزِ حُكْمٌ قَدْ ظَهَرَ	أَعْطَوْهُ بَعْدَ الْقَسْمِ وَالنَّبِيِّ أَقْرَى	3403
لِلرُّبْعِ قَبْلَ الْغَزْوِ ثُلُثٌ يُنْفَلُ	وَلِابْنِ مَسْلَمَةَ حَدِيثٌ يُنْقَلُ	3404
لِلنَّفْلِ دَلٌّ بَعْدَ الْقَسْمِ سَاقِ الْفَهْمِ	وَذَاكَ فِي الرَّجْعَةِ هَذَا الْحُكْمُ	3405

المسألة الثانية:

مقدار النفل

حَدِيثُ لِابْنِ مَسْلَمَةَ إِذَا تَعَى	مَقْدَارُهُ مُحَدَّدٌ فِي الرَّبْعِ	3406
وَكُلُّ مَا أَقْرَفَ فِيهِ يُسَلِّكُ	وَالنَّفْلُ شَرْعًا لِلْإِمَامِ يُتْرَكُ	3407
مُحْكَمَةٌ مَا نُسِخَتْ فِي فَهْمَهَا	فَأَيَّةُ الْأَنْفَالِ فِي عُمُومِهَا	3408
نَفْلٌ بِرُبْعِ حَدِّهِ فِيمَا ذَكَرُ	وَمَنْ رَأَى تَخْصِيصَهَا بِذَا الْأَثْرِ	3409
مَنْ غَيْرِ نَفْلِ الْكُلِّ إِذْ يَرَاهُ	أَوْ ثُلُثٌ وَذَاكَ مُنْتَهَاهُ	3410
وَمَنْ قَفَى قَوْلًا حَكِيًّا فَمَا زَلُّ	بَعْضٌ يَجُوزُ لِلْإِمَامِ إِنْ فَعَلَ	3411

المسألة الثالثة:

هل يجوز الوعد بالنفل قبل الحرب

نَفْلًا أَجَازَهُ سِوَاهُ فَانْتَبَهَ	وَالْوَعْدُ قَبْلَ الْحَرْبِ مَالِكٌ كَرِهَ	3412
فِي حُكْمِ نَفْلِ بِالْجِهَادِ يُنْتَظَرُ	أَسْبَابُ خُلْفٍ فِي تَعَارُضِ الْخَبَرِ	3413
لِغَيْرِ وَجْهِ اللَّهِ كَالْمَخَاتِلِ	سَدُّ ذَرِيْعَةٍ عَلَى مُقَاتِلِ	3414
فِي الْكُؤُنِ كُلُّ قِمَّةِ الْمَقَامِ	وَالْقَضْدُ أَنْ يَكُونَ لِلْإِسْلَامِ	3415
كَيْ لَا يَصُدَّ الْمُسْلِمَ الشَّيْطُ	وَقِيلَ بَلْ مَقْصِدُهُ التَّشْيِيطُ	3416

المسألة الرابعة:

هل يجب السلب للقاتل دون أن ينزله الإمام؟

لَمْ يُعْطِهِ لَهُ الْإِمَامُ الْحَامِلُ	3417	وَسَلَبَ مَقْتُولَ يَحُوزُ الْقَاتِلُ	3417
مَنْ بَعْدَ حَرْبٍ لِلْعِرَاقِيِّ اعْتَمَدُ	3418	لِوَاءِ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ يَجْتَهِدُ	3418
لِقَاتِلِ دُونَ الْإِمَامِ إِنْ رَغِبَ	3419	أَحْمَدُ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ سَلَبَ وَجِبَ	3419
وَلِيَّ أَمْرِ مَائِلٍ فِي الذُّهْنِ	3420	مَنْ قَتَلَ الْمَقْتُولَ دُونَ إِذْنِ	3420
لِقَاتِلِ إِنْ نَفْسُ مَقْتُولٍ زَهَقَ	3421	سَلَبُ الْقَتِيلِ قَالَ قَوْمٌ يُسْتَحَقُّ	3421
وَلَا يَكُونُ مُدْبِرًا إِذْ قَتَلَا	3422	وَقَالَ قَوْمٌ أَنْ يَكُونَ مُقْبَلًا	3422
حُكْمُ رَسُولِ اللَّهِ نَجَحَ عَدْلُهُ	3423	مَنْ قَتَلَ الْمَقْتُولَ سَلَبَهُ لَهُ	3423
وَالْغَنَمُ يَبْقَى خُمْسُهُ فِي الْحَيْنِ	3424	وَقَالَ قَوْمٌ ذَاكَ فِي حُنَيْنِ	3424
يَبْقَى عَلَى الدَّوَامِ فِي الْأَحْوَالِ	3425	مَلِكِ النَّبِيِّ ثُمَّ لَبَّيْتَ الْمَالَ	3425
بِأَنْ مَا بَقِيَ لِجَيْشٍ يُغْنِمُ	3426	وَنَصُّهُ عَلَيْهِ مِنْهُ يُعْلَمُ	3426
قَوْلُ عُمَرَ زَوَاهُ كُلُّ الْكُتُبِ	3427	مَا خَمَسُوا السَّلْبَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ	3427
مُسْتَكْثَرًا عُمَرَ عَلَى إِنْسَانِ	3428	أَوَّلُ خُمْسِ سَلْبِ مَرْزَبَانَ	3428
فَانْسَاقَ لِلْحُكْمِ بِلَا مِرَاءِ	3429	وَالْقَتْلُ جَاءَ مِنْ يَدِ الْبِرَاءِ	3429
تَفْرِيقُهُ لِلْسَّلْبِ فِي الْجُمْهُورِ	3430	بَيْنَ الْقَلِيلِ قِيلَ وَالْكَثِيرِ	3430

الفصل الرابع:

في حكم ما وجد من أموال المسلمين عند الكفار

أَرْبَعَةٌ لِعَلِيَّةِ الرَّجَالِ	3431	وَاخْتَلَفُوا فِيهَا عَلَى أَقْوَالِ	3431
مَنْ أَسْلَمُوا لِأَهْلِهِ فِي الْحَالِ	3432	أَوَّلَهَا مَا رُدَّ مِنْ أَمْوَالِ	3432
إِسْلَامُهُمْ مِنْ قَبْلِ ذَبِّ عَنْهُ	3433	وَلَيْسَ لِلْغُزَاةِ شَيْءٌ مِنْهُ	3433
ذَا الْحُكْمُ وَهُوَ الْعَدْلُ إِنْ يَرَى حَصَلَ	3434	لِلشَّافِعِيِّ ثُمَّ أَبِي ثَوْرٍ نُقِلَ	3434
مَنْ ذَاكَ قَطْمِيرًا لِمَالِكَ وَجَدَ	3435	وَالثَّانِي غَنِمُ الْجَيْشِ دُونَ أَنْ يَرُدَّ	3435
وَعَنْ عَلِيٍّ عَزْوُهُ فِي الذُّكْرِ	3436	ذَا لِابْنِ دِينَارٍ كَذَاكَ الزُّهْرُ	3436
لصَّاحِبِ الْمَالِ بِدُونِ خِصْمِ	3437	وَتَالِثُ الْأَقْوَالِ قَبْلَ الْقِسْمِ	3437
وَفِعْلُهُ قِضِي بِهِ هَذَا الْأَثَرُ	3438	لِمَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ ثُمَّ عَنْ عُمَرَ	3438

وَبَعْضُهُمْ بِالْحَوْزِ يَبْنِي الْحُكْمَا	3439
إِنْ لَمْ يَصِلْ دَارًا لِكُفْرِ تَحْمَى	
بِحَوْزَةِ الْإِسْلَامِ رَبُّهُ وَجِبَ	3440
فِي كُلِّ حَالٍ حَيْثُمَا يُرَى نُسَبَ	

الفصل الخامس:

في حكم ما فتح المسلمون من الأرض عنوة

وَفَتِّحَ أَرْضَ عُنُوةٍ فِيهِ اخْتَلَفَ	3441
فَمَالِكَ تَبَقَى وَرَبِيعُهَا صُورَفَ	
عَلَى مَصَالِحِ الْجِهَادِ إِنْ يَكُنْ	3442
أَوْ مَسْجِدَ أَوْ مِنْ قَنَاظِرِ سَكْنُ	
قَدْ يُضْرَبُ الْخِرَاجُ عِنْدَ مَالِكَ	3443
وَذَاكَ رَأْيِي وَاضِحُ الْمَسَالِكِ	
إِلَّا إِذَا رَأَى الْإِمَامُ مَضْلَحَةَ	3444
فِي قَسْمِهِ قَسَمَهُ وَرَجَّحَهُ	
وَالشَّافِعِيُّ يَرَى بِأَنْ تُقَسَّمَا	3445
مِثْلَ غَنَائِمٍ عَلَيْهَا يُرْتَمَى	
أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى الْإِمَامَا	3446
قَدْ يَضْرِبُ الْخِرَاجَ أَوْ سَهَامَا	
يُقَسِّمُ الْأَرْضَ عَلَى أَحْمَاسِ	3447
تُعْطَى لِمَنْ جَاهَدَ فِي أَجْنَاسِ	
مَنْ حَارَبَ الْإِسْلَامَ ظَالِمًا وَلَمْ	3448
يُرَاعَ عَهْدَ الْإِسْلَامِ يُحْتَرَمُ	
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى ذَا الْأَمْرِ	3449
عُمُومٌ لَفْظٌ مَا غَنِمْتُمْ وَاضِحٌ	3450
عَطْفٌ عَلَى مَنْ أَوْجَبَ الْفِيءَ لَهُمْ	3451
قَالَ عُمَرُ عَمَّتْ عَلَى الْأَنْحَاءِ	3452
وَكُلُّمَا فِي عَهْدِهِ قَدْ فَتِحَا	3453
حَتَّى يَغْنَمَ النَّفْعُ كُلُّ فَرْدٍ	3454
أَعْطَى الرَّسُولُ خَيْرًا بِالشُّطْرِ	3455
مَنْ قَالَ نَصْرُ الْفِيئِ جَاءَ نَاسِخَا	3456
فَأَيَّةُ الْأَنْفَالِ فِي التَّخْمِيسِ	3457
فَكَانَ نَسْخٌ وَاحِدُهُ لِلْآخَرِ	3458

الفصل السادس:

في قسمة الفيء

وَالْفَيْئُ قَدْ عَرَّفَهُ الْجَمْهُورُ	3459
إِعْطَاءُ رُغَبِ قَدَمِ الْكُفُورِ	
فِيهِ اشْتِرَاكُ الْمُسْلِمِينَ أَجْمَعُوا	3460
وَذَاكَ حُكْمٌ ثَابِتٌ فَلْتَسْمَعُوا	

الفصل السابع:

في الجزية

3461 وَفِيهِ سِئَةٌ مِنَ السَّائِلِ أَبِيئُهَا لِكُلِّ نَذْبٍ سَائِلِ

المسألة الأولى:

ممن يجوز أخذ الجزية؟

3462 وَأَخَذُهَا مِنْ مُؤْمِنِ الْكِتَابِ عَجْمٌ مَجُوسٍ وَبِلَا أَرْثِيَابِ

3463 أَهْلُ الْكِتَابِ مِنْ قُرَيْشٍ لَا تَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ جِزْيَةٍ إِذَا حُسِبَ

3464 أَصْنَافُهَا مِمَّنْ عَلَيْهِ تُفْرَضُ وَذَاكَ حُكْمٌ عِنْدَهُمْ يُسْتَفْرَضُ

المسألة الثانية:

الأصناف الذين تجب عليهم الجزية

3465 قَالُوا بِأَنَّهَا عَلَى ثَلَاثَةٍ مِنْ ذَكَرٍ وَبَالِغِ الْحُرِّيَّةِ

3466 وَالشَّيْخِ وَالْمَجْنُونِ وَالْفَقِيرِ كَذَلِكَ قَدِيْسٍ كَذَا الصَّغِيرِ

3467 وَالْخُلْفُ فِيهِمْ مِثْلَ خُلْفِ الْقَتْلِ وَذَلِكَ أَمْرٌ وَارِدٌ فِي السَّبْلِ

المسألة الثالثة:

في مقدار الجزية

3468 وَالْخُلْفُ فِي مَقْدَارِهَا مُوَضَّحٌ كُلُّ لَهُ قَدْرٌ يُرَى مُصَحَّحٌ

3469 فَمَالِكَ لِقَدْرِهَا حَدٌّ عَمَرٌ مُخْتَلَفٌ الْمَالِكُ قَدْرٌ يُعْتَبَرُ

3470 أَرْبَعَةٌ تُعْطَى لِدِينَارِ الذَّهَبِ مِنْ وَرَقٍ قُلٌّ أَرْبَعُونَ تُحْتَسَبُ

3471 وَرِزْقٌ مُسْلِمِينَ وَالضِّيَافَةُ وَلَيْسَ فَوْقَ ذَلِكَ مِنْ إِضَافَةٍ

3472 وَالشَّافِعِيُّ أَقَلُّهُ مَخْدُودٌ وَاحِدُ دِينَارٍ إِذَا مَوْجُودٌ

3773 أَمَّا الْكَثِيرُ لَيْسَ مَخْدُودًا بِحَدِّ فَمَا عَلَيْهِ الصَّلْحُ حُكْمٌ يُعْتَمَدُ

3474 وَذَلِكَ مَضْرُوفٌ إِلَى الْإِمَامِ بِمَا يَرَى صَالِحٌ لِأَقْوَامِ

3475 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى إِثْنَيْ عَشَرَ مِنْ دَرَاهِمٍ مَبْلَغُ جِزْيَةٍ تُقَرُّ

3476 عَشْرُونَ أَرْبَعٌ مِنَ الدَّرَاهِمِ ذَا قَدْرُهَا مِنْ وَرَقٍ لِلْفَاهِمِ

3477	وَأَمَّا الدَّنَانِيرُ ثَمَانِيَةَ وَزِدْ	لأَرْبَعِينَ جَزِيَّةً فِيمَا وَجِدْ
3478	مَنْ حُكِمَ بِهَا يُعْزَى إِلَى النُّعْمَانِ	أَحْمَدُ دِينَارٌ عَلَى إِنْسَانِ
3479	أَغْنِي بِهِ فَرْدًا عَلَيْهِ الْجَزِيَّةُ	أَحْمَدُ قَالَ غُرْمُهُ فِي الْفَدْيَةِ
3480	مُعَاذُ قِصَّةٌ لَهُ أَصْلًا رَأَوْا	مَنْ كُلِّ فَرْدٌ خُذْ لِدِينَارٍ حَكْوَا
3481	إِنْ لَمْ تَجِدْ فَالْعَدُّ مِنْ مَعَاوِرِ	وَذَاكَ أَمْرٌ لِلرُّسُولِ الظُّافِرِ
3482	أُمَّا عَمْرٌ فَمَرَّةً بِأَرْبَعِ	أُخْرَى ثَمَانِ أَرْبَعِينَ فَاسْمَعِ
3483	أَرْبَعَةَ كَذَلِكَ عَشْرُونَ أَتَتْ	فِي مَرَّةٍ أُخْرَى وَذَا عَنْهُمْ ثَبَتْ
3484	وَاقْتَبَسُوا مِنْ ذَلِكَ لِلتَّخْيِيرِ	لِحَاكِمٍ فِي الصُّلْحِ لِلتَّدْيِيرِ

المسألة الرابعة:

متى تجب الجزية ومتى تسقط؟

3485	وَجُوبُهَا يَكُونُ بَعْدَ الْحَوْلِ	إِسْلَامُهُ يُسْقِطُهَا فِي الْقَوْلِ
3486	يُحْفَظُ عَنْ جُمُهورِ أَهْلِ الْعِلْمِ	وَقَدَرِ مَاضٍ أَشْهُرٍ فِي الْحُكْمِ

المسألة الخامسة:

كم أصناف الجزية؟

3487	فَجَزِيَّةٌ حَرْبِيَّةٌ وَجَزِيَّةٌ	أُخْرَى يُقَالُ أَنَّهَا صُلْحِيَّةٌ
3488	ثَالِثَةٌ قِيلَ لَهَا عَشْرِيَّةٌ	قَدْ عَوَّضَتْ أَخَذَ الزَّكَاةَ الْأَصْلِيَّةَ
3489	بِذَلِكَ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالثُّورِيُّ	أَهْمَلَهَا مَالِكٌ فِي الْمَشْهُورِ
3490	وَالْحُلْفُ فِي تِجَارِ أَهْلِ الدِّمَّةِ	إِنْ سَوَّقُوا الْإِسْلَامَ أَيَّ سَلْعَةٍ
3491	فَالْعُشْرُ عِنْدَ مَالِكٍ قِسْطٌ وَجِبٌّ	أَبُو حَنِيفَةَ لِدَاكَ قَدْ ذَهَبَ
3492	وَالشَّافِعِيُّ أَعْفَاهُمْ فِي الْأَصْلِ	لَمْ يُرَوْ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ وَالْفِعْلِ
3493	لَكِنْ أَقْرَهَا عَمْرٌ لِلأُمَّةِ	تَكُونُ جِنْسًا ثَالِثًا لِلْجَزِيَّةِ
3494	فِي مَذْهَبِي مَالِكٍ وَالنُّعْمَانِ	إِنْ كَانَ ذَا مِنْ سُنَّةِ الْعَدْنَانِ
3495	فَذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَى التُّجَّارِ	لَأَنَّهُ مِنْ سُنَّةِ الْمُخْتَارِ
3496	وَمَنْ رَأَى ذَلِكَ عَلَى شَرْطِ حِمْلِ	فَفِعْلُهَا عَلَيْهِ أَمْرٌ يُحْتَمَلُ

المسألة السادسة:

مصارف الجزية

3497 وَالصَّرْفُ فِي مَصْلَحَةِ الْإِسْلَامِ فِي كُلِّ مَا يَصْلُحُ لِلْأَنَامِ

كتاب الأيمان

3498 قُسِمَ ذَا الْكِتَابِ فِي تَبْيِينِ ضُرُوبِهِ وَعُقُودَةِ الْيَمِينِ

الجملة الأولى، وفيها ثلاثة فصول:

الفصل الأول:

في معرفة الأيمان والمباحة وتمييزها من غيرها

بَعْضٌ يَجُوزُ الْقَسْمُ بِالْإِيْلَاءِ	وَأْتَفَقَ الْجُمْهُورُ فِي الْأَشْيَاءِ	3499
فَهَلْ سِوَى الْمَوْلَى بَقِيَ يَقِينًا	فِيهِ وَبَعْضٌ يَمْنَعُ الْيَمِينَا	3500
مَنْ كُلِّ فَاضِلٍ عَظِيمِ الْجَاهِ	بَعْضٌ أَجَازَهُ بِغَيْرِ اللَّهِ	3501
تَعَارُضُ الْحَدِيثِ وَالْقُرْآنِ	أَسْبَابُ حُلْفَتِهِمْ عَلَى الْإِيمَانِ	3502
أَقْسَمَ خَالِقُ النَّهْيِ وَالْفَهْمِ	فَبِالسَّمَاءِ وَالضُّحَى وَالنَّجْمِ	3503
عَنْ كُلِّ أَيْمَانٍ بِغَيْرِ اللَّهِ	وَوَارِدٌ نَهْيُ النَّبِيِّ الْأَوَاهِ	3504
يَحْذَفُ قَوْلًا مُضْمَرًا لَا يُسْمَعُ	مَنْ لِلْكِتَابِ وَالْحَدِيثِ يَجْمَعُ	3505
خَصَّ الْحَدِيثُ الْإِسْمَ دُونَ مَيِّنِ	وَمَنْ يُرَدُّ تَكَامُلَ الْحُكْمَيْنِ	3506
تَوْضِيحُ إِسْمٍ فِي حَدِيثِ الظَّافِرِ	وَبَعْضُهُمْ شَبَّهَهُ بِالظَّاهِرِ	3507
إِلَيْهِ رَأْيُ بَعْضِهِمْ يَوْوُلُ	قَصْرَ مَعْنَاهُ وَذَاكَ قَوْلُ	3508
تَوْصَلًا إِلَيْهِ عَبْرَ الْفَهْمِ	عَنْ ابْنِ مَوَازٍ كَذَاكَ اللَّحْمِي	3509

الفصل الثاني:

في معرفة الأيمان اللغوية والمنعقدة

وَحُلْفَتُهُمْ فِي اللَّغْوِ كَيْفَ يُنْضَدُ	وَاللَّغْوُ فِي الْيَمِينِ حَيْثُ يُعْقَدُ	3510
أَنَّ الصَّوَابَ عِنْدَهُ فِيمَا عَلَنَ	أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ يَظُنُّ	3511

- 3512 عَلَيْهِ حَلْفُهُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَمْ يَنْوِ قَوْلًا مُقْنِعًا لِلسَّمَاعِ
3513 فَالِاشْتِرَاكُ جَاءَ فِي اسْمِ اللُّغُوِ وَذَا لِأَسْبَابِ الْخِلَافِ يَحْوِي

الفصل الثالث:

الأيمان التي ترفعها الكفارة والتي لا ترفعها

- 3514 أَرْبَعَةٌ تَأْتِي مِنَ الْمَسَائِلِ وَحُكْمُهَا أَجْمَلُهُ لِلسَّمَاعِ

المسألة الأولى:

حكم الأيمان بالله المنعقدة

- 3515 وَإِنْ عَلَى الْمَاضِي فَذَا غَمُوسٌ وَنَفْيُ كَفَّارَتِهِ مَحْسُوسٌ
3516 مِنْ قَوْلِ جُمْهُورٍ وَأَمَّا الْآتِي كَفَّارَةٌ بِسَائِرِ الْأَوْقَاتِ
3517 فَالِإِثْمُ مِنْ كَفَّارَةٍ قَدْ يَسْقُطُ لِلشَّافِعِيِّ فِي الْحُكْمِ يُنْفَى الشُّطَطُ

المسألة الثانية:

حكم من صرح بالكفر أو الشرك

- 3518 وَاخْتَلَفُوا فِي مَنْ يَقُولُ كَافِرٌ فَالْفِعْلُ إِثْمٌ ثُمَّ قَوْلُ جَائِرٍ
3519 كَفَّارَةٌ الْأَيْمَانِ فِيهَا اخْتَلَفُوا لَسُنَّ بِهَذَا النُّطْقِ جَاءَ يُوصَفُ
3520 فَمَالِكٌ كَفَّارَةٌ لَهَا نَفْيُ وَالْإِثْمُ إِنْ يَمِينُهُ قَدْ خَالَفا
3521 وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدٌ وَغَيْرُهُمْ كَفَّارَةٌ فِيهَا وَذَاكَ حُكْمُهُمْ
3522 إِلَّا الطَّلَاقُ وَالْعِتَاقُ لَمْ يَقُلْ بِأَنَّهَا يَمِينٌ خَالِفٌ عَقْلٌ
3523 كُلُّ يَمِينٍ فِي الَّذِي يُعْظَمُ ذَا مَخْرَجٍ لِلشَّرْطِ لَيْسَ يَلْزَمُ
3524 فَمَنْ عَلَى مَشِيئةٍ قَدْ عَلَّقَا لَيْسَ مُؤَثَّرًا إِذَا تَحَقَّقَا
3525 بِأَنَّهَا تَلْزَمُ لِلْكَفَّارَةِ فَمَالِكٌ يُبْطَلُ لِلْمَشِيئةِ
3526 وَالزَّمَّ التُّعْمَانُ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ لِلشَّرْطِ أَوْ فِي خَيْرٍ لِلسَّمَاعِ
3527 وَلَيْسَ فِيهِ عِنْدَهُمْ كَفَّارَةٌ وَمَخْرَجُ الشَّرْطِ لَهُ عِبَارَةٌ

المسألة الثالثة:

ما يخرج مخرج الشرط

وَمَخْرَجُ الْإِلْزَامِ مِنْهُ يُفْهَمُ	كُلُّ يَمِينٍ لَيْسَ شَيْئاً يُلْزَمُ	3528
لِمَالِكَ بِالْمَنْعِ حُكْمٌ سَابِقٌ	فَمَشِيئُهُ لِلْبَيْتِ ثُمَّ طَالِقٌ	3529
بِالْإِثْمِ بَاءٌ خَالَفَ حَيْثُ حَنْتُ	لَيْسَ عَلَيْهِ مَبْلَغٌ إِذَا نَكْتُ	3530
عِنْدَ أَبِي ثَوْرٍ وَذَلِكَ يُذَكَّرُ	وَخَالَفَ بِالْعَشْقِ قَدْ يُكْفَرُ	3531
وَتَابِعٌ لِذَلِكَ حُكْمًا نَاجِحٌ	عَنْ عَائِشَةَ وَالْقَوْلُ مِنْهَا رَاجِحٌ	3532
كَفَّارَةٌ يُعْطِي بِحُكْمِ رَادِعِ	أَبُو عُبَيْدٍ أَحْمَدٌ وَالشَّافِعِيُّ	3533

المسألة الرابعة:

اختلصوا في قول القائل أقسم وأشهد

فِي الشَّرْطِ وَالْإِلْزَامِ حِينَ تُعْقَدُ	وَالْخُلْفُ فِي أَقْسَمٍ أَوْ فِي أَشْهَدُ	3534
أَقْوَالُهَا بَعْضٌ لِبَعْضٍ أَسْقَطًا	لَيْسَتْ نُذُورًا ثُمَّ لَيْسَتْ شَرْطًا	3535
تَرْتَبُ لِوَجْهِ حُكْمٍ وَأَقِفِ	وَقَالَ بَعْضُ نِيَّةٍ لِلْحَالِفِ	3536

الجملة الثانية:

في معرفة الأشياء الرافعة للإيمان

القسم الأول:

النصر في الاستثناء، وفي هذا القسم فصلان:

الفصل الأول:

في شرط الاستثناء المؤثر في اليمين

المسألة الأولى:

شروط الاستثناء بالقسم

شُرُوطُهُ لِأَزْمَةٍ فِي الْمَعْنَى	عَقْدُ الْيَمِينِ حَلُّهُ الْإِسْتِثْنَاءَ	3537
وَفِي انْفِصَالٍ عَنْهُ خُلْفٌ فَأَعْلَمِ	وَاشْتَرَطُوا اتِّصَالَهُ بِالْقَسَمِ	3538

وَالْخُلْفُ وَالنُّسْيَانُ فِي أَقْلٍ مَا	3539
فَيِّنَ مَنَعَ الْعَقْدَ ثُمَّ الْحَلَ	3540
مَنْ قَالَ بِالْحَلِّ فَلَيْسَ يُلْزَمُ	3541
فَإِنْ يَكُنْ مِنْ عَدَدٍ لَا يَنْفَعُ	3542
إِنْ كَانَ فِي التَّخْصِصِ وَالْعُمُومِ	3543

المسألة الثانية:

اشتراط النطق في الاستثناء

وَفِي اشْتِرَاطِ النُّطْقِ خُلْفُهُمْ أَتَى	3544
وَالْبَعْضُ دُونَ اللَّفْظِ لَيْسَ يُعْتَبَرُ	3545

المسألة الثالثة:

هل تنفع النية الحادثة في الاستثناء بعد انقضاء اليمين؟

إِحْدَاثُ نِيَّةٍ عَلَى يَمِينٍ	3546
عِنْدَ اتِّصَالِهَا بِهِ لِمَالِكَ	3547
فَذَلِكَ مُجْزِيٌّ عَلَى التَّبَيِّنِ	3548
مَنْ عَدَّدَ يَأْتِي وَمَنْ عُمُومِ	3549
مَنْ مُطْلَقٌ إِذَا أَتَى فِي مُجْمَلٍ	3550
أَوْ كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ أَتَى مِنْ عَدَدٍ	3551
أَوْ كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ مَانِعًا يُعَدُّ	3552
إِنْ كَانَ حُلَّ الْعَقْدِ لَيْسَ يُلْزَمُ	3553

الفصل الثاني:

في تعريف الأيمان التي يؤثر فيها الاستثناء وغيرها

يُؤَثِّرُ اسْتِثْنَاءُ فِي الْيَمِينِ	3554
وَبَعْضُهَا لَيْسَ لَهُ تَأْثِيرٌ	3555
فَصَرْفُ الْإِسْتِثْنَاءِ نَحْوَ الشَّرْطِ	3556

- 3557 وَصَرَفَهُ إِلَى الطَّلَاقِ قَدْ مَنَعَ
3558 وَأَطْلَقَ التُّعْمَانَ ثُمَّ الشَّافِعِ
مَنْ أَثَرَ الإِسْتِثْنَاءِ حُكْمًا إِنْ وَقَعَ
مِنْ كَوْنِ الإِسْتِثْنَاءِ قَوْلٍ نَافِعٍ

القسم الثاني

من الجملة الثانية: النصر في الكفارات

- 3559 فِيهِ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْفُصُولِ
أَخْرَجَهَا نَظْمًا عَلَى الْمَأْمُولِ

الفصل الأول:

في موجب الحنث وشروطه وأحكامه

- 3560 مُوجِبُ حَنْثٍ إِذْ يُخَالِفُ الْقَسَمَ
3561 أَوْ تَرَكَ مَخْلُوفٍ عَلَى أَنْ يَفْعَلَ
3562 وَخُلِفَهُمْ يَبْدُو بِذَا الْمَجَالِ
3563 إِذَا نَسِيَ لِحَدِّ مَا عَنْهُ حَلَفَ
3564 وَرَابِعٌ هَلْ نِيَّةٌ لِلْحَالِفِ
بِفِعْلِ مَا عَلَيْهِ حَلْفُهُ حَتَمَ
بِقَصْدِهِ لِحَنْثِهِ إِذَا أَهْمَلَا
مُنْحَصِرٌ فِي أَرْبَعِ الْأَقْوَالِ
كَذَاكَ مَعْنَى لَفْظِهِ إِذَا يُضَفَّ
فَهَذِهِ أَسْبَابُ خُلْفٍ سَالِفٍ

المسألة الأولى:

إذا أتى بالمخالف ناسيا أو مكرها

- 3565 فَمَالِكٌ لُمُكْرِهِ وَالنَّاسِي
3566 وَالشَّافِعِيُّ يَرْفَعُ حَنْثًا عَنْهُمَا
3567 أَعْنِي بِمَا عَلَيْهِ قَدْ عَقَدْتُمُ
3568 فَمُجْمَلُ النَّصِّ مِنَ الْقُرْآنِ
3569 بَعْضُهُمَا مُخَصَّصٌ لِلْبَعْضِ
كَالْعَمْدِ سَوَى بَيْنَهُمْ فِي النَّاسِ
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى نَصِّ سَمَا
وَالخُلْفُ فِي تَفْسِيرِهَا بَيْنَهُمْ
فِيهِ حَدِيثٌ وَاضِحُ الْبَيَانِ
فَكُلُّ نَصٍّ مِنْهُ قَوْلٌ يَقْضِي

المسألة الثانية:

من حلف على شيء ففعل بعضه

- 3570 وَإِنْ عَلَى شَيْءٍ يَمِينًا قَدْ حَلَفَ
3571 فِي نَصِّ أَيْمَانٍ لَيْسَ يَحْنُثُ
فَمَالِكٌ يَنْجِزُ كُلَّمَا وَصَفَ
وَالشَّافِعِيُّ بِبَعْضِهِ لَا يَتَكُثُ

بِالْفِعْلِ يُعْفِي حَالِفًا إِذَا أَلَمَ	فَفِعْلُ جُزْءٍ إِنْ يَكُنْ نَصُّ الْقَسَمِ	3572
فَفِعْلُ جُزْءٍ الْحَلْفِ غَيْرُ نَافِعٍ	بِهِ لِمَالِكَ وَأَمَّا الشَّافِعِي	3573
جَمِيعَ مُحْلُوفٍ بِهِ وَتَابِذُ	أَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ يَأْخُذُ	3574
بِالتَّرْكِ مَالِكٍ بِمِثْلِهِ عَرِفَ	تَقْسِيمَ مَا عَلَيْهِ حَالِفٌ حَلَفَ	3575

المسألة الثالثة:

هل يتعلق اليمين بالمعنى المساوي لصيغة اللفظ أو بمضمونه؟

نَصٌّ وَلِلشَّيْءِ مَعَانٍ تَخْتَلِفُ	وَمَنْ عَلَى ذَاتٍ لَشَيْءٍ فِي الْحَلْفِ	3576
مَعْنَاهُ عِنْدَهُمْ بِذَاتٍ تُعْتَبَرُ	فَالشَّافِعِي أَبُو حَنِيفَةَ حَصَرَ	3577
فِيهِ خُصُوصٌ أَوْ عُمُومٌ يُعْلَمُ	وَلَوْ لَمَعْنَى غَيْرِ ذَلِكَ يُفْهَمُ	3578
وَإِنْ يَكُنْ يُقْضَى لَذَاتِ الْمُقْسَمِ	وَمَالِكٌ مَعْتَبَرٌ فِي الْقَسَمِ	3579
قَرِينَةً ظَاهِرٌ لَفْظٌ يُعْلَمُ	فَنِيَّةٌ بِهَا عَلَيْهِ يُحْكَمُ	3580

المسألة الرابعة:

هل اليمين على نية الحالف أو المستحلف

بِقَصْدِ حَالِفٍ يُنَاطُ الْحُكْمُ	مُسْتَحْلَفٌ وَقْتًا يَجْرُ الْفَهْمُ	3581
أَسَاسُ حُكْمِ سَالِمٍ مِنْ رَبِّبٍ	فِي مُسْلِمٍ رَوَايَتَانِ لِلنَّبِيِّ	3582
دَلِيلُ الْفَاطِظِ بِمَعْنَى تَقْصِدُ	مَدَارُ أَيْمَانٍ عَلَيْهِ يُعْقَدُ	3583

الفصل الثاني:

في رافع الحنث

يُطْعَمُ يُكْسَى يُعْتَقُ الْإِنْسَانُ	وَالْأَصْلُ لِلْكَفَّارَةِ الْقُرْآنُ	3584
تَرْتِيبُهَا فِي الْحُكْمِ نَصٌّ مُعْتَمَدُ	وَالصَّوْمُ بَعْدَ عَجْزِهِ عَنْهَا وَرَدُ	3585

المسألة الأولى:

مقدار الإطعام

لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِي فَلْتَجْتَبِ	وَالْقَدْرُ مُدٌّ حِنْطَةٌ مُدُّ النَّبِيِّ	3586
مِنْ أَوْسَطِ الطَّعَامِ خَلْفٌ قَدْ سَبَقُ	أَبُو حَنِيفَةَ غَدَاءُ الْمُسْتَحِقِّ	3587

المسألة الثانية:

جنس الكسوة

3588	وَكَسْوَةٌ لِسِتْرَةِ الصَّلَاةِ	تَكْفِيهِ عِنْدَ مَالِكَ إِذَا تَأْتِي
3589	يُكْسَى الرَّجَالُ كِسْوَةَ وَالْمَرْأَةُ	ثَوْبَانَ مَالِكَ وَذَلِكَ أَجْزَاءُ
3590	وَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ أَقْلُ	عَلَيْهِ سِتْرًا أَطْلَقُوهُ إِنْ حَصَلَ

المسألة الثالثة:

في اشتراط التتابع في صيام الأيام الثلاثة

3591	وَالصُّوْمُ فِي تَتَابُعِ الْأَيَّامِ	فِي مَذْهَبِ النُّعْمَانِ بِالْأَحْكَامِ
3592	وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ لَمْ يُشْتَرَطْ	تَتَابُعَ لَهُمْ كَفَى صَوْمٌ فَقَطْ
3593	فَلَابِنُ مَسْعُودٍ قِرَاءَةُ تَرْدُ	نَصَّتْ عَلَى تَرَاتِبٍ إِذَا تُعَدُّ
3594	هَلْ لَفْظُ صَوْمٍ يَقْتَضِي التَّتَابُعًا	أَمْ خَيْرُ الْحَانِثِ فِيمَا اتَّبَعَا

المسألة الرابعة:

في اشتراط العدد في المساكين

3595	أَمَّا الْمَسَاكِينُ فَعَشْرَةٌ عَدَدٌ	كَفَّارَةٌ لِحَنْثِهِ نَصٌّ وَرَدُّ
3596	لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ لَمْ يَخْتَلَفْ	عَلَيْهِ مِنْ اتِّبَاعِهِمْ شَخْصٌ عُرِفَ
3597	قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فَوَاحِدٌ	عَشْرَةٌ أَيَّامٌ غِذَاهُ يُحْمَدُ
3598	فَالْأَحْمَدِيُّ وَارِدُ الْقَوْلَيْنِ	وَذَلِكَ مُجْزِيٌّ عَلَى الْأَمْرَيْنِ

المسألة الخامسة:

اشتراط الإسلام والحرية في المساكين

3599	إِسْلَامُهُ حُرِّيَّةٌ قَدْ تُطْلَبُ	لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ إِذَا يَزْعَبُ
3600	فَيَسْتَفِيدُ مِنْ طَعَامِ الْحَنْثِ	وَالْعَكْسُ لِلنُّعْمَانِ دُونَ نُكْثِ
3601	بَشْرَطِ كَفَّارَةِ حَالِفٍ أَخْلَى	لِمَا بِهِ عَقْدُ الْيَمِينِ مَا فَعَلَ

المسألة السادسة:

شروط سلامة الرقبة المعتقة

- 3602 وَشَرَطُ مَعْتُوقِ سَلَامَةِ الْبَدَنِ فَاقْصُ الْأَثْمَانَ عَيْبٌ إِنْ سَكُنَ
- 3603 فِي جِسْمٍ مَعْتُوقٍ بِهِ يَرُدُّ جُمُهورُ أَهْلِ الْعِلْمِ ذَاكَ الْحَدُّ
- 3604 لَدَيْهِمْ وَالظَّاهِرِي لَا يَشْتَرِطُ لِذَلِكَ إِطْلَاقاً يَرَى عِتْقاً فَقَطُّ

المسألة السابعة:

اشتراط الإيمان في الرقبة

- 3605 وَشَرَطُ مَعْتُوقِ يُرَى الْإِيمَانَ لِمَالِكَ وَالشَّافِعِي ذَا الشَّانِ
- 3606 لَمْ يَشْتَرِطْ أَبُو حَنِيفَةَ لَذَا إِعْتِاقُ غَيْرِ مُومِنٍ مَا نَبَدَا
- 3607 فَحَمَلُ مُطْلَقٍ عَلَى مُقَيَّدٍ بِهِ فَغَيْرُ مُومِنٍ فَلْتُبْعِدَ
- 3608 حَمَلًا عَلَى كَفَّارَةِ الظَّهَارِ وَظَاهِرُ اللَّفْظِ لِغَيْرِ جَارٍ

الفصل الثالث:

متى ترفع الكفارة الجنث، وكم ترفع؟

- 3609 كَفَّارَةُ إِعْطَاؤِهَا حِنْثًا رَفَعُ لِلشَّافِعِي أَبُو حَنِيفَةَ مَنَعُ
- 3610 إِلَّا بِتَكْفِيرِ بَحْنِثٍ يَلْزَمُ إِعْطَاؤُهُ مِنْ بَعْدِهِ مُحْتَمٌ
- 3611 وَمَالِكَ أَجْزَأَهُ الْأَمْرَانِ فِي حِنْثِهِ قَوْلَانِ نَافِذَانِ
- 3612 قَوْلُ الرَّسُولِ مَنْ رَأَى خَيْرًا أَتَى مِنْ قَسَمٍ أَقْسَمَهُ إِنْ ثَبَتَا
- 3613 أَنَّ الَّذِي أَتَى يَكُونُ أَحْسَنًا مِنْ سَابِقٍ يُكْفَرُنَ عَمَّا جَنَى

كتاب النذور

- 3614 إِلَى ثَلَاثَةِ مِنَ الْفُضُولِ قُسْمَ ذَا الْكِتَابِ فِي أَصُولِ

الفصل الأول:

في أصناف النذور

- 3615 وَقَسُّمُوا النَّذَرَ إِلَى قَسْمَيْنِ نَذْرٌ بِلَفْظِ ثُمَّ نَذْرُ الْعَيْنِ
3616 وَنَذْرٌ لَفْظٌ قَسَّمُوا صِنْفَيْنِ فَمُطْلَقٌ فِي خَبَرِ الْيَقِينِ
3617 مُقَيَّدٌ بِفِعْلِ شَرْطٍ وَأَصِحَّ بِتَرْكِ شَيْءٍ أَوْ بِفِعْلِ رَاجِحٍ

الفصل الثاني:

فيما يلزم من النذور وما لا يلزم

- 3618 مُطْلَقٌ نَذْرٌ فِي قَرِيبٍ يَلْزَمُ دُونَ اللَّجَاحِ الْجَمْعُ فِيهِ يُحْسَمُ

المسألة الأولى:

فيمن نذر معصية

- 3619 أَبُو هُرَيْرَةَ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ نَذْرًا مَعْصِيَةً فَدَعَّ وَجَنَّبَ
3620 كَفَّارَةً لَهُ يَمِينُ اللَّهِ لِمَثَلِهَا يُعْطَى عَنِ الْأَوَاهِ
3621 وَأَمْرُهُ صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا أَنْ يَتْرَكَ الْإِجْهَادَ أَوْ مَا أَوْهَنَا

المسألة الثانية:

في تحريم شيء من المباحات

- 3622 وَمَنْ عَلَى النَّفْسِ مُبَاحًا حَرَمًا فَمَالِكَ فِي زَوْجَةٍ قَدْ أَحْكَمَا
3623 وَالشَّافِعِيُّ كَفَّارَةً مِثْلَ الْقَسَمِ وَالظَّاهِرِيُّ يُعْفَى لَهُ مِمَّا أَلَمَ
3624 تَحِلَّةَ الْأَيْمَانِ خُلْفُهُمْ وَضَحَّ كُلُّ يَرَى بِالْغَيْرِ قَوْلَهُ رَجَحَ

الفصل الثالث:

في معرفة الشيء الذي يلزم عنها وأحكامها

المسألة الأولى:

الواجب في النذر المطلق

- 3625 وَنَاذِرٌ بِلَفْظِ نَذْرٍ مُطْلَقًا كَفَّرَ عَنْ يَمِينِهِ فَحَقَّقَا

3626	حَدِيثُ عُقْبَةَ بَذَاكَ وَارِدُ	وَرَأْيُ جُمْهُورِ بَذَا يَطْرُدُ
3627	صَلَاةُ رَكْعَتَيْنِ أَوْ صِيَامُ	يَوْمٍ بَذَا قَدْ حَكَمَتْ أَقْوَامُ
3628	وَمَنْ يَقْلُ كَفَارَةَ الظُّهَارِ	فَلَيْسَ لِلْقِيَّاسِ وَجْهٌ جَارِ

المسألة الثانية:

نذر المشي إلى بيت الله

3629	وَاتَّفَقُوا عَلَى وَجُوبِ النَّذْرِ	بِالْمَشْيِ نَحْوَ الْبَيْتِ قَيْدَ الْعُمُرِ
3630	إِنْ قَالَ رَجُلًا بِسَاعَةِ الْقَسَمِ	وَالْعَجْزُ فِي الطَّرِيقِ إِنْ بِهِ أَلَمٌ
3631	فَقَالَ قَوْمٌ لَيْسَ لِأَزْمَالِهِ	شَيْءٌ مِنَ النَّذْرِ الَّذِي أَثْقَلَهُ
3632	وَقَالَ آخَرُونَ بِالْكَفَّارَةِ	حُكْمٌ وَفَاءُ النَّذْرِ نَصُّ الْآيَةِ
3633	فِيمَا عَلَيْهِ الْخُلْفُ أَيْضًا قَدْ وَرَدَ	إِلَى ثَلَاثَةِ وَشَرْحُهَا يَرِدُ
3634	أَهْلُ مَدِينَةٍ يُعِيدُ مَا عَجَزَ	مُكْمَلًا لِبَاقِ نَذْرِ مَا نَجَزَ
3635	إِنْ شَاءَ رَاكِبًا وَيُفِدِي بِالِدَمِّ	وَعَنْ عَلِيٍّ زَوْوًا لِهَذَا الْحُكْمِ
3636	لَأَهْلِ مَكِّ عَلَيْهِ الْهَدْيُ	كَفَاهُ ذَا وَلَا عَلَيْهِ الْمَشْيُ
3637	مَالِكٌ قَالَ يَلْزَمُ الْأَمْرَانَ	يَهْدِي وَيَمْشِي فَهُمَا سَيَّانِ
3638	يَبْدَأُ مَنْ حَيْثُ أَتَى يُكْمَلُ	وَالْهَدْيُ بَدَنَةٌ بِهَا إِذْ يَفْعَلُ
3639	أَوْ بَقْرَةَ شَاةٍ وَذَا الْمَطْلُوبُ	لِمَالِكٍ تَرْتِيبُهُ الْمَرْغُوبُ
3640	تَنَازُعُ الْأَثَارِ وَالْأَصُولِ	مَدَارُ خُلْفِهِمْ مِنَ الْمُنْقُولِ
3641	بِقَارِنِ يُقَاسُ وَالْتِمَاعِ	عَلَيْهِ هَدْيٍ وَاجِبٌ فَلْتَسْمَعِ
3642	وَمَنْ يَرَى كَسَائِرَ الْأَعْمَالِ	يُرِيقُ لِلدَّمَاءِ حُكْمُ الْحَالِ
3643	وَبَعْضُهُمْ بِالرَّفْعِ لِلْمَشَقَّةِ	فَلَيْسَ مِنْ هَدْيٍ وَلَا مِنْ فِدْيَةٍ
3644	حَدِيثُ عَائِشَةَ أَتَى فِي النَّذْرِ	يَلْزَمُ فِي الطَّاعَةِ دُونَ عُذْرٍ
3645	وَأَبْنُ حُصَيْنٍ فِي مَعَاصِرِ نَذْرِ	لَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ فِي الَّذِي صَدَرَ
3646	ذَا خَبَرَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنْ أَتَى	حَدِيثُهُ مَشْرُوكٌ فِيمَا ثَبَتَا
3647	كَذَا سُلَيْمَانَ الَّذِي لَهُ نُسْبُ	قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ ضَمِنَ الْكُتْبُ

المسألة الثالثة:

من نذر أن يمشي إلى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم

- 3648 وَمِثْلُ ذَلِكَ مَنْجِدُ الْمَدِينَةِ أَوْ مَنْجِدٌ مُغْتَبَرٌ لِلْأُمَّةِ
3649 فَمَالِكَ وَالشَّافِعِي يَلْزِمُهُ نَذْرٌ عَلَيْهِ فِي الْلُزُومِ حُكْمُهُ
3650 وَالشَّافِعِي يَحْطُّ هَذَا النَّذْرًا إِذْ لَمْ يُرْتَبُوا عَلَيْهِ إِثْرًا

المسألة الرابعة:

في من نذر أن ينحر ابنه في مقام إبراهيم

- 3651 وَنَذْرُ نَحْرِ الْإِبْنِ فِي الْمَقَامِ يَنْحَرُ لِلْجَزُورِ بِالتَّمَامِ
3652 لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِي شَاةٌ كَفَى بَلْ مِائَةٌ مِنْ بَدَنَةِ بَعْضِ اضْطَفَى
3653 وَالْبَعْضُ دِيَّةٌ عَلَيْهِ يُهْدِي فَلَيْسَ فِي الْحَرَامِ نَذْرٌ يُفْدَى
3654 أَسْبَابُ الْأَخْتِلَافِ إِبْرَاهِيمُ هَلْ شَرَعُهُ شَرَعٌ لَنَا نَقِيمُ
3655 فَمَنْ رَأَى لُزُومَهُ : نَذْرٌ لَزِمَ وَمَنْ نَفَى لُزُومَهُ : نَذْرٌ حُكِمَ
3656 وَقَوْلُهُمْ شَرَعٌ أَتَى مِنْ قَبْلِنَا شَرَعٌ لَنَا فَلَيْسَ دَاخِلًا هُنَا
3657 فَذَلِكَ حُكْمٌ لِلْخَلِيلِ خَصًّا وَلَيْسَ قَوْلٌ بِالْعُمُومِ نَصًّا

المسألة الخامسة:

من نذر أن يجعل ماله كله في سبيل الله

- 3658 مَنْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَالُهُ نَذْرٌ لَا تَرْفَعُ الْكَفَّارَةَ الَّذِي صَدَرَ
3659 لَعْنٌ عَلَى شَرْطٍ وَلَيْسَ الْخَبْرًا فَالْإِزْمُ كَبْنَذَرِهِ إِنْ نَذَرَا
3660 وَذَا بِلَا كَفَّارَةَ لِمَالِكَ وَالشَّافِعِي تَكْفِيرُ أَيْمَانِ حُكْمِي
3661 لَخَارِجٍ مَخْرَجِ شَرْطٍ قَدْ فَهِمَ وَالْحَقُّوهُ بِالْيَمِينِ إِذْ عَلِمَ
3662 إِخْرَاجِ مَالِهِ بِهِ بَعْضُ حَكْمِ فَالِنَّخَعُ ذَا حُكْمٍ لَهُ نَذْرٌ حُسْمِ
3663 فَمَالِكَ لثُلُثِ مَالِهِ فَقَطْ يُعْطَى وَإِنْ يَزِدْ فَذَا حُكْمِ شَطَطِ
3664 مَنْ قَالَ كُلَّ الْمَالِ تَطْيِيقُ الْوَفَا بِالنَّذْرِ مُجْمَلُ الْوَفَاءِ حَرْفَا
3665 مَنْ يُعْطَى مَالَهُ جَمِيعًا صَدَقَهُ جَانَفَ مَا الرَّسُولُ فَعَلًا طَبَّقَهُ
3666 مُصَدَّقٌ لِبَيْضَةِ مِنَ الذَّهَبِ عَنْ فِعْلِهِ لِدَانِهِ وَمَا أَحَبَ

كتاب الضحايا

الباب الأول:

حكم الضحايا ومن المخاطب بها

وَاخْتَلَفُوا هَلْ سُنَّةٌ أَمْ وَاجِبَةٌ	3667
وَالشَّافِعِيُّ لِشَلِّ مَالِكٍ أَقْرَبُ	3668
أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهَا وَاجِبَةٌ	3669
فَعَلُ الرُّسُولِ هَلْ عَلَى نَذْبٍ حُمِلُ	3670
فَمَنْ عَلَى نَذْبٍ لَهُ قَدْ يَحْمَلُ	3671
وَمَنْ إِلَى الْوُجُوبِ حُكْمًا يَعْدَلُ	3672
أَضْحِيَّةٌ لَهَا الرُّسُولُ مَا تَرَكَ	3673
وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ فَلْيَكْفُ	3674
قَوْمٌ رَأَوْهُ سُنَّةٌ الْأَضْحِيَّةُ	3675
فِيهِ وَجُوبٌ دَائِمٌ لِلْأُمَّةِ	3676
أَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ فَيَشْرِي لِحَمَا	3677
لِعِكْرَمِهِ أَبُو هُرَيْرَةَ ذَبَحَ	3678
فَمَالِكَ ذِي سُنَّةٍ مُحَبَّبَةٌ	
وَاللَّحَجَّيْجُ تَرَكَ رُخْصَةً أَمْرُ	
عَلَى الْمُقِيمِ صَاحِبَاهُ خَالَفَهُ	
أَمْ وَاجِبٌ أَوْ سُنَّةٌ وَذَا نُقِلَ	
أَجَازَ تَرَكَهَا لِمَنْ قَدْ أَهْمَلُوا	
حَدِيثُ ثُؤْبَانَ لَدَيْهِ أَفْضَلُ	
فِي حَضْرٍ أَوْ سَفَرٍ مَهْمَا سَلَكَ	
عَنْ شَعْرَةَ وَظُفْرَةَ عَشْرًا عُرِفَ	
وَأَمْرُهُ بِذَلِكَ لِابْنِ بُرْدَةَ	
وَذَا مُبَرَّرٌ لَتَلِكِ الْعِلَّةِ	
إِعْلَانُهُ لَذَلِكَ أَمْرٌ يُنْمَى	
دِيكَ فَتَيْسِيرٌ بِذَلِكَ إِنْ رَجَحَ	

الباب الثاني:

في أنواع الضحايا وصفاتها وأسنانها وعددها

المسألة الأولى:

في تمييز الجنس

جَوَازُهَا بِهَيْمَةِ الْأَنْعَامِ	3679
وَاخْتَلَفُوا فِي أَيِّ نَوْعٍ أَفْضَلُ	3680
أَوْ إِيْلَ حُكْمٍ لَهُ فِي الْخَيْرِ	3681
فَجَمْعُهُمْ عَلَيْهِ بِالتَّمَامِ	
فَمَالِكَ كَبْشًا لَذَلِكَ فَضَّلُوا	
وَبَعْدَهُ مُفْضَلًا لِلْبَقَرِ	

وَفِيهِ قَوْلٌ مَّالِكٌ لَدَا أَحَبِّ	وَالشَّافِعِي لِعَكْسِ مَالِكٍ ذَهَبَ	3682
كَذَا ابْنُ شَعْبَانَ لِحَقِّ فَاتَّبَعَ	وَأَشْهَبَ يَقُولُ مِثْلَ الشَّافِعِي	3683
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى الْأَسَاسِ	تَعَارُضُ الْفِعْلِ مَعَ الْقِيَاسِ	3684
لِذَلِكَ فَضَلُّوهُ حُكْمًا صَارِمًا	أُضْحِيَّةُ النَّبِيِّ بِكَبْشِ دَائِمًا	3685
بِفَضْلِهَا خَيْرًا تَكُونُ الْفِدْيَةَ	قِيَاسُهُمْ أَنَّ الضُّحَايَا قُرْبَهُ	3686

المسألة الثانية:

في تمييز الصفات

جَمِيعُهَا كَذَلِكَ الْعَجْفَاءُ	مَرِيضَةٌ عَرَجَاءُ وَالْعَوْرَاءُ	3687
أُضْحِيَّةٌ تَشْرِيْعُهُ لَدَا عَلَنُ	يَمْنَعُهَا حَدِيثُ طَهَ أَنْ تَكُنْ	3688
فِي أَرْبَعٍ لَهَا حَدِيثٌ جَمْعًا	إِنْ خَفَّ ذَا الْعَيْبِ فَلَيْسَ مَانِعًا	3689
مَنْ أَرْبَعٍ فِيهَا الْحَدِيثُ قَدْ وَرَدَ	وَالْخُلْفُ فِي الْعُيُوبِ إِنْ تَكُنْ أَشَدُّ	3690
وَالظَّاهِرِيُّ لَمْ يَزُوْ عَيْبًا يُسْمَعُ	فَقَالَ جُمُهورٌ تَقَاسُ تُنَمَّعُ	3691
مُخَصَّصًا لِمَجْمَلٍ لَمَا ظَهَرَ	وَالْخُلْفُ هَلْ لَفْظُ الْحَدِيثِ يُعْتَبَرُ	3692
وَذَا مَجَالٌ لِلْفُهِومِ يُنْسَبُ	أَوْ لِلْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ يَطْلُبُ	3693
فَلَا تَقْسُ حُكْمًا بِهَا وَلَا تَزِدُ	مَنْ حَصَرَهُ عَلَى الْخُصُوصِ فَالْعَدَدُ	3694
مُرَادُهُ تَخْتَلِفُ الْفُهِومُ	مَنْ قَالَ بِالْخُصُوصِ فَالْعُمُومُ	3695
أَدْنَى شَدِيدُ الْعَيْبِ ذِكْرًا أَوْلَى	يَكُونُ بِالتَّنْبِيهِ بِالْأَعْلَى عَلَى	3696
لِمَالِكٍ وَالظَّاهِرِيِّ فِي الْحَالِ	وَحُكْمُهَا يُحْصَرُ فِي أَقْوَالِ	3697
قَوْلٌ لَهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَسَالِكِ	فِيْمَنَعُ الْأَجْزَاءُ عِنْدَ مَالِكِ	3698
تَرَكَ لَهَا وَذَا ابْنُ قِصَارٍ رَغَبَ	لَا يَمْنَعُ الْأَجْزَاءُ لَكِنْ يُسْتَحَبُّ	3699
وَذَا لِأَهْلِ الظَّاهِرِيِّ حُكْمٌ أَحَبُّ	لَا يَمْنَعُ الْأَجْزَاءَ كَمَا لَا يُجْتَنَّبُ	3700
أَكَّدَ صَاحِبَانِ عَادِلَانِ	خُلْفٌ مَدَارُهُ رَوَايَتَانِ	3701
لِنَقْصِ قَرْنِ أُذُنِ قَرَّرَهُ	فَذَا أَبُو بُرْدَةَ قَالَ أَكْرَهُهُ	3702
دَعَّ وَعَلَى سِوَاكَ مَا حَرَّمْتَهُ	عَلَيْهِ طَهَ قَالَ مَا كَرِهْتَهُ	3703
فِي الْعَيْنِ ثُمَّ الْأُذُنِ كَالثَّقُوبِ	وَعَنْ عَلِي نَهَى عَنِ الْعُيُوبِ	3704

المسألة الثالثة:

في معرفة السن

فَجَذَعَةٌ تُجْزِي لَهُ مِنَ الْغَنَمِ	3705	ثَنِي مِنَ الضَّأْنِ لَدَى بَعْضِ أَهْمٍ
بَيْنَ الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ يُحْتَرَمُ	3706	وَالْخَلْفُ مِنْ تَعَارُضِ الْأَثَارِ تَمَّ
لَا تَذْبَحُوا فِيهَا سِوَى مُسْنَةٍ	3707	حَدِيثُ جَابِرٍ لِدَاكِ سَنَةٍ
إِلَّا لِعُسْرِ قَيْلٍ جَذَعَةٌ كَفَى	3708	رَوَوْا لِذَاكَ فِي حَدِيثِ الْمُصْطَفَى
وَلِابْنِ دِينَارٍ حَدِيثٌ يَمْنَعُ	3709	جَذَعَةٌ مِنْ بَعْدِهِ فَلْتَسْمَعُوا

المسألة الرابعة:

في معرفة العدد

وَعَدُّ مَا يُجْزِي مِنَ الضَّحَايَا	3710	تُجْزِيهِ وَاحِدَهُ كَذَا الْهَدَايَا
فَالْكَشُّ لَا يُجْزِي سِوَى عَنِّ وَاحِدٍ	3711	جَمَعَ وَشَدَّ مَالِكٌ فِي الْعَدَدِ
وَشُرْكَةٌ فِي بَدْنَةٍ أَوْ بَقْرَةٍ	3712	حَدِيثُ عَائِشَةَ أَتَى فَقَرَّرَهُ
أَبُو حَنِيفَةَ كَذَاكَ الشُّورِي	3713	بِكُرْهِهِ قَالُوا بِلَا تَبْرِيرِ
وَبَدْنَةٌ لِسَبْعَةٍ مِنْ نَفَرٍ	3714	يَوْمَ الْحَدِيثِيَّةِ بِرَأْيِ الْأَكْثَرِ
فَالشَّافِعِيُّ التُّغْمَانُ لِلضَّحَايَا	3715	قِيَّاسُهُمْ لَهَا عَلَى الْهَدَايَا
وَمَالِكٌ مُرَجِّحٌ لِلْأَصْلِ	3716	عَلَى حَدِيثٍ مِنْ ضَعِيفِ النُّقْلِ

الباب الثالث:

في أحكام الذبح

المسألة الأولى:

ابتداء وقت الذبح

قَبْلَ الصَّلَاةِ مِنْ لِأُضْحِيَّةِ ذَبْحٍ	3717	فَبُطِّلَهَا فِي كُلِّ نَصٍّ قَدْ رَجَحَ
يَبْدَأُ بِالصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ	3718	بَعْدَ الْإِمَامِ الذَّبْحُ قَبْلَ الظُّهْرِ
وَذَبْحُهُ قَبْلَ الْإِمَامِ بَاطِلٌ	3719	جَوَابُهُ لِمَنْ أَتَاهُ سَائِلٌ
قَالَ رَسُولُ الْحَقِّ حِينَ بَيَّنَّا	3720	تَفْصِيلَ حُكْمِهَا لِمَنْ بِهِ اعْتَنَى

أَقْرَبَهُمْ أَرْضاً إِلَيْهِ سَرْمَدًا	3721	مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ إِمَامٌ قَلْدًا
قَدَرُ الصَّلَاةِ خُطْبَةٌ لِلسَّامِعِ	3722	بِذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ
وَالْبَعْضُ بَعْدَ الْفَجْرِ حُكْمٌ يَفْهَمُ	3723	يُذْبِحُ بَعْدَهَا وَذَلِكَ الْحُكْمُ
بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ بَعْضُهُمْ حَسَمٌ	3724	أَبُو حَنِيفَةَ بِذَلِكَ قَدْ حَكَمَ

المسألة الثانية:

انتهاء وقت الذبح

عَلَيْهِ عِنْدَ مَالِكٍ كَمَا وُصِفَ	3725	آخِرُ أَوْقَاتِ الذَّبِيحَةِ اخْتَلَفَ
مُدَّةُ ذَبْحٍ تَنْتَهِي بِالْحَضَرِ	3726	آخِرُ يَوْمٍ ثَالِثٌ لِلنَّحْرِ
وَالشَّافِعِيُّ يَطُولُ كُلَّ الْفِتْرَةِ	3727	وَذَا بِهِ أَفْتَى أَبُو حَنِيفَةَ
فِيهَا لِأَضْحِيَّتِهِ وَذَا نَظَرَ	3728	أَرْبَعَةَ الْأَيَّامِ تَجْزِي مَنْ نَحَرَ
لِذَا اتَّبَاعُهُ مِنَ الْمُحْظُورِ	3729	يَمْتَّازُ بِالشُّذُودِ لِلْجُمُهورِ
يَوْمَانِ بَعْدَ النَّحْرِ قِيلَ تَأْتِي	3730	وَالْخُلْفُ فِي أَيَّامِ مَعْلُومَاتِ
هَلْ ذَا تَعَارُضٌ لِنَصِّ الْآيَةِ	3731	وَبَعْضُهُمْ بَعْشَرُ شَهْرِ الْحِجَّةِ
أَمَّا الْحَدِيثُ نَصُّهُ لِذَا قَصِدَ	3732	تَحْدِيدُ أَيَّامٍ لِدَبْحِ لِمَ يَرُدُّ
لِذَلِكَ الْحُكْمِ فَرِيْقٌ يَتَّبِعُ	3733	بَيْنَهُمَا بِذَلِكَ بَعْضٌ يَجْمَعُ
ذَا قَصِدَ حُكْمَهَا مِنَ الْقُرْآنِ	3734	مَنْ قَالَ يَوْمَ النَّحْرِ وَالْيَوْمَانِ
جَاءَ خِطَابُ النَّصِّ فِيهِ كَامِلًا	3735	وَالذَّبْحُ بَعْدَهُ يَكُونُ بَاطِلًا

المسألة الثالثة:

في الليالي التي تتخلل أيام النحر

فِي لَيْلِهَا وَمِثْلُ ذَا إِنْ تَذْبَحُ	3736	وَلَا يَجُوزُ النَّحْرُ قَالَ الْأَصْبَحِيُّ
جَوَازُ ذَبْحِ مُدَّةِ التَّشْرِيقِ	3737	وَالشَّافِعِيُّ يَقُولُ بِالتَّحْقِيقِ
يَجُوزُ ذَبْحُهَا عَلَى الْمُخْتَارِ	3738	بِاللَّيْلِ حُكْمُهُ فَكَالنَّهَارِ
بَيْنَ الْجَدِيدَيْنِ بِدُونِ لَوْمِ	3739	وَذَلِكَ لِاشْتِرَاكِ إِسْمِ الْيَوْمِ
تَشْمَلُهَا حُكْمًا وَلَا أَنْكَائِهِ	3740	تَمْتَعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ
تَمْتَعُوا فِي الدَّارِ لِلتَّفْصِيلِ	3741	جَاءَتْ عَلَى الْأَيَّامِ دُونَ اللَّيْلِ
فَقَالَ سُخَّرَتْ عَلَى الْإِخْبَارِ	3742	وَجَاءَ ذِكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ
فَالذَّبْحُ جَائِزٌ سَوَاءً فِيهِمَا	3743	مَنْ قَالَ إِسْمُ الْيَوْمِ إِسْمٌ لَهُمَا

مَنْ خَصَّ كُلَّ وَاحِدٍ بِاسْمٍ عَلِمَ	3744
لَمْ يُجْزِ ذَبْحُ اللَّيْلِ فِيمَا قَدْ فَهِمَ	
ثُمَّ اسْتَحَبُّوا أَنْ يَكُونَ الْمُضْحَى	3745
مَا إِنْ يَفْوُضَ غَيْرَهُ فِي الذَّبْحِ	

الباب الرابع: في أحكام لحوم الضحايا

يَأْكُلُ مِنْهَا ثُمَّ يُعْطِي الصَّدَقَةَ	3746
لِقَوْلِهِ لِبَائِسٍ قَدْ حَقَّقَهُ	
كُلُّ إِمَامٍ مِنْ هُدَاةِ السُّنَّةِ	3747
قَسَمَهَا بَعْضٌ إِلَى ثَلَاثَةِ	
يَأْكُلُ ثَلَاثًا ثَلَاثَهَا يَدْخِرُ	3748
تَصَدَّقًا بِالثُّلُثِ ذَاكَ الْأَجْدَرُ	
وَمَالِكَ لِقِسْطِهَا قَدْ فَرَّقَهُ	3749
يَأْمُرُهُ بِذَا وَذَاكَ وَثَقَّهُ	
كُلُّوا لَهَا تَصَدَّقُوا وَادْخِرُوا	3750
وَالْبَيْعُ لِلنُّعْمَانِ لَيْسَ يُحْظَرُ	

كتاب الذبائح

الباب الأول: في معرفة محل الذبح والنحر

شَرُطُ ذِكَاةِ الْحَيَوَانَ يُذَكَّرُ	3751
حَتَّى يَكُونَ أَكْلُهُ يُغْتَفَرُ	
فَهُوَ مُقَسَّمٌ إِلَى قِسْمَيْنِ	3752
وَفَصَّلُوا لِلْأَكْلِ فِي نَوْعَيْنِ	

المسألة الأولى:

تأثير الذكاة في الأصناف الخمسة

إِنْ غَلَبَ الظَّنُّ عَلَيَّ الْهَلَاكِ	3753
مَخْنُوقٌ مَوْقُودٌ نَطِيحٌ شَاكٍ	
وَكُلَّمَا أَضْبَحَ حُكْمَ الْمَيْتِ	3754
فَالذَّبْحُ حِيلَةٌ لِأَكْلِ مَيْتَةٍ	
وَكُلَّمَا عَلِيَهُ ظَنٌّ قَدْ غَلَبَ	3755
بِالْهَلَاكِ أَكْلُهُ لِحُلْفِهِمْ جَلَبَ	
أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى ذَكَاتَهَا	3756
وَالشَّافِعِي ذَكَى لَهَا وَأَقَاتَهَا	
وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُ ذَاكَ الْأَكْلَا	3757
وَالْمَنْعُ فِي الْمَيُتُوسِ حُكْمٌ أَجْلَا	
وَمَالِكَ يَعْمَلُ بِالْأَمْرَيْنِ	3758
مُسْتَعْمِلًا مَفْهُومَ آيَتَيْنِ	

عُمُومٌ مَيْتَةٌ فَهَلْ يُعَارِضُ	3759
فِي قَطْعِ الْأَسْتِثْنَاءِ وَاتِّصَالِهِ	3760
مَنْ قَالَ بِاتِّصَالِ الْأَسْتِثْنَاءِ	3761
يُخْرِجُ مَا مِنْ جِنْسِهِ تَنَاوَلَهُ	3762
وَمَنْ لِلانْقِطَاعِ حُكْمًا يَذْهَبُ	3763
فَلَحْمٌ خَمْسَةَ كِلْحَمِ مَيْتَةٍ	3764

المسألة الثانية:

في أثر الذكاة في الحيوان المحرم الأكل

فِيهِ خِلَافٌ بَيِّنٌ فَلْتَفَهُمُ	3765
تُطَهَّرُ الْجُلُودُ لِلتَّدْبِيرِ	3766
مُحَرَّمِ الْأَكْلِ عَلَى السُّوَاءِ	3767
عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ لِذَلِكَ فَاسْمَعُوا	3768
فِي لَحْمِهِ أَوْ لُغَةً يُفْصَلُ	3769
بِنَفْعِهَا تُكْتَسَبُ الْأَثَامُ	3770

المسألة الثالثة:

أثر الذكاة في الحيوان المريض

وَمَا عَلَى مَوْتٍ يُرَى قَدْ أَشْرَفَا	3771
مَالِكٌ فِي الْجَوَازِ وَالْجُمُهُورُ	3772
وَمَرَّةٌ لَا تُجْزَى الذَّكَاءُ	3773
وَالْخُلْفُ جَاءَ مِنْ تَعَارُضِ الْأَثَرِ	3774
ذَكَاةُ خَادِمِ مَالِكٍ ثَبَتَتْ	3775
شَاةٌ لَهَا لَمَّا أُصِيبَتْ أَسْرَعَتْ	3776
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ لَحْمَهَا كُلُوا	3777
وَجْهَ الْقِيَاسِ فَالذَّكَاءُ تَعْمَلُ	3778
وَاللَّحْيَاةُ مَنْ أَجَازَ يَشْتَرِطُ	3779

- 3780 أَبُو هُرَيْرَةَ لَدَيْهِ يُعْتَبَرُ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ لِرُوحِهَا أَقْرُ
3781 بَعْضُ لَطْرِفِ الْعَيْنِ أَوْ لِلذَّنْبِ وَالرُّكْضُ شَرْطٌ لِلْحَيَاةِ فَاجْتَبِي
3782 وَابْنُ مُسَيَّبٍ بِذَلِكَ يُفْتَى ثُمَّ ابْنُ مَوْازٍ عَلَيْهِ يَأْتِي
3783 وَابْنُ حَيْبٍ يَشْتَرِطُ تَنْفَسًا وَمَنْ يُذَكِّي دُونَهُ فَقَدْ أَسَا

المسألة الرابعة:

في ذكاة الجنين

- 3784 حَمْلٌ ذِيحَةٌ إِلَى الْجَنِينِ ذَكَاتُهُ بِالْأُمَّ لِلتَّجْبِينِ
3785 تَكُونُ أُمَّ لَا بُدَّ مِنْ ذَكَاتِهِ حَلٌّ لِبَعْضِ دُونِ مَا حَيَاتِهِ
3786 وَشَرْطُهَا تَمَامُهُ فِي الْخَلْقَةِ يَقُولُ مَالِكٌ بِذَا فِي الْعَلَّةِ
3787 أَبُو سَعِيدٍ فِي حَدِيثٍ مُسْنَدٍ رَوَى لِأَكْلِهِ عَنِ الْمَجْدِ
3788 عَقِيرَةٌ بِالذَّبْحِ يَوْمًا مِنْ بَقْرٍ فَأَكَلَهُ لِلْحَيِّ مِنْهُ مَا حَظَرَ
3789 وَالْخَلْفُ فِي تَصْحِيحِ هَذَا الْأَثَرِ فَالْتَّرْمِذِيُّ يَرَاهُ فِي الْمُعْتَبَرِ
3790 مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ لِقَوْلِهَا يُعْتَبَرُ لِمَوْتِهِ بِمَوْتِهَا خَنْقًا ظَهَرَ

المسألة الخامسة:

هل في الجراد ذكاة؟

- 3791 فَمَالِكٌ مُشْتَرِطٌ الذَّكَاءَ حَتَّى تَزُولَ نَبْضَةُ الْحَيَاةِ
3792 وَلَوْ بَقِطِعَ رَأْسُهُ عَنِ جِسْمِهِ وَمَيِّتَةٌ يُؤْكَلُ ذَا مِنْ حُكْمِهِ
3793 يَقُولُ غَيْرُ مَالِكٍ بِالْجَمْعِ وَالرَّأْيُ حِينَ شَدَّ غَيْرُ مَرْعِي

المسألة السادسة:

في الحيوان البرمائي

- 3794 مَا بَيْنَ بَحْرٍ ثُمَّ مَاءٍ يَنْتَقِلُ مَسْكَنُهُ عَلَيْهِ حُكْمُهُ نَزَلَ

الباب الثاني :

في الزكاة

المسألة الأولى :

في أنواع الزكاة المختصة بكل صنف من بهيمة الأنعام

3795	بهِيمَةَ الْأَنْعَامِ قُلْ ذَكَاتُهَا	ذَبْحٌ وَنَحْرٌ تَنْتَهِي حَيَاتُهَا
3796	فَالنَّحْرُ لِلْإِبِلِ وَذَبْحٌ لِلْغَنَمِ	فِي بَقَرٍ جَازَا هُمَا مَعًا حَكْمٌ
3797	بِهِ هُدَاةُ النَّاسِ أَهْلُ الْعِلْمِ	وَقَلْبُ ذَاكَ بَاعَتْ لِلدَّمِ
3798	أَشْهَبُ نَحْرُ ذَا وَذَبْحُ ذَا كَرِهَ	وَلَمْ يُحْرَمِ أَكْلُهُ فَالْتَنَبَهْ

المسألة الثانية :

كيفية الذبح

3799	لِلوَدَجَيْنِ أَيُّ ذَبْحٍ يَقْطَعُ	كَذَاكَ حُلُقُومٌ مَرِيٌّ يَتْبَعُ
3800	فَذَلِكَ ذَبْحٌ حَلٌّ عِنْدَ الْكُلِّ	قَطْعُ الْجَمِيعِ وَاجِبٌ لِلْجُلِّ
3801	وَبَعْضُهُمْ بِجُزْئِهَا قَدْ يَكْتَفِي	وَجُوزَةٌ لِنَحْوِ رَأْسِ فَاصْطَفِي
3802	أَبُو حَنِيفَةَ ثَلَاثًا قَدْ طَلَبَ	بِدُونِ تَعْيِينِ وَلَمْ يُعْطِ السَّبَبَ
3803	فَعَنْ أَمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ وَصَفَ	إِذَا فَرَى الْأَوْدَاجَ كُلَّ مِمَّا وَصَفَ
3804	إِنْ لَمْ يَكُنْ بِالظُّفْرِ أَوْ نَابِ ذَبْحِ	أَوْ تَمَّ نَحْرُهُ وَذَا حُكْمٌ وَضَحَ

أقسام هذه المسألة

3805	انْقَسَمَتْ لِسِتَّةِ الْمَسَائِلِ	فِي نَقْطِ لِنْفِي جَهْلِ الْجَاهِلِ
------	------------------------------------	--------------------------------------

النقطة الأولى : في عدد المقطوع

3806	لِلوَدَجَيْنِ الْقَطْعُ وَالْحُلُقُومُ	فَذَلِكَ الْمَنْطُوقُ وَالْمَفْهُومُ
3807	فَقَطْعُهَا لِمَالِكَ بِأَسْرَهَا	مَرِيٌّ حُلُقُومٌ وَذَا بِحَصْرِهَا
3808	فِي مَذْهَبِ الثُّعْمَانَ أَمَّا الشَّافِعِيُّ	فَقَطْعُهَا يَكْفِي بِكُلِّ قَاطِعِ
3809	قَطْعُ الْوَرِيدِ وَأَنَّهُمَا لِلدَّمِ	قُلْ وَاجِبَانِ فِي ذِكَاةِ النَّعَمِ
3810	فَالوَدَجَانِ يُقْطَعَانِ وَاجِبٌ	سَفْكَ الدَّمَاءِ لِلذُّكَاةِ جَالِبٌ

النقطة الثانية: في مقدار المقطوع

فَقَطَّعُ حُلُقُومَ مَرِيٍّ لَمْ يَرِدْ	3811	بِهِ سَمَاعٌ أَوْ حَدِيثٌ قَدْ وُجِدَ
مَا وَقَعَ الْأَجْمَاعُ فِي جَوَازِهِ	3812	مَا لَمْ يُخَصَّصْ بَعْضُهُ بِفَرَزِهِ
يَبْقَى عَلَى حَالٍ بِلا تَغْيِيرِ	3813	فِي حُكْمِهِ وَدُونَهَا تَأْثِرِ

النقطة الثالثة: في مكان القطع

وَقَطَّعُ جُوزَةَ إِلَى نِصْفٍ وَجَبَ	3814	وَدُونَهُ لَيْسَ لِأَكْلِ مَنْ سَبَبَ
إِنْ خَرَجَتْ لِنَحْوِ شَطْرِ الْبَدَنِ	3815	فَمَنْعُهَا لِمَالِكَ فِي قَرَنِ
مَعَ ابْنِ قَاسِمٍ وَقَالَ أَشْهَبُ	3816	بِأَنَّ أَكْلَهَا حَالًا لَا يُرْغَبُ
وَلِابْنِ وَهَبٍ أَكْلَهَا مُبَاحٌ	3817	إِذْ قَالَهُ جَهَابُ صِحَاحُ
وَقَطَّعُ جُوزَةَ عَلَيْهِ اخْتَلَفُوا	3818	فِي كَوْنِهِ شَرْطَ الذَّكَاةِ يُوصَفُ

النقطة الرابعة: في جهة القطع

وَقَطَّعُ أَعْضَاءَ الذَّكَاةِ يُحْرَمُ	3819	فَأَكْلُهَا بِهِ يَعْافُ الْمُسْلِمُ
لِلشَّافِعِيِّ وَابْنِ شَهَابٍ يُؤَكَّلُ	3820	وَإِبْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُمْ يُعَوَّلُ
لِصَحْبِهِ فَذَلِكَ حُكْمٌ يُؤَثَّرُ	3821	تَرْجِيحُهُمْ لِذَلِكَ حِينَ يُذَكَّرُ

النقطة الخامسة: في نهاية المقطوع

إِنْ يَقَطَّعُ النَّخَاعَ مَالِكٌ كَرِهَ	3822	يُنْعَى أَكْلُهَا بِعَمْدِهِ الشُّرْهَ
مُطَرِّفٌ وَابْنُ مَاجِشُونَا	3823	يُنْعَى قَطْعُ الْعَمْدِ إِنْ يَكُونَا

النقطة السادسة: في كيفية القطع

إِنْ يَرْفَعُ الْمَذْكِي مُوسَا عَنْ مَحَلِّ	3824	ذَكَاتِهِ بِالطُّوْلِ ذُبْحُهُ بَطَلٌ
قَائِنٌ حَبِيبٌ إِنْ يَعْدُ فَوْرًا فَكُلُّ	3825	وَإِنْ تَرَخَى عَوْدُهُ فَلْتَعْتَزَلُ
وَالشُّكُّ لِلخَمِيِّ فَلْيَفْسُرْ	3826	لِصَالِحِ الْجَوَازِ حِينَ يُذَكَّرُ
إِنْ ظَنَّ أَنَّهُ أَتَمَّ الذَّبْحَا	3827	وَالْحَالُ أَنَّ مَوْتَ نَفْسٍ مَا ضَحَا
فَهَذِهِ نَافِذَةُ الْمُقَاتِلِ	3728	وَحُكْمُهَا كَحُكْمِهِ فِي النَّازِلِ

الباب الثالث:

فيما تكون به الزكاة

أوداجها من عود أو صخر جرى	3829	مَا أَنهَرَ الدَّمَاءَ حَيْثَمَا فَرَى
وَالخُلْفُ فِي ثَلَاثَةِ قَدْ يُنْقَلُ	3830	ذَبْحٌ بِهِ مِثْلَ الحَدِيدِ يُقْبَلُ
جَازَتْ بِهَا لِبَعْضِهِمْ فِي الحُكْمِ	3831	فِي السِّنِّ وَالظُّفْرِ كَذَاكَ العَظْمِ
نَهَى الحَدِيثُ وَاضِحٌ وَالأَمْرُ	3832	وَتُكْرَهُ السِّنُّ كَذَاكَ الظُّفْرُ
مُفْصَلًا لِلنَّهْيِ فِي الأَمْرَيْنِ	3833	فِيهِ صَرِيحٌ عَنِ ذِكَاةِ ذَيْنِ

الباب الرابع:

في شروط الزكاة

المسألة الأولى:

في اشتراط التسمية

ثَلَاثَةُ الأَقْوَالِ فِيمَا نُقِلَا	3834	وَالخُلْفُ فِي تَسْمِيَةِ أَتَى عَلَى
وَالبَعْضُ شَرْطٌ قَرَّرَهَا بِالخَصْرِ	3835	فَبَعْضُهُمْ فَرَضًا يَرَى بِالْجَبْرِ
وَسُنَّةٌ ثَابِتَةٌ النُّقُولِ	3836	تَسْقُطُ بِالنُّسْيَانِ فِي ذَا القَوْلِ
وَالشَّرْطُ لِلشُّورَى بِهِ فَجَاهِرِ	3837	بِفَرَضِهَا يَقُولُ أَهْلُ الظَّاهِرِ
وَالابْنُ عَبَّاسٌ رَوَى لِلسَّامِعِ	3838	بِثَالِثِ الأَقْوَالِ قَالَ الشَّافِعِيُّ
أَوْ أَثَرٌ فِي الفَهْمِ لِلأسْبَابِ	3839	أَسْبَابُ خُلْفٍ مَقْصِدُ الكِتَابِ
قَدْ نَاقَضَ النُّصْرَ بِلا اشْتِبَاهِ	3840	إِنْ لَمْ يَقُلْ فِي الذَّبْحِ بِاسْمِ اللّهِ
وَعَنْ هِشَامٍ جَاءَ فِي المَدَارِكِ	3841	عَارِضَهُ الحَدِيثُ عِنْدَ مَالِكِ
هَلْ ذُكِّيَتْ مَنْ ذَابِحٌ أَوْ مَا فَعَلُ	3842	تُهْدَى لَنَا الحِمَانُ ذَبْحٌ قَدْ جُهَلُ
وَذَا الحَدِيثُ نَاسِخٌ لَا يُجْهَلُ	3843	فَقَالَ سَمُّوا اللّهُ طَهَ وَكُلُّوا
نُسْيَانٌ وَاجِبٌ أَتَى لِلحَطِّ	3844	عَلَيْهِ مَالِكُ بَنَى لِلشَّرْطِ
فِي خَطِّ كُرْهِ كَذَا النُّسْيَانِ	3845	وَجَاءَ حُكْمٌ فِي الحَدِيثِ الثَّانِي
جَمَعُهُمَا لِلشَّافِعِيِّ حُكْمٌ حَصَلُ	3846	وَذَاكَ قَوَى قَوْلَ مَالِكِ أَجَلُ

المسألة الثانية:

في اشتراط الاستقبال

وَالْخُلْفُ فِي اسْتِقْبَالِ قِبْلَةِ نَشَا	3847	نَدْبٌ وَجُوبٌ وَكَرَاهَةٌ فَشَا
نَدْبٌ لِبَعْضِ حُكْمِهِ لَمْ يَسْتَدْ	2848	فِيهِ لِأَقْوَالٍ لَدَيْهِمْ تُعْتَمَدُ

المسألة الثالثة:

في اشتراط النية

وَلَا شَتْرَاطَ نِيَّةٍ فِي الْمَذْهَبِ	3849	أَيُّهَا قَفَوْتُ فَقَهَا تُصَبِّ
مَا سَجَلَ الْقَاضِي خِلَافًا وَقْتَهُ	3850	مَكْذُوبٌ حُكْمٌ فَلْتُسَجَّلْ مَقْتَهُ

الباب الخامس:

فيمن تجوز تذكيتة ومن لا تجوز

وَالْحُكْمُ فِي ثَلَاثَةِ الْأَصْنَافِ	3851	فِي شَأْنِهَا يُنْظَرُ لِلْخِلَافِ
جَازَتْ ذِكَاةُ بَعْضِهِمْ إِجْمَاعًا	3852	ثَانِيَهُمْ يُمْتَنَعُ امْتِنَاعًا
وَالْخُلْفُ فِي عَشْرِ مِنَ الْفِئَاتِ	3853	وَعَدُّهُمْ بِالْإِسْمِ حَرْفًا يَأْتِي

المسألة الأولى:

ذبيحة الكتابي باستنابة من المسلم

أَهْلُ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسُ صَابُونَ	3854	سُكْرٌ صَبِيٌّ أَنْشَى وَسَارِقُونَ
مُضَيِّعُ الصَّلَاةِ فَقَدْ الْعَقْلُ	3855	فَذَبْحُهُمْ لَيْسَ مُفِيدَ الْأَكْلِ
وَعَاصِبٌ كَمِثْلِ مَنْ فِيهِ اخْتِلَافٌ	3856	فِي ذَبْحِهِمْ حُكْمُ الْخِلَافِ قَدْ عُرِفَ

المسألة الثانية:

ترك ذبيحة المشركين

وَتَرَكَ ذَبْحَ الْمُشْرِكِينَ وَاجِبٌ	3857	وَأَكَلُهُ إِلَى الْمَعَاصِي جَالِبٌ
هَلْ نُصِبَ ذَبْحٌ عَلَيْهَا يُحْسَبُ	3858	وَهَلْ لِغَيْرِ اللَّهِ جَاءَ يَطْلُبُ

- 3859 بَسَطُ الْخِلَافِ مُمَكِّنٌ لَكِنْ يُطْلُ
3860 إِيجَازُهُ إِنْ كَانَ حَصْرًا يُمَكِّنُ
بِنَا تَتَّبَعُ لَهُ نَظْمًا يُخْلُ
نَظْمُ الْكِتَابِ وَهُوَ ضَخْمٌ بَيْنُ

المسألة الثالثة:

إذا لم يعلم أن الكتابي سمى الله على الذبيحة

- 3861 فَعَنْ عَلِيٍّ أَكَلَهَا بَدَأَ قَبْلُ
3862 وَإِنْ كَيْسَةً لَهَا أَوْ عَيْدُ
وَلَيْسَ فِي ذَاكَ خِلَافٌ قَدْ نُقِلُ
فَمَنْعُ أَكْلِهَا فَذَا سَدِيدُ

المسألة الرابعة:

ذبح الكتابي

- 3863 وَمَا كِتَابُهُمْ عَلَيْهِمْ قَدْ مَنَعَ
3864 مِنْ بَابِ أَحْرَى مَالَهُ قَدْ حَرَّمُوا
3865 مَنْ أَكَلَهُ عَلَيْهِ مَنَّا يَقْدِمُ
فِي مَنَعِنَا مِنْ أَكْلِهِ مَا نَفَعَ
عَلَى نَفْسِهِمْ فَلَيْسَ يَأْتُمُوا
مَا لَمْ يَكُنْ نَصٌّ لَهُ يُحَرِّمُ

كتاب الصيد

الباب الأول:

في حكم الصيد ومحلّه

- 3866 وَالصَّيْدُ حُكْمُهُ لَهُمْ مُبَاحُ
3867 فَمَالِكٌ يَكْرَهُ صَيْدَ السَّرْفِ
3868 تَفْصِيلُ كُرْهِهِ ثُمَّ حَرْمَةُ سُمْعِ
3869 فَفِيهِ بُعْدٌ عَنِ أَصُولِ الْأَمْرِ
3870 مَحَلُّ مَا نَصَيْدُهُ فِي الْبَحْرِ
3871 وَالْمُتَوَحِّشُ الَّذِي فِيهِ اخْتِلَافُ
3872 حَدِيثُ رَافِعٍ لِمَا نَدَّ يَبْحُ
فَالْأَمْرُ بَعْدَ نَهْيِهِ إِضْحَاحُ
وَفِعْلُ صَيْدِ عِنْدَهُ لِلشَّرْفِ
إِبَاحَةٌ وَوَاجِبٌ وَمَا نَفَعَ
تَرَكَ الْأُصُولَ زَلَّةً فِي الدَّهْرِ
وَعَبْرٌ مُسْتَأْنَسِهِ فِي الْبَرِّ
مُفْتَرَسٌ كَذَا شَرُودٌ مُنْحَرِفُ
وَقَنْصُهُ بِأَلَةٍ نَصًّا وَضَحُ

الباب الثاني :

فيما يكون به الصيد

حُكْمُ كِلَابِ الصَّيْدِ فِيمَا أُنْزِلَا	فِي آيَتَيْنِ وَحَدِيثٍ أَصْلَا	3873
جَوَازُهَا أَتَى بِنَصِّ الكُتُبِ	بِالْأَيْدِ وَالرَّمَاحِ ثُمَّ الكَلْبِ	3874
بِهِ يَجُوزُ قَتْلُ صَيْدِ حَيٍّ	وَكَلَّمَا يَفْرِي دَمَ المَرْمِيِّ	3875
تَفْصِيلُ أَمْرِهِ بِأَقْوَالِ نَسَقِ	وَكَلَّمَا فِيهِ الخِلَافُ قَدْ سَبَقِ	3876
مِثْلُ حِجَارَةٍ وَمِعْرَاضٍ يَلِي	وَاخْتَلَفُوا فِي حُكْمِ صَيْدِ المُنْقَلِ	3877
لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ ففَعَلَهُ	إِنْ يَخْتَرِقُ لِحَنِّمِ صَيْدِ أَكْلَهُ	3878
بِذَلِكَ قَالَتْ زُمْرَةُ الأَعْيَانِ	يَجُوزُ ثُمَّ الثُّورِي وَالنُّعْمَانِ	3879
وَلَمْ يُذَكِّ الحُكْمُ أَنْ تَرْفُضَهُ	وَقَانَصِ صَيْدِ أَيُّفُوتِ نَبْضَهُ	3880
مِنْهُ أَتَى تَنَاقُضُ الحُلُولِ	وَالخُلْفُ فِي تَعَارُضِ الأَصُولِ	3881
فِيهِ مَنَاطُ خُلْفِهِمْ يَقِينَا	فِي حُكْمِ قَوْلِهِ مُكَلَّبِينَا	3882
عَلَى الكِلَابِ فِي مَقَاسٍ وَاضِحِ	وَهَلْ يُقَاسُ سَائِرُ الجَوَاحِرِ	3883
وَجَاعِلًا عَلَيْهِ حُكْمًا يَبْنِي	وَمَنْ لَبَّازَ حُكْمَهُ يَسْتَشْنِي	3884
عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَذَلِكَ حَقَّقُوا	وَجُوبُ تَعْلِيمِ لَهَا مُتَّفَقُ	3885
تُشْلِيهِ يَنْشَلِي وَزَجْرُهُ يُصَبُّ	وَوَصْفُهَا لِحَارِحِ أَنْ يَسْتَجِبُ	3886
فِيهَا اتِّفَاقُ سَائِرِ الأَقْطَابِ	ثَلَاثَةُ الشَّرُوطِ فِي الكِلَابِ	3887
وَفِيهِ خُلْفٌ فَاقِدٌ لِلرَّاجِحِ	وَشَرْطُ الأَنْزِجَارِ فِي الجَوَاحِرِ	3888
فَصَيْدُهُ لِنَفْسِهِ إِنْ حَصَلَا	وَالخُلْفُ فِيمَا مِنْهُ أَيضًا أَكْلَا	3889
وَأَكَلُ مَا أَمْسَكَنَ أَيضًا رَاجِحُ	فَذَا حَدِيثٌ فِيهِ جَاءَ وَاضِحُ	3890

الباب الثالث :

في معرفة الزكاة المختصة بالصيد وشروطها

وَحُلْفُهُمْ فِيهَا بِطُرُقِ كَثْرِ	ذِكَاةِ صَيْدِ عِنْدَهُمْ بِالعَقْرِ	3891
قَبِيلِ قَبْضِ صَائِدِ بِالأَيْدِ	ذِكَاةِ مَعْقُورِ بِمَوْتِ الصَّيْدِ	3892

إِزْسَالِ عَاقِرٍ لَهُ لِلْقَتْلِ	تُجْزِيهِ تَسْمِيَّتُهُ مِنْ قَبْلِ	3893
فَالْوَجِبُ التَّمَامُ لِلذَّكَاةِ	وَإِنْ يَرَى الصَّيْدَ عَلَى الْحَيَاةِ	3894
مُحَرَّمِ الْعَقْرِ إِذَا بِهِ هَلَكَ	وَتَالِثُ الشُّرُوطِ أَنْ لَا يَشْتَرِكَ	3895
مِنْهُ الْمَصَادُ ذَاكَ حُكْمٌ يُعْلَمُ	وَشَكُّهُ فِي عَيْنِ صَيْدٍ يَحْرُمُ	3896
مُضْطَّادُهُ إِيَّانَ بَعَثِ الطَّلَقَةَ	وَخَامِسُ خُرُوجِهِ عَنْ قُدْرَةِ	3897
أَوْ رُغْبِهِ مِنْ جَارِحٍ فِي غَفْلَةٍ	أَنْ لَا تَكُونَ الْمَوْتُ مَوْتٌ صَدَمَةٌ	3898
مِنَ الْخِلَافِ جُلُّهُ حُكْمًا سَبَقَ	هَذِي الشُّرُوطُ جَرُّ بَعْضُهَا نَسَقَ	3899

الباب الرابع:

في شروط القانص

وَحَلُّ صَيْدِ الْبَرِّ حُكْمُ الرَّاجِحِ	شُرُوطُ قَانِصِ شُرُوطُ الذَّابِحِ	3900
عَلَيْهِ وَالْخِلَافُ مُسْتَدَامٌ	لَأَنَّ صَيْدَ مُحْرَمٍ حَرَامٌ	3901
هَلْ مَيْتَةٌ وَهَلْ حَالَالُ الْمَطْعَمِ	فِي شَأْنِ أَكْلِهِ لِغَيْرِ الْمُحْرَمِ	3902
وَالشَّافِعِيُّ النُّعْمَانُ حَلٌّ يُحْتَرَمُ	فَمَيْتَةٌ لِمَالِكَ بِذَا حُكْمٌ	3903
وَهَلْ كَذْبُحٌ سَارِقٌ فَانْتَبِهْ	فَالنَّهْيُ هَلْ يُفْسِدُ أَصْلَ الْمُنْهَى	3904
صَادَ بِهِ الْمُسْلِمُ فِي الْمَحْسُوسِ	وَاخْتَلَفُوا فِي الْكَلْبِ لِلْمَجْسُوسِ	3905
وَخَالَفَ الثُّورِيُّ بِذَاكَ الشَّانِ	لِلشَّافِعِيِّ مَالِكِ وَالثُّعْمَانِ	3906

كتاب الحقيقة

الباب الأول:

في معرفة حكمها

تَرْسُمُ نَهْجِ الْحُكْمِ لِلطَّلَابِ	وَفِيهِ سِنَّةٌ مِنَ الْأَبْوَابِ	3907
وَالغَيْرُ قَالَ سُنَّةٌ وَتُرْغَبُ	عَقِيْقَةُ لِلظَّاهِرِيَّةِ تَجِبُ	3908
نَفْيِ الْوُجُوبِ سُنَّةٌ فِيمَا دَرَى	أَبُو حَنِيفَةَ تَطَوُّعًا يَرَى	3909
فِيهِ الْخِلَافُ فِي أدْلَةٍ صَدَرَ	تَعَارُضُ الْأَثَارِ مِنْهُ قَدْ ظَهَرَ	3910

- 3911 فَكُلُّ طِفْلٍ فِي عَقِيْقَةِ رُهْنٍ إِلَى الْوُجُوبِ حُكْمُهَا أَتَى عَلَنَ
3912 وَقَالَ مَنْ أَحَبَّ نُسْكَاءَ عَنِّ وَلَدٌ يَفْهَمُ مِنْهُ النَّدْبُ حَيْثُمَا وُجِدَ

الباب الثاني : في معرفة محلها

- 3913 مَحَلُّهَا الْجُمُهورُ قَالَ يُرْغَبُ مِثْلُ أَضْحِيَّةٍ وَذَلِكَ مَطْلَبُ
3914 فِيهِ لِمَالِكَ فَضَّاءٌ يُسْتَحَبُّ وَغَيْرُهُ لَدَيْهِ لَيْسَ مُرْتَغَبٌ
3915 عَقٌّ رَسُوْلُ اللَّهِ عَنِّ سَبْطِيَّةٍ كَبْشًا لِوَأَحَدٍ بِذَا اقْتَفِيهِ
3916 عَقٌّ عَنِ الصَّغِيرِ جَاءَ فِي الْأَثَرِ فِي يَوْمٍ سَابِعٍ أَتَى بِذَا الْخَبْرَ

الباب الثالث : في معرفة من يعق عنه، وكم يعق؟

- 3917 عَنِ الْكَبِيرِ فَعَلُّهَا مِثْلُ النَّبِيِّ لِلنَّفْسِ عَقٌّ بَعْدَ بَعَثِ فَاجْتَبَى
3918 جَارِيَّةً شَاةً وَشَاتَانِ الصَّبِيِّ بِذَا أَتَى حَدِيثُ سَامِي الرُّتَبِ
3919 يَعَقُّ قَالَ مَالِكٌ بِوَأَحَدِهِ وَالشَّافِعِيُّ أُخْرَى يَعُدُّ زَائِدَةً
3920 لِاسْمِ الْغُلَامِ وَأَبْنَةِ شَاةٍ كَفَى بِذَا أَتَى حَدِيثُ خَيْرِ الْحَنْفَا

الباب الرابع : في معرفة وقت هذا النسك

- 3921 وَوَقْتُهُ فِي يَوْمٍ سَابِعِ الْوَلَدِ أَتَى بِذَاكَ حُكْمُ نَصِّ يُعْتَمَدُ
3922 فِي صِفَةِ السَّنِّ فَكَأَلِ الْأَضْحِيَّةِ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي ذِي الْمَلَّةِ
3923 كَذَاكَ لِحْمِهَا عَلَى ذَا الْحُكْمِ فَلَا يُبَاعُ لِحْمُهَا بِالْحَنْمِ

الباب الخامس : في سن هذا النسك وصفته

- 3924 وَالسَّنُّ سِنٌ أَضْحِيَّةٍ وَالصَّفَّةُ كَثَرِطُهَا كُلُّ لِيَذَاكَ ثَبَّتُ

الباب السادس:

في حكم لحمها وسائر أجزائها

وَلَحْمُهَا وَسَائِرُ الْأَجْزَاءِ	3925	كَلَحْمِ أَضْحِيَّتِهِ بِلَا مِرَاءٍ
وَكَانَ يُدْمَى رَأْسُ كُلِّ طِفْلٍ	3926	مَنْ دَمَهَا لِلْجَاهِلِينَ النَّذْلُ
قَدْ نَسَخَ الْإِسْلَامُ هَذَا السُّخْفَا	3927	أَزَالَ شَكْلَهُ كَذَاكَ الْوَصْفَا

كتاب الأضحية والأشربة

أَحْكَامُ ذَا الْكِتَابِ جُمْلَتَانِ	3928	وَنَظْمُهَا يَتِمُّ بِالْمَعَانِي
--------------------------------------	------	-----------------------------------

الجملة الأولى:

الأغذية الإنسانية حيوان ونبات

فَالْحَيَوَانَ أَصْلُهُ نَوْعَانِ	3929	حَلَالٌ أَوْ مُحَرَّمٌ إِثْنَانِ
فَبَيْنَ بَحْرِهِ وَبَيْنَ الْبَرِّ	3930	مُحَرَّمٌ لِلْعَيْنِ أَوْ بِالذِّكْرِ
مَا اتَّفَقُوا فِيهِ وَفِيهِ مَا اخْتَلَفَ	3931	وَكُلُّ نَوْعٍ حُكْمُهُ هُنَا عَرَفَ
مُحَرَّمٌ بِمَا عَلَيْهِ قَدْ يُحَدِّدُ	3932	مَنْ سَبَبِ تَسْعَةِ أَصْنَافِ تَرَدُّ
فَاتَّفَقُوا فِي مَيْتَةِ اللَّبْرِيِّ	3933	وَاخْتَلَفُوا فِي مَيْتَةِ اللَّبْحَرِيِّ
فَهِيَ لِقَوْمٍ فِي الْحَلَالِ الْكَامِلِ	3934	وَبَعْضُهَا مُحَرَّمٌ لِقَائِلِ
فَمَا عَلَى بَحْرِ طِفْلاً مُحَرَّمٌ	3935	وَالْبَاقِي بَعْدَ صَيْدِهِ يُلْتَهُمُ
بَيْنَ عُمُومِ لِلْكِتَابِ وَالْأَثَرِ	3936	تَعَارُضٌ مِنْهُ الْخِلَافُ قَدْ ظَهَرَ
تَحْرِيمُ مَيْتَةِ وَزَادَ الصَّحْبِ	3937	بَيْنَهُمَا تَعَارُضٌ فِي الْكُتُبِ
وَفِيهِ خُلْفٌ فِي حَدِيثِ آخِرِ	3938	فَحَلُّ مَيْتِ طَهْرٌ مَا فِي الْأَشْهَرِ
مُلْقَى مِنَ الْبَحْرِ كُلُّوْا وَإِنْ طَفَا	3939	فَتَرَكُ أَكْلِهِ حَدِيثُ الْمُصْطَفَى
أَمَا نَجَاسَةٌ وَحَلُّ خَلْطَا	3940	حُكْمُ النَّبِيِّ فِي شَأْنِهِ قَدْ فَرَطَا
إِنْ كَانَ جَامِداً فَحَوْلُهُ نُزَعُ	3941	وَمَا تَبَقَّى بَعْدَهُ بِهِ انْتَفَعُ
ذَا حُكْمُ فَأَرَمَاتِ سَطْحِ السَّمَنِ	3942	وَذَائِبُ يُرَاقُ حُكْمُ الدُّهْنِ
حُكْمُ نَجَاسَةِ لِأَهْلِ الْعِلْمِ	3943	فَمَذْهَبَانِ قَوْلُ أَهْلِ الْحُكْمِ

وَذَاكَ حُكْمٌ غَيْرُ أَهْلِ الظَّاهِرِ	فَمَنْ خَلَطَهَا بِشَيْءٍ طَاهِرٍ	3944
فِي اللَّحْمِ ثُمَّ الْجِلْدَ بِالتَّحْرِيرِ	وَاتَّفَقُوا فِي حُرْمَةِ الخَنْزِيرِ	3945
قَدْ قَدَّمَ الْكَلَامَ فِيهِ وَانْحَسَمَ	ثُمَّ الدَّمُ الْمَسْفُوحُ كُلُّهُ حَرْمٌ	3946
قَدْ تَمَّ دَرْسُ كُلِّهَا بِالْجُمْلَةِ	أَحْكَامُ ذَا الْكِتَابِ فِي الطَّهَارَةِ	3947
مُحَرَّمٌ فِي الْقَلْبِ ثُمَّ الْكُثْرُ	لَمْ يَبْقَ مِنْهَا غَيْرُ حُكْمِ الخَمْرِ	3948
فِي شَأْنِهِ وَذَاكَ بَابٌ حَافِلٌ	أَمَّا النَّبِيذُ فَالْخِلَافُ حَاصِلٌ	3949
قَلِيلُهُ كَثِيرُهُ فَلْتَحْكُمُوا	أَهْلُ الْحِجَازِ وَالحَدِيثِ حَرَّمُوا	3950
قَدْ حَرَّمُوا الْمُسْكَرَ بِالْكَامِلِ	بِحُكْمِهِمْ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ	3951
حَلَّ انْتِبَازُ مَا مِنَ السُّكْرِ عَرِي	فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْعَيْنِ ثُمَّ الْمُسْكَرِ	3952
نَحَوًا جَمِيعًا نَحْوَ ذَا الْمَسَاقِ	أَبُو حَنِيفَةَ وَفِي الْعِرَاقِ	3953
قَدْ جَعَلُوا النَّبِيذَ جُرْمًا فَاحْشَهُ	أَهْلُ الْحِجَازِ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ	3954
عَنْ عَائِشَةَ حَوْلَ النَّبِيذِ إِذْ ظَهَرَ	فَابْنُ مُعِينٍ صَحَّ عِنْدَهُ الْأَثَرُ	3955
فَالْخَمْرُ وَالسُّكْرُ سَوَاءٌ فِي الْحَبْرِ	حَدِيثٌ مُسْلِمٌ رَوَاهُ عَنْ عُمَرَ	3956
خَامَرَ عَقْلَ زَالٍ بِاتِّفَاقِ	وَحُرِّمَتْ لِأَصْلِ الْاِشْتِقَاقِ	3957
فِي عَنَبٍ وَالنَّخْلِ بِالتَّعْيِينِ	وَالْخَمْرُ شَرْعًا قِيلَ فِي اثْنَتَيْنِ	3958
مُحَرَّمًا وَالحُكْمُ وَاضِحٌ ظَهَرَ	بِذَا حَدِيثٍ قَدْ رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ	3959
فَالسُّكْرُ يُنْتَى مِنْهُ حُكْمُ الْعِلَّةِ	وَلِابْنِ مَسْعُودٍ وَلِابْنِ بُرْدَةَ	3960

المسألة الأولى:

حكم لحوم السباع والطيور وذوات الأربع

أَحْكَامُهَا وَأَكْلُهَا غُرُورٌ	فِي الْكُرْهِ ثُمَّ حُرْمَةُ تَدْوُرُ	3961
لِمَالِكٍ وَافَقَ ذَاكَ الْجُلَّةُ	فَالْكُرْهُ لِابْنِ قَاسِمٍ وَالْحُرْمَةُ	3962
حُكْمُ الرَّسُولِ جَاءَ ذَا وَفَضْلُهُ	فَكُلُّ ذِي نَابٍ حَرَامٌ أَكْلُهُ	3963
أَقْوَالٌ مِنْ عَارِضِهِمْ نَحِيفَةُ	لِلشَّافِعِيِّ كَذَا أَبِي حَنِيفَةَ	3964
وَالضُّبُّ وَالشَّعْلَبُ قُلٌّ جَنَسَانِ	أَكَلَةُ اللَّحُومِ لِلنُّعْمَانِ	3965
وَحُرْمَةُ الْكَلْبِ بِتِلْكَ الْجُمْلَةِ	يُسْتَشْيَا لِلشَّافِعِيِّ مِنْ حُرْمَةِ	3966
مَا سُورَهُ نَجَسٌ مِنَ الْمُحْظُورِ	وَحُرْمَةُ الْقِرْدِ لَدَى الْجُمْهُورِ	3967

عَارِضٌ حَصْرُ الْوَحْيِ عَدُّ الْمَنْعِ	لَحْمُ السَّبَاعِ بَيْنَ ذَاتِ الْأَرْبَعِ	3968
فِيهِ صَرِيحُ النَّهْيِ لِلْمُؤْتَمِنِ	لَكِنْ حَدِيثُ النَّابِ عِنْدَ الْحَشْنِيِّ	3969
لِلْجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْآيَةِ	نَهَى الْحَدِيثُ الْبَعْضُ لِلْكَرَاهَةِ	3970
فَلِلْسَّبَاعِ وَالضَّبَاعِ ثَبَتِ	وَقِيلَ بَلْ زِيَادَةٌ فِي الْحَرْمَةِ	3971

المسألة الثانية:

ذوات الحافر الأنيسة

فِيهَا أَتَى وَحُكْمُهَا التَّعْمِيمُ	وَالْحُمْرُ الْأَنْيَسَةُ التَّحْرِيمُ	3972
فِيهَا رَوَوْا تَضَارِبًا كَثِيرًا	وَالْخَيْلَ وَالْبَغَالَ وَالْحَمِيرَ	3973
حَرَّمَ لِلْبَغَالِ فِي الدُّهُورِ	مَالِكُ بِالْكُورِ وَلِلْجُنْهُورِ	3974
تَحْرِيمُهَا كَمْ يَضْطَفِي الْأَعْيَانَ	وَالْخَيْلَ مَالِكُ كَذَا التَّعْمَانُ	3975
إِبَاحَةٌ لِأَكْلِهَا قَدْ حَدَّدُوا	وَالشَّافِعِيُّ وَمِثْلُهُ مُحَمَّدُ	3976

المسألة الثالثة:

لحم الحيوان الواجب قتله

فِي حَرَمٍ فَالْخُلْفُ فِي أَكْلِ ذَكَرٍ	فَالْحَيَوَانَ إِنِ بَقِيَ قَتْلُهُ أَمْرٌ	3977
لِلشَّافِعِيِّ وَالْبَعْضُ لِلتَّائِمِ	فَالْقَتْلُ قِيلَ عِلَّةُ التَّحْرِيمِ	3978
وَمِثْلُهُ التَّعْمَانُ فِي الْمَدَارِكِ	وَذَاكَ لِلتَّعَدُّ عِنْدَ مَالِكِ	3979

المسألة الرابعة:

الحيوانات التي تستخبثها النفوس

وَالسَّرَطَانَاتُ أَتَتْ لِلسَّامِعِ	كَالْحَشَرَاتِ ثُمَّ كَالضَّفَادِعِ	3980
فَالشَّافِعِيُّ حَرَمَهَا فِي أَصْلِهَا	كَذَا سُلْحَفَاةٌ وَمَا فِي مِثْلِهَا	3981
هَلْ مَا تَعَاَفُ النَّفْسُ إِثْمٌ يُنْقَلُ	فَفِي الْحَبَائِثِ الْخِلَافُ يَخْصُلُ	3982
إِذْ حَرَمَتْ حَبَائِثًا بِالْجُمْلَةِ	إِلَى الْحَرَامِ وَفَقَّ نَصُّ الْآيَةِ	3983
فَمِثْلُ مَا فِي الْبِرِّ ذَاكَ يُوَكَّلُ	فِي حَيَوَانَ الْبَحْرِ كُلِّ فَصَلُوا	3984
فَلَابِنِ سَعْدٍ لَيْسَ يُوَكَّلَانِ	مَا مِثْلُ خَنْزِيرٍ وَكَالْإِنْسَانِ	3985

بَكَرْهَهَا قَالُوا لَدَى انْتِفَاعِ	مَجَاهِدٌ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِي	3986
فَالِإِسْمُ جَامِعٌ لِبَعْضِ الْمَأْكَلِ	مُسْتَهْلِكٌ لَمْ يَدْرِ كُنْهَ الْمُجْمَلِ	3987
تَحْرِيمُ خَنْزِيرٍ فَأَمْرٌ قَدْ حَسِمَ	إِنْ تَمَّ الْإِشْتِرَاكُ فِي فَهْمِ الْكَلِمِ	3988
لِمَالِكٍ فَأَكَلَ لَهُ أَثَمَ	سَمِّيَتْ مَوْهُ إِسْمُ خَنْزِيرٍ حَرْمِ	3989
وَالْخَمْرُ لِلتَّحْرِيمِ دَهْرًا حَائِزُ	كُلُّ النَّبَاتِ غَيْرِ خَمْرٍ جَائِزُ	3990
فِي مُسْكَرٍ مُحَرَّمٍ تَحْرِيرُهَا	أَنْبِذَةٌ قَلِيلُهَا كَثِيرُهَا	3991
لِكُلِّ مُسْكَرٍ قَلِيلٍ جَنْبِي	فَالْبَيْتُ وَالنَّبِيذُ حَرْمٌ النَّبِي	3992
قَلِيلُهُ يَحْرُمُ بِاعْتِبَارِ	حَدِيثِ مُسْكَرٍ رَوَى الْبُخَارِي	3993
حَرْمٌ نَصٌّ قَوْلِ خَيْرِ الْبَشَرِ	لَوْ قَلَّ قَدْرُهُ فَأَصْلُ الْمُسْكَرِ	3994
كُلُّ نَبِيذٍ بَعْمُومِ الذُّكْرِ	وَعَمَّمِ الْبَعْضُ بِلَفْظِ الْخَمْرِ	3995
تُخَامِرُ الْعَقْلَ لَدَى اتِّبَاعِ	بِالِاشْتِقَاقِ ثُمَّ بِالسَّمَاعِ	3996
فِيهِ اخْتِلَافُ الْأَصْلِ لِلْقُرَاءِ	وَاخْتَلَفَ فِي الْإِثْبَاتِ لِلْأَسْمَاءِ	3997
وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الذُّكْرِ	مِنْ عَنَبٍ وَالنَّخْلِ أَصْلُ الْخَمْرِ	3998
تَمَسَّكُوا بِنَصِّ حَرْفِ الْآيَةِ	مِنْ ثَمَرَاتِ النَّخْلِ أَهْلُ الْكُوفَةِ	3999
بِحُرْمَةِ لِلْخَمْرِ عَيْنًا تَلْزَمُ	وَلَا بِنِ شَدَادِ حَدِيثِ يَحْكُمُ	4000
وَفِي الْأَوَانِ دُونَ سُكْرِ يُوصَفُ	وَعَيْرُهُ بِالسُّكْرِ وَصَفٌ يُعْرَفُ	4001
وَعِلَّةٌ لِلسُّكْرِ حُكْمٌ قَاضِي	تَحْرِيمِ جِنْسٍ غَالِبٍ لِلْقَاضِي	4002

حكم الأوان التي ينتبذ فيها

المسألة الأولى:

الانتباز في الأسقية وغيرها

لِمَالِكٍ فَالشَّرْبُ فِي شَدَادِ	أَسْقِيَّةٌ تُعَدُّ لِانْتِبَازِ	4003
وَكُلُّهُ النُّعْمَانُ قَدْ أَجَازَهُ	أَوَانٍ دُبَّاءٍ وَزِفَّتٍ يُكْرَهُ	4004

المسألة الثانية:

حكم انتباز الخليطين

عَلَيْهِ أَقْوَالٌ ثَلَاثٌ قَدْ وَجَدُ	وَالْإِنْتِبَازُ مِنْ خَلِيطَيْنِ تَرَدُّ	4005
بَعْضٌ يُبَاحٌ كُلُّهُمْ يُحْتَرَمُ	يُكْرَهُ عِنْدَ الْبَعْضِ بَعْضٌ يَحْرَمُ	4006
جَرَّ خِلَافَ الْعُلَمَاءِ الْجَلَّةِ	تَرَدَّدُ الْأَمْرُ عَلَى الثَّلَاثَةِ	4007
نَهَى عَلَى تَرْكِ وَذَلِكَ السَّائِدُ	خَلَطَ الزَّبِيبَ وَالثَّمُورَ وَارَدَ	4008
مَنْ مُجْمَلٌ كُلُّ غَدَا يَحُوزُ	بِالْمَنْعِ أَوْ بِالْكُرْهِ أَوْ يَجُوزُ	4009
كُرْهًا إِبَاحَةً وَمَنْعًا إِذْ يَحُدُّ	دَلِيلَ قَوْلِ حُكْمِهِ الَّذِي اعْتَمَدَ	4010
أَنْسَ حَدِيثُهُ بِهِ جَاءَ الْأَثَرُ	خَلَفَ الْمَفَاهِيمَ عَلَى نَصِّ أَقْرَ	4011
مِنْهُ لِكُلِّ قَائِلٍ حُكْمٌ رَجَحَ	إِهْرَاقُ خَمْرٍ بَعْدَ إِزْثِهِ وَضَحَ	4012
عَيْنَ الْخُمُورِ عَلَّةٌ سُكْرًا تَجِدُ	كُرْهٌ ذَرِيعَةٌ وَتَحْرِيمٌ قَصْدُ	4013

الجملة الثانية:

أحوالها في حال الاضطرار

قَالَتْ بِهِ جَمَاعَةٌ الْأَخْيَارِ	أَكْلُ مُحْرَمٍ لَدَى اضْطِرَارٍ	4014
إِجْمَاعُهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الدَّلِيلِ	أَيُّ عُلَمَاءِ أُمَّةِ الرَّسُولِ	4015

كتاب النكاح

تَوْضُحُ الْكِتَابِ لِلطُّلَابِ	وَفِيهِ خَمْسَةٌ مِنَ الْأَبْوَابِ	4016
---------------------------------	------------------------------------	------

الباب الأول:
في المقدماتالمسألة الأولى:
حكم النكاح

وَالظَّاهِرِيُّ أَوْجَبَ فِيمَا قَرَّرَا	فَحُكْمُهُ الْجُمْهُورُ مَنْدُوبًا يَرَى	4017
--	--	------

4018	وَأَوْجُهُ الْحُكْمُ لَدَى الْمَوَالِكِ	لَدَيْهِمْ وَاضِحَةٌ الْمَسَالِكِ
4019	يَحْرُمُ مَكْرُوهٌ وَمَنْدُوبٌ وَجَبَ	مُبَاحٌ تَعْتَرِيهِ هَذِهِ الرُّتَبُ
4020	خِلَافُهُمْ عَلَى مَنَاطِ الْحُكْمِ	أَتَى عَلَى الْأَصْلَيْنِ عَبْرَ الْفَهْمِ
4021	وَخَلْفُهُمْ فِي صِغَةِ الْأَمْرِ	لِلنَّدْبِ أَوْ مُبَاحٍ أَوْ لِلجَبْرِ
4022	فَأَنْكِحُوا هَلْ جَاءَ لِلْوُجُوبِ	لِلنَّدْبِ أَمْ إِبَاحَةِ الْمَرْغُوبِ
4023	قِيَّاسٌ مَصْلَحَةٌ دَعَا بِالْمُرْسَلِ	وَمَالِكٌ قَالَ بِهِ فِي الْمُجْمَلِ

المسألة الثانية:

في حكم خطبة النكاح

4024	دَاوُدُ خِطْبَةُ النِّكَاحِ قَدْ تَجِبُ	وَذَاكَ فِي النِّكَاحِ أَمْرٌ يُرْتَفَبُ
------	---	--

المسألة الثالثة:

الخطبة على الخطبة

4025	وَخِطْبَةٌ لِلْمَرْءِ بَعْدَ خِطْبَةٍ	عَنْ فَعْلَهَا نَهَى الرَّسُولُ ثَبِتَ
4026	إِنْ وَقَعَتْ فَسُخُّ النِّكَاحِ يَعْتمَدُ	دَاوُدُ مَالِكٌ لَهُ قَوْلٌ وَجَدَ
4027	وَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ يَصِحُّ	عَقْدٌ وَجُرْمٌ آخِرٌ فِي ذَا وَضَحِّ
4028	قَبْلَ الدُّخُولِ فَسُخُّهُ لِلْبَعْضِ	بَعْدَ الدُّخُولِ الْفَسْخُ غَيْرُ مَرَضٍ

المسألة الرابعة:

النظر إلى المخطوبة قبل التزويج

4029	أَجَازَ مَالِكٌ لَوَجْهَهَا النَّظْرُ	كَفًّا أَبُو حَنِيفَةَ بَذَا أَمْرُ
4030	وَزَادَ أَقْدَامًا وَبَعْضٌ يَنْظُرُ	لِلجِسْمِ دُونَ سَوَآةٍ فَلْتَسْتُرُوا

الباب الثاني:

في موجبات صحة النكاح

4031	فِيهِ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَرْكَانِ	مِنْ وَاجِبَاتِ الْعَقْدِ لِلْإِنْسَانِ
------	-----------------------------------	---

الركن الأول:

في معرفة كيفية هذا العقد

الموضع الأول:

في كيفية الإذن المنعقد به

4032	في الإذن والرّضا كذا اللزوم	وهلّ عليّ التّخيير في المرسوم
4033	بالقول للرجال ثمّ الثيب	سكوت بكر في نكاح المذهب
4034	ونطقها للشافعي مؤكّد	ذا الحكم بالقانون فعلاً عضدوا

الموضع الثاني:

المعتبر قبوله في صحة هذا العقد

4035	رضاهمّما بعض يعدّ مطلباً	رضاً الولي لمن يعدّ واجباً
4036	وأتفقوا على رضا الرجال	وجبر محجور من الأطفال
4037	إن عدّ من مصلحة المحجور	فالجبر وارد على المشهور
4038	وكلّ فهم للحديث يوجب	لثيب بكر وذاك الأنسب
4039	وبين جدّ وأب خلف حصل	كذا يتيمّة وغيرها نقل
4040	بعد البلوغ ليس يتمّ يحصل	للبعض فقد الأب حين يكمل
4041	لذاك فاشتراك إسم التيم	يبنى عليه خلفهم في الفهم

المسألة الأولى:

هل يزوج الصغيرة غير الأب؟

4042	فمالك أجازة للوصي	أجازة النعمان للولي
4043	والخلف في قياس غير بالأب	ضارب الاجتهاد غير الحقب

المسألة الثانية:

هل يزوج الصغير غير الأب؟

4044	غير أب يزوج الصغيراً	فللوصي مالك تدبيراً
4045	على الصغير جاز إن فيه ظهر	نفع على المحجور واقع حضر

يُمْكِنُ عَقْدُهُ عَلَى الَّذِي يَلِي	أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى كُلَّ وَلِيٍّ	4046
وَالْخَلْفُ فِي الْقِيَاسِ أَمْرُهُ اتَّسَعَ	وَالشَّافِعِي لَغَيْرِ وَالِدٍ مَنَعَ	4047
لَمَنَعَ عَقْدَهُ عَلَى الصَّغِيرِ نَصٌّ	مَنْ لَأَبٍ وَضَعًا يَرَى لَهُ أَحْصَ	4048
عَلَى الصَّبِيِّ وَذَلِكَ حُكْمٌ مُعْتَمَدٌ	وَمَنْ لَهُ سَوَى بِوَالِدٍ عَقْدٌ	4049

الموضع الثالث:

عقد النكاح على الخيار

هَلْ جَازَ فِي شَرِيعَةِ الْفَلَاحِ	عَقْدٌ عَلَى الْخِيَارِ لِلنُّكَاحِ	4050
عَكْسَ أَبِي ثَوْرٍ عَلَى الْمَشْهُورِ	فَلَا يَجُوزُ جَاءَ لِلْجَمْهُورِ	4051
بَيْنَ يَسِيرٍ ثُمَّ رَفَضَ قَدْ عُرِفَ	وَفِي تَرَاحٍ لِلْقَبُولِ يَخْتَلَفُ	4052
قَلَّ قَبُولُهُ لَهُ قَدْ عَلِمَا	لِلشَّافِعِي رَفَضٌ وَمَالِكٌ لَمَّا	4053
إِلْحَاقُهَا الْقَبُولَ فِيمَا حَقَّقَا	أَبُو حَنِيفَةَ يَجُوزُ مُطْلَقًا	4054

الركن الثاني:

في شروط العقد

الفصل الأول:

في الأولياء

الموضع الأول:

اشتراط الولاية

وَفَسَّخَهُ مِنْ دُونِهَا بِالْجُمْلَةِ	وَأَيَّةُ النُّكَاحِ شَرْطُ صِحَّةِ	4055
وَعَبْرَهُ يَجُوزُ ذَلِكَ فَاَنْسَبَ	لِمَالِكٍ رَوَايَةٌ لِأَشْهَبِ	4056
وَالزُّهْرِيُّ عَقْدُهَا بِكُفَاءٍ يُعْتَبَرُ	لِلشَّافِعِيِّ أَبِي حَنِيفَةَ زُفْرُ	4057
نِكَاحُهَا وَالزُّوْجُ كُفَاءٌ قَدْ ثَبَتَ	وَالشَّعْبِيُّ قَالَ كُلُّ أَنْثَى عَقَدَتْ	4058
وَشَرْطُهُ فِي كُلِّ حَالَةٍ شَطَطٌ	دُونَ وَلِيِّ عَاقِدٍ عَنْهَا شَرْطٌ	4059
فَالْفَرَضُ يَنْفِيهِ بِنَصِّ شَائِعٍ	عَنْ ابْنِ قَاسِمٍ بِقَوْلِ رَابِعٍ	4060
يَشْتَرِطُ الْوِلَايَةَ الَّتِي ظَهَرَ	فَلَيْسَ نَصٌّ فِي الْكِتَابِ وَالْأَثَرِ	4061

بَيْنَ مُؤَيَّدٍ وَقَوْلٍ رَافِضٍ	4062	فِيهَا خِلَافٌ وَاضِحٌ التَّنَاقُضُ	4062
بَعْضُ أَجَازٍ غَيْرَ ذَا فِيمَا كُتِبَ	4063	فَالْبَعْضُ شَرْطٌ لِلْوَلِيِّ حُكْمٌ يَجِبُ	4063
فَكُلُّهَا مِنْ مُجْمَلِ الْمَعَانِي	4064	بَعْضُ الْأَحَادِيثِ كَذَا الْقُرْآنُ	4064
فِي فَهْمِهَا اسْتِفْحَالٌ خَلْفَ الْأُمَّةِ	4065	فِي لَفْظِهَا وَخَلْفَهُمْ فِي الصِّحَّةِ	4065
وَمُلْزِمٌ لَهُ وَذَا خُلْفٌ جَلِي	4066	لِذَا بِهَا اسْتَدَلُّ مُسَقِّطُ الْوَلِيِّ	4066

الموضع الثاني:

الصفات الموجبة للولاية

وَشَرْطُهُ الْإِسْلَامُ وَالذُّكُورَةُ	4067	أَوْصَافُهَا مَشْرُوطَةٌ مَوْصُوفَةٌ	4067
--	------	--------------------------------------	------

الموضع الثالث:

أصناف الولاية عند القائلين بها

أَصْحَابُهَا قُلُوبٌ نَسَبٌ سُلْطَانُ	4068	وَلَاؤُهُ إِسْلَامُهُ أَعْيَانُ	4068
فَذِي وَلَايَةِ النُّكَاحِ وَالْوَصِيِّ	4069	لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ مَا إِنْ حُصِيَ	4069
فِي عَدْتِهِمُ لِلشَّافِعِيِّ وَمَنْ نَحَا	4070	لِحُكْمِهِ نَزَعُ الْوَصِيِّ رَجَحَا	4070
أَسْبَابُ خَلْفِهِمْ فَهَلْ يُنَابُ	4071	فِيهَا وَتِلْكَ عِنْدَهُمْ أَسْبَابُ	4071
وَالخُلْفُ فِي وَكَالَةِ النُّكَاحِ	4072	كَالْخُلْفِ فِي التَّرْتِيبِ وَالْمُبَاحِ	4072
مَنْ حَصَرُهَا فِي الْبَعْضِ قَبْلَ الْبَعْضِ	4073	أَوْ دَرَجَاتِ الْقُرْبِ عِنْدَ الْعَرْضِ	4073
وَحُكْمٌ عَادِلٌ النَّهْيُ حَقًّا عَمَرَ	4074	إِذْ الْوَلِيُّ كَذَاكَ ذِي رَأْيٍ أَقْرَ	4074
كَذَاكَ لِلسُّلْطَانِ حِينَ يُوجَدُ	4075	وَجَاءَ ذَا لِلْبَيْهَقِيِّ يُسْنَدُ	4075
وَالخُلْفُ هَلْ تَرْتِيبُهُمْ شَرْعًا وَجِبَ	4076	هَلْ لِلْوَلِيِّ أَوْ ذَاكَ حَقٌّ مُكْتَسَبُ	4076
لَهَا وَلَيْسَ الْحَقُّ فِيهِ لِلْوَلِيِّ	4077	أَمْ ذَاكَ حَقُّ اللَّهِ قُلُوبٌ فِي الْأَزْلِ	4077

المسألة الأولى:

إذا زوج الأبعد بالولاية مع حضور الأقرب

إِنْ زَوَّجَ الْأَبْعَدَ مَالِكٌ حَصَلَ	4078	خُلْفٌ لَدَيْهِ فِي ثَلَاثٍ قَدْ نُقِلَ	4078
قَدْ خَيْرَ الْقَرِيبِ إِنْ شَاءَ فَسَخَ	4079	وَإِنْ يُجْزُ نِكَاحُهَا بِذَا رَسَخَ	4079
غَيْرُ وَصِيٍّ أَوْ أَبٍ لِلْبِكْرِ	4080	نِكَاحُهَا يُفْسَخُ دُونَ عُدْرِ	4080

المسألة الثانية:

حال غياب الأقرب

4081	أَمَّا الْقَرِيبُ إِنْ وَلِيًّا وَيَغِبُّ	وَلَايَةَ نَحْوِ الْبَعِيدِ تَنْقَلِبُ
4082	لِمَالِكَ أَوْ مَلِكٍ لِلشَّافِعِيِّ	أَسْبَابُ ذَا الْخِلَافِ فِي التَّنَازُعِ
4083	فِي غَيْبَةِ الْوَلِيِّ يُعَدُّ كَالْحَتْفِ	لَيْسَ لِنَقْلِهَا بِهَا مِنْ خُلْفِ

المسألة الثالثة:

في حال غياب الأب عن ابنته البكر

4084	وَعَائِبٌ يَثْرُكُ بِنْتًا بَكْرًا	تُرِيدُ لِلزَّوْجِ شَرْعًا جَهْرًا
4085	فِي الْجَهْلِ وَالْأَسْرِ وَفَاقَهُمْ عَلَيَّ	تَزْوِجُهَا إِذَا بَكْفَاءُ مُنْجَلًا
4086	وَعَظِيمَاتِ الصَّوْنِ فَفَقَّهَا تَجَبَّرُ	بُعْدُ الْوَلِيِّ فِيهِ الْخِلَافُ يُذَكِّرُ
4087	كَذَاكَ مَعْلُومُ الْمَكَانِ يُتَنَظَّرُ	مَنْ يَقْبَلُ الْأَبْعَدَ نَاءَ مَا أَنْتَظَرُ
4088	أَعْنِي بِذَا عَقْدَ قَرِيبٍ يَحْضُرُ	أَبْعَدَ مِنْهُ الْعَقْدَ مَا إِنْ يُحْصَرُ
4089	وَإِنْ تَفَوَّضَ أَمْرَهَا لِأَثْنَيْنِ	تَفَاوُتًا أَوْ يَعْقِدَا فِي الْحِينِ
4090	يُرْجَحُ الْأَوَّلُ فِي الدُّخُولِ	وَقَبْلَهُ فِي الْعَقْدِ لِلنُّقُولِ
4091	وَدَاخِلٌ بِهَا لِمَالِكَ رَجَحُ	وَالشَّافِعِيُّ لَدَيْهِ سَابِقُ نَجْحُ
4092	لَأَوَّلِ تَمْسُكًا بِالسُّنَّةِ	أَوْ بِفَوَاتِ صَفْقَةِ مَكْرُوهُةِ
4093	وَقِيلَ بِالْفَسْخِ عَلَى الدَّوَامِ	وَقِيلَ تَخْتَارُ عَلَى التَّمَامِ
4094	فَإِنَّ زَوْجَهَا بِقَوْلِ لِعُمَرِ	بِعَدْلِهِ كَعَدْلِ جَدِّهِ اشْتَهَرَ

الموضع الرابع:

في عضل الأولياء

4095	وَإِنْ لِكُفَاءٍ قَدْ دَعَتْ وَمَهْرٍ	مِثْلُ لَهَا نِكَاحُهَا بِالْأَمْرِ
4096	وَلَايَةَ فِي الْحِينِ لِلسُّلْطَانِ	تُرْفَعُ حَقُّهَا عَلَى الْإِنْسَانِ
4097	وَفِي كَفَاءَةٍ لَدَيْهِمْ يُخْتَلَفُ	وَهَلْ صَدَاقُ الْمِثْلِ مِنْهَا إِنْ وُصِفَ

1 - هو عمر بن عبد العزيز الأموي حفيد عمر بن الخطاب من جهة الأم.

وَحُلْفُهُمْ فِي بَعْضِهَا يُثَارُ	أَوْ نَسَبٍ حُرِّيَّةً يَسَارُ	4098
أَتَى حَدِيثُ الْمُصْطَفَى فِي السَّبَبِ	فِي الدِّينِ وَالْجَمَالِ ثُمَّ النَّسَبِ	4099
فَلَيْسَ مِنْ كَفَاءَةٍ فِي الْأَصْلِ	وَالشَّافِعِيِّ مَالِكُ مَهْرُ الْمَثَلِ	4100
فِيهَا الْخِلَافُ فَاشِيًا فَثَبَّتْ	وَمِنْ خَصَائِصِ الْوَلَايَةِ الَّتِي	4101
مَحْجُورَةٌ لَهُ عَلَيْهَا ذَا الْوَلَا	هَلْ يَعْقِدُ الْوَلِيُّ لِنَفْسِهِ عَلَى	4102
يَنْعُهُ بِنَصِّ حُكْمِ الشَّارِعِ	فَمَالِكٌ يُجِيزُهُ وَالشَّافِعِيُّ	4103

الفصل الثاني:

الشهادة

لَمْ يُعْفَ عِنْدَ عَقْدِهِ إِنْسَانُ	وَالشَّافِعِيُّ مَالِكٌ وَالتُّعْمَانُ	4104
وَالْخُلْفُ فِي دَوْرِ الشُّهُودِ فِيهِ	مَنْ شَاهِدَيْنِ يَشْهَدَا عَلَيْهِ	4105
أَمْ لِتَمَامِ الْعَقْدِ حُكْمًا قَرَّرُوا	هَلْ شَرْطُ صِحَّةِ لَهُ وَيُجْبَرُ	4106
وَالسَّرُّ غَيْرُ جَائِزٍ فِي حَالِ	عِنْدَ الدُّخُولِ الشَّرْطُ لِلْكَمَالِ	4107
إِذْ طَلَبَ الزَّوْجَانِ ذَاكَ مِنْهُمَا	وَاخْتَلَفُوا فِي الشَّاهِدَيْنِ يَكْتُمَا	4108
وَالشَّافِعِيُّ التُّعْمَانُ عَقْدٌ يَرْسَخُ	فَمَالِكٌ لَدَيْهِ سَرٌّ يُفْسَخُ	4109
لَكَيْ يَكُونَ النُّكْرُ فِي اسْتِبْعَادِ	أَسْبَابِ خُلْفِهِمْ عَلَى الْإِشْهَادِ	4110
يُفْسَدُ دُونَهُ بِكُلِّ فَرْعٍ	أَوْ جُزْءٍ مَشْمُولَاتِ عَقْدِ الشَّرْعِ	4111
إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ أَمْرٌ مُعْتَبَرٌ	وَالْأَصْلُ فِيهِ لَا نِكَاحٌ يُعْتَبَرُ	4112
لَأَمْرٍ عَقْدَهَا وَشَرْعًا يَسْلُكُ	ثُمَّ وَلِيِّ رَاشِدٍ وَيَمْلِكُ	4113
عَلَيْهِ فَالْجَمِيعُ حُكْمًا يَتَّبَعُ	عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَكُلُّ مُجْمَعٍ	4114
مَنْ فَاسَقَ تَجُوزُ فِي الْأَكْوَانِ	شَهَادَةُ النُّكَاحِ لِلتُّعْمَانِ	4115
وَكَتْمُهُ عَمْرٍ يَرَى فِي الرَّيْبِ	ضَرْبُ الدُّفُوفِ فِيهِ أَمْرٌ لِلنَّبِيِّ	4116

الفصل الثالث:

في الصداق

مِنَ الْفُصُولِ شَرْحُهَا بِالْجُمْلَةِ	شَأْنُ الصَّدَاقِ حُكْمُهُ فِي خَمْسَةِ	4117
---	---	------

الموضع الأول:

في حكمه وأركانه

المسألة الأولى:

في حكمه

- 4118 حُكْمُ الصَّدَاقِ شَرْطُ صِحَّةِ وَجِبِ وَذَاكَ حُكْمٌ لِلْجَمِيعِ مُسْتَتَبٌ
- 4119 فَالْإِذْنُ تَقْدِيمُ الْأَجُورِ قَدْ وَرَدَ فِي نَصِّ قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ يُعْتَمَدُ

المسألة الثانية:

قدر الصداق ولا حد لأكثره

- 4120 أَمَّا كَثِيرُ الْمَهْرِ عَدًّا لَمْ يُحَدِّدْ أَقْلُهُ مِثْلُ لَذَاكَ فِي الْعَدَدِ
- 4121 لِلشَّافِعِيِّ أَبِي حَنِيفَةَ نُسِبَ زِدْ فَقَهَاءَ طَيِّبَةَ فِيمَا حُسِبَ
- 4122 وَمِثْلُهُمْ لِلتَّابِعِينَ يُرْفَعُ مَا فِي قَلِيلِ الْمَهْرِ حَدُّ يُتَّبَعُ
- 4123 وَرُبْعُ دِينَارٍ أَقْلُهُ وَجِبِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ لَثَلَاثِ قَدْ حُسِبَ
- 4124 مَكِيلُ فِضَّةٍ عَلَيْهَا يُعْقَدُ كَذَاكَ مَا سَاوَى لَهَا إِذْ يُوجَدُ
- 4125 أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى أَمْرَيْنِ هَلْ عَوَضَ لِلْبُضْعِ فِي التَّعْيِينِ
- 4126 إِنْ صَحَّ ذَا فَالْعَدُّ غَيْرُ وَاجِبِ فَبِالْتَّرَاضِي الْعَقْدُ حُكْمُ الْغَالِبِ
- 4127 فِي شِبْهِهِ عِبَادَةٌ حَدُّ وَجِبِ وَمَالِكُ النَّفْعِ جَوَازًا مَا أَحَبَّ
- 4128 فِي السَّبَبِ الثَّانِي تَعَارُضُ الْأَثَرِ وَحُكْمُ قِيَاسٍ لِتَحْدِيدِ يُقَرَّرُ
- 4129 فَاْمْرَأَةٌ قَدْ قَبِلَتْ نَعْلَيْنِ فِي الْمَهْرِ عَهْدٌ مُنْقَذُ الْكُونَيْنِ
- 4130 أَقْوَالُ هَذَا الْبَابِ تُلْفَى ظَنِّيَّةٌ كُلُّ يَرَى لِقَوْلِهِ الشَّرْعِيَّةُ

المسألة الثالثة:

جنس الصداق

- 4131 بِكُلِّ مَا يَمْلِكُ جَازَ الْمَهْرِ مِنْ صَدُقَاتِهِنَّ قَالَ الذُّكْرُ
- 4132 أَمَّا النِّكَاحُ فِي إِجَارَةِ وَرَدَ فِيهِ مِنَ الْأَقْوَالِ أَحْكَامٌ تُحَدِّدُ
- 4133 أَصْحَهَا اللُّزُومُ نَصُّ الذُّكْرِ إِحْدَى ابْنَتِي جَاءَ عِنْدَ الْحَصْرِ

المسألة الرابعة:

تأجيله

عَلَيْهِ ضَمَنَ صُورٌ سَتُعْرَفُ	تَأْجِيلُ مَهْرٍ كُلُّهُمْ يَخْتَلِفُ	4134
ذَا مَذَهَبٌ لِمَالِكِ الْحَكِيمِ	أَجَازُهُ قَوْمٌ مَعَ التَّقْدِيمِ	4135
الْأَوْزَاعِ حُكْمُهُ لَدَى التَّلَاقِي	أَجَازُهُ لِلْمَوْتِ أَوْ فِرَاقِ	4136
أَسْبَابُ ذَا الْخِلَافِ فِي التَّشْرِيعِ	فَعَقْدُهُ هَلْ مِثْلَ عَقْدِ الْبَيْعِ	4137
مُخَالَفٌ لِصِدِّهِ يَحُوزُ	مُشَبَّهُهُ بِالْبَيْعِ لَا يَجُوزُ	4138

الموضع الثاني:

في تقرر جميعه للزوجة

وَإِلِذْخُولِ وَاجِبٍ جَمِيعُهُ	طَلَاقُهَا قَبْلَ الدُّخُولِ نِصْفُهُ	4139
---------------------------------	---------------------------------------	------

الموضع الثالث:

تشطيره

تَشْطِيرُهُ كُلُّ عَلَيْهِ يَتَّفِقُ	بَطْلَقَةِ قَبْلَ الدُّخُولِ يُسْتَحَقُّ	4140
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ لَفْظِ زَوْجٍ صَادِرٍ	مَنْ دُونَ فَنَسْخٍ أَوْ نُشُورِ ظَاهِرٍ	4141
هَلْ يَسْتَطِيعُ الْأَبُ حَيْثُ حَطَا	نِصْفَ صَدَاقِ الْبِكْرِ مِنْ قَبْلِ الْعَطَا	4142
أَجَازَ مَالِكٍ لَذَا وَالشَّافِعِيِّ	وَاللُّعْرَاقِ الْمَنْعُ فِي الْمَتَّبِعِ	4143
وَالْبِكْرِ لِلْجَمَّهُورِ وَالصَّغِيرَةِ	لَيْسَ لَهَا الْعَطَا وَلَوْ شَعِيرَةِ	4144
وَشَدُّ قَوْمٍ بِالْجَوَازِ مُسْتَدٌّ	قَوْلِهِمْ عُمُومٌ عَفْوٌ قَدْ وَرَدَ	4145

الموضع الرابع:

في التفويض

المسألة الأولى:

إذا طلبت المرأة الزواج بلا مهر

تَفْوِيضُهُ يَجُوزُ عِنْدَ الْكُلِّ	فَلَا جُنَاحَ آيَةً لِلْحَلِّ	4146
عَقْدُ النِّكَاحِ دُونَ مَهْرٍ يُفْرَضُ	وَخُلْفُهُ أَحْكَامُهُ سَتُعْرَضُ	4147

4148	إِنْ تَطَلَّبَ الصَّدَاقَ وَالْقَدْرَ اِخْتَلَفَ	فِيهِ فَمَهْرُ الْمَثَلِ حَلٌّ قَدْ عُرِفَ
4149	وَالنَّصْفُ إِنْ مَاتَ وَبَعْضٌ قَدْ مَنَعَ	مَا ضَمَّهُ رَسْمُ النِّكَاحِ إِذْ وَقَعَ
4150	أَبُو حَنِيفَةَ لَهُ ذَا الْقَوْلِ	مَالِكُ نَصْفِ الْمَهْرِ لَا يَزُولُ
4151	وَالزَّوْجُ قَدْ خَيْرٌ فِي ثَلَاثَةِ	إِمَّا الطَّلَاقِ دُونَ فَرَضِ ثَبَتِ
4152	أَوْ يُفَرِّضُ الَّذِي بِهِ تَطَالَبُ	أَوْ لَصَدَاقِ الْمَثَلِ رَغْمًا يَهَبُ
4153	نِكَاحِ تَفْوِيضٍ وَمُتَعَةٍ وَجَبَ	عَلَيْهِمَا شَطْرُ صَدَاقِ كَمْ حُسِبَ

المسألة الثانية:

إذا مات الزوج قبل تسمية الصداق وقبل الدخول في زواج التفويض

4154	وَقَبْلَ تَعْيِينِ الصَّدَاقِ إِنْ يَمُتَ	فَمُتَعَةٌ وَإِزْثَاهَا بِذَا ثَبَتَتْ
4155	صَدَاقُهَا فِي ذِمَّةٍ لِلْهَالِكِ	قَالَ بِذَا النُّعْمَانُ عَكْسَ مَالِكِ

الموضع الخامس:

في الأصدقة الفاسدة

المسألة الأولى:

إذا كان المهر مما لا يملك

4156	فَسَادُهُ إِمَّا لِمَا لَدَاتِ عَيْنُهُ	خَمْرٌ وَخَنْزِيرٌ عَلَى تَكْوِينِهِ
4157	وَفَاسِدُ الصَّدَاقِ مِمَّا يَمْتَلِكُ	فَالْمَهْرُ لِأَحَبِّ الْفَسَادِ قَدْ سَلَكَ
4158	فَمَالِكٌ لِلْعَقْدِ حُكْمًا يُفْسِدُ	قَبْلَ الدُّخُولِ فَسَخُّهُ يُعْتَمَدُ
4159	وَفِي رِوَايَةٍ يَقُولُ إِنْ دَخَلَ	صَحَّ وَمَهْرُ الْمَثَلِ فِيهِ قَدْ كَمَلَ
4160	وَالْمَهْرُ إِنْ شَرَطَ لِصِحَّةِ وَجَبَ	فَسَادُ عَقْدٍ مَنْ فَسَادِهِ حُسِبَ
4161	ذَلِكَ عَلَى أَصُولِ مَالِكٍ وَجِدَ	شَرَطُ الْكَمَالِ صِحَّةٌ مَا إِنْ يُفِدُ

المسألة الثانية:

إذا اقترن المهر ببيع

4162	إِنْ يَقْتَرِنَ بِعَقْدِ بَيْعِ مَهْرٍ	وَدُونَ تَمْيِيزِ يَسُوقُ الْقَدْرُ
4163	فَمَالِكٌ يَمْنَعُ ذَلِكَ الْعَقْدَا	وَأَشْهَبُ أَجَازَ إِذْ تَصَدَّى

- 4164 وَمِثْلُهُ النُّعْمَانُ دُونَ حَضْرٍ
وَرُبْعُ دِينَارٍ إِذَا لِلْمَهْرِ
4165 يَبْقَى لِمَهْرٍ بَعْدَ سُوقِ الْمُشْتَرِي
يُقَاسُ بِالْبَيْعِ بِحُكْمِ الْأَكْثَرِ

المسألة الثالثة:

إذا اشترط مع المهر حياء

- 4166 إِنْ يَشْتَرِطُ فِي مَهْرِهَا حَبَاءَ
صَحَّ لَدَى النُّعْمَانِ مَا أَسَاءَ
4167 وَالشَّافِعِيُّ أَفْسَدَ هَذَا الْمَهْرًا
وَمَهْرٌ مِثْلُ عَوَضِهِ أَقْرَأُ
4168 وَمَالِكَ إِنْ صَاحِبَ الْعَقْدِ لَهَا
وَبِالتُّرَاخِ مَا لَهُ لَا مَالَهَا
4169 لِابْنِ شُعَيْبٍ فِي حَبَاءِ الزَّوْجَةِ
فَهُوَ لَهَا مِنْ قَبْلِ عَقْدِ الْعَضْمَةِ
4170 وَبَعْدَ عَقْدِ مَنْ لَهُ يُعْطَى أَحَقُّ
بِهِ وَذَلِكَ الْحُكْمُ نَصٌّ قَدْ سَبَقَ

المسألة الرابعة:

إذا استحق المهر أو وجد به عيب

- 4171 إِنْ يُسْتَحَقَّ الْمَهْرُ أَوْ يُعَابُ
فَمَهْرٌ مِثْلُ تَفْرِضِ الْأَسْبَابِ
4172 قِيلَ بِقِيَمَةِ بِقَوْلِ ثَانٍ
لِمَالِكٍ جَاءَ مَدَى الْأَزْمَانِ
4173 وَبِالْأَقْلِ جَاءَ عِنْدَ اللَّخْمِيِّ
بِالْبُطْلِ سُحْنُونَ يَرَى فِي فَهْمِ
4174 إِنْ أَشْبَهَ الْبَيْعَ فَعَقْدٌ يُفْسَخُ
بِخُلْفِهِ فَالْعَقْدُ لَيْسَ يُنْسَخُ

المسألة الخامسة:

هل يجوز أن تحدد قيمتان للمهر لسبب

- 4175 زِيَادَةُ الْمَهْرِ عَلَى شَرْطٍ وَقَعَ
إِنْ لَمْ تَكُنْ لَدَيْهِ زَوْجَةٌ تُشَعُّ
4176 كَمِثْلِ شَرْطِ مَهْرِهَا الْفَيْنِ
لَسُنَّ تَكُنْ أُخْرَى لَهُ فِي الْحَيْنِ
4177 وَمَا مِنْ الْأُمُورِ مِنْ ذَلِكَ وَجِبَ
أَجَازَ قَوْمٌ شَرْطَهُ فِيمَا حُسِبَ
4178 فَالشَّرْطُ جَائِزٌ وَقَدْرُ الشَّرْطِ
لَهَا كَمَهْرِ الْمِثْلِ دُونَ حَطِّ
4179 طَلَاقِهَا إِذَا يَكُنُ وَالْمُتَمَعَةُ
وَشَرْطُهَا قَالَتْ بِهِ طَائِفَةٌ
4180 فَمَالِكَ تُنْكَحُ لِلْجَمَالِ
كَذَلِكَ لِلصَّيْتِ كَمِثْلِ الْمَالِ
4181 وَالْخُلْفُ إِنْ لِمَهْرٍ مِثْلِ حَلَا
فِي قَدْرِهِ الْخُلَافُ أَيْضًا جَلَا
8182 وَمَهْرٌ مِثْلُ قِيلَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ
بِمَهْرٍ مِثْلِ حَقِّهَا لِلْسَّامِعِ

- 4183 لَدَى أَبِي حَنِيفَةَ وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُ فِي أَمْرِ مَهْرٍ يُمْتَلِكُ
4184 لِرِزْوَجَةٍ تُرِيدُ مَهْرًا قَدْ حَصَلَ فِيهِ خِلَافُهُمْ وَأَمْرُهُ شَكَلُ

الموضع السادس:

في اختلاف الزوجين في الصداق

- 4185 فِي الْقَبْضِ وَالْجِنْسِ كَذَافِي الْقَدْرِ خِلَافُ زَوْجَيْنِ أَتَى فِي الْمَهْرِ
4186 بَعْدَ الدُّخُولِ إِنْ أَتَى فِي الْقَدْرِ تَحَالَفًا وَالْفَسْخُ فِيهِ يَجْرِي
4187 إِنْ لَمْ تَكُنْ لِوَاحِدٍ قَرِينَهُ يَأْتِي بِهَا مَعَزْزًا يَقِينَهُ
4188 كَأَنْ تَقُلْ فَلِي عَلَيْهِ أَلْفُ يُجِيبُ بَلْ عَشْرُ وَذَلِكَ الْخُلْفُ
4189 يُحَلُّ بِالْيَمِينِ مَنْ مِنْهُمْ نَكَلُ يُلْزَمُ بِالْأَدَا خِصْمَ مَا جَعَلَ
4190 بَعْدَ الدُّخُولِ خُلْفُهُمْ يُفَسِّرُ لِصَالِحِ الزَّوْجِ وَذَلِكَ الْأَشْهُرُ
4191 قَالَ أَبُو ثَوْرٍ مَعَ الْيَمِينِ وَبَعْضُهُمْ لِرِزْوَجَةٍ فِي الْحِينِ
4192 وَبَعْضُهُمْ لَهَا بِمَهْرِ الْمُثَلِّي وَمَالِكَ لِلْفَسْخِ مَنَعُهُ جَلِي

الركن الثالث:

في معرفة محل العقد

- 4193 وَفِيهِ تَسْعَةٌ مِنَ الْمَسَائِلِ نَظَّمْتُهَا لِفَهْمِ كُلِّ حَامِلِ
4194 عِلْمًا يُرِيدُ صِحَّةَ النِّكَاحِ أَوْ مَنَعِهِ كَذَلِكَ لِلْمُبَاحِ

الفصل الأول:

في مانع النسب

- 4195 وَاتَّفَقُوا فِي حُرْمَةِ النَّسَبِ سَبْعُ نَسَاءٍ قَدْ أَتَتْ لِلسَّبَبِ
4196 فَالْأُمَّهَاتُ وَكَذَا الْخَالَاتُ ثُمَّ الْبَنَاتُ وَكَذَا الْعَمَّاتُ
4197 أُخْتٌ وَبِنْتُ الْأَخِ بِنْتُ الْأُخْتِ إِنْ سَفَلَتْ كَذَلِكَ بِنْتُ الْبِنْتِ
4198 فَلَمْ يَرُدْ فِي شَأْنِهَا الْخِلَافُ مَهْمَا عَلَتْ أَوْ دَنَّتِ الْأَوْصَافُ

الفصل الثاني:

في المصاهرة

4199	مُحَرَّمَاتٌ لِلصَّهَارِ أَرْبَعُ	وَفِي الْكِتَابِ حُكْمُهُنَّ مُجْمَعُ
4200	فَزَوْجَةُ لَابْنٍ وَأُمُّ الزَّوْجَةِ	زَوْجُ أَبِي وَبِنْتُ لِقَرِينَةٍ
4201	أُمَّهُنَّ تُعْنَى بِزَوْجِ لَأَبٍ	وَحِرْمَةٌ تَفَاوَتَتْ فِي الرُّتَبِ
4202	فَفِي اثْنَيْنِ جَاءَ الْأَتْفَاقُ	حَرُمْنَ بِالْعَقْدِ وَذَا الْمَسَاقُ
4203	زَوَّجَاتُ آبَاءِ كَذَا الْأَبْنَاءِ	وَبِالدُّخُولِ وَاحِدَةً لِلرَّاءِ
4204	وَهِيَ رَبَائِبٌ بَقِيَ فِي الْحَجْرِ	وَالْخُلْفُ فِي اللَّذَّةِ حُكْمٌ فَادِرُ
4205	بِدَرَسٍ مَا فِيهِ الْخِلَافُ قَدْ ظَهَرَ	بِأُمِّ زَوْجِ أُمَّ بِوِطْءٍ إِنْ صَدَرَ
4206	وَإِنْ بَعَقِدِ مُحَكَّمٍ شَرْعاً عَقِدُ	هَلْ لِلزَّنَى تَأْثِيرُهُ إِذَا وُجِدَ

المسألة الأولى:

في شرط تحريم بنت الزوجة

4207	رَبِيبَةٌ تَحْرُمُ لِلْجُمُهورِ	عِنْدَ دُخُولِ الْأُمِّ فِي الْمَشْهُورِ
4208	فَفِي حُجُورِكُمْ أَتَى الْقُرْآنُ	ثُمَّ اقْتَفَى لِحُكْمِهِ الْأَعْيَانُ

المسألة الثانية:

متى تحرم بنت الزوجة؟

4209	مَنْ بَاشَرَ الْأُمَّ فَبِنْتُ حَرَمَتْ	عَلَيْهِ أُمَّ دُونَ ذَلِكَ اخْتَلَفَتْ
4210	فِي شَأْنِهِ أَقْوَالُ أَهْلِ الْعِلْمِ	كَالنَّظَرِ الْمُرِيبِ قُبْلَةَ الْفَمِ
4211	فَمَالِكٌ يَقُولُ لِمَسَّةِ الْيَدِ	وَمِثْلُهُ لِلشَّافِعِيِّ فِي أَحَدِ
4212	قَوْلَيْهِ دُونَ فَرَضِ حُكْمِ فِي النَّظَرِ	أَبُو حَنِيفَةَ لِفَرْجٍ إِنْ بَصُرَ
4213	مَبْنَى الْخِلَافِ هَلْ دَخَلْتُمْ يُعْتَبَرُ	بِلَمْسِهَا أَوْ وَطْئِهَا إِذَا صَدَرَ

المسألة الثالثة:

متى تحرم أم الزوجة؟

وَبَاتَّفَاقِ الْكُلِّ حُكْمٌ قَدْ عَلِمَ	وَحَرْمَةُ الْأُمِّ لَدَى عَقْدِ تَتِمِّ	4214
وَبَعْضُهُمْ لِغَيْرِ ذَاكَ قَدْ فَهِمَ	تَمَّ دُخُولُهُ بِهَا أُمَّ لَمْ يَتِمِّ	4215
وَأَبْنُ شُعَيْبٍ فِي حَدِيثِهِ جَلِي	عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَوَوْا وَعَنْ عَلِيٍّ	4216
وَلَيْسَ لِلدُّخُولِ حُكْمٌ يُثْقَلُ	فَحَرْمَةُ الْأُمِّ بِعَقْدِ تَكْمُلِ	4217

المسألة الرابعة:

حكم الزنى في هذه المسألة

مَا لِلنُّكَاحِ فِي الصَّحِيحِ يُنْسَبُ	وَالْخُلْفُ فِي حُكْمِ الزَّوْنِيِّ هَلْ يُوجِبُ	4218
فَالشَّافِعِيُّ يَرَى الزَّوْنِيَّ لَا يُعْتَبَرُ	هَلْ مَا بِهِ يُدْرَأُ حَدٌّ يُغْتَفَرُ	4219
مَا حَرَّمَ الصَّحِيحُ مِنْ عَقْدِ حُكْمِ	أَبُو حَنِيفَةَ مِنَ الزَّوْنِيِّ حَرَّمَ	4220
وَأُمُّ عَلِيٍّ مَعْنَى الْكَلَامِ مُرْعِي	وَهَلْ عَلِيٌّ مَعْنَى نِكَاحِ الشَّرْعِيِّ	4221
رَأَى بِتَأْثِيرِ لَهُ فِيمَا حَصَلَ	فَمَنْ عَلِيٌّ دَلَالَةَ الْمَعْنَى حَمَلَ	4222
فَلَيْسَ مُبْطَلًا وَذَلِكَ الْحُكْمُ	وَمَنْ عَلِيٌّ مَعْنَى الزَّوْجِ الْفَهْمُ	4223
ذَا الْقَوْلُ فِي اسْتِعْرَاضِ أَحْكَامِ تُسَقُّ	لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَقَدْ سَبَقَ	4224

الفصل الثالث:

في مانع الرضاع

يُحَرِّمَانِ الْبُضْعَ فِيمَا يُجْتَنَبُ	وَاتَّفَقُوا أَنَّ الرُّضَاعَ وَالنَّسَبَ	4225
فِي تَسْعَةِ نَظْمَتُهَا لِلِسَائِلِ	وَاخْتَلَفُوا مِنْ ذَلِكَ فِي مَسَائِلِ	4226

المسألة الأولى:

مقدار الحرمة من الرضاع

فَلَمْ يَحُدَّ مَالِكٌ فِيمَا عَلَنَ	مَقْدَارَ مُحَرَّمٍ مِنَ اللَّبَنِ	4227
أَبِي حَنِيفَةَ جَمِيعَهُمْ أَقْرَ	عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ	4228
مِثْلَ الَّذِي مِنْ نَسَبٍ يُحَرِّمُ	بِأَيِّ قَدَرٍ كَانَ مِنْهُ يُحَرِّمُ	4229

مَا زَادَ عَنْ ثَلَاثِ عَدَا فَاطْبِي	وَبَعْضُهُمْ حَدَّدَ مَصَاتِ الصَّبِي	4230
عَنْهَا بَعِشْرَ قَالَ قَوْمٌ فَاغْتَزَلِ	وَبَعْضُهُمْ خَمْسًا يَرَى وَلَا تَقَلِ	4231
بَيْنَهُمَا تَغَايُرُ الْأَسْبَابِ	عِبَارَةُ الْحَدِيثِ وَالْكِتَابِ	4232
نَصُّ الْحَدِيثِ لِلرُّضَاعِ أَشْكَلَا	فَلِلرُّضَاعَةِ الْكِتَابُ أَجْمَلَا	4233
أَوْ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ إِنْ رَضِعَ	فَمَصَّةٌ حَدِيثٌ عَائِشَةُ نَزَعُ	4234
خَمْسٌ لِسَالِمٍ عَلَى السَّمَاعِ	عَنْهَا صَفَاتُ مَحْرَمِ الرُّضَاعِ	4235
عَشْرَتَا لَوْ أَنَّ الْقُرْآنَ	حَدِيثٌ عَائِشَةُ بِنَصِّ ثَانِ	4236
وَالشَّافِعِي فِي فِقْهِهِ يُعْتَمَدُ	عَهْدَ النَّبِيِّ وَذَلِكَ نَصٌّ جَيِّدٌ	4237

المسألة الثانية:

في سن الرضاع

وَفِي الْكَبِيرِ الْخُلْفُ فِي قَوْلَيْنِ	يُحْرَمُ الرُّضَاعُ فِي الْحَوْلَيْنِ	4238
فِي الْحُكْمِ لَيْسَ عِنْدَهُمْ بِمَانِعٍ	مَالِكٌ وَالنُّعْمَانُ ثُمَّ الشَّافِعِي	4239
ثُمَّ ابْنُ عَبَّاسٍ وَجَمَهُورٌ أَقْرُ	أَبُو هُرَيْرَةَ كَذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ	4240
عَزَوْا لِعَائِشَةَ صَحِيحٌ ذَا الْخَبْرِ	دَاوُدُ لِلتَّحْرِيمِ قَالَ يُعْتَبَرُ	4241
مَنْ ذَلِكَ قَدْ فَشَا الْخِلَافُ وَانْتَشَرَ	فَفِي حَدِيثَيْنِ تَعَارُضُ الْأَثَرِ	4242
فَعِنْدَهُمْ نَازِلَةٌ فِي عَيْنِ	حَدِيثٌ سَالِمٍ عَلَى التَّبْيِينِ	4243
فَفِيهِ عِلَّةٌ رَأَوْهَا خَادِشَةَ	حَدِيثُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ	4244
وَعَبْرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ رَاجِحٌ	مَا عَمِلْتُ بِهِ وَذَلِكَ قَادِحٌ	4245

المسألة الثالثة:

في حال المرضعة

عَنِ الرُّضَاعِ بِالغِذَاءِ فَاغْرِفِ	وَقَبْلَ حَوْلَيْنِ صَبِيٌّ يَكْتَفِي	4246
مَالِكٌ لَا يُأْخِي هَذَا الْإِجْرَا	بَعْدَ فَطَامِ أَرْضَعَتْهُ أُخْرَى	4247
تَحْرِيمُهَا مِنْ ذَلِكَ حَالًا يَتِمُّ	وَالشَّافِعِي أَبُو حَنِيفَةَ لَزِمَ	4248
أَتَى خِلَافَ الشَّرْعِ فِي الْمَسْأَلَةِ	فَبَيْنَ حَوْلَيْنِ وَفِي الْمَجَاعَةِ	4249

المسألة الرابعة:

في حكم اللبن الذي يصل إلى الحلق من دون رضاع

وَاخْتَلَفُوا فِي وَاصِلِ حَلَقًا خَرَقَ	4250
مَسَالِكَ الطَّعَامِ إِنْ سَدَّ الرَّمَقُ	
هَلْ بِالْوُجُورِ وَاللُّدُودِ تَحْضُلُ	4251
مِثْلَ الرُّضَاعِ حُرْمَةً إِنْ يَكْمُلُ	
هُمَا مَعًا مِثْلَ الرُّضَاعِ يَسْرِ	4252
حُكْمُهُمَا لِمَالِكَ فِي أَمْرِ	
فِي إِخْوَةِ الرُّضَاعِ دَاوُدُ نَفَى	4253
تَأْثِيرَهَا تِلْكَ الصِّفَاتِ مَا اضْطَفَى	
هَلْ مَصُّ ثَدْيٍ عَلَّةُ الرُّضَاعِ	4254
أَمْ لِيُوصُولِ الْجَوْفِ بِاتِّسَاعِ	

المسألة الخامسة:

في شروط اللبن

أَمَّا حَلِيبُ مُرْضِعٍ إِنْ يَمْتَزَجُ	4255
بِبَعْضِ مَاءٍ فِيهِ خُلْفٌ يُنْتَهَجُ	
غَيْرُ مُحَرَّمٍ لَدَى ابْنِ قَاسِمٍ	4256
كَذَلِكَ لِلنُّعْمَانِ خَيْرٌ فَاهِمٌ	
لِلشَّافِعِيِّ وَابْنِ حَبِيبٍ عَكْسٌ ذَا	4257
فَالْعَيْنُ لَمْ تَذْهَبْ وَحُكْمٌ ذَا خُذَا	

المسألة السادسة:

اعتبار وصول اللبن إلى الحلق

وَالْخُلْفُ فِي وُضُولِهِ حَلَقَ الصَّبِيِّ	4258
مِثْلُ اخْتِلَافٍ فِي السُّعُوطِ فَانْكُتُبِ	
لَأَبْدٍ مِنْ وُضُولِهِ لِلْحَلَقِ	4259
بِكُلِّ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَسْقَى	

المسألة السابعة:

منزلة زوج المرضع

زَوْجُ رَضِيعَةٍ فَهَلْ يَصِيرُ أَبٌ	4260
لِمُرْضِعَةٍ حُكْمًا كَحُرْمَةِ النَّسَبِ	
قَسٌّ بِأَبِي أَفْلَحٍ فِي الرُّضَاعِ	4261
لِمِثْلِهَا فِي الْحُكْمِ ذِي اتِّسَاعِ	
وَالشَّافِعِيُّ مَالِكُ لَبْنِ الْفَحْلِ	4262
مُحَرَّمٌ قَطْعًا أَتَى فِي النُّقْلِ	
عَائِشَةُ وَابْنُ الزُّبَيْرِ ابْنُ عُمَرَ	4263
لَيْسَ مُحَرَّمًا إِذَا يُرَى صَدْرُ	
وَلَمْ يَصِلْ فِي لِحْظَةِ حَلَقِ الصَّبِيِّ	4264
مِثْلُ اخْتِلَافٍ فِي وُضُولِ السَّبَبِ	

المسألة الثامنة:

الشهادة على الرضاع

لَيْسَ سِوَاهَا عِنْدَهُمْ بِمَرْضُ	شَهَادَةُ النِّسَاءِ عِنْدَ الْبَعْضِ	4265
مَصْرُ الصَّبِيِّ لَشَدِيدِهَا إِذْ كَشَفَتْ	لَأَبْدٍ مِنْ شَاهِدَتَيْنِ أَكْثَرَتْ	4266
وَأَرْبَعٌ لِلشَّافِعِيِّ أَصْلُ	عَنْهُ لِحَافِ الْفِ فِيهِ قَبْلُ	4267
قَبْلَ الْأَدَاءِ عِنْدَهُمْ إِذْ يُوصَفُ	وَشَرَطُ مَالِكٍ فَشَوْ يُعْرِفُ	4268
مَا اشْتَرَطَا لِذَلِكَ أَنْ يَكُونَا	مُطْرَفٌ كَذَا ابْنُ مَا جَشُونَا	4269
وَاحِدَةٌ تَحْسُمُ لِلنِّزَاعِ	أَعْنِي فَشَوْ وَقَعَ الرِّضَاعِ	4270
سَبِيلَ مَذْهَبٍ لَهُ قَدْ عُرِفَا	عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَنْ قَفَا	4271

المسألة التاسعة:

في صفة المرضعة

جَوْفَ الصَّبِيِّ مُحَرَّمٌ إِذَا دَخَلَ	وَكُلُّ مَا مِنْ لَبَنِ الْأُنثَى وَصَلَ	4272
إِنْ حَامِلًا أَوْ أَيَّمَا مَهْمَا عَلَنُ	مَنْ لَبَنِ لَامْرَأَةٍ إِذَا يَكُنُ	4273
بَيْنَ مَذَاهِبِ النُّهَى الْأَفَاضِلِ	عِنْدَ الْجَمِيعِ بِاتِّفَاقٍ حَاصِلِ	4274

الفصل الرابع:

في مانع الزنى

وَفِيهِ أَحْكَامٌ تُصَاغُ آتِيَةٌ	وَاخْتَلَفُوا حَوْلَ زَوَاجِ الزَّانِيَةِ	4275
لِلذَّمِّ أَوْ تَوْجِيهِهِ فِي أَنْ	هَلْ مَا أَتَى فِي مُحْكَمِ الْقُرْآنِ	4276
مَحْمَلِ ذَمِّ النَّصْرِ تِلْكَ الزُّلَّةُ	قَدْ حَمَلَ الْجُمَّهُورُ نَصْرَ الْآيَةِ	4277
عَقَدَ الزَّوْاجِ جُرْمُهُ إِذْ يُوجَدُ	وَقَالَ قَوْمٌ فَالزَّنَى قَدْ يُفْسِدُ	4278

الفصل الخامس:

مانع العدد

لِقَادِرٍ وَوَأَجِدُ مَا يُنْفِقُ	نِكَاحِ أَرْبَعِ عَلَيْهِ اتَّفَقُوا	4279
وَمَنْ بَعَبْدَ كَانَ قَدَمًا يُوصَفُ	مَا فَوْقَ أَرْبَعِ فِيهِ اخْتَلَفُوا	4280
قَدْ قَصَرَ التُّعْدَادَ بِالتَّعْيِينِ	أَبُو حَنِيفَةَ لِزَوْجَتَيْنِ	4281

وَالشَّافِعِي يَحْضُرُ هَذَا الْعَدَدًا	4282
فِي مِثْلِ مَا النُّعْمَانُ فِيهِ حَدًّا	
أَسْبَابَ ذَا الْخِلَافِ هَلْ فِي الرَّقِّ	4283
كَمَثَلِ نَصْفِ الْحَدِّ حِينَ الْفُسْقِ	
وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ ضِعْفَ التُّسْعَةِ	4284
مُضَاعَفًا إِعْدَادَ نَصِّ الْآيَةِ	

الفصل السادس:

في مانع الجمع

وَالْجَمْعُ فِيهِ بَيْنَ أُخْتَيْنِ حَرْمٌ	4285
جَمْعُهُمَا تَحْرِيْمُهُ نَصًّا عُلْمٌ	
جَمْعُهُمَا فِي حَالِ رِقٍّ مُغْتَفَرٌ	4286
فَمَنْ عُمُومِ اللَّفْظِ الْاسْتِثْنَاءُ ظَهَرَ	
مَلِكُ الْيَمِينِ جَاءَ بَعْدَ الْحَظَرِ	4287
وَعَوْدُهُ لِقُرْبِ مَذْكُورِ دُرِّ	
إِحْدَاهُمَا إِذَا تَكُونُ حُرَّةً	4288
أُخْرَى بِمَلِكِ لِلْيَمِينِ مَرَّةً	
فَمَالِكُ أَبُو حَنِيفَةَ مَنَعَ	4289
كِلَاهُمَا جَمْعُهُمَا إِذَا وَقَعَ	
أَجَازَ ذَاكَ الشَّافِعِي بِمُفْرَدِهِ	4290
وَمَنَعَهُ عَلَيْهِ الْكُلُّ فَأَقْتَدَهُ	
وَمَنَعَ عَمَّةً وَخَالَةً وَرَدَّ	4291
عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ شَرْعًا فَاغْتَمَدَ	
وَذَاكَ مَنَعَ فِي الذَّرَارِيِّ مُتَّصِلٌ	4292
وَمَا تَنَاسَلُوا هُبُوطًا مُحْتَمَلٌ	
وَكُلُّ إِثْنَتَيْنِ حِينَ يُفْتَرَضُ	4293
إِحْدَاهُمَا مِنَ الرِّجَالِ إِنْ عُرِضَ	
بَيْنَهُمَا الزَّوْجُ جَاءَ يَحْرُمُ	4294
جَمْعُهُمَا مُحْرَمٌ فَلَتَعَلَّمُوا	

الفصل السابع:

في مانع الرق

وَالْعَبْدُ فِي نِكَاحِهِ لِلْأَمَةِ	4295
أَوْ حُرَّةً يَجُوزُ إِنْ رَضِيَتْ	
وَلِابْنِ قَاسِمٍ يَجُوزُ مُطْلَقًا	4296
وَبَعْضُهُمْ شَرْطَيْنِ فِيهِ حَقَّقَا	
فَمَنْ ذَلِيلٌ لِلْخَطَابِ يُفْهَمُ	4297
وَالطُّوْلُ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْهُ يُعْلَمُ	
كَذَاكَ خَوْفٌ حَاصِلٌ مِنْ عَنَتِ	4298
عَلَيْهِ جَاءَ النَّصُّ حَرْفَ الْآيَةِ	

الفصل الثامن:

في مانع الكفر

مَنَعَ زَوَاجَ الْمُشْرِكَاتِ وَاضِحٌ	4299
نَصُّ الْكِتَابِ فِيهِ وَهُوَ الرَّاجِحُ	
عُمُومُهُ مُشْرِكَةٌ وَكَافِرَةٌ	4300
وَالْخُلْفُ وَاضِحٌ عَلَى ذِي الْآخِرَةِ	

- 4301 فَجَائِزُ شَرْعِ عَالِدِي مُجَاهِدٍ
4302 وَالْمُحْصَنَاتُ نَصَبًا خُصُوصُ
4303 عَلَى الْعُمُومِ يُبْتَنَى الْخُصُوصُ
4304 عَلَيْهِ مَخْصُوصُ إِبَاحَةِ وَجْدٍ
4305 وَمَنْ إِلَى التَّحْرِيمِ شَرْعًا يَذْهَبُ
4306 حُكْمُ الْخُصُوصِ فِي جَوَازِ الْكَافِرَةِ
4307 بَيْنَهُمَا الْخِلَافُ فِيهِ مُخْتَدِمٌ
4308 إِيْمَانٌ قَلْبُهَا بِرَبِّ قَاهِرٍ
4309 وَاخْتَلَفُوا فِي حُكْمِ ذَاتِ الْبَعْلِ
4310 قَوْلُ أَتَى سَيِّئُهُمَا مَعَاثِبَتْ
4311 أَبُو حَنِيفَةَ خِلَافَ الْجَارِ
4312 وَمَالِكٌ أَجَازَ لِلْأَمْرَيْنِ

الفصل التاسع:

في مانع الإحرام

- 4313 نِكَاحٌ مُحْرَمٌ لِمَالِكٍ بَطُلٌ
4314 ذَا عَنْهُمَا وَاللَّيْثُ وَالْأَوْزَاعِي
4315 أَبُو حَنِيفَةَ يُبِيحُ إِنْ عَقِدَ
4316 وَالْخُلْفُ فِي تَعَارُضٍ لِلنَّقْلِ
4317 فِيهِ خِلَافٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَلِّ
4318 لِمُحْرَمٍ مَنَعَ الزَّوْجَ مُسْلِمٌ
- وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ عَنْهُمْ نُقِلَ
وَعَنْ صَحَابَةِ بِلَا نِزَاعٍ
فَلَيْسَ بِأَسَّ عِنْدَهُ إِذَا وَجِدَ
زَوَاجَهُ مَيْمُونَةً لِلْكُلِّ
هَلْ مُحْرَمٌ أَوْ قَدْ أَتَى فِي الْحَلِّ
رَوَاهُ عَنْ عُثْمَانَ نَهْيًا فَافْتَهُمُوا

الفصل العاشر:

في مانع المرض

- 4319 وَاخْتَلَفُوا فِي حَالَةِ الْمَرِيضِ
4320 عَلَى مَصَالِحِ تَعَمُّ الْوَرَثَةِ
4321 قَدْ خَالَفَ الْقُرْآنُ وَالْحَدِيثُ
- بَعْضُ رَأَى وَالْبَعْضُ بِالتَّحْضِيضِ
أَمْرُ الْإِلَهِ فِيهِمْ مَنْ نَكَّثَهُ
فَسِرَّ إِلَيْهِمَا خَطِيئًا حَشِيئًا

الفصل الحادي عشر:

في مانع العدة

وَأَتَّفَقُوا أَنْ نِكَاحَ الْعِدَّةِ	4322
وَعَاقِدٌ فِي عِدَّةٍ يُفْرَقُ	4323
دَوَامَ فَضْلِ لَهَا إِنْ عَقِدَا	4324
وَمَالِكُ الْأَوْزَاعِ لَيْثٌ عَنْ عُمَرَ	4325
أَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ الشَّافِعِي	4326
مَنْ بَعْدَ فَضْلِ لَهَا وَالْعِدَّةُ	4327
مُعْتَدَةٌ إِنْ عَاقِدٌ لَهَا عَقْدٌ	4328
بَيْنَهُمَا فُرُقٌ ثُمَّ الْعِدَّةُ	4329
مَنْ أَوَّلَ عِنْدَ انْتِهَائِهَا خَطَبٌ	4330
فِي عِدَّةِ الْأَوَّلِ إِنْ بِهِادَخِلُ	4331
مَنْ أَوَّلَ بِلَا انْتِهَائِهَا تَسْتَأْنَفُ	4332
خِلَافَ ذَلِكَ الْحُكْمِ رَوَاهُ عَنْ عَلِيٍّ	4333
لَيْسَ حَالًا فِي نِصُوصِ الْمَلَّةِ	
بَيْنَهُمَا وَمَالِكٌ يُحَقِّقُ	
فِي عِدَّةٍ وَلَا تَحِلُّ أَبَدًا	
تَأْبِيدُ حُرْمَةٍ بِذَلِكَ مُشْتَهَرٌ	
فَلَيْسَ فِي عَقْدِهِمَا مِنْ مَانِعٍ	
فَضْلُهُمَا عَلَيْهِ جَمْعٌ ثَبَّتَ	
فِي عِدَّةِ الْأَوَّلِ عَقْدٌ قَدْ فَسَدَ	
إِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلَ فَمُسْتَمِرَّةٌ	
مِنْ جُمْلَةِ الْخُطَابِ فِي ذَلِكَ إِنْ رَغِبَ	
فَرَّقَ وَلَا سَتَمَرَّارِ عِدَّةٍ قَبْلَ	
لِعِدَّةِ الثَّانِي وَمَهْرٌ يُرَدُّ	
إِذَا يُمَكِّنُ الزَّوْجُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ	

الفصل الثاني عشر:

في مانع الزوجية

وَمَانِعُ الزَّوْجِ كُلُّ يُلْزَمُ	4334
عَلَيْهِ عَقْدُ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ	4335
لُسْلِمَ كَذَلِكَ ذَمِّي يَحْكُمُ	
خُلْفٌ عَلَى الْإِيمَاءِ فِي الْأَحْكَامِ	

المسألة الأولى:

إذا أسلم الكافر وتحتته أكثر من أربع

وَدَاخِلُ الْإِسْلَامِ فَوْقَ أَرْبَعٍ	4336
فَمَالِكٌ يَخْتَارُ شَرْعًا أَرْبَعًا	4337
أَبُو حَنِيفَةَ أَجَازَ أَرْبَعًا	4338
أَوَّلُ أَمْرٍ عَقْدَةُ النِّكَاحِ	4339
لَدَيْهِ مِنْ زَوْجَاتِهِ فَلْتَمَنَعَ	
وَاحِدَةً الْأُخْتَيْنِ لَيْسَ مَانِعًا	
لَكِنْ عَلَيْهِنَّ زَوَاجًا وَقَعَا	
وَفَسَّخَهُ فَوَاجِبٌ يَا صَاحِبَ	

- 4340 إِسْلَامُ غَيْلَانَ عَلَى عَشْرِ ثَبَتٍ وَتَرَكَ أَرْبَعَ حَدِيثُهُ رَوَتْ
4341 وَذَا الْحَدِيثُ فِي النُّكَاحِ مُطَّرَدٌ وَخَلْفُهُ فِي الْحُكْمِ شَرَعًا قَدْ فَسَدَ

المسألة الثانية:

إذا أسلم أحد الزوجين قبل الآخر

- 4342 إِنْ أَسْلَمَتْ وَرَزَّجَهَا بَاقٍ عَلَى كُفْرٍ وَمِلَّةِ الْهُدَى مَا دَخَلَ
4343 فَمَالِكَ حَقٌّ لَهُ فِي الْعِدَّةِ وَالشَّافِعِيُّ كَذَا أَبُو حَنِيفَةَ
4344 وَالزَّوْجُ قَبْلَ زَوْجَةٍ إِذْ يُسَلِّمُ لَمْ تَقْبَلِ الْإِسْلَامَ عَقْدٌ يُفْصَمُ
4345 لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكَ يُقَطَّعُ فِي عِدَّةٍ وَمُسَلِّمٌ يُشَفِّعُ
4346 عَاتِكَةَ بِنْتُ الْوَلِيدِ أَسْلَمَتْ مَنْ قَبْلَ زَوْجِهَا عَلَى مَا قَدْ ثَبَتَ
4347 وَبَعْدَهَا أَسْلَمَ زَوْجٌ فَأَقْرُ عَقْدُهُمَا الْمَاضِي وَذَا قَدْ اشْتَهَرَ
4348 لِابْنِ شَهَابٍ قَوْلُهُ مَا هَاجَرَتْ مُؤْمِنَةٌ عَنْ كَافِرٍ وَقَدْ ثَبَتَ
4349 أَنَّ النَّبِيَّ بَيْنَهُمَا قَدْ شَرَعًا دَوَامَ عَقْدٍ كَانَ قَدَمًا مُشْبَعًا

الباب الثالث:

في موجبات الخيار في النكاح

- 4350 وَثَابِتٌ خِيَارُهَا فِي أَرْبَعَةٍ كَالْعُسْرِ بِالصَّدَاقِ أَوْ بِالنَّفَقَةِ
4351 وَفَقْدُ زَوْجٍ وَكَذَا لِلْكَسْوَةِ وَرَابِعُ الْفُصُولِ عِتْقُ الْأَمَةِ

الفصل الأول:

في خيار العيوب

- 4352 وَاخْتَلَفُوا فِي الرَّدِّ بِالْعُيُوبِ لِوَاحِدِ الزَّوْجَيْنِ فِي الْمَطْلُوبِ
4353 فَمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ وَمَنْ قَفَا قَوْلَيْهِمَا بِالرَّدِّ حُكْمًا مَا نَفَى
4354 لَا تُوجِبُ الرَّدَّ وَلَا الْأَمْسَاكَ لِلظَّاهِرِيِّ وَمَنْ لَذَاكَ حَاكَى
4355 بَعْلَةَ الْجُنُونِ وَالْجُذَامِ رُدُّ نَمِّ الْبَرَصِ وَدَاءِ فَرْجٍ إِنْ وُجِدَ
4356 وَعِلْمُهُ قَبْلَ الدُّخُولِ إِنْ حَصَلَ طَلَّقَ دُونَ التَّصْفِ مِنْ مَهْرٍ جُعِلَ

وَبَعْدَ عِلْمٍ وَمَسِيَسٍ يُكْتَشَفُ	4357
وَإِنْ يَكُنْ وَلِيُّهَا مَطْلَعًا	4358
وَإِنْ بَعِيدًا كَانَ أَوْ لَا يَعْلَمُ	4359
قَدْ قَالَ مَالِكٌ عَلَيْهَا الْمَهْرُ	4360
فَيُنَّ حُكْمَ التَّيِّعِ أَوْ فَسَادِ	4361

الفصل الثاني:

في خيار الإعسار بالصداق والنفقة

وَالْخُلْفُ فِي الْإِعْسَارِ فِي الصَّدَاقِ	4362
تَلَوُّمٌ بِالْعَامِ أَوْ عَامِينَ	4363
لِصَحْبِهِ لَكِنْ لِلنُّعْمَانِ	4364
إِعْسَارُ إِنْفَاقٍ بِهِ يُفَرِّقُ	4365
وَلَا بِنَ حَنْبَلِ أَبِي لِلشُّورِ	4366
إِنْ عُدِمَ الْإِنْفَاقُ الْإِسْتِمْتَاعُ	4367

الفصل الثالث:

في خيار الفقد

وَالْفَقْدُ فِي مَضَارِبِ الْإِسْلَامِ	4368
تُعْطَى لَهَا إِنْ تَنْتَهِيَ فَالْأَجَلُ	4369
عَامٌ عَلَيْهِ يُنْجِزُ الطَّلَاقُ	4370
تَقْسِيمُ مَالِ نَحْوِ قَرْنِ أَجَلًا	4371
تَعْمِيرُهُ لِبَعْضِهِمْ تَسْعُونًا	4372
ذَا حَسَبَ الْأَصْلَحَ فِي التَّشْرِيعِ	4373

الفصل الرابع:

في خيار العتق

مَمْلُوكَةٌ إِنْ نَحَتَ عَبْدٌ تُعْتَقُ	4374
أَحْمَدُ مَالِكٌ كَذَا الْأَوْزَاعِي	4375

تَفَاوَتَتْ كَفَاءَةٌ عِنْدَهُمَا	4376	فِي شَأْنِ عِصْمَةِ لَهُ بَيْنَهُمَا
وَبَعْضُهُمْ يَسْقُطُ عِنْدَ اللَّئِيسِ	4377	فَمَالِكٌ يَكُونُ قَبْلَ الْمَسْرِ

الباب الرابع:

في الحقوق الزوجية

لَهَا لِبَاسُهَا الْجَمِيعُ أَرْفَقَهُ	4278	وَالزَّوْجُ مُلْزَمٌ بِحَقِّ النَّفَقَةِ
خُذِي لِمَا يَكْفِيكَ بِالْمَعْرُوفِ ¹	4379	فَالْقَوْتُ وَالْكَسْوَةُ فِي الْمَوْصُوفِ
فِي وَقْتِهَا مَقْدَارُهَا فَلْتَسْمَعْ	4380	وَوَخْلَفَهُمْ فِيهَا أَتَى فِي أَرْبَعِ
فِي فَهْمِهَا اخْتِلَافُ بَعْضِ السُّبُلِ	4381	لِمَنْ عَلَى مَنْ مِثْلُ ذَا فِي الْأَصْلِ
وَالزَّوْجُ بِالْبَالِغِ كَذَا مَسْئُولُ	4382	وَشَرَطُ الْإِنْفَاقِ بِهَا الدُّخُولُ
مَا اشْتَرَطَ الْبُلُوغُ فِي الْمَنَافِعِ	4383	لِمَالِكٍ وَوَخْلَفَ ذَا لِلشَّافِعِيِّ
وَهَلْ كَغَائِبِ مَرِيضٍ فَاسْمَعِ	4384	هَلْ يُفَرِّضُ الْإِنْفَاقُ بِالْتَّمَتِّعِ
وَنَاشِزِ إِنْفَاقِهَا لَمْ يُحْرَزِ	4385	لِحُرَّةٍ يَلْزَمُ غَيْرَ نَاشِزِ
ظَنِّي دَلَالَةَ يَرَى الرَّوَادُ	4386	فِي حُكْمِهِ نَصٌّ كَذَا اجْتِهَادُ
عَلَيْهِ جَاءَ الْخُلْفُ فِي الْعُمُومِ	4387	تَعَارُضُ الْعُمُومِ وَالْمَفْهُومِ
وَفَهْمُ الْإِسْتِمْتَاعِ مِنْهُ يَحْصُلُ	4388	وَالنَّصُّ بِاتِّفَاقِ جَاءَ مُجْمَلُ
إِنْفَاقُهُ لَهَا بِذَلِكَ سَلَمَهُ	4389	وَصَحْبُ مَالِكٍ دُخُولُ بِالْأَمَةِ
لَهَا بِإِنْفَاقِ عَلَيْهِ يُحْكَمُ	4390	إِنْ كَانَ يَأْتِيهَا فَلَيْسَ يَلْزَمُ
فَعَدَدُ الزَّوْجَاتِ حُكْمًا فَاسْمَعُوا	4391	وَالْعَدْلُ فِي الْقِسْمِ عَلَيْهِ اجْتَمَعُوا
وَمُكْتَبُهُ سَبْعًا ثَلَاثًا إِنْ فَعَلَ	4392	وَزَوْجَةٌ جَدِيدَةٌ بِهَا دَخِلَ
سَبْعًا وَثَيِّبٌ ثَلَاثٌ تَجْرِي	4393	فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ لِلْبَكْرِ
وَوَضَعَ أُسْرَ خُطَّةِ الْبِنَاءِ	4394	عَلَيْهِمَا فِي فَرَحَةِ الْإِقْدَاءِ
فِي الْعَدْلِ بَيْنَهُنَّ إِذْ يُحَدُّ	4395	وَبَيْنَ ضَرَّاتٍ فَلَا تُعَدُّ
فَتَوَاهُ مِنْ أَهْلِ الْعُلُومِ الْحَنْفَا	4396	وَذَاكَ حُكْمُ مَالِكٍ وَمَنْ قَفَا

2 - قصة هند بنت عتبة لما اشكت للرسول صلى الله عليه وسلم من شح أبي سفيان، فقال لها:

«خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ» رواه البخاري.

أَبُو حَنِيفَةَ يُسَوِّي لِلزَّمَنِ	4397	بَيْنَ عَرَائِسٍ وَعَدُهُ حَسَنٌ
عِنْدَ مُرُورِهِ عَلَى الصُّرَاتِ	4398	فَذَاكَ مِنْ تَسْوِيَةِ الزَّوْجَاتِ
بَيْنَ الطَّوَافِ بَعْدَ سَبْعِ إِنْ مَكَثَ	4399	أَوْ لثَلَاثَ لَمْ يَطْفُفْ وَمَا نَكَثَ
خِيَارَهَا كَانَ ثَلَاثًا فَفَعَلَ	4400	صَحَّحَهُ مَالِكٌ فِي الَّذِي نَقَلَ
وَأَحَقُّ لِلزَّوْجِ عَلَى عَقِيلَةٍ	4401	تَخْدُمُ بَيْتًا وَتُرَبِّي الصَّبِيَّةَ
وَالخُلْفُ فِي رِضَاعَةِ الأَطْفَالِ	4402	فَوَاجِبٌ لِلبَعْضِ فِي الأَحْوَالِ
وَفَرَّقُوا بَيْنَ شَرِيفَةٍ وَمَنْ	4403	أَنْسَابُهَا يُلْحَظُ ضَمَنَهُمْ وَهَنْ
حَضَانَةٍ أُمٌّ بِهَا لَهُمْ أَحَقُّ	4404	عِنْدَ الطَّلَاقِ فَالصَّغِيرُ يُرْتَفَقُ
بِأُمِّهِ وَذَاكَ حَقٌّ لِلصَّبِيِّ	4405	وَالْعُلَمَاءُ كُلُّهُمْ ذَا يَجْتَبِي
حَضَانَةَ الصَّبِيِّ مَنْ أُمٌّ وَرَدَ	4406	فِيهَا دُعَاءٌ لِلنَّبِيِّ وَذَا أَسَدُ
إِنْ مَيَّزَ الصَّبِيَّ فَهَلْ يُخَيَّرُ	4407	فَالشَّافِعِيُّ أَجَازَ ذَا وَيَذْكَرُ
أَنَّ النَّبِيَّ خَيْرَ طِفْلاً مَيَّزَا	4408	فَاخْتَارَ أُمًّا كَانَ حُكْمًا أَحْرَزَا
لِقُوَّةِ التَّنْفِيذِ عِنْدَ فِئَةٍ	4409	مِنْ أُمَّةِ الرَّسُولِ خَيْرَ أُمَّةٍ
زَوَّجَهَا لِغَيْرِ وَالدِّسَابُ	4410	فِي قَطْعِهَا حَضَانَةَ إِذَا كُتِبَ

الباب الخامس :

في الأنحكة المنهي عنها بالشرع وحكمها

وَالنَّهْيُ وَارِدٌ بِأَرْبَعِ حَصَلُ	4411	فِي مُتْعَةٍ عَلَى الشُّغَارِ إِنْ جَعَلَ
وَخُطْبَةٍ مِنْ بَعْدِ خُطْبَةِ أَتَتْ	4412	مُحَلَّلٌ حَرَمَتْهُ فِيمَا ثَبَتَ
عَقْدُ الشُّغَارِ مَالِكٌ يُحَرِّمُ	4413	بِفَسْخِهِ عَلَى الدَّوَامِ يَحْكُمُ
وَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى	4414	تَضَحِيحَهُ بِمَهْرٍ مِثْلَ إِنْ جَرَى

نكاح المتعة

أَمَّا نِكَاحُ مُتْعَةٍ فَيُحَرِّمُ	4415	تَوَاتُرُ الأَخْبَارِ حِينَ يُحْسَمُ
فِي أَمْرِهِ عَنِ الرَّسُولِ وَاخْتَلَفَ	4416	فِي يَوْمٍ تَحْرِيمٌ لَهُ فِيمَا عُرِفَ
فِي خَيْرٍ أَوْ يَوْمٍ فَتَحَ قَدْ نَهَى	4417	عَنْ مُتْعَةٍ وَأَمْرُهَا قَدْ انْتَهَى

أَحْكَامُهُ فِيهَا عَمَرَ قَدْ ثَبَّتَتْ	4418	فِيهَا أَوْامِرُ النَّبِيِّ قَدْ صَدَرَتْ	4418
عَهْدِ النَّبِيِّ ثُمَّ أَبِي بَكْرٍ إِلَى	4419	وَقَالَ جَابِرٌ تَمَتَّعْنَا عَلَى	4419
بَيْنَ الضَّلَالِ وَالْهُدَى وَالسَّابِقِ	4420	عَهْدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ الْفَارِقِ	4420
بَيْنَ الشُّكُوكِ وَالسُّلُوكِ الْعَادِلِ	4421	لَمَحُو آثَامِ الْفَسَادِ فَاصِلِ	4421
تَحْرِيمِهَا بِسُنَّةِ الشُّفِيعِ	4422	أَفْتَى بِنَسْخِهَا مِنَ التَّشْرِيعِ	4422

نكاح المحلل

يُفْسَخُ فَوْرًا عِنْدَ كُلِّ سَالِكٍ	4423	مُحَلَّلٌ نِكَاحُهُ لِمَالِكٍ	4423
وَالشَّافِعِيُّ أَجَازَهُ وَمَا نَفَعَ	4424	سُبُلَ زَوَاجٍ لِلشَّرِيعَةِ أَتَبَعَ	4424
قَدْ رَفَعَ الْجَوَازَ حُكْمُ السَّبَبِ	4425	مُحَلَّلٌ لَعَنَتُهُ مِنَ النَّبِيِّ	4425
كَزَيْدٍ شَرَطَ صِحَّةَ أَوْ أَنْ يُحِطَ	4426	وَيَفْسُدُ النِّكَاحُ مِنْ شَرَطِ سَقَطٍ	4426
فِيهِ خِلَافٌ وَاضِحٌ لِلجَلَّةِ	4427	وَكُلُّ شَرَطٍ خَارِجٍ عَنِ صِيغَةِ	4427
لَمْ يَضْطَحِبْ عَشَقًا طَلَاقًا فَخُذَا	4428	لِمَالِكٍ لَا يَلْزَمُ الشَّرْطُ إِذَا	4428
وَالشَّافِعِيُّ سَارَ عَلَى هَذَا النَّسَقِ	4429	يَلْزُمُهُ إِنْ لَمْ يُطَلِّقْ أَوْ عَتَقَ	4429
بِحُكْمِهِمْ يَبْقَى الْخِلَافُ مُحْتَدِمٌ	4430	وَمِثْلُهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ حَكَمَ	4430
فِي شَرَطِهِ وَتَفِيهِ فَهَمُ السَّلْفِ	4431	بَيْنَ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ يُخْتَلَفُ	4431

حكم الأنكحة الفاسدة

قَبْلَ الدُّخُولِ فَسَخَهُ قِيلَ قَبْلَ	4432	وَحُكْمُ فَاسِدِ النِّكَاحِ إِنْ حَصَلَ	4432
كَيْفَ يُرَى عَنِ فَسَخِهِ مُحَايِدٌ	4433	إِنْ غَابَ شَرْطُ صِحَّةِ فَفَاسِدٌ	4433
يُبْنَى عَلَيْهِ فَسَخُهُ لِلْعَادِ	4434	وَحُلْفُهُمْ فِي عِلَّةِ الْفَسَادِ	4434
حَوَالَةَ الْأَسْوَاقِ فِيمَا يُحْتَسَبُ	4435	كَفَاسِدِ الْبَيْعِ لِمَالِكٍ نُسِبَ	4435
فِيهِ خِلَافٌ وَاضِحٌ فِيمَا ذَكَرَ	4436	وَالْفَسَخُ مَذْهَبٌ لِمَالِكٍ ظَهَرَ	4436
فَالْفَسَخُ وَالطَّلَاقُ أَيُّ رَاجِحٌ	4437	وَخُلْعُهَا فِيهِ اخْتِلَافٌ وَاضِحٌ	4437

كتاب الحلاق

أَنْوَاعُهُ فِي خَمْسَةِ الْأَبْوَابِ	4438	تُضَمُّ أَحْكَامُ لِيَذَا الْكِتَابِ	4438
---------------------------------------	------	--------------------------------------	------

الجملة الأولى:
الطلاق وما يتعلق به

الباب الأول:
الطلاق البائن والرجعي

وَبِالْكِتَابِ ثَابِتٌ وَالسَّمْعُ	أَمَّا الطَّلَاقُ بَائِنٌ أَوْ رَجْعِي	4439
إِذْ طَلَّقَ ابْنُهُ لِحَائِضٍ أَمَرَ	مَنْ الرَّسُولِ فِي حَدِيثٍ عَنْ عَمْرٍ	4440
مَنْ حَيْضَهَا وَدُونَ مَسٍّ يُحْصَرُ	إِرْجَاعَهَا حَتَّى ثَلَاثَ تَطَهَّرُ	4441
أَبْغَضُ مَا مِنَ الْحَلَالِ يُعْتَمَدُ	حُكْمٌ لِسُنِّي الطَّلَاقِ إِنْ وُجِدَ	4442
قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ ثَلَاثَ نَسَقُوا	بَيْنُونَهُ الطَّلَاقُ فِيهَا اتَّفَقُوا	4443
وَلَيْسَ بِالْبَعِيدِ شَرْطُ الْمَنْفَعَةِ	فِيهَا اخْتِلَافُ الْفُقَهَاءِ الْأَرْبَعَةِ	4444

المسألة الأولى:

الطلاق بلفظ الثلاث

فَحُكْمُهُ حُكْمُ ثَلَاثٍ وَجِدَا	مُطَلَّقُ الثَّلَاثِ لَفْظًا وَاحِدًا	4445
وَالظَّاهِرِي يَنْفِي لَدِي الْأَخْبَارِ	بِذَلِكَ قَالَ جَلَّةُ الْأَمْصَارِ	4446
كَذَا أَبِي بَكْرٍ وَعَامِيْنِ اجْتَبِي	كَانَ الثَّلَاثُ وَاحِدَةً عِنْدَ النَّبِيِّ	4447
مُحَرَّمًا كَالنَّذْرِ حُكْمًا قَسْرَةً	مِنْ مُدَّةِ الْفَارُوقِ حَيْثُ اعْتَبَرَهُ	4448

المسألة الثانية:

طلاق الرق، وهل يعتبر الزوج أو الزوجة؟

فَمَا حَسَابُهُ لَدَى الْفِرَاقِ	وَاخْتَلَفُوا فِي بَائِنِ الطَّلَاقِ	4449
تَبِينُ زَوْجَةٍ إِذَا مِنْهُ صَدَرَ	هَلْ طَلَّقَتَانِ إِنْ يَكُنْ عَبْدٌ ذَكَرَ	4450
عُثْمَانُ مِنْ صَحَابَةِ لِلشَّافِعِي	وَذَلِكَ حُكْمُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِي	4451
بَانَتْ بِطَلَّقَتَيْنِ حُكْمُ الْأَمَةِ	وَبَعْضُهُمْ ذَا الْحُكْمِ حُكْمُ الزَّوْجَةِ	4452
وَلابن مسعود علي قد حسم	كَانَ بِذَا أَبُو حَنِيفَةَ حَكَمَ	4453

- 4454 يُطَلِّقُ الرَّجَالُ أُمَّا الْعِدَّةُ فَلِلنِّسَاءِ ذَاكَ جَاءَ عُمْدَةٌ
4455 لِحُكْمِ مَالِكٍ وَمَنْ لَهُ تَبِعٌ وَالْبَعْضُ لِاشْتِرَاكِهِ فَقَدْ سَمِعَ

المسألة الثالثة:

الرق مؤثر في عدد الطلاق ومن لم يجعله كذلك

- 4456 مُؤَثِّرُ الرِّقِّ بِهِ نَقْصَانُ حَكَاهُ جَمْعُهُمْ وَذَاكَ الشَّانُ
4457 لَهُ اعْتِبَارٌ فِي الطَّلَاقِ يُحْكَمُ فِي نَقْصِهِ وَالْحَدُّ حِينَ يُحْسَمُ

الباب الثاني:

في معرفة الطلاق السني والبدعي

- 4458 وَأَجْمَعُوا أَنَّ طَلَّاقَ السُّنَّةِ فِي طَهْرَهَا مَا مَسَّهَا وَطَلَّقَةَ
4459 وَاحِدَةً يَكُونُ ذَاكَ السُّنِّيَّ وَغَيْرُهُ الْحَرَامُ وَالْبِدْعِيُّ

الموضع الأول:

هل من شرطه أن لا يتبعها طلاقاً في العدة؟

- 4460 فَيِنَّ مَالِكَ أَبِي حَنِيفَةَ تَبَايُنٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
4461 مَالِكٌ لَا يَتَّبِعُهَا بِطَلْقَةِ ثَانِيَةِ طَوَّالٍ عَهْدِ الْعِدَّةِ
4462 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى الطَّلَاقَا بِكُلِّ طَهْرٍ وَاحِدَةً فَرَاقَا
4463 بِسُنَّةٍ وَلَيْسَ بِدْعَةً أَتَى كَلُّ عَلَى فَهَمٍ لِحُكْمِ ثَبَاتَا

الموضع الثاني:

هل المطلق ثلاثاً بلفظ واحد مطلق للسنة؟

- 4464 لَفْظُ الطَّلَاقِ بِالثَّلَاثِ بِدْعَةٌ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ وَزَلَّةُ
4465 قَالَ شَافِعِيُّ أَنْكَرَهُ فِعْلُ النَّبِيِّ عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ وَفِعْلُهُ أَصْحَبِي
4466 لِمَالِكٍ رَأَى بِرَفْعِ الرُّخْصَةِ بِبِدْعَةٍ قَبِيحَةٍ مُشِينَةٍ

الموضع الثالث: حكم من طلق في وقت الحيض

المسألة الأولى:

حكم من طلق وقت الحيض

4467	فِي الْحَيْضِ مَنْ لَزَوْجَةٍ قَدْ طَلَّقَا	أَثَبَتْ جُمُوهُورًا لَهُ وَفَرَّقَا
4468	بَيْنَهُمَا وَلِلْحَرَامِ قَدْ فَعَلَ	بِرَجْعَةٍ يَقُولُ قَوْمٌ إِنْ حَصَلَ
4469	فَبَعْضُهُمْ يَعُدُّهُ طَلَقًا	وَالْبَعْضُ لَيْسَ جَالِبًا فِرَاقًا

المسألة الثانية:

حكم الرجعة إن طلق وقت الحيض

4470	وَعِنْدَ جُمُوهُورٍ حَسَابُهُ اسْتَدَّ	لَأَمْرٍ رَجْعَةٍ وَذَلِكَ يُعْتَمَدُ
4471	أَنَّ الرَّجُوعَ لِلْفِرَاقِ يَحْصُلُ	وَأَبْنُ عَمَرَ طَلَّقَتْهُ تَكْمُلُ
4472	عَدُّ ثَلَاثٍ فِي طَلَقٍ تُتَّبَعُ	فِيهِ نُصُوصُ الشَّرْعِ حِينَ يُرْفَعُ
4473	وَقَالَ بَعْضُ فَالرَّسُولِ قَدْ أَمَرَ	إِرْجَاعَهَا وَعَدُّ طَلْقَةٍ حَظَرَ
4474	يَوْمَ مَرُّ لِلْجُمُوهُورِ بِالْمَرَاجِعَةِ	حُكْمُ الطَّلَاقِ عِنْدَهُمْ مَا وَسَعَهُ
4475	رَاجِعَهَا وَبَعْدَ طَهْرِ طَلَّقَا	وَذَلِكَ حُكْمٌ شَرَّحَهُ قَدْ سَبَقَا

المسألة الثالثة:

متى يوقع هذا الطلاق بعد الإيجاب أو الندب؟

4476	مُطَلِّقٌ فِي حَيْضَةٍ يَرْتَجِعُ	حَتَّى لَطَهْرَتُمْ حَيْضٌ يُتَّبَعُ
4477	وَذِي شُرُوطِ صِحَّةِ الطَّلَاقِ	يَرْجُومَعُ السَّنَةَ لِلتَّلَاقِي
4478	حَتَّى يَكُونَ دُونَ طَهْرٍ مَا قَرُبَ	فِيهِ لَزَوْجَةٍ فِرَاقُهَا كُتِبَ
4479	رُجُوعُهُ لَهَا أَتَى عِقَابُ	لَا تَمَّ فِرَاقُهُ الصَّوَابُ
4480	وَأَصْلُهُ فِي أَمْرِهِ نَجَلُ عُمَرُ	لَتَرْكِهِ الطَّلَاقِ فِي حَيْضٍ صَدَرَ
4481	لِلشَّافِعِيِّ فَابْنُ جُرَيْجٍ قَدْ سُئِلَ	عَنْ فَعَلِ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ قَدْ دَخَلَ
4482	فِي عَدَدِ الطَّلَاقِ وَفَقَّ السَّنَةَ	وَتَرَكَ عَدًّا جَاءَ عَنْ جَمَاعَةٍ
4483	دَلِيلُهُمْ فَكُلُّ فِعْلٍ لَمْ يَرِدْ	عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَذَا فِعْلٌ يُرَدُّ

المسألة الرابعة:

متى يوقع الإجماع في هذه المسألة؟

- 4484 مَالِكٌ وَقَتُّ عِدَّةِ إِجْبَارٍ لَدَيْهِ إِزْجَاعٌ لَهَا يَخْتَارُ
4485 وَأَشْهَبٌ فِي حَيْضَةِ إِزْجَاعِهَا كَيْ لَا تَطُولَ عِدَّةٌ أَوْدَعَهَا

الباب الثالث:

في الخلع

- 4486 خُلِعَ وَصُلِحَ فِدْيَةً مُبَارَأَةً إِسْمٌ لِمَالٍ قَدْ تُوذِيهِ إِمْرَأَةٌ
4487 مِنْ أَجْلِ تَطْلِيْقٍ يُعَدُّ فَاصِلًا وَدَرْسُهُ هُنَا يَتِمُّ كَامِلًا

الفصل الأول:

في جواز وقوعه

- 4488 قَدْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ ثُمَّ السُّنَّةِ عَلَيْهِ إِجْمَاعٌ هُدَاةَ الْأُمَّةِ
4489 زَوْجَةٌ قَيْسٍ نَجَلٍ ثَابِتٍ رَوَتْ حُكْمَ الرَّسُولِ فِي فِرَاقٍ دَفَعَتْ
4490 فِيهِ حَدِيْقَةً وَطَلَّقَتْ حَكْمَ وَاحِدَةً بِهَا وَذَا الْحُكْمُ يَعْمُ
4491 رَغْمَ خُصُوصِيَّةِ ذَلِكَ السَّبَبِ أَسَّسَهُ فِي الْحُكْمِ عَالِي الرُّتَبِ

الفصل الثاني:

في شروط وقوعه

- 4492 شُرُوطُهُ فِي الْقَدْرِ ثُمَّ الْحَالِ مِنَ النِّسَاءِ يُعْطَى إِلَى الرِّجَالِ

المسألة الأولى:

في مقدار ما يجوز الخلع به

- 4493 لِمَهْرَهَا تُعْطَى لَهُ أَوْ أَكْثَرَ لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ إِنْ قَرَّرَا
4494 وَمَالِكٌ يَجُوزُ بِالْوَجُودِ كَذَلِكَ بِالْمَجْهُولِ وَالْمَعْدُودِ

المسألة الثانية:

في صفة العوض في الخلع

وَالْخُلْعَ إِنْ تُعْطِيَ فَلَا يُرَدُّ	4495
وَيَلْزَمُ الطَّلَاقُ ذَاكَ الْحَدُّ	
لَا تَسْتَحِقُّ عَوْضًا عَمَّا حَصَلَ	4496
إِذْ ضَيَّعَتْ بِالْجُرْمِ مَا لَا مُحْتَمَلٌ	

المسألة الثالثة:

في الحال التي يجوز فيها الخلع واختلافهم فيها

لَأُبَدُّ فِيهِ مِنْ رِضَاهُمَا مَعَا	4497
وَبَعْدَ عَضْلِهِ لَهَا إِنْ شَرَعَا	
فِي وَضْعٍ تَرْتِيبٍ لِفَضْلِ تَدْفَعُ	4498
فِي شَأْنِهِ مَا لَا وَعَقْدٌ يُنْزَعُ	
شَدُّ أَبُو قَلَابَةَ وَالْبَصْرُ	4499
فَالْخُلْعُ غَيْرُ جَائِزٍ لَدَيْهِمْ	4500
حَتَّى تَكُونَ لِلزَّوْجِ تَجْتَرِمُ	
دَاوُدُ لَا يَجُوزُ دُونَ الْخَوْفِ	4501
أَنْ لَا يُقِيمَا سُنَّةَ الْمَعْرُوفِ	
وَأَنْفَرَدَ النُّعْمَانُ إِذْ أَجَازَهُ	4502
رُفْقَةً إِضْرَارٍ بِزَوْجِ حَازَهُ	

المسألة الرابعة:

فيمن يجوز له الخلع ومن لا يجوز له

كُلُّ رَشِيدَةٍ يَجُوزُ الْخُلْعُ	4503
عَنْ نَفْسِهَا سَفِيهَةٌ فَالْمَنْعُ	
بِذُنِّ حَاجِرٍ لَهَا يُرْشَدُ	4504
وَالْأَبُ عِنْدَ مَالِكٍ يُسَدِّدُ	
عَلَى صَغِيرٍ خَوْفَ غِبْنٍ وَارِدِ	4505
كَمَا أَجَازَ الثُّلُثُ لِلتَّبَاعِدِ	

الفصل الثالث:

في نوعه

وَنَوْعُهُ لِمَالِكٍ طَّلَاقٌ	4506
وَالْفَسْخُ لِلنُّعْمَانِ إِذْ يُسَاقُ	
تَعْرِيفُهُ بَيْنَ الطَّلَاقِ يَخْتَلِفُ	4507
وَبَيْنَ فَسْخٍ فِي صِفَاتٍ تُسْتَشْفَى	
فَائِدَةُ الْفَرْقِ فَهَلْ يُعْتَدُ	4508
بِهِ طَّلَاقٌ بَائِنٌ يُعَدُّ	
أَنْهَى زَوْجًا قَائِمًا بَيْنَهُمَا	4509
وَدُونَ رَجْعَةٍ عَلَى مَا أَنْتَظَمَا	
قَالَ أَبُو ثَوْرٍ بَطْلَقَةَ إِذَا	4510
بَلَفَظَ طَلْقَةَ أَتَى شَرْحًا خُذَا	
وَالْفَسْخُ حَالَةٌ تَنَاقُضُ الرُّضَى	4511
وَذَاكَ فَرْقٌ وَاضِحٌ لِمَا مَضَى	

الفصل الرابع:

فيما يلحقه من الأحكام

أَحْكَامُهَا ضَمَّنَ سَطُورُ تَبَيَّنَتْ	فُرُوعُهُ مَلَّاحِقٌ كَثِيرَةٌ	4512
طَلَّاقُهَا أُمَّ لَا وَذَاكَ يُوصَفُ	فَهَلْ عَلَى مُخْتَلَعِهِ قَدْ يُرَدَّفُ	4513
إِرْدَافُهُ بِالْخُلْعِ حِينَ ءَالَا	فَمَالِكَ يَشْتَرِطُ اتِّصَالَا	4514
حُكْمُ إِرْدَافِ أَتَى بِالْمَانِعِ	أَمْرُهُمَا إِلَيْهِ أَمَا الشَّافِعِي	4515
بَيْنَ تَرَاحٍ أَوْ لِفُورٍ شَافِي	مَا فَرَّقَ التَّعْمَانُ فِي الإِرْدَافِ	4516
فَمَالِكَ لِقَوْلِ زَوْجٍ قَدْ قَبِلَ	وَالْخُلْفُ قَدْرَ الْخُلْعِ إِنْ فِيهِ حَصَلَ	4517
تَخَالَفًا وَمَهْرَهَا فِي الشَّارِعِ	إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةً فَالشَّافِعِي	4518
فِي شَأْنِهِ تَرَكَ الْخِلَافَ أَجْدَرُ	كَمَهْرٍ مِثْلِ وَالْخِلَافِ يَكْثُرُ	4519

الباب الرابع:

في تمييز الطلاق من الفسخ

تَفَاوُتٌ وَلَا يَزُولُ بَاقِ	مَالِكَ بَيْنَ الْفَسْخِ وَالطَّلَاقِ	4520
وَعَشْرَةُ الزَّوْجَيْنِ وَاسْتِقْرَارُ	مَا فِيهِ رَجْعَةٌ كَذَا اسْتِمْرَارُ	4521
فَهُوَ الطَّلَاقُ حُكْمُهُ بِذَا نُقِلَ	أَمْرُ الزَّوْاجِ بَعْدَ خُلْفٍ قَدْ حَصَلَ	4522
فَمِثْلَ مُحْرَمٍ تَقُولُ الْمِلَّةُ	وَالْفَسْخُ حِينَ تَسْتَحِيلُ الْعِشْرَةَ	4523

الباب الخامس:

في التخيير والتملك

أَنْ تَمْلِكَ الطَّلَاقَ فِي الْمَشْهُورِ	وَجَاءَ فِي التَّمْلِيكِ وَالتَّخْيِيرِ	4524
يُرَادُ بِالتَّخْيِيرِ جُزْءٌ ظَاهِرًا	بِوَاحِدَةٍ أَوْ فَوْقَهَا إِنْ أَنْكَرَا	4525
لَهَا اخْتِيَارٌ مَا تَشَاءُ إِذْ عَرَضَا	مَنْ مَوْقِفَيْنِ بِالتَّسَاوِيِ فَوْضَا	4526
ثَنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ كَمَا تَرَى	إِنْ كَانَ مُطْلَقًا فَمَالِكَ يَرَى	4527
تَغَايِرٌ عَنِ مَالِكَ فِيمَا اعْتَمَدَ	وَبَيْنَ تَمْلِيكِ وَتَوْكِيلِ وَجُدَ	4528
وَنَقْضُ تَمْلِيكِ لَهَا لَا يَحْسُنُ	تَوْكِيلُهَا فِيهِ الرُّجُوعُ مُمَكِّنُ	4529

4530	لَمَّا لَكَ خِيَارُهَا يَنْحَصِرُ	فِي مَجْلِسٍ وَحُكْمُهُ يُعْتَبَرُ
4531	لِلشَّافِعِيِّ التَّمَمَانِ وَالْأَوْزَاعِ	حُكْمَ مَالِكَ وَيَا لِاجْتِمَاعِ
4532	مَا جَعَلَ الشَّرْعُ بِأَيْدِ الرَّجُلِ	فَلَا يَجُوزُ مَسُّهُ بِمَعْضَلِ
4533	إِرَادَةَ الزَّوْجِ بِقَوْلِ عَابِرِ	وَالْبَعْضُ قَالَ بِالْقَرَارِ الْجَائِرِ
4534	لَيْسَ لَهَا التَّمْلِيكُ فَوْقَ وَاحِدَةٍ	قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ لِفَتْوَى شَاهِدَةٍ
4535	لَسَائِلِ زَوْجَتِهِ مَلَكُهَا	فَطَلَّقَتْ عَدَّ الثَّلَاثَ نَفْسَهَا
4536	لَكِنْ عُمَرُ أَبِي وَقَالَ وَاحِدَةٍ	وَلَيْسَ طَلْقَةٌ عَلَيْهَا زَائِدَةٌ
4537	وَهُوَ أَحَقُّ بِالرُّجُوعِ إِنْ أَحَبَّ	لَكِنْ لِلْجُمْهُورِ رَأْيٌ يُضْطَحِبُ
4538	لِسُنَّةِ الْمُخْتَارِ فِي تَخْيِيرِ	زَوْجَاتِهِ فَاخْتَرَنَ لِلْبَشِيرِ
4539	مَالِكُ طَلْقَةَ يَرَاهَا بَائِنَةً	فَهِيَ الَّتِي تَكُونُ حُكْمًا كَائِنَةً
4540	كَمَا يَرَى اخْتِيَارَهَا بَذَا ثَبَتَ	فِي طَلْقَةِ وَاحِدَةٍ كَمَا رَوَتْ
4541	كَذَاكَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ إِنْ طَلَّقَتْ	لِنَفْسِهَا رَجْعِيَّةً تَحَقَّقَتْ
4542	أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهَا بَائِنَةً	وَأَقَعَةَ التَّمْلِيكِ شَرْعًا كَائِنَةً
4543	وَأَنْحَصَرَ الْخِلَافُ فِي ثَلَاثَةٍ	مَبَاحِثِ التَّمْلِيكِ حُكْمًا ثَبَتَ
4544	فِي الْفَرْقِ لِلتَّمْلِيكِ وَالتَّخْيِيرِ	ثَلَاثُ طُلُوقَاتٍ عَلَى التَّحْرِيرِ
4545	وَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ أَوْ وَاحِدَةٌ	وَالْخُلْفُ هَلْ بَائِنَةٌ أَمْ رَجْعِيَّةٌ



الجملة الثانية

الباب الأول:

في الطلاق وشروطه

الفصل الأول:

في ألفاظ الطلاق المطلقة

بِنَصِّ قَوْلِ الشَّرْعِ ذَا الْمَسَاقِ	بِاللَّفْظِ أَوْ بِالنِّيَّةِ الطَّلَاقُ	4546
وَدُونَ نِيَّةِ تَرَاهُ يَكْمُلُ	فَهَلْ صَرِيحُ اللَّفْظِ فِيهِ يَعْمَلُ	4547
بَعْضٌ بِلَفْظِ دُونِهَا بَعْضٌ وَسَطٌ	فَالْبَعْضُ يَمْضِي وَبِنِيَّةٍ فَقَطُ	4548
كِنَايَةٌ صَرِيحٌ دُونَ مَيِّنِ	وَقَوْلُ جُمهُورٍ عَلَى صَنَفَيْنِ	4549
وَعَيْرُهُ كِنَايَةٌ إِذَا جَرَى	لَفْظُ الطَّلَاقِ مَالِكٌ فَقَطُ يَرَى	4550
فِي السَّرَاحِ وَالْفِرَاقِ تَكْمُلُ	وَالشَّافِعِيُّ ثَلَاثَةٌ تُسْتَعْمَلُ	4551

المسألة الأولى:

في حكم قول المطلق

قَدْ طَبَّقُوا بِاللَّفْظِ حُكْمَ الشَّارِعِ	مَالِكٌ وَالثُّعْمَانُ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ	4552
وَقَصْدُهُ لَيْسَ لِذَلِكَ صَاحِبًا	زَوْجٍ بِلَفْظَةِ الطَّلَاقِ خَاطِبًا	4553
دُونَ قَرِينَةٍ وَذَا مَوْجُودٌ	فَقَوْلُهُ لَدَيْهِمْ مَرْدُودٌ	4554
تَكُونُ مِنْهُ مَنفَعًا لِلدَّارِكِ	أَعْنِي قَرِينَةَ لَدَى الْمَوَالِكِ	4555
وَجُوبَ نِيَّةٍ وَذَلِكَ الشَّانُ	وَالشَّافِعِيُّ يَرَى كَذَا الثُّعْمَانُ	4556
فِيئَةً مُشْتَرَطٌ كَالرَّادِعِ	مَالِكٌ فِيهِ سَدٌّ لِلدَّرَائِعِ	4557

المسألة الثانية:

فيمن قال لزوجته أنت طالق وادعى أنه أكثر من واحدة

قَالَ أَرَدْتُ فَوْقَ وَاحِدَةٍ تُعَدُّ	وَالْقَوْلُ طَالِقٌ لِرِزْوَجَةٍ وَقَدْ	4558
مَا فَهَمَ الثُّعْمَانُ لَا يُحْرِمُهُ	مَالِكٌ مَا نَوَى بِهَا يَلْزِمُهُ	4559
قَوَاعِدَ الطَّلَاقِ فِي شَرْطِ عِلْمِ	مَنْ رَجَعَهَا لِشَرْطِهَا إِنْ يَحْتَرِمُ	4560
لَيْسَ لِبَعْضِ جَاءَ رَأْيٍ رَاجِحِ	وَفِي كِنَايَةِ خِلَافٍ وَاضِحِ	4561

الفصل الثاني :

ألفاظ الطلاق المقيدة

أَوْ بِأَشْرَاطِ سَاقِهِ الْمَنَادِي	مُقَيَّدُ الطَّلَاقِ بِاسْتِنَادِ	4562
فَمِنْهُمَا مُقَيَّدٌ لَا يَخْلُو	مَشِيئَةً مُقَيَّدٌ أَوْ فِعْلٌ	4563
نَفَذَ مَالِكَ وَمَا مَعْنَاهُ	مُطَلَّقٌ إِنْ شَاءَ قَالَ اللَّهُ	4564
كَلَاهُمَا لِذَا الطَّلَاقِ وَأَصْفَا	وَالشَّافِعِي أَبُو حَنِيفَةَ نَفَى	4565
فَحَاضِرٌ لَلآتِ حَيْثُ عَلَقَا	بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْمُطَلَّقَا	4566
دُخُولِ دَارٍ أَوْ يَكُونُ عَارِفَا	إِلَّا عَلَى شَرْطِ يَكُونُ وَاقِفَا	4567

الباب الثاني :

في المطلق الجائز الطلاق

وَمِنْ مَرِيضٍ خُلْفُهُمْ فِي إِزْثِهِ	مِنْ عَاقِلٍ حُرٍّ وَغَيْرِ مُكْرَهٍ	4568
لِمَالِكَ وَغَيْرِهِ فَلْتَفَهُمُوا	أَمَّا طَّلَاقُ مُكْرَهٍ لَا يَلْزَمُ	4569
وَالخُلْفُ فِي شَرِيعَةٍ مِنْهُ حَصَلُ	أَبُو حَنِيفَةَ لَهُ شَرْعًا قَبْلَ	4570
تَمَضَى لَدَى الْجُمُهورِ فِي الزَّمَانِ	وَطَلَّقَهُ أَتَتْ مِنَ السُّكْرَانِ	4571
صَحْبُ أَبِي حَنِيفَةَ فَلْتَعْتَنِي	وَبَعْضُهُمْ يُلْغِيهِ مِنْهُ الْمَرْزِي	4572
شَارِبُهُ لَيْسَ لَهُ مِنْ عُذْرِ	بِلُغْنَةِ الرُّسُولِ شَرَبِ الخَمْرِ	4573
وَعَنْ زَوَالِ السُّكْرِ حَيْثَمَا وَصَفَ	زَوَالِ عَقْلِ بِالجُنُونِ يَخْتَلِفُ	4574
إِنْ جُنَّ لَيْسَ دَاخِلًا فِيمَا وَقَعَ	فَالسُّكْرُ بِاخْتِيَارِ سَكْرَانِ صُنِعَ	4575
وَالثَّانِي لَمْ يَسَعِ لِمَا قَدْ وَجَدَا	فَوَاحِدٌ لِعَقْلِهِ قَدْ أَفْسَدَا	4576
عَتَقَ طَّلَاقٌ قَرَدٌ لِلهَالِكِ	وَيَلْزَمُ السُّكْرَانِ عِنْدَ مَالِكِ	4577
لِحَقِّ غَيْرِهِ لِذَاكَ فَافَهُمُوا	وَبَيْعُهُ نِكَاحُهُ لَا يَلْزَمُ	4578

الباب الثالث:

فيمن يتعلق به الطلاق من النساء ومن لا يتعلق

عَلَى الَّتِي فِي عَضْمَةٍ تُعْتَبَرُ	وَأْتَفَقُوا أَنَّ الطَّلَاقَ يَصْدُرُ	4579
أَوْ مُرَدِّفٍ أُخْرَى لَهَا فِي الْفَثْرَةِ	فِي عَضْمَةٍ لِرُؤُوسِهَا أَوْ عِدَّةٍ	4580
لَأَنَّهَا لَيْسَتْ لَهُ بِشَرَعِيَّةٍ	وَعَبْرُ جَائِزٍ عَلَى أَجْنَبِيَّةٍ	4581
يَخُصُّهُ شَرَعاً زَوْجاً سَابِقُ	إِنْ قَالَ إِنْ عَقَدْتُهَا فَطَالِقُ	4582
لِعَبْرِ زَوْجَةٍ طَلَّاقاً يَقَعُ	وَابْنُ شُعَيْبٍ عَنِ أَبِيهِ يَمْنَعُ	4583

الجملة الثالثة

الباب الأول:

أحكام الرجعة في الطلاق الرجعي

عَلَيْهِ لِلْجَمِيعِ زَوْجٌ يَسْتَحِقُّ	وَرَجْعَةُ الطَّلَاقِ حُكْمٌ مُتَّفَقٌ	4584
لِصِحَّةِ الطَّلَاقِ وَالتَّعْدَادِ	وَأْتَفَقُوا فِي الْقَوْلِ وَالْإِشْهَادِ	4585
لِصِحَّةِ الرَّجْعَةِ إِذْ تُعَادُ	لِمَالِكٍ يُشْتَرَطُ الْإِشْهَادُ	4586
إِشْهَادُهُ لِرَجْعَةِ يَصَاحِبُ	وَالشَّافِعِيُّ لَدَيْهِ شَرْطٌ وَاجِبٌ	4587

الباب الثاني:

في أحكام الارتجاع في الطلاق البائن

مَنْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا وَتُرْجَعُ	دُونَ الثَّلَاثِ لَطَّلَاقٍ يَقَعُ	4588
فَبَعْدَهُ قَدْ يُمَكِّنُ التَّلَاقُ	إِنْ لَمْ تَكُنْ بِبَائِنِ الطَّلَاقِ	4589
مَنْ دُونَ زَوْجٍ عَاقِدٍ وَلَا يُرَدُّ	وَفِي الثَّلَاثِ لَا تَحِلُّ فِي الْأَبَدِ	4590
وَذَلِكَ مَلْعُونٌ بِذِكْرِ الْأَفْضَلِ	تَحْلِيلُهَا بِحِيلَةِ الْمُحَلَّلِ	4591
إِنْ عَادَ فِي الطَّلَاقِ نَفْسَ الْمُشْكَلِ	وَاخْتَلَفُوا فِي هَدْمِهِ لِلأَوَّلِ	4592

الجملة الرابعة

الباب الأول:

في العدة

الفصل الأول:

في عدة الزوجات

النوع الأول:

في معرفة العدة

وَحَيْضُهَا مُسْتَرْسَلٌ مَقْبُولٌ	كُلُّ طَلَاقٍ حُرَّةٌ مَدْخُولٌ	4593
لِقَطْعِهِ تَدْرِي وَمُسْتَحَاضَةٌ	مَنْ غَيْرِ رِيَّةٍ وَلَا يَائِسَةٍ	4594
ثَلَاثَةُ الْأَقْرَاءِ لِلدَّمِيمَةِ	فَحُرَّةٌ فِي حَالَةِ سَلِيمَةٍ	4595
لِلطُّهْرِ أَوْ لِلْبَدءِ فِي الدَّمَاءِ	وَاخْتَلَفُوا مِنْ ذَلِكَ فِي الْأَقْرَاءِ	4596
فَالْقُرءُ لِلدَّمَاءِ فِي الَّذِي حَكُوا	فَابْنُ عَمَرٍ أَبُو حَنِيفَةَ رَوَوْا	4597
وَالْخُلْفُ فِي الْمَفْهُومِ كُلُّ يَجْتَهُدُ	حَسَابُ عِدَّةٍ عَلَيْهِ يَعْتمَدُ	4598
حُكْمُ طَلَاقٍ حُرَّةٌ مُرْجَعَةٌ	يَنْبِي عَلَيْهِ مُدَّةٌ لِلرُّجْعَةِ	4599
يُقَالُ لِلطُّهْرِ وَتِلْكَ عَلَّةٌ	فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَطَيْبَةُ	4600
حُكْمُ الْجَمِيعِ فِي طَلَاقٍ إِذْ وُصِفَ	فَفِي اشْتِرَاكِ اللَّفْظِ فِي الْقُرءِ اخْتَلَفَ	4601
وَالْخُلْفُ فِي مَعْنَاهُ عِنْدَ الْعَرَبِ	لِابْنِ عَمَرٍ نَصُّ الْحَدِيثِ لِلنَّبِيِّ	4602
مَنْطَاطُ بَدءٍ أَوْ تَمَامٍ فَاجْتَبَى	فَالْخُلْفُ فِيهِ شَأْنٌ كُلُّ مَذْهَبٍ	4603
كُلُّ لَهُ حُكْمٌ سَدِيدٌ فَانْتَبَهَ	فَقَوْلُ أَيِّ تَقْتَفِي لِمَذْهَبِهِ	4604
مَنْ دُونَ رِيَّةٍ فَمَالِكٌ يَحْضُ	إِنْ طُلِّقَتْ صَغِيرَةٌ وَلَا تَحْضُ	4605
فِي عِدَّةٍ تَبْقَى عَلَى الْمَشْهُورِ	بِأَنَّهَا تَسْعَةُ الشُّهُورِ	4606
وَيَوْمَ كَفَّهُ عَنِ اسْتِمْتَاعِ	إِنْ لَمْ تَكُنْ بِالْحَمْلِ وَالْإِرْضَاعِ	4607
مُخَالَفٌ لِسَدِّ الْأَبُو حَنِيفَةَ	يَبْدَأُ فِيهِ عِدَّةً لِلتَّسْعَةِ	4608
دُخُولِ سَنِ الْيَأْسِ مِنْ حَيْضِ غَدْرٍ	مَنْ لَا لَهَا عُدْرٌ لَدَيْهِ تَنْتَظِرُ	4609

وَعدَّةٌ لِمُسْتَحَاضَةِ سَنَةٍ	4610
مَالِكٌ عَكْسًا لِأَبِي حَنِيفَةَ	4611
إِنْ أَوْهَمَتْ وَلَمْ تُمَيِّزْ فَلْتَعُدْ	4612
وَالشَّافِعِيُّ إِنْ تَعَرَّفَ الْأَيَّامَا	4613
وَعَبَّرَ حُرَّةً بِنَفْسِ الْحُكْمِ	4614
بِحُرْمَةِ الْإِنْسَانِ فِي الْأَكْوَانِ	4615
لَفْظُ الْكِتَابِ جَاءَ بِالتَّرْبِصِ	4616
وَإِسْنَةُ الْإِيْمَاءِ مَالِكٌ جَعَلَ	4617
أَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ الثُّورِ	4618
مَنْ زَوْجَةٌ فِي عِدَّةٍ إِنْ يَرْتَجِعُ	4619
بِمَا مَضَى مِنْ عِدَّةِ الْمُرْتَجِعِ	4620
فَقَوْلُ جُمهُورٍ بِهَذَا الْحُكْمِ	4621
لِلشَّافِعِيِّ إِزْجَاعُهَا فِي الْعِدَّةِ	4622
فِي عِدَّةِ الْمَاضِي لَهَا أَنْ تَسْتَمِرَّ	4623
إِنْ لَمْ يُؤَدَّ مَا عَلَيْهِ تُرْتَجِعُ	4624
كَلَاهُمَا يُعْطَى لَهَا حُكْمٌ ظَهَرَ	4625
فَإِنْ تَكُنْ عِبَادَةٌ تَسْتَأْنِفُ	4626
فِيهِ وَإِنْ بَرَاءَةٌ لِلرَّحِمِ	4627

النوع الثاني :

أحكام العدة

كَذَلِكَ فِي إِسْكَانِهَا وَالْمُتَعَةَ	4628
بِالْحُكْمِ فِي ثَلَاثَةِ الْقَرَائِنِ	4629

المسألة الأولى:

إسكان المطلقة

وَمَنْعُهُ فِي الْحُكْمِ لِلْجَمَاعَةِ	إِسْكَانُهَا إِنْفَاقُهَا لِلْكَوْفَةِ	4630
وَفِي عُمُومِ النَّصِّ جَاءَ ذَا شَطَطٍ	فَمَالِكَ أَعْطَى لَهَا السُّكْنَى فَقَطَّ	4631
لِقَوْلِ مَرْأَةٍ بَذَا أَدَانَا	قَالَ عَمْرٌ لَا نَدَعُ الْقُرْآنَا	4632
بَيْنَ دَلِيلِ قَاطِعٍ وَأَمْرٍ	جُلُّ الَّذِينَ رَجَّحُوا لِلظَّاهِرِ	4633
فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ فِيمَا قَدْ وُصِفَ	عَنْ حُجَّةِ ظَنِّيَّةٍ وَيُخْتَلَفُ	4634

المسألة الثانية:

النظر في عدة الحامل

فَوَضِعَ حَمْلَهَا عَلَيْهِ مُتَّكِلٌ	أَعْنِي الَّتِي فِي حَمْلِهَا مَاتَ الرَّجُلُ	4635
لَوْضِعَ حَمْلٍ عِدَّةٌ لَا تَزِدُّوْا	سُبَيْعَةً حَدِيثُهَا يُحَدِّدُ	4636
حَلَلَتْ لِلنِّكَاحِ نَصُّ الْأَمْرِ	لِلْحَمْلِ فَارَقَتْ بِنِصْفِ شَهْرٍ	4637

الباب الثاني:

في المتعة

سَادَ الْخِلَافُ فِي فَتَاوِي الْأُمَّةِ	فَيَنْ نَدَبَ أَوْ وُجُوبَ الْمُتَعَةِ	4638
إِمَّا لِفَهْمِ لِلْعُمُومِ يَعْتَمَدُ	مَنْ أَهْلُ ظَاهِرٍ وَالْكَوْفُ يَسْتَدُ	4639
فِيهَا ثَلَاثَةٌ مِنَ الْخُلُولِ	فَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُ لِلْمَدْخُولِ	4640

باب في بعث الحكمين

عَلَيْهِ فَقَهَا لِلْخِلَافِ يَقْطَعُ	جَوَازُ بَعْثِ الْحَكَمَيْنِ مُجْمَعُ	4641
يُصَالِحَا كَذَا يُفَرِّقَانِ	مَنْ أَسْرَتِيهِمَا يُعَيِّنَانِ	4642
وَفِي اتِّفَاقٍ لَهُمَا يُوَثِّقُ	فَمَالِكَ حُكْمُهُمَا يُطَبِّقُ	4643
وَمَالِكَ نَصِّ الْكِتَابِ يُفْهَمُ	وَالشَّافِعِيُّ رَضِيَ لِرُجُوعِ يَلْزَمُ	4644
مِنْ حَكَمَيْنِ عَادِلَيْنِ يَظْهَرُ	مِنْهُ وَجُوبُ الْحُكْمِ حِينَ يَصْدُرُ	4645

لَكِنَّ صَحْبَ مَالِكَ قَدْ سَجَلُوا	4646	خُلْفًا كَثِيرًا فِي الَّذِي قَدْ نَقَلُوا
إِنْ طَلَّقَا ثَلَاثَةً فَوَاحِدَةً	4647	وَلَا تُعَدُّ غَيْرَهَا بِزَائِدَةٍ
مَا يُوجِبُ الثَّلَاثَ فِي الطَّلَاقِ	4648	إِلَّا بِأَمْرِ الزَّوْجِ فِي مَسَاقِ
إِعْدَادِ تَعْيِينِهِمَا لِمَا عَاهَدَ	4649	إِلَيْهِمَا وَأَشْهَبَ حَلْفًا وَجَدَ
لِصِحَّةِ الثَّلَاثِ فِي التَّحْكِيمِ	4650	أَمَا رَضِيَ الزَّوْجَيْنِ لِلتَّيْمِ

كتاب الإيلاء

إِيْلَاءُ زَوْجٍ مُدَّةٌ مَعْرُوفَةٌ	4651	مِنْ زَوْجَةٍ أَحْكَامُهُ مَوْصُوفَةٌ
--------------------------------------	------	---------------------------------------

المسألة الأولى:

هل تطلق بانقضاء الأربعة الأشهر في الإيلاء؟

أَرْبَعَةٌ مِنَ الشُّهُورِ قَيِّدُوا	4652	بِهَا الْيَمِينَ عَهْدُهُ إِذْ يُعْقَدُ
وَبَعْدَهَا يَفِيءُ أَوْ يُطَلَّقُ	4653	وَإِنْ أَبَى لَوَاحِدٍ يُحَقِّقُ
طَلَّاقَهُ الْقَاضِي إِذَا يُتَّهَمُ	4654	بِرَفْضِ إِيْلَاءٍ وَعَوْدٍ يُحْسَمُ
فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَالشُّورِيُّ	4655	بَيْنَهُمَا الْفِرَاقُ فِي الشُّهُورِ
إِذَا انْقَضَتْ تِلْكَ الشُّهُورُ لَمْ يَفِيءْ	4656	أَبُو حَنِيفَةَ فِرَاقُهُ يَجِيءُ
بَعْدَ انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْإِيْلَاءِ وَلَمْ	4657	يَفِيءْ بِمَا إِلَّا بِهِ وَذَا فَهَمُ
وَبِانْتِهَاءِ مُدَّةِ الْفِيءِ يَتِمُّ	4658	إِنْ فَاءَ ذَنْبَهُ الْكَرِيمُ قَدْ رَحِمُ
تَرُبُّصٌ لَزَوْجَةٍ دُونَ الرَّجُلِ	4659	قَدْ شُبِّهَتْ بِالذَّيْنِ دُونَ أَنْ يَحُلَّ
تَرُبُّصٌ مُدَّتُهُ إِذْ يَقَعُ	4660	كَمُدَّةِ الْأَجَالِ إِذْ يَرْتَجِعُ

المسألة الثانية:

اليمين التي يكون بها الإيلاء وقول مالك

يَمِينُ مُوَلِّ نَصُّهُ فِيهِ اخْتَلَفَ	4661	فَمَالِكٌ كُلُّ يَمِينٍ إِذْ وُصِفَ
يُرَى بِهِ الْإِيْلَاءُ حُكْمًا يُقْبَلُ	4662	وَالشَّافِعِيُّ الْمَبَاحُ لَفْظٌ أَعْدَلُ
فَمَالِكٌ بِمُعْجَزِ الْقُرْآنِ	4663	قَدْ عَمَّ الْإِيْلَاءُ فِي الْأَيْمَانِ
وَالشَّافِعِيُّ شَبَّهَ بِالْكَفَّارَةِ	4664	مُخْصَصًا عُمُومَ هَذِي الْآيَةِ

المسألة الثالثة:

إذا ترك الزوج الوطاء بغير يمين وهل يكون إيلاء

- 4665 وَتَرَكَ وَطْءَ عِنْدَ مَالِكٍ حَكْمٌ عَلَيْهِ إِيلَاءٌ بِأَمْرِ يُتَّهَمُ
4666 وَتَرَكَ وَطْءَ بُغْيَةَ الْإِضْرَارِ لِمَالِكٍ كَالْمَوْلِيِّ فِي الْأَخْبَارِ

المسألة الرابعة:

مدة الإيلاء

- 4667 إِنْ قَصَدَ الضَّرْبَ بِذَا لِلزَّوْجَةِ مَالِكٌ حُكْمُهُ عَلَى ذِي الْعَلَّةِ
4668 إِنْ يَمِينٍ شَدَّ ذَا أَوْ لَمْ يَشُدَّ فَمَالِكُ الْفِرَاقِ حَتْمًا يَعْتَمَدُ
4669 لِابْنِ أَبِي لَيْلَى وَبَعْضُ إِنْ حَلَفَ أَقَلُّ مِنْ أَرْبَعَةٍ إِذَا وَصَفَ
4670 فَوَقَّتْ عَدَّهُ مَعَ الْيَمِينِ يَبْدُو نَفَاذُهُ عَلَى ذَا الْحِينِ

المسألة الخامسة:

نوع الطلاق الذي يقع بالإيلاء عند مالك والشافعي

- 4671 طَلَاقٌ إِيلَاءٌ يَرَاهُ الشَّافِعِيُّ طَلَاقٌ رِجْعَةٌ بِحُكْمِ الشَّارِعِ
4672 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ بَائِنًا إِذْ لَا يَزَالُ مِنْهُ ضَرْمُكُنَا
4673 مَالِكٌ قَالَ مِثْلَ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ لَيْسَ لَهُ فِي رِجْعَةٍ مِنْ مَانِعٍ

المسألة السادسة:

هل يطلق القاضي إذا أبى الزوج الضيء أو الطلاق؟

- 4674 إِنْ لَمْ يَفِيءْ وَلَمْ يُطَلَّقْ طَلَقًا عَلَيْهِ قَاضٍ قَدْ رَأَاهُ عَلَّقَا
4675 لِمَالِكٍ وَقَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ فَحَبْسُهُ أَوْلَى بِأَمْرِ صَادِرٍ
4676 مِنْ نَائِبِ السُّلْطَانِ وَهُوَ الْقَاضِي وَحُكْمُهُ لِفَرَضِ عَدْلٍ مَاضٍ
4677 تَعَارُضِ الطَّلَاقِ ثُمَّ الْمَصْلَحَةُ كُلُّ لَهُ فِيهِ كَلَامٌ رَجَّحَهُ
4678 فَمَنْ رَأَى لِلأَضَلِّ فَالطَّلَاقُ خُصَّ بِهِ الرَّجَالُ وَالْفِرَاقُ
4679 إِنْ غَلَبَ اجْتِنَابَ وَقَعَ الضَّرَرُ فَمُرْسَلُ الْقِيَاسِ ذَا فِي الأَثَرِ
4680 لِمَالِكٍ يَقُولُ ذَا بِهِ الْعَمَلُ عَارِضُهُ الْكَثِيرُ حَيْثَمَا حَصَلَ

المسألة السابعة:

هل يتكرر الإيلاء إذا طلقها ثم راجعها؟

4681	إِنْ كَانَ فِي الْإِيْلَاءِ ثُمَّ طَلَّقَا	إِنْ يَرْتَجِعُ وَلَمْ يُضَاجِعْ حَقَّقَا
4682	مَالِكَ لِرَجْعَةِ الْإِيْلَاءِ	عَلَيْهِ فِي الرَّجْعِيِّ بِإِلَاءِ امْتِرَاءِ
4683	فَهُوَ بِذَا يُكْرَرُ الْإِيْلَاءُ	سُقُوطُهُ لِلشَّافِعِيِّ جَاءَ
4684	وَذَاكَ فِي الْإِيْلَاءِ بَعْدَ فِرْقَةٍ	وَوَارِدُ ذَا الْقَوْلِ عَنِ جَمَاعَةٍ
4685	مَنْ عَلِمَاءِ الْفَقْهِ فِي تَحْرِيمِ	لِعَوْدَةِ الْإِيْلَاءِ مِنْ قَدِيمِ
4686	فِرَاقِهِ فِي رَجْعَةٍ أَوْ بَائِهِ	كَانَ يَمِينُهُ بِنَفْسِ الْكَائِنِهِ
4687	لَا يَتَعَدَّاهَا لِحَلْفِ ثَانِ	قَدْ جَدَّ فِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ
4688	وَمَالِكَ يُرَاعِي رَفْعَ الضَّرَرِ	وَمِنْ تَعَسَّفِ مُنَافِ الْأَشْهَرِ

المسألة الثامنة:

هل تلزم الزوجة المولي منها عدة؟

4689	عَدَّتْهَا تَلْزَمُ لِلْجُمْهُورِ	وَالنَّفْيُ إِنْ حَاضَتْ مَدَى الشُّهُورِ
4690	ثَلَاثَ مَرَّاتٍ لِجَابِرٍ وَرَدَّ	عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَذَا حُكْمِ أَسَدٍ

المسألة التاسعة:

إيلاء العبد وقول مالك فيه

4691	لِلْعَبْدِ قَالَ مَالِكٌ شَهْرَانِ	إِنِّي أَرَى أَنَّهُمَا سَيَّانِ
4692	إِنْ كَانَ إِبرًا رَحِمَ قَدْ يُسْتَدُّ	لَهُ فَنُطْفَةُ الرَّجَالِ تَتَّحِدُ
4693	وَمَنْ يَقْلُ بِغَيْرِ ذَا فَقَدْ تَرَكَ	لِعِلَّةٍ فِي رَحِمِ قَدْ تَشْتَرِكُ

المسألة العاشرة:

هل شرط رجعة المولي أن يطاق؟

4694	وَالْوَطْءُ لِلْجُمْهُورِ إِنْ فِي الْعِدَّةِ	لَيْسَ بِشَرْطٍ عِنْدَهُمْ فَثَبَّتْ
4695	وَمَالِكَ إِنْ لَمْ يَطَأْ وَلَمْ يَجِدْ	عُذْرًا رُجُوعُهُ بِهِ لَهَا فَسَدُ

كتاب الظهار

فَبِالْكِتَابِ ثُمَّ سُنَّةِ النَّبِيِّ	4696
قَدَ قَرَّرُوا لِحُكْمِهِ بِالسَّبَبِ	
فَأَيَّةُ الظَّهَارِ خَوْلَةٌ رَوَتْ	4697
قِصَّةَ زَوْجِهَا عَلَى النَّبِيِّ حَكَتْ	
ظَاهَرَ مِنْهَا زَوْجِهَا فِيهَا وَمَا	4698
مِنْ رَحْمَةٍ لَهَا النَّبِيُّ قَدَ قَدَّمَا	
فَذَلِكَ مِمَّا خَصَّ فِيهِ السَّبَبُ	4699
وَعَمَّ حُكْمُهُ السُّوَى وَيُرْغَبُ	
فِي سَبْعَةٍ مِنَ الفُصُولِ يُحْصَرُ	4700
فِيهِ الْكَلَامُ إِنْ سُؤَالَ يُذَكَّرُ	

الفصل الأول:

في ألقاظ الظهار

إِنْ قَالَ قَائِلٌ كَظَهَرَ أُمِّي	4701
فَهُوَ ظَهَارٌ ثَابِتٌ فِي الْحُكْمِ	
وَأِنْ أَتَى بِلَفْظٍ غَيْرِ الظَّهِرِ	4702
أَوْ غَيْرِ أُمٍّ فِي صَرِيحِ الذُّكْرِ	
مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ فِي التَّأْيِيدِ	4703
لِمَالِكٍ ظَاهِرًا بِالتَّأَكِيدِ	
وَقَالَ قَوْمٌ لَيْسَ ذَا ظَهَارًا	4704
لِذَلِكَ نَصٌّ قَاطِعٌ وَيَتَّبِعُ	4705
فَلَفْظُهُ أَغْضَاؤُهُ أَشَارًا	
مَنْ كُلُّ عَضْوٍ حَرَّمُوا فِيهِ النَّظْرُ	4706
أَبُو حَنِيفَةَ بَعْضُ وَيَمْنَعُ	
تَعَارُضُ الْمَعْنَى لِنَصٍّ وَاضِحٍ	4707
فِي مُحْكَمِ الْقُرْآنِ أَوْ نَصِّ الْأَثَرِ	
فَلَا يُقَاسُ غَيْرُهُ عَلَيْهِ	4708
تَحْرِيمُ عَضْوٍ بَائِنٍ وَرَاجِحٍ	
وَلَمْ يَضُمَّ لَفْظَةً إِلَيْهِ	

الفصل الثاني:

في شروط وجوب الكفارة فيه

لِلْجُلِّ لَمْ تَجِبْ سِوَى بِالْعَوْدَةِ	4709
طَاوُسٌ لَمْ يَقُلْ بِحُكْمِ الْجِلَّةِ	
نِيَّةٌ وَطَاءٌ عِنْدَ مَالِكٍ فَقَطْ	4710
وَالْعَوْدُ وَالْإِمْسَاكُ بَعْضٌ يُشْتَرَطُ	
فَيْنَ لَفْظِ الْعَوْدِ وَالْإِرَادَةِ	4711
جَاءَ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ الْجِلَّةِ	
وَهُوَ خِلَافٌ حَاصِلٌ فِي الظَّنِّ	4712
سُلُوكُهُ لَيْسَ لِقَهْمٍ يُغْنِي	

الفصل الثالث:

فيمن يصح فيه الظهار

وَأَخْلَفُ فِي ظَهَارِهِ مِنْ أُمَّةٍ	لُزُومُهُ لِزَوْجَةٍ فِي عِصْمَةٍ	4713
فِيهِ اخْتِلَافٌ أَهْلَ عِلْمِ الْمَلَّةِ	وَمِنْ إِمَاءٍ أَوْ ظَهَارِ الْمَرْأَةِ	4714
لِلشَّافِعِيِّ الْعَكْسُ أَبِي حَنِيفَةَ	فَهُوَ مِنَ الْإِمَاءِ مِثْلُ الْحُرَّةِ	4715
بِهِ عَلَى سَيِّدَهَا إِذْ يُجْزَمُ	فَلَيْسَ فِيهَا مِنْ ظَهَارٍ يُحْكَمُ	4716
عَادَرَهُ الزَّمَانُ وَالْأَوْصَافُ	ظَهَارُهُ مِنْهَا وَذَا خِلَافُ	4717
فَالْبَعْضُ يُعْفِيهَا وَبَعْضُهُمْ وَصَفُ	ظَهَارِ زَوْجَةٍ عَلَيْهِ مُخْتَلَفُ	4718
قَوْلُ ضَعِيفٍ لَيْسَ فِيهِ مُنْجِي	ظَهَارُهَا بِنَفْسِ حُكْمِ الزَّوْجِ	4719

الفصل الرابع:

فيما يحرم على المظاهر

لِمَالِكٍ مِنْ كُلِّ جِسْمِ الزَّوْجَةِ	يُحَرِّمُ الظُّهَارُ كُلَّ لَذَّةٍ	4720
أَحْمَدُ وَالثُّورِيُّ بِهِ قَدْ حَكَمَا	وَالشَّافِعِيُّ وَطَاءُ فَرَجَ حَرَمًا	4721
قَدْ يُفْهَمُ الْوُلُوجُ عُرْفَ نَاصِرَةٍ	وَالخُلْفُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ بَاشِرَةٍ	4722
وَذَاكَ حُكْمٌ وَاضِحٌ الْإِسْنَادِ	عَلَيْهِ جُلُّ عُلَمَاءِ الضُّادِ	4723

الفصل الخامس:

هل يتكرر الظهار بتكرار النكاح؟

وَرَجَعَ الزَّوْجَةَ حَيْثُ قَرَّرَا	مُطَلَّقٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُكْفِرَا	4724
لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكِ النُّخْرِيِّ	يُحَرِّمُ مَسَّهَا بِلا تَكْفِيرِ	4725
تَلَزَمَهُ فِي سَائِرِ الْأَطْوَارِ	فَمَالِكٌ كَفَّارَةُ الظُّهَارِ	4726
وَالْعَفْوُ مِنْهَا بَعْدَ فَوْتِ الْمُدَّةِ	وَالشَّافِعِيُّ تَلَزَمَ عِبْرَ الْعِدَّةِ	4727
قَبْلَ طَلَاقٍ وَاصِلِ الثَّلَاثَةِ	هَلْ يَهْدِمُ الظُّهَارُ كُلَّ الْعِصْمَةِ	4728

الفصل السادس:

في دخول الإيلاء عليه

للشافعي تَدَاخَلَ الْحُكَمَيْنِ	4729
وَمَالِكَ إِنْ كَانَ آلاَ لِلضَّرَرِ	4730
فَفِي اخْتِلَافِ الرَّأْيِ فِي الْأَمْرَيْنِ	4731
بَانَتْ بِفَوْتِ مُدَّةِ الْإِيْلَاءِ	4732
خُلِفَ عَلَى ثَلَاثَةِ الْأَقْوَالِ	4733
وَبَعْضُهُمْ لِأَبَدٍ مِنْ مَضَرَّةٍ	4734

الفصل السابع:

في أحكام كفارة الظهار

إِعْتِاقَ رَقَبَةٍ وَصِيَامَ يُعَدُّ	4735
تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ بِالْإِجْبَارِ	4736
وَفِي الْخِلَافِ فِي شُرُوطِ الصَّحَّةِ	4737
وَالْوِطْءِ إِنْ يَقَعُ مَدَى الصِّيَامِ	4738
فَمَالِكٌ صِيَامُهُ يَسْتَأْنَفُ	4739
وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُ لِاسْتِثْنَائِهَا	4740
كَفَّارَةَ الظَّهَارِ وَالْيَمِينِ	4741
قَبْلَ الْمَسِيحِ فِي الظَّهَارِ تُنْجِزُ	4742
فِي أَيِّ وَقْتٍ أَخْرَجَ الْمُكْفِرُ	4743
وَعِنْدَ إِعْتِاقِ فَهَلْ إِسْلَامٌ	4744
هَلْ حَمْلٌ مُطْلَقٌ عَلَى مُقَيَّدٍ	4745
إِنْ كَانَ إِعْتِاقٌ لَوَجْهِ الْقُرْبَةِ	4746
وَاللَّفْظُ لِلنُّعْمَانِ بِالْعُمُومِ	4747
وَفِي سَلَامَةِ مَنْ الْعُيُوبِ	4748
وَحُلْفُهُمْ فِي قَدْرِهِ الْمُؤَثِّرِ	4749
تَتَّبَعُ الْخِلَافِ فِي الظُّنُونِ	4750

وَلَيْسَ فِي الْمَوْضُوعِ قَوْلٌ نَسَبَهُ	فَالنَّصُّ جَاءَ فِي عُمُومِ الرَّقَبَةِ	4751
فَكُلُّنَا بِمَا يَقُولُ يَقْتَدِي	بَعْضٌ لِقَوْلِ قَاسِمِ مُحَمَّدٍ	4752
ظَهَرَ هَا فَمَالِكٌ يُكْفَرُ	مُظَاهِرٌ مِنْ زَوْجَةِ يُكْرَرُ	4753
مُتَابِعَاتُ كُفْرِهِ يُقَرَّرُ	عَنْهَا بِوَاحِدَةٍ وَإِنْ يُظَاهِرُ	4754
تَكْفِيهِ وَاحِدَةٌ نَحَا الْأَخْيَارُ	فِي مَجْلِسٍ تَتَابَعَ الظُّهَارُ	4755

كتاب اللعان

وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول:

في أنواع الدعاوى الموجبة له وشرطها

زَنَى وَنُكِرُهُمَا الْإِثْنَانِ	مَنْشَأُ اللَّعَانِ دَعْوَيَانِ	4756
مَشْهُورٌ مَالِكٌ لَذَاكَ حَسَنًا	وَالْقَذْفُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَلْتَعِنَا	4757
وَنَفِي حَمَلٍ جَاءَ فِي إِنْجَازِهِ	وَالْعَكْسُ لِلْجُمُهورِ فِي جَوَازِهِ	4758
وَأَنْ يَرَى الزَّنى وَذَا الْمُضْمُونِ	وَشَرْطُهُ فِي عِصْمَةٍ تَكُونُ	4759

الفصل الثاني:

من صفات المتلاعنين

تَرْتَبُ اللَّعَانُ حُكْمًا سَطْرًا	إِنْ يُنْفِ زَوْجٌ حَمَلٌ ظَاهِرًا	4760
وَبِالشَّهَادَاتِ يَكُونُ الْفَضْلُ	إِنْ يَرِمُ زَوْجَةً فَذَاكَ الْأَصْلُ	4761

الفصل الثالث:

في صفة اللعان

بَأَرْبَعِ خَامِسَةٍ فَلْيَلْعَنِ	يُحْلِفُ أَنَّهُ رَأَاهَا تَزْنِي	4762
وَهِيَ عَلَيْهَا غَضَبٌ إِنْ تَجَنَّبَ	لِنَفْسِهِ بِلَعْنَةِ حَالِ الْكُذْبِ	4763
لَهَا بِلَفْظَةِ الْيَمِينِ إِنْ وُصِفَ	لِقَوْلِ حَقٍّ ثُمَّ بِاللَّهِ الْحَلِفِ	4764

الفصل الرابع:

في حكم نكول أحدهما أو رجوعه

وَالْحَبْسُ لِلنُّعْمَانِ فِي الَّذِي حَصَلَ	يُحَدُّ لِلْجُمُهورِ إِنْ زَوْجٌ نَكَلَ	4765
جَلْدٌ وَأَشْرٌ وَالْعَقَابُ رَاتِبٌ	فِي النَّصِّ رَمَى الْمُحْصَنَاتِ جَالِبٌ	4766
فِي مُجَمَّلِ ذَكَرِ الشُّهُودِ قَدْ قَصِدُ	نَصُّ اللَّعَانِ بِالْعُمُومِ قَدْ وَرَدُ	4767
وَنَصُّ نَطَقِهَا رَوْتَهُ سُورَةٌ	فَهِيَ يَمِينٌ حُكْمُهَا مَخْصُوصَةٌ	4768
لِلشَّافِعِيِّ النُّعْمَانُ فِي الْمَشْهُورِ	إِنْ نَكَلَتْ فَالْحَدُّ لِلْجُمُهورِ	4769
وَالْحَبْسُ لِلنُّعْمَانِ حُكْمُ الْفَهْمِ	وَحَدُّهَا الرَّجْمُ لِأَهْلِ الْعِلْمِ	4770

الفصل الخامس:

في الأحكام اللازمة لتمام اللعان

فِي الْفَضْلِ أَوْ بَفْسَخِهِ لِلسَّائِلِ	وَاخْتَلَفُوا مِنْ ذَلِكَ فِي مَسَائِلِ	4771
وَلَا طَلَّاقَ بَعْدَهُ لِلْفَاهِمِ	هَلْ بِاللَّعَانِ أَمْ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ	4772
تَأْبُدُ الْفِرَاقُ بِالَّذِي صَدَرَ	وَبِالَّذِي بَيْنَهُمَا قَدْ اشْتَهَرَ	4773
حَالَ انْتِهَائِهَا تَلَاعُنَ يَحُدُّهُ	بَدَأَ الْفِرَاقُ مَالِكَ يَعُدُّهُ	4774
وَالشَّافِعِيُّ بِحَلْفِ زَوْجٍ بُتَّتْ	نَهَايَةُ الْيَمِينِ عِنْدَ الزُّوجَةِ	4775
مَنْ بَعْدَ أَيْمَانٍ أَتَتْ لِلسَّبَبِ	لِلْمُتَلَاعِنِينَ تَفْرِيقُ النَّبِيِّ	4776
فَكَالْفِرَاقِ بِالطَّلَاقِ إِنْ غَبَرَ	وَالشَّافِعِيُّ رَتَبَهُ عَلَى الْأَثَرِ	4777

كتاب الإحداد

فِي عِدَّةِ الْمَوْتِ بِلَا مِرَاءِ	وَالْجَمْعُ بِالْإِحْدَادِ لِلنِّسَاءِ	4778
مَنْ الْإِحْدَادِ فِي نِسَاءِ الْأُمَّةِ	فَمَا لِكَ لَمْ يَسْتَنْ غَيْرَ الْأُمَّةِ	4779
تُعْفَى مِنَ الْإِحْدَادِ قَوْلُ الشَّارِعِ	وَفِي كِنَايَةِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ	4780
كُلُّ تَزْوِينٍ وَذَلِكَ يُفْهَمُ	وَذَاتُ إِحْدَادٍ عَلَيْهَا يَحْرُمُ	4781
هَلْ فِي الْإِحْدَادِ مُمَكِّنٌ أَنْ تَكْتَحِلَ	مِنْ قَوْلِ خَيْرِ النَّاسِ حِينَ مَسُئِلِ	4782
أَوْ لِثَلَاثٍ قَالَ ذَلِكَ جَمْعًا	فَقَالَ لَا لِمَرَّتَيْنِ قَطْعًا	4783

- 4784 أَسْبَابُ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَ الْمُسْلِمَةِ وَغَيْرِهَا أَتَى الْحَدِيثُ فَافْهَمَهُ
 4785 أَمْ حَبِيبٌ قَدْ دَعَتْ بِالطَّيِّبِ وَبَيَّنْتَ لِلْحُكْمِ بِالتَّرْتِيبِ
 4786 وَالْأَمْرُ بَعْدَ الْحَظْرِ فِيهِ يُخْتَلَفُ بَيْنَ إِبَاحَةِ وَجُوبٍ قَدْ عُرِفَ

كتاب البيوع

- 4787 فُضُولُهُ فِي خَمْسَةِ قَدْ تُذَكَّرُ شُرُوطُهُ فَسَادُهُ إِذْ يُحْصَرُ

الجزء الأول:

تعريف أنواع البيوع المطلقة

- 4788 كُلُّ تَعَامُلٍ يَرَى لِاِثْنَيْنِ يَكُونُ عَيْنًا عَوْضًا عَنْ عَيْنِ
 4789 أَوْ ثَمَنًا عَنْهَا بَقِيَ فِي الذِّمَّةِ وَقَدْ يَكُونُ ذِمَّةً بِذِمَّةِ
 4790 وَكُلُّهُ نَسِيئَةٌ أَمْ نَاجِزٌ فَمِنْهُمَا أَوْ نَاجِزٌ وَحَائِزٌ
 4791 تِسْعَةُ أَصْنَافٍ مِنَ الْأَحْكَامِ بِهَا مَدَارُ الْبَيْعِ لِلْأَنْبَاءِ
 4792 نَسِيئَةٌ عَقْدٌ مِنَ الْاِثْنَيْنِ فَذَلِكَ بَيْعٌ دِينَهُ بِالذِّمَّةِ
 4793 فَهُوَ حَرَامٌ عِنْدَ كُلِّ عَالِمٍ وَفَاهِمٍ وَنَاطِقٍ وَنَاطِمٍ
 4794 بَعْقَدٌ يَبِيعُ أَوْ يَبْعَدُ عَيْنِ قَدْ تَمَّ تَعْرِيفُ لَدَى الْاِثْنَيْنِ
 4795 فَبَيْعٌ أَثْمَانٌ فَذَلِكَ الصَّرْفُ تَبَاعٌ مِنْ أُخْرَى وَذَلِكَ الْعُرْفُ
 4796 سُمِّيَ بَيْعٌ مُطْلَقٌ إِنْ وَقَعَا أَوْ سَلِمَ أَصْنَافٌ بَيْعٍ شُرْعًا

الجزء الثاني:

الأسباب التي وقع النهي بضعها عن البيع الشرعي

- 4797 تَحْرِيمُ عَيْنِ الْبَيْعِ مِثْلُهُ الرِّبَا أَوْ غَرَرٌ أَوْ فَاسِدٌ لَا يُجْتَبَى
 4798 فَهَذِهِ أَحْوَالُ كُلِّ فَاسِدٍ مِنْ الْبُيُوعِ فِي الزَّمَانِ الْأَبَدِ

الباب الأول:

في الأعيان المحرمة للبيع

وَحَرَّمُوا تَبَادُلَ النَّجَاسَةِ	4799
حَدِيثُ جَابِرٍ لِدَاكِ حَرَمًا	4800
حَدِيثُهُ لَخَيْرٍ مَنْ قَدْ شَرَعَا	4801
وَلَيْسَ فِي هَذَا خِلَافٌ يُذَكَّرُ	4802
فِيهِ خِلَافٌ ذَكَرَهُ قَدْ سَبَقَا	4803
فَارْجِعْ لِبَابِ الطُّهْرِ فَالْخِلَافُ	4804
وَقَسْمُهُ الثَّانِي يُبِيحُ الضَّرْرُ	4805
وَاخْتَلَفُوا فِي الزُّبْلِ وَالرَّجِيمِي	4806
وَهَذِهِ الْأَصْنَافُ تَمَّ دَرْسُهَا	4807
فَعَيْنُهَا أَثْمَانُهَا فِي الْحَرَمَةِ	
لِلْخَمْرِ وَالْخَنْزِيرِ مِيتَةٌ نَمَى	
فَاحْفَظْ لِمَا يَقُولُ شَرَعًا وَأَسْمَعَا	
مَنْ غَيْرَ بَيْعِ الْخَمْرِ نَجَسًا حَرَّرُوا	
مَنَاطُ حُكْمِهِ هُنَاكَ حَقَّقَا	
قَدْ وُضِّحَتْ لِحُكْمِهِ أَوْصَافُ	
تَنَاوُلًا لَهُ وَذَاكَ الْأَثَرُ	
هَلْ بَيْعُهَا يَجُوزُ فِي التَّشْرِيعِ	
ضَمَّنَ كِتَابِ الطُّهْرِ جَاءَ أَهْلُهَا	

الباب الثاني:

في بيع الربا

مَحَلُّهُ يَكُونُ فِي شَيْئَيْنِ	4808
يَبِيعُ الرَّبَا مُحَرَّمٌ بِالطَّبَعِ	4809
فَبِالْكِتَابِ حَرَمَةُ النَّسِيئَةِ	4810
يَمْنَعُهُ صَحِيحُ قَوْلِ السُّنَّةِ	4811
إِذَنْ فَضُورُ الرَّبَا حَرَامٌ	4812
وَضَرَبُ فَائِدَةٍ عَلَى الدُّيُونِ	4813
قَدْ جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ فِيهِ جَازِمٌ	4814
قَدْ وَضَعَ النَّبِيُّ رَبَا الْعَبَّاسِ	4815
وَقَسْمُهُ إِلَى نَسِيئَةٍ وَرَدَ	4816
فَلِلنَّسَاءِ يُحَرِّمُ الْقُرْآنُ	4817
وَحُكْمُ ذَا أَنْ الرَّبَا حَرَامٌ	4818
كُنْهُ الرَّبَا عَلَيْهِ إِجْمَاعٌ ثَبَتَ	4819
فِي الْبَيْعِ أَوْ زِيَادَةَ فِي الدَّيْنِ	
بِذَا أَتَتْ نُصُوصٌ خَيْرِ شَرَعٍ	
تَفَاضُلُ الرَّبَا أَتَى فِي سُنَّةِ	
تَحْرِيمِهِ إِجْمَاعُ قَوْلِ الْجَلَّةِ	
وَأَكْلُهُ ظَلَمٌ كَذَا آثَامٌ	
مُحَرَّمٌ فِي أَقْدَسِ الْمُشُونِ	
وَحَرْبُهُ لِأَهْلِهِ فَصَارِمٌ	
تَحْرِيمُهُ فِي النَّصِّ بِالْأَسَاسِ	
كَذَا تَفَاضُلُ عَلَيْهِ يُعْتَمَدُ	
تَفَاضُلًا حَرَمَهُ الْعَدْنَانُ	
وَعَقْدُهُ كَبِيرَةٌ إِجْرَامٌ	
وَالْخُلْفُ فِي أَصْنَافِهِ كَمَا رَوَتْ	

رَوَايَةٌ عَنْ سَيِّدِ النَّهْيِ عُمَرَ	4820
لِذَا فَتَحَرِيمٌ لَهُ إِجْمَاعٌ	4821
وَذَا الَّذِي فِي ذِمَّةِ صَنَفَانِ	4822
صَعٌّ وَتَعَجُّلٌ وَالْخِلَافُ وَارِدٌ	4823
عَنْ رَأْيِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْأَمْصَارِ	4824
إِذْ يَنْزَعُ الرَّبَاعُ عَنِ التَّفَاضُلِ	4825
نَفْسِي الرَّبَا إِلَّا نَسِيئَةً وَرَدُّ	4826
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَكِنْ يُتْرَكَ	4827
فِعْلًا مُحَرَّمًا لَدَى الْجَمِيعِ	4828

الفصل الأول:

في معرفة الأشياء التي لا يجوز فيها التفاضل

ولا يجوز فيها النساء

جَمِيعَهَا تَحْرِمُ بِالسَّوَاءِ	4829
لِسِنَّةِ الْأَصْنَافِ حُكْمًا يُجْزَمُ	4830
بِالْفَهْمِ لِلْحَدِيثِ وَالْقُرْآنِ	4831
دَامَ الْخِلَافُ فِيهِ فَقَهَا سَرْمَدًا	4832
لِلظَاهِرِيِّ كَذَلِكَ النَّسِيئَةُ	4833
مَنْعُ النِّسَاءِ فَالْجَمْعُ فِيهِ حَاصِلٌ	4834
جَوْزٌ فِي الصَّنَفَيْنِ نَزَعُ الْحَرَمَةِ	4835
بِالْتَّمَرِ ثُمَّ الْعَيْنِ لِلنَّذِيرِ	4836
دَلَّتْ عَلَيْهِ جُمْلَةُ النُّصُوصِ	4837
لِنُخْبَةِ الْأَعْلَامِ فِي الْمَفْهُومِ	4838
وَفِي تَفَاضُلِ لَدِي الْأَوْصَافِ	4839
وَالْفَضْلُ بَيْنَ وَاحِدٍ فِي السُّنَّةِ	4840
إِذْ ذَهَبَ عَيْنٌ وَذَلِكَ رَاجِحٌ	4841
فِي صِحَّةِ الْإِسْنَادِ فِيهَا إِذْ وَصِفَ	4842

- 4843 وَكَيْفَ شِئْتُمْ بِهَا يَدَا بَيْدٍ
4844 فِيهِ عَلَى شَطْرٍ رَوَاهُ فِي الْأَثَرِ
4845 وَالْبَعْضُ لِاخْتِلَافِ فِي التَّوَعِينِ
4846 وَنَهْيُهُمْ لِلْبَعْضِ فِي النُّصُوصِ
4847 وَقِيلَ لِلْخُصُوصِ قَدْ يُرَادُ
4848 وَعِلَّةُ الْفَضْلِ لَدَى الْمَوَالِكِ
4849 فَالْعَيْنُ عِلَّةٌ لَهَا الثَّبَاتُ
4850 تَفَاضُلُ الْعَيْنِ لَدَيْهِمْ مَنْعُهُ
4851 مِنْهَا وَقِيمَةٌ لِكُلِّ مُتَلَفٍ
4852 وَالْكَيْلُ لِلنُّعْمَانِ حُكْمُ الْعِلَّةِ
4853 مَنْ ذَكَرَهَا يَبْدُو هُنَا دَلِيلٌ
4854 قَصْرُ الرَّبَا فِي سِتَّةِ الْأَصْنَافِ
4855 مَنْ قَصَرَ الرَّبَا عَلَى ذِي السِّتَّةِ
4856 فَعِلَّةُ الْأَحْكَامِ لَا تُسْتَنْبَطُ
4857 وَالظَّاهِرِيُّ حُكْمُهُمْ عَلَى الرَّبَا
4858 إِلْحَاقُ مَسْكَوتٍ بِمَنْطُوقٍ وَرَدُّ
4859 وَبَعْضُهُمْ قِيَاسٌ مَعْنَى يَسْتَنْبِطُ
4860 إِذْ عَنَبَا الْحَقُّهُ بِالسِّتَّةِ
4861 وَوَضَفُهَا الْمُشْتَقُّ عِنْدَ السَّامِعِ
4862 وَالْأَدْخَارُ مَالِكٌ لِلطَّعْمِ
4863 وَعُمْدَةُ النُّعْمَانِ فِي الْمَأْكُولِ
4864 وَيَاتُفَاقُ الصَّنْفِ وَاخْتِلَافِ
4865 فِي الْكَيْلِ تَأْثِيرُ الرَّبَا وَالْوِزْنِ
4866 لِمَا بِهِ أَتَى عُبَادَةٌ وَقَدْ
- وَالظَّاهِرِيُّ حُكْمَ التَّفَاضُلِ اعْتَمَدُ
فِي ذَهَبٍ أَوْ وَرِقٍ لَمَّا نَظَرُ
تَفَاضُلًا يُبِيحُ فِي الْإِثْنَيْنِ
فَبِالْخُصُوصِ جَاءَ لِلْخُصُوصِ
بِهِ الْعُمُومُ حُكْمُهُ اسْتَفَادُوا
فِي الْقُوتِ وَأَدْخَارَهَا لِلْمَالِكِ
وَأَرْبَعُ الْأَصْنَافِ لِأَقْتِيَّاتٍ
رُؤُوسِ أَعْيَانٍ وَكُلُّ نَفْعُهُ
وَالشَّافِعِيُّ بِالطَّعْمِ حُكْمًا يَضْطَفِي
عِنْدَ تَفَاضُلِ الرَّبَا فِي السِّتَّةِ
مُخْتَلَفِ الْأَقْوَالِ ذَا تَفْصِيلٍ
يُدْرَسُ فِي وَجْهَيْنِ لِلْخِلَافِ
قِيَاسَ عِلَّةٍ نَفُوا بِالْبَتَّةِ
مَنْ لَفْظَهَا وَذَاكَ حُكْمٌ يُشْرَطُ
حُجَّتُهُمْ تُرِيدُ هَذَا الْمَذْهَبَا
مَنْ شَبَّهَ لَا عِلَّةَ حَيْثُ وَجَدُ
وَلِلْبَقْلَانِي مَنَاطٌ يُعْتَمَدُ
مَنْ شَبَّهَ حُكْمًا بِتِلْكَ الْعِلَّةِ
لِلشَّافِعِيِّ فِي عِلَّةِ الْمَنَافِعِ
فِي سِتَّةِ أَضَافِهِ بِالْفَهْمِ
وَالْوِزْنِ فِي التَّحْرِيمِ بِالْمَدْلُولِ
قَدْرُ «بِخَيْرِ» الْحَدِيثِ كَافٍ
دَلِيلُهُمْ أَتَى ضَعِيفَ الْمُثْنِ
أَصْبَحَ لِلرَّبَا دَلِيلًا يُعْتَمَدُ

أَبُو الْوَلِيدِ عَلَّةُ الرَّبِّا يَرَى	4867
فَالْعَدْلُ فِي تَقَارُبِ التَّسَاوِي	4868
وَالْكَيْلُ وَالْوَزْنُ يَرَاهُمَا مَعَا	4869
مَالِكُ مَا يُوزَنُ أَوْ يُكَالُ	4870
يَجْعَلُ الاسْتِبْدَالَ فِيهَا لِلسَّرْفِ	4871

الفصل الثاني :

معرفة الأشياء التي يجوز فيها التفاضل ولا يجوز فيها النساء

نَسِيئَةٌ بِالطَّعْمِ عِنْدَ مَالِكِ	4872
مَحَجَّةُ الْحَدِيثِ وَالْقُرْآنِ	4873
كَذَا تَفَاضُلٌ وَذَاكَ الْحُكْمُ	4874
حَصْرُ الرَّبِّا فِي الرَّبَوِيَّاتِ اسْتَدُ	4875
وَالْكَيْلُ لِلنُّعْمَانِ عَلَّةٌ ثَبَتَ	4876
وَفِي تَفَاضُلٍ لِصِنْفٍ وَاحِدٍ	4877
إِذْ سَلَفَ جَرٌّ لِنَفْعٍ يَرْتَسِمُ	4878

الفصل الثالث :

في معرفة ما يجوز فيه الأمران معا

وَكُلُّ مَا يَسْتَوْعِبُ الْأَمْرَيْنِ	4879
مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ رَبَوِيٍّ لِلشَّافِعِيِّ	4880
فِيهِ تَفَاضُلٌ لِمَالِكٍ يَزِدُ	4881
نَسِيئَةٌ تَمْنَعُ فِي قِسْمَيْنِ	4882
عَلَّتْهَا فِي ذَا أَتَتْ فِي الطَّعْمِ	4883
مَطْعُومٌ مَا يُكَالُ أَوْ مَا يُوزَنُ	4884
وَعِنْدَهُ الْمَطْعُومُ لَا يَجُوزُ	4885

الفصل الرابع:

في معرفة ما يعد صنفاً واحداً

وَكُلُّ مَا يُعَدُّ صِنْفًا وَاحِدًا	4886
وَالْعَكْسُ فِي مَسَائِلٍ كَثِيرَةٍ	4887
فَالْبُرُّ وَالشَّعِيرُ قُلٌّ نَوْعَانِ	4888
وَفِي رِوَايَةٍ عَنِ ابْنِ الصَّامِتِ	4889
وَعِنْدَ قِيَاسِ هُمَا شَيْئَانِ	4890
وَحَرْمُوا تَفَاضُلَ الْمَنَافِعِ	4891
وَفِي تَفَاضُلِ مُؤَثَّرِ بَدَا	
أَحْكَامُهَا قَدْ مُيزَتْ بِالشُّهُرَةِ	
هَلْ قُدْرًا أَنَّهُمَا شَيْئَانِ	
بِعَ ذَهَبًا كَمَا تَشَابَهَ بَفِضَّةِ	
وَالنَّفْعُ مِنْهُمَا يُرَى سَيَّانِ	
فِي مَنَعِ مُقْتَاتِ حَدِيثِ الشَّافِعِ	

مسألة ما لا يجوز فيه التفاضل من اللحوم

فَمَالِكَ قَسَمَهَا ثَلَاثَةً	4892
مُخْرِجُهُ فِذِي ثَلَاثَةِ مَنَعٍ	4893
وَكُلُّ فِئَةٍ تُرَى أَنْوَعٌ	4894
وَبَيْنَهَا تَفَاضُلٌ يُحْرَمُ	4895
تَفْضِيلُ لَحْمِ ذَا عَلَى ذَا وَالْعَمَلُ	4896
فِي بَقْرِ لِمَالِكٍ ثُمَّ الْغَنَمُ	4897
فَاللَّحْمُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَجْمَعُهَا	4898
أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى الْمَنْفَعَةِ	4899
ذِي أَرْبَعِ طَيْرٍ وَتُونِ حَازَةٍ	
تَفْضِيلُ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضِ سُمْعٍ	
بِهَالِدِي النُّعْمَانِ الْإِنْتِفَاعُ	
تَغَايُرُ الْأَجْنَاسِ مِنْهُ يُفْهَمُ	
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ خُلْفٌ جَلَلُ	
جَازَ تَفَاضُلَ وَشَافِعِيِّ حَرْمُ	
بَيْعِ الطَّعَامِ حُكْمُهُ يَمْنَعُهَا	
مَنَعُ تَفَاضُلِ بَيْتِكَ الْحُجَّةِ	

مسألة بيع الحيوان المذبوح بالصحيح

مَيِّتٌ بَحْيٌ بَيْعُهُ فِيهِ اخْتِلَافٌ	4900
مَالِكٌ إِنْ تَخْتَلَفَ الْأَجْنَاسُ	4901
أَبُو حَنِيفَةَ يَجُوزُ مُطْلَقًا	4902
نَهَى النَّبِيُّ عَنِ حَيَّوَانٍ يُدْفَعُ	4903
عَنْ مَالِكٍ رَوَاهُ عَنْ سَعِيدِ	4904
فَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُهُ مَهْمَا وُصِفَ	
حُكْمُ الرَّبَا فِي شَأْنِهَا أَسَاسُ	
وَرَأْيُهُ هُنَا ضَعِيفٌ حَقُّقًا	
مُقَابِلَ اللَّحْمِ وَذَلِكَ يُسْمَعُ	
إِنْ صَحَّ مَثْنُهُ مِنَ السُّدَيْدِ	

مسألة بيع الدقيق بالحنطة مثلا بمثل

وَحِنْطَةٌ ثُمَّ الدَّقِيقُ يُخْتَلَفُ	4905	تَبَايَعَ بَيْنَهُمَا فِيمَا عُرِفَ
فَمَالِكٌ فِيهِ لَهُ قَوْلَانِ	4906	بِمَنْعِهِ جَوَازُهُ فِي أَنْ
وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُهُ إِطْلَاقًا	4907	وَمَثَلُهُ النُّعْمَانُ حُكْمًا سَاقًا
وَمَا عَلَيْهِ صِنْعَةٌ قَدْ تَدْخُلُ	4908	تَشَعَّبَتْ أَقْوَالُهُمْ وَالسُّبُلُ
أَبُو حَنِيفَةَ بِصِنْعَةٍ نُقِلَ	4909	مَنْ الرِّبَا لَدَيْهِ حِينَ مَا جُعِلَ
مَحْوُولًا تَخْتَلِطُ الْأَشْيَاءُ	4910	فِيهِ بِذَلِكَ يُنْتَفَى الرِّبَاءُ
بِرَعْيٍ وَزَنْ مَالِكٍ أَصْحَابُهُ	4911	وَشُبْهَةُ الرِّبَا بِهَا يَهَابُهُ
خُبْزٌ بِخُبْزٍ مُتَفَاضِلٌ مُنْعٌ	4912	لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ عَنْهُ سُمِعَ
جَوَازُهُ وَمَثَلُهُ النُّعْمَانُ	4913	تَحْوِيلُ عَيْنِ جَوَازِ الْأَعْيَانِ
نَزَعُ الرِّبَا عِنْدَهُمْ بِهِ حُكْمٌ	4914	أَيُّ قَلِيلٍ حَوْلَ الْعَيْنِ فَهَمْ
كَذَلِكَ نَزَعُهُ بِمَا بِهِ اخْتَلَطَ	4915	وَحُكْمٌ غَيْرُهُ بِعَكْسِ قُلِّ شَطَطُ

فصل في بيع الربوي الرطب بجنسه من اليابس

وَبَيْعُ تَمْرِيَابِسٍ بِالرُّطْبِ	4916	فِيهِ أَتَى نَهْيُ رَفِيعِ الرُّتْبِ
فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُهُ	4917	وَجَازَ لِلنُّعْمَانِ مِنْهُ نَفْعُهُ

باب في بيوع الذرائع الربوية

إِقَالَةٌ بِالزَّيْدِ أَوْ نَقْصَانِ	4918	كَبَيْعِ إِنْسَانٍ مَعَ الْإِنْسَانِ
عَيْنًا بَعَشْرًا وَالشُّرَا بضعفها	4919	مُوجِبًا بِرَبْحِهِ لِنَصْفِهَا
عَشْرُ دَنَانِيرٍ كَرْنُوحٍ فِي الزَّمَنِ	4920	وَبَيْعِ آجَالٍ بِذَلِكَ يَقْتَرِنُ
تَدْخُلُ فِي إِقَالَةٍ وَفِي الْأَجْلِ	4921	تَفْصِيلُ حُكْمِهَا هُنَا أَمْرٌ جَلَلٌ

مسألة الإقالة إذا دخلتها الزيادة أو النقصان

وَبَائِعٌ يَنْدَمُ ثُمَّ يَطْلُبُ	4922	لِدَفْعِ قَدْرٍ أَجَلٍ قَدْ يَحْسَبُ
مُقَابِلًا إِقَالَةً تُعْطَى لَهُ	4923	جَوَازُهَا عَلَيْهِ خُلْفٌ قَالَهُ
كُلُّ رَأْيٍ لِمَا رَأَى صَوَابًا	4924	وَحُكْمُ السُّنَّةِ وَالْكِتَابَا

رَأَى جُلُّهُمْ وَذَاكَ قَدْ عُرِفَ	فَهَذِهِ مَبَاحِثٌ فِيهَا اخْتُلِفَ	4925
حَالًا لَهَا بَعْشَرَةٌ لِيَنْتَفِعَ	وَمُشْتَرٍ عَيْنًا بَعْشَرِينَ يَبِيعُ	4926
حَرَمْتَ لَذَا عَائِشَةً فِيمَا عَلِنَ	أَعْطَى لِعَشْرٍ فِي مُقَابِلِ الزَّمَنِ	4927
أَكَلُ الرَّبَا جَمِيعُهُ غُرُورُ	وَذَاكَ بَيْعُ الْعَيْنَةِ الْمَشْهُورُ	4928

الفصل الأول:

فيما يشترط فيه القبض من المبيعات

فَلَا خِلَافَ فِيهِ عِنْدَ الْبَعْضِ	بَيْعُ سِوَى الطَّعَامِ قَبْلَ الْعَرْضِ	4929
كُلٌّ عَلَى تَحْرِيمِهِ مُحَقَّقٌ	أَمَّا الرَّبَا حَرَمْتُهُ يَتَّفِقُ	4930
كَشَرَطُ صِحَّةِ عَلَيْهِ الْحَضُّ	بَيْعُ الطَّعَامِ الرَّبَوِيِّ فَالْقَبْضُ	4931
وَزْنٌ وَكَيْلٌ فِي الطَّعَامِ قَدْ حُسِبَ	فَأَحْمَدُ ذَا وَأَبُو ثَوْرٍ نُسِبَ	4932
وَالْحُكْمُ تَابِعٌ مَنَاطِ الْوَصْفِ	عَلَيْهِمَا وَذَا أَسَاسُ الْخُلْفِ	4933
وَفِي فُصُولٍ سَبْعَةٍ تُصَابُ	مَنْ ذَا تَحَصَّلَتْ بِهِ أَبْوَابُ	4934
وَمُطْلَقُ الطَّعَامِ بَعْضٌ قَرَرًا	فَالْقَبْضُ شَرْطُ الرَّبَوِيِّ بَعْضٌ يَرَى	4935
وَكُلٌّ مَنقُولٌ لَذَاكَ ثَبَّتَ	وَالْكَيْلُ وَالْوِزْنُ شُرُوطُ الصِّحَّةِ	4936
وَشَرَطُ قَبْضٍ جَاءَ لِلْأَعْلَامِ	وَالْكَيْلُ وَالْوِزْنُ مِنَ الطَّعَامِ	4937
دَلَّ خَطَابُ مَالِكٍ إِذْ صَحَبَا	فِي كُلِّمَا بَيْعَ إِذَا يُخْشَى الرَّبَا	4938
عَنْ بَيْعِ مَفْقُودٍ وَذَاكَ شَاهِدُ	فَالشَّافِعِيُّ قَالَ الْحَدِيثُ وَارِدُ	4939
تَمَسُّكَ بِسُنَّةِ الشَّفِيعِ	مُشْتَرَطٌ لِلْقَبْضِ فِي الْمَبِيعِ	4940
لَبَيْعِ غَيْرِ مَاسِكٍ فَاجْتَنِبِ	فَابْنُ حَزَامٍ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ	4941
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَمَنْ تَبِعَ	وَقَوْلُهُمْ ضَعَّ وَتَعَجَّلَ قَدْ مَنَعَ	4942
وَمَانِعٌ يَرَاهُ لِلرَّبَا يَجْزُ	جَوَازُهُ فَلَابْنِ عَبَّاسٍ زَفَرُ	4943
فِيهِ اخْتِلَافٌ ثَلَاثَةُ الْأَعْيَانِ	بِأَخْذِ مَالِ عَوْضِ الزَّمَانِ	4944
لِتَرْكِ جُزْءِ الدَّيْنِ بِالتَّهْجِيرِ	أَمْرُ الرَّسُولِ لِبَنِي النَّضِيرِ	4945
بَيْعِ طَّعَامٍ قَبْلَ قَبْضِ مَالِكٍ	مِنْهُ جَوَازُ ضَعَّ تَعَجَّلَ يُدْرَكُ	4946
وُخْلِفُهُمْ جِنَا هُنَا بِجَمْعِهِ	فِي الْحُكْمِ قَوْلًا قَدْ رَوَى لِمَنْعِهِ	4947

الفصل الثاني:

في الاستفادات

4948	وَكُلُّ عَقْدٍ عِنْدَهُمْ يَنْقَسِمُ	مُعَاوَضَةً كَذَا هَبَاتٌ تُعَلَّمُ
4949	مُعَاوَضَةً لَدَيْهِمْ تَنْقَسِمُ	إِلَى ثَلَاثٍ كُلُّهَا تُقَدَّمُ
4950	مُغَابَنَةً مُكَايَسَةً وَالصُّلْحُ	إِجْرَاؤُهُ بِحُكْمِ شَرْعٍ يُجْحُ
4951	وَالثَّانِي قَصْدُ الرَّفْقِ نَيْلَ الْأَجْرِ	وَالثَّلَاثُ هُمَا مَعًا فِي الذِّكْرِ
4952	كَالْقَرْضِ لِلْأَجْرِ وَكَالْإِقَالَةِ	جَازًا بِهِ كَذَا فِي التَّوَلِيَةِ
4953	فَعَقْدُ بَيْعٍ فِيهِ شَرْطُ الْقَبْضِ	وَمِنْهُ يُسْتَثْنَى لِعَقْدِ الْقَرْضِ
4954	تَوَلِيَةِ إِقَالَةِ تَصْيِيرُ	وَشِرْكَةٍ فِي ذَلِكَ التَّخْيِيرُ

الفصل الثالث:

في الفرق بين ما يباع

من الطعام مكيلا وجزافا

4955	بَيْعُ الطَّعَامِ بِجُزَافٍ يُمَكِّنُ	لِمَالِكٍ وَالْحُكْمُ فِيهِ بَيِّنُ
4956	فِي ضَمَانِ الْمُشْتَرِي بِالْعَقْدِ	تَخْصِيصُ قِيَاسِ عُمُومِ الْعَهْدِ
4957	وَبَعْضُهُمْ يَنْسِبُهُ لِلْفَرَرِ	وَهُوَ حَرَامٌ فِي الْحَدِيثِ الْأَشْهَرِ

الباب الثالث:

وهي البيوع المنهي عنها للغبن

الذي سبب الفرر

4958	فِي غَرَرٍ تَعْرِيفُهُ بِالْجَهْلِ	فِي النُّوعِ وَالْمُضْمُونِ أَوْ فِي الشَّكْلِ
4959	كَبَيْعِ مَفْقُودٍ كَذَا الْمُعَاوَمَةَ	بَيْعِ الْحَصَاةِ مِثْلَهَا إِنْ سَاوَمَهُ
4960	بَيْعٍ وَشَرْطٍ ثُمَّ بَيْعٍ وَسَلْفٍ	وَسُنْبُلٍ بِهِ أَخْضِرَارٌ لَمْ يَجْفُ
4961	وَعَنْ مَضَامِينٍ وَعَنْ مَلَا حِقِ	أَوْ عَنَبٍ فِي خُضْرَةٍ فَدَقَّقِ
4962	بَيْعِ الْحَصَاةِ حِينَ يَرْمِيهَا عَلَى	ثَوْبٍ لغيره فَمَلِكٌ أَكْمَلَا
4963	بَيْعِ مُعَاوَمَتِهِ وَبَيْعَتَانِ	فِي بَيْعَةٍ عَنْ بَيْعَةِ الضَّمَانِ

سَنَابِلُ أَعْنَابٍ خُضِرَ لَمْ تَجْفُ	وَالْبَيْعُ وَالشَّرْطُ وَبَيْعُ وَالسَّلْفُ	4964
فَذَاكَ لِلْبُطْلَانِ بِالْحُكْمِ السَّبَبِ	تَلِكُ السَّنَابِلُ وَمَا اسْوَدَّ الْعَنْبُ	4965
حَرَمَتَهَا قَدْ وَصَّعَ الْإِسْلَامُ	فَذِي بُيُوعٍ كُلُّهَا حَرَامُ	4966
فَفِيهِ نَهْيٌ لِلرَّسُولِ يُحْتَرَمُ	وَالْخُلْفُ فِي بَيْعِ الشُّمَارِ مُحْتَدَمُ	4967
وَالْبَعْضُ بِالسَّنِينِ حُكْمًا أَقْحَمَهُ	إِلْحَاقَهُ لِلْبَعْضِ بِالْمُعَاوَمَةِ	4968
وَبَعْضُهُمْ بَعْدَ الصُّرَامِ الْحَلُّ	إِنْ خَلَفَتْ أَجَازَ ذَاكَ الْجُلُّ	4969
جَوَازُهُ فِيهِ اتِّفَاقُ الشَّرْعِ	وَالْبَيْعُ قَبْلَ الزَّهْوِ شَرْطُ الْقَطْعِ	4970
فِيهِ حَدِيثٌ لِلرَّسُولِ رَاجِحُ	تَحْرِيمِهَا مِنْ قَبْلِ زَهْوٍ وَاضِحُ	4971
عَنْ بَيْعِهَا إِذْ ذَاكَ لِلتَّبْيِينِ	فَعَنْ عُمَرَ قَالَ نَهَى الْإِثْنَيْنِ	4972
حُجَّتُهُمْ إِبَارُ نَخْلٍ ثَبُتَ	جَوَازُ بَيْعِ مُطْلَقًا لِلْكُوفَةِ	4973
إِبَارُ نَخْلٍ فَصَلُّهُ إِذْ قَرَّرَا	فَابْنُ عُمَرَ رَوَاهُ عَنْ خَيْرِ الْوَرَى	4974
بَيْعَ الشُّمَارِ قَبْلَ نُضْجِ رَجْحَا	وَلابْنُ ثَابِتٍ حَدِيثٌ أَوْضَحَا	4975
لِكُلِّ قَوْمٍ فِيهِ عُرْفٌ شَائِعُ	بَيْعُ السَّنَابِلِ الْخِلَافُ وَاسِعُ	4976
يُعَارِضُ الضِّيقَ عَلَى الْأَنَامِ	فَلْيُسْرُ فِي ظَنِّيَةِ الْأَحْكَامِ	4977

الرد على الكوفيين

تَحْقِيقُهَا شُرُوطُ كُلِّ الْخَبَرِ	تَبْقِيَةَ قَطْعِ شُرُوطِ الشُّمَرِ	4978
أَحَقُّهَا بِأَصْلِهَا مُقَرَّرَا	لِمَنْ يُجِيزُ بَيْعَهَا مُبَكَّرَا	4979
وَمَنْعُهَا لَدَى أَبِي حَنِيفَةَ	وَالْخُلْفُ فِي مَسْأَلَةِ التَّبْقِيَةِ	4980
عَلَيْهِ لِلْجُمْهُورِ حُكْمٌ قَدْ سَبَقَ	شِرَاؤُهُ مِنْ بَعْدِ زَهْوٍ مُتَّفَقَ	4981
لَهُمْ خِلَافٌ وَأَضْحُ الْأُمُورِ	وَأَهْلُ كُوفَةٍ مَعَ الْجُمْهُورِ	4982
أَوْ تَبْقِيَةَ مَنْ بَعْدَ ذَاكَ تُفْرَدُ	إِنْ بَيْعَهَا مِنْ قَبْلِ زَهْوٍ يُعْقَدُ	4983
وَقَبْلَ نُضْجِ مَنْعِ بَيْعِ يَسْرٍ	قَدْ جَوَّزَ الرَّسُولُ بَيْعَ الْبُسْرِ	4984
لِجَهْلِ قَدْرِهَا وَجَهْلِ نَفْعِهَا	سَنَابِلِ الْخَنْطَةِ مَنْعِ بَيْعِهَا	4985
وَعَيْرُ مَحْصُودٍ بِقَوْلِ عَدَا	وَسُنْبُلِ أَفْرَكٍ لَمْ يَشْتَدَا	4986
وَبَيْعَتَانِ ضَمَّنَ بَيْعِ مَنْعِ	مَنْ التَّجَوَّازِ إِذْ يَضْحُ النَّفْعُ	4987
ذَكَرَ الْمُحَلِّينَ وَكُلِّ يُحْصَرُ	أَوْصَافِهَا ثَلَاثَةَ سِتْدَكَرُ	4988
حَتَّى يَتِمَّ الْبَيْعُ تِلْكَ اللَّحْظَةُ	لِمَا بِهِ يُبَاعُ شَرْطُ الصَّفَقَةِ	4989

بيع مثمون واحد بثمانين

تَعْرِيفُهُ شَكْلًا أَيُّعُ ذَا عَلَى	4990
تَرَدُّدُ الْأَثْمَانِ بَيْنَ ذَيْنِ	4991
يُمْنَعُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ لِلْجَهْلِ	4992
وَبَائِعٍ لِرِوَادِ الثُّوبَيْنِ	4993
فِيهِ قَلِيلٌ غَرَّرَ وَيُخْتَلَفُ	4994
أَنْ لِي تَبِعَ ذَا قَدْ ضَرَبْتُ الْمَثَلَا	
أَوْ وَاحِدٍ بَيْنَهُمَا الْإِثْنَيْنِ	
وَمَنْعُهُ فِي مُبْهَمٍ لِلشَّكْلِ	
وَقَالَ عَوَّضُهُ بِدَرْهَمَيْنِ	
فِي أَصْلِهِ وَالْبَيْعُ بِالشَّحْنَاءِ حُفَّ	

مسألة بيع الحاضر المرثي وجوازه

كُلُّ الْمَيِّعَاتِ عَلَى نَوْعَيْنِ	4995
جَوَازٌ حَاضِرٌ عَلَيْهِ مُتَّفَقٌ	4996
فَالشَّافِعِيُّ يَرْفُضُ بَيْعَ الْغَائِبِ	4997
إِذَا يَكُونُ ثَابِتًا فِي شَكْلِهِ	4998
وَجَوَازَ الْبَيْعِ أَبُو حَنِيفَةَ	4999
لَكِنَّ شَارِيهَهَا لَهُ الْخِيَارُ	5000
وَالْخُلْفُ فِي تَشْخِيصِهِمْ نَوْعَ الْغَرَرِ	5001
إِنْ غَابَ وَصَفَ ثُمَّ جَهْلٌ حَصَلَا	5002
فَحَاضِرٌ أَوْ غَائِبٌ عَنْ عَيْنِ	
وَعَائِبٌ بِوَصْفِهِ إِذَا يُسَقُّ	
لِمَالِكَ جَوَازُهُ فِي الْغَالِبِ	
وَوَصْفِهِ مُتَّفَقٌ فِي نَقْلِهِ	
لِعَيْنِ غَائِبٍ وَدُونَ الصِّفَةِ	
بِرُؤْيَا كَيْ يَنْتَفِي الْإِضْرَارُ	
فَبَيْنَ حَسِّ صِفَةِ نَوْعِ الضَّرَرِ	
مُؤَثِّرَانِ فِي انْتِفَاعٍ أَوْ لَا	

مسألة وأجمعوا أنه لا يبيع الأعيان إلى أجل

وَكُلَّمَا يُشْمَرُ بَطْنًا وَوَاحِدًا	5003
إِنْ طَابَ بَعْضُهُ يُبَاعُ جُلَّهُ	5004
وَالشَّافِعِيُّ إِسْحَاقُ ثُمَّ أَحْمَدُ	5005
فَبَيْنَ بَطِيخٍ وَبِأَذْنَجَانِ	5006
إِنْ عَيْنُهُ تَمَيَّزَتْ وَيَنْفَصِلُ	5007
خَالَفَهُ الْجُلُّ بِرَأْيٍ وَاضِحٍ	5008
وَبَيْعُ أَعْيَانٍ لِأَجَالٍ مُنْعٌ	5009
وَشَرْطُهَا التَّسْلِيمُ عِنْدَ الْعَقْدِ	5010
وَبَيْعُهُ الْأَسْمَاكَ فِي الْغَدِيرِ	5011
بَيْعُ الْمَرِيضِ مَالِكٌ لَا يَمْنَعُ	5012
فَعِنْدَمَا يُصْبِحُ بَعْضًا وَوَاحِدًا	
مُتَّصِلٌ مَالِكٌ جَوَازٌ كُلُّهُ	
تَبَادُلَ الْبُطُونِ فِيهِ شَدُّدُوا	
مَقَائِئِي أَتَتْ رَوَايَتَانِ	
قَوْلَانِ عِنْدَ مَالِكٍ فِيمَا حَصَلَ	
فِي غَرَرٍ مُؤَثِّرٍ وَرَاجِحٍ	
لَغَيْرِ مَالِكٍ لِمَا عَنَّهُ سُمِعَ	
لَمْنَعِهِ الدَّيْنُ بِذَلِكَ الْحَدِّ	
بَعْضُ نَفْسِي يَجُوزُ لِلْكَثِيرِ	
مَيْسُوسٌ صِحَّةٌ فَلَيْسَ يُتَّبَعُ	

الباب الرابع: في بيوع الشروط والثنايا

إِحَاقَهُ بِفَاسِدِ الْبَيْعِ صَدَرَ	بَيْعُ الشُّرُوطِ وَالثَّنَايَا بِالغَرَرِ	5013
وَفِي نُصُوصِهَا يَكُونُ الْفَصْلُ	ثَلَاثَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ أَصْلُ	5014
لِظَهْرِهِ اسْتَشَى إِلَى حَيْثُ يَصُلُ	حَدِيثُ جَابِرٍ بِبَيْعِهِ الْجَمَلُ	5015
مَا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ شَرْطٍ بَطُلُ	فَالشَّرْطُ لِلْبَيْعِ عَلَيْهِ يُتَكَلُّ	5016
مُحَاقِلُهُ مُزَابِنُهُ قَدْ أَتَبَتَا	بَرِيرَةَ حَدِيثُهَا بِذَا أَتَى	5017
نَصُّ الْحَدِيثِ مَنْعَهَا مُصَاحِبُ	مُعَاوَمَهُ مَنْعٌ لَتِلْكَ وَاجِبُ	5018
أَفْسَدُهُ قَوْمٌ وَذَاكَ حَاسِمُ	فِي الْبَيْعِ وَالشَّرْطِ الْخِلَافُ قَائِمُ	5019
جَوُزُهُ قَوْمٌ بِحُكْمِ الشَّافِعِ	عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ	5020
لِابْنِ أَبِي لَيْلَى وَذَاكَ الْخَاصِلُ	وَالْبَيْعُ جَائِزٌ وَشَرْطٌ بَاطِلُ	5021
لِكُلِّ ذَا الْخِلَافِ شَرَعْنَا وَسِعَ	لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَمَنْ تَبِعَ	5022
لِأَحْمَدَ الْعَالِمِ وَالْمَجَاهِدِ	وَالْبَيْعُ جَائِزٌ بِشَرْطٍ وَاحِدِ	5023
إِلَى ثَلَاثِ بَعْضِهَا قَدْ حَرَّمَ	وَمَالِكٌ كُلَّ الشُّرُوطِ قَسَمَا	5024
وَبَعْضِهَا بَيْعًا أَجَازَ فَعَلَهُ	بِهِ الْبُيُوعَ وَالشُّرُوطَ جُمْلَةً	5025
ثَلَاثَةَ الْأَحْكَامِ إِذْ يُفْصَلُ	وَالْبَعْضُ صَحَّ الْبَيْعُ شَرْطٌ يُبْطَلُ	5026
تَأْثِيرُ شَرْطٍ فِي الْبُيُوعِ بِالْكَتْبِ	عُلُوقُ شَرْطٍ بِالْجَمِيعِ وَالسَّبَبِ	5027
وَرَبْحُ بَيْعٍ بِضَمَانٍ لَمْ يُحَفْ	فَالْبَيْعُ وَالشَّرْطُ وَبَيْعٌ وَسَلْفٌ	5028
لِلْعَاصِ نَجَلٌ قَدْ رَوَاهُ فَادِرُ	حَرَمَةٌ ذَا نَصِّ حَدِيثِ عَمْرُو	5029
لَمْ يَأْتِ شَرْحُهُ هُنَا بِطَائِلِ	وَالْبَاقِي تَفْصِيلٌ لِدِي الْمَسَائِلِ	5030

الباب الخامس :

في البيوع المنهي عنها من أجل الضرر أو الغبن

فصل في النهي عن تلقي الركبان

5031	تَعْرُضُ الرُّكْبَانَ حَوْلَ الْبَيْعِ	فيه خلاف ساد للجمع
5032	فَمَا لَكَ مِنْ أَجَلٍ أَنْ لَا يَنْفَرُدُ	مُخْتَكِرٌ بِهَا وَنَفَعَهَا يُحَدُّ
5033	حَدُّ التَّلْقِي سِتَّةَ الْأَمْيَالِ	وَفَوْقَهَا يَجُوزُ فِي الْأَقْوَالِ
5034	وَالْمَنْعُ لِاسْتِغْلَالِ غَبْنِ الْبَائِعِ	وَذَاكَ حُكْمٌ عَزْوُهُ لِلشَّافِعِيِّ
5035	أَبُو هُرَيْرَةَ تَلَقَّى الْجَلْبَ	رَوَى لِمَنْعِهِ لَجْهَلِ الرُّكْبِ
5036	وَوَاقِعٌ فِي فَخِّ جَهْلِ الْحَالِ	مُخَيَّرٌ بَعْلَمَ حَالِ الْمَالِ
5037	حَدِيثٌ مُسْلِمٍ يَرَى الْخِيَارَا	عَلَيْهِ سَيِّدُ الْوَرَى أَشَارَا

فصل معنى النهي عن بيع الحاضر

للبادي والقول في شراء الحضري للبدوي

5038	وَحُكْمُ بَيْعِ حَاضِرٍ لِلْبَادِي	فَعَنْهُ نَهَى شَافِعُ الْعَبَادِ
5039	وَالْخُلْفُ فِي ذَا الْبَابِ خُلْفٌ وَاضِحٌ	وَمَا لَكَ مَنْعٌ لَدَيْهِ رَاجِحٌ
5040	أَبُو حَنِيفَةَ بِسَعْرِ يُخْبِرُ	وَجَاهِلٌ لِحَالِهَا قَدْ يُعْذَرُ
5041	وَجَاءَ تَرَكَ النَّاسَ قَيْدَ غَفْلَةٍ	فَفِيهِ رِبْحٌ فَيْئَةٌ مِنْ فَيْئَةٍ
5042	وَرِزْقُ بَعْضِهِمْ أَتَى مِنْ بَعْضِ	زِيَادَةِ الْحَدِيثِ نَصُّ الْحَضِّ

فصل النهي عن النجش، وما هو؟

5043	وَالْبَعْضُ بَيْعُ النَّجْشِ الْبُطْلَانُ	لَهُ جَزَاءٌ أَوْضَحَ الْأَعْيَانُ
5044	صُورَتُهُ يَزِيدُ سَوْمًا فِي الثَّمَنِ	وَلَيْسَ لِلشِّرَاءِ قَصْدٌ يَقْتَرِنُ
5045	حُدُوثُهُ كَالْعَيْبِ وَالْخِيَارِ	لِمَا لَكَ كَيْ تَرْفَعِ الْأَضْرَارُ
5046	وَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ يَجْزُ	وَفَاعِلٌ جَزَاؤُهُ إِثْمًا يَحْزُ
5047	وَأِنْ يَرِدَ نَهْيٌ عَلَى مَا يُفْسِدُ	مِثْلَ الرِّبَا أَوْ غَرَرٍ إِذْ يُوجَدُ
5048	فَذَا عَلَى الْفَسَادِ لِلْجُمْهُورِ	يُحْمَلُ حُكْمُ سَائِرِ الْأُمُورِ
5049	كَتَيْعِ نَارٍ كَلًّا وَمَاءِ	زِدْ حَطْبًا مِنْ جُمْلَةِ الْأَشْيَاءِ

5050	وَعِنْدَ تَخْصِيصِ تَضَارُبٍ ظَهَرَ	بَيْنَ الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ يُعْتَبَرُ
5051	وَمَالِكَ إِنْ مَتَّبَعَ الْمَا مُتَمَلِّكَ	يَمْنَعُ إِنْ لَمْ يَخْشَ ظَمَانَ هَلِكِ
5052	إِنْ بِيَحَ بَيْعٍ جَازَ بَعْدَهُ التَّمَنُّ	وَبَيْعُ مَاءٍ فَعَلَهُ ضِدُّ الْحَسَنِ

الباب السادس:

في النهي من قبل وقت العبادات

5053	وَالْمَنَعُ إِجْمَاعًا بِوَقْتِ الْجُمُعَةِ	وَفَسْخُهُ لِمَالِكَ فَلَتَشَبَعَهُ
5054	وَعَيْرُهَا مِنَ الصَّلَاةِ يُنْدَبُ	مَدْحُ الْإِلَهِ فَعَلَّهُ يُرَغَّبُ
5055	فِيهِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ وَعَاقِلٍ	فَسَادُ عَقْدٍ حَامِلٍ لِلْبَاطِلِ
5056	وَهَلْ عَلَى بَعْضِ الْبُيُوعِ يَنْحَصِرُ	أَمْ فِي الْبُيُوعِ كُلِّهَا قَدْ يُعْتَبَرُ

القسم الأول:

الأسباب والشروط المصححة للبيع¹

5057	فِي الْعَقْدِ وَالْمَثْمُونِ ثُمَّ الْعَاقِدُ	شَرَطٌ وَأَسْبَابٌ فَذِي مَقَاصِدُ
5058	وَعَاقِدَانِ جُمْلَةَ الْأَبْوَابِ	لِصِحَّةِ الْعَقْدِ مِنَ الْأَسْبَابِ

الباب الأول:

في العقد

الركن الأول:

العقد

5059	وَالْعَقْدُ عِنْدَهُ عِبَارَاتٌ يَجِبُ	إِنْرَامُهُ بِهَا وَإِلَّا مَا حُسِبُ
5060	لِمَالِكَ بِالْمَاضِي وَاسْتَفْهَامِ	وَالشَّافِعِيِّ بِالْمَاضِي مِنْ كَلَامِ
5061	يَمْنَعُ لِلتَّعَاطِي دُونَ الْقَوْلِ	مَالِكَ لَمْ يَحْكَمْ بِذَا السَّبِيلِ

¹ - لأن هذا القسم كتب عليه أنه الثاني دون ذكر الأول في الباب كله، وصحته لاستجلاء منهج النظم.

5062	لُزُومُهُ مِنْ مَجْلِسٍ لِلْعَقْدِ	مَالِكُ وَالنُّعْمَانُ عِنْدَ الشَّدِّ
5063	وَمَجْلِسٍ لِلْعَقْدِ فِيهِ يُخْتَلَفُ	فِي الْقَوْلِ وَالْأَبْدَانِ حَيْثَمَا وَصِفُ
5064	فَابْنُ عُمَرَ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ	مَجْلِسُ عَقْدٍ بِافْتِرَاقٍ يُبْعَدُ
5065	مَالِكُ وَالنُّعْمَانُ لِلْأَقْوَالِ	يَصْحَبُ ذَا الْخِيَارِ فِي الْأَمْوَالِ
5066	وَعُمْدَةُ الْخِيَارِ قَوْلٌ وَارِدُ	خِيَارُ مَجْلِسٍ أَتَى مُسَانِدُ
5067	لَابْنِ عُمَرَ وَمَالِكٍ بِذَا حَكْمِ	وَكُلُّهُمْ فِي سُنَّةٍ لَا يَتَّهَمُ
5068	فَلِافْتِرَاقٍ لَيْسَ بِالْأَبْدَانِ	لَكِنْ بِتَرْكِ الْعَقْدِ بِاللُّسَانِ

وأما الركن الثاني:

فإنه يشترط فيه السلامة من الغرر والربا

5069	كِلَاهُمَا تَقَدَّمَتْ إِشَارَةٌ	لَهُ وَلَا تُكَرَّرُ الْعِبَارَةُ
------	----------------------------------	-----------------------------------

أما الركن الثالث:

فإنه يشترط فيه أن يكون مالكين أو وكيلين للمالين

5070	وَوَاجِبٌ بِأَنْ يَكُونَ جَازِمًا	بِمَا يَبِيعُ مِنْ غُيُوبِ سَالِمًا
5071	كُلُّ مَيْعٍ عَلِمَ حَالَهُ يَجِبُ	وَوَصْفُهُ تَسْلِيمُهُ بَيْعًا صَحْبُ
5072	مَالِكُ مَالٍ أَوْ وَكَيْلٌ قَدَّمَ	مَنْ غَيْرُ مَخْجُورٍ وَذَا تَقَدَّمَ
5073	وَالْخُلْفُ فِي بَيْعِ مِنَ الْفُضُولِي	تَأْيِيدُ مَالِكٍ مِنَ الْمَأْمُولِ
5074	وَذَاكَ حُكْمُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ	يَمْنَعُهُ بِدُونِ وَجْهِ مَانِعٍ
5075	حَدِيثُ عُرْوَةَ بِدِينَارٍ اشْتَرَى	شَاتَيْنِ بَاعَ وَاحِدَهُ ثُمَّ ادَّخَرَ
5076	شَاةً وَدِينَارًا أَتَى بِهِ النَّبِيُّ	أَكْرَمَ بِهِ مَنْ مُنْقَدٍ مُحَبَّبِ
5077	وَوَجْهُ الْاِسْتِدْلَالِ فِي أَنَّ النَّبِيَّ	قَدْ نَابَ عَنْهُ الشَّارِي فِي ذَا الْمَطْلَبِ
5078	عُرْوَةَ مَا اسْتَشَارَ فِي الَّذِي فَعَلَ	بَلْ نَابَ فِي الْجَمِيعِ فِي هَذَا الْعَمَلِ

القسم الثاني:

القول في الأحكام العامة للبيوع الصحيحة

- 5079 تَفْصِيلُهُ فِي أَرْبَعٍ مِنَ الْجُمَلِ تُدْرَجُ فِي نَظْمٍ لِنَثْرَهَا حَاصِلُ
5080 فَمِنْهُ مَا لِلرَّدِّ حُكْمًا يُلْزِمُ وَرَعِي حَالِ الرَّدِّ حِينَ يُعْلَمُ

الجملة الأولى:

في أحكام وجود العيب في المبيعات

- 5081 تَضُمُّ بَابَيْنِ لِعَيْبٍ حَقَّقِ ثُمَّ بِرَأْيَةِ كَشْرَطٍ دَقِّقِ

الباب الأول:

في أحكام عيوب البيع

- 5082 وَأَصْلُهُ التَّرَاضِي صَرُّ الشَّاةِ فِي الْعَقْدِ وَالْبَيْعِ جَمِيعٍ يَأْتِي

الفصل الأول:

في معرفة العقود التي يجب فيها الرد بوجود العيب

وحكم التي لا يجب فيها

- 5083 وَيُدْرَسُ الْعَيْبُ بِعَقْدٍ لِلْعَوَضِ عَنْ غَيْرِهِ وَذَلِكَ حُكْمٌ يُفْتَرَضُ
5084 مِثْلُ الْهَبَاتِ لِلشُّوَابِ عَوَّضَتْ أَوْ صَدَقَاتِ خُلْفُهُمْ فِي ذَاتِ بَتِّ

الفصل الثاني:

في معرفة العيوب التي توجب الحكم

وما شرطها الموجب للحكم فيها

- 5085 مِنَ الْعُيُوبِ مَا لِحُكْمٍ يُوجِبُ وَبَعْضُهَا فِي الشَّرْطِ عَقْدًا يُكْتَبُ

النظر الأول:

وَيُعْرِفُ الْعَيْبُ بِنَقْصِ الثَّمَنِ	عَيْبٌ يُرَى فِي النَّفْسِ أَوْ فِي الْبَدَنِ	5086
بِظَاهِرِ وَالْخَافِ بِالتَّحْسُّسِ	وَالْعَيْبُ إِمَّا فِي ذَوَاتِ الْأَنْفُسِ	5087
فِي أُمَّةٍ يُلْفَى بِهَا تَرَاضِي	مِثْلُ خَتَانِ الْعَبْدِ وَالْخَفَاضِ	5088
يُزِيلُ شَرْطُ ضِدِّهَا لِلْإِحْنِ	يُنْظَرُ ذَا فِي الشَّخْصِ أَوْ فِي الزَّمَنِ	5089
يُوجِّهُ الْقَانُونَ لِلتَّدْبِيرِ	أَحْكَامُهَا فِي الْفَقْهِ كَالدُّشُورِ	5090
لِمَالِكَ قَدْ جَاءَ فِي الْمُنْسُوبِ	تَضْرِيَةُ الشَّاقَةِ مِنَ الْعُيُوبِ	5091
وَالضُّدُّ لِلتُّعْمَانِ عَنْهُ قَدْ كُتِبَ	إِلَيْهِ مِثْلُ الشَّافِعِيِّ لَهُ نُسْبٌ	5092
وَمَنْ لِمِصْرَاةٍ شَرَى لَهُ النَّظْرُ	تَضْرِيَةُ بَتْرِكْهَا أَمْرٌ الْأَثْرُ	5093
بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ لَمْ يَعْتَمِدْ	وَذَا دَلِيلٌ أَنَّهَا عَيْبٌ يُرَدُّ	5094
وَذَاكَ ضِدُّ أَكْثَرِ الْمَعَانِي	يُعَارِضُ الْخِرَاجَ بِالضَّمَانِ	5095
وَحُجَّةُ التُّعْمَانِ فِيهَا شَامِلَةٌ	لِمَالِكَ فِي أَمْرِ هَذَا النَّازِلَةِ	5096

النظر الثاني:

وأما شرط العيب الموجب للحكم

وَالْخُلْفُ فِي الْعُهُدَةِ ثُمَّ الْعَدُّ	شُرُوطُهُ الْخُدُوثُ قَبْلَ الْعَقْدِ	5097
بِالْمُشْتَرَى مِنْ قَبْلِ قَبْضِ إِنْ يَحُلُّ	وَأَجْمَعُوا أَنَّ جَمِيعَ مَا نَزَلَ	5098
إِنْ لَمْ يَكُنْ عَيْبٌ قَدِيمٌ قَدْ هَلَكَ	فَهُوَ عَلَى حَسَابِ مُشْتَرٍ مَلِكٌ	5099
وَعِلْمُ بَائِعٍ بِذَلِكَ يَكْمُلُ	بِهِ الْمَبِيعُ قَبْلَ بَيْعِ يَخْضُلُ	5100

الفصل الثالث:

في معرفة حكم العيب الموجب إذا كان المبيع لم يتغير

فِي الشَّكْلِ وَالْأَصْلِ خِلَافِ الْجُلِّ	عَيْبٌ يَسِيرٌ رِيئٌ فِي الْمَحَلِّ	5101
فَلَيْسَ مُبْطِلًا لِذَلِكَ الْفِعْلِ	وَإِنْ يَسِيرًا مَالِكٌ فِي الْأَصْلِ	5102
وَرُدُّ بِالْكَثِيرِ إِذَا يُطَالَبُ	لَكِنْ أَرَشَسَ الْعَيْبُ أَمْرٌ وَاجِبٌ	5103
فِي الْحَيَوَانِ الرُّدُّ وَخُدُّهُ ذَكَرُ	أَمَّا الْعُرُوضُ مِثْلُ أَصْلِ يُعْتَبَرُ	5104
فَأَرَشَسَ عَيْبٌ حُكْمُهُمْ بِتَرْكِهِ	وَإِنْ أَرَادَ مُشْتَرٍ لِمَلِكِهِ	5105
لِكُلِّ أَهْلِ الْعِلْمِ أَمْرٌ يُحْتَسَبُ	مَا حَطَّ قِيَمَةً بِهِ رَدُّ وَجِبُّ	5106

فصل القول في إعطاء البائع للمشتري قيمة العيب

- 5107 إن ظَهَرَ الْعَيْبُ أَتَى الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي وَقَسَمَ الْأَخْيَارُ
5108 بَيْنَ رُجُوعِ الْبَيْعِ مَعَ أَخْذِ الْعَوْضِ وَالرُّدِّ لِلْمَعِيبِ قَوْلُ يُفْتَرَضُ

وأما المسألة الثانية:

[إذا ابتاع رجلان شيئاً في صفقة فيجدان بها عيباً]

- 5109 إن يَشْتَرِي الشَّخْصَانِ شَيْئاً فِي مَحَلٍّ فَالشَّافِعِيُّ يُرْجِعُ لِلَّذِي حَصَلَ
5110 إن وُجِدَ الْعَيْبُ بِإِلَاءِ عِلْمٍ سَبَقَ بَطْلَانِ عَقْدٍ عِنْدَ بَعْضٍ يُسْتَحَقُّ

الفصل الرابع:

في معرفة أصناف التغييرات الحادثة عبر المشتري وحكمها

- 5111 تَغْيِيرُ الْمَعِيبِ عِنْدَ الْمُشْتَرِي وَدُونَ عِلْمِ الشَّارِ بِالتَّغْيِيرِ
5112 فِي الْمَوْتِ أَوْ إِنْ بَاعَهُ لَا يَرْجِعُ عَلَى الَّذِي قَدْ بَاعَ إِذْ يَنْتَفِعُ
5113 بِالثَّمَنِ الَّذِي عَلَيْهِ قَدْ حَصَلَ عَنْ جَابِرِ أَبِي حَنِيفَةَ نُقِلَ
5114 أَمَا إِذَا الْمَحَلُّ مَاتَ فَالْقَضَا تَعْوِيضُهُ لَيْسَ سِوَى فِعْلِ الرِّضَا
5115 وَمَالِكَ صُوْرُ بَيْعِ بِالثَّمَنِ تُنَاطُ أَحْكَامُ لِتَعْوِيضِ يَكُنْ
5116 وَمَنْ نَظِيرِ النُّقْصِ تَمَّ الْعِلْمُ مِنْ مُشْتَرٍ إِذْ نَقَصَهُ لَلْفَهْمِ
5117 أَعْنِي مَحَلَّ الْعَقْدِ عِنْدَ الْعَرْضِ حَتَّى يَكُونَ الْحُكْمُ شَبَهَ الْعَوْضِ
5118 وَالشَّافِعِيُّ التُّعْمَانَ وَابْنَ قَاسِمٍ فَبَيْعُهُ فِيمَا اشْتَرَى لِلْحَاكِمِ
5119 إِنْ بَاعَهُ بِعَيْبِهِ أَنْ يَحْكَمَا عَلَى الَّذِي لِلْعَيْبِ بَاعَ مِنْهُمَا
5120 وَذَلِكَ صَاحِبُ الْمَيْعِ الْأَوَّلِ فَالْعَدْلُ ضَامِنٌ بِذَا التَّحْوُلِ
5121 بَعْضُ الْعُقُودِ بِتَعَاقِبِ الزَّمَنِ كَالرَّهْنِ وَالتَّاجِيرِ حَيْثُمَا تَبَنَ
5122 بَعْدَ تَدَاوُلِ بِهَا عَيْبٌ وَضَحَّ رَدُّ ابْنِ قَاسِمٍ وَأَشْهَبُ رَجَحَ
5123 لَدَيْهِ مِنْ تَقْدِيرِهِ طَوْلَ الزَّمَنِ فَإِنْ يَطُلُ جَلٌّ وَإِنْ قَلَّ وَهَنْ

باب طرو النقصان

- 5124 وَمَا بِعَيْبِ رُدِّ لَكِنْ قَدْ طَرَا عَلَيْهِ قَبْلَ الرُّدِّ عَيْبٌ قَدْ جَرَى
5125 فَنَقْصُ قِيَمَةِ مِنَ التَّغْيِيرِ مُرْتَبِطٌ بِالْحَالِ لِلتَّصَوُّرِ

لَكِنْ لِنَقْصِ حَادِثٍ قَدْ يُدْفَعُ	فَأَبْعُضُ بِالْعَيْبِ الْقَدِيمِ يُرْجَعُ	5126
وَمَالِكَ لِلشَّارِ بِالتَّمْتِيعِ	لِلشُّورِ وَالنُّعْمَانِ ثُمَّ الشَّافِعِي	5127
مَنْ تَمَنَّى قَسْطاً وَذَلِكَ الشَّائِعُ	بِالمُشْتَرَى وَعَنْهُ حَطُّ البَائِعِ	5128
عَيْبٍ طَرَأَ عَلَيْهِ بِالتَّحْضِيضِ	أَوْ رَدُّهُ إِلَيْهِ مَعَ تَعْوِيضِ	5129
لِالمُشْتَرِ إِذْ يُرْفَعُ الشُّجَارُ	إِنْ وَقَعَ الخَلَافُ فَالخِيَارُ	5130
فِي كَسْبِ عَيْنِ نَالَ بِالمَقْدَرِ	لِمَالِكَ مُغَلَّباً لِلْمُشْتَرِي	5131
كَانَ لِبَائِعٍ مِنَ المَرْغُوبِ	مَنْ تَمَنَّ خَالَ مِنَ العُيُوبِ	5132
تَعْوِيضُهُ مِنْ تَمَنَّى قَدْ يُخْتَزَلُ	وَالعَيْبُ قَبْلَ الرَّدِّ زَالَ فَلْيُزَلْ	5133

الفصل الخامس:

في القضاء في اختلاف الحكم

عند اختلاف المتبايعين

مُوجِبَةٌ لِلْحُكْمِ حِينَ الحُكْمِ	تَقَارُرُ الأَطْرَافِ عِنْدَ الحُكْمِ	5134
يُقَوِّمُ المَبِيعَ بِالأَثْنَيْنِ	وَإِنْ تَنَاقَرَا عَلَى العَدْلَيْنِ	5135
يُكَافِئُ المَعِيبُ بِالسَّلِيمِ	يُقَدِّرُ العَيْبُ مَعَ التَّقْوِيمِ	5136

الباب الثاني:

في البيع بالبراءة

وَهُوَ قَبُولُ البَيْعِ دُونَ صِغَةِ	وَفِي جَوَازِ البَيْعِ بِالبَرَاءَةِ	5137
فِيهِ عَلَى العُيُوبِ حِينَمَا تَصِفُ	خِيَارُ رَدِّ بِالعُيُوبِ مُخْتَلَفٌ	5138
أَبْصَرَهُ أَوْلاً يَسِيراً أَوْ جَلَلُ	يَبْرَأُ لِلنُّعْمَانِ مِنْ كُلِّ خَلَلُ	5139
مَالِكُ مَا فِي عِلْمِ بَائِعٍ فَقَطُ	وَالشَّافِعِي أَرَاهُ عَيْباً يُشْتَرَطُ	5140
فَمُشْتَرِ أَسْقَطَ بِاتِّفَاقِ	فَمَنْ أَجَازَهَا عَلَى الإِطْلَاقِ	5141
تَفْصِيلُ ذَلِكَ يَأْتِي بِالمَرْغُوبِ	لِحَقِّهِ فِي الرَّدِّ بِالعُيُوبِ	5142
وَرَدُّهُ بِالعَيْبِ حَقُّ المَشْتَرِي	وَمَانِعٌ لَهُ يَرَى لِلغَرَرِ	5143

الجملة الثانية :

في وقت ضمان المبيعات

5144	وَاخْتَلَفُوا فِي سَاعَةِ الضَّمَانِ	لِمَالِكَ وَالشَّافِعِي بِالْآنِ
5145	فَبَعْدَ قَبْضٍ فِي ضَمَانِ الْمُشْتَرِي	لِمَالِكٍ ضَمَانُهُ فِي الْأَكْثَرِ
5146	أَمَّا الْمَبِيعُ حَيْثُ كَانَ غَائِبًا	يَضْمَنُ مَنْ لِلشَّيْءِ كَانَ جَالِبًا
5147	وَزَائِدٌ مُنْفَصِلٌ لِلْمُشْتَرِي	لِلشَّافِعِي بِحُكْمِ قَوْلِ الْمُضْرِي
5148	فَفِي الضَّمَانِ بِالْخُرَاجِ قَاعِدَةٌ	لِكُلِّ أَهْلِ الْفِقْهِ صَارَتْ فَائِدَةٌ
5149	وَمَالِكٌ مِنْ ذَاكَ يَشْهِي الْوَلَدُ	وَالرَّدُ لِلنُّعْمَانِ مَنْعًا يُعْتَمَدُ
5150	وَزَائِدٌ مُنْدَمِجٌ فِي الْعَيْنِ	إِنْ زَادَ قِيَمَةً عَلَى التَّكْوِينِ
5151	فَفِيهِ حِيَارٌ لِشَارٍ يَرْجِعُ	بِزَائِدٍ فِي ثَمَنِ يُنْتَفَعُ
5152	مَنْ مَسَكَ الْعَيْنَ بِهِ وَالْإِثْرَا	عَلَى حِسَابِ الْغَيْرِ ظُلْمًا مَكْرَا
5153	فَمُشْتَرٍ مُخَيَّرٍ فِي الرَّدِّ	أَوْ أَخَذَ تَعْوِيضَ بَعْدَ الْعَدِّ
5154	وَالرَّدُ مُمَكِّنٌ وَيَبْقَى مُشْتَرِكٌ	بِقَدْرِ زَيْدٍ فِي مَحَلِّ يَمْتَلِكُ
5155	لِبَائِعٍ زِدْ لَهُ بِالْعَيْبِ	تِلْكَ صُنُوفُ الرَّدِّ بِالتَّرْتِيبِ

القول في الجوائح

5156	وَاخْتَلَفُوا حَوْلَ جَوَائِحِ الثَّمْرِ	حَرَمَهُ الْحَدِيثُ حَيْثُمَا ظَهَرَ
5157	لِقَوْلِ جَابِرٍ وَبَائِعٍ تُصَبُّ	ثَمَارُهُ بِجَائِحِهِ إِذَا كُتِبَ
5158	يُمنَعُ أَخْذُهُ بِذَا لِلثَّمَنِ	بِذَاكَ حُكْمُ الْعَادِلِ الْمُؤْتَمَنِ
5159	أَمَّا ضَمَانُ الْبَيْعِ بَعْدَ الْقَبْضِ	مِنْ مُشْتَرٍ فِيهِ سَمَاعٌ يُرْضَى

الفصل الأول :

في معرفة الأسباب الفاعلة للجوائح

5160	وَكُلُّ مَا أَصَابَهَا مِنَ السَّمَا	جَائِحَةٌ وَبَاتَّفَاقَ الْعُلَمَا
5161	فَعَلُ الْجُيُوشِ السَّرِقَاتِ وَالْعَطَشِ	إِنْ يَسْتَحِلُّ بِفَعْلِهَا أَنْ تَتَّعَشُ
5162	وَكُلَّمَا يَحْدُثُ مِنْ فِعْلِ الْبَشَرِ	فِيهِ خِلَافُ الْعُلَمَا أَهْلُ النَّظَرِ

الفصل الثاني:

في محل الجوائح من المبيعات

- 5163 فِي الثَّمَارِ وَالْبُقُولِ يَخْتَلَفُ وَصَفُ جَوَائِحِ إِذَا كُتِلَ يَصِفُ
5164 جَائِحَةُ الثَّمَارِ أَصْلًا مُتَّفَقٌ فِي شَأْنِهَا لِمَالِكٍ حُكْمٌ يَسْقُ

الفصل الثالث:

في مقدار ما يوضع منه فيه

- 5165 وَالثُّلُثُ قَدْرٌ مَا بِهِ يُرَدُّ لِأَشْهَبٍ مِنْ قِيَمَةِ تُعَدُّ
5166 إِنْ تَخْتَلَفَ لَدَيْهِمْ الْأَنْوَاعُ فَثُلُثُ أَثْمَانِ بِهَا تُبَاعُ
5167 فَلَا بَيْنَ قَاسِمٍ وَمَنْ قَدْ قَلَّدَا إِنْ تَخْتَلَفَ عَيْنٌ فَثُلُثُ عُدْدَا
5168 مِنْ ثَمَنِ الْجَمِيعِ حِينَ قَدَّرَا بَعْدَ انْتِقَاصِ لِلْمَبِيعِ قُرْرَا

الفصل الرابع:

في الوقت الذي توضع فيه

- 5169 بِهَا الْقَضَاءُ فِي زَمَانِ الْجَائِحَةِ لِمَالِكٍ مَدَى الزَّمَانِ وَاضِحُهُ
5170 وَالْخُلْفُ مُشْتَرٍ عَلَى وَصْفِ السَّبَبِ هَلْ بِاتِّفَاقٍ أَوْ نِضَارَةٍ حَسَبِ

الجملة الثالثة:

من جمل النظر في الأحكام

المسألة الأولى:

متى يتبع الفرع الأصل ومتى لا يتبعه؟

- 5171 بَيْعُ النَّخِيلِ قَبْلَ جَنِي الثَّمَرِ لِمُشْتَرِي يَقُولُ أَهْلُ النَّظَرِ
5172 وَبَعْدَ إِبَارِ لِبَائِعِ حُسْبٍ دُونَ اشْتِرَاطِ الْمُشْتَرِي فَذَا يَجِبُ
5173 دَلِيلُهُ قَوْلُ النَّبِيِّ الْمُفْضَلِ ضَمَّنَ حَدِيثِ الْكَامِلِ الْمُبْجَلِ
5174 مَنْ بَاعَ نَخْلًا أَبْرَتْ فَتَمْرُهَا لِبَائِعِ لَهَا وَذَلِكَ أَمْرُهَا
5175 مَا لَمْ يَرِدْ فِي الْعَقْدِ شَرْطُ الْمُشْتَرِي فَذَاكَ نَصٌّ لِلْحَدِيثِ النَّبِيِّ

المسألة الثانية:

القول في مال العبد، وهل يتبعه في البيع؟

مَسْأَلَةٌ زَالَتْ وَزَالَ أَضْلُهَا	5176
كُلُّ تَعَامُلٍ بِهَا فَباطِلٌ	5177
لَيْسَ مُفِيدًا دَرُسُهَا وَمَالُهَا	
شَوْهَهَا ظُلْمٌ وَنَهَبٌ قَاتِلٌ	

القسم الثالث:

وهو النحر في حكم البيع الفاسد إذا وقع

وَأَتَّفَقُوا أَنْ مَحَلَ الْفَاسِدَ	5178
وَوَاقِعٌ وَلَمْ يَفُتْ بِعَقْدٍ	5179
كَذَا بَيْعٍ أَوْ بِرَهْنِ الْعَيْنِ	5180
فَالشَّافِعِيُّ لَيْسَ فَوَاتًا إِذْ صَدَرَ	5181
بِقَسَمٍ كُلُّهَا إِلَى قَسَمَيْنِ	5182
مُحَرَّمٌ فَوَاتُهُ بِالْقِيمَةِ	5183
بَعْدَ فَوَاتِهِ بِلَا تَرَدُّدٍ	5184
وَفَاسِدُ الْبَيْعِ بِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ	5185
تَحْرِيمٌ عَيْنِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ	5186
لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ بِالْعَدْلِ	5187
لِمَالِكٍ حِوَالَةَ الْأَسْوَاقِ	5188
وَحِينَ يُعْطَى سَلْفًا لِلشَّارِي	5189
إِنْ لَمْ يَكُنْ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلِ الثَّمَنِ	5190
يَحْسُمُ جُمْلَةً مِنَ الْفَوَائِدِ	
أَوْ مِنْ ثَمَاءٍ أَوْ بِنَقْصِ الْعَدِّ	
وَالنَّقْصُ فِي الْأَثْمَانِ أَوْ مَثْمُونِ	
لِمَالِكٍ فِي شَأْنِهَا حُكْمٌ أَمَرَ	
مُحَرَّمٌ يُكْرَهُ بِالتَّغْيِينِ	
مَكْرُوهٌ صَحَّ عِنْدَهُ بِالْجُمْلَةِ	
إِلَّا الرَّبِّيَا يُحَكَّمُ بِالتَّشَدُّدِ	
مِثْلُ الرَّبِّيَا أَوْ بِغُرُورٍ مَانِعٍ	
مَعَ الرَّبِّيَا تَدَاخُلُ الْأَجْزَاءِ	
لَأَنَّهُ مَعْدُومٌ فِي ذَا الشَّكْلِ	
تَفْوِيضٌ عَيْنُهَا لَدَى التَّلَاقِي	
لِمَالِكٍ رُدُّ بِلَا انْتِظَارِ	
فَذَا يُنَافِي لِلرَّاضِي إِنْ عَلِنَ	

كتاب الصرف

وَالصَّرْفُ مَقْسُومٌ إِلَى قَسَمَيْنِ	5191
فِي خَمْسَةِ الْأَجْنَاسِ حَصْرُ الصَّرْفِ	5192
ذَرِيعَةٌ إِدْخَالُهَا لِمَالِكٍ	5193
وَحَصْرُهَا فِي سَبْعَةِ الْمَسَائِلِ	5194
نَسِيئَةٌ تَفَاضُلٌ فِي الْحِينِ	
نَسِيئَةٌ مُمَاتِلَةٌ عِنْدَ الوَصْفِ	
يُؤْمَنُ الْحُكْمُ لِكُلِّ سَائِلٍ	
يُوضَعُ الصَّرْفُ لِكُلِّ سَائِلٍ	

الفصل الأول:

في معرفة ما هو نسيئة مما ليس بنسيئة

المسألة الأولى:

بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة

عَلَى يَدِ قُلِّ بِيَدٍ فَلتَسْمَعُوا	وَالْعُلَمَاءُ فِي الصَّرْفِ كُلِّ أَجْمَعُوا	5195
وَضَعُ النَّبِيِّ أَسْلُوبَ الاتِّجَارِ	قَدْ جَاءَ فِي رِوَايَةِ البُخَارِيِّ	5196
هَذَا وَبِهَا فِي لَحْظَةٍ وَنَضَةً	فِي ذَهَبٍ مُبَادَلٍ بِفِضَّةٍ	5197
دُونَ تَفَاضُلٍ وَذَلِكَ يُنْقَلُ	وَقِيلَ فِي نَسِيئَةٍ قَدْ يَدْخُلُ	5198
فَلَا رَبَّاءَ إِلَّا نَسِيئَةً سَمِعَ	عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَسَامَةَ رَفَعَ	5199
وَالْعَكْسُ لِلْجُمْهُورِ فِي الْأُصُولِ	ذَلِكَ أَسَامَةَ مِنَ الرَّسُولِ	5200
يَمْنَعُهُ حَدِيثُ خَيْرِ شَافِعٍ	فِي الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ وَالْمَرَّاجِعِ	5201
وَوَاجِبٌ لِلشَّرْعِ الْاِئْتِبَاءُ	مُحَمَّدٍ صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ	5202

المسألة الثانية:

بيع السيف والمصحف المحلي يباع بالفضة أو الذهب

وَفِيهِ حَلِيَّةٌ بِصَنْفٍ مُرْدَفٍ	وَالْبَيْعُ لِلسَّيْفِ كَذَلِكَ الْمُصْحَفِ	5203
زِيَادَةٌ فِي ثَمَنِ مَا إِنْ تُخَفَ	زَادَتْ عَلَى ذَاتِ الْمُحَلِيِّ إِنْ تُضَفَ	5204
فِي ثَمَنِ الْوَّاحِدِ إِذْ يُعَادُ	مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ يُزَادُ	5205
لِلسَّيْفِ أَوْ الْمُصْحَفِ فَثَبَّتْ	لِصَوْغِهِ وَمَزْجِهِ كَحَلِيَّةٍ	5206
فِي ثُلُثٍ أَوْ دُونِهِ فِي الْحَطِّ	جَوَازُهُ لِمَالِكَ بِشَرْطِ	5207
بِزَائِدٍ وَجَازٍ فِيهِ نَفْعُهُ	أَبُو حَنِيفَةَ يَجُوزُ بَيْعُهُ	5208
وَفِضَّةَ التَّرْزِيئِينَ لِلتَّكْسِبِ	مَسْوِيًّا فِي ذَلِكَ بَيْنَ الذَّهَبِ	5209
يَخْشَى لَذَا فِي خَبَرِ تَنَاقُلِهِ	وَالشَّافِعِيُّ بِالْجَهْلِ لِلْمَمَائِلِ	5210
إِذْ ذَهَبًا أَزَالَ أَبْقَى الْحَجْرَا	أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي نَهَارِ خَيْبَرَا	5211
دُونَ تَفَاضُلٍ أَتَى بِالْحَصْرِ	أَمْ ذَهَبٌ مِنْ ذَهَبٍ بِالْقَدْرِ	5212
مُؤَسَّسًا أَصْلَ خِلَافِهِمْ خَذَا	أَمَّا مَعَاوِيَةُ أَجَازَ كُلَّ ذَا	5213

1 - أي نض المحل في المجلس.

المسألة الثالثة:

من شرط الصرف أن يقع ناجزا واختلاف الفقهاء في الزمان

5214	وَاتَّفَقُوا فِي الصَّرْفِ حَالًا يُنْجِزُ	فِي مَجْلِسٍ تَبَادُلٌ قَدْ يُحْرَزُ
5215	فَمَجْلِسُ النُّعْمَانِ بِالْأَبْدَانِ	وَمَالِكُ تَبَادُلِ الْأَعْيَانِ
5216	تَأَخَّرَ لَهُ وَلَوْ فِي الْجَلْسَةِ	مِنْهُ الرَّبَا مُصَاحِبٌ لِلصَّفَقَةِ
5217	وَحُلْفُهُمْ فِيهَا بِهِ تَرَدُّدًا	مَنْ فِي تَقَابُضٍ رَأَهُ شَدِيدًا
5218	فِي حَصْرِ وَقْتِ الْعَقْدِ فِي التَّبَادُلِ	وَالْغَيْرِ وَقْتِ مَجْلِسِ بِالْكَامِلِ

المسألة الرابعة:

من اصطف دراهم بدنانير فوجد فيها درهما زائفا

5219	فَمَالِكٌ يَرَى انْتِقَاصَ الْعَقْدِ	بِنَزْعِ قَدْرِ زَائِفٍ بِالْحَدِّ
5220	مَنْ ذَهَبَ حَتَّى يُزَالَ الزَّائِفُ	مَنْ ثَمَنَ فِي الصَّرْفِ كُلَّ عَارِفٍ
5221	أَبُو حَنِيفَةَ يَصُحُّ الْعَقْدُ	إِنْ لَمْ يَكُنْ بِنَصْفِهِ يُحَدُّ
5222	وَأَحْمَدٌ بِالرَّدِّ لَيْسَ يُبْطَلُ	كَثِيرُهُ قَلِيلُهُ إِذْ يَحْصُلُ
5223	وَالشَّافِعِيُّ لَهُ بِذَا قَوْلَانِ	فِي زَيْفِ صَرْفِ مُتَقَابِلَانِ
5224	وَرَابِعُ الْأَقْوَالِ فِي ذَا الْجَانِبِ	وَأَثَرُهُ وَحُكْمُهُ لِلرَّاغِبِ
5225	إِبْطَالُ صَرْفٍ عِنْدَ رَدِّ مُطْلَقًا	إِثْبَاتُهُ مَعَ بَدَلٍ قَدْ حُقِّقًا
5226	بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ يُجْمَلُ	إِبْدَالُ زَيْفٍ أَوْ شَرِيكِ يُنْقَلُ

المسألة الخامسة:

ما اتفقوا عليه من المراطلة

5227	عَلَى جَوَازِ صَفَقَةِ الْمَرَاتِلَةِ	فِي ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ مُنَاقِلَةِ
5228	فِي فِضَّةٍ بِمِثْلِهَا وَالذَّهَبِ	بِمِثْلِهِ حُكْمُ جَمِيعِ الْكُتْبِ
5229	وَالْخُلْفُ فِي النُّوعَيْنِ خُلْفُ الْحُكْمِ	تَفَاضُلٌ فِي النُّوعِ عِنْدَ الْحُسْمِ
5230	إِنْ تَخْتَلَفَ جَوْدَةُ نَوْعٍ وَاحِدٍ	فَمَالِكٌ يَمْنَعُ ذَا لِلْقَاصِدِ

- 5231 وَخُلْفُ نَوْعٍ وَاحِدٍ يُحْرَمُ
تَرَاطُلًا لِلشَّافِعِيِّ إِذْ يَحْكُمُ
- 5232 أَبُو حَنِيفَةَ وَأَهْلُ الْبَصْرَةِ
جَوَازُ ذَا لَدَيْهِمْ بِالْجُمْلَةِ

المسألة السادسة:

هل يجوز تصارف دراهم بدنانير في الذمة؟

- 5233 تَصَارَفُ الدِّينَارِ بِالدِّرَاهِمِ
فِيهِ خِلَافُهُمْ عَلَى الْمَفَاهِمِ
- 5234 مَالِكٌ قَالَ جَائِزٌ إِنْ حَلَا
أَبُو حَنِيفَةَ أَجَازَ كُلًّا
- 5235 وَالَّذِينَ حَيْثُ كَانَ مِنْ نَوْعِ الذَّهَبِ
هَلْ دَرَاهِمٌ يُقْضَى بِهِ إِذْ يُحْتَسَبُ
- 5236 فِي ذِمَّةٍ تَصَارَفَ بَيْنَهُمَا
مَالِكٌ إِنْ حَلَا يَرَى صَرْفَهُمَا
- 5237 أَبُو حَنِيفَةَ يُجِيزُ مُطْلَقًا
وَالشَّافِعِيُّ لَمَنْعِهِ قَدْ حَقَّقَا
- 5238 فَعَائِبٌ بِحَاضِرٍ ذَا يُمْنَعُ
وَنَاجِزٌ بِغَائِبٍ لَا يُدْفَعُ
- 5239 مِنْ بَابِ أَحْرَى غَائِبٍ بِغَائِبٍ
وَتَرْكُهُ مُجَانِفٌ لِلرَّيْبِ
- 5240 وَفِي حُلُولِ الْأَجَلَيْنِ يُعْتَبَرُ
مَقَامَ نَاجِزٍ لِمَالِكٍ ظَهَرَ
- 5241 وَصَرْفٌ غَيْرُ حَاضِرٍ إِذْ يَعْقِدَا
عَلَيْهِ ضَمْنٌ مَجْلِسٍ إِنْ وَجَدَا
- 5242 لِلشَّافِعِيِّ ثُمَّ أَبِي حَنِيفَةَ
يَجُوزُ عَقْدُهُ بِهَذِهِ الصِّيغَةِ
- 5243 وَالْكُورَةُ لِابْنِ قَاسِمٍ مُسَجَّلٌ
وَمِثْلُ هَذَا ذَهَبٌ يُحْوَلُ
- 5244 فِي دَيْنٍ فَضَّةً أَدَاؤُهُ يُحَلُّ
أَوْ عَكْسَ ذَا فِي ذَهَبٍ إِذَا تَقَلُّ
- 5245 لِابْنِ عَمَرَ تَبَادُلُ الْعَيْنَيْنِ
وَمَالِكٍ يَجُوزُ فِي الْإِثْنَيْنِ

المسألة السابعة:

في الاختلاف في جواز البيع والصرف

- 4246 وَمَالِكٌ يَمْنَعُ عَقْدَ الصَّرْفِ
فِي غَيْرِ تَابِعٍ أَتَى بِالْوَصْفِ
- 4247 وَذَا خِلَافٌ دَاخِلٌ فِي الْمَذْهَبِ
إِلَّا قَلِيلًا جَاءَ عِنْدَ أَشْهَبٍ
- 4248 يَجُوزُ فِيهِ الصَّرْفُ ثُمَّ الْبَيْعُ
لَدَيْهِ وَقَتُّ وَاحِدٍ مَسْمُوعٌ

كتاب السلم

5249	فِيهِ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَبْوَابِ	مَحَلُّهُ وَالشَّرْطُ فِي الْكِتَابِ
5250	وَمَا يَجُوزُ مِنْ قَضَاءِ السَّلْمِ	وَمِنْ إِقَالَةٍ وَتَعْجِيلٍ نُمِّي

الباب الأول:

في محله وشروطه

5251	بَعْضُ فُرُوعِهِ عَلَيْهِ مُجْمَعٌ	تَكُونُ ضَابِطاً وَلَا تَنْدَفَعُ
5252	فَالْخُلْفُ فِي بَيْضٍ وَدُرٍّ لَحْمٍ	فَمَنْعُ ذَا قَبُولٍ ذَا بِالْفَهْمِ
5253	مَالِكٍ لِلدُّرِّ وَلِلْفُصُوصِ	وَالْمَنْعُ لِلتُّعْمَانِ بِالْخُصُوصِ

أولاً:

محل السلم: أي ما يجوز فيه السلم

5254	فِي كُلِّ مَوْزُونٍ مَكِيلٍ يَجِبُ	عَنْ أَهْلِ طَيْبَةِ رَوْتَهُ الْكُثْبُ
5255	فِي سَنَةٍ أَوْ سَنَتَيْنِ يُسَلَّفُ	لَتَمْرَهَا وَذَا لَدَيْهِمْ يُعْرَفُ
5256	حَتَّى أَتَى النَّبِيَّ فَحَدَّدَ الثَّمَنُ	وَالْوَزْنَ وَالْأَجَالَ حُكْمًا قَدْ عَلَنُ
5257	وَمَنْعُهُ فِي الدُّورِ وَالْعَقَارِ	وَجَازَ غَيْرُهَا لَدَى الْأَخْيَارِ
5258	لِلشَّافِعِيِّ الْمَوَاشِي وَالْأَوْزَاعِي	جَوَازُهُ فِيهَا بِإِلا امْتِنَاعِ
5259	وَالْمَنْعُ لِلتُّعْمَانِ ثُمَّ الشُّورِي	وَلابْنِ مَسْعُودٍ عَلَى الْمَأْثُورِ
5260	أَهْلُ الْعِرَاقِ فِي حَدِيثِ الْجَامِعِ	فَالْمَنْعُ جَاءَ فِي حَدِيثِ الشَّافِعِ
5261	فَالْحَيَوَانَ لِابْنِ مَسْعُودٍ مَنَعٌ	وَابْنِ عَمْرٍ مَالِكٍ فِيهِ يَتَسَعُ

ثانياً:

شروط السلم

الشروط المتفق عليها

5262	شُرُوطُهُ فِي أَجَلٍ قَصِيرٍ	وَمَنْعُهُ فِي أَجَلٍ كَثِيرٍ
4263	لِمَالِكٍ يَوْمَانٍ أَوْ ثَلَاثَةَ	تَأْجِيلُهُ فِيهَا وَلَا إِنَّكَائَهُ

4264	هَلْ أَجَلٌ يُعَدُّ شَرْطَ صَحَّةٍ	وَالشَّافِعِي أَوْجَبَهُ وَرَجَّحَهُ
4265	وَضَبَطَهُ لِلثَّمَنِ الَّذِي أَتَّفَقَ	عَلَيْهِ وَالتَّسْلِيمُ أَمْرٌ يَنْطَبِقُ

الشروط المختلف فيها

الأول:

هل يقدر الأجل بغير الأيام

5266	فِي السَّلْمِ الْجُذَاذُ وَالْحَصَادُ	أَجَازَ مَالِكَ وَذَا اعْتِمَادُ
5267	عَلَى سَدِيدِ رَأْيِهِ فِي الْفَتَاوَى	وَلِلصَّحِيحِ كَمِ يَدِيمِ النَّجْوَى
5268	وَهُوَ لَدَيْهِ فَعَلَى ضَرْبَيْنِ	عَنِ ابْنِ وَهَبٍ جَازَ فِي الْيَوْمَيْنِ

الثاني:

بلد التسليم

5269	تَسْلِيمُهُ فِي بَلَدِ الْمُسَلِّمِ	تَغْيِيرُ سُوقٍ عِنْدَ نَجْلِ قَاسِمِ
5270	قَطْعُ الطَّرِيقِ إِنْ تَغَيَّرَ الْبَلَدُ	وَلَوْ لِنِصْفِ الشَّهْرِ حِينَمَا تَعُدُّ
5271	إِنْ كَانَ شَرْطُهُ بِلا تَعْلِيلِ	فِيكَتَفَى بِالْإِسْمِ فِي الْقَلِيلِ
5272	مَنْ بِاخْتِلَافِ السُّوقِ حُكْمًا عَمَلًا	فَمَا بِهِ التَّغْيِيرُ وَقْتًا أَجَلًا

الباب الثاني:

فيما يجوز أن يقتضى من المسلم إليه بدل ما انعقد عليه
السلم ومعرض في ذلك من الإقالة والتعجيل والتأخير

المسألة الأولى:

إذا تعذر تسليم المسلم فيه

5273	فَمَالِكَ لَهُ عَلَى ضَرْبَيْنِ	شَرَحَهُمَا يَأْتِي عَلَى التَّبْيِينِ
5274	مَا يُقْتَضَى فِي بَلَدِ الْمُسَلِّمِ	أَوْ غَيْرِهِ يُقَضَى مِنَ الْمُسَلِّمِ
5275	لِمَالِكَ يَوْمَانِ أَوْ ثَلَاثَةَ	مَسَافَةَ لِعَدِّهَا حِثَّائَهُ
5276	هَلْ لِلْمَحَلِّ يُشْرَطُ الْحُضُورُ	ذَا الشَّرْطُ لَمْ يَقُلْ بِهِ الْجُمُهورُ

5277	شَرَطُ صَلاَحِ مَا يُسَلَّمُ اعْتَمَدَ	صَلاَحُ نَخْلِ فِي حَدِيثِ قَدْ وَرَدَ
5278	وَحُلْفُهُمْ مِنْ أَجْلِ شَرَطِ السَّلْمِ	شَرَطُ حُضُورِ هَيْئَةِ الْمَسَلِّمِ
5279	فَمَالِكَ وَجَلُّ أَهْلِ الْعِلْمِ	مَا اشْتَرَطُوا فِي الْعَقْدِ هَذَا الْفَهْمِ
5280	فَعَقْدُهُ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ يَجْزُ	وَالثُّورِي قَوْلُهُ لِبَاطِلِ يَحْزُ
5281	وَالْقَوْلُ لِلْجُمْهُورِ أَمْرٌ يُذَكَّرُ	إِجْرَاؤُهُ لِمُدَّةٍ يُكْرَرُ

أولاً:

اختلافهم في اشتراط مكان دفع المسلم فيه

5282	شَرَطُ مَكَانِ السَّلْمِ النُّعْمَانُ	قَالَ بِهِ إِذْ سَكَتَ الْأَعْيَانُ
5283	أَبُو مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ عَضُدًا	أَمَّا ابْنُ مَوَازٍ لَهُ قَدْ أَفْسَدَا

ثانياً:

اختلافهم في اشتراط أن يكون الثمن مقدراً

5284	وَالثَّمَنُ الْمُرَادُ فِي عَقْدِ السَّلْمِ	تَقْدِيرُهُ لِلْكَلِّ وَاجِبٌ حَتْمٌ
5285	أَخَذُ الطَّعَامِ فِي الطَّعَامِ إِنْ يَتِمُّ	يَجُوزُ مَعَ تَفَاوُتِ إِذَا اسْتَلِمَ
5286	إِعْطَاءِ دِينَارٍ بِدِرْهَمٍ قَصْدٌ	جَازٍ بِهِ الْإِحْسَانُ حَيْثُمَا وَجَدَ
5287	دُونَ تَأْخُرِ لِمَالِكَ يَجْزُ	إِذَا كَلَاهُمَا لِمَا لَهُ يَحْزُ
5288	كَالْقَمْحِ بِالشَّعِيرِ أَوْ كَالذَّهَبِ	بِفِضَّةٍ حِينَ تَحَاشَى الرَّيْبِ
5289	وَالسَّلْمِ الَّذِي لَغَيْرِ الْبَائِعِ	جَوَازُهُ بِسَائِرِ الْمَنَافِعِ
5290	إِلَّا الطَّعَامَ الْمَنَعُ قَبْلَ الْقَبْضِ	إِقَالَةٌ تَجُوزُ دُونَ فَرَضِ
5291	لِلزَّيْدِ أَوْ نَقْصٍ بِمَبْلَغِ يَتِمُّ	مَا يُفْسِدُ الْبَيْعَ لِعَقْدٍ قَدْ يَتِمُّ

1 - ورد في النص قال القاضي أبو محمد، دون تعريف له من هو.

المسألة الثانية:

فيما يجوز أن يقتضى من المسلم إليه

أولاً:

تعذر تسليم الثمر عند حلول الأجل

عِنْدَ حُلُولِ وَقْتِهِ فَمَا قَدَرَ	وَكُلُّ مَنْ أَسْلَمَ فِي بَعْضِ الثَّمَرِ	5292
زَمَانُهُ فَحُكْمُهُ قَدْ يَنْدَرِجُ	تَسْلِيمَهُ مُسَلِّمًا وَقَدْ خَرَجَ	5293
فِي الْأَخْذِ أَوْ تَرَكَ لِعَامٍ قَادِمٍ	لِلْجُلِّ فِي خِيَارِ ذَا الْمُسَلِّمِ	5294
فَعَقْدُهُ فِي ذِمَّةٍ لِلْفَاهِمِ	لِلشَّافِعِيِّ النُّعْمَانِ وَابْنِ قَاسِمِ	5295
لِلشَّيْءِ وَفَقَّ وَصَفَهُ الَّذِي عَلِمَ	وَأَصْلُهُ بَاقٍ إِلَى أَنْ يَسْتَلِمَ	5296
وَصَبْرُهُ عَامًا لِسُحْنُونِ نَمِي	وَأَشْهَبٌ قَالَ بِفَسْخِ السَّلْمِ	5297
لِلشَّافِعِيِّ النُّعْمَانِ عَنْ قَوْلِ بَدَلٍ	وَالِاضْطِرَابِ عِنْدَ مَالِكٍ جَعَلَ	5298
وَالدَّيْنِ بِالدَّيْنِ فَذَا اضْطِرَارُ	كَذَلِكَ الطَّرْطُوشِيِّ ذَا يَخْتَارُ	5299
لِلْعَمْدِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ فِيمَا يَنْصُ	وَمَنْعُ كَالِيٍّ بِكَالِيٍّ يَخْصُ	5300

ثانياً:

بيع المسلم فيه إذا حان أجله قبل قبضه

مُسَلِّمٌ لَهُ لِقَبْضِ يَأْمَلُهُ	مُسَلِّمٌ يُبَاعُ حَانَ أَجَلُهُ	5301
كَمَنْعِ بَيْعِ قَبْلَ قَبْضِ يُعْهَدُ	فَمَنْعُهُ لِبَعْضِهِمْ مُطْرَدٌ	5302
بِالْمَنْعِ قَالَتْ ثَلَاثَةٌ أَعْيَانُ	إِسْحَاقُ أَحْمَدٌ كَذَا النُّعْمَانُ	5303
فِيهِ حَدِيثٌ وَاضِحٌ بِذِكْرِهِ	وَنَهْيُهُ عَنْ صَرْفِهِ فِي غَيْرِهِ	5304
فِي مَوْضِعَيْنِ يُخْتَشَى الْغُرُورُ	وَمَنْعُهُ لِمَالِكٍ مَشْهُورٌ	5305
فَالْمَنْعُ بِالنَّصِّ أَتَى لِرَامَا	فَأَوَّلُ لَنْ يَكُنْ طَعَامًا	5306
تَجْنِبًا لِلدَّيْنِ بِالدَّيْنِ فُرِضَ	وَالثَّانِي فِي أَخْذِ مُسَلِّمِ عَوْضِ	5307
جَازٍ بِكُلِّمَا أُصُولُهُ نَفَعُ	غَيْرُ مُسَلِّمِ إِلَيْهِ إِنْ يُبْعَ	5308
بِبَعْضِهِ لِلغَيْرِ قَبْلَ قَبْضِهِ	دُونَ الطَّعَامِ خَوْفَ بَيْعِ بَعْضِهِ	5309

ثالثا:

الشراء برأس مال السلم من المسلم إليه

5310	مَنْ يَشْتَرِي بِرَأْسِ مَالِ السَّلْمِ	شَيْئاً وَلَا يَجُوزُ قَبْلَ النَّدَمِ
5311	بَعْدَ إِقَالَةِ وَحَظَرَ قَبْلَهَا	فَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُهُ مِنْ أَجْلِهَا
5312	مُعْتَبِراً بِأَنَّهَا ذَرِيعَةٌ	لِغَيْرِ جَائِزٍ وَتِلْكَ زَلَّةٌ
5313	لِمَالِكَ وَالشَّافِعِي وَمَنْ تَبِعَ	قَوْلَيْهِمَا مِنَ الْهُدَاةِ وَاسْتَمَعَ
5314	أَبُو حَنِيفَةَ لَذَاكَ قِيَّداً	لِلْأَمْرِ قَبْلَ الْقَبْضِ فِيمَا حَدَّداً
5315	وَمَالِكَ يَمْنَعُ لِلْمُسْلِمِ	فِيهِ كَقَوْلِ مَذْهَبِ فُلْتَعْلَمِ
5316	وَمَنْ أَجَازَهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ	فَالشَّافِعِي نَحَالِذَا الْمَسَاقِ

رابعا:

إذا ندم المبتاع في السلم فقال: أقلني وانظر ك بالثمن

5317	وَطَالِبُ إِقَالَةِ مَعَ الْأَجْلِ	يُعْطِيهِ لِلْمُقِيلِ فِي الشَّيْءِ الْبَدَلِ
5318	فَالشَّافِعِي وَمَالِكٌ تَقَارَبُوا	فِي الْمَنْعِ خَوْفَ الزَّيْدِ إِذْ يُحَاسَبُ
5319	فَأَجْرُ ذَا لِلَّهِ جَاعِنِ النَّبِيِّ	مَنْ قَالَ مُعْسِراً سَمَا بِالرُّتَبِ

خامسا:

في العروض المؤجلة في السلم وغيره إذا أتى بها

قبل محل الأجل وبعده

5320	مَنْ يَأْتِي قَبْلَ مَوْعِدِ الْمُسْلِمِ	فَمَالِكٌ بِالْقَبْضِ غَيْرُ مُلْزِمِ
5321	وَالشَّافِعِيُّ لَا مُتَغَيِّراً قَبْلَ	وَرَفْضُهُ فَوَاكِهَالَهُ نُقْلِ
5322	وَالْخُلْفُ فِي تَأْخِرِ الْأَدَاءِ	فِي النَّوْعِ أَوْ بِوَزْنِ ذِي الْأَشْيَاءِ

سادسا:

اختلف العلماء فيمن أسلم إلى آخر أو باع منه طعاما

5323	وَمُسْلِمٌ طَعَامَهُ لِمُسْتَلَمِ	جُنْساً عَلَى مَكِيلِهِ وَإِذْ عُلِمَ
5324	بَعْدَهُ هَلْ أَخَذَهُ يَجُوزُ	وَهَلْ يُعِيدُ الْكَيْلَ إِذْ يَحُوزُ
5325	فِي سَلْمٍ جَازٍ وَبَيْعِ النُّقْدِ	وَنَقْدِهِ خَوْفَ الرَّبَا فِي الْعَقْدِ

5326	لَمَالِكَ صَدَقَهُ فِي الْكَيْلِ	فِي ثِقَةِ الْأَرْجَاءِ لِلْحَمِيلِ
5327	وَاللَّيْثِ وَالْأَوْزَاعِي ثُمَّ الثُّورِي	فَالْكَيْلُ وَاجِبٌ بِلَا تَأْخِيرِ
5328	لِلْمُشْتَرِي مَنْ بَعْدَ كَيْلِهِ لَهُ	كَيْ يَقْبَلَ الشَّرْعُ بِذَا قَبُولِهِ
5329	حُجَّتُهُمْ يَبِيعُ الطَّعَامَ يُحْسَبُ	كَيْلًا بِصَاعَيْنِ فَذَاكَ يُطَلَّبُ
5330	مِنْ بَائِعٍ وَمُشْتَرٍ فِي السَّنَةِ	فَالْخَوْفُ قَبْلَ الْقَبْرِ عِنْدَ الْجِلَّةِ

الباب الثالث:

في اختلاف المتبايعين في السلم

5331	خِلَافُهُمْ فِي أَرْبَعٍ تَحَرَّرُ	مَثْمُونُهُ أَوْ تَمَنُّنٌ إِذْ ذَكَرُوا
5332	أَوْ جِنْسُهُ أَوْ أَجَلٌ مَضْرُوبٌ	أَوْ بَلَدٌ تَسْلِيمُهُ مَرْغُوبٌ
5333	فِيهِ يَكُونُ قَبْضُ أَصْلِ السَّلْمِ	وَالْقَدْرُ فِيهِ الْقَوْلُ لِلْمُسْتَلَمِ
5334	مَعَ الْقَرِينَةِ الَّتِي يُعَوَّلُ	عَلَى قَبُولِ الْعَقْلِ حِينَ يُسْأَلُ
5335	عَنْهَا وَإِلَّا قَوْلُهُ يَنْقَلِبُ	لِلطَّرْفِ الثَّانِي وَذَاكَ يُنْسَبُ
5336	لِمَبْدِ الْعَقْلِ كَذَا الْإِنْصَافِ	إِلَّا تَحَالَفًا بِفَسْخِ كَافِي

كتاب بيع الخيار

5337	لَأَبَدٍ مِنْ مَعْرِفَةِ الْخِيَارِ	هَلْ جَازَ فِي شَرِيعَةِ الْمُخْتَارِ
5338	كَمْ عَدُّ مَدَّةٍ لَهُ كَمْ يُشْتَرَطُ	فِي مُدَّةِ ضَمَانٍ بَيْعٍ يَخْتَلِطُ
5339	وَمَنْ يَصُحُّ مِنْهُ خِيَارٌ وَمَنْ	يُمنَعُ مِنْهُ حُكْمٌ فِيقَهُ قَدْ عَلِنُ

المسألة الأولى:

هل يجوز الخيار أم لا؟

5340	جَوَازُ خِيَارِ لَدَى الْجُمْهُورِ	حَدِيثُ حَبَّانٍ مِنَ الْمَأْثُورِ
5341	فَلَا خِلَابَةَ يَقُولُ ابْنُ عَمْرٍ	ثَلَاثَةَ خِيَارَهَا فِيمَا ذَكَرُ

المسألة الثانية:

مدة الخيار

5342	مُدَّتُهُ لِمَالِكَ فَلَمْ تُحَدِّدْ	وَقَدَّرَهُ بِقَدْرِ حَاجَةٍ يُعَدُّ
5343	وَالشَّافِعِيُّ النُّعْمَانُ فِي ثَلَاثَةِ	تُعَدُّ فِي أَيَّامِهِ بِالْجُمْلَةِ
5344	أَحْمَدُ صَاحِبًا مُحَمَّدٍ يُرَى	لَدَيْهِمْ بِدُونِ تَحْدِيدِ جَرَى

المسألة الثالثة:

اشتراط النقد فيه أم لا؟

5345	مَالِكٌ لَا يَجُوزُ فِيهِ النِّقْدُ	فَهَلْ لِبَيْعٍ أَوْ لِقَرْضٍ عَدُّ
------	-------------------------------------	-------------------------------------

المسألة الرابعة:

ممن ضمان المبيع مدة الخيار

5346	ضَمَانُهُ مِنْ بَائِعٍ لِلْمُشْتَرِي	وَفِي هَلَاكِ حُكْمٍ رَهْنٍ يَسْرِي
5347	عَلَيْهِ لِلْيَثِّ كَذَا الْأَوْزَاعِي	وَمَالِكٌ يَضْمَنُ لِلْمُبْتَاعِ
5348	وَالشَّافِعِيُّ ضَمَانُهُ مِمَّنْ مَلَكَ	لِحَقِّ خِيَارٍ وَذَا بِهِ سَلَكُ
5349	لِحُكْمِ خِيَارٍ بِهِ يَنْفَرِدُ	تَحْدِيدُ عَقْدِهِ لِذَلِكَ يُسْنَدُ

المسألة الخامسة:

هل يورث خيار البيع والقول في أنواع أخرى من الخيار؟

5350	يُورَثُ عِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ	وَأَبْطَلَ النُّعْمَانُ حَقَّ الشَّافِعِ
5351	مَنْ حَيْثُ نَقَلَهُ لِغَيْرِ الْقَرْدِ	مَنْ وَارِثٍ أَوْ غَيْرِهِ بِالْحَدِّ
5352	تَخَالَفُ الْحُقُوقُ وَالْأَمْوَالُ	عُمْدَةُ مَالِكٍ بِذِي الْأَقْوَالِ
5353	وَالْمَالُ دُونَ الْحَقِّ لِلْأَخْنَفِ	أَوْ مُلْحَقٍ بِهِ وَذَاكَ كَافٍ
5354	وَالْخُلْفُ فِي خِيَارِ عَيْبٍ وَاضِحٍ	لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ رَاجِحٍ
5355	لَدَيْهِمْ تَكْيِيفُ حَقِّ الْعَيْبِ	بِالنَّقْلِ دُونَ الْغَيْرِ فِي الثَّرْتِيبِ
5356	فَحُكْمُ رَدِّ الْعَيْبِ كَيْفَ قَالَ بِهِ	بِأَنَّهُ كَأَيِّ عَيْبٍ فَاثْتَبَهُ

- 5357 وَذَاكَ خُلْفُهُمْ عَلَى الْأَوْصَافِ
وَلَيْسَ فِي ذَا الْخُلْفِ قَوْلٌ شَافٍ
- 5358 فَكُلُّهُمْ دَلِيلُهُ ظَنِّي فَقَطُّ
تَرْجِيحُهُ عَلَى السُّوَى مِنَ الْغَلَطِّ

المسألة السادسة:

من يصح خياره والقول في خيار الأجنبي

- 5359 وَجَائِزٌ خِيَارُ بَائِعِينَ
وَالْخُلْفُ فِي خِيَارِ خَارِجِينَ
- 5360 فَمَالِكَ يَجُوزُ وَالْبَيْعُ انْعَقَدُ
وَالشَّافِعِيُّ وَكَأَلَهُ بِهَا يَحُدُّ
- 5361 مَنْ بَائِعٌ مُوَكَّلٌ يَخْتَارُ
مَكَانَ بَائِعٍ وَذَا مَدَارُ
- 5362 لِأَرْجَحِ الْأَقْوَالِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ
يُحَدِّدُ الْخِيَارَ دُونَ مَانِعٍ
- 5363 وَاخْتَلَفُوا فِي شَارِطِ الْمَجْهُولِ
فَمَالِكَ أَبْطَلَ فِي النُّقُولِ
- 5364 وَعِنْدَ إِسْقَاطِ لِشَرْطِ فَاسِدٍ
يُسْتَعْمَلُ الْعَقْدُ كَشَرْعِ الْعَاقِدِ

كتاب بيع المرابحة

- 5365 وَالْبَيْعُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ صِنْفَانِ
سَوْمٌ وَرِبْحٌ سُنَّةُ الْأَكْوَانِ
- 5366 فَبَيْعٌ رِبْحٌ فِيهِ ذِكْرُ الثَّمَنِ
مَنْ بَائِعٌ لُمِشْتَرٍ قَدْ يَفْتَنِي
- 5367 فَبَائِعٌ عَلَيْهِ رَأْسُ الْمَالِ
قَدْرُ الْمَحَلِّ جُمْلَةُ الْأَقْوَالِ
- 5368 تُحَدِّدُ الْخِلَافَ حَيْثُمَا وَقَعَ
وَدَرْسُهُ يَكُونُ حَتْمًا إِنْ نَفَعَ

الباب الأول:

فيما يعد من رأس المال

وفيما لا يعد، وفي صفة رأس المال الذي يجوز

أن يبني عليه الربح

- 5369 وَكُلُّمَا مِنْ ثَمَنِ يُعَدُّ
بِزَائِدِ عَلَيْهِ حُكْمًا حَدُّ
- 5370 فَفِي ثَلَاثَةِ مِنَ الْأَقْسَامِ
يُدْرَسُ حُكْمُهُ لَدَى الْأَنْبَامِ
- 5371 قَسَمٌ يُعَدُّ فِي أَصُولِ الثَّمَنِ
قِسْطٌ لَهُ فِي رِبْحِهِ كَالثَّمَنِ

وَحَارِجٌ وَلَا لَهُ مِنْ قَدْحٍ	جُزْءٌ يُعَدُّ فِيهِ دُونَ الرِّبْحِ	5372
مُؤَثَّرٌ فِي الْعَيْنِ إِذْ تُصِيبُ	فَدَاخِلٌ رِبْحًا لَهُ نَصِيبٌ	5373
فِي ثَمَنِ الْمُبْتَاعِ حَيْثُمَا وُجِدَ	صَبْعٌ كَذَا خِيَاطَةٌ إِذَا تَزُدُ	5374
مِنْ رِبْحٍ بَائِعٍ إِذَا مَا قُدِّرَا	وَدَاخِلٌ لَيْسَ لَهُ حَظٌّ يُرَى	5375
مَكَانَ شَارٍ أَوْ بُيُوتٍ أُدْخِلَا	حَمْلُ الْمُبْتَاعِ مِنْ بِلَادِهِ إِلَى	5376
وَذَاكَ دَاخِلٌ حَسَابِ الرِّبْحِ	فِيهَا مَحَلُّ الْعَقْدِ قَبْلَ الْبَيْعِ	5377
تَغْيِيرُ الْعَيْنَيْنِ حَتْمًا يُذَكَّرُ	وَكُلُّمَا مِنْ رَأْسِ مَالٍ يُخْبِرُ	5378
يَأْتِمُ كَذَا بِنَجْمٍ إِنْ كَتَمَا	فَاللَّيْثُ مَالِكٌ بِذَا قَدْ حَكَمَا	5379
بِالْعَيْنِ أَوْ بِمِثْلِهِ فِي الْقَبْضِ	وَصَحْبُ مَالِكٍ لِبَيْعِ الْعَرْضِ	5380
خِلَافُ تَحْدِيدِ لَتَلِكِ الرُّتْبِ	بَيْنَ ابْنِ قَاسِمٍ وَبَيْنَ أَشْهَبِ	5381
بِالْعَيْنِ ثُمَّ أَخَذَهُ أَقْمِشَةَ	مَالِكُ وَالنُّعْمَانُ بَيْعُ السَّلْعَةِ	5382
مُحَمَّدٌ مُرَابِحَةٌ فِيهَا تُفَدُّ	فَمَالِكٌ يُبْدِي لِمَا فِيهَا نَقْدٌ	5383
بَيْعٌ بِعَيْنٍ غَيْرُ مَا يَصْحَبُهُ	قَالَ بِهِ النُّعْمَانُ ثُمَّ صَحَبَهُ	5384
وَقَتٌ وَكَانَ بَائِعٌ قَدْ أَجَلَا	وَبَيْعُ سَلْعَةٍ مُرَابِحَةٌ عَلَى	5385
مِنْ أَجَلٍ لِأَوَّلٍ قَدْ تُمَّمَا	فَلَا يَجُوزُ دُونَ إِغْلَامِ بَمَا	5386
وَفِعْلُهُ فِقْهًا مِنَ الْمُحْظُورِ	فَذَاكَ مِثْلُ الْعَيْبِ عِنْدَ الثُّورِيِّ	5387

الباب الثاني :

في حكم ما وقع من الزيادة أو النقصان

في خبر البائع بالثمن

وَقَدْرُهَا قَدَمٌ مِنْهُ قَلَّتْهُ	وَمَنْ مُرَابِحَةٌ يَبِيعُ سَلْعَتَهُ	5388
فَالْمُشْتَرِيُّ مُخَيَّرٌ إِذَا عُلِنَ	بِالزُّيْدِ أَوْ بِالنَّقْصِ عَنِ قَدْرِ الثَّمَنِ	5389
حَقًّا وَعَيْنٌ سَلْعَةٌ فَمَا فُقِدَ	لِلْكَذْبِ فِي تَصْرِيحِ بَائِعٍ جَحْدٌ	5390
عِنْدَ افْتِضَاحِ كَذَا بِنُفْتَرِ	فَمَالِكٌ مُخَيَّرٌ لِلْمُشْتَرِيِّ	5391
فِي فُسْخِ عَقْدٍ أَوْ تَمَامِ يُقْصَدُ	وَخَيْرُ الثُّورِيِّ كَذَاكَ أَحْمَدُ	5392
يَكُونُ قَدْرَ زَائِدٍ عَنِ وَاقِعِ	وَإِنْ تَفَّتْ فَالْحَطُّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ	5393

- 5394 وَوَاهِمٌ فِي الْقَدْرِ بِالْحَسَارَةِ
يَحْمَلُ مَا بِقَوْلِهِ أَثَارَةَ
5395 وَالْعَيْبُ وَالْغِشُّ بِحُكْمٍ وَاحِدٍ
فِي عَقْدٍ بَيْعٍ مُطْلَقٍ لِلْقَاصِدِ

كتاب بيع العريّة

- 5396 وَعَرِيَّةُ النَّخِيلِ رُخْصَةٌ أَتَتْ
فِي سُنَّةِ الْمُخْتَارِ حُكْمٌ قَدْ نَبَتْ
5397 إِعْطَاءً ثَمْرَةَ لِنَخْلَةٍ عَلَى
رَعِي شُرُوطِ أَرْبَعَةٍ وَذَا جَلَا
5398 تَزْهُوٍ وَلَا تَكُونُ فَوْقَ الْخُمْسَةِ
إِنْ جَدَّهَا يُعْطَى لِتِلْكَ الثَّمْرَةِ
5399 وَالتَّمْرُ مِنْ نَوْعِ لِعَرِيَّةٍ يُرَى
فَلِلْمُعَرِّي حَقُّهُ فِيمَا جَرَى
5400 لِمَالِكَ وَرُخْصَةٌ تُسَلَّمُ
فَهِيَ مُزَابِنَةٌ بِحُكْمٍ يُعْلَمُ
5401 كَمَنْ يَبِيعُ يَابِسًا بِالرُّطْبِ
فَمُدْرَجٌ ضِمْنَ الرِّبَا فِي الْكُتُبِ
5402 لِمَالِكَ فِيهِ تَفَاضُلٌ حَرْمٌ
وَإِخْرَاصٌ فِيهِ الْفَضْلُ فِي جِنْسِ عُلْمٍ
5403 لِمَالِكَ أَوْ تَمْرٍ فِي تَمْرٍ
فِي حُكْمِ عَرِيَّةٍ أَتَى فِي الْخَبْرِ
5404 وَالشَّافِعِيُّ لَيْسَ مُعَرًّا يَنْفَرِدُ
بِحُكْمِهَا بَلْ كُلُّ شَارٍ يَسْتَفِدُ
5405 مِنْهَا إِذَا يُرِيدُ خُمْسَ أَوْسُقٍ
مَنْ تَمَّنَ بِمِثْلِهَا لِلْمُتَّقِي
5406 وَالشَّافِعِيُّ فِي تَمْرٍ عَرِيَّةٍ يَجِبُ
وَجُودُهُ نَقْدًا وَحَاضِرًا حُسْبٍ
5407 فِرَاقُهُمْ مِنْ قَبْلِ قَبْضِ يُفْسِدُ
لِبَيْعِ عَرِيَّةٍ عَلَى مَا أَكْدُوا
5408 لِمَالِكَ فِي كُلِّ يَابِسٍ يَجُزُ
وَالشَّافِعِيُّ فِي عَنَبٍ تَمْرٍ يَحْزُ
5409 وَفَوْقَ خُمْسَةِ نَمَّا الْخِلَافُ
كُلُّ لَهُ أَحْكَامُهُ تُضَافُ
5410 وَوَأَفَقَ النُّعْمَانُ حُكْمَ مَالِكَ
فِي الْبَعْضِ دُونَ رُخْصَةِ لِلْمَالِكِ
5411 فَهِيَ رُجُوعُ مَالِكَ فِي مِلْكَه
لَيْسَتْ بِبَيْعٍ وَاضِحٍ فِي شَكْلِهِ
5412 حُجَّةُ مَالِكَ حَدِيثٌ سَهْلٌ
فِي رُخْصَةِ لِعَرِيَّةٍ فِي الْأَكْلِ
5413 وَحُجَّةُ لِقَائِلٍ بِالْهَبَةِ
فَعَرِيَّةٌ تُقَالُ لِلْعَطِيَّةِ

كتاب الإجارة

5414 شُرُوطُ صِحَّةٍ وَفِي أَحْكَامِ أَجْمِلُهَا لِكُلِّ بِالتَّمَامِ

القسم الأول:

في أنواعها وشروط الصحة والفساد

5415	جَوَازُهَا فِي مُحْكَمِ الْكِتَابِ	وَسُنَّةِ النَّبِيِّ بِلاَ اِزْتِيَابِ
5416	قِصَّةُ مُوسَى مَعَ بَنَاتِ النَّبِيِّ	وَأَجْرِهِ فِي حَجَجٍ مِنْ حَقَبِ
5417	وَمِثْلُ ذَا إِيتَاءِ أَجْرِ الْمُرْضِعَةِ	هَادِي النَّبِيِّ مَنْ لِلْهُدَى قَدْ تَبِعَهُ
5418	وَحُكْمُ بَعْضِ فِي الْمُعَاوَضَاتِ	تَسْلِيمُهَا لِلْعَيْنِ حَالًا يَأْتِي
5419	نَفْعُ إِجَارَةِ بِوَقْتِ الْعَقْدِ	مَنْ غَرَّرَ يَكُونُ عِنْدَ الْبُعْدِ
5420	لِلْقَاضِي تَسْتَوْفِي لِحُكْمِ الْغَالِبِ	وَذَاكَ شَرْطُ الشَّرْعِ فِي ذَا الْجَانِبِ

القسم الثاني:

في معرفة جنس الثمن والمنفعة

5421	وَالنَّفْعُ بَيْنَ الْعَيْنِ ثُمَّ الثَّمَنِ	لأَبَدٍ مِنْ إِبْعَادِ رَجَسِ الْوَتَنِ
5422	وَالْأَجْرُ فِي مُحْرَمٍ فَبَاطِلٌ	أَجْرُ الْغَنَاءِ كَذَاكَ نَوْحٍ كَامِلٌ
5423	إِجَارَةُ الْأَرْضَيْنِ وَالْمَامُخْتَلَفِ	مُؤَذَّنٌ وَمَقْرِيٌّ فَحَلٌ فَصَفٌ
5424	فَأَجْرُهَا لِبَعْضِهِمْ عَيْنًا فَقَطْ	وَالْبَعْضُ مَا عَدَا الطَّعَامَ يُشْتَرَطُ
5425	حَدِيثُ رَافِعٍ لِمَالِكٍ يُعَدُّ	أَصْلَ الْخِلَافِ نَصُّهُ لَذَا سَنَدُ
5426	حَدِيثُ ضَمْرَةَ عَنِ الْمُزَارَعَةِ	نَهَى وَمَنْعُهَا لِمَنْ قَدْ تَابَعَهُ
5427	شَرَاؤُهَا بِالْعَيْنِ عَنْ سَعِيدِ	فِي مُطْلَقِ أَتَى بِلاَ تَقْيِيدِ
5428	وَخَارِجٍ مِنْهَا بِهِ تُوجَرُ	أَوْ كَانَ عَرْضًا نَافِعًا يُدْخَرُ

فَعَلُ النَّبِيِّ مَعَ الْيَهُودِ يَحْسَمُ	5429	فَذَاكَ نَفْعٌ عَوْضٌ نَفْعٌ يُعْلَمُ
فِيهِ اخْتِلَافُهُمْ مَدَى الْأَزْمَانِ	5430	وَعَيْرُ ذَا مَنْ سَائِرِ الْأَعْيَانِ
لِقَصْدِ شِرْعَةِ الرَّسُولِ الْمُجْتَبَى	5431	مَنْ رَجَحَ التَّيْسِيرَ كَانَ أَقْرَبَا

الجزء الثاني من هذا الكتاب: وهو النظري في أحكام الإجازات

الجملة الأولى:

في موجبات هذا العقد

مَالِكُ وَالنُّعْمَانُ جُزْءُ الْفَرْضِ	5432	إِطْلَاقُ عَقْدٍ دُونَ شَرْطِ الْقَبْضِ
وَالشَّافِعِيُّ يَلْزِمُ حَالَمَا جَرَى	5433	يُقْبَضُ بَانْتِفَاعٍ كَارٍ بِالْكَرَى
مُقَابِلُ انْتِفَاعٍ مُكْتَرٍ قُرْنٌ	5434	عَقْدٌ وَمَالِكٌ يَرَى أَنَّ الثَّمَنَ

الجملة الثانية:

وهي النظرية في أحكام الطوارئ

الفصل الأول منه:

وهو النظري في الضسوخ

وَبَعْضُهُمْ بِالْجَعْلِ قَيْسَ فَأَعْلَمُوا	5435	عَقْدُ إِجَارَةٍ لِبَعْضٍ لَازِمٌ
مَحَلُّهُ لِعَلِيَّةِ الْأَقْطَابِ	5436	فَفَسْخُهُ بِالْعَيْبِ أَوْ ذَهَابِ
يُفْسَخُ كَالْعَقْدِ مَدَى الدُّهُورِ	5437	لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالشُّورِيِّ
كَالْبَيْعِ عَقْدٌ بِاللُّزُومِ يَرْسَخُ	5438	وَالْعُدْرُ لِلنُّعْمَانِ مِنْهُ يُفْسَخُ
هَلْ ذَاكَ عَدْوُهُ لِفَسْخِ كَافٍ	5439	إِنْ مَاتَ وَاحِدٌ مِنَ الْأَطْرَافِ
فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ عَدُّوا	5440	وَهَلْ لِسَوَارِثِ يَكُونُ الْعَقْدُ
لِسَوَارِثِ وَذَلِكَ حُكْمٌ أَفْضَلُ	5441	أَنَّ الْكَرَى عَقْدٌ بِمَوْتِ يُنْقَلُ
بِمَوْتِ مَالِكٍ لِعَيْنِ آلا	5442	أَبُو حَنِيفَةَ بِفَسْخِ قَالَا
وَعَقْدٌ غَيْرُهُ يُرِيدُ حَلُّهُ	5443	لِسَوَارِثِ أَصْبَحَ مَالِكًا لَهُ

الفصل الثاني:

وهو النظر في الضمان

وَالْفُقَهَاءُ لِلضَّمَانِ قَسَمُوا	5444
عِنْدَ التَّعَدِّي فِي ضَمَانِ الْمُكْتَرِي	5445
وَمُكْتَرٍ مَسَافَةً مُعَيَّنَةً	5446
فَبَيْنَ تَعْوِيضٍ وَدَفْعٍ لِلثَّمَنِ	5447
فَالشَّافِعِيُّ أَحْمَدٌ قَالَا بِالْكَرَى	5448
تَضْمِينُ صِنَاعٍ لِمَصْنُوعٍ هَلَكُ	5449
فَمَالِكَ ضَمَّنَهُ مَا ضَاعَا	5450
يُغْفِيهِ إِنْ يَكُنْ بِدُونِ أَجْرٍ	5451
وَمَنْ عَلَى صِنَاعَةٍ يُوجَرُ	5452
لِمَصْلَحَتِهِ إِذَا تَعَدَّ يُفْهِمُ	
وَالْخُلْفُ فِي تَفْصِيلِهِ الْمُقَدَّرُ	
جَاوَزَهَا عَلَيْهِ عَبَاءُ ضَمَّنَهُ	
يَخْتَلِفُ الْهُدَاةُ أَقْطَابُ الزَّمَنِ	
وَمَالِكَ لِمَالِكَ قَدْ خَيْرًا	
فَكُلُّ عَالِمٍ سَبِيلًا قَدْ سَلَكَ	
وَالضُّدُّ لِلنُّعْمَانِ حُكْمٌ شَاعَا	
وَضَامِنٌ شَرِيكُهُ فِي الْقَدْرِ	
ضَمَّنَهُ النُّعْمَانُ حِينَ يَخْسَرُ	

الفصل الثالث:

في معرفة حكم الاختلاف

عَيْنًا لِإِصْلَاحِ لَهَا كَيْ يَنْتَفِعَ	5453
وَمَالِكَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الصَّانِعِ	5454
لَدَيْهِ قَوْلُ دَافِعٍ وَإِنْ نَجَحَ	5455
إِنْ قَدَّمَ الدَّلِيلَ حَيْثُ يُعْلَمُ	5456
وَنَظْمٌ كُلُّ لَيْسَ بِالْمُفِيدِ	5457
وَالْخُلْفُ بَيْنَ صَانِعٍ وَمَنْ دَفَعَ	
فَالْقَوْلُ لِلنُّعْمَانِ قَوْلُ الدَّافِعِ	
وَإِنْ تَنَاقَرَا فَمَالِكَ رَجَحَ	
مُتَّهَمٌ بِدَفْعِ مَا بِهِ يُتَّهَمُ	
وَذَا يَهُمُّ سَائِرَ الْعُقُودِ	

كتاب الجعل

أَجْرٌ عَلَى مَنْفَعَةٍ مَظْنُونُ	5458
بُرءٌ بِهِ يَلْتَزِمُ الطَّبِيبُ	5459
كَذَا ضَلَالُ مَالِهِ فَعَلًا يَجِدُ	5460
أَجَازَ مَالِكَ عَلَى شَرْطَيْنِ	5461
تَعْيِينُهُ لِلثَّمَنِ الْمُطْلُوبِ	5462
أَنَّ حُصُولَهَا بِهِ يَكُونُ	
تَحْفِيزُ طِفْلِ مِثْلِهِ مُصِيبُ	
أَبُو حَنِيفَةَ لَذَا لَا يَعْتَمِدُ	
عَلَيْهِمَا يُعْقَدُ بِالتَّعْيِينِ	
وَضَرْبُ وَقْتٍ لَيْسَ فِي الْمَرْغُوبِ	

قَوْلَانِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَذَا فَعُوا	أَبُو حَنِيفَةَ لُجْعَلُ يَمْنَعُ	5463
لَمَنْ أَتَى بِالصَّاعِ لِلتَّذْبِيرِ	وَأَصْلُهُ حَمُولَةُ الْبَعِيرِ	5464
أَخَذَ لَهُ فِي نَصِّ قَائِنُونَ كُتِبَ	فِي أَخَذَ يُوسُفَ النَّبِيَّ أَحَا صَعْبُ	5465
أَتَاهُ وَحَيُّ اللَّهِ لِلتَّعْزِيزِ	فِي مَضَرَ حِينَ دَوْلَةَ الْعَزِيزِ	5466
كُلُّ فَرِيْقٍ عَنِ أَدْلَةِ صَدْرٍ	وَالْمَانِعُونَ عِنْدَهُمْ خَوْفُ الْغَرَرِ	5467
إِلَّا بِإِنْجَازٍ يَكُونُ الْفُضْلُ	فَمَا لَكَ لَا يُسْتَحَقُّ الْجُعْلُ	5468
دُونَ وَصُولِهَا مَكَانًا قَدْ سَبَقَ	سَفِينَةَ كِرَاؤِهَا لَا يُسْتَحَقُّ	5469
إِنْجَازُ بَعْضِهِ فَغَيْرُ مُجَدِّ	تَعْيِينُهُ فِي وَقْتِ عَقْدِ الْعَقْدِ	5470

كتاب القراض

الباب الأول:

في محله

قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي السَّدَادِ الْإِلْزَامِ	عَقْدُ الْقِرَاضِ قِيلَ غَيْرُ لَازِمٍ	5471
وَوَرِثَتُهُ لَدَيْهِ فِي الْمَدَارِكِ	عِنْدَ الشُّرُوعِ لَازِمٌ لِمَالِكٍ	5472
فَأِزْتُ عَقْدَهُ بِدُونِ مَيِّنٍ	إِنْ مَاتَ وَاحِدٌ مِنَ الْإِثْنَيْنِ	5473
فِيهِ اخْتِلَافٌ فِي نَصُوصِ الْعَرْضِ	عَيْشَةُ عَامِلٌ تُرَى فِي الْقِرْضِ	5474
وَالْغَيْرُ بِالشُّرُوعِ عَيْشًا يُسْتَحَقُّ	وَالشَّافِعِيُّ بِإِذْنِ مُقْرِضِ رُزْقٍ	5475
وَكَسْوَةَ لَدَيْهِ فِي الْمَقَرَّرِ	بَعْضُ تَجُوزِ عِنْدَهُ فِي السَّفَرِ	5476
وَالْبَعْضُ صَدْرَ فِعْلِهِ قَدْ تَابَعَهُ	حُجَّةٌ مَانِعٌ فَذَلِكَ مَنَفَعُهُ	5477

الباب الثاني:

في مسائل الشروط

مَا فِي جَهَالَةِ غُرُورٍ يَقَعُ	وَمَا مِنَ الشُّرُوطِ شَرْعًا يُمْنَعُ	5478
كَمَنْ مِنَ الرِّيحِ لُجْزٌ يَقْطَعُ	أَوْ زَائِدٌ عَلَى الشُّرُوطِ يُتْبَعُ	5479
دُونَ مُقَابِلِ بَحَيْثٍ حُدُّهُ	لِنَفْسِهِ مِنْ حِصَصٍ مُوَحَّدَةٍ	5480

5481	وَمَالِكَ يَأْبَى مَعَ الْقَرَاضِ	بَيْعاً شَرَى لَجْهَلِهِ التَّرَاضِي
5482	وَاخْتَلَفُوا فِي شَرْطِ رَبِّ الْمَالِ	زَكَاتُهُ مِنْ عَامِلٍ فِي الْحَالِ
5483	فَفِي مُوْطَأِ الْمَالِ حَرْمٌ	وَجَازَ لِابْنِ قَاسِمٍ فِيمَا عَلِمَ
5484	مُخَالِفًا لِلْقَوْلِ ذَاكَ الْأَوَّلِ	وَمَنْعُهُ لِلشَّافِعِيِّ فَلْتَقَبَلَ

القول في أحكام الطوارئ

5485	إِعْطَاءُ مَالٍ قَصْدًا أَنْ يَتَّجِرَا	مُؤَمَّنٌ بِقَسْطٍ رَبِّحٌ قَرَرَا
5486	وَعَقْدُهُ أَقْرَهُ الْإِسْلَامِ	وَرُخْصَةٌ تُنْفَى بِهَا الْأَثَامُ
5487	وَقَارِضٌ حَصَّتْهُ يَأْخُذُهَا	صَاحِبُ قَرْضٍ غَابَ إِذْ يَنْبُذُهَا
5488	قَبْلَ حِسَابِ ضَاعَ مَالُ الْقَرْضِ	فَالشَّافِعِيُّ يَرُدُّهُ بِالْفَرْضِ
5489	وَمَالِكَ مُصَدِّقٌ لِلْعَامِلِ	فِي هُلْكَ مَالٍ مُقْرَضٍ وَجَاعِلِ
5490	وَعَامِلٌ يَحْمِلُ دَيْنًا يَتَّجِرُ	بِجَنْبِ مُقْرَضٍ لِمَالٍ يَنْتَظِرُ
5491	مَالِكُهُ تَرْوِيجُهُ مِنْ عَامِلِ	فَمَالِكَ يَمْنَعُ ذَا بِالْكَامِلِ
5492	وَالشَّافِعِيُّ يُجِيزُ وَالنُّعْمَانُ	وَالْقَصْدُ أَنْ يُحْتَرَمَ الْأَمَانُ
5493	وَخَلَطَ مَالٌ دُونَ إِذْنِ الْمُقْرَضِ	يُجِيزُ مَالِكَ لِمَالِ الْفَرْضِ
5494	لِلشُّورِيِّ مَنْعُهُ كَذَاكَ الشَّافِعِيِّ	دَفَعَ لِغَيْرِ عَامِلٍ فَلْتَمَنَعَ

القول في حكم القراض الفاسد

5495	بِفَسْخِ قَرْضٍ فَاسِدٍ يُرَدُّ	مَالٌ لِمَالِكَ وَذَاكَ الْحَدُّ
5496	لِكُلِّ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْأَمْصَارِ	وَوَفَّقَ شَرْطَ الْعَقْدِ فِي الْإِقْرَارِ
5497	وَكُلَّمَا لِعَامِلٍ فِي فَاسِدِ	فَفِيهِ خُلْفٌ وَاضِحٌ الْمَقَاصِدِ

القول في اختلاف المتقارضين

5498	وَحُلْفٌ قَارِضٌ مَعَ الْمُقْتَرَضِ	لِلْعَامِلِ الْقَوْلُ مِنَ الْمُفْتَرَضِ
5499	لَأَنَّهُ لَدَيْهِ شَخْصٌ مُؤْتَمَنٌ	وَالْقَوْلُ لِلنُّعْمَانِ عَكْسُ ذَا يَكُنُ

كتاب المساقاة

يُدْرَسُ ذَا الْبَابِ لَدَى الْفُحُولِ	بَيْنَ ثَلَاثَةِ مِنَ الْفُصُولِ	5500
ثَلَاثَةُ أَحْكَامِهِ وَعِلَّتُهُ	جَوَازُهُ فَسَادُهُ وَصِحَّتُهُ	5501

القول في جواز المساقاة

وَفِي حَدِيثِ خَيْبَرَ الْمَذْكُورِ	جَوَازُهَا قَالَ بِهِ الْجُمْهُورُ	5502
قَالَ أَقْرَبُكُمْ بِمَا الْمَوْلَى أَقْرَبُ	أَعْطَى لَهُمْ نَخْلًا عَلَى شَطْرِ الثَّمَرِ	5503
لِابْنِ رَوَاحَةَ تُسَاقُ الْخِصْصُ	وَوَظِلُّ عَبْدِ اللَّهِ رَدْحًا يَخْرُصُ	5504
إِنْ شِئْتُمْ يَقُولُهَا مُخَيَّرًا	بَيْنَهُمْ مَعَ النَّبِيِّ خَيْرًا	5505
مُظَهَّرًا تَيْسِيرَ دِينٍ يُقْبَلُ	يَهُودَهَا فِي أَيِّ شَطْرِ فَضَّلُوا	5506
خَرَصَ الْيَهُودُ هُمْ بَرَقَ يُفْهَمُ	أَبُو حَنِيفَةَ بَنَعَ يَحْكُمُ	5507
بِالْخَرَصِ فِي التَّمُورِ فِي ذَا الشُّكْلِ	وَهَلْ مُزَابِنَهُ بَيْعِ الْفَضْلِ	5508

القول في صحة المساقاة

وَفِي شُرُوطِهَا وَفِي الزَّمَانِ	صِحَّتُهَا تُنظَرُ فِي الْأَرْكَانِ	5509
-----------------------------------	-------------------------------------	------

الركن الأول:

في محل المساقاة

فَلَا تَجُوزُ عِنْدَهُ فِي الْبُقْلِ	ذَاوُدَ مَنْعُهَا بِغَيْرِ النَّخْلِ	5510
كَذَلِكَ فِي الرَّمَانِ ثُمَّ التَّيْنِ	وَمَالِكٌ تَجُوزُ فِي الزَّيْتُونِ	5511
رَاسِخَةً وَسَطَ الثَّرَابِ نَابِتَةً	بَلْ كَلَّمَالَهُ أَصُولُ ثَابِتَةً	5512
إِلَّا ابْنَ دِينَارٍ بَعَكْسِ الْكَلِّ	وَفِي الْبُقُولِ الْمَنَعُ عِنْدَ الْجَلِّ	5512
بِالْمَنَعِ لِلظُّلْمِ تَقُولُ الْمَلَّةُ	وَقَصْرُهَا عَلَى النَّخِيلِ رُخْصَةً	5513
قَاسَ عَلَيْهَا بَعْضُهُمْ فِيمَا نُسِبَ	وَرُخْصَةً مُنْقَدِحٍ فِيهَا السَّبَبُ	5514
تَغْلِيلُهُ مُوَضَّحٌ فِي الشُّكْلِ	لِمَالِكٍ فِي الْحُكْمِ غَيْرِ النَّخْلِ	5515
فِيهَا مُسَاقَاتٌ وَمَنْ لَهَا يَحْزُرُ	وَالْأَرْضُ فِي صُحْبَةِ نَخْلِ هَلْ تَجْزُرُ	5516

وَأَمْرُهُ لَهُ بِخَرْصِ الْعَنْبِ	أَسِيدُ فِي حَدِيثِهِ عَنِ النَّبِيِّ	5517
وَالثَّمَرَ عَنِ نَخْلٍ فَخَذُ تَرْتِيبًا	وَدَفَعَهُ زَكَاتَهُ زَبِيبًا	5518
مُجْتَهِدًا وَالْحَلَّ فِيهِ أَبِينُ	وَمَالِكَ بِثُلْثِهِ يَسْتَحْسِنُ	5519

الركن الثاني:

الذي هو العمل

وَحُلْفُهُمْ فِي السِّدِّ لِلْحِطَارِ	وَأَتَّفَقُوا فِي السَّقِيِّ وَالْإِبَارِ	5520
لِمَالِكَ تَدْخُلُ ضَمْنُ الْحَمْلِ	وَحَمُّ عَيْنٍ وَجُدَاذِ النَّخْلِ	5521
حُكْمًا يُرَى يَزِيدُ فِي الْمَنَافِعِ	سِدُّ الْحِطَارِ لَيْسَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ	5522

الركن الثالث:

تجاوز المساقاة بكل ما اتفقا عليه

عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَذَا مُحَقَّقُ	تَجُوزُ فِي جَمِيعِ مَا يُتَّفَقُ	5523
يُعْطِيهِ كَالْقَرَاضِ ذَا بِالْكَامِلِ	فَمَالِكَ ثَمْرَتَهُ لِلْعَامِلِ	5524
وَقِيلَ لَا يَجُوزُ حُكْمُ سَاقَةِ	وَقِيلَ مَنَحَةٌ وَلَا مُسَاقَةٌ	5525
جَمِيعُهُمْ وَلَيْسَ مَنْ يَسْمَعُهَا	فَأَائِدَةٌ زَائِدَةٌ يَمْنَعُهَا	5526
عَلَيْهِ جَمْعُهُمْ بِإِلَّا افْتِرَاقِ	وَالْقَسْمُ بَيْنَ عَامِلِ مُسَاقِي	5527

الركن الرابع:

في اشتراط الوقت

وَقَتٌ لَشَرْطِ صِحَّةٍ قَدْ جُعِلَا	وَالْوَقْتُ عِنْدَهُمْ مُقَسَّمٌ إِلَى	5528
بَدَأُ الصَّلَاحِ عِنْدَهُمْ لِلْحَدِّ	وَوَقْتُ صِحَّةٍ لِعَقْدِ الْعَقْدِ	5529
كَيْفَ يُسَاقَى فِيهِ وَهُوَ صَالِحٌ	وَبَعْدَهُ فِيهِ الْخِلَافُ وَاضِحٌ	5530
وَمَنْ قَفُوا سَبِيلَهُمْ قَدْ نَجَحُوا	وَذَاكَ لِلْجُمْهُورِ رَأْيٌ رَجَحُوا	5531
خَوْفَ الرَّبَا وَمَحْمَلِ الْغُرُورِ	تَحْدِيدُ وَقْتِهَا لَدَى الْجُمْهُورِ	5532
مَا اللَّهُ قَدْ أَقْرَجَ جَلَّ وَعَلَا	لَأَهْلِ ظَاهِرِ أَقْرُكُمْ عَلَى	5533
وَالشَّافِعِيِّ بِشَرْطِهَا لِلْفَاهِمِ	لَفْظُ مُسَاقَاةٍ لَدَى ابْنِ قَاسِمِ	5534

القول في أحكام الضحة

لِمَالِكَ تَلَزَمَ لَفْظًا لَا الْعَمَلُ	5535	عَكَسَ الْقَرَاظُ فِي تَنَاظُرِ نُقْلِ
وَضَمَّنَ مَالٌ مَيِّتٌ قَدْ تَدَخَّلَ	5536	كُلُّ صَغِيرٍ نَائِبًا يُوَكَّلُ
وَفَسَّخَ عَقْدَهَا لُدَيْهِمْ يُعَدُّ	5537	وَالشَّافِعِيُّ تَفَاسَخَا إِنْ يُشْهَدُ
بَيْنَهُمَا خُلْفٌ صَعِيبٌ لَمْ يُحَلْ	5538	تَمَّامٌ عَقْدِهَا بِغَيْرِ ذَا جُهْلٍ

أحكام المساقاة الفاسدة

وَعَقْدُهَا بِغَيْرِ حُكْمِ الشَّرْعِ	5539	يُفْسِدُهَا فِي نَصِّ فَفَقَهُ مَرْعِي
فَسَادُهَا لِأَجْرِ مِثْلِ يَرْجَعُ	5540	عَقَارُهَا لِمَالِكَ إِذْ يَشْفَعُ
رَبُّ الْعَقَارِ فِي مَسَاقَاةٍ فَسَدَ	5541	عَقْدُهَا لِمَالِكَ لَهُ يُرَدُّ

كتاب الشركة

يُنْظَرُ فِي ذَا الْبَابِ لِلْأَرْكَانِ	5542	تَمَّ الشُّرُوطُ جُمْلَةً الْمَعَانِي
أَرْبَعَةٌ الْأَسْمَاءُ كَالْعِنَانِ	5543	وَجْهٌ مُفَاوِضَةٌ كَذَا الْأَبْدَانِ
وَاحِدَةٌ فِيهَا الْجَمِيعُ يَنْفَقُ	5544	ثَلَاثَةٌ فِيهَا الْكَثِيرُ يَفْتَرِقُ

القول في شركة العنان

أَرْكَانُهَا ثَلَاثَةٌ فِي الْأَوَّلِ	5545	مَحَلُّهَا فِي الْمَالِ حُكْمُ الْمُجْمَلِ
تَفْصِيلُهُ يَكُونُ فِي تَحْلِيلِ	5546	قَادِمٍ أَرْكَانٍ وَبِالتَّفْصِيلِ
ثَانِيهِمَا فِي مَبْلَغِ الرِّبْحِ	5547	وَتَالِثٌ فِي عَمَلِ لِلنُّجْحِ

الركن الأول:

في محل الشركة

جَازَتْ بِصَنْفٍ وَاحِدٍ لِلْعَيْنِ	5548	فِي أَصْلِ نَوْعِيَّهَا عَلَى التَّعْيِينِ
قَدْ خُصِّصَتْ فِي الشُّكْلِ مَنْ مَنَاجِرَهُ	5549	كَذَاكَ فِي الْعَرْضَيْنِ بِالمَحَاوِزَةِ
وَالْخُلْفُ إِنْ تَكُنْ مِنَ الْأَنْوَاعِ	5550	قَدْ كُونَتْ مِنْ سَائِرِ الْمَتَاعِ
وَدَرَسُ ذَا فِيهِ ثَلَاثٌ يُنْظَرُ	5551	مِنْهَا لِحُكْمِهَا إِذَا يُسْتَحْضَرُ

المسألة الأولى:

إذا اشتركا في صنفين

5552	وَإِنْ بَنُو عَيْنٍ مِنَ الْعُرُوضِ	أَوْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ مَقْبُوضِ
5553	بِقِيَمٍ لِمَالِكَ وَالشَّافِعِي	فِي ثَمَنِ الْعُرُوضِ لَا الْمَنَافِعِ

المسألة الثانية:

إذا كان الصنفان لا يجوز فيهما النساء

5554	وَذَا بَنُو عَيْنٍ وَاحِدٍ مِنْ مُطْعَمٍ	عِنْدَ ابْنِ قَاسِمٍ وَذَا بِمَأْتَمٍ
5555	لِمَالِكَ إِذْ قَاسَهُ بِالرُّخْصَةِ	وَذَا كَ تَمْنُوعٍ لَدَيْهِ ثَبَّتَ
5556	وَاخْتَلَفُوا هَلْ يُشْتَرَطُ اخْتِلَاطُ	مَالِيهِمَا وَذَا بِهِ اغْتَبَّاطُ
5557	كُلِّ شَرِيكَ فِي مَسَارِ الْعَمَلِ	لِلشَّافِعِيِّ ذَا الْحُكْمِ نَافِي الْخَطَلِ
5558	أَبُو حَنِيفَةَ لَدَيْهِ تَنْعَقِدُ	كُلِّ شَرِيكَ مَالَهُ حَالًا يُعَدُّ
5559	وَفِي تَصَرُّفٍ بِهِ يَنْفَرِدُ	خَلَطُ تَصَرُّفٍ عَلَيْهِ اعْتَمَدُوا
5560	مَالِكَ ثُمَّ صَحْبُهُ وَالشَّافِعِي	دَمَجُ مَبَالِغٍ لَهَا لُورَعُ
5561	وَخِدْمَةُ لِلْمَالِ ذَاكَ أَنْسَبُ	وَالْفِقْهُ فِي اخْتِلَاطِ مَالٍ يَرْغَبُ

المسألة الثالثة:

الشركة بالطعام من صنف واحد

5562	فِي صِنْفٍ وَاحِدٍ مِنَ الطَّعَامِ	أَجَازَهَا ابْنُ قَاسِمٍ حَذَامِ
5563	مَذْهَبِ مَالِكَ وَذَا مُخَالَفُ	لِمَا يَقُولُ الْأَصْبَحِيُّ الْعَارِفُ
5564	فَذَاكَ رُخْصَةٌ وَلَا يُقَاسُ	عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَذَا أَسَاسُ
5565	هَلْ خَلَطَ مَالِ شَرِكَةٍ مَطْلُوبُ	بِالْحَسِّ وَالْمَعْنَى وَذَا مَرْغُوبُ
5566	فَالشَّافِعِيُّ يَرَى اخْتِلَاطَ الْمَالِ	وَمَالِكَ تَصَرُّفًا فِي الْحَالِ
5567	فَالْقَوْلُ لِلنُّعْمَانِ مِنْهُ تَنْعَقِدُ	تَصَرُّفٍ لِمَالِكَ بِهِ تُشَدُّ
5568	وَالشَّافِعِيُّ يَشْتَرِطُ الْأَمْرَيْنِ	قَوْلًا وَخَلَطَ مَالِ ذِي الْإِثْنَيْنِ

أما الركن الثاني

فَقَهًا جَمِيعُهُمْ لَهُ رَأْيٌ حَكِي	تَسَاوِي رَأْسِ الْمَالِ بَيْنَ الشَّرَكَاءِ	5569
أَرْبَاحُهَا بِقَدْرِ ذَاكَ الْحَالِ	أَمَّا تَفَاوُتُ بِرَأْسِ الْمَالِ	5570
مَنْ رِبْحُهَا عَلَى شَرِيكَ عَائِدِ	وَإِنَّمَا الْمَمْنُوعُ شَرْطُ زَائِدِ	5571
فَعِنْدَ مَالِكَ مِنَ الْمَحْرَمِ	عَلَيْهِ دُونَ حِصَّةٍ فِي الْأَسْهُمِ	5572
وَفِيهِ مَالٌ دُونَ وَجْهِ حَازِهِ	أَهْلُ الْعِرَاقِ بَعْضُهُمْ أَجَازُهُ	5573
بِرَأْسِ مَالٍ حِينَ مَا يُقَسَّمُ	فَمَالِكَ لِلرَّبِيحِ شَرْعًا يَحْكُمُ	5574

الركن الثالث:

الذي هو العمل

وَخَلَطَ أَصْلَهُ مِنَ الْأَفْعَالِ	جُهْدُ الشَّرِيكَ تَابِعٌ لِلْمَالِ	5575
أَوْ غَرَّرَ يَكُونُ قَدْ تَجَنَّبَا	إِذْ يَسْلَمُ الرَّبِيحُ بِهَا مِنَ الرِّبَا	5576

القول في شركة المفاوضة

لِمَالِكَ وَالشَّافِعِي فَحَقَّقُوا	وَشَرِكَةُ الْمَفَاوِضَةِ مُتَّفَقٌ	5577
لِكُلِّهِمْ يُلْتَمَسُ الْإِنْصَافُ	وَفِي الشُّرُوطِ بَيْنَهُمْ خِلَافٌ	5578
شَرِيكَهُ فِي فِعْلِ كُلِّ فَائِدِ	تَعْرِيفُهَا تَفْوِيضٌ كُلٌّ وَوَاحِدِ	5579
لَهَا وَفِي شُرُوطِهَا ضِدَانِ	مَالِكٌ وَالنُّعْمَانُ يَقْبَلَانِ	5580
فَالرَّبِيحُ فَرَعُ الْأَصْلِ إِذْ يُصْرَحُ	وَالشَّافِعِي بِمَنْعِهَا يُوضِحُ	5581
لَمْ يُشْتَرَكْ فِي أَصْلِهِ لَذَا خُذَا	وَالفَرَعُ لَا يَقْبَلُ شَرِكَةَ إِذَا	5582
مَنْ مَالِهِ وَمَالِكَ قَدْ حَضَا	وَكُلُّ وَوَاحِدٍ يَبِيعُ بَعْضَا	5583
مَتَى تَكُنْ وَكَالَةَ الْمُعَاوِضَةِ	عَلَيْهِ عِنْدَ شَرِكَةِ الْمَفَاوِضَةِ	5584
أَنْ تَتَسَاوَى أَسْهُمُ الْأَعْمَالِ	وَاشْتَرَطَ النُّعْمَانُ لِلْأَمْوَالِ	5585
تَسَاوِي تَعْمِيمِ لِمَلِكِ أَمْكَنَا	وَمَالِكٌ لَيْسَ يَرَى ذَاكَ هُنَا	5586
لَكِنَّ ذَا فِيهِ خِلَافُ الْفَهْمِ	قِيَامُهَا لَدَى حِمَاةِ الْحُكْمِ	5587

القول في شركة الأبدان

عِنْدَ تَسَاوِيِ الْحِرْفَتَيْنِ إِنْ حَصَلَ	لِمَالِكٍ تَجُوزُ شِرْكََةُ الْعَمَلِ	5588
وَالشَّافِعِيِّ وَصَحْبُهُ قَدْ أَوْقَفُوا	أَبُو حَنِيفَةَ وَلَوْ تَخْتَلَفَ	5589
عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَسَعْدِ نَقْلُ	فَفِي اشْتِرَاكِ الْغَانِمِينَ أَصْلُ	5590
لِغَايَةِ التَّشْدِيدِ لِلْأَفْعَالِ	مِنْهُ تَجُوزُ شِرْكََةُ الْأَعْمَالِ	5591
عَهْدِ الرَّسُولِ دُونَ نَهْيِهِ ثَبَتَ	شِرْكََةُ سَعْدٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ جَرَتْ	5592

القول في شركة الوجوه

مَالِكٍ ثُمَّ الشَّافِعِيِّ وَذَا بَدَا	وَشِرْكََةُ الْوُجُوهِ بَاطِلَةٌ لَدَى	5593
فَهِيَ عَلَى الْمَجْهُولِ مِنْ أفعالِ	بِأَنَّهَا مِنْ غَرَرِ الْأَعْمَالِ	5594
بِأَنَّهَا مِنْ عَمَلٍ إِذَا جَرَى	أَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ لَهَا يَرَى	5595
وَلَيْسَ فِي ذَا مِنْ دَلِيلٍ يُعْتَمَدُ	وَذَا عَلَيْهِ شِرْكََةُ قَدْ تَنْعَقِدُ	5596

القول في أحكام الشركة الصحيحة

لَيْسَتْ لِقُوَّةِ بِحُكْمِ فَائِزَةٍ	وَهِيَ مِنَ الْعُقُودِ تِلْكَ الْجَائِزَةُ	5597
وَعَقْدُهُ يُلْزَمُ كُلَّهُمْ فَشَا	لِعُضُوبِهَا أَنْ يَنْفَصَلَ مَتَى يَشَا	5598
تَدْبِيرُ مَالِ شِرْكَةٍ لَا يُشْرِكُ	تَتَّبِعُ الْمَالَ الَّذِي يُشْرِكُ	5599
بِدُونِ تَفْرِيطٍ وَلَا إِغْفَالِ	فِي سُبُلِ تَدْبِيرِ لَذَاكَ الْمَالِ	5600
وَوَاجِبُ الشَّرِيكِ فِي الْأَحْكَامِ	شَرْطُ صَحِيحِ ضَمْنِ الْإِلْتِمَامِ	5601
بِهِ وَبِالتَّفْرِيطِ قَسْطًا يُحْسَمُ	تَضَامُنُ الْأَطْرَافِ فِيهَا يُحْكَمُ	5602
مِنَ الشَّرِيكَيْنِ وَمَنْ قَدْ غَبَا	عَلَى مُفْرِطٍ وَمَنْ تَهَاوَنَا	5603

كتاب الشفعة

يُنْظَرُ ذَا الْكِتَابِ فِي قِسْمَيْنِ	فِي رُكْنِهِ وَحُكْمِهِ الْإِثْنَيْنِ	5604
--	---------------------------------------	------

القسم الأول

فأما وجوب الحكم بالشفعة

5605	وَحُكْمُهَا عَلَيْهِ كُلُّ مُتَّفَقٍ	لِكَثْرَةِ الْحَدِيثِ فِي هَذَا النَّسَقِ
5606	مَنْ لَيْسَ قَابِلًا لِبَيْعِ الشَّقْصِ	لَيْسَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ فِي ذَا النَّصِّ
5607	أَرْكَانُهَا الشَّافِعُ وَالْمَشْفُوعُ	فِيهِ وَشُفَعَةٌ وَذَا مَنْمُوعُ

الركن الأول

5608	فَلَيْسَ لِلشَّرِيكِ بَعْدَ الْقِسْمِ	مَنْ شُفَعَةٌ وَذَا لِأَهْلِ الْحُكْمِ
5609	لِلشَّافِعِيِّ مَالِكٍ وَالْمَدِينَةِ	أَهْلُ الْعِرَاقِ فَضَّلُوا لِلشُّفَعَةِ
5610	تُعْطَى لَهُ قَاسِمٌ أَوْ شَرِيكٌ	بِشَقْصِهَا يُجْرَى لَهُ التَّمْلِيكُ
5611	وَعُمْدَةُ الْمَدِينَةِ الْغَرَاءُ وَرَدٌ	فِي مُرْسَلٍ لِمَالِكٍ لَمَّا وَجَدُ
5612	قَضَى بِهَا فِي شُفَعَةِ لِشَّرِكََا	نَجْمًا مَنْ سَبِيلَهُ قَدْ سَلَكََا
5613	وَقَضَرُهَا لِلجَّارِ فِي الْعِرَاقِ	حَقُّ الْجَارِ الدَّارِ بِاتِّفَاقِ
5614	فَالدَّارُ عِنْدَ بَيْعِهَا فِي الشُّفَعَةِ	فَمَالِكٌ بِهَا يُبِيحُ نَفْعَهُ
5615	بِحَقِّ شُفَعَةٍ يُعِيدُ الشَّقْصَا	بِمَا عَلَيْهِ الْفِقْهُ حُكْمًا نَصًّا

الركن الثاني:

الشفعة واجبة في الدور

5616	وَشُفَعَةٌ وَاجِبَةٌ فِي الدُّورِ	وَسَائِرِ الْعَقَارِ فِي الْمَذْكُورِ
5617	لِمَالِكٍ ثَلَاثَةُ الْأَنْوَاعِ	مَقْصُودٌ ثَابِتٌ وَبِاتِّبَاعِ
5618	كَالنَّخْلِ وَالْبُسْتَانِ ثُمَّ الدُّورِ	وَتَابِتٌ بِهَا كَمِثْلِ الْبَيْرِ
5619	أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِهَا كَالثَّمَرِ	فِيهِ الْخِلَافُ دَائِمٌ فِي الْأَثَرِ
5620	لِمَالِكٍ أَقْوَالُهُ فِي الشُّفَعَةِ	تَدْوُرُ بَيْنَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ
5621	وَفِي الْعُرُوضِ وَالْمَوَاشِي تَمْنَعُ	وَعِيرَهَا مِنْ الْأُصُولِ يُشْفَعُ

وَذَاكَ فِي مَرَاجِعِ الْمَدَارِكِ	5622
وَعُمْدَةِ الْجُمْهُورِ فِي قَصْرِ عَلِيٍّ	5623
وَلَا تَكُونُ بَعْدَ قِسْمَةِ تَحَدٍّ	5624
جَوَازُهَا فِي كُلِّ شَيْءٍ يُعْتَمَدُ	5625
فِي الشَّيْءِ قَالَ شَفْعَةً قَدْ تُقْبَلُ	5626

الركن الثالث:

في المشفوع عليه

وَمَنْ إِلَيْهِ مَلِكُهُ دُونَ الشَّرَا	5627
فَمَالِكَ تَكُونُ فِي الْمُعَوَّضِ	5628
وَالشَّافِعِي مُؤَيَّدٌ لِكُونِهَا	5629
أَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ بِالْبَيْعِ	5630
وَفِي مُسَاقَاةٍ خِلَافٍ يُذَكَّرُ	5631

الركن الرابع:

فيما يأخذ الشفيع

كَمْ يَأْخُذُ الشَّفِيعُ ثُمَّ كَيْفَ ذَا	5632
وَالْخُلْفُ فِي الشَّفْعَةِ فِي بَيْعِ الْأَجَلِ	5633
وَذَاكَ لِلْحَلِّ إِذَا تَيَقَّنَا	5634
عَلَيْهِ دِينَاً آجِلاً إِنْ يُطْلَبُ	5635
أَوْ يُعْطَى نَاجِزاً لِمَبْلَغِ الثَّمَنِ	5636
لِقَدْرِ مَشْفُوعٍ بِهِ وَذَا وَرَدُ	5637

المسألة الأولى:

إذا كان الشفيع شريكاً

وَالشَّفْعَا فِي الشَّقْصِ قَدْ يُقَسَّمُ	5638
عِنْدَ مَدِينَةِ الرَّسُولِ الْأَعْظَمِ	5639

- 5640 مَضْرُوءَةٌ بِقَدْرِ حِصَّةِ تَكُنْ وَدَفَعُهَا بِمِثْلِ ذَلِكَ قَدْ حَسُنْ
5641 أَبُو حَنِيفَةَ يُسَوِّي بَيْنَهُمْ وَالْعَدْلُ فِي تَسْوِيَةِ لِمَالِهِمْ

المسألة الثانية:

إذا اختلفت أسباب شركتهم هل يحجب بعضهم بعضا

- 5642 وَشَفْعَةٌ فِي شَرَكَةٍ مِنْ أَسْهُمٍ تَعْطَى لَهُمْ لِمَالِكَ فَلْتَفْهِمُ
5643 أَهْلُ السَّهَامِ شَفْعَةٌ تَعْطَى لَهُمْ وَمَنْعُ ذِي التَّعْصِيبِ حُكْمُهُ عُلْمٌ
5644 كُلُّ فَرِيقٍ عِنْدَ كُوفَةٍ مُنْعٌ مِنْ شَفْعَةٍ عَلَى فَرِيقٍ قَدْ سَمِعَ
5645 دَعْوَاهُ فِي اسْتِخْدَامِهِ لِلشَّفْعَةِ بِالسَّهْمِ أَوْ تَعْصِيهِ فِي الْجُمْلَةِ
5646 وَالشَّافِعِيُّ دُخُولُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضِهِمْ أَجَازَ ذَلِكَ مُسَجَّلًا
5647 عُمْدَتُهُ قِضَاءُ مُنْقَدِ الْوَرَى فِي شَفْعَةٍ قَضَى بِهَا فِيمَا جَرَى
5648 وَلَمْ يُخَصَّصْ وَاحِدًا عَنْ وَاحِدٍ فِي حُكْمِهِ الْعَادِلِ فِي الْمَقْصَدِ
5649 وَشَرْطُهَا فِي الشَّرَكَاتِ أَنْ تَكُنْ تَكُونَتْ مِنْ قَبْلِ بَيْعِ إِنْ عَلِنَ

المسألة الثالثة:

إذا لم يكن الشفيع شريكا في حال البيع

- 5650 غَيْرُ شَرِيكَ وَبَوَقَّتِ الْبَيْعَ إِذْ بَاعَ حِصَّةً مِنَ الْمَشْفُوعِ
5651 مَنْ قَبْلَ أَنْ يُرِيدَ حَقَّ الشَّفْعَةِ فَالشَّافِعِيُّ لَذَا يَرَى كَالزَّلَّةِ
5652 وَمِثْلُهُ أَشْهَبُ ثُمَّ مَالِكٌ فِي بَعْضِ أَقْوَالِ يَرَاهَا السَّالِكُ

المسألة الرابعة:

إذا لم تكن الشفعة ثابتة في حال البيع

- 5653 وَالشَّقْصُ بَيْعٌ قَبْلَ مَا إِنْ تُسْتَحَقُّ أَرْضٌ بِهَا وَبَعْدَ ذَلِكَ يَلْتَحِقُ
5654 بِمَالِكِ شَافِعٍ فَهَلْ يُمَكِّنُ مِنْ شَفْعَةٍ ضَيَعَهَا فَبَيَّنُوا
5655 بَعْضٌ لِحَقِّهِ يَرَاهُ قَدْ وَجِبَ بِشَرَكَةٍ فِي حَالِ بَيْعِ قَدْ كُتِبَ
5656 لَيْسَ خُرُوجًا عَنْ يَدِ يُفَوِّتُ حَقًّا لَهُ وَذَلِكَ حُكْمًا ثَبَّتُوا
5657 وَغَائِبٌ فِيهِ الْخِلَافُ سَجَّلُوا بَعْضٌ لَهُ أُعْطِيَ وَذَلِكَ الْأَفْضَلُ
5658 وَغَائِبٌ مِنْ شَفْعَةٍ يُمَكِّنُ بِذَا حَدِيثٍ لِلرَّسُولِ بَيِّنُ

وَمَالِكَ لَذَاكَ حُكْمًا يَذْهَبُ	5659
فَبِالسُّكُوتِ حَقُّهُ قَدْ ضَيَّعَا	5660
مِنْهَا وَذَا حُكْمٍ عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ	5661
بَعْدَ ثَلَاثَةِ مَنْ الْأَيَّامِ	5662
فِيهَا وَفَوْقَ ذَلِكَ حَقُّهُ مُنِعَ	5663

وَقَالَ قَوْمٌ سَاكِتٌ لَا يَرْغَبُ
مَنْ لَمْ يُعْجَلْ أَخَذَهُ قَدْ مُنِعَا
لِلشَّافِعِيِّ ثَلَاثَةَ تُوَخَّرُ
فَحَقُّهَا يَسْقُطُ بِالتَّمَامِ
وَالْحُكْمُ لِلْجَمْهُورِ فِي ذَا مُتَّبِعَ

القسم الثاني:

القول في أحكام الشفعة

مَا فِيهِ خُلْفُهُمْ مِنَ الْأَحْكَامِ	5664
فَفِي مِيرَاثِ الشُّفْعَةِ الْخِلَافُ	5665
فَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ قَيَّسَهَا	5666
لِكُوفَةِ فَالْبَيْعُ لَا يَجُوزُ	5667
وَذَا لِمَالِكٍ كَذَاكَ الشَّافِعِيُّ	5668
وَجَمْعُهُمْ بِأَنَّ الْاسْتِقَالَهَ	5669
فِيهَا خِلَافٌ صَحَبَ مَالِكٌ عَلِيَّ	5670
وَمُشْتَرٍ يُحْدِثُ غَرِيبًا أَوْ بِنَا	5671
فَمَالِكٌ يُعْطِيهِ كُلَّ الْقِيَمَةِ	5672
لَأَنَّهُ بَنَى بِسُوءِ نِيَّةٍ	5673
مَقْلُوعَةً لِأَنَّهُ تَعَدَّى	5674
مَالِكٌ إِذْ أَلْزَمَ إِعْطَاءَ الثَّمَنِ	5675
وَعَالِمٌ بِشُّفْعَةِ تَرَدَّدَا	5676
بِعَلْمِهِ يَكُونُ غَاصِبًا غَضِبَ	5677
أَوْ مُشْتَرٍ لِأَحْقَهُ اسْتِحْقَاقُ	5678

نَذَكْرُهُ هُنَا عَلَيَّ التَّمَامِ
كَذَاكَ بَيْعَهَا وَذِي أَوْصَافِ
بَبَيْعِ أَمْوَالٍ وَذَا آسَاسُهَا
عَلَى الشَّرِيكِ عَهْدَةٌ يَحُوزُ
وَقِيلَ عَهْدَةٌ ضَمَانُ الْبَائِعِ
لَيْسَتْ بِمُطْلَهَ وَتِلْكَ حَالُهُ
عَهْدَتُهَا مِمَّنْ تَكُونُ أَوْلَا
فِي الشَّقْصِ قَبْلَ شُفْعَةٍ إِذَا اقْتَسَى
لِأَلَّةِ الْبِنَاءِ دُونَ الْكُلْفَةِ
وَالشَّافِعِيُّ يُعْطِي بِقَدْرِ الْأَبْنِيَّةِ
وَدَفْعِ أَثْمَانٍ لَهُ تَصَدَّى
لِلشَّارِيِّ قَبْلَ شُفْعَةٍ فِيمَا عَلَنَ
فِي غَاصِبٍ أَوْ مُشْتَرٍ تَأَكَّدَا
عَقَارَ غَيْرِهِ وَتَغْرِيْمٍ وَجِبَ
أَرْضًا بَنَى لِغَيْرِهِ تُسَاقُ

كتاب القسمة

حُضُورُ قُرْبَى أَوْ يَتِيمٍ يُرْزَقُ	5679
بِقَطْعِ مَا عَلَيْهِ دَلَّ حُكْمُهُ	5680
فَقَاسِمٌ مَقْسُومٌ ثُمَّ الْقِسْمَةُ	5681

مَنْ قِسْمَةٌ وَذَاكَ قَوْلٌ يُوثَقُ
تَصْنِيْفُهُ نَصٌّ صَرِيحٌ فَهْمُهُ
فُصُولُ ذَا الْكِتَابِ بَحْثًا تَبَّتُوا

الباب الأول: في أنواع القسمة

ثُمَّ مَنَافِعِ بِذَا الْكِتَابِ	ذَا الْبَابِ مَقْسُومٍ إِلَى الرَّقَابِ	5682
أَوْ لِمَنَافِعِ لَدَى الْأَقْبَالِ	تُقَسَّمُ الرَّقَابُ لِلْأَمْوَالِ	5683
يُقَرَعُ لِلتَّقْوِيمِ وَالتَّعْدِيلِ	فَغَيْرُ مَوْزُونٍ وَلَا مَكِيلِ	5684
أَوْ قَسْمِ مَرْضَاةٍ عَلَى التَّعْمِيمِ	وَقِسْمَةِ التَّرَاضِي بِالتَّقْوِيمِ	5685
ثَلَاثَةَ تُورَدُ بِالتَّمَامِ	وَتُقَسَّمُ الرَّقَابُ فِي أَقْسَامِ	5686
وَعَيْرُهَا مَنَقُولٌ أَوْ يَحُولُ	جُمَلْتُهَا الرَّبَاعُ وَالْأَصُولُ	5687

الفصل الأول: في الرباع

بَعْدَ التَّرَاضِي فَالْجَمِيعُ يَعْلَمُ	أَمَّا الرَّبَاعُ وَالْأَصُولُ تُحْكَمُ	5688
قَسْمٌ بِإِلَّا نَفْعٍ مِنَ الْأَثَامِ	وَشَرْطُهَا فِي النَّفْعِ وَالسَّهَامِ	5689
مُخَالَفًا لِمَالِكَ فَلتَضْطَفِي	ذَا الْقَوْلُ مَنْسُوبٌ إِلَى مُطْرَفِ	5690
كَلَامِ رَبِّنَا أَتَى مُفْصَلًا	لِقَوْلِ مَالِكَ مُرْتَبًا عَلَى	5691
لِقِسْمَةِ لِلْمَالِ حَيْثُ تُعْرَضُ	فَفِي الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ يُفْرَضُ	5692
مُطَبَّقَانِ شَرْعَةً لِلشَّافِعِ	كَذَاكَ لِلنُّعْمَانِ ثُمَّ الشَّافِعِ	5693
وَالسَّهْمِ حِينَذَاكَ غَيْرُ نَافِعِ	وَالْخُلْفِ فِي تَحْوُلِ الْمَنَافِعِ	5694
تَعْضِيَّةً شَرْوُطُهَا فِي الْحَبْرِ	فَالرَّاجِحُ التَّقْسِيمُ دُونَ النَّظَرِ	5695
وَفِي اخْتِلَافِ النُّوعِ حُكْمٌ قَبِيحًا	وَالنَّهْيُ عَنْهَا مِنْ مُشْرَعِ أَتَى	5696

الفصل الثاني: في العروض

فِي قِسْمَةِ وَرَبِيعِهِ بِذَا وَصِفُ	فِي الْحَيَوَانِ أَوْ عُرُوضٍ يَخْتَلَفُ	5697
فَبِالْخِلَافِ كُلُّهُمْ قَدْ يَخْسَرُ	فَمَالِكَ قَالِ عَلَيْهَا يُجْبَرُ	5698

¹ - تقديم (لا تعضية على أهل الميراث)، رواه البيهقي في آداب القاضي والتعضية: القسمة.

عَيْنُ الْعَرُوضِ حِينَمَا تَعَدَّدَتْ	5699	أَجْنَاسُهَا فَقَسَمَةٌ قَدْ وَجِبَتْ
فَاضْطَرَبَتْ أَقْوَالَ صَحْبِ مَالِكِ	5700	مِنْ ذَاكَ حَارَ فَهْمُ كُلِّ سَالِكِ

الفصل الثالث:

في المكيل والموزون

وَحَرَّمُوا الْقَرْعَةَ فِي الْكُلِّ	5701	فِي الْكَيْلِ أَوْ فِي الْوِزْنِ وَصَفُ الْجُلِّ
لَكِنَّمَا الْجَوَازُ فِي التَّرَاضِي	5702	لَأَنَّهُ يَسُوقُ لِلتَّغَاضِي
وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يُمْنَعِ التَّفَاضُلُ	5703	قَسَمَةُ الْإِعْتِدَالِ قَدْ تَحَاوَلُ
ذِي صِفَةٍ لِقِسْمَةِ الرَّقَابِ	5704	وَحُكْمُهَا فَهَمٌّ مِنَ الْكِتَابِ

القول في الباب الثاني:

وهو قسمة المنافع

قَسَمُ مَنَافِعٍ يُرَى بِالسُّهْمَةِ	5705	يُنْعَ لِابْنِ قَاسِمٍ فِي الْمِلَّةِ
وَلَا يَجُوزُ جَبْرٌ مِنْ أَبَاهَا	5706	وَهِيَ الْمَهَايَاةُ لَمَنْ حَبَاهَا
وَاخْتَارَهَا النُّعْمَانُ ثُمَّ صَحَبَهُ	5707	وَذَاكَ حُكْمُهُ لَمَنْ يَرْغَبُهُ
قَسَمُ مَنَافِعٍ عَلَى الْأَعْيَانِ	5708	كُلِّ لِرَبِيعِ الْعَيْنِ يَجْنِي آنَ
وَالْمِلْكُ يَبْقَى بَيْنَ كُلِّ مُشْتَرِكٍ	5709	مَا لَمْ يَقْسَمْ أَوْ يُبَاعَ أَوْ هَلِكَ
لصَحْبِ مَالِكِ خِلَافٌ فِي الزَّمَنِ	5710	بِخُلْفِ أَعْيَانٍ يَكُونُ مُقْتَرَنَ
فَزَرْعُ أَرْضٍ أَوْ رَكُوبُ الْمَرْكَبِ	5711	لَيْسَ مُوَحَّدًا لِأَهْلِ الْمَذْهَبِ
وَمِثْلُ ذَاكَ كُلَّمَا يُحَوَّلُ	5712	وَشَبَهُ ذَاكَ كُلُّ شَيْءٍ يُنْقَلُ
مَا فِيهِ قَدْ يَشْتَرِكُ الْأَمْرَانِ	5713	يُمْنَعُ مَعَ تَتَابُعِ الزَّمَانِ
وَعَكْسُهُ يَجُوزُ فِي الْبَعِيدِ	5714	مِنْ أَجْلِ ضَبْطِ الْوَقْتِ بِالتَّحْدِيدِ
عَنْ مَالِكٍ وَصَحْبِهِ هَذَا الْخَبْرُ	5715	رَوَوْهُ عَنْهُمْ بِسَائِرِ الْأَثَرِ
وَالْحَصْرُ عِنْدَهُمْ لِلِاسْتِخْدَامِ	5716	فِي خَمْسِ أَوْ شَهْرٍ مِنَ الْأَيَّامِ
فِيهَا خِلَافٌ لَمْ يُعَيَّنْ صَحْبَهُ	5717	فَلَمْ يُضْمَنْ غَيْرَ ذَا كِتَابَهُ

الباب الثالث:

القول في الأحكام

وَنَقَضُ قِسْمَةَ فَلَا يَجُوزُ	5718	بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ إِذَا يَحُوزُ
كُلُّ نَصَابُهُ عَلَى التَّرَاضِي	5719	مِنْ دُونَ تَدْلِيْسٍ وَلَا تَغَاضِي
إِلَّا بِطَارِيٍّ عَلَيْهَا قَدْ يَرُدُّ	5720	وَمِنْ ثَلَاثَةِ بَحْيِثِمَا وَجَدَ
غَبْنٌ وَعَيْبٌ مِثْلُهُ اسْتَحْقَاقُ	5721	رُدِّ بِهَا مَا قَسَمَ الرَّفَاقُ
فِي الْعَيْبِ أَحْكَامٌ عَلَى الْمَعِيبِ	5722	فِي حَالَةِ الْخِصَاصِ لِلنَّصِيبِ
هَلْ نَقَصَ الْعَيْبُ لِقَدْرِ الْحِصَّةِ	5723	بِمَبْلَغِ مُؤَثَّرٍ فِي الْقِسْمَةِ
بِالْكَشْفِ قَبْلَ الْفَوْتِ رُدُّ الْقَسَمِ	5724	إِنْ فَاتَ نِصْفُهُ بِهِ ذَا الْحُكْمِ
وَفَسَخَ قِسْمَةَ أَتَتْ بِقُرْعَةٍ	5725	لِلْبَعْضِ حُكْمٌ جَائِزٌ بِالْجُمْلَةِ
فَلَابِنِ مَا جَشُونٌ قَالَ أَشْهَبُ	5726	مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ حِينَ يُحْسَبُ
عَلَيْهِ ضِمْنُ الْعَقْدِ فِي الْمَبِيعِ	5727	وَقَدْ مَضَى فِي رَاجِحِ التَّشْرِيعِ
وَحُكْمُ الْاسْتَحْقَاقِ لِابْنِ قَاسِمِ	5728	بَيْنَهُمَا الْمَالُ بِرَدِّ حَاسِمِ
إِذَا يُرَى عَيْبٌ بِهَا كَثِيرُ	5729	رُجُوعُهُ بِنِصْفِهِ جَدِيرُ
فِي فِقْهِ مَالِكٍ كَذَا ابْنُ قَاسِمِ	5730	وَيَنْقُضُ الْقِسْمَةَ حُكْمُ الْحَاكِمِ
إِنْ يَهْلِكُ الْحِطُّ بَاتَ مِنْ سَمَا	5731	يُعْفِيهِ مَنْ رَدَّ إِذَا مَا قُدِّمَا
وَقِسْمَةٌ تَشْمَلُ كُلَّمَا وَجِدَ	5732	مِنَ السُّهُامِ مَالِكٌ عَمْدًا فَقَدْ
وَهْلُكُهُ إِذَا أَتَى مُقَدِّمًا	5733	يُعْفِيهِ مِنْ دُيُونِهِ لِلْغَرَمَا

كتاب الرهن

وَالْأَصْلُ فِي الْكِتَابِ إِنْ لَمْ تَجِدُوا	5734	أَرْكَانُهُ شُرُوطُهُ تُعْتَمَدُ
فِي رَاهِنٍ مَرْمُونٍ قُلْ مُرْتَهِنٍ	5735	وَصِيفَةُ الشَّيْءِ وَعَقْدُ الرَّهْنِ

الركن الأول:

في الراهن

رَهْنُ الْوَصِيِّ لَيْسَ بِالْمَنْقُوضِ	بُلُوغُ رَاهِنٍ مِنَ الْمَفْرُوضِ	5736
يُرْفَضُ رَهْنُهُ لِكُلِّ بَائِعٍ	وَمُفْلَسٍ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ	5737
فَلَيْسَ مِنْهُ تَلْزِمُ الرَّهُونُ	مَنْ مَالُهُ تَسْتَفْرِقُ الدُّيُونَ	5738
بَيْنَهُمَا تَبَايُنُ الْأَوْصَافِ	لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ خِلَافٌ	5739

الركن الثاني: قالت الشافعية

يصح بثلاثة شروط:

عِنْدَ وُجُودِهِ وَإِقْرَارِ كُتْبِ	وَاخْتَلَفُوا فِي رَاهِنٍ لِمَا غَضِبَ	5740
دَيْنٍ وَلَا زِمَ كَذَاكَ ثَابِتٌ	مَرُهُونٌ فِيهِ عِنْدَهُمْ ثَلَاثَةٌ	5741
لَدَيْهِ قَدْ تَرَى مِنَ الْمَضْبُوطِ	لِلشَّافِعِيِّ ثَلَاثَةُ الشُّرُوطِ	5742
فَرَهْنُ دَيْنٍ حُكْمُهُ مِنَ الْوَهْنِ	عَيْنًا تَكُونُ مَلِكُ الْمُرْتَهِنِ	5743
إِنْ حَلَّتِ الْأَجَالُ مِنْ ذِي الْعِلَّةِ	وَكُونُهُ يُبَاعُ عِنْدَ الْحَاجَةِ	5744
مَا مَنَعُوا الْبَيْعَهُ وَقَتَّ الرَّهْنِ	يَجُوزُ عِنْدَ مَالِكٍ أَنْ يَرْتَهِنَ	5745
وَطَبَعَهَا شَرْطُ لَدَى الْأَخْيَارِ	غَيْرُ مُعَيَّنٍ كَالدَّيْنَارِ	5746
فَالْقَبْضُ غَائِبٌ بِهِذِ الصَّفَقَةِ	أَوْ رَأْسُ مَالٍ سَلِمَ فِي الذِّمَّةِ	5747
فَالرَّهْنُ وَارِدٌ عَلَيَّ الْمُسَلِّمِ	وَالظَّاهِرِيِّ يَمْنَعُ غَيْرَ السَّلْمِ	5748
غَضِبَ لِمَالِكٍ فَكُلُّ يَأْتِي	فِي سَلْمِ قَرْضٍ وَمُتَلَفَاتٍ	5749
تَعْوِيضُ دِيَّةٍ لِرَهْنٍ يُعْتَمَدُ	جُرْحٍ وَأَرْشٍ مِنْ جِنَايَةِ يَرِدُ	5750

الركن الثالث:

وهو الشيء المرهون

مَّا يُبَاعُ عَيْرَ كُلِّ وَصْفِ	لِمَالِكٍ يَشْمَلُ غَيْرَ الصَّرْفِ	5751
وَالظَّاهِرِيِّ فِي سَلْمٍ يُعَارِضِ	فَالصَّرْفُ فِيهِ يُشْرَطُ التَّقَابُضُ	5752
وَمَوْقِفُ الْقُرْآنِ فِيهِ وَاضِحٌ	لِمَالِكٍ يَرَاهُ فِيهِ رَاجِحٌ	5753
لِمُسَلِّمِ بِسَائِرِ الْأَثْمَانِ	وَمَالِكٍ بِحُكْمِ قَوْلِ ثَانٍ	5754
فِي ذِمَّةِ الرَّاهِنِ عِنْدَ السَّبَبِ	إِذْ عَمَّ الرَّهْنُ عَلَى مُرْتَبٍ	5755

تُلْفَى أَتَتْ لِلرَّهْنِ فِي الْمَضْبُوطِ	وَالشَّافِعِي ثَلَاثَةَ الشَّرُوطِ	5756
فَذِي شُرُوطِهِ الَّتِي تُحْتَرَمُ	دَيْنًا يَكُونُ وَاجِبًا وَيَلْزَمُ	5757

القول في الشروط

أَحْكَامُهُ تَأْتِي مَعَ التَّعَدَّادِ	شُرُوطُ صِحَّةِ كَذَا فَسَادِ	5758
عَلَيْهِ لِلْجَمِيعِ حُكْمٌ قَدْ سَبَقَ	فَشَرَطُ قَبْضِ الرَّهْنِ ذَاكَ مُتَّفَقٌ	5759
يَجْعَلُهُ فِي الْقَطْعِ لِلْإِنْسَانِ	إِتْيَانُهُ فِي مُحْكَمِ الْقُرْآنِ	5760
بِصِحَّةِ اللَّبْعِضِ قَالَ يُعْرِفُ	شَرَطُ الْكَمَالِ الْبَعْضُ قَالَ يُوصَفُ	5761
شَرَطُ نَفَاذٍ لَا يَطُولُ النَّقْضُ	فَإِنْ يَكُنْ لَصِحَّةِ فَالْقَبْضُ	5762
وَخَارِجًا عَنِ صَفْقَةِ الْحَرَامِ	فَمَا لَكَ يَكْرَاهُ لِلتَّمَامِ	5763
وَدَاخِلًا صُلْبًا لِتِلْكَ الصَّفْقَةِ	وَالشَّافِعِي التُّعْمَانُ شَرَطَ صِحَّةَ	5764
تِلْكَ الَّتِي بِالْقَوْلِ كَالْعُهُودِ	فَمَا لَكَ لَدَيْهِ كَالْعُقُودِ	5765
عَلَيْهِ شَرَطَ صِحَّةَ إِذْ يُعْرِضُ	وَعَيْرُهُ مِنْ نَصِّ قَبْضِ حَضْضُوا	5766
أَجَازَ جُمْهُورًا وَبَعْضًا قَدْ حَظَرَ	وَالْخَلْفُ هَلْ يَجُوزُ فِي غَيْرِ السَّفَرِ	5767
وَعَيْرُهُ يَشْهَدُ فِيهِ الشَّاهِدُ	فِي سَفَرِ نَصِّ الْكِتَابِ وَارِدُ	5768
فِي حَضْرٍ مُشْرَعًا لِمَذْهَبِ	وَعُمْدَةُ الْجُمْهُورِ رَاهِنَ النَّبِيِّ	5769
سَالِكُهَا يَنْجُو مِنَ الْأَتَامِ	مُعْتَقِي مَحَجَّةِ الْإِسْلَامِ	5770
بِمَلِكٍ مَرْهُونٍ إِذَا لَمْ يَنْجَحُوا	وَيَطَّلُ الرَّهْنُ إِذَا يُصْرَحُ	5771
تَمَّ عَلَيْهِ الْعَقْدُ ثُمَّ مَا حَصَلَ	فِي الْوَقْتِ فِي إِعْطَاءِ رَاهِنِ مَحَلِّ	5772
لَا يُغْلَقُ الرَّهْنُ حَدِيثٌ يَنْسَخُ	فَشَرَطُ ذَا الْمَشْكِلِ فَقَهَا يُفْسَخُ	5773
إِذَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ الْتِمَامِ	لِجُمْلَةِ النُّصُوصِ وَالْأَحْكَامِ	5774

القول في الجزء الثالث من هذا الكتاب:

وهو القول في الأحكام

بِهَا عَلَى الرَّاهِنِ حَقًّا يُحْكَمُ	شُرُوطُهُ جَمِيعُهَا تُقَسَّمُ	5775
فَرَا جَعَّ لِحَقِّ مَنْ يُتَّهَمُ	بِهِ عَلَيْهِ حِينَ مَا يَلْتَزَمُ	5776
حَتَّى يُؤَدِّي رَاهِنٌ كُلَّ الثَّمَنِ	مُرْتَهِنٌ مِنْ حَقِّهِ مَسْكُ الرَّهْنِ	5777
بَبَيْعِ رَهْنٍ فِي حُلُولِ الزَّمَنِ	إِنْ وَكَّلَ الرَّاهِنُ لِلْمُرْتَهِنِ	5778
قَبْلَ رُجُوعِهِ لِحَاكِمٍ وَجِدُ	جَازَ وَكَرَّهُهُ لِمَالِكٍ وَرَدُ	5779

بَسَائِرِ الْمَرْهُونِ حَيْثُ حَقَّقَا	وَهُوَ لَدَى الْجُمْهُورِ قَدْ تَعَلَّقَا	5780
عَنْهُ لِمَالِكَ وَذَا مُعْوَلُ	نَمَاءُ مَرْهُونٍ إِذَا يَنْفَصِلُ	5781
فِي أَصْلِهِ الْمَرْهُونَ عَنْهُ يُنْقَلُ	عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَلَيْسَ يَدْخُلُ	5782
وَالشُّورَ وَالنُّعْمَانَ بَلْ يُرْتَبُ	وَقَوْلُهُ لِلشَّافِعِيِّ يُنْسَبُ	5783
مُشَابِهًا فِي خَلْقَةٍ قَدْ أَحَقَّا	فِي أَصْلِهِ وَمَالِكَ قَدْ فَرَّقَا	5784
فَهُوَ بِهِ فِي الْأَصْلِ قَدْ يَتَّصِلُ	بِأَصْلِهِ مُخَالَفٌ بَلْ يُفْصَلُ	5785
قَضَى بِهِ رَسُولُنَا الْمَحْبُوبُ	فَالرَّهْنُ مَرْكُوبٌ كَذَا مَحْلُوبُ	5786
يَتَّبِعُ فِي جَوْهَرِهِ وَالْفُضْلُ	أَبُو حَنِيفَةَ لِفِرْعِ الْأَصْلِ	5787
بَيْنَ فِرْعِ الْحَيِّ ثُمَّ الثَّمَرَةَ	وَمَالِكٌ مَيِّزٌ فِي الْمَسْأَلَةِ	5788
وَلَا عَلَيْهِ قَدْ يُغَابُ أَفْرَزًا	فَحُكْمُهُ فِيمَا يُغَابُ مَيِّزًا	5789
فِي شَأْنِهِ الرَّاهِنُ حِينَ يُسْتَلَمُ	فَمَا عَلَيْهِ قَدْ يُغَابُ يَتَّهَمُ	5790
لِمَالِكَ فِي بَحْثِ كُلِّ السَّبِيلِ	وَذَلِكَ اسْتِحْسَانٌ حُكْمِ الْعَدْلِ	5791
مُرْتَهَنٌ مُرَجَّحٌ لِمَالِكَ	وَخُلْفَهُمْ فِي وَصْفِ رَهْنِ هَالِكِ	5792
فِيمَا يُغَابُ ضَامِنٌ ذَا الْفُضْلِ	إِذْ مُدْعَى عَلَيْهِ ذَاكَ الْأَصْلِ	5793
أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى مَا حَقَّقَا	وَبَيْنَ قَدْرِ صِفَةٍ قَدْ فَرَّقَا	5794

كتاب العجر

مُقَسِّمٌ نَصًّا بِلَا اِزْتِيَابِ	وَالْحَجْرُ فِي ثَلَاثَةِ الْأَبْوَابِ	5795
كَذَاكَ فِي الْخُرُوجِ مِنْهُ يُنْظَرُ	أَصْنَافُ مَحْجُورٍ مَتَى يُحْجَرُ	5796

الباب الأول:

في أصناف المحجورين

صَغِيرٌ مِنْ ذَاكَ بِالتَّعْمِيمِ	وَأَتَّفَقُوا فِيهِ عَلَى الْيَتِيمِ	5797
لِمَالِهِ فِي سَفْهِهِ يُقَرَّرُ	وَالْخُلْفُ فِي الْكَبِيرِ إِذْ يُبَدَّرُ	5798
تَبْذِيرَ مَالٍ كَثِيرٍ بِهِ يَنْتَفَعُ	عَلَيْهِ حَاكِمٌ بِحَجْرٍ يَمْنَعُ	5799
لِمَالِكِ وَابْنِ الزُّبَيْرِ فَاعْلَمَا	لِلشَّافِعِيِّ ثُمَّ ابْنِ عَبَّاسٍ كَمَا	5800

أَبُو حَنِيْفَةَ وَلِلْعِرَاقِ	5801	عَلَى الْكَبِيرِ الْمَنْعُ بِاتِّفَاقِ
بَعْدَ الْبُلُوغِ لَيْسَ حَجْرٌ يُضْرَبُ	5802	مَنْ بَعْدَ عَقْدَيْنِ وَخَمْسِ تَغْرُبُ
إِنْ تَعْلَمُوا مِنْهُمْ لِرُشْدٍ فَادْفَعُوا	5803	إِلَيْهِمْ مَالاً وَذَلِكَ أَرْفَعُ
أَدْلَىةَ الْحَجْرِ عَلَى الرَّجَالِ	5804	إِنْ سَفَّهُوا فِي جُمْلَةِ الْأَمْوَالِ
لِمَالِكَ فَسُنَّةُ السَّفِيهِ	5805	فِي الْعَبْدِ وَالْمَرِيضِ لَا تُلْغِيهِ
مُفْلَسٌ وَزَوْجَةٌ بِذَا تَتِمُّ	5806	جَمَاعَةٌ لِلِسَفْهَاءِ وَذَا عُلِمَ

الباب الثاني :

متى يخرجون من الحجر؟

وَقَتُّ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ يُنْظَرُ	5807	إِلَيْهِ ضِمْنِ جَدْوَلٍ يُعْتَبَرُ
كُلُّ الصَّغَارِ أَمْرُهُمْ يُقَسَّمُ	5808	إِلَى يَتِيمٍ أَوْ سَفِيهِ يُحْكَمُ
بَعْدَ بُلُوغِهِمْ بِرَفْعِ الْحَجْرِ	5809	وَمَنْ وَلِيٌّ أَوْ وَصِيٌّ بِالْحَذَرِ
كُلُّ صَغِيرٍ بَالِغٍ وَرَاشِدٍ	5810	يَزُولُ حَجْرُهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ
أَمَّا الْإِنَاثُ فَالْخِلَافُ حَاصِلٌ	5811	بَعْدَ الْبُلُوغِ وَالسَّجَالِ مَائِلٌ
عِنْدَ بُلُوغِ الْبِنْتِ فِي حِضْنِ الْأَبِ	5812	أَوْ بَلَغَتْ بِدُونِهِ فِي الْمَذْهَبِ
فَالْحُكْمُ عِنْدَ نُخْبَةِ الْجُمْهُورِ	5813	كَمَثَلِ حُكْمِهِمْ عَلَى الذُّكُورِ
وَمَالِكٌ تَبَقَّى وَلَايَةَ الْأَبِ	5814	حَتَّى دُخُولِهَا بِبَعْلِ تَجْتَبِي
وَبَالِغٌ مَجْهُولٌ حَالٌ يَسْتَمِرُّ	5815	عَلَيْهِ حَجْرُهُ إِذَا لَمْ يَشْتَهَرْ
بِرُشْدِهِ فِي سَائِرِ الْأَحْوَالِ	5816	فِي جُمْلَةِ الْأَمْوَالِ وَالْأَفْعَالِ
وَمَنْ وَصَايَةٌ عَلَيْهِ يُطَلَّقُ	5817	مَنْ حَجْرَهُ إِنْ رُشِدَهُ يُحَقِّقُ
وَقِيلَ حَجْرُهُ كَحَجْرِ الْوَالِدِ	5818	يَرْفَعُهُ عِنْدَ بُلُوغِ الرَّاشِدِ
تَثْمِيرُ مَالٍ ثُمَّ إِصْلَاحُ بَدَا	5819	لِمَالِكٍ تَعْرِيفُ رُشْدٍ وَجَدَا
وَحَالٌ بِكْرٍ مَعَ وَصِيَّهَا ذَكَرُ	5820	فَرَفَعَهُ بِنَفْسِ حَالَةِ الذُّكْرِ
وَحَالٌ مَجْهُولٍ فَحَمْلُهُ عَلَى	5821	كَرُشْدٍ وَاجِدٍ أَبَاقَدٍ جُعِلَا

أما اليتيمة التي لا أب لها ولا وصي

فإن فيها في المذهب قولين

أولاهمما ترشيدها إن بلغت	5822
والتانسي مردود إذا لم تعس	5823
وقت المحيض فعلها كل ثبت	
ومن لها عقدا يبادل فمسي	

الباب الثالث:

في معرفة أحكام أفعالهم في الرد والإجازة

يُنظَرُ في ذَا البَابِ مِنْ وَجْهَيْنِ	5824
فَكَيْفَ حَالُ الفِعْلِ فِي الإِجَازَةِ	5825
وَمِثْلُ ذَا أَفْعَالٍ مُهْمَلِينَ	5826
فَبِالمَجَانِ العُقْدِ عَقْدٌ بَاطِلٌ	5827
فَمَا بِهِ مَنفَعَةُ المَحْجُورِ	5828
وَغَيْرُهُ يُحْكَمُ بِالبُطْلَانِ	5829
إِفْسَادُهُ لِمَالِهِ قَدْ يَلْزِمُهُ	5830
وَصِيَّةٌ لَازِمَةٌ فِي حَالِهِ	5831
أَصْنَافُ مَحْجُورٍ عَلَى التَّبِينِ	
لِفِعْلِ مَحْجُورٍ وَرَدُّ الصَّفَقَةِ	
أَفْعَالُهُمْ مَرْدُودَةٌ يَقِينًا	
وَغَيْرُهُ لَهُ الوَلِيُّ يُعَامِلُ	
فَذَاكَ جَائِزٌ مِنَ الأُمُورِ	
لِلْقَاضِي حَالُ السُّوقِ فِي الأَعْيَانِ	
إِنْ لَمْ يُؤْمَنْ مِنْ وَلِيٍّ يَعْلَمُهُ	
بِعَكْسِ عِتْقِ هِبَةِ لِمَالِهِ	

كتاب التفليس

مَنْ هُوَ مُفْلِسٌ كَذَلِكَ الإِيمُ	5832
يَعْمُ إِفْلَاسٌ لِمَعْنِيَيْنِ	5833
وَالثَّانِي لَيْسَ مَالِكًا لِمَالِ	5834
حَالَتِهِ إِنْ ظَهَرَتْ لِلْحَاكِمِ	5835
فَهَلْ لَهُ حَجْرٌ عَلَيْهِ يَبْتَدُ	5836
يُبَاعُ مَالُهُ كَذَا يُقْسَمُ	5837
وَمِثْلُ ذَاكَ مُوسِرٌ يَمْتَسِعُ	5838
بِهِ لَدَى القَاضِي وَشَرَعًا مَا سَلَكَ	5839
فِيهِ وَمَا الأَنْوَاعُ ثُمَّ الحُكْمُ	
بِنَقْصِ مَالٍ عَنِ سَدَادِ الدَّيْنِ	
فَهُوَ فَقِيرٌ جُمْلَةً الأَحْوَالِ	
هَلْ حُكْمُ تَفْلِيْسٍ بِحُكْمِ لَازِمِ	
أَمْ شَرَطُ تَفْلِيْسٍ بِحُكْمِ يَقْتَدِي	
وَالْحَبْسُ حَيْثُ لَمْ يَفِي وَيَغْرَمُ	
حَيْثُ السَّدَادُ لِلدُّيُونِ يُتَّبَعُ	
طُرُقَ أَدَاءِ مَالٍ غَيْرِ قَدْ هَلَكَ	

- 5840 لَيْسَ لِدَائِنِ سَوَى مَا يُوجَدُ
5841 يَبْنِي جَمِيعَ الدَّائِنِينَ بِالنَّسَبِ
5842 كَرِهْنَ الْأَمْتِيَّازَ قَبْلَ الْحَجْرِ
5843 أَمْرُ النَّبِيِّ بِذَلِكَ قَدْ تَكَرَّرَا
5844 حَبَسَ الْمَدِينِ فِيهِ آثَارٌ أَتَتْ
5845 إِذْ غَرَمَا أَبِيهِ سَجْنَا أَوْ دُعُوا
5846 عَنْ قَدْرٍ مَالَهُ يُرِيدُ الْغُرْمَا
5847 أَسِيدُ قِصَّةٍ لَهُ عِنْدَ عُمَرَ
5848 بِأَرْبَعِ مِنَ السِّنِينَ تُوَضَّعُ
5849 لَمْ يَمْلِكُوا أَصْلَ الْعَقَارِ الْحَاصِلِ
5850 فِي رَيْعِ مَمْلُوكٍ مِنَ الْأَمْوَالِ
5851 وَمَالِكَ وَالشَّافِعِي يُبَاعُ
5852 وَإِنْ تَكُنْ عَيْنُ الْمَتَاعِ مَائِلَةً
5853 مَا لَمْ يَرُدَّ تَحَاصُّصٌ لِلْغُرْمَا
5854 فِي الْعَيْنِ أَوْ فِي ثَمَنِ لِمَالِكَ
5855 وَبَعْضُهُمْ لِسَلْعَةٍ قَدْ قَوْمَا
5856 وَأَصْلُهُ إِلَى الرَّسُولِ يُرْفَعُ
5857 مِنْهُ السُّوَى مِنْ دَائِنِي الْمَفْلَسِ
5858 لِأَصْلِ هَذَا الْحُكْمِ فِي الْقَضَاءِ
5859 خَرَجَتْهُ مَالِكَ وَالْبُخَارِيُّ
5860 وَالْمَمُوتُ فِيهِ الْخُلْفُ لِلدَّائِنِينَ
5861 فَمَالِكَ بَيْنَهُمَا قَدْ فَرَّقَا
5862 عُمْدَةَ مَالِكَ بِمَوْتِ يَتَّحَدُ
5863 فَالشَّافِعِي عُمْدَتُهُ فِي الْخَبْرِ
5864 وَزَائِدٌ فِي سَلْعَةٍ عَنِ الثَّمَنِ
5865 لِمَالِكَ وَالشَّافِعِي يُخَيَّرُ
5866 مِنَ الْإِضَافَةِ الَّتِي أَدخَلَهَا
- مَنْ مَالٍ مُسْتَدِينِهِ إِذْ يُرْصَدُ
تَرْتِيبُهُمْ يَأْتِي عَلَى قَدْرِ الرَّتَبِ
وَعَبْرَ ذَلِكَ خَارِجٌ مِنْ حَظَرِ
وَمَنْعُهُ عَبْرَ الْحَدِيثِ سَطْرًا
فِي حَبْسِ جَابِرٍ وَذَلِكَ قَدْ ثَبَتَ
إِذْ عَجَزَ الْمَالُ الَّذِي قَدْ يَدْفَعُ
لَكِنْ لَهُ دَعَا فَنَالَ الْمَغْنَمَا
أَحَاطَ دَيْنُهُ بِمَثْرُوكِ أَمْرُ
ثَمَارُهَا لَهُمْ حَلَالٌ يَنْفَعُ
وَحَقُّهُمْ مُنْحَصِرٌ بِالْكَامِلِ
وَذَلِكَ لِلنُّعْمَانِ فِي أَقْوَالِ
رَغْمًا عَلَيْهِ فِي الْقَضَا الْمَتَاعِ
صَاحِبُهَا أَوْلَى بَعِينِ حَاصِلَهُ
فَالشَّافِعِي وَأَحْمَدٌ قَدْ سَلَّمَا
مُخَيَّرًا فِي حُكْمِهِ لِلْمَالِكِ
تَفْضِيلُهُ فِي ثَمَنِ لِلْغُرْمَا
وَمُذْرِكٌ لِمَالِهِ فَلْيُمنَعِ
فِي خَبَرِ عَنِ النَّبِيِّ مُؤَسَّسِ
عَلَى الْعُمُومِ الْحَمْلِ لِلْأَكْفَاءِ
وَاللَّفْظُ فِيهِ الْخُلْفُ لِلْأَبْرَارِ
لِلشَّافِعِي مَالِكَ فِي قَوْلَيْنِ
وَالشَّافِعِي سَوَى لِدَاكٍ مُطْلَقًا
مَعَ الْمَدِينِ فِي تَحَاصُّصِ يُحَدُّ
مَالِكَ مَوْتًا قَاسَ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
فِيهِ شَرِيكَ لِلْغَرِيمِ إِنْ عَلَنَ
بَيْنَ آدَاءِ مَا بِهِ يُقَدَّرُ
ضِمَّنَ الْمَتَاعِ دَائِنٌ حَصَلَهَا

وَاخْتَلَفُوا فِي مَالٍ مَحْجُورٍ هَلَكَ	عِنْدَ الْغَرِيمِ عِبْنُهُ لَمَّا مَلَكَ	5867
لِحَقِّ بَيْعِهِ لَدَى ابْنِ قَاسِمٍ	وَضَامِنٌ مَدْخُولُهُ لِلْحَاكِمِ	5868

كتاب الصلح

وَالصُّلْحُ خَيْرٌ إِذْ بِهِ يُعَالَجُ	كُلُّ خِلَافٍ لِلْقَرِيبِ يُخْرَجُ	5869
وَفِي جَوَازِهِ عَلَى الْإِقْرَارِ	مُتَّفَقٌ وَالْخُلْفُ فِي الْإِنْكَارِ	5870
وَمَالِكَ يُرَاعِي مَا لِلْبَيْعِ	فِي الشَّرْطِ عِنْدَ الْكُلِّ لِلْجَمِيعِ	5871
وَالصُّلْحُ فِي الْإِنْكَارِ حُكْمٌ يُكْرَهُ	فِي كُلِّ مَا فِي حُكْمِهِ يُشْتَبَهُ	5872
وَعَيْرُ جَائِزٍ فَمَالِكَ أَمْرٌ	يُفْسَخُ لِلْجَمِيعِ أَوْ صُلْحٌ يُقَرُّ	5873
وَدُونَ فَسَخٍ حَيْثُمَا طَالَ الزَّمَنُ	فَتِلْكَ أَوْصَافٌ لَهُ فِيمَا عُلِنَ	5874

كتاب الكفالة

كَفَالَةٌ تُقَالُ لِلزَّعَامَةِ	كَذَاكَ لِلضَّمَانِ وَالْحَمَالَةِ	5875
أَحْكَامُهَا قَدْ قُسِّمَتْ نَوْعَانِ	فِي الْمَالِ ثُمَّ النَّفْسِ فِي الزَّمَانِ	5876
حَمَالَةُ النَّفْسِ أَتَتْ فِي الْمَالِ	جَوَازُهَا يُعْرَفُ فِي الْأَقْوَالِ	5877
قَوْلُ الرَّسُولِ فَالزَّعِيمُ غَارِمٌ	وَذَاكَ قَوْلٌ لِلْجَمِيعِ لِأَزْمِ	5878
حَمَالَةٌ بِالنَّفْسِ عَلَّمًا تُعْرَفُ	ضَمَانٌ وَجْهٌ لِلْجَمِيعِ يُوصَفُ	5879
لِلشَّافِعِيِّ ¹ حُكْمُ الْجَدِيدِ يَمْنَعُ	دَاوُدُ مِثْلُهُ لَذَلِكَ يُرْجَعُ	5880
حُجَّتُهُمْ فِي مُحْكَمِ الْقُرْآنِ	قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ لِلْإِخْوَانِ	5881
إِنْ مُتَحَمَّلٌ يَغِيبُ مَا الْعَمَلُ	فِي الْيَوْمِ أَوْ يَوْمَيْنِ فِيهِمَا رَحَلُ	5882
حُضُورُهُ لِمَالِكَ ذَا وَاجِبُ	وَعَكْسُهُ فِيهِ الْجَمِيعُ رَاغِبُ	5883
وَالْحَبْسُ لِلزَّعِيمِ إِنْ تَغَيَّرَا	لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ قَدْ رَغِبَا	5884
قِيلَ سِوَى الْحُضُورِ لَا يَلْزَمُهُ	لِئِنْ يَكُنْ مَكَانُهُ يَعْلَمُهُ	5885
وَلَا يَجُوزُ الْحَبْسُ لِلْحَمِيلِ	إِلَّا لِعَاجِزٍ عَنِ التَّدْلِيلِ	5886

¹ - للشافعي حكم مذهبه الجديد.

عَلَى مَكَانٍ مَنْ حُضُورُهُ حُسْمٌ	5887	إِتْيَانُهُ بِهِ كَمَا قَدِ التَزَمَ
لَا بِنَ عَيْدِ ابْنِ سَلَامٍ نُسَبٌ	5888	كَفَيْلٌ وَجَهَ غَارِمٌ لِمَا حُسِبَ
يَقُولُ مَالِكٌ وَمَنْ قَفَاهُ	5889	أَدَى الْكَفَيْلُ عَنْهُ مُنْتَهَاهُ
أَنَّ التَّحْمِيلَ غَارِمٌ لِمَا حَكِمَ	5890	بِهِ عَلَى مَكْفُولِهِ وَذَا عُلِمَ

كتاب العوالة

حَوَالَةُ تَعَامُلٌ صَاحِحٌ	5891	أَتَى بِهَا الْحَدِيثُ ذَا تَرْجِيحِ
يُشْتَبِرُ الرِّضَا مِنَ الْإِثْنَيْنِ	5892	مَالِكٌ لِلْمُحَالِ دُونَ مَيِّنِ
دَاوُدُ حُكْمُهُ بِنَقْضِ الْأَصْحِي	5893	وَبَعْضُهُمْ فِي الْعَيْنِ حَصْرًا رَجِحِ
وَمَنْ يُحَالُ نَحْوَهُ الْمُحَالِ	5894	تَلَزَمَهُ أَوْ صَافَهُ الْكَمَالِ
وَإِنْ يَكُنْ وَاحِدَهَا مِنَ السَّلْمِ	5895	مِنَ الطَّعَامِ مَنَعُهَا فِي ذَا عُلْمِ
أَحْكَامُهَا فَإِنَّ لِلْجُمُهورِ	5896	عَكْسَ الْحَمَالَةِ لَدَى التَّسْيِيرِ
إِنْ أَفْلَسَ الْمُحَالُ قُلْ عَلَيْهِ لَنْ	5897	يُقْبَلُ عِبُودٌ لِلْمُحِيلِ قَدْ عَلَنَ
تَحْوِيلُ دَيْنِهِ مَعَ الْقَبُولِ	5898	مَا لَمْ يَكُنْ غَرًّا مِنَ الْمُحِيلِ
وَذَاكَ قَوْلُ مَالِكٍ وَصَحْبِهِ	5899	عَكْسَ أَبِي حَنِيفَةَ وَحَزْبِهِ
وَمَنْ عَلَيْهِ قَدْ أُحِيلَ إِنْ يَمُتَ	5900	مُفْلَسًا مَالِ الْمُحَالِ قَدْ ثَبَتَ
عَلَى الْمُحِيلِ مِثْلَ بَدْءِ أَمْرِهِ	5901	وَذَاكَ حُكْمُ الْبَعْضِ دُونَ حَصْرِهِ

كتاب الوكالة

الباب الأول:

في أركانها

أَبْوَابُهَا ثَلَاثَةٌ إِذْ تُذَكَّرُ	5902	فَالرُّكْنُ وَالْأَحْكَامُ خُلْفٌ يُوثَرُ
مَنْ غَائِبٌ جَازَتْ مَرِيضٌ مَرَأَهُ	5903	وَحُلْفُهُمْ فِيمَنْ يُدِيرُ أَمْرَهُ
فَمَالِكٌ تَجُوزُ مِنْ حُرِّ ذَكَرَ	5904	غَيْرَ سَفِيهِهِ دُونَ مَحْجُورِ حَضَرَ
شَرْطُ الْوَكِيلِ لَا يَكُونُ يُمْنَعُ	5905	مِنَ الْبُيُوعِ أَوْ حَوَالَةِ فَعُورِ

صَبِي وَمَرْأَةٌ لِمَالِكٍ مَنَعُ	5906
وَفِي النُّكَاحِ الشَّافِعِيُّ تُوَكَّلُ	5907
وَكَالَةٌ فِي سَائِرِ العُقُودِ	5908
تُوَكِّلَ أَيُّ مِنْهُمَا إِذَا وَقَعَ	
بِوَأَسْطِهِ لِمَالِكٍ يُعْوَلُ	
تَبَادُلُ جُعِلَ عَلَى العَهْدِ	

الباب الثاني : في أحكامها

وَعَقْدُهَا يَلْزَمُ بِالْإِجَابِ	5909
وَكَالَةُ العُمُومِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ	5910
وَحَدُّهَا وَنَصُّهَا فَوَاجِبٌ	5911
وَفَسْخُهَا بِالمَوْتِ أَوْ بِالعَزْلِ	5912
وَبِالْقَبُولِ صِحَّةُ الأَسْبَابِ	
فَفِي العُرُورِ مَنَعُهَا فِي الشَّارِعِ	
مُوَكَّلٌ يَعْزِلُهُ إِذْ يَرْغَبُ	
لَكِنْ بِشَرْطِ عِلْمِهِ بِالفِعْلِ	

وأما أحكام الوكيل ، ففيها مسائل مشهورة:

هَلْ جَائِزٌ أَنْ يَشْتَرِيَ الوَكِيلُ	5913
فَمَالِكٌ يُعْزِي لَهُ القَوْلَانِ	5914
لَمَّا عَلَيْهِ عَيْنُ الحَمِيلِ	
وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُ بِاسْتِحْسَانِ	

الباب الثالث : في مخالفة الموكل للوكيل

بَيْنَ وَكَيْلٍ وَمُوَكَّلٍ يُرَى	5915
ضِيَاعُ مَالٍ فِي يَدِ الوَكِيلِ	5916
أَوْ ثَمَنِ المَبِيعِ فِيهِ يُخْتَلَفُ	5917
وَإِنْ يَكُنْ تَنَاضُجٌ فِي الأَمْرِ	5918
فَبَعْضُهُمْ يُرْجَحُ الوَكِيلَ	5919
وَكُلُّهَا مَسَائِلُ ظَنِّيَّةٌ	5920
خُلِفَ عَلَى وَكَالَةٍ فِيمَا جَرَى	
أَوْ فِي الَّذِي تَحْتَ يَدِ الحَمِيلِ	
فِي القَبْضِ وَالمِقْدَارِ حَيْثُمَا وَصِفَ	
فِيهِ تَدَافِعُ بِعِيدِ الحَصْرِ	
بَعْضُ مُوَكَّلٍ يَرَى تَفْضِيلًا	
فِي مَذْهَبٍ لَا غَيْرَهُ مُحْصِيَّةٌ	

كتاب اللقطة

تَفْصِيلُهَا يَضُمُّ جُمَلَتَيْنِ	5921
ضَبْطُهُمَا يُسَاقُ بِالتَّبْيِينِ	

الجملة الأولى:

أركانها

مُلْتَقِطٌ لِّلْأَلْتِقَاطِ ثَبُّوا	أَرْكَانُهَا ثَلَاثَةٌ فَلَقِطَةٌ	5922
فِي لَقِطِهِ أَوْ تَرَكَه إِذْ يَمَثُلُ	فَالأَلْتِقَاطُ فِيهِ خُلْفٌ يُجْمَلُ	5923
يَأْخُذُهَا يُرِيدُ نَيْلَ النِّفْعِ	لِلأَقِطِ فَأَيَّنَ حُكْمُ الشَّرْعِيِّ	5924
فَأَمَّا لِلنَّفْسِ يُعَدُّ صَاحِبًا	أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ وَاجِبًا	5925
وَحَفِظَ مَالًا وَاجِبٌ لِلْجُلِّ	حَيَاتُهَا مِثْلُ حَيَاةِ الْكُلِّ	5926
وَلابْنُ عَبَّاسٍ أَتَى يَا سَالِكَ	يُكْرَهُ الأَلْتِقَاطُ قَالَ مَالِكُ	5927
وَتَرَكَهَا أَوْلَى لَدَى الأَخْيَارِ	لِقِطَةٌ مُؤْمِنٌ لَهَيْبِ النَّارِ	5928
وَجُوبٌ تَرَكَهَا عَلَى التَّدْرِيجِ	وَذَاكَ غَيْرُ لِقِطَةِ الْحَجِيجِ	5929
لَعَلَّهُ لِمَالِكَ قَدْ يَجِدُ	سِوَى لِمَنْ بِهَا يَدُورُ يَتَشَدُّ	5930
لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ مِمَّنْ كَفَرُ	مَنْ مُسْلِمٌ حُرٌّ وَبَالِغٌ ذَكَرُ	5931
وَمَنْعُهَا مَنْ فَاسَقَ فِيهِ شَطَطُ	فِي دَارِ الإِسْلَامِ الْغَزَالِيِّ يَشْتَرِطُ	5932
يَكْفِيهِ رَفَعٌ لِلرَّسُولِ الْمَاجِدِ	مَنْ حَيْثُ مَعْنَى لِلْحَدِيثِ الْوَارِدِ	5933
ضِيَاعُهُ تَخْشَاهُ مِثْلَ الْغَنَمِ	وَلِقِطَةٌ جَمِيعُ مَالِ الْمُسْلِمِ	5934
أَصْلٌ لَهَا فِي سَالِفِ مَنْ زَمَنَ	حَدِيثُ خَالِدٍ دَعَاهُ الْجَهَنِّي	5935
لِتَرَكَهَا وَلَوْ تَمَوْجُ سَرْمَدًا	وَلِقِطَةُ الإِبْلِ الرِّسُولِ حَدْدًا	5936
فِي سَنَةِ وَبَعْدَهَا فَلْتَصْرِفِ	عَفَاصُهَا وَكَأُوهَا وَعَرَفِ	5937
لَكُمْ وَإِلَّا حَظُّ ذِيْبٍ نَالَهَا	وَالْغَنَمِ النَّبِيِّ حَدٌّ خَالَهَا	5938

الجملة الثانية:

حكم التعريف ومدته

حَلَّتْ لَهُ مِنْ بَعْدِ فِيمَا عَيْنُهُ	وَاخْتَلَفُوا فِي حُكْمِهَا بَعْدَ السَّنَةِ	5939
وَالشَّافِعِيُّ وَنُخْبَةُ الأَصْقَاعِ	مَالِكُ ثُمَّ الثَّوْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ	5940
وَإِنْ غَنِيٌّ دَفَعَهَا فِي الصَّدَقَةِ	فَأَكْلُهَا أَجَازُهُ بَعْدَ السَّنَةِ	5941
بَيْنَ إِجَازَةِ لَهَا أَوْ يُجْبِرُ	وَمَالِكُ إِذَا أَتَى مُخَيَّرُ	5942
لِلِقِطَةِ فَوْتَهَا فِي زَمَنِ	مُفَوْتًا عَلَى آدَاءِ الثَّمَنِ	5943

وَذَاكَ حُكْمٌ وَاضِحٌ التَّبْيِينِ	فَمَالِكَ خَيْرٍ فِي الْأَمْرَيْنِ	5944
يَمْنَعُ لِلْغَنِيِّ عَلَى مَا حَقَّقَهُ	أَبُو حَنِيفَةَ لَغَيْرِ الصَّدَقَةِ	5945
فِي أَكْلِ لُقْطَةٍ وَذَاكَ حَاصِلُ	وَلَابِنِ كَعْبٍ قُلَّ حَدِيثٌ فَاصِلُ	5946
مَلَكًا لَهُ وَذَاكَ حُكْمٌ أَرْجَحُ	لِذِكْرِهَا عَامًّا وَتَمَّ تَصْبِحُ	5947
أَوْ لَمْ يُدَاوِمِ ذِكْرَهَا فِي الْمَدَدِ	وَاخْتَلَفُوا فِي نَقْصِ قَدْرِ الْعَدَدِ	5948
فِي لُقْطَةٍ عَلَيْهِ جَمْعُهُمْ نَسَقُ	رُجُوعُهُ بِمَا مِنَ الْمَالِ نَفَقُ	5949
إِلَّا بِإِذْنِ حَاكِمٍ فِي الْأَشْهُرِ	فَفِعْلُهُ تَطَوُّعٌ لِلْأَكْثَرِ	5950

باب فِي اللَّقِيطِ

أَمَّا اللَّقِيطُ فَالْصَّبِيُّ وَصَفًا عَرَضُ	فَالشَّافِعِيُّ لَصَائِعِ حُكْمًا فَرَضُ	5951
فَلِلْقِيطِ حُكْمٌ وَالْوَالِدُ وَلَدُ	مُلْتَقَطٌ فِي دَارِ إِسْلَامٍ وَجِدُ	5952
لَقِيطَهَا عَتِيقَهَا مَنْ لَاعَنَتْ	وَأَرْثُهُ لِمَرْأَةٍ قَدْ لَقِطَتْ	5953
فِي حُكْمِ شِرْعَةٍ لِحَيْرٍ مَنْ وَجِدُ	فَهُوَ لِأَوْلَادِ إِرْثُهُمْ لَهَا وَرَدُ	5954

كتاب الوديعة

قَدْ فَصَّلْتُ فِي جَمَلِ الْكَلَامِ	وَبَحَثْتُ ذَا الْكِتَابِ فِي أَحْكَامِ	5955
عَلَيْهِ رَدُّهَا لَهُ مَصُونَةٌ	فَهِيَ أَمَانَةٌ وَلَا مَضْمُونَةٌ	5956
عِنْدَ تَلْقَائِهَا وَحُكْمُ الْهَالِكِ	بِدُونِ إِشْهَادِ لَدَى الْمَوَالِكِ	5957
فِي الرَّدِّ دُونَ الْهَلِكِ قَوْلٌ قَدْ عَلِنَ	فَمَرَّةٌ يُطَلَبُ حَلْفَ الْمُؤْتَمَنِ	5958
بِفِعْلِهِ سَيُبْعَدُ الْغُرُورُ	فِي قَوْلِ مَالِكٍ فَذَا الْمَشْهُورُ	5959
فِي رَدِّهَا إِلَيْهِ مَعَ يَمِينِ	وَالشَّافِعِيُّ الْقَوْلُ لِلْأَمِينِ	5960
أَمْرٌ بِرَدِّ دُونَ ذِكْرِ التَّهْمِ	وَالْأَصْلُ فِي نَصِّ بَيَانِ الْمُحْكَمِ	5961
إِلَّا دَلِيلُ التَّرْكِ لِلْمَسْأَلَةِ	وَمَا السُّكُوتُ فِي مَكَانِ الْحَاجَةِ	5962

كتاب العارية

إِعَارَةٌ صِيفَةٌ مُسْتَعِيرٌ	أَزْكَانُهَا فَخَمْسَةٌ مُعِيرٌ	5963
وَفِعْلٌ خَيْرٌ قَدْ رَوَى الْأَعْيَانُ	كَذَلِكَ الْمَعَارُ ذِي الْأَزْكَانُ	5964
وَعِيدٌ مَانِعٌ مَعُونًا قَصِيدًا	وَلَا بِنَ عَبَّاسٍ كَلَامٌ أَكْثَدًا	5965
تَطْبِيقُهَا مِنْ وَاجِبِ الْإِنْسَانِ	فِي آيَةٍ مِنْ مُحْكَمِ الْقُرْآنِ	5966
وَلِلْمُعِيرِ رُدُّهَا بِالشَّارِعِ	وَعَقْدُهَا يَجُوزُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ	5967
إِنْ غَابَ شَرْطُ شَرْطِهَا يُوسَعُ	وَمَالِكَ قَبْلَ انْتِفَاعِ يَمْنَعُ	5968
وَنِيَّةُ الرُّدِّ لَدَى اضْطِرَّارِ	لَوْ قَتَّ الْإِنْتِفَاعُ بِالْمَعَارِ	5969
رَأْيٌ لِأَهْلِ الْعِلْمِ حَيْثُمَا وُصِفَ	بَيْنَ الضَّمَانِ وَالْأَمَانَةِ اخْتَلَفَ	5970
بِالْهَلِكِ دُونَ زَلَّةٍ مُعَيَّنَةٍ	مَضْمُونَةٍ وَلَوْ تَقَامَ الْبَيِّنَةُ	5971
وَالضَّدُّ لِلنُّعْمَانِ حُكْمُ الْمَذْهَبِ	لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكَ وَأَشْهَبِ	5972
عَارِيَّةٌ مَضْمُونَةٌ فَلَذَا خَبِرَ	أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ تَخَالَفُ الْأَثَرِ	5973
عَيْنَ الْمَعَارِ فِي الَّذِي حُكْمًا ثَبَتَ	وَفِيهِ يُعْفَى مُسْتَعِيرٌ إِنْ تَفَتَّ	5974
فَمَالِكَ لِمَالِكَ يَسْتَهْجِنُ	وَعِزُّ مَا جُورِ فَلَيْسَ يَضْمَنُ	5975
كَذَا الْبِنَا مُنْتَفِعٌ بِالْجِنْسِ	وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْغَرَسِ	5976
فَمَالِكَ لِمَالِكَ مَا اخْتَارَهُ	لَكِنْ تَفَتَّ مُدَّةُ الْأَسْتَعَارَةِ	5977
وَذَاكَ لِلْبَابِ مِنَ التَّثْمِيمِ	أَخَذَ الْبِنَا وَالْغَرَسِ بِالتَّقْوِيمِ	5978

كتاب الغصب

نَدْرُسُ فِي اثْنَيْنِ بِذَا الْكِتَابِ	فِي الْغُصْبِ جُمْلَةٌ مِنَ الْأَبْوَابِ	5979
---	--	------

الباب الأول: في الضمان

الركن الأول:

الموجب للضمان

أَوْ مَا بِهِ تُضَيِّعُ الْأَعْيَانُ	فِي أَخْذِهِ إِتْلَافَهُ الضَّمَانُ	5980
مَنْ سَبَّبَ مُسَبَّبٌ لِلسَّبَبِ	لِمَالِكَ ضَمَانُهُ بِالسَّبَبِ	5981
ضَمَانٌ تَغْوِيضٌ عَلَى مَا يَذْهَبُ	فَفَتْحُ أَقْفَاصِ الطُّيُورِ يُوجِبُ	5982
إِنْ رَاعَهَا فَمَالُهُ مِنْ مَانِعٍ	إِلَيْهِ مَالِكَ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ	5983
يُنْسَبُ لِلتُّعْمَانِ حُكْمٌ وَسَعَةٌ	يَحْوِلُ دُونَ دَفْعِ مَالِ ضَيِّعَةٍ	5984
ضَمَانُهُ لِلْكَوْثِ بِالتَّحْقِيقِ	وَحَافِرٌ بئْرًا عَلَى الطَّرِيقِ	5985
لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْكُتُبِ	وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْحَفْرَتَيْنِ الْغَضَبِ	5986
فَذَلِكَ ضَامِنٌ بِحُكْمِ رَادِعِ	فِعْلُ التَّعَدِّيِّ مَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ	5987

الركن الثاني:

ما يجب فيه الضمان

بِفِعْلِ غَاصِبٍ لَعَيْنٍ يَنْهَبُ	أَمَّا الضَّمَانُ كُلُّ عَيْنٍ تُغْصَبُ	5988
يَرَاهُ لَيْسَ وَارِدًا فِي الْعَرَضِ	وَالْغَضَبُ لِلْعَقَارِ عِنْدَ الْبَعْضِ	5989
فَلَيْسَ ضَامِنًا لَهُ مَنْ جَارًا	أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى الْعَقَارًا	5990
يَضْمَنُ إِنْ عَلَيْهِ قَدْ تَظَلَّمَ	فَفِي هَلَاكِ نَازِلٍ مِنَ السَّمَاءِ	5991
شِبْهُ مُحْوَلٍ يُرَى فِي السَّبَبِ	أَسْبَابُ خُلْفٍ هَلْ يَدٌ لِلْغَاصِبِ	5992

الركن الثالث:

وهو الواجب في الغصب

مَنْ قَبِلَ تَفْوِيضًا وَنَقَصَ الْعَدُّ	وَالْإِتْفَاقُ حَاصِلٌ فِي الرَّدِّ	5993
إِنْ كَانَ قَوْتُ مِثْلَهُ بِهِ يُحَدُّ	كُلُّ مَكِيلٍ ثُمَّ مَوْزُونٍ يُرَدُّ	5994
قِيمَتُهُ تُعْطَى بِوَقْتِ النَّصْرِ	وَالْعَرَضُ وَالْمَوَاشِي يَوْمَ الْقَبْضِ	5995

5996	لَمَالِكَ وَخَالَفَ النُّعْمَانَ	فِي النَّقْدِ إِنْ لَمْ تُعْدَمْ الْأَعْيَانَ
5997	وَالشَّافِعِيَّ مُؤَيَّدَ هَذَا الْخَيْرِ	حَجَّتُهُ فَعَلُ النَّبِيِّ لَمَّا انْكَسَرَ
5998	إِنَاءُ زَوْجَةٍ بِضَرْبِ أُخْرَى	إِذْ مَدَّهَا بِالْمِثْلِ وَهُوَ أَدْرَى
5999	عُمْدَةُ مَالِكَ وَمَنْ شَقِصًا عَتَقَ	فَعَثْقُهُ لِلْبَاقِي شَرْعًا يُسْتَحَقُّ
6000	تَقْوِيمُهُ عَلَيْهِ عَدْلًا يُطْلَبُ	وَقِيلَ بِالْيَسِيرِ حِينَ يَرْغَبُ

الباب الثاني :

في الطوارئ

6001	طَوَارِيءُ الْمَغْضُوبِ فِي نَوْعَيْنِ	مَنْ بَشَرَ أَوْ مَالِكَ الدَّارَيْنِ
6002	تَكُونُ بِالنَّقْصِ كَذَا الزِّيَادَةَ	فَنَقْصُهَا مِنَ السَّمَا فِي الْعَادَةِ
6003	مُصِيبَةً بِمَالِكَ قَدْ نَزَلَتْ	وَأَخَذَهَا بِحَالِهَا حُكْمٌ تَبَتْ
6004	وَإِنْ يَكُنْ نَقْصٌ بِفِعْلِ الْغَاصِبِ	يَأْخُذُ عَيْنًا ثُمَّ أَرْضَ الدَّاهِبِ
6005	مَنْ عَيْنِهِ الْمَغْضُوبَةَ الَّتِي ارْتَجَعَ	وَذَا خِلَافٌ مَذْهَبٌ فِيمَا سُمِعَ
6006	فِي قَوْلِ سُحُنُونَ وَلَا بِنِ قَاسِمِ	كِلَاهُمَا يَصُوغُ حُكْمَ الْحَاكِمِ
6007	أَمَّا النَّمَاءُ أَيْضًا عَلَى قَسْمَيْنِ	مَهْزُولٌ قَدْ يَنْمُو إِلَى السَّمِينِ
6008	كَالصَّبْغِ لِلثُّوبِ وَنَقْشِ اللَّبْنِ	يُخَيْرُ الْمَالِكَ إِنْ تَمَكَّنَا
6009	مَنْ عَيْنِ مَغْضُوبٍ يُزِيلُ مَا طَرَا	فِيهَا وَأَجْرُ الْقَلْعِ حُكْمًا أُجْبِرَا
6010	عَلَى آدَاءِ أَجْرِ قَلْعٍ يَجِبُ	إِنْ حَازَ مَالِكَ فَذَلِكَ جَالِبُ
6011	لِدَفْعِهِ لِمَبْلَغِ قَدْرِ الثَّمَنِ	إِنْ زَادَ فِي الْمَغْضُوبِ حُكْمٌ قَدْ عَلِنَ
6012	فِي الصَّبْغِ رَبُّ الثُّوبِ حُكْمًا خَيْرًا	فِي أَخْذِهِ وَدَفْعِهِ لَمَّا جَرَى
6013	عَلَيْهِ مِنْ زِيَادَةِ بِالْعَمَلِ	وَذَلِكَ فِي الْمَغْضُوبِ حُكْمُ الْمُجْمَلِ
6014	مَنْ الْخِلَافِ حَوْلَ رَدِّ الْعَيْنِ	وَمَا بِهِ يُفْصَلُ لِلْإِثْنَيْنِ
6015	وَعَرَسُ غَارِسٍ بِأَرْضِ الْغَيْرِ	بِقَلْعِهِ يُفْتَى بِلَا تَخْيِيرِ
6016	وَأَصْلُهُ أَنَّ الرَّسُولَ قَدْ أَمَرَ	بِقَلْعِ نَخْلِ غَيْرِهِ لِمَا ظَهَرَ
6017	رَأْيُئِهِ غَمَامَةٌ تُزَالُ	بِقَاسِ غَارِسٍ وَذَا مَجَالُ
6018	قَدْ سَبَقَتْ إِلَيْهِ أَحْكَامُ النَّبِيِّ	صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ حُكْمًا فَاجْتَبَى

وَزَارِعٌ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ لَهُ	6019
فَالْأَرْضُ وَالزَّرْعُ لِمَالِكٍ تُرَدُّ	6020
إِنْ حَيَّوَانٌ مَالٌ غَيْرٌ يُفْسَدُ	6021
وَعِنْدَهُمْ تَدَافِعُ الضَّمَانِ	6022
إِنْفَاقُهُ وَلَيْسَ شَيْءٌ غَيْرُهُ	
هَلْ تَمَنُّ الزَّرْعُ لِعَاصِبٍ يُعَدُّ	
أَدَاؤُهُ مِنْ مَالِكَ مُؤَكَّدٌ	
فِي الْوَقْتِ وَالْحَارِسِ وَالْمَكَانِ	

كتاب الاستحقاق

وَذَكَرَهُ أَحْكَامَ الْإِسْتِحْقَاقِ	6023
فَالْمُسْتَحَقُّ مِنْهُ ذَاكَ الْكَسْبِ	6024
فِي نَوْعِ الْإِسْتِحْقَاقِ أَوْ فِي قَدْرِهِ	6025
تَوَازُنُ الْحُقُوقِ بِالْإِطْلَاقِ	
فَلَا يَضِيعُ مِنْهُ مَالٌ نَهَبًا	
يُنْظَرُ فِي التَّعْوِیْضِ حَالِ حَصْرِهِ	

كتاب الهبات

شُرُوطُهَا أَرْكَانُهَا أَنْوَاعُهَا	6026
بِنَظْمِ ذَاكَ يَنْتَهِي إِبْدَاعُهَا	

أركان الهبة

بِوَاهِبٍ مَوْهُوبٍ ثُمَّ الْهَبَةِ	6027
يَكُونُ مَالًا لِمَا لَهُ وَهَبَ	6028
وَالْخُلْفُ فِي الْمَرِيضِ وَالسَّفِيهِ	6029
فِي مَرَضٍ فِي الثَّلَثِ لِلْجُمُهورِ	6030
حَدِيثُ عِمْرَانَ عَنِ النَّبِيِّ أَمَرَ	6031
فِي ثَلَاثِ مَالِهِ وَلَا يَزِيدُ	6032
أَمَّا جَوَازُهَا لِأَهْلِ الظَّاهِرِ	6033
جَمْعُهُمْ عَلَى جَوَازِ الْهَبَةِ	6034
أَمَّا السَّفِيهِ مُفْلِسٌ لَا تُقْبَلُ	6035
وَالْخُلْفُ فِي التَّفْضِيلِ لِلْأَوْلَادِ	6036
أَوْ هِبَةٌ فِي كُلِّهِ لِلْبَعْضِ	6037
أَرْكَانُهَا فِي دَرَسِهَا بِالْجُمْلَةِ	
وَقُدْرَةُ التَّسْلِيمِ حَيْثُمَا طُلِبَ	
وَحَالَةُ الْإِفْلَاسِ إِنْ يُعْطِيهِ	
مِثْلَ وَصِيَّةٍ عَلَى التَّقْدِيرِ	
بِوَاهِبٍ مَنْ بَعْدَ مَوْتِ أَنْ يُقَرَّ	
عَلَيْهِ طَهُ فَعَلَهُ سَدِيدٌ	
فَذَلِكَ بِاسْتِصْحَابِ أَمْرِ الْأَمْرِ	
دُونَ مُخَصَّصٍ يُرَى لِعَلَّةٍ	
إِذْ مَالُهُ لِأَيْدِ قَاضٍ يُنْقَلُ	
فِي الْمَلِكِ هَلْ يَجُوزُ بِالْإِسْنَادِ	
يَجُوزُ لِلْجُمُهورِ غَيْرَ مَرَضٍ	

6038	فَالظَّاهِرِي يَقُولُ لَا يَجُوزُ	إِنْ وَارِثَ لِمَالِهِ يَحُوزُ
6039	عُمْدَةُ أَهْلِ الظَّاهِرِي اسْتِصْحَابُ	حَالٍ لِمَلِكِهِ وَذَا صَوَابُ
6040	قَالَ أَكْلٌ وَاحِدٌ نَحَلْتَهُ	فَقَالَ لَا فَقَالَ ذَاكَ رُدُّهُ
6041	وَمَالِكَ رَأَهُ فِي الْوُجُوبِ	وَعَيْرُهُ يَرَاهُ فِي الْمُنْدُوبِ
6042	وَحُجَّةُ الْجُمُهِورِ لِلصَّدِيقِ	فِي عَائِشَةٍ لِنَقْدِهَا مِنْ ضَيْقِ
6043	حَيْثُ وَسِيقِهِ لَهَا عَشْرِينَ	مَلِكُهُ لَهَا وَرُدُّ حِينَا
6044	وَأَفَاهُ مَوْتُهُ وَلَمْ تَحْزَ لِمَا	أَعْطَى لَهَا فَصَارَ إِرْثًا حَكْمًا
6045	بِهِ لِسُورَاتِ خَلِيفَةِ النَّبِيِّ	أَكْرَمَ بِهِ مِنْ عَادِلٍ مُحَبِّبِ
6046	بِمَوْتِهِ فِي ذَلِكَ النَّهَارِ	مُطَبَّقًا لِشَرْعَةِ الْمُخْتَارِ
6047	وَهُوَ عَمْرٌ مَنْ أَسَسَ الْمَبَادِئَا	وَكَانَ لِلتَّشْرِيعِ نَهْجًا بَادِئَا

القول في أنواع الهبات

6048	قُلْ هِبَةٌ لِلْعَيْنِ ثُمَّ الْمَنْفَعَةُ	وَلِلثَّوَابِ قَسْمُهَا إِنْ تَبَعَهُ
6049	وَبَعْضُهَا لِوَجْهِ خَالِقِ صُرْفِ	وَالْبَعْضُ لِلْمَخْلُوقِ تَوْجِيْهَا أَصْفِ
6050	وَاخْتَلَفُوا فِي هِبَةِ الثَّوَابِ	مَالِكُ فَعَلَهَا مِنَ الصَّوَابِ
6051	كَذَا أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِي	لِفَعْلِهَا لَيْسَ يُرَى مِنْ مَانِعِ
6052	فَهَلْ تُعَدُّ مِنْ بِيُوعِ الْغَرَرِ	أَمْ لَا بِذَا الْخِلَافِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
6053	أَوْ عَقْدُ بَيْعِ عَدٍّ مَجْهُولِ الثَّمَنِ	فَمَالِكٌ بِشَرْطِ مِثْلِهَا عَلَنِ
6054	وَحُكْمُهُمْ فِي هِبَةِ الْمَنَافِعِ	عَارِيَّةٌ إِنْ أُجِلَّتْ فِي الشَّارِعِ
6055	أَوْ مَنَحَةٍ وَفِي الْحَيَاةِ عُمَرَى	أَوْصَافُهَا فِي الْفِقْهِ كَثْرَتُ تَرَى
6056	لِلشَّافِعِي ذِي هِبَةٍ لِلرَّقَبَةِ	عَادَتْ بِمَوْتِ أَوْ بَقَتْ لِلقُرْبَةِ
6057	بَيْنَهُمْ وَشَكَلُهَا فِي الصَّيْغَةِ	أَحْكَامُهَا تَدُورُ عِنْدَ الْجِلَّةِ
6058	تَعَارُضُ الشُّرُوطِ ثُمَّ الْعَمَلِ	لِلْأَثَرِ الْمَحْفُوظِ غَيْرِ الْمُجْمَلِ
6059	فَحُكْمُهَا شُرْعٌ فِي نَصِّينِ	مِنْ سُنَّةِ الْمُخْتَارِ دُونَ مَيْنِ
6060	تَبْقَى لِنَسْلِ فِي حَدِيثِ جَابِرِ	وَلَا تُرَدُّ دُونَ فَقْدِ ظَاهِرِ
6061	ثَانِيهِمَا عَنْ جَابِرٍ مَنْ أَعْمَرَ	شَيْئًا فَرَقَبَةَ لِسُورَاتِ جَرَى

القول في الأحكام

رَدُّ أَبٍ لِلْمَالِ مِنْ عَطِيَّةٍ	وَالْاِعْتِصَارُ جَائِزٌ فِي الْهَبَةِ	6062
مُسْتَأْذِنًا وَبِالزَّوْاجِ يُمْنَعُ	مَنْ وَلَدَ قَبْلَ الْبُلُوغِ يَرْجَعُ	6063
رُجُوعُهُ مُسَبِّبًا لِلضُّيْرِ	مَنْ اِعْتَصَرَ حَيْثُ حَقَّ الْغَيْرُ	6064
وَمَنْعُهُ لِأَحْمَدٍ وَثُلَّةٍ	لِمَالِكٍ وَجَلَّةِ الْمَدِينَةِ	6065
عِنْدَ أَبِي حَنِيْفَةَ إِذَا حَصَلَ	مَنْ عُلَمَاءُ الظَّاهِرِيِّ وَذَا عَمَلُ	6066
فَالاِعْتِصَارُ مِنْهُ هَاهُنَا أَبِي	مَا لَمْ يَكُنْ ذِي رَحْمٍ قَدْ وَهَبَا	6067
يُمْنَعُ لِاِعْتِصَارِهَا فِي الْهَبَةِ	وَأَجْمَعُوا فِي هَبَةٍ لِلْقُرْبَةِ	6068
كَمَعُودِهِ فِي قَيْئِهِ مِنْ زَلَّةٍ	وَفِي الْحَدِيثِ مَنْ يَعُدُّ فِي الْهَبَةِ	6069
فِيهَا حَدِيثٌ طَاوُسٍ لِدَامَنَعٍ	وَلَا لِوَاهِبٍ يُبَاحُ إِنْ رَجَعَ	6070
جَازَ وَإِرْثُهُ لِدَا تَحَقُّقًا	وَمَنْ عَلَى وَاِرْثِهِ تَصَدَّقَا	6071

كتاب الوصايا

وَدَرَسُهَا يَتِمُّ فِي الْأَرْكَانِ	كَذَاكَ فِي الشَّرُوطِ لِلِاتِّقَانِ	6072
--------------------------------------	--------------------------------------	------

القول في الأركان

فَهَذِهِ أَرْكَانُهَا فَانْتَبِهْ	مُوصِي، كَذَا مُوصَى لَهُ، مُوصَى بِهِ	6073
وَمَنْ صَغِيرٌ أَوْ سَفِيهٌ الْحَالُ	مُوصٍ يَكُونُ مَالِكًا لِلْمَالِ	6074
يُمْنَعُهَا، لِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانُ	جَازَتْ لِمَالِكٍ كَذَا النُّعْمَانُ	6075
عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَذَا مُحَقَّقٌ	وَمَنْعُهَا لِوَارِثٍ مُتَّفَقٌ	6076

القول في الموصى به والنظر في جنسه وقدره

لِكُلِّ كَاتِبٍ وَكُلِّ سَامِعٍ	تَجُوزُ فِي الرِّقَابِ وَالْمَنَافِعِ	6077
قَالُوا بِبَطْلِهَا لِكُلِّ حَائِرٍ	وَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَأَهْلُ الظَّاهِرِ	6078
مَنْ بَعْضُ أَمْوَالٍ وَذَاكَ وَقَعُ	وَعُمْدَةُ الْجُمْهُورِ فَالْمَنَافِعُ	6079
لِمَلِكٍ وَارِثٍ لِدَاكَ قَدْ بَطُلَ	مَنَافِعُ لِبَعْضِهِمْ قَدْ تَنَقَّلَ	6080
تَصَرَّفَ فِي غَيْرِ مَلِكٍ فَاثْبُدَا	مُوصٍ بِمَالٍ غَيْرِهِ يُوصِي فِدَا	6081

وَقَدَرُهَا مُتَّفَقٌ فِيهِ عَلَى	6082
وَأَصْلُهَا فِي قِصَّةِ لَسْعَدِ	6083
أَنْ لَا يَجُوزَ الثُّلُثَ حِينَ يَفْرَضُ	6084
وَقَالَ قَوْمٌ دُونَ ثُلُثٍ أَفْضَلُ	6085

القول في المعنى الذي يدل عليه معنى الوصية

عَطَاءُ مَالٍ بَعْدَ مَوْتِ الْوَاهِبِ	6086
بِمَوْتِ مُوصٍ لِلْمُوصِي الْمَالِ	6087
لِمَالِكَ يَتِمُّ بِالْقَبُولِ	6088

القول في الأحكام

مَشْهُورُهَا وَمِثْلُهُ اللَّفْظِيَّةُ	6089
لَمَنْ لَهُ أَوْصَى بِهِ فِي حَالِهِ	6090
مَنْ ثُلُثَ مَالٍ عَدَّهُ قَدْ قَدَّرَا	6091
خَيْرٌ لِلْوَارِثَاتِ بِالتَّحْكِيمِ	6092
لَيْسَ لَهُ فِي الْمَلِكِ مِنْ مَنَازِعٍ	6093
وَحَيْثُمَا أَوْصَى فَثُلُثًا فَإِذَا	6094
وَفِي مَنَافِعٍ خِلَافٍ وَاقِعُ	6095
مَنَافِعٍ وَصِيَّةٍ مُحَرَّمَةٍ	6096
لِوَارِثٍ وَمَلَكَ مَيِّتٍ مَا حَصَلَ	6097
فِي حُكْمٍ مَعْنَى الْمَالِ ذَاكَ شَائِعُ	6098
وَزَائِدٌ عَلَيْهِ ذَاكَ يُجْبَرُ	6099
عَلَيْهِ ذَاكَ الْحُكْمُ طَهُ أَبَدًا	6100
سُلُوكُ سُنَّةٍ يَقِي مِنْ ضَيْرٍ	6101
وَذَاكَ حَدُّهَا لِسَيِّدِ الْبَشَرِ	6102
وَالْخُلْفُ فِيهِ حُلٌّ بِالْكِتَابِ	6103
وَدُونَهُ لِلْأَصْلِ حُكْمٌ يُعْتَمَدُ	6104
وَخَيْرُ النُّعْمَانِ غَيْرُ النَّكَثِ	6105

وَأِنْ تَزَاحِمَ لِلزَّكَاةِ فَالْعَمَلُ	6106
فِي مَالِهِ قَسْطًا لَهَا مُعَيَّنًا	6107
تُخْرِجُ إِنْ أَوْصَى بِذَلِكَ الْحَقُّ	6108
وَضِدُّهُ فِي عَدَمِ اللُّزُومِ	6109
قَالَ الرَّسُولُ دَيْنُ مَوْلَانَا أَحَقُّ	6110
وَإِنْ تَعَدَّدَتْ وَصَايَا مَنْ هَلَكَ	6111
وَمَا عَنِ الثُّلْثِ يَزِيدُ يُرْجَعُ	6112
إِنْ مَاتَ لَمْ يُوصَ بِهَا وَلَا جَعَلُ	
فَمَالِكَ مِنْ ثُلْثِ مَالٍ إِنْ فَنَى	
وَالشَّافِعِيُّ مَعَ مَالِكَ قَدْ يَلْتَقِي	
إِذْ عَدَّهَا دَيْنًا مِنَ الْمُحْتَسُومِ	
بِأَنَّ يَوْدَى قَبْلَ غَيْرِ لَوْ سَبَقُ	
تَقَاسَمُوا لِلثُّلْثِ مَالِكَ سَلَكَ	
بِهِ لِثُلْثٍ وَالْخِلَافُ يُسْمَعُ	

كتاب الفرائض

فِي ذَا الْكِتَابِ تُنظَرُ الْأَوْصَافُ	6113
كَمْ عَدُّ وَارِثٍ وَتَعْدَادِ النَّسَبِ	6114
أَجْنَاسُهُ ثَلَاثَةٌ بِالْحَدِّ	6115
فِي نَسَبٍ وَفِي اتِّفَاقِ الْأَصْلِ	6116
وَإِخْوَانِ إِنْثَاثِ وَالذُّكُورِ	6117
تَرْتِيبُهُمْ فِي الْقَسْمِ لِاسْتِحْقَاقِ	6118
مَنْ الرُّجَالِ عَشْرَةٌ وَسَبْعَةٌ	6119
فَهَؤُلَاءِ إِرْثُهُمْ مُحَقَّقُ	6120
مِنْ بَعْضِهِمْ حِينَ تَعَدُّ الْأَسْهُمُ	6121
لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ مَنَعَ وَرَدَّ	6122
بِمَبْلَغٍ مُعَيَّنٍ وَيَلْزَمُ	6123
مَنْ قَسَمَ الْمَثْرُوكَ يُعْطَى رِزْقًا	6124
مِنْ قُرْبِهِمْ لِلْمَيِّتِ ثُمَّ الْحَاجَةِ	6125
أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى كَالْعَصْبَةِ	6126
وَنَصُّهُ فِي آيَةِ الْأَرْحَامِ	6127
أَبْنَاءُ أُخْتٍ وَبَنُو بَنَاتٍ	6128
وَأَبْنُ أَخٍ لِأُمٍّ وَ الْخَالَاتِ	6129
وَارِثُ وَالْمَوْرُوثُ وَالْخِلَافُ	
لِكُلِّ سَهْمٍ حِينَ تَحْدِيدِ السَّبَبِ	
مَنْ نَسَبَ صَهْرٍ وَعَتَقَ الْعَبْدَ	
أَبَاؤُهُ فَرُوعُهُ فِي النَّسْلِ	
أَعْمَامُهُ بَنُوهُمْ الْمَذْكُورُ	
تَحْدِيدُ أَسْهُمِ لَدَى التَّلَاقِ	
يُقَسَّمُ الْمِيرَاثُ فِيهِمْ ثَبَّتُوا	
عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَبَعْضُ أَسْبَقُ	
وَالْخِلْفُ فِي الْأَرْحَامِ يَأْتِي يُعْلَمُ	
مَنْ غَيْرِ رِزْقٍ ثَابِتٍ وَلَا يُحَدُّ	
إِخْرَاجُهُ مِنْهَا إِذَا تَقَسَّمُ	
مِنْهَا لِقُرْبَى حَيْثُمَا تَحَقَّقَا	
وَذَاكَ فِي الْمَثْرُوكِ حُكْمُ السُّنَّةِ	
تَرْتِيبُهُمْ فِي وَقْتِ ضَبْطِ الْأَنْصَبَةِ	
وَإِثْرُ خَالَ جَاءَ فِي الْكَلَامِ	
أَنْجَالُ أُخْتِ الْأُمِّ وَالْعَمَّاتِ	
كَذَا أَخٍ لِأُمٍّ فِي الْفِيئَاتِ	

6130	قَرَابَةٌ بَعْضٌ يُرَى أَنْزَلَهَا	مَنْزَلَةٌ لِلسَّبَبِ الَّذِي لَهَا
6131	فِي آيَةِ جَاءَ: «ذَوِ الْأَرْحَامِ»	فِي سُورَةِ الْأَنْفَالِ بِالتَّمَامِ
6132	فَبَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ وَاضِحٌ	مَا تَرَكَ الْأَبَاءُ ذَلِكَ رَاجِحٌ
6133	فِي سُورَةِ النَّسَاءِ وَالْقَرِيبِ	فِيهِ أَوْلُو الْأَرْحَامِ إِذْ تُصِيبُ
6134	وَارِثٌ خَالَ قِيلَ جَاءَ عَنْ عُمَرَ	يَرْفَعُهُ قَوْلًا لِسَيِّدِ الْبَشَرِ

ميراث الصلب

6135	جَمَعَ لِارِثِ الصُّلْبِ فِي الْجَنْسَيْنِ	إِذْ وَلَدَ كَحَظِّ الْأُنثَيَيْنِ
6136	وَالْوَلَدِ الْوَاحِدِ حِينَ يَنْفَرِدُ	بِمَلِكِ كُلِّ الْمَالِ إِرْثًا يَسْتَبِيدُ
6137	وَالْخُلْفِ فِي ثَلَاثِينَ لِلْبَنَاتِ	وَبَعْضُهُمْ لِلنِّصْفِ فِي تَبْيِينِ
6138	لِسَهُمْ كُلِّ وَارِثٍ فِي الدِّينِ	عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى التَّعْيِينِ
6139	وَقِيلَ عَنْهُ ذَلِكَ فِي الْأَخْتَيْنِ	بِنَتَيْنِ طَهَ مَنَحَ الثُّلَاثِينَ
6140	وَذَلِكَ حُكْمٌ لِأَزْمٍ لِلْأُمَّةِ	وَنَبَذَ عَزْوُ غَيْرِهِ لِلجَلَّةِ
6141	وَابْنٍ لِابْنٍ مِثْلَ وَالِدِ حُسْبٍ	إِرْثًا وَحُجْبًا حِينَ مَالَهُ حُجْبٌ
6142	وَقِيلَ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي ابْنِ الْوَلَدِ	لَيْسَ بِحَاجِبٍ لِنِصْفِ ذَا الْعَدَدِ
6143	زَوْجًا وَلَا لِلثَّمَنِ زَوْجَةً تُعَدُّ	وَلَا لِسُدَسٍ أُمَّ هَالِكِ لِحُدِّ
6144	حُجْبُ بَنَاتِ الْإِبْنِ بِالْبَنَاتِ	عَلَيْهِ جَمْعُ سَائِرِ الثُّقَاتِ
6145	وَإِنْ يُشَارِكُهُنَّ وَارِثٌ ذَكَرَ	فِي نَفْسِ قُرْبَاهُنَّ قِيلَ إِنْ حَضَرَ
6146	فَهَلْ مُعْصَبٌ بَنَاتِ الْإِبْنِ	فِي ثُلُثِ مَالٍ زَائِدٍ إِذْ يَجُنُّ
6147	إِنْ تَكْتَمَلُ بَنَاتُهُ ثَلَاثِينَ	فَالْبَاقِي لِابْنِ الْإِبْنِ دُونَ مَيْنِ
6148	دَاوُدُ بِالْبَاقِي يَرَاهُ يَنْفَرِدُ	وَلِابْنِ مَسْعُودٍ كَقَسْمِ مَا وَجَدَ
6149	فَمِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ لِلذَّكَرِ	إِنْ زَادَ مَا لَهُنَّ عَنْ سُدَسِ حُصْرِ
6150	عَنْهُنَّ مَا زَادَ بِهَذَا الْقَسْمِ	عَمْدَةٌ جُمُهورِ عُمُومِ الْحُكْمِ
6151	وَحَظُّ الْأُنثَيَيْنِ مِثْلُ الذَّكَرِ	وَذَلِكَ قَسْمٌ وَاضِحٌ فِي السُّورِ
6152	دَاوُدُ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ وَرَدَ	بِقَسْمِ مَالٍ فِي فَرَائِضِ وَجَدَ
6153	وَمَا تَبَقِيَ لِلْقَرِيبِ مِنْ ذَكَرٍ	وَذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ حُكْمٌ مُعْتَبَرٌ
6154	فَلِابْنِ عَبَّاسٍ بِقَسْمِ الْمَالِ	لِوَارِثِ الْفَرُوضِ فِي الْأَحْوَالِ
6155	وَالْبَاقِي يَسْتَكْمِلُهُ أَقْرَبُهُمْ	لِلْمَيْتِ بِالتَّعْصِيبِ ذَلِكَ حُكْمُهُمْ

ميراث الزوجات

وَكُلُّ زَوْجٍ وَارِثٍ مِنْ زَوْجَةٍ	6156
وَالثُّمْنُ إِرْثُ زَوْجَةٍ إِذَا هَلَكَ	6157
وَحَظُّهَا الرَّبْعُ أَتَى فِي الْمَالِ	6158
إِمَّا لِرُبْعٍ أَوْ لِنِصْفِ التَّرَكَةِ	
زَوْجٍ وَوَارِثٍ لَصَلْبٍ قَدْ تَرَكَ	
مِنْ دُونَ نَسْلِ حَاجِبٍ فِي الْحَالِ	

ميراث الأب والأم

وَالْأَبُ كُلُّهُمْ يَرَاهُ يَكْمُلُ	6159
إِنْ يَنْفَرِدُ أَبٌ لَهُ مَالُ الْوَالِدِ	6160
وَإِنْ يَكُنْ لِلْإِبْنِ إِبْنٌ لَهُمَا	6161
وَسُدُسُ مَالٍ عِنْدَ كُلِّ وَالِدٍ	6162
لِلسُّدُسِ دُونَ الثَّلَاثِ أُمَّ تَحَجَّبُ	6163
عَلَيَّ بِاثْنَيْنِ يَكُونُ الْحَجَبُ	6164
لِمَالِكَ وَالْإِبْنِ عَبَّاسٌ يَزِدُ	6165
فِإِخْوَةٍ فِي مُحْكَمِ الْقُرْآنِ	6166
مِنْ دُونَ إِرْثِ الْفَرَضِ أَوْ بِالْعَصَبَةِ	6167
وَالْأُمَّ مَنْ ثَلَاثُ لِمَالٍ تُنْزَعُ	6168
فَمَالِكَ بِاثْنَيْنِ قَالَ تَحَجَّبُ	6169
فَلَفْظُ إِخْوَةٍ عَلَيْهِ يُخْتَلَفُ	6170
فَتَحَّتْ إِسْمُ إِخْوَةٍ كُلُّ دَخَلُ	6171
إِلَّا إِذَا أَخٌ لَهُنَّ عَصَبًا	6172
فَبَعْضُهُمْ لَنْ تَحَجَّبَ الْبَنَاتُ	6173
جَمْعُ مُؤَنَّثٍ فَلَيْسَ يَشْمَلُ	6174
لَفْظُ الْعُمُومِ وَارِدٌ فِي الْآيَةِ	6175
مَالِ ابْنِهِ إِذَا إِلَيْهِ يُنْقَلُ	
وَإِنْ تَكُنْ أُمٌّ لَهَا ثَلَاثٌ يُحَدُّ	
ثَلَاثٌ تَنَاصَفَ هُنَا بَيْنَهُمَا	
وَذَاكَ فِي التَّنْزِيلِ قَوْلُ الْوَاحِدِ	
كَمَا إِخْوَةٌ تَقْضَى بِهِ إِذْ يُحْسَبُ	
حَجَبٌ بِوَاحِدٍ يُعَدُّ نَهَبٌ	
فَوْقَ ثَلَاثَةِ وَذَا لَهُ اعْتِمَادُ	
وَالْجَمْعُ فَوْقَ اثْنَيْنِ لِلْبَيَانِ	
وَالنَّسْلُ لِلسُّدُسِ يُرَى قَدْ حَجَبَهُ	
فَحَجَبُهَا لِلسُّدُسِ خُلْفٌ يُسْمَعُ	
وَالْإِبْنُ عَبَّاسٌ ثَلَاثٌ تَحَسَّبُ	
بِاثْنَيْنِ جَمْعٌ أَوْ ثَلَاثٌ إِنْ تَصَفَّ	
إِنَاثُهُمْ ذُكُورُهُمْ وَذَا حَصَلُ	
فَالْحَجَبُ بِانْفِرَادِهِ بَعْضُ آبَا	
أُمَّالسُّدُسِ قَالَتِ الْآيَاتُ	
حُكْمَ مُذَكَّرٍ وَذَاكَ أَعْدَلُ	
حَتَّى لِسُّدُسٍ حَجَبُ أُمَّ الْمَيِّتِ	

ميراث الإخوة للأب

إِخْوَةٌ أُمَّ حَقُّهُمْ فِي الْمَيِّتِ	6176
وَوَاحِدٌ بِسُّدُسِهِ إِنْ يَنْفَرِدُ	6177
أَعْنِي عَمُودِي نَسَبٌ لِلهَالِكِ	6178
وَالْجَمْعُ أَنْ إِخْوَةَ الْكَلَالَةِ	6179
فِي الْإِرْثِ ثَلَاثُ الْمَالِ حُكْمُ الْآيَةِ	
حَجَبٌ بِأَصْلِ ثُمَّ فَرَعٌ يُعْتَمَدُ	
فَحَجَبُهُمْ مِنْ أَيِّهِمْ لِلدَّارِكِ	
بَيْنَهُمْ لِلْأُمَّ لَا مَحَالَةَ	

- 6180 لَفْظُ كَلَالَةٍ لَهُمْ يُفْسَرُ بِالْأَبِ وَالْجَدِّ أَخُوهُ يُذَكَّرُ
6181 وَالْإِبْنُ وَابْنُهُ وَمَا تَنَاسَلَا تِلْكَ كَلَالَةٌ عَلَى مَا نُقِلَا

مسألة ميراث الإخوة للأب والأم أو للأب

- 6182 وَإِخْوَةٌ لِلْأُمِّ ثُمَّ لِلْأَبِ تَجْمَعُهُمْ كَلَالَةٌ فِي النَّسَبِ
6183 إِنْ تَنَفَّرَدُ أُخْتٌ لَهَا نَصْفٌ يُحَدُّ وَلَا ثَلَاثَتَيْنِ ثُلُثَانٍ يُعْتَمَدُ
6184 إِخْوَةٌ أُمٌّ وَأَبٌ إِنْ يَجْمَعُوا مَعَ الْبَنَاتِ أَوْ لِبِنْتٍ يُدْفَعُ
6185 لَهُنَّ بَاقِيًّا عَنِ الْفُرُوضِ وَذَلِكَ حِصَّةٌ مِنَ الْمَفْرُوضِ
6186 حَاجِبٌ قَرِيبٌ لِلْبَعِيدِ حَاصِلٌ حُكْمُ الْكِتَابِ فِيهِ جَاءَ كَامِلٌ
6187 إِنْ كَانَ مِنْ أَبٍ أَخٌ يُعَصَّبُ لِلْأَخَوَاتِ مِنْ أَبٍ وَيُحَسَبُ
6188 مَا لَثَلْتَيْنِ الْإِبْنُ حَظًّا يُفْرَدُ تَكَافُؤُ الْقَرَبِ شُرُوطٌ أَكْدُوا
6189 وَحُكْمُهَا لِمَالِكٍ فَلْتَسُبُّوا شَقِيقُهُمْ مَنْ مِنْ أَبٍ قَدْ يَحْجُبُ
6190 فَقَدْ الشَّقِيقُ مُنْزَلٌ مِنَ الْأَبِ مَنَزَلُهُ وَالْقَسَمُ بَيْنَهُمْ حَبِي
6191 وَيُخْرِجُ الْفَرَضُ وَبَعْدُ يُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ مُشْتَرِكُهُ ذَا الْعِلْمِ
6192 مَنْ لِأَبٍ عَلِيٌّ كَانَ يَمْنَعُ فِي حِينِ إِخْوَةٍ لِأُمٍّ يَقْطَعُ
6193 وَقِيلَ هُمْ يَشْتَرِكُونَ الْأُمَّمَا إِقْصَاؤُهُمْ مِنْهَا يُعَدُّ ظُلْمًا

ميراث الجد

- 6194 حَاجِبُ أَبٍ لِلْجَدِّ أَمْرٌ وَاضِحٌ وَحَاجِبُهُ لِإِخْوَةٍ فَرَاجِحٌ
6195 وَالْخُلْفُ فِي الشَّقِيقِ هَلْ لَهُ حَجَبٌ فَالْحَجَبُ لِلصَّدِيقِ عِنْدَهُ وَحَجَبٌ
6196 تَوْرِيثُهُمْ بِمَحْضَرٍ لِلْجَدِّ عَلِيٌّ قَالَ حُكْمُهُ بِالْحَدِّ
6197 وَالْخُلْفُ عِنْدَهُمْ أَتَى فِي الوُضْفِ فَهُوَ أَبٌ لِلْبَعْضِ حُكْمًا يُضْفِي
6198 عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ جَدٌّ يَحْجُبُ كَحَجَبِ ابْنِهِ وَذَلِكَ أَنْسَبُ
6199 وَلَا بِنَ عَبَّاسٍ بِتَأْيِيدِ صَدْرٍ مُسْتَعْرَبًا مِنْ غَيْرِهِ إِذَا ظَهَرَ
6200 مَا بَالُ زَيْدٍ لِابْنِ ابْنٍ يَجْعَلُ إِبْنًا وَجَدَّهُ بَدَا لَا يَقْبَلُ
6201 ذَاكَ لِجَدِّ وَيَعُدُّهُ أَبَا وَوَضَعُهُ فِي الشَّرْعِ كَانَ أَقْرَبًا
6202 مَنْ لِأَخٍ صُحْبَةٌ جَدٌّ قَسَمَا فَاِبْنُ لَمَيَّتٍ وَذَلِكَ قَدَمًا
6203 فَالْإِبْنُ قُرْبُهُ عَنِ الْأَبَا عِلْمٌ وَابْنُ أَخٍ يَأْتِي قُبَيْلَ الْعَمِّ عَمٌ

تَوْرِيثُ جَدِّ دَاخِلٍ فِي الْإِخْوَةِ	6204
ذَا الْحُكْمِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فَرَضٌ	6205
ثَلَاثَ لِبَاقٍ أَوْ يَكُونُ وَاحِدًا	6206
أَوْ سُدُسٍ يَخْتَارُ مَا أَرَادَا	6207
وَإِزْتِهَهُ بَيْنَ الْبَنِينَ يُوصَفُ	6208
وَوَصْفُ الْإِكْدَرِيَّةِ الَّتِي وَصَفَ	6209
جَدُّ وَأُخْتُ أُمِّهَا لِلْعُلَمَاءِ	6210
سُدُسٍ لِأُمِّ جَدِّهَا بِالْعَوْلِ	6211
ثَلَاثَ لِأُمِّ زَيْدٍ قَالَ وَالْعَمَلُ	6212
فَذَكَرُ ذَا مِنْهَا كَفَى وَالْخَلْفُ	6213
لِزَيْدٍ نَجَلٍ ثَابِتٍ فَثَبَّتْ	
يُخْرِجُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ الْعَرَضُ	
مِنَ الذُّكُورِ حَيْثُ إِزْثُ وَجِدًا	
مُفَضَّلًا لِمَا بِهِ اسْتَفَادَا	
بِأَكْدَرِيَّةٍ بِالْأَسْمِ تُعْرَفُ	
فَمَرْأَةٌ مَاتَتْ وَزَوْجٌ قَدْ عُرِفَ	
نِصْفٌ لِأُخْتِهَا وَزَوْجُهَا كَمَا	
وَذَاكَ قَسَمُهَا بِهِذَا الْقَوْلُ	
فِيهَا بَعُولٌ دَائِمٌ فِيمَا شَكَلَ	
تَمَلُّ مِنْ ذَاكَ الْخِلَافِ الصُّحْفُ	

ميراث الجدات

وَسُدُسُ مَالِ الْمَيْتِ فِيهِ أَجْمَعُوا	6214
أُمَّ لَهُ لِنَفْسِ ذَاكَ تُنْحَى	6215
أَحْمَدُ الْأَوْزَاعِي يُورِثَانِ	6216
فَأُمُّ أُمَّ ثُمَّ أُمَّ لِلْأَبِ	6217
إِشْرَاكُهُنَّ السُّدُسَ ذَا قَالَ بِهِ	6218
عُمْدَةُ زَيْدٍ فِي نَصِيحَتِهَا وَرَدَّ	6219
نَصِيحَتِهَا فِي سُدُسٍ عَنِ النَّبِيِّ	6220
وَالْإِشْتِرَاكُ فِيهِ حُكْمٌ لِعَمْرٍ	6221
تَوْرِيثُ جَدَّاتٍ ثَلَاثَ وَارِدُ	6222
وَاحِدَةً لِأُمِّ وَاثْنَتَانِ	6223
جَدَّةٌ بَمَوْتِ أُمَّ فَاسْمَعُوا	
بَيْنَهُمَا لَكِنْ لِأُمَّ تَرْجَحُ	
ثَلَاثَ جَدَّاتٍ بِقَوْلِ ثَانِ	
وَأُمَّ جَدٍّ مِثْلُ ذَاكَ فَاحْسِبِي	
نَجَلٌ لِمَسْعُودٍ لَذَا فَانْتَبِهْ	
حَدِيثُ مَالِكٍ لِشُعْبَةَ يَحُدُّ	
مُعَيَّرَةٌ رَوَى لَهُ فِي الْكُتُبِ	
وَقِيلَ لِلصَّدِيقِ فِي فَحْوَى الْخَبْرِ	
فَابْنُ عَيْنَةَ بِذَاكَ شَاهِدُ	
مِنْ قَبْلِ الْوَالِدِ لِلْعَدْنَانِي	

باب في الحجب

أَخٌ شَقِيقٌ لِأَخِيهِ يَحْجُبُ	6224
كُلُّ شَقِيقٍ مِثْلُهُ يَطْرِدُهُ	6225
إِنْ مِنْ أَبِي يَأْتِي لِقَسْمٍ يَرْغَبُ	
إِنْ كَانَ مِنْ أَبِي سَمًا مُحْتَدُهُ	

- عِنْدَ الْمُثُولِ ذَلِكَ الْحُكْمُ يَعْمُ 6226
 أَخْ لَأْمٌ قِيلَ سُدْسٌ حَاصِدٌ 6227
 فِي بَاقِي مَالِ مَيْتِ قَرِيبٍ 6228
 إِذْ سَبَبِينَ فِي مِيرَاثٍ قَدْ حَصَدَ 6229
 عَلَى ذَوِي الْفُرُوضِ لِلصَّحْبِ يُعَدُّ 6230
 زَيْدٌ كَذَلِكَ الشَّافِعِيُّ فِي الْحَالِ 6231
 فِيهَا خِلَافٌ وَاتِّفَاقٌ سَطَّرُوا 6232
 عَلَيْهِ خُلْفٌ فِي بَيَانِ الْمُحْكَمِ 6233
 وَمَنْ كَلَامِ سَيِّدِ الْأَنَامِ سَرْمَدًا 6234
 وَذَلِكَ قَوْلٌ لِلْجَمِيعِ يُنَكِّثُ 6235
 جَمَاعَةَ الْإِسْلَامِ لَيْسَ أَهْلُهُ 6236
 يَجُوزُ بَيْنَهَا كَذَا أَمْثَالُهَا 6237
 بِذَلِكَ قَالَ مُنْقِذُ الْكُونَيْنِ 6238
 وَالشَّافِعِيُّ وَبَعْضُهُمْ يَنْفَرِدُ 6239
 تَوَارِثُوا مَالًا جَمِيعًا كُلَّهُ 6240
 بَيْنَ ثَلَاثِ مَلَلٍ إِذَا نُظِرَ 6241
 بَيْنَهُمْ تَوَارِثُ الْإِنْسَانِ 6242
 دَعَوَاهُمْ فِي نَسَبٍ قَدْ فَضَّلَا 6243
 كَذَلِكَ إِنِنَا لِلزَّنَى إِذَا وَجِدَ 6244
 ثُلُثَ لَأْمٍ بَيْتَ مَالٍ يَحْكُمُ 6245
 فَثُلُثُهُ يُعْطَى لَهُمْ بِذَا حَكْمِ 6246
 مَالًا مَوَالِيهَا إِذَا فَرَضَ تُرِكَ 6247
 كَذَلِكَ لِابْنِ ثَابِتٍ فَشُبِّتَ 6248
 ذَا فَضْلَ الْقَرِيبِ لِلْإِنْسَانِ 6249
 لِأَمٍّ ذَاكَ النَّصُّ قَدْ وَثَّقَهُ 6250
 فَمَالُهُ لِأُمِّهِ بِحَدِّهِ 6251
 مِنْ اللَّعَانِ مِلْكُهُمْ يُعْطَى لَهَا 6252

وَلَا بِن مَكْحُول كَذَاكَ فَاسْمَع	6253	فَفِي حَدِيث قِيلَ لَا بِن الْأَسْقَع
وَمَنْ قَفَاهُ سَارَ حَقًّا فِي السَّنَنِ	6254	بَذَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ فِي السَّنَنِ
بِثَالِثٍ بِأَنَّهُ أَخٌ ظَهَرَ	6255	مَنْ تَرَكَ ابْنَيْنِ وَوَاحِدًا أَقْرَ
لَيْسَ بِثَابِتٍ لِمَالِكَ نُسْبٍ	6256	يُعْطِيهِ حَقَّهُ بِمَالٍ وَالنَّسْبِ
لِمَنْ بِهِ أَقْرَ فِي ذَا الْفَهْمِ	6257	فَمَنْ أَقْرَ مُلْزَمٌ بِسَهْمِ
إِعْطَاوُهُ إِزْثَالَهُ فِيمَا حُسْبٍ	6258	أَبُو حَنِيفَةَ كَمَا لَكَ وَجِبَ
بِوَاحِدٍ مِثْلَالَهُ وَمَا عَرَفَ	6259	وَمَنْ لَهُ إِبْنٌ وَحِيدٌ يَعْتَرَفُ
مَنْ نَسَبَ شَيْءٌ وَذَاكَ ثَبَّتُوا	6260	فِي الْمَالِ وَارِثٌ وَلَيْسَ يَثْبُتُ
وَلَيْسَ لِلْمِيرَاثِ عِنْدَهُ سَبَبٌ	6261	مَالِكٌ وَالنُّعْمَانُ يُنْفَى لِلنَّسْبِ
تَنَاظَرُ لِلشَّافِعِيِّ مِثْلُ	6262	وَيَثْبُتُ الْمِيرَاثُ ثُمَّ الْأَصْلُ
حُكْمِ النَّبِيِّ بِوَاحِدٍ لِمَا عَهْدُ	6263	عُمِدْتُهُمْ حَدِيثُ زَمْعَةَ وَرَدُ
سَعْدُ أَخَاهُ قَوْلُهُ النَّبِيِّ نَبَذُ	6264	لَا بِنَ أَبِي زَمْعَةَ حِينَ مَا أَخَذُ
يُلْزِمُهُ الشَّرْعُ بِمَا أَضَافَا	6265	مَنْ بِأَخِيهِ سَجَلٌ اعْتَرَفَا
إِنَّمَا بِهِ وَذَا خِلَافٌ حَقَّقُوا	6266	وَاخْتَلَفُوا فِي طُولِ دَهْرِ يُلْحَقُ
إِلْحَاقُهُ فِيهَا بِنَصِّ يُعْتَمَدُ	6267	مَنْ خَمْسَةَ الْأَعْوَامِ مَالِكٌ وَرَدُ
عَامَانِ أَشْهُرٍ مَعَ التَّدَافِعِ	6268	سَبْعَ لَكُ وَأَرْبَعٌ لِلشَّافِعِيِّ
قَدْ حَكَمَ النَّبِيُّ بِهَذَا الْعَادَةِ	6269	وَالْحَقُّوْا أَنْسَابَهُمْ بِالْقَافَةِ
وَالْحَقُّوْا الْأَنْسَابَ بِالْيَقِينِ	6270	قَضَى بِهَا مَالِكٌ بِالْيَمِينِ
أَسَامَةٌ بَعْضٌ لِبَعْضٍ إِذْ حَكَمَ	6271	قَوْلُ مُجَزَّرٍ لَزَيْدٍ فِي الْقَدَمِ
مَنْ قَبْلَ قَسَمِ لِلْمِيرَاثِ يُعْلَمُ	6272	وَارِثٌ غَيْرُ مُسْلِمٍ وَيَسْلَمُ
قِتَادَةٌ يُعْطِيهِ سَهْمُ الْمُتَمِي	6273	وَذَاكَ قَبْلَ قَسَمِ مَالِ الْمُسْلِمِ
إِنْ لَمْ يُقَسِّمْ إِزْثَالَهُ لِلسَّالِكِ	6274	فَالْحَقُّ عِنْدَهُ بِمَوْتِ الْهَالِكِ
لَوْضِعِ أَسْرِ الْعَدْلِ فِيمَا حَقَّقَا	6275	إِثْرَ سَبِيلِ لِعَمْرٍ مَنْ وَفَّقَا
وَتَابِعِ لِفِعْلِهِ سَيِّحَمَدُ	6276	وَذَاكَ حُكْمٌ لِلرَّسُولِ يُسْنَدُ

باب الولاء

أَخْرَجْتُهُ مِنْ مَهْيَعِ التَّحْقِيقِ	تَحْلِيلُهُ مَسْأَلَةَ الرُّقِيقِ	6277
ضَمَّنَ كِتَابَ جَامِعِ لِمَا نَدَرَ	أَخْرَجْتَهَا مِنْ نَظْمِ أَصْدَافِ الدَّرَرِ	6278
إِذْ سَهَّلَ الْعِلْمَ بِنَسْخِ مُفْرَدِ	أَعْنِي بِذَا بَدَايَةَ الْمُجْتَهِدِ	6279
إِجْمَاعِ أُمَّةٍ لِحَيْرِ الْبَشَرِ	وَتَرْكِهِ مُؤَيَّدًا بِالْأَثَرِ	6280
عَنْ فَعْلِهِ تَحْوِيلِ الزَّمَانِ	فِي تَرْكِهِ قَدْ رَغِبَ الْقُرْآنُ	6281
إِنْ جَاءَ مِنِّي فَهُوَ سُوءٌ فَهَمِ	لِذَا فَذَكَرُهُ بِهَذَا النُّظْمِ	6282

كتاب الجنائز

فَالْعُلَمَاءُ قَالُوا وَالْكِتَابُ	مَنْ أَرْبَعَهُ يُنْظَرُ هَذَا الْبَابُ	6283
وَبَعْضُهَا فِي الْبُضْعِ لِلْإِنْسَانِ	مِنْهَا مُنْزَلٌ عَلَى الْأَبْدَانِ	6284
مُحَرَّمٌ بِالْفِعْلِ وَالْأَقْوَالِ	ثَنَانٌ فِي الْأَعْرَاضِ وَالْأَمْوَالِ	6285
مِنْ مَأْكَلٍ وَمَشْرَبٍ لِلْمُسْلِمِ	وَالْبَعْضُ بِالتَّعَاطِي لِلْمُحَرَّمِ	6286

كتاب القصاص في النفوس

لِقَوْلِهِ جَلَّ بِنَفْسٍ فَاغْلَمِ	وَيُوجِبُ الْقَصَاصَ قَتْلُ الْمُسْلِمِ	6287
ذَا الْبَابُ قَصْدُهُ بِحَيْثُ تَعْدِلُوا	وَلَيْسَ كُلُّ قَاتِلٍ قَدْ يُقْتَلُ	6288

القول في شروط القاتل

مُبَاشِرٌ لَهُ بِعَقْلٍ يُعْرِفُ	فَقَاتِلٌ يُقَادُ مِنْهُ يُوصَفُ	6289
شُرُوطُ قَتْلِ النَّفْسِ مِنْ نَفْسٍ خُذِ	وَبَالِغٌ وَغَيْرُ مُكْرَهٍ فَذِي	6290
فَمَالِكٍ وَالشُّورِيِّ بَلْ لِلْآخِرِ	وَالْخُلْفُ بَيْنَ قَاتِلٍ وَآمِرٍ	6291
وَالْقَتْلُ لِلْمَتَّبِعِ دُونَ التَّابِعِ	بِهِ يَقُولُ أَحْمَدٌ وَالشَّافِعِيُّ	6292
مَالِكٌ يُقْتَلُ مَعَا فِي الذُّكْرِ	تَعْزِيزُ مَتَّبِعٍ لِبَعْضِ فَادِرِ	6293
بَعْضُ حُكْمِ غَيْرِهِ قَدْ يَعْتمِدُ	وَذَاكَ فِي قَوْلٍ لَهُ ثَانٍ وَرَدَ	6294
وَقَتْلُهُ بِمَا جَنَى قَدْ فَضَّلَا	وَمُكْرَهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُقْتَلَا	6295

قَتْلُ مُسْلِمٍ وَلَوْ خَطْبٌ يَجْلُ	فَمَالِكَ وَصَحْبُهُ فَلَا يَحِلُّ	6296
فِي الْعَمْدِ وَالْقَتْلِ بِهِ لِلشَّافِعِ	وَلِلْقَصَاصِ مَالِكَ وَالشَّافِعِيِّ	6297
بَيْنَ مُؤَيَّدٍ وَنَافٍ إِذْ وَصَفَ	وَشَبَّهُ عَمْدًا فِي وَجُودِهِ اخْتَلَفَ	6298
أَوْ كَانَ مِنْ مُؤَهَّلٍ لِلأَدَبِ	وَالْعَمْدُ حِينَ قَضَاهُ لِلْعَبِّ	6299
عَلَيْهِ إِجْمَاعٌ لِسَائِرِ النُّحُلِ	تَكَافؤُ لِقَاتِلٍ وَمَنْ قَتَلَ	6300
حُرًّا وَعَبْدًا فِي زَمَانٍ غَابِرِ	وَالخُلْفُ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَكَافِرِ	6301
قَالَتْ بِهِ جَمَاعَةٌ لِلْقَاصِدِ	قَتْلُ جَمَاعَةٍ بِقَتْلِ وَاحِدِ	6302
فِي فَهْمِ آثَارِ الصَّحِيحِ فِي الكُتُبِ	حُكْمُ الكَثِيرِ فِي تَضَارُبِ نَشْبِ	6303
كَمْ فِي القِصَاصِ لِلحَيَاةِ مِنْ حُكْمِ	وَفِعْلِهِ رَغِيًّا لِصَالِحِ أَعْمِ	6304
فَالجَمْعُ حَاصِلٌ لِكُلِّ يَقْدُ	إِنْ ذَكَرَ لِقَتْلَ أَنْثَى يَقْضَى	6305
إِقْرَارُهُ بِالنَّفْسِ وَلَيْسَ يُنْتَقَى	لِلبَاجِ جَاءَ فِي كِتَابِ المُنْتَقَى	6306
وَلَمْ يُمَيِّزْ فِيهِ نَوْعَ الجِنْسِ	فَقَتْلُ نَفْسٍ وَارِدٌ بِالنَّفْسِ	6307
إِلَّا بِذَبْحِ ظَاهِرٍ وَعَامِدِ	فَلَا يُقَادُ وَالِدٌ مِنْ وَلَدِ	6308
بِقَتْلِ جَدٍّ أَوْ أَبٍ لِلشَّافِعِ	لِمَالِكٍ وَالْمَنْعُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ	6309
وَالْحَقُّ هَذَا الحُكْمِ حُكْمٌ رَاجِحٌ	ذَا القَوْلُ لِلجَمْهُورِ حُكْمٌ وَاضِحٌ	6310

وأما القول في الواجب

بَيْنَ القِصَاصِ أَوْ لِعَفْوِ يَنْجَبِرِ	وَكُلُّهُمْ مِلْكُ الوَلِيِّ يَنْحَصِرُ	6311
فَمَالِكَ مُشْتَرِطًا أَمْرَيْنِ	بِهِ الخِلَافُ بَيْنَ فَنَتَيْنِ	6312
لِلْعُلَمَاءِ السَّادَةِ الأَفْضَلِ	فِي دِيَّةٍ أَوْ قَتْلِهِ لِلقَاتِلِ	6313
لَمَنَعِهِ غَيْرَ القِصَاصِ يَعْتَبِرُ	عَمْدَةَ مَالِكِ أَنَسٍ رَوَى خَبِرُ	6314
فِي العَفْوِ أَوْ فِي أَخْذِ مَالِ سَطْرَةٍ	أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثًا خَيْرُهُ	6315
مُقْصَلًا خِلَافَهُمْ أَوْ صَافَا	أَبُو الوَلِيدِ بَيْنَ الخِلَافَا	6316
وَفِي اخْتِصَارِهَا هُنَا أَمْرٌ مُهِمٌ	يَطُولُ ذِكْرُهَا وَحُكْمُهَا عُلْمٌ	6317
تَطْبِيقُهَا مِنْ عَهْدِ مَاضٍ لَمْ يَعُدْ	أَحْكَامُهَا ظَنِّيَّةٌ وَتَسْتَمِدُّ	6318

القول في القصاص

وَوَصَفُهُ إِذْ تَصَفُّهُ الْمُتُونُ	6319	مَمَّنْ يَكُونُ أَوْ مَتَى يَكُونُ
بِهِ جَنَى يَشْفِي غَلِيلَ الْغُرْمَا	6320	فَبَعْضُهُمْ يَقْتَصُّ مِنْ جَانِ بِمَا
إِنْ لَمْ يَطَّلْ تَعْدِيْبُهُ فِي الْوَأَقِعِ	6321	بِذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ
كَانَ اعْتَدَى فَالْسَيْفُ خَيْرٌ فَاصِلِ	6322	أَبُو حَنِيفَةَ بِأَيِّ قَاتِلِ
فَبِالْحَدِيدِ قِيدَ حُكْمِ السَّنَنِ	6323	عُمِدَتُهُمْ رَوَايَةَ لِلْحَسَنِ
بِمِثْلِ مَا بِهِ جَنَى فِي الْأَوَّلِ	6324	فَرَضِخُ رَأْسِ الْجَانِي لِلْمُبْجَلِ
وَالْمَنْعُ فِي عِدَائِهِ الْمُسْتَحْكَمِ	6325	وَقَدْ يَكُونُ مِنْ وَلِيِّ لِلدَّمِ
بَعْدَ تَوْصُلِ لِإِثْبَاتِ الْعَطْبِ	6326	وَالْوَقْتُ جَارٍ فِي تَوْفْرِ السَّبَبِ

كتاب الجرح

وَبَعْضُهَا بِدِيَّةٍ يُقَدَّرُ	6327	بَعْضُ الْجُرُوحِ بِالْقِصَاصِ يُجْبَرُ
بِذَلِكَ أَنْوَاعُ الْجُرُوحِ إِنْ أَثِمَ	6328	جُرْحٌ وَمَجْرُوحٌ وَجَارِحٌ حُسِمَ
فِيهَا الْقِصَاصُ وَاجِبٌ لِلْحَدِّ	6329	مُرْتَكِبٌ لَهَا بِفِعْلِ الْعَمْدِ

القول في الجراح

بِقَطْعِهِ لِعُضْوٍ قَتَلَ قَتَلًا	6330	وَشَرَطُ جَارِحٍ يَكُونُ عَاقِلًا
كَجَدْعِ أَنْفٍ أَوْ زَوَالِ السَّمْعِ	6331	كَضَرْبِهِ بِأَلَةٍ لِلْقَطْعِ
فَدِيَّةٌ غَلِيظَةٌ فِي الْحَدِّ	6332	وَعَيْرُهُ فِذَلِكَ شَبَهُ الْعَمْدِ
يُعْفَى لَدَى الْجُمُهورِ إِنْ تَوَى وَمَا	6333	فِي مَوْتِ مُقْتَصِّ خِلَافِ الْعُلَمَاءِ
بَعْضٌ بَعَكْسِ ذَا وَلَا يُصِيبُ	6334	يُعْطَى لَهُمْ مِنْ دِيَّةٍ نَصِيبُ
لَدَيْهِ ذَاكَ ضَامِنٌ لِلْعَدْلِ	6335	وَالشَّافِعِيُّ بِقَطْعِهِ لِلْمِثْلِ
قَطْعُ يَدٍ أَوْ سَاقِهِ بِالْجَدِّ	6336	جَمَاعَةً تَقْطَعُ عُضْوَ الْفَرْدِ
لِلظَاهِرِيِّ حُكْمًا يَرَى بِمُفْرَدِ	6337	لَا تُبْتَرُ الْيَدَانِ مِنْ قَطْعِ يَدِ
كَقَتْلِ أَنْفُسٍ بِوَاحِدِ حُكْمِ	6338	وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ قَطْعًا لَزِمَ

القول في المجروح

- 6339 وَكُفَّءُ جَارِحٍ وَبِالْمَجْرُوحِ يُرَادُ مِنْهُ الْعَدْلُ بِالْوُضُوحِ
6340 فِقْصَةُ ابْنِ لِلْحَصِيِّنِ شَاهِدُ أَنْ النَّبِيَّ لِلْعَدْلِ دَهْرًا يَقْصِدُ

القول في الجرح

- 6341 وَشَرَطُ جُرْحٍ أَنْ يَكُونَ الْعَمْدُ مُشَبَّتٌ حَتَّى يَكُونَ الْحَدُّ
6342 وَالضَّرْبُ دُونَ نِيَّةِ الْإِتْلَافِ مُشَبَّهٌ بِالْعَمْدِ فِي الْخِلَافِ
6343 وَفِيهِ دِيَّةٌ بِدُونَ الْقَتْلِ عَنِ مَالِكَ قِيلَ بَبَعْضِ السُّبُلِ
6344 إِتْلَافٌ عُضْوٍ فِي عِرَاكِ اللَّعْبِ بَيْنَ الْقِصَاصِ دِيَّةٌ فِي الْكُتُبِ
6345 فِ فِي الْجُرُوحِ آيَةٌ لِلْحُكْمِ قَدْ حَصَرَتْ بِدُونَ حُكْمِ الْفَهْمِ

كتاب الدييات في النفوس

- 6346 فَذَا الْكِتَابُ أَصْلُهُ الْقُرْآنُ وَلَفْظُهُ أَتَى بِهِ بَيَانُ
6347 لِقَتْلِ نَفْسٍ خَطِيئَةً وَمَا عَمِدَ فِي دِيَّةٍ وَعَشِقَ إِنْسَانٌ يُحَدُّ
6348 ذَا الْجُرْمِ حِينَمَا يَكُونُ وَاقِعًا يُقَدِّمُ الْمُخْطِيئُ مَالًا نَافِعًا
6349 لِمَالِكٍ ثَلَاثَ دِيَّاتٍ تَجِبُ فِي خَطِيئَةٍ عَمِدَ وَشَبَّهَهُ حُسْبُ
6350 وَالشَّافِعِيُّ لَدَيْهِ دِيَّتَانِ إِنْ خُفِّتْ أَوْ غُلِّظَتْ ثِنْتَانِ
6351 خَفِيفَةً عَنْ خَطِيئَةٍ مَغْلُظَةً عَمِدًا وَشَبَّهَهُ يَرَى لِلْمَوْعِظَةِ
6352 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى اثْنَتَيْنِ فِي شَبَّهَ عَمِدَ خَطِيئَةً نَوْعَيْنِ
6353 وَالْعَمْدُ مَا عَلَيْهِ قَدْ يَصْطَلِحَا فِيهِ الْفَرِيقَانِ يُعَدُّ رَاجِحًا
6354 وَعَدُّهَا فِي مِائَةٍ مِنْ إِبِلٍ وَأَعْتَبَرُوا لِلْسِّنِّ فِي حُكْمِ جَلِي
6355 أَسْنَانَهَا فِي خَطِيئَةٍ يُخْتَلَفُ فَبَيْنَ أَرْبَاعٍ وَأَخْمَاسٍ صَفْوَا
6356 لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ أَخْمَاسُ قَوْلِ عَلِيِّ تَرْبِيعَهَا أَسَاسُ
6357 فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ خِلَافٌ حَاصِلٌ كُلُّ حُكْمٍ فِيهِ يُلْفَى قَائِلُ
6358 مَنْ ذَهَبٌ فِي مَلِكِهِ أَوْ وَرَقٌ فَالْخِلْفُ حَاصِلٌ عَلَيْهِ حَقَّقُوا
6359 لِمَالِكٍ فَأَلْفٌ دِينَارٍ ذَهَبٌ مِنْ وَرَقٍ إِثْنَا عَشَرَ مِنْهُ حُسْبُ

- 6360 وَالشَّافِعِي مَنْ تَمَنَّى لِلْإِنْسَانِ
6361 أَبُ لِيُوسُفِ وَأَهْلُ طَيْبَةِ
6362 وَأَجْمَعُوا فِي مَتَيَّنٍ مِنْ بَقَرٍ
6363 حَدِيثُ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ أَصْلُ
6364 فِي خَطْبٍ فَهِيَ عَلَى الْعَاقِلَةِ
6365 إِنْ يَغْفُ قَبْلَ مَوْتِهِ الْمَقْتُولِ
6366 مِثْلَ الْقِصَاصِ لِذَوِي الْمَقْتُولِ
6367 بِذَلِكَ مَالِكٌ كَذَا الْأَوْزَاعِيُّ
6368 كَفَّارَةٌ لِمَنْ بِهِ تَصَدَّقَا
6369 وَالْخُلْفُ فِي الضَّمِيرِ لِلْكَفَّارَةِ
6370 وَهَلْ عَنِ الْمَقْتُولِ تَمْحُو لِلزَّلْلِ
6371 مَنْ خَطَأَ يُقْتَلُ عَفْوُهُ أَتَى
6372 لِلشَّافِعِيِّ مَالِكٍ وَالثُّعْمَانِ
6373 طَاوُوسُ قَالَ جَائِزٌ وَالْحَسَنُ
6374 وَمَنْ دَمَ الْمَقْتُولِ إِنْ عَفَا
6375 وَعَفْوُهُ عَنْ قَاتِلٍ بِالْعَمْدِ
6376 فَمَالِكٌ يُسَجِّنُ ثُمَّ يُجَلِّدُ
6377 قَالَ أَبُو ثَوْرٍ كَذَا الشَّافِعِيُّ
6378 ذَا وَاجِبُ السُّلْطَانِ فِي التَّعْزِيرِ

كتاب العيادات فيما دون النفوس

- 6379 وَدِيَّةٌ مِنْ دُونَ نَفْسٍ تُعْرَفُ
6380 فِي اللُّغَةِ الشُّجَاجُ عَشْرَةٌ وَرَدٌ
6381 بَاضِعَةٌ وَالْمُتَلَحِّمَةُ ثَبَتُ
6382 مُوَضَّحُهُ هَامِشَكَةٌ وَمُنْقَلَبُهُ
- مَنْ شَجَّ أَعْضَاءَ بَحِيثٌ تُوصَفُ
دَامِيَّةٌ، حَارِصَةٌ، بَاقٌ يُعَدُّ
كَذَلِكَ السُّمْحَاقُ وَالْمَلْطَا أَتَتْ
مَأْمُومَةٌ جَائِفَةٌ قَدْ حَصَلَهُ

مُجْتَهِدٌ فِي فَنِّهِ بِالْحَدِّ	إِمَامٌ أَهْلُ الْفِقْهِ نَجَلٌ رُشِدٌ	6383
وَدُونَهَا مَنْ خَطَا ذَا الْعَدْلُ	مَوْضِحَةٌ فِيهَا يَقَادُ الْعَقْلُ	6384
وَذَكَرُ دِيَّاتٍ بِتَكَرُّرِ مِثْلِ	تَحْدِيدُ أَنْوَاعٍ وَتَوْصِيفُ الْمَحَلِّ	6385
وَمَا مَضَى يَسُوقُهُ بِالْفَهْمِ	تَرَكُّهُ لَطُولُ هَذَا النَّظْمِ	6386
لِنَدْرَةِ الْحُكْمِ بِهَا لِلرَّاءِ	وَمِثْلُ ذَلِكَ دِيَّةُ الْأَعْضَاءِ	6387

القول في ديات الأعضاء

وَلابن حزم فيه أحكام تعم	وَأَصْلُهَا كِتَابُ سَيِّدِ الْأَمَمِ	6388
وَجَدْعُ أَنْفٍ مِثْلُهُ إِذَا حَصَلَ	فِي النَّفْسِ قَالَ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ	6389
وَجَائِفُهُ كَذَاكَ أُعْطِيَ مِثْلَهَا	مَأْمُومَةٌ فَثُلُثُهَا يُعْطَى لَهَا	6390
وَالْيَدِ ذَاكَ حُكْمُ كُلِّ السُّبُلِ	فِي الْعَيْنِ خَمْسُونَ كَذَا لِلرَّجْلِ	6391
وَعَيْرُ سِنِّ كُلِّ ذَا لِلْجَمْعِ	خَمْسٌ لِسِنِّ عَشْرُ قُلِّ لِأَصْبُعِ	6392
وَالنُّصْفُ إِنْ إِحْدَاهُمَا تُقَطَّعُ لَهُ	وَدِيَّةٌ فِي الشَّفَتَيْنِ كَامِلَةٌ	6393
فَدِيَّةٌ تُعْطَى عَلَى السُّوَاءِ	لِلْعِلْمَا مُزْدَوِجُ الْأَعْضَاءِ	6394
هَلْ دُونَ فَقَدْ السَّمْعُ مِنْهُ يُخْتَفُ	وَالصَّلْمُ لِلأذْنَيْنِ فِيهِ اخْتَلَفُوا	6395
وَالشَّافِعِيُّ وَالشُّورِيُّ عِنْدَهُمْ شَطَطُ	فَمَالِكٌ لِفَقْدِ سَمْعٍ يَشْتَرِطُ	6396
وَدُونَ فَقَدْ السَّمْعُ ذَا حُكْمَهُمَا	تَرَكَ الْقِصَاصِ حِينَ فَقَدَ لَهُمَا	6397
عَلَيْهِ كَسْبُ مَالِ مَالِكٍ وَرَدُّ	دُونَ ذَهَابِ السَّمْعِ حُكْمٌ يَعْتَمَدُ	6398
بِخَمْسِ عَشْرَةَ وَذَا تَطْبِيقُ	وَفِيهِمَا قَدْ حَكَمَ الصَّدِيقُ	6399
مُزْدَوِجَيْنِ دِيَّةٌ هُمَا سَوَى	وَمَالِكٌ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَوَى	6400

كتاب القسامة

وَهِيَ أَصُولُ الْبَابِ عِنْدَ الْجِلَّةِ	وَاخْتَلَفُوا فِيهَا عَلَى أَرْبَعَةٍ	6401
---	---------------------------------------	------

المسألة الأولى:

هل يجب الحكم بالقسامة؟

6402	فَوَاجِبُ الْحُكْمِ بِهَا لِلْعُلَمَاءِ	فِي سَائِرِ الْأَمْصَارِ صَارَ كَالسَّمَا
6403	وَالْبَعْضُ لَا يَرَى بِهَا حُكْمًا يَصِحُّ	فَخَامِسٌ لِلْخُلَفَاءِ بَدَا نَصَحُ
6404	وَسَالِمٌ أَبُو قَلَابَةَ حَكَمَ	كِلَاهُمَا حُكْمَ عُمَرَ وَمَا ظَلَمَ
6405	لَكِنَّ إِجْمَاعًا جُلَّ الْجِلَّةِ	يَكْفِيكَ لِاعْتِمَادِ هَذَا الْوَقْعَةِ
6406	حُوَيْصَةَ مُحَيِّصَةً فِي خَبَرِ	فَفِي الشُّهُودِ قَدْ قَضَى بِالْأَكْثَرِ
6407	فَمَالِكَ قَالَ كَجُمْلَةِ السَّنَنِ	عَلَّتْهَا حَوَاطُ الدِّمَاءِ لَمَنْ فَطَنَ
6408	فَسُنَّةٌ رِيدَ بِهَا حَقُّنُ الدِّمَاءِ	فَقَاتَلَ عَبْرَ الْخِلَاقِ أَحْكَمَا
6409	لِلْقَتْلِ أَوْ قَطَعَ الطَّرِيقَ الْأَمَنَةَ	أَجَازَهَا لِأَمْنِ كُلِّ السَّاكِنَةِ
6410	وَعُمْدَةُ الْفَرِيقِ ذَاكَ الثَّانِي	يُثَبِّتُ دُونَهَا تَرَى الْعَيْنَانِ
6411	فَلَمْ يُشَاهِدُوا الْقَتْلَ يُقْسِمُوا	بِدُونِ عِلْمٍ ثَابِتٍ وَيُحْكَمُ
6412	بِفَعْلِهِ الْقَاضِي بِحُكْمِ فَاوَصِلَ	وَلَمْ يُشَاهِدُوا لِقَتْلِ الْقَاتِلِ
6413	أَبُو قَلَابَةَ حَدِيثُهُ ذَكَرَ	يَوْمًا رَأَى يَمْنَعُهَا حُكْمًا عُمَرَ

المسألة الثانية:

ما يجب بالقسامة

6414	فَمَالِكَ بِهَا دَمٌ قَدْ يُسْتَحَقُّ	أَحْمَدُ مِثْلُهُ بِذَلِكَ قَدْ نَطَقَ
6415	فَالشَّافِعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ فِي ذِي الدِّيَةِ	فِيهَا يَقُولُ أَهْلُ عِلْمِ الْكُوفَةِ
6416	فَلَا تُفِيدُ غَيْرَ دَفْعِ الْقَوَدِ	وَعَيْرِهِ لَدَيْهِمْ فِي الْمُبْعَدِ
6417	عُمْدَةُ مَالِكٍ أَتَى عَنِ النَّبِيِّ	فَلْتَحْلِفُوا خَمْسِينَ فِي ذَا الْمَطْلَبِ
6418	كَيْ تَسْتَحِقُّوا الدَّمَ الْمَقْتُولِ	لِمَالِكٍ جَاءَ مِنَ الْمَنْقُولِ
6419	وَمَنْ بَدِيَّةً بِحُكْمِهَا حَكَمَ	فَالْمَالُ فِي أَدَائِهَا أَمْرٌ حُسِمَ

القسامة لا تجب إلا بشبهة

تَثُبْتُ فِي مُنْشَطِحٍ وَهَامِعٍ	قَرِينَةُ الْحَالِ لَهَا فِي الْوَاقِعِ	6420
يُسِّكُ مُدْيَةً وَذَا عُنْوَانُ	مِنْهُ دَمٌ وَقُرْبُهُ إِنْسَانُ	6421
وَبَعْضُهُمْ أَوْجَبَهَا بِعِلَّةِ	يُوحِي بِقَتْلِهِ لِهَذَا الْمَيِّتِ	6422
وَدُونَ إِثْرٍ كَامِلٍ لِمَنْ رَغِبَ	وَجُودِ مَيِّتٍ دُونَ بَحْثٍ عَنِ سَبَبِ	6423
بَعْضُ نَفْيٍ أَخَذًا بِهَا فِي الْجُمْلَةِ	فِيهِ لِتَعْيِينِ الْقَسَامَةِ الَّتِي	6424

المسألة الثالثة:

من يبدأ الأيمان؟

وَفِي قَسَامَةِ لِدَفْعِ التُّهَمِ	مَنْ قَالَ بَاسْتِحْقَاقِ مَالٍ أَوْ دَمٍ	6425
هَلْ مُدَّعٍ أَوْ خَصْمِهِ فِي الشَّانِ	مَنْ يُقْسِمُ الْيَمِينَ قَبْلَ الثَّانِي	6426
وَأَحْمَدُ وَالْغَيْرُ حُكْمُ الرَّادِعِ	فَمُدَّعُونَ قَدَّمُوا لِلشَّافِعِيِّ	6427
وَجُلُّ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْمَدِينَةِ	وَقَالَ أَهْلُ كُوفَةَ وَالْبَصْرَةِ	6428
وَكَلُّهُمْ دَلِيلُهُ سَيُوصَفُ	فَالْمُدَّعُونَ حُكْمُهُمْ أَنْ يَحْلِفُوا	6429
حُجَّتُهُ بَيِّنَةٌ «تَاتُونَا»	وَقَائِلٌ يَبْدَأُ مُدَّعُونَ نَا	6430
تَقْلِيدُهُ مَنْ وَاجِبُ الْأَمْصَارِ	قَدْ قَالَهَا الرَّسُولُ لِلْأَنْصَارِ	6431
إِذْ نَكَلُوا عَنْ قَسَمٍ فِيمَا وَصِفُ	وَأَمْرُهُ الْيَهُودَ بَدَأَ بِالْحَلْفِ	6432
صَحَابَةُ النَّبِيِّ وَذَا مَدَارُ	وَبَعْدَهُمْ قَدْ نَكَلَ الْأَخْيَارُ	6433
وَجُودُهُ بَيْنَهُمْ لِلْحَنَمِ	مِنْهُ قَرِينَةٌ بَدَتْ لِلْحُكْمِ	6434
حُكْمُ الرَّسُولِ الْكَامِلِ الْجَلِيلِ	عَلَيْهِمْ بِدْيَةِ الْقَتِيلِ	6435
فَحُكْمُهَا بَيْنَهُمَا شَطْرَانِ	إِنْ عَنِ يَمِينِ نَكَلَ الْإِثْنَانِ	6436
حُكْمٌ بِهَا لَيْسَ مِنَ الْمَرْجُوحِ	ذِي قِصَّةِ الْبُخَارِ فِي الصَّحِيحِ	6437
قَسَامَةُ الْيَهُودِ ظُلْمًا هَيِّنَةً	لَمْ يَأْتِ أَنْصَارُ النَّبِيِّ بَيْنَهُ	6438
لَكِنْ أَيْمَانُ الْيَهُودِ تُبَعْدُ	فَمَا لِنَابِيْنِهِ تُعْتَمَدُ	6439
بِعَدْلٍ طَهَتْ تَنْتَفَى الْأَضْرَارُ	لِخَيْرِ جَارٍ وَهُمْ الْأَنْصَارُ	6440
أَنْهَى الْخِلَافَ ثُمَّ عَدْلًا حَقَّقَهُ	لِذَا وَدَى مِنْ يَتِ مَالِ الصَّدَقَةِ	6441

المسألة الرابعة:

موجب القسامة وأنها لا تجب إلا بشبهة

لَلْعُلَمَاءِ حُرَّاسُ عِلْمِ الْمَلَّةِ	قَسَامَةٌ مُوجِبَةٌ بِالشُّبُهَةِ	6442
مَيِّتٌ بِقُرْبِ فَيْعَةٍ يَجْهَلُهَا	وَالشَّافِعِيُّ حَدَّهَا فَأَصْلُهَا	6443
وَبَيْنَهُمْ وَقَوْمَهُ ذُحُولُ	وَوَظَاهِرٌ بِأَنَّهُ مَقْتُولُ	6444
بِمَا كَفَى بِفَحْصِ أَمْرِ الْعِلَّةِ	تَقَدَّمَتْ أَوْصَافُ ذِي الْقَرِينَةِ	6445

كتاب في أحكام الزنى

قَدَّتْ تَوْضِيحٌ لَهَا بِالذِّكْرِ	فِي حَدِّهِ وَوَصْفِهِ وَالزُّجْرِ	6446
-------------------------------------	------------------------------------	------

الباب الأول:

في حد الزنى

وَدُونَ مَلِكٍ وَاطِيٍّ لِلأُمَّةِ	وَطءٌ بِلَا عَقْدٍ وَلَا بِشُبُهَةِ	6447
قَاعِدَةٌ ثَابِتَةٌ فِي الْحَدِّ	إِلَّا بِشُبُهَةِ فَذَرْءُ الْحَدِّ	6448
عَلَيْهِ جَمْعٌ دُونَ حَالٍ وَاحِدٍ	وَذَرْءُ حَدٍّ مِنْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ	6449
يُحَدُّ فَاعِلٌ مَعَ التَّائِيْمِ	لِمَالِكٍ مُؤَبَّدُ التَّحْرِيمِ	6450

الباب الثاني:

في أصناف الزنية

مَسَائِلُ الْحُدُودِ حِينَ تُوصَفُ	وَبِاخْتِلَافِ زَنِيَّةٍ تَخْتَلَفُ	6451
فِي فَعْلِهَا قَدْ يُمْنَعُ التَّعْذِيبُ	فَالرَّجْمُ وَالْجَلْدُ كَذَا التَّغْرِيبُ	6452
بَعْضٌ ضَعِيفٌ عِنْدَهُ ذَا الْحُكْمِ	لِلْمُحْصَنِينَ فِي الْحُدُودِ الرَّجْمُ	6453
مَنْ قَالَهُ فَكَافِرٌ أَوْ جَاهِلٌ	بِالرَّجْمِ لَكِنْ ذَاكَ حُكْمٌ بَاطِلٌ	6454
بِهِ وَوَأَجِبَ مَدَى الْأَزْمَانِ	قَدْ خَصَّصَ النَّبِيُّ لِلْقُرْآنِ	6455
فِي الْجَلْدِ قَبْلَ رَجْمِهِ فِي الْحِينِ	وَاخْتَلَفُوا فِي ذَاكَ فِي أَمْرَيْنِ	6456
خِلَافَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْأَزْمَانِ	فِي الشُّرُوطِ ثُمَّ فِي الْإِحْصَانِ	6457

المسألة الأولى:

هل يجلد من وجب عليه الرجم قبل الرجم؟

6458	لا يُجلد المَرْجُومُ قَبْلَ الرِّجْمِ	وَالْحُكْمُ لِلْجُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ
6459	دَاوُدُ إِسْحَاقُ كَذَا لِلْحَسَنِ	يُجْلَدُ قَبْلَ رَجْمِهِ فِي قَرَنِ
6460	مَنْهُ لَتَطْيِيقِ الْحُدُودِ إِنْ ثَبَتَ	جُرْمُ الزَّانِي مِنْ مُحْضِنٍ كَمَا رَوَتْ
6461	كُتِبَ الْحَدِيثُ عَنِ عَلِيِّ قَدْ جَلَدَ	مَنْ قَبْلَ رَجْمِ قَائِلًا فِيمَا وَرَدَ
6462	رَجَمْتَهُهَا بِسُنَّةِ الْعَدْنَانِي	جَلَدْتُهَا بِحُكْمِ الْقُرْآنِ
6463	وَحُجَّةُ الْجُمْهُورِ فَالْتَّبِي رَجْمِ	خَمْسًا وَلَمْ يُجْلَدِ لِمَرْجُومٍ عِلْمِ

المسألة الثانية:

الإحصان

6464	فَذَاكَ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الرِّجْمِ	شُرُوطُهُ عَقْلٌ بُلُوغُ الْحُلْمِ
6465	وَطَاءٌ بَعْقَدٌ كَامِلٌ صَحِيحٌ	مَالِكُ ذِي الشَّرُوطِ بِالْتَّرْجِيحِ
6466	قَالَ بِهَا كَذَاكَ النُّعْمَانُ	وَحُكْمُهَا دَهْرًا قَفَا الْأَعْيَانُ
6467	وَالْبَكَرُ جَلَدُهَا لَدَى الْأَعْيَانِ	كَذَاكَ تَغْرِيبٌ عَنِ الْأَوْطَانِ
6468	لِلشَّافِعِيِّ فِي كُلِّ إِنْسَانٍ زَنَى	يُنْفَى لِبُعْدِ حَيْثُ حُكْمًا أَمَكْنَا
6469	وَقَبْرُ مَرْجُومٍ مِنَ الْحَجَارَةِ	تِلْكَ الَّتِي رُمِيَ بِهَا فِي الْحَارَةِ
6470	لِلرَّجْمِ مَالِكُ كَذَا النُّعْمَانُ	فِي حُكْمِ ذَا تَخْتَلَفُ الْأَذْهَانُ
6471	وَيُتْبَعُ الْمَرْجُومُ حَيْثُمَا يَفِرُّ	حَتَّى يَكُونَ مِنْ حَجَارَةِ قَبْرِ
6472	وَقِيلَ فِي الْيَوْمِ الَّذِي يَلِي دُفِنَ	وَدَفِنُ مَرَّةً لَدَى كُلِّ قَمِنِ



الباب الثالث:

وهو معرفة ما تثبت به هذه الفاحشة

المسألة الأولى:

هل يجلد من وجب عليه الرجم؟

ذِي سُنَّةٍ فِي شِرْعَةِ الْمُخْتَارِ	يَثْبُتُ بِالشُّهُودِ وَالْإِقْرَارِ	6473
وَاحِدَةٌ تَكْفِي بِلَا إِعْذَارِ	وَاخْتَلَفُوا فِي عَدَدِ الْإِقْرَارِ	6474
وَخَالَفَ النُّعْمَانُ فِي ذَا الْخَيْرِ	لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالطَّبْرِيِّ	6475
وَقَبْلَ ذَلِكَ لَا يَتِمُّ الْحُكْمُ	يُقَرُّ أَرْبَعًا يَتِمُّ الرَّجْمُ	6476
مُحَصَّنَةً فَأَعْتَرَفَتْ بِذَا حَكْمِ	عُمْدَةِ مَالِكٍ أَنْ يَسُ قَدْ رَجِمَ	6477
قَافٍ سَبِيلَهُ نَجَامُنْ تَهُمِ	مُحَمَّدٌ هَادِي لِكُلِّ الْأُمَمِ	6478
حَتَّى عَلَيْهِ الْحُدُ حُكْمًا وَقَعَا	وَقِيلَ مَا عَزَّ أَقْرَأَرْبَعًا	6479

المسألة الثانية:

من اعترف بالزنى فرجع

رُجُوعُهُ وَضَرْبُهُ يُوجَلُ	مُعْتَرَفٌ وَرَاجِعٌ قَدْ يُقْبَلُ	6480
رَدُّ عُنَيْزًا فَثَرَّةٌ كَيِّ يَعْتَمِدُ	وَذَاكَ لِلْجُمُهورِ حُكْمٌ يَسْتَبَدُّ	6481
وَلَا يُرَدُّ فِي الزَّمَانِ الْقَابِلِ	عَلَيْهِ فِي ذَرِّ لِرَجْمٍ مَائِلِ	6482
إِلَى النَّبِيِّ رُجُوعُهُ عَنْ هُونِ	وَوَاضِحٍ مِنْ قَوْلِهِ رُدُونِي	6483
لَوْ رُدُّ ثُمَّ تَابَ فَالرَّحِيمِ	قَالَ الرَّسُولُ الْفَاضِلُ الْمَعْصُومِ	6484
وَلَيْسَ غَيْرُ رَبَّنَا لَهَا عَرَفِ	عَلَيْهِ يَعْفُو مِنْ ذُنُوبٍ تُقْتَرَفِ	6485
فَوْضْفُهُ أَتَى عَلَى الْمَحْدُودِ	أَمَا بُبُوتُ الْوِطْءِ بِالشُّهُودِ	6486
لِفَرْجِهِ فِي الْفَرْجِ وَالْخُرُوجِ	يُشَاهَدُ الشُّهُودُ لِلْوُلُوجِ	6487
وَكُلُّهُمْ قَدْ أَثْبَتُوا لِلرُّؤْيَةِ	يُشَاهَدُونَ ذَا بِلَا كِنَايَةِ	6488
فَفِي زَوَايَا الْبَيْتِ وَالزَّمَانِ	كَذَا اتَّفَقَهُمْ عَلَى الْمَكَانِ	6489
وَمِنْ زَوَايَا الْبَيْتِ رَأْيِي فِعْلِهِ	شَدَّ أَبُو حَنِيفَةَ بِقَوْلِهِ	6490

لَيْسَ مُضِرًّا قَطَعُهُمْ بِالْفِعْلِ	6491	إِنْ أَكْذَبُوا تَمَّامَ كُلِّ الشُّكْلِ
وَحَامِلٌ قَدْ تَدَّعَى الْإِكْرَاهَا	6492	مَا لَمْ تُقَمَّ بَيْنَهُ تَلْقَاهَا
فَحَدُّهَا يُقَامُ قِيلَ عَنْ عُمَرَ	6493	وَمَالِكَ قَالَ بِهِ دُونَ الْحَدِّ
أَبُو حَنِيْفَةَ كَذَّكَ الشَّافِعِي	6494	فَالْكُرْهُ لِلْحَدِّ كَحُكْمِ مَانِعٍ
إِنْ وَقَعَ الْإِكْرَاهُ فَالْحُدُودُ	6495	مَنْوَعَةٌ لَوْ شَهِدَ الشُّهُودُ

كتاب القذف

فِي الْقَذْفِ وَالْقَازِفِ وَالْمَقْذُوفِ	6496	وَفِي الْعِقَابِ جُمْلَةً الْمَوْصُوفِ
وَالْمُحْصَنَاتِ رَمِيَهُنَّ قَذْفٌ	6497	وَالْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ ذَاكَ وَصْفٌ
لِقَازِفٍ مَقْذُوفٍ وَصَفٌ بِالزَّنَى	6498	وَإِنْ نَفَى الْمَقْذُوفُ قَدْ تَعَيَّنَا
وَالْحَدُّ لَا يَكُونُ مِنْ تَعْرِيفِ	6499	لِلشَّافِعِيِّ النُّعْمَانِ وَالتَّحْرِيفِ

باب فِي شَرَبِ الْخَمْرِ

وَكُلُّ مُسْكَرٍ فَمَثَلُ الْخَمْرِ	6500	وَمَثَلُهُ كَمَثَلِهِ فِي الْحَظَرِ
مَنْ قَالَ بِالْحَدِّ فَقَفُوا الْعُمَرَ	6501	قَدْ حَدَّ بِالتَّعْرِيفِ حَيْثَمَا صَدَرَ
قِيَاسُهُ أَتَى عَلَى قَذْفِ حَرْمٍ	6502	وَجَلْدُ مَنْ بِهِ عَلَيْهِ قَدْ حُكِمَ
تَفْسِيْقُهُ كُلُّ لَهْ قَدْ أَكْذَبُوا	6503	وَبِالْقَلِيلِ الْحَدِّ فِيهِ حَدُّوَا

كتاب السرقة

حد السرقة

فِي حَدِّهَا شُرُوطُهَا قَدْ يُحْصَرُ	6504	تُبُوْتُهَا وَحُكْمُ مَالٍ يُنْظَرُ
تَعْرِيفُهَا فِي أَخْذِ مَالٍ يُسْتَرُ	6505	عِقَابُهَا يَمِينُهُ قَدْ تُبْتَرُ
وَالْأَصْلُ فِي الْحَدِيثِ وَالتَّنْزِيلِ	6506	خِلَافٌ فَهَمَّ لَيْسَ بِالْقَلِيلِ
فِي وَصْفِهَا أَنْوَاعِهَا وَالْحَدِّ	6507	فِي قَدْرِهَا تَقْوِيمُهَا بِالْعَدِّ

- 6508 خَلاَفُهُمْ فِيهَا قَلِيلٌ نَزَرُ قَوَاعِدُ مَضْبُوطَةٌ وَكُثْرُ
6509 وَخَلْفُهُمْ كَثْرَتُهُ فِي الْحَرَزِ تَعْرِيفُهُ وَنَوْعُهُ بِالْفَرَزِ
6510 فَغَلَقَ بَابَ الْبَيْتِ حَرَزٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَذَا حُكْمٌ سَبَقَ
6511 لَا يَقْطَعُ السَّارِقُ حَتَّى يَخْرُجَا مِنْ حَرَزِهِ وَظَنَّ أَنَّهُ نَجَا

الفرق بين السرقة والخلسة

- 6512 وَبَعْضُهُمْ فَرَّقَ بَيْنَ الْخَلْسَةِ كَمِثْلِ أَنْ يَخُونَ لِلْأَمَانَةِ
6513 وَيَبَيِّنَ سَرِقَةَ عَلَيْهَا قَدْ يُحَدِّدُ وَحُكْمُ إِيَّاسٍ بِهِ قَدْ شَدَّدُوا
6514 فِي خَلْسَةٍ أَوْ جَبَّ قَطْعًا لِلْيَدِ كَمُسْتَعِيرِ الْحَلِيِّ بِالتَّأَكُّدِ
6515 إِذْ مُسْتَعِيرَةٌ لَهُ قَدْ جَحَدَتْ فَقَطَعُهَا جَزَاءُ جُرْمٍ فَعَلَتْ
6516 وَذَاكَ حُكْمُ عَائِشَةَ وَأَحْمَدُ وَنَهَيْتُهَا أَسَامَةَ يُعْضِدُ
6517 لِحُرْمَةِ التَّمْيِيزِ فِي الْحُدُودِ وَهِيَ مِنَ الْحُقُوقِ لِلْمَعْبُودِ
6518 مُعَارِ لِّلْجُمُهورِ فَهُوَ مُؤْتَمَنٌ ضِدُّ الْأُصُولِ إِنْ بِهِ حَدٌّ قَرْنٌ
6519 وَبَعْضُهُمْ فَرَّقَ بَيْنَ الْخَلْسَةِ كَذَاكَ أَنْ يَخُونَ لِلْأَمَانَةِ
6520 وَقَالَ بَعْضُ فِي الْحَدِيثِ حَذْفٌ لِحَدِّ مَسْرُوقٍ وَذَاكَ وَصَفُ
6521 عَلَيْهِ دَلٌّ قَوْلُهُ لَقَدْ هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ لِتَمْيِيزِ سَلَكِ

مسألة في الغصب

- 6522 وَغَاصِبٌ مُكَابِرٌ لَا تُقْطَعُ يَدٌ لِأَيِّ وَاحِدٍ فَلْتَسَمَعُوا
6523 إِذْ يَقْطَعُ الطَّرِيقَ ثُمَّ يُشْهَرُ سَلَاحَهُ فَقَتْلُهُ يُقَرَّرُ
6524 مِثْلَ مُحَارِبٍ سَيَاتِي ذِكْرُهُ فَحُكْمُ ذَا كَمِثْلِ ذَاكَ حُكْمُهُ

شروط المسروق

- 6525 شَرَائِطُ الْمَسْرُوقِ فِيهَا اخْتَلَفُوا أَشْهَرُهَا النَّصَابُ حَيْثُ تُوصَفُ
6526 لِلْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَاللِّخْوَارِجِ فَكُلُّ مَسْرُوقٍ بِقَطْعِ عَالِجٍ
6527 دَلِيلُهُمْ رِوَايَةُ الْبُخَارِيِّ فَلَعَنُ سَارِقٍ عَنِ الْمُخْتَارِ
6528 يَسْرِقُ بَيْضَةً فَتُقْطَعُ الْيَدُ أَوْ جَمَلًا يَمِينُهُ تُحْيَدُ

سرقة العروض

وَاخْتَلَفُوا عَلَى الْعُرُوضِ تُسْرَقُ	6529
فِي ثَمَنِ الْعُرُوضِ فِي الْمَسْرُوقِ	6530
وَاللُّعْرَاقِ عَشْرَةَ مِنْ دَرَاهِمِ	6531
لِابْنِ أَبِي لَيْلَى وَلِابْنِ شَبْرَمَةَ	6532
وَالْبَعْضُ قَطْعُهَا بِدَرَاهِمَيْنِ	6533
حَدِيثُ مَالِكٍ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ	6534
فَرُبُّعُ دِينَارٍ بِهِ يُحَقَّقُ	
وَعَزِيْرُهُ قُدْرٌ بِالتَّدْقِيْقِ	
وَالْبَعْضُ فَوْقَ خَمْسَةِ مِنْ قِيَمِ	
فَقَطْعُهَا مِنْ خَمْسَةِ قَدْ سَلِمَهُ	
وَالرُّبْعُ مَالِكٌ بِدُونِ مَيْنِ	
رَوَايَةُ عَنْهَا فَلَيْسَتْ طَائِشَةً	

القدر الذي يقع به قطع اليد

فِي ثَمَنِ الْمَجْنُ لِلْمِعْرَاقِ	6535
وَجُوبِ قَطْعِ فِي دَلِيلِ الْقَطْعِ	6536
وَاخْتَلَفُوا إِنْ سَرَقَتْ جَمَاعَةٌ	6537
هَلْ فِي اقْتِحَامِهَا لِحِرْزِ السَّاكِنِ	6538
بِرُبُّعِ دِينَارٍ لِمَالِكِ قَطْعُ	6539
أَبُو حَنِيفَةَ لِقَطْعِ يَرْفُضُ	6540
لِمَالِكِ ثُمَّ أَبِي ثَوْرٍ رَوَوْا	6541
فِي الْحِرْزِ الْإِتِّفَاقِ وَافْتِرَاقِ	6542
إِعْلَاقِ حِرْزِ ثَمَّ مَنْ يَقْتَحِمُ	6543
فَكُلُّ سَارِقٍ لَبِيْتٌ يَخْرُجُ	6544
مُنْفَذٌ لِلْحُكْمِ فِي هَذَا الْعَمَلِ	6545
وَالْحِرْزُ سَدُّ بَابِ دَارٍ يُعْتَبَرُ	6546
وَفِي الْوَعَاءِ وَاشْتِرَاكِ الْمَنْزِلِ	6547
فَشَرَطَ قَطْعَ سَارِقٍ مِنْ دَارٍ	6548
بَيْتٍ بِهِ تَمَّ افْتِرَاقُ الْجُرْمِ	6549
فَالْحِرْزُ بِالسَّدِّ وَذَا بِالْبَيْتِ	6550
وَالصَّاحِبَانِ بِالْخُرُوجِ الْقَطْعُ	6551
وَالْقَبْرَ هَلْ عَدُوهُ حِرْزًا يَحْرَمُ	6552
دَرَاهِمٌ عَشْرٌ لَدَى سِيَّاقِ	
أَصْلُ الْخِلَافِ جَالِبٌ لِلنَّفْعِ	
لرُّبْعِ دِينَارٍ فَأَيُّنَ الْعِلَّةِ	
وَالْقَطْعُ لِأَزْمِ لِحْفِظِ الْأَمْنِ	
يَمِينُ كُلِّ وَاحِدٍ فِيمَا صُنِعَ	
أَحْمَدُ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ عَضَدُوا	
عَنْهُ كَمَثَلِ مَالِكٍ فِيمَا حَكُوا	
أَوْصَافُ ذَاكَ كُلُّهَا تُسَاقُ	
عِنْدَ خُرُوجِهِ لَهُ يُجْرَمُ	
فَقَطْعُهُ أَوْلَى وَلَيْسَ يُخْرَجُ	
مَنْ عَطَلَ الْأَحْكَامَ خَالَفَ الزَّلَّلُ	
لَدَيْهِمْ فِي غَيْرِهِ خُلِفَ ظَهَرَ	
فَاخْلُفْ بَيْنَ الْعُظَمَاءِ الْكُمَّلِ	
لِلْجَمْعِ فِي الْخُرُوجِ عَنْ أَسْوَارِ	
لِمَالِكِ وَذَا نُبُوغُ فَهَمُ	
فِي غَالِبِ الْحَالِ سِوَى الْمَبِيْتِ	
مَنْ مَنَزَلَ بِهِ يَكُونُ الْمَنْعُ	
نَبَشٌ لَهُ يُقَطِّعُ مَنْ يَقْتَحِمُ	

6553	فَالْقَبْرَ حَرَزَّ مَالِكٌ بَدَا أَلَمَ	وَقَطَّعُ نَابِشٍ لَهُ بِهِ حَكَمَ
6554	وَالشَّافِعِي وَأَحْمَدُ كَذَا عُمَرُ	لِلخُلَفَاءِ خَامِسٌ كَمَا اشْتَهَرَ
6555	أَبُو حَنِيْفَةَ فَلَيْسَ يَقْبَلُ	قَطْعًا بِنَبْشِ الْقَبْرِ حِينَ يَحْضَلُ
6556	لَا يَقْطَعُ النُّعْمَانُ بِالطَّعَامِ	مُرُونَةً فِي مَقْصِدِ الْأَحْكَامِ

القول في الواجب

6557	وَوَاجِبٌ فِي هَذِهِ الْجِنَايَةِ	حَقَائِقُ تَفْصِيلُهَا بِالْجُمْلَةِ
6558	فَسَارِقٌ مَسْرُوقٌ ثُمَّ السَّرِقُ	صَفَاتُ وَقَعَ بِحُكْمِ حَقَّقُوا
6559	فَجَمْعُ قَطْعٍ ثُمَّ غُرْمٌ يُخْتَلَفُ	فَالْقَطْعُ كَافٌ أَمْ بِغُرْمٍ يُرْتَدَفُ
6560	جَمْعُهُمَا لِلْيَثِ ثُمَّ الشَّافِعِي	وَالشُّورِي مِثْلُ ذَا بِحُكْمِ رَادِعِ
6561	وَقَالَ قَوْمٌ لَيْسَ فِيهِ غُرْمٌ	إِلَّا إِذَا لَمْ يَتَغَيَّرْ جِسْمٌ
6562	لَهُ مَتَاعُهُ لَدَى النُّعْمَانِ	يَأْخُذُهُ حَالًا بِلَا تَوَانِ
6563	مَالِكٌ مُوسِرٌ عَلَيْهِ الْغُرْمُ	إِنْ دَامَ يُسِرُّهُ لِقَطْعِ يُعْلَمُ
6564	عُمْدَةٌ مَنْ يَجْمَعُ لِلْأَمْرَيْنِ	فِي وَقَعَهُ تَلَازُمُ الْحَقِّينِ
6565	فَثُمَّ حَقُّ اللَّهِ حَقُّ الْآدَمِيِّ	يَتَّبَعُ لِلْأَمْوَالِ فِي الْمَسَلَمِ
6566	فَلَابِنِ عَوْفٍ فِي حَدِيثٍ يُرْفَعُ	فَالْحَدُثُ ثُمَّ الْغُرْمُ جَمْعًا يُنْعَعُ
6567	جَمْعُهُمَا مُخَالَفٌ لِلْكُوفَةِ	قَوَاعِدُ الْأُصُولِ فِي الدِّرَاسَةِ
6568	مَحَلُّ قَطْعِ فَمَنْ الْكُوعَيْنِ	وَبَدْوُهُ فِي الْقَطْعِ بِالْيَمِينِ
6569	وَبَعْدَ عَوْدِهِ فَقَطْعُ الرَّجْلِ	مَنْ الْيَمِينِ حُكْمٌ ذَا لِلْجُلِّ
6570	بَعْدَ الْيَمِينِ الْبَعْضُ تَأْتِي الْيُسْرَى	لُجْرَمٌ يَمْنَاهُ صَارَتْ بَثْرًا
6571	وَهَكَذَا تَتَابَعُ الْقَطْعُ إِلَى	بَثْرٍ لِأَطْرَافِ بِقَطْعِ تُبْتَلَى
6572	حُجَّةٌ مَنْ لَغَيْرِ قَطْعٍ لَا يَرَى	فَقَطْعُ سَارِقٍ بِنَصْرِ قُرْرًا
6573	فِي الْمَائِدَةِ لَمْ يَأْتِ ذَكَرُ الرَّجْلِ	وَجَاءَ فِي حِرَابَةِ لِلْفَضْلِ
6574	فِي أَمْرِهِمْ عِنْدَ اشْتِدَادِ لِلْفَزَعِ	مِنْهُمْ لَكِنِّي يَسْتَأْصِلُوا بِمَا رَدَعُ
6575	عُمْدَةٌ قَطْعِ الرَّجْلِ مَنْ بَعْدَ الْيَدِ	بَثْرُ النَّبِيِّ أَطْرَافِ جِسْمِ الْعَائِدِ
6576	وَمَالِكُ الْمَسْرُوقِ عَفْوُهُ قَبْلُ	إِلَّا إِلَى الْإِمَامِ رَفَعُهُ حَصَلُ
6577	حَدِيثُ صَفْوَانَ وَنَصُّهُ نُقِلَ	مَنْ قَبْلُ أَنْ تَأْتِيَ بِهِ لَنَا قَبْلُ

القول فيما تثبت به السرقة

تُبُوْثُهَا يُلْفَى بِشَاهِدَيْنِ	6578
قَدْ عَايْنَا لِأَمْرِهَا عَدْلَيْنِ	
كَذَاكَ إِقْرَارًا عَلَى نَفْسٍ وَجِبَّ	6579
عَلَيْهِ حَدٌّ إِذْ تَوَفَّرَ السَّبَبُ	

كتاب العرابة

مَحَارِبٌ بَيْنَهُ الْقُرْآنُ	6580
جَزَاؤُهُ قَدْ سَنَّهُ الدِّيَانُ	
يَسُئِلُ سَيْفُهُ عَلَى الْجَمَاعَةِ	6581
وَمُعَلَّنًا بِالْمَضْرِبِ لِلْحِرَابَةِ	
وَضَعْفَ سُلْطَانٍ لِبَعْضٍ يُشْهَدُ	6582
لِلشَّافِعِيِّ ذَا الشَّرْطِ حُكْمًا يُسْنَدُ	

الباب الأول:

في النظر في الحرابة

شَهْرُ السَّلَاحِ خَارِجًا لِلْمِصْرِ	6583
قَطَعَ الطَّرِيقَ وَصَفَّهُ بِالْحَصْرِ	
وَدَاخَلَ فِي الْمِصْرِ حَيْثُمَا يَكُنْ	6584
بَيْنَهُمَا مَالِكٌ سَوَى وَيُيَدِنُ	
وَالشَّافِعِيُّ بِشَوْكَةِ تَمِيْزَا	6585
خُرُوجُهُ عَنِ مِصْرِهِ تَحِيْزَا	
وَأَشْتَرَطُوا لِلْبُعْدِ عَنِ عُمَرَانَ	6586
تَهْدِيدُهُ لِبَلَدَةِ السُّلْطَانَ	
وَعَيْرُ ذَا يَكُونُ بِاخْتِلَاسِ	6587
وَلَا لَهُ فِي الْبَغْيِ مِنْ أَسَاسِ	

الباب الثاني:

في النظر في المحارب

حَقُّ الْإِلَهِ وَالْعِبَادِ اجْتَمَعَا	6588
فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ صَلْبٍ جُمَعَا	
وَالْقَتْلُ وَالْإِبْعَادُ فِي الْعُقُوبَةِ	6589
مَجْمُوعَةٌ تَرْتِيبُهَا فِي الْمَلَّةِ	
فَمَالِكٌ قَتْلٌ لِقَاتِلٍ وَجِبَّ	6590
تَخْيِيرٌ لِلسُّلْطَانَ لَيْسَ مُرْتَقِبًا	
وَأَنْمَأُ التَّخْيِيرُ بَيْنَ صُلْبِهِ	6591
وَأَخَذُهُ لِلْمَالِ دُونَ الْقَتْلِ	6592
وَالْقَتْلُ مَاذَا يُرْتَضَى لِنَحْبِهِ	
يَمْنَعُ لِلْإِبْعَادِ عَيْرَ السُّبُلِ	

6593	وَلَلْسَيِّلِ إِنْ أَحْخَافَ خَيْرًا	فِي نَفِيهِ وَقَتْلِهِ فِيمَا يَرَى
6594	وَتَرَكُ ذَاكَ لِاجْتِهَادِ الْحَاكِمِ	فَفِيهِ دَرَّةٌ هَذِهِ الْمَائِمِ
6595	وَحُلْفُهُمْ فِي حَرْفٍ أَوْ فَهْلٍ أَتَى	مُخَيَّرًا مُرْتَبًّا إِذْ ثَبَّتَا

الباب الثالث:

فيما يجب على المحارب

6596	وَأَتَّفَقُوا بِأَنْ حَقَّ اللَّهُ	عَلَيْهِ وَاجِبٌ بِلَا اشْتِبَاهِ
6597	كَالْقَتْلِ وَالصَّلْبِ وَقَطْعِ الْأَيْدِ	مَنْ الْخِلَافِ ذَاكَ حُكْمُ الْجِدِّ
6598	وَذَاكَ نَصْرُ آيَةِ الْحَرَابَةِ	لِفَاعِلٍ قَدْ قَرَّرُوا عِقَابَهُ
6599	وَالْخُلْفُ فِي تَرْتِيبِ ذِي الْعُقُوبَةِ	لِلْاجْتِهَادِ أَمْ بِقَدْرِ الْحُوبَةِ
6600	فَمَالِكٌ مُحَارِبٌ إِذَا قَتَلَ	فَقَتْلُهُ أَوْلَى وَلَكِنْ يُحْتَمَلُ
6601	فِي الصَّلْبِ وَالْقَتْلِ اجْتِهَادُ الْحَاكِمِ	أَيُّهُمَا يَرَاهُ رَدْعُ الظَّالِمِ
6602	وَصَاحِبُ الرَّأْيِ لَهُ قَتْلٌ وَجِبٌ	وَقِيلَ بَلْ صَلْبٌ لِرَدْعِ مَا ارْتَكَبَ
6603	وَتَابِعُ عِقَابُهُ بِالْيُسْرِ	فَفَعَلُهُ لِبَغْيِهِ لَمْ يَسِرْ
6604	وَالشَّافِعِيُّ النُّعْمَانُ رَتَّبَا عَلَى	جَرِيْمَةٍ بَغْيِهِ قَدْ أَنْزَلَا
6605	وَبَعْضُهُمْ خَيْرٌ لِلْإِمَامِ	تَطْبِيقَ مَا يُرِيدُ مِنْ أَحْكَامِ
6606	وَاخْتَلَفُوا فِي قَوْلِهِ يُقْتَلُ	تَصْلِيْبُهُ فَهَلْ لِمَوْتٍ يُجْعَلُ
6607	أَوْ بَعْدَ مَوْتٍ يَتَّبَعُ التَّصْلِيْبُ	تِلْكَ أُمُورُهُ إِذَا تُصِيبُ

الباب الرابع:

في مسقط الواجب عنه من التوبة

6608	فِي تَوْبَةٍ مِنْ قَبْلِ قُدْرَةِ حَصْلِ	بِهَا عُرُوفٍ عَنِ عِقَابِ مُحْتَمَلِ
6609	وَحُلْفُهُمْ فِي الطَّرْقِ الَّتِي بِهَا	حَقْنُ الدُّمَاءِ يَكُونُ فِي تَجْرِيْبِهَا
6610	بِتَرَكِ مَا عَلَيْهِ مِنْ حَرَابَةِ	أَوْ تَوْبَةِ يَمْحُو بِهَا عِقَابَهُ
6611	وَاخْتَلَفُوا فِي صِفَةِ الْمُحَارِبِ	مُشَاغِبٍ مُقَاتِلٍ وَهَارِبِ

بفعله من وجه حكم عادل	6612
شروطها ثلاثة الأقوال	6613
والخلف في ذلك على مواضع	6614
قبول توبة من المحارب	6615
أو ترفض التوبة إن أراداً	6616
وشروطها ثلاثة الأقوال	6617
بترك ذلك الفعل قبل القدرة	6618
وترك ما عليه والقبول	6619
لحوقه بدار حرب يختلف	6620
في ثلثة ترعب كل غافل	
يسرد حكمها على التوالى	
قل أربعا تفيد كل سامع	
رجوعه مقبول في المطالب	
قد عاث قبل توبة فسأدا	
يصاغ نظمها على السؤال	
قبل مثوله أمام السلطة	
إلى أميره فذا مقبول	
إظهار توبة على ما قد وصف	

الباب الخامس :

بماذا ثبت؟

فبالشهود ثم بالإقرار	6621
----------------------	------

فصل في حكم المحاربين على التأويل

محراب لفعلهم إمام	6622
من تاب منهم وكان قد قتل	6623
مالك والجمهور قتله منع	6624
وكل مرتد فقتله وجب	6625
بعد استتابة لمالك روى	6226
مرتد إن أمسكه الإمام	6627
فما عليه منهم التزام	6628
وأسره بعد انقضاء الحرب	6629
قتل قصاص لعطاء إذ حكم	6630
ونهبهم يؤخذ منه ما وجد	6631
في قتلهم تختلف الأحكام	
فقتله عطاء قال والبذل	
فكل تأويل لقتله دفع	
مبدلاً لدينه ذاك السبب	
ورفضها للبعض حكماً قد حكوا	
في دار حرب حكمه الإسلام	
ككافر طهره الإسلام	
إن لم يثبت يقتل قول الكتب	
مالك يستتاب إن أبى عدم	
حوزة أيديهم وذا حكم أسد	

باب في حكم المرتد

فَقَتَلُهُ لَدَى الْجَمِيعِ أَجْدَرُ	بِكُلِّ مُرْتَدٍّ يَكُونُ الظَّفَرُ	6332
فَقَتَلُهُ بِذَلِكَ صَارَ أَعْدَلًا	نَصُّ الْحَدِيثِ مَنْ لَدِينِ بَدَلًا	6333
فَقَتَلُهَا جُلُّهُمْ يُعَدُّ	وَالْخُلْفُ فِي أَنْثَى إِذَا تَرْتَدُّ	6334
مَالِكُ تُسْتَتَابُ بَعْدَ فَعْلِهَا	أَبُو حَنِيفَةَ بِمَنْعِ قَتْلِهَا	6335
هَلْ يُسْتَتَابُ أَمْ بِشُرْعَةٍ حُتِفَ	وَأَخْذُهُ بَعْدَ قِتَالِ يُخْتَلَفُ	6336
يُعَدُّ حَرْبِيًّا بِحَيْثُمَا تُصَبُّ	فِي دَارِ حَرْبٍ عِنْدَ مَالِكٍ حُسْبُ	6637
عَنْ مَالِكٍ كَمَثَلِ كَافِرٍ جَحْدُ	وَمَثَلِ ذَاكَ قَتْلُ سَاحِرٍ وَرَدُّ	6638
وَالْقَتْلُ شَرْطُ الْكُفْرِ حِينَ يُحْسَبُ	وَقَالَ قَوْمٌ قَتْلُهُ يُجَنَّبُ	6639

كتاب الأفضية

وَالنُّظْمُ تَقْرِيْبٌ لَهَا فِي الذِّكْرِ	أُصُوْلُهُ فَسَيِّئَةٌ بِالْحَضْرِ	6640
وَفِيهِ ثُمَّ مَنْ لَهُ قَدْ يُرْتَضَى	يَجُوزُ بِالْقَضَا وَمَا بِهِ قَضَى	6641
وَسَادِسٌ فِي وَقْتِهِ لِلرَّاءِ	وَخَامِسٌ فِي صِفَةِ الْقَضَاءِ	6642

الباب الأول:

في معرفة من يجوز قضاؤه

فِيمَا يَكُونُ مِنْهُ فِيهِ فَضْلٌ	مَنْ جَائِزٌ مِنْهُ الْقَضَا وَالْفَضْلُ	6643
فَمُسْلِمٌ وَبَالِغٌ إِذَا تُسَقِّ	صَفَاتُهُ الَّتِي عَلَيْهَا يُتَّفَقُ	6644
وَفَاسِقٌ عَزَلٌ إِلَيْهِمْ يُنْسَبُ	وَعَاقِلٌ حُرٌّ وَعَدْلٌ يُطَلَّبُ	6645
وَالشَّافِعِيُّ يَطْلُبُ فِي اعْتِمَادِ	هَلْ بَالِغٌ مَبْلَغُ الاجْتِهَادِ	6646
مَنْ حَكَمَ بِأَنْ يَكُونَ يُرْغَبُ	فَالشَّافِعِيُّ يُرِيدُ مَنْ يُنْصَبُ	6647
تَصَارُبُ الْحُكْمِ وَلَا وَجْهَ عُلْمِ	فِي فَهْمِهِ تَرْجِيحُهُ إِنْ يَدْلَهُمْ	6648
لَمْ يَشْتَرِطْ قِنَاطَ عُلُومٍ قَدْ يَحْزُ	أَبُو حَنِيفَةَ لِجَاهِلٍ يَجُزُّ	6649
وَالطَّبْرِيُّ يَشْمَلُ كُلَّ حَالِ	وَلِلنِّسَاءِ جَازٌ فِي الْأَمْوَالِ	6650

وَمَالِكَ يَمْتَنِعُهُنَّ مَنْ قَضَا	6651	وَذَاكَ قَوْلٌ لِلْكَثِيرِ يُرْتَضَى
فَرَأْفَضُ لَهَا فَكَالْإِمَامَةِ	6652	يَمْنَعُهَا جَمِيعُهُمْ لِلْمَرْأَةِ
وَمَنْ أَجَازَ حُكْمَهَا لِلْمَالِ	6653	إِشْهَادُهَا فِيهِ عَلَى الْإِجْمَالِ
وَاحِدُ شَرْطُ مَالِكَ فِي الْمَضْرُ	6654	وَأَثْنَانِ قُلٌّ لِلشَّافِعِيِّ بِالْحَضْرِ
وَرَسْمُ حُكْمِ كُلِّ وَاحِدٍ طَلِبُ	6655	تَوَافُقٍ فِي الْحُكْمِ لَيْسَ يُسْتَحَبُّ
وَالْخُلْفُ فِي الْأُمِّيِّ لِلْقَضَاءِ	6656	تَعْيِينُهُ لِحَمْلِ ذِي الْأَعْبَاءِ
وَكُلُّ مَنْ يَنْصُبُ الْخِضْمَانَ	6657	حَوْلَ نِزَاعِ غَامِضِ الْبَيَانِ
حُكْمُهُمَا بِمِثْلِ حُكْمِ الْحَاكِمِ	6658	أَجَازَ مَالِكَ لِرَدِّعِ الظَّالِمِ
أَبُو حَنِيفَةَ بِإِلَّا تَقْيِيدِ	6659	لِلشَّافِعِيِّ الْقَوْلَانَ بِالتَّحْدِيدِ

الباب الثاني :

معرفة ما يقضي به

وَكُلُّ حَقٍّ فِيهِ قَاضٍ يَحْكُمُ	6660	نِيَابَةُ الْإِمَامِ فِيهِ تُعْلَمُ
وَحُكْمُهُ لَيْسَ يُحِلُّ مَا حَرَّمَ	6661	وَلَا مُحَرِّمًا حَلَالًا إِذْ حَكَمَ
بِحُكْمِ قَوْلِ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ	6662	حُكْمِي لِمَنْ أَلْحَنَ فِي قَوْلِ ظَهَرَ
فَالْمَالُ لِلْجُمُهورِ وَالنِّكَاحُ	6663	كُلُّ سِوَا بِالْحُكْمِ لَا تَبَاحُ
يَرْفَعُ لِلْخِلَافِ وَالْحَرَامُ	6664	بِاقٍ وَلَا يُحِلُّهُ الْخِصَامُ
وَمَثَلُوا بِشَاهِدٍ فِي مَرْأَةٍ	6665	مُثَبِّتًا بِالزُّورِ لِلزَّوْجِيَّةِ
وَحَاكِمٍ بِظَاهِرٍ لَهُ حَكْمٌ	6666	تَنْفِيدُ أَمْرٍ حَاصِلٍ فَذَا حَرْمٌ
عَلَيْهِ بَضْعُهَا لَدَى الْجُمُهورِ	6667	لَيْسَتْ لَدَى النُّعْمَانِ فِي الْمُحْظُورِ
فَعُمْدَةُ الْجُمُهورِ لِحْنُ الْقَوْلِ	6668	فِي خَبَرٍ جَاءَ عَنِ الرَّسُولِ
وَالْفَيْئَةُ الْأُخْرَى عَلَى اللُّعَانِ	6669	قَاسَتْ بِجَعْلِ الْحُكْمِ أَصْلًا بَانِي

الباب الثالث:

فيما يكون به القضاء

بأزْبَعِ تَأْتِرَ الْقَضَاءُ	6670
مِنْهَا لَهُ يُعْتَبِرُ الْفَضَاءُ	
شَهَادَةٌ يَمِينُ وَالنُّكُولُ	6671
إِقْرَارُهُ فَهَذِهِ الْفُصُولُ	

الفصل الأول:

في الشهادة

فِي صَيْغَةِ الْجِنْسِ وَعَدَّ يَأْتِي	6672
بُلوغُهُ إِسْلَامُهُ إِذَا ظَهَرَ	6673
عَدَالَةُ حُكْمًا عَلَيْهَا يُسْتَنَّدُ	6674
وَحُكْمٌ مَنْ تَرْضَوْنَهُ مُفْصَلُ	6675
قِيلَ عَنِ الْإِسْلَامِ زَائِدٌ وَصِفُ	6676
مُجْتَنِبٌ فَعَلِ الْمَحْرَمَاتِ	6677
مُقَابِلٌ لِلْعَدْلِ فِي تَأْكِدِ	6678
إِقَامَةِ حُدُودِهِ أَمْرٌ يُرْبِ	6679
شَهَادَةُ الصَّبِيَّانِ خُلْفٌ يُعْلَمُ	6680
لِلْبَعْضِ عَكْسٌ وَلِبَعْضٍ تَهْمَلُ	6681
مَنْ فَقَهَايَهُمْ مِنَ الْأَخْيَارِ	6682
قَبْلَ الْفِرَاقِ حُكْمُهُ فِي ذَا ظَهَرَ	6683
بَيْنَهُمَا مِنَ الْكِبَارِ مَنْ فَطِنُ	6684
فَلابْنِ عَبَّاسٍ نَقِيضُهُ وَجَدُ	6685
بِالْكَذِبِ مَعْرُوفٌ وَذَاكَ ظَاهِرُ	6686
لِلشَّافِعِيِّ النُّعْمَانُ حُكْمٌ مُسْتَقَرُّ	6687
مَالِكٌ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ بِرَفْضِهِ	6688
قَدَرَدَهَا الرَّسُولُ طَهَ الْأَفْضَلُ	6689
تُبُوْتُهُ بِهِمْ وَذَا الْمَالِ	6690
وَذَاكَ نَافِذٌ مَدَى الْأَزْمَانِ	6691
فِيهَا ثَلَاثَةٌ مِنَ الصِّفَاتِ	
بِهَا مِنَ الشَّرُوطِ خَمْسٌ تُعْتَبَرُ	
حُرِّيَّةٌ وَنَفْسِي تَهْمَةٌ وَرَدُّ	
شَهَادَةِ الْعُدُولِ نَصًّا تُقْبَلُ	
وَصِفُ عَدَالَةٍ عَلَيْهِ يُخْتَلَفُ	
مُلْتَزِمٌ بِفَعْلِ الْوَأَجِبَاتِ	
أَسْبَابٌ خُلْفَهُمْ عَلَى تَرَدُّدِ	
رَفْضِ شَهَادَةِ لِفَاسِقٍ يَثْبُ	
بُلوغُهُ عَدَالَةٌ يُلْتَزَمُ	
فِي الْقَتْلِ وَالْجِرَاحِ مِنْهُمْ تُقْبَلُ	
وَرَدُّهَا مِنْ جِلَّةِ الْأَمْصَارِ	
وَمَالِكٌ قَرِينَةٌ لَهَا حَصْرُ	
أَصْحَابِهِ مُخْتَلِفُونَ إِنْ يَكُنْ	
فَمَنْ لِقَوْلِ ابْنِ الزُّبَيْرِ يَعْتَمَدُ	
وَشَرْطُهُمْ إِسْلَامُهُ فَالْكَافِرُ	
وَفِيهِ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي حَالِ السَّفَرِ	
شَهَادَةُ الْعَدُوِّ فِي عَدُوِّهِ	
قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا تُقْبَلُ	
وَشَاهِدٌ وَمَكْرَأَتَانِ الْمَالِ	
مِنَ الْحَدِيثِ جَاءَ وَالْقُرْآنِ	

6692	وَالرَّفْضُ فِي الحُدُودِ لِلجُمهُورِ	لَا تُقْبَلُ النِّسَابِيَّةُ فِي الأُمُورِ
6693	وَعِنْدَهُمْ تُقْبَلُ فِي الأَبْدَانِ	فِيهِ اخْتِصَاصٌ وَأَقِيعَ الإِنْسَانِ

الفصل الثاني:

الأيمان

6694	وَمُدَّعَى عَلَيْهِ دَعْوَى تُزَجَعُ	إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ فَتُسْمَعُ
6695	وَالخُلْفُ فِي ثُبُوتِ حَقِّ المدَّعَى	لِمَالِكَ يَثْبُتُ مِنْهَا فَاسْمَعُ
6696	وَالغَيْرُ لَا يَثْبُتُ بِالْيَمِينِ	إِسْقَاطُ حَقِّ كَسْبِهِ فِي الحِينِ
6697	أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ تَرَدُّدُ الخَبَرِ	فِي بَيِّنَةٍ أَوْ فِي يَمِينٍ إِنْ نَكَرَ
6698	وَمَابِهِ تَثْبُتُ أَوْ تُرَدُّ	فَالخُلْفُ بِاللَّهِ يَكُونُ الحُدُّ
6699	وغيرُهُ مَنْ صَيَّغَ مَرْدُودُ	وَمَالِكَ لَفْظُ لَهَا مَحْدُودُ
6700	تَغْلِيظُهَا مِنَ المَكَانِ مُخْتَلَفُ	عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ بِمَالِهِ وَوصفُ
6701	وَالخُلْفُ إِنْ أَتَى بِمِنْبَرِ النَّبِيِّ	فِيهِ الخِلَافُ عِبْرَ كُلِّ مَذْهَبِ

الفصل الثالث:

نكول المدعى عليه عن اليمين

6702	فَبالنُّكُولِ مَالِكَ لَا يَقْضَى	وَالشَّافِعِيُّ بِذَلِكَ عِنْدَ العَرَضِ
6703	وَقَلْبُهَا لِمَالِكَ يُفْضَلُ	مَحَلُّ مَرَاتِينِ حِينَ تُقْبَلُ
6704	بِجَنْبِ شَاهِدٍ يَصُحُّ المَالُ	وَتَثْبُتُ الحُقُوقُ وَالْأَعْمَالُ
6705	ثُمَّ الخِلَافُ فِي القَضَا بِالعِلْمِ	مَنْ دُونَ حُجَّةٍ فَخُلْفُ الفَهْمِ
6706	مَالِكَ لَا يَقْضَى سِوَى بَالِئِنَةٍ	كَذَلِكَ إِقْرَارُ بِشَيْءٍ عَيْنَةٍ
6707	كَذَلِكَ أَحْمَدُ شَرِيحُ عَضْدَةٍ	مَالِكَ حُكْمُهُمْ يُرَى قَدْ سَدَّدَةٍ
6708	وَالشَّافِعِيُّ لِلقَاضِي جَازٍ فِي القَضَا	يَقْضَى بِعِلْمٍ حَيْثُ حَسَّ بِالرِّضَا
6709	عُمْدَةٌ مَالِكَ حَدِيثُ عَائِشَةَ	فَفِي شَجَاجِ الجَهْمِ زَادَ إِرْشَةَ
6710	فَفِي انْفِرَادٍ أَعْلَنُوا رِضَاهُمْ	وَفِي الحُشُودِ أَوْضَحُوا سُخْطَهُمْ
6711	يَكْدُلُ أَنَّهُ بِعِلْمٍ مَا حَكَمَ	رَدُّوا بِلا فَرَادَهُمْ حَتَّى نَعَمَ
6712	وَمَنْ بِعِلْمٍ قَالَ يَحْكُمُ الحَكَمَ	هِنْدُ قَضَى لَهَا شَفِيعٌ لِلأَمَمِ

- 6713 بقوله لها أخذي لما كفى
6714 والعلماء خصصوا ذا الحكماء
لكن بمعروف حديث المصطفى
في غير حد ينصفون الخصما

الفصل الرابع:

في الإقرار

- 6715 إن يك بيننا يكون الحكم
6716 وأتفقوا بأنه في المال
ممن يجوز منه ذاك العلم
في مرة واحدة في الحال

الباب الرابع:

فيمن يقضي عليه أو له

- 6717 يقضي لمن ليس عليه يتهم
6718 وحكمتهم في حاضر ومسلم
6719 لمالك والشافعي وصحبه
متهم فيه خلاف ما حسم
في غائب وكافر خلف نمي
فكلهم يقضي بهذا بينهم

الباب الخامس:

في كيفية القضاء

- 6720 وواجب عليه أن يسوي
6721 ومنهما يسمع أقوالاً معاً
6722 في العين أو في ذمة للدعوة
6723 قيل مصدق وإن أخصرماً
6724 والخلف في الأعيان للأئمة
بين الخصوم عن علي روي
يثبت مدع يمين المدعى
والمدعى مطالب بالحجة
يعطى براءة يريد نشرها
دعواه كل عدلاً حكمه

الباب السادس:

في وقت القضاء

- 6725 يقسم ذا الباب إلي فصول
6726 ووقت تنفيذ وفي المحل
في حال قاض وقته المأمول
زوال أيدي عنه والتخلي

لَمَالِكَ وَإِنْ يَكُنْ عَطْشَانَا	لَا يَقْضِي قَاضٍ إِنْ يَكُنْ غَضْبَانَا	6727
نَهَى الرَّسُولَ مُثَبِّتٌ لِلْسَّبَبِ	وَفَاسِدٌ قَضَاؤُهُ فِي الْغَضَبِ	6728
لِذَلِكَ حُكْمُهُ فَسَادًا وَصَفَا	إِبْطَالُ مَا لِأَمْرِهِ قَدْ خَالَفَا	6729
مَنْ قَبْلَ إِعْذَارٍ بِهِ إِذَا صَدَرَ	تَوْقِيفُهُ عِنْدَ الثُّبُوتِ إِنْ أَمَرَ	2730
أَكْثَرُهَا يَقْضِي بِهِ الْحُكَّامُ	وَالْقَاضِي قَالَ تُقَسِّمُ الْأَحْكَامُ	6731
إِلَيْهِ فِي فِضَائِلِ مَطْلُوبِ	وَالْبَعْضُ لَا يَقْضِي بِهِ مَنْدُوبِ	6732
وَبَعْضُهَا لِكِفِّهِمْ عَنْ فِعْلِ	وَبَعْضُهَا فِي طَلَبِ لِلْعَدْلِ	6733
يُرِيدُهَا حَفْظًا عَلَى الْإِنْسَانِ	وَبَعْضُهَا سَلَامَةً الْأَبْدَانِ	6734
وَحَفْظُ أَمْنِهِمْ بِلا تَخَاذُلِ	وَحَفْظُ الْاجْتِمَاعِ وَالتَّوَاضُلِ	6735
أَمْرٌ بِخَيْرِ تَرْكُهُ مُسْتَهْجَنُ	وَالْحُبُّ وَالْبُغْضُ كَذَا التَّعَاوُنُ	6736
فِي أَرْبَعِ الْأَجْنَاسِ عَبْرَ الْمِلَّةِ	وَقُسِّمَتْ فِضَائِلُ لِلْأُمَّةِ	6737
بِفَضْلِهَا يُطَبَّقُ الْقَضَاءُ	فَضِيلَةٌ وَعِفَّةٌ سَخَاءُ	6738

الخاتمة جعلها الله مقبولة

جَعَلْتُهُ بِالنِّظْمِ طَوْعَ الْمُبْتَدِ	قَدْ انْتَهَى بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ	6739
لَمْ أَرَ نَظْمًا قَبْلَ ذَا لَهُ صَدَرَ	أَسْهَبْتُ فِي بَعْضٍ وَبَعْضٌ مُخْتَصِرٌ	6740
وَبَعْضُهُ نَظْمُهُ بِوَصْفِهِ	فَبَعْضُهُ نَظْمُهُ بِحَرْفِهِ	6741
فِي الْعَشْرِ وَالْأَلْفَيْنِ طُلُجْمُهُ	وَشَهْرُ سِتٍّ فِيهِ تَمَّ نَظْمُهُ	6742
وَالنَّفْعُ مِنْهُ لِلْجَمِيعِ يُكْتَبُ	قَبُولُهُ عِنْدَ الْعَظِيمِ يُطَلَبُ	6743
وَمَحْوُ ذَنْبِ عَالِقٍ بِمُجْهَتِي	أَرْجُو مِنَ الْإِلَهِ عَفْوَ الزَّلَّةِ	6744
لَبِّثُ عِلْمٍ نَافِعٍ لِلْمُبْتَدِي	صَلَّى عَلَى مُوَفَّقِ الْمُجْتَهِدِ	6745



الفهرس

- 11 مقدمة الناظم
- 12 المقدمة الأصولية
- ### كتاب الصمارة
- 14 الباب الأول: الوضوء والدليل على وجوبه
- 15 الباب الثاني: أفعال الوضوء
- 15 المسألة الأولى: من الشروط النية
- 15 المسألة الثانية: غسل اليدين قبل إدخالهما في الإناء
- 16 المسألة الثالثة: من الأركان: المضمضة والاستنشاق
- 16 المسألة الرابعة: غسل الوجه وتحديدده
- 17 المسألة الخامسة: من التحديد غسل اليدين
- 17 المسألة السادسة: اختلافهم في القدر الجزئ من مسح الرأس
- 18 المسألة السابعة: عدد مرات إسباغ الماء
- 18 المسألة الثامنة: المسح على العمامة
- 19 المسألة التاسعة: من الأركان مسح الأذنين
- 19 المسألة العاشرة: من صفات «غسل الرجلين»
- 20 المسألة الحادية عشرة: ترتيب أفعال الوضوء
- 21 المسألة الثانية عشرة: في شروط الموالاة في الوضوء
- 21 - حكم المسح على الخفين
- 21 المسألة الأولى: جواز المسح على الخفين
- 22 المسألة الثانية: كيفية وتحديد محل المسح على الخفين
- 23 المسألة الثالثة: في المسح على الجوربين
- 23 المسألة الرابعة: في صفة الخف
- 23 المسألة الخامسة: في مدة المسح على الخفين
- 24 المسألة السادسة: في شروط المسح على الخفين
- 25 المسألة السابعة: فيما ينقض المسح على الخفين
- 25 الباب الثالث: في العماء
- 26 المسألة الأولى: في اختلافهم على الماء المتنجس

- 27 المسألة الثانية: في اختلافهم على الماء المتغير
- 27 المسألة الثالثة: في اختلافهم على الماء المستعمل
- 28 المسألة الرابعة: في اختلافهم على حكم الآسار
- 28 المسألة الخامسة: في اختلافهم فيما بقي من الماء بعد تطهر الرجل والمرأة منه
- 29 المسألة السادسة: في الوضوء بنبذ التمر
- 29 الباب الرابع: في نواقض الوضوء
- 30 المسألة الأولى: في ما يخرج من نجس من الجسد
- 30 المسألة الثانية: في اختلافهم في النوم
- 32 المسألة الثالثة: اختلافهم في لمس النساء
- 33 المسألة الرابعة: اختلافهم في مس الذكر
- 34 المسألة الخامسة: في الوضوء من أكل ما مسته النار
- 34 المسألة السادسة: الضحك في الصلاة
- 34 المسألة السابعة: في حمل الميت وذهاب العقل
- 35 الباب الخامس: وهو معرفة الأفعال التي تُشترط هذه الطهارة في فعلها
- 35 المسألة الأولى: في اختلافهم في الوضوء لمس المصحف
- 35 المسألة الثانية: اختلافهم في أكل ونوم وجماع الجنب
- 36 المسألة الثالثة: اختلافهم في الطواف
- 36 المسألة الرابعة: اختلافهم في قراءة القرآن والذكر

كتاب الغسل

- 36 الباب الأول: في معرفة العمل في هذه الطهارة
- 37 المسألة الأولى: في ذلك
- 37 المسألة الثانية: اختلافهم في النية
- 37 المسألة الثالثة: في المضمضة والاستنشاق
- 38 المسألة الرابعة: في الفور والترتيب
- 38 الباب الثاني: في معرفة نواقض هذه الطهارة
- 38 المسألة الأولى: في اختلافهم في الوطء
- 39 المسألة الثانية: المنى الموجب للغسل
- 40 الباب الثالث: في أحكام هذين الحدثين: أعني الجنابة والحيض
- 40 - أما أحكام الحدث الذي هو الجنابة ففيه ثلاث مسائل
- 40 المسألة الأولى: اختلافهم في دخول المسجد
- 40 المسألة الثانية: اختلافهم في مسّ الجنب للمصحف

- 40 المسألة الثالثة: اختلافهم في قراءة القرآن للجنب
- 41 - أحكام الدماء الخارجة من الرحم الكلام المحيط بأصولها
- 41 الباب الأول: أنواع الدماء الخارجة من الرحم
- 41 الباب الثاني: في علامات الطهر والحيض
- 41 المسألة الأولى: اختلافهم في مدة الحيض والطهر
- 42 المسألة الثانية: اختلافهم في الحيضة المنقطعة
- 42 المسألة الثالثة: اختلافهم في مدة النفاس
- 43 المسألة الرابعة: اختلافهم في الدم الذي تراه الحامل
- 43 المسألة الخامسة: اختلافهم في الصفرة والكدرة هل هي حيض؟
- 44 المسألة السادسة: اختلافهم في علامة الطهر
- 44 المسألة السابعة: اختلافهم في المستحاضة
- 44 الباب الثالث: معرفة أحكام الحيض والاستحاضة
- 45 المسألة الأولى: اختلافهم في مباشرة الحائض
- 45 المسألة الثانية: اختلافهم في وطء الحائض في طهر قبل الاغتسال
- 46 المسألة الثالثة: اختلافهم في كفارة إتيان الحائض
- 46 المسألة الرابعة: اختلافهم في وضوء المستحاضة
- 47 المسألة الخامسة: اختلافهم في وطء المستحاضة

كتاب التيمم

- 48 الباب الأول: معرفة الطهارة التي هذه الطهارة بدل عنها
- 49 الباب الثاني: معرفة من تجوز له هذه الطهارة
- 49 الباب الثالث: معرفة شروط جواز هذه الطهارة
- 49 المسألة الأولى: في النية
- 50 المسألة الثانية: اختلافهم في طلب الماء
- 50 المسألة الثالثة: اختلافهم في دخول الوقت
- 50 الباب الرابع: في صفة هذه الطهارة
- 50 المسألة الأولى: اختلافهم في حد مسح اليدين
- 51 المسألة الثانية: اختلافهم في عدد ضربات التيمم
- 51 المسألة الثالثة: اختلافهم في إيصال التراب إلى أعضاء التيمم
- 52 الباب الخامس: فيما تصنع به هذه الطاهرة
- 53 الباب السادس: نواقض هذه الطاهرة
- 53 المسألة الأولى: في حكم أداء صلاة أخرى

- 53 المسألة الثانية: هل ينقضها وجود الماء؟
 54 الباب السابع: في الأشياء التي هذه الطهارة شرط في صحتها

كتاب الكهارة من النجس

- 54 الباب الأول: في معرفة حكم هذه الطهارة
 55 الباب الثاني: في معرفة أنواع النجاسات
 55 المسألة الأولى: في اختلافهم من مية الحيوان الذي لا دم له
 56 المسألة الثانية: اختلافهم في أجزاء الميتة
 56 المسألة الثالثة: اختلافهم في جلد الميتة
 57 المسألة الرابعة: الحكم في دم الحيوان
 57 المسألة الخامسة: حكم البول
 58 المسألة السادسة: في حكم ما يعفي عنه من النجاسات
 58 المسألة السابعة: اختلافهم في المنى
 58 الباب الثالث: من معرفة المحال التي يجب إزالتها عنها
 59 الباب الرابع: في الشيء الذي تزال به
 59 الباب الخامس: في صفة إزالتها
 61 الباب السادس: في آداب الاستنجاء

كتاب الصلاة

- 61 الجملة الأولى
 61 المسألة الأولى: في بيان وجوب الصلاة
 62 المسألة الثانية: في بيان عدد الواجبات منها
 62 المسألة الثالثة: بيان على من تجب الصلاة
 62 المسألة الرابعة: أحكام تارك الصلاة متعمدا
 63 الجملة الثانية: في شروط الصلاة
 63 الباب الأول: في معرفة الأوقات
 63 الفصل الأول: في معرفة الأوقات المأمور بها
 63 القسم الأول: الأوقات الموسعة والمختارة
 64 المسألة الأولى: في وقت الظهر
 65 المسألة الثانية: في صلاة العصر
 65 المسألة الثالثة: في وقت المغرب
 66 المسألة الرابعة: صلاة العشاء

67	المسألة الخامسة: في وقت الصبح
67	القسم الثاني من الفصل الأول: في أوقات الضرورة والعذر
67	المسألة الأولى: في الصلوات التي لها ضرورة وعذر
68	المسألة الثانية: في حدود أوقات الضرورة والعذر
68	المسألة الثالثة: في أهل الأعذار
70	الفصل الثاني من الباب الأول: في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها
70	المسألة الأولى: في عدد الأوقات المنهي عن الصلاة فيها
71	المسألة الثانية: في الصلوات التي يتعلق النهي عن فعلها فيها
72	الباب الثاني: في معرفة الأذان والإقامة
72	الفصل الأول: في الأذان
72	القسم الأول: في صفة الأذان
73	القسم الثاني من الفصل الأول من الباب الثاني: في حكم الأذان
73	القسم الثالث من الفصل الأول: في وقت الأذان
74	القسم الرابع من الفصل الأول: في شروط الأذان
75	القسم الخامس: فيما يقوله السامع للمؤذن
75	الفصل الثاني من الباب الثاني من الجملة الثانية: في الإقامة
76	الباب الثالث من الجملة الثانية: في القبلة
76	المسألة الأولى: هل الفرض هو العين أو الجهة؟
77	المسألة الثانية: في الاجتهاد في القبلة
78	المسألة الثالثة: في الصلاة داخل الكعبة
78	المسألة الرابعة: في سترة المصلي
79	الباب الرابع من الجملة الثانية
79	الفصل الأول: في ستر العورة
79	المسألة الأولى: هل الستر شرط من شروط صحة الصلاة؟
79	المسألة الثانية: في حد العورة من الرجل
80	المسألة الثالثة: في حد العورة من المرأة
80	الفصل الثاني: فيما يجزئ من اللباس في الصلاة
81	الباب الخامس: في الطهارة من النجس في الصلاة
81	الباب السادس: في المواضع التي لا يصلي فيها
82	الباب السابع: في معرفة التروك التي هي شروط في صحة الصلاة
82	الباب الثامن: في معرفة النية وكيفية اشتراطها في الصلاة

83	الجملة الثالثة من كتاب الصلاة: في أركانها
83	الباب الأول: في صلاة الحاضر المنفرد الآمن الصحيح
83	الفصل الأول: في أقوال الصلاة
83	المسألة الأولى: في الواجب من التكبير
84	المسألة الثانية: في لفظ التكبير الجزئ
84	المسألة الثالثة: في دعاء التوجه في الصلاة
84	المسألة الرابعة: قراءة البسملة
85	المسألة الخامسة: في قراءة القرآن
85	المسألة السادسة: فيما يقوله في الركوع والسجود
86	المسألة السابعة: في التشهد
86	المسألة الثامنة: في التسليم
86	المسألة التاسعة: في القنوت
87	الفصل الثاني: في الأفعال التي هي أركان
87	المسألة الأولى: في رفع اليدين
88	المسألة الثانية: في الاعتدال من الركوع وفي الركوع
88	المسألة الثالثة: في هيئة الجلوس
88	المسألة الرابعة: في جلسة الوسطى والأخيرة
89	المسألة الخامسة: في وضع اليدين إحداها على الأخرى (القبض)
89	المسألة السادسة: في النهوض من السجود، وهل يتورك؟
90	المسألة السابعة: في أعضاء السجود
90	المسألة الثامنة: في النهي عن الإقعاء
91	الباب الثاني من الجملة الثالثة: في هذا الباب الكلام المحيط بقواعده
91	الفصل الأول: في معرفة حكم صلاة الجماعة
91	المسألة الأولى: وجوب الجماعة على من سمع النداء
91	المسألة الثانية: فيمن دخل على الجماعة وكان قد صلى
92	الفصل الثاني: في معرفة شروط الإمامة ومن أولى بالتقديم وأحكام الإمام الخاصة به
92	المسألة الأولى: في من أولى الناس بالإمامة
92	المسألة الثانية: في إمامة الصبي
92	المسألة الثالثة: في إمامة الفاسق
92	المسألة الرابعة: في إمامة المرأة
93	في أحكام الإمام الخاصة به

93	المسألة الأولى: هل يؤمن الإمام إذا فرغ من الفاتحة؟
93	المسألة الثانية: متى يكبر الإمام تكبيرة الإحرام؟
94	المسألة الثالثة: في الفتح على الإمام
94	المسألة الرابعة: في موضع الإمام من المأمومين
94	- في نية الإمام للإمامة
94	الفصل الثالث: في مقام المأموم من الإمام والأحكام الخاصة بالمأمومين
94	المسألة الأولى: في مقام المأموم من الإمام
95	- موقف المرأة من الإمام
95	- فضل الصف الأول وتراص الصفوف
95	المسألة الثانية: صلاة الشخص خلف الصف وحده
95	المسألة الثالثة: في الإمراع إلى الصلاة
96	المسألة الرابعة: متى ينهض إلى الصلاة؟
96	المسألة الخامسة: في الاقتداء بالإمام قبل الوصول إليه
96	الفصل الرابع: في معرفة ما يجب على المأموم أن يتبع فيه الإمام
97	المسألة الأولى: هل الإمام فقط هو الذي يقول: سمع الله لمن حمده؟
97	المسألة الثانية: صلاة القائم خلف القاعد
98	الفصل الخامس: في صفة الاتباع
98	المسألة الأولى: وقت تكبيرة الإحرام للمأموم
98	المسألة الثانية: رفع رأس المأموم قبل الإمام
98	الفصل السادس: فيما حمله الإمام عن المأمومين
99	الفصل السابع: في الأشياء التي إن فسدت بها صلاة الإمام يتعدى الفساد إلى المأمومين
100	الباب الثالث من الجملة الثالثة
100	الفصل الأول: وجوب الجمعة وعلى من تجب عليه
100	الفصل الثاني: في شروط الجمعة
101	الفصل الثالث: في الأركان
101	المسألة الأولى: في الخطبة
101	المسألة الثانية: في مقدار الخطبة
101	المسألة الثالثة: في الإنصات
102	المسألة الرابعة: صلاة ركعتين لمن يدخل المسجد والإمام يخطب
102	المسألة الخامسة: القراءة المسنونة في صلاة الجمعة
102	الفصل الرابع: في أحكام الجمعة

102	المسألة الأولى: في غسل الجمعة
103	المسألة الثانية: وجوب الجمعة على من هو خارج المصر
103	المسألة الثالثة: في وقت الرواح إلى الجمعة المرغب فيه
103	المسألة الرابعة: حكم البيع وقت الجمعة
104	الباب الرابع: في صلاة السفر
104	الفصل الأول: في القصر
105	الفصل الثاني: في الجمع
105	المسألة الأولى: في جواز الجمع
105	المسألة الثانية: في صفة الجمع
106	المسألة الثالثة: في مبيحات الجمع
106	الباب الخامس من الجملة الثالثة: وهو القول في صلاة الخوف
106	الصفة الأولى
107	الصفة الثانية
107	الصفة الثالثة
107	الصفة الرابعة لصلاة الخوف
107	الصفة الخامسة
108	الصفة السادسة لصلاة الخوف
108	الصفة السابعة
108	الباب السادس من الجملة الثالثة: في صلاة المريض
108	الجملة الرابعة: وتشتمل على التي ليست أداء من الصلوات
108	الباب الأول: في الإعادة
109	المسألة الأولى: في الحدث
109	المسألة الثانية: في المرور بين يدي المصلي
109	المسألة الثالثة: النفخ في الصلاة
109	المسألة الرابعة: في الضحك في الصلاة
110	المسألة الخامسة: في صلاة الحاقن
110	المسألة السادسة: في رد السلام أثناء الصلاة
110	الباب الثاني: في القضاء
111	صفة القضاء وشروطه
111	المسألة الأولى
112	المسألة الثانية: قضاء بعض الصلاة بسبب النسيان

112	الباب الثالث في الجملة الرابعة: من سجود السهو
112	الفصل الأول: حكم سجود السهو
113	الفصل الثاني: مواضع سجود السهو
113	الفصل الثالث: في معرفة الأقوال والأفعال التي يسجد لها
113	الفصل الرابع: في صفة سجود السهو
114	الفصل الخامس: في معرفة من يجب عليه سجود السهو
114	الفصل السادس: فيما ينه الإمام الإمام إذا سهى

كتاب الصلاة الثاني

115	الباب الأول: في الوتر
115	الباب الثاني: في ركعتي الفجر
116	الباب الثالث: في النوافل
116	الباب الرابع: في ركعتي دخول المسجد
116	الباب الخامس: في قيام رمضان
117	الباب السادس: في صلاة الكسوف
117	المسألة الأولى: في صفة صلاة الكسوف
117	المسألة الثانية: في القراءة في صلاة الكسوف
118	المسألة الثالثة: في وقت صلاة الكسوف
118	المسألة الرابعة: في خطبة صلاة الكسوف
118	المسألة الخامسة: في صلاة كسوف القمر
118	الباب السابع: في صلاة الاستسقاء
119	الباب الثامن: في صلاة العيدين
119	الباب التاسع: في سجود القرآن

كتاب أحكام الميت

120	الباب الأول: فيما يستحب أن يفعل به عند الاحتضار وبعده
121	الباب الثاني: في غسل الميت
121	الفصل الأول: في حكم الغسل
121	الفصل الثاني: فيمن يجب غسله من الموتى
121	الفصل الثالث: فيمن يجوز أن يغسل الميت
122	الفصل الرابع: في صفة الغسل
122	المسألة الأولى: في نزع القميص للغسل

122	المسألة الثانية: وضوء الميت
123	المسألة الثالثة: في عدد الغسل
123	الباب الثالث: في الأكفان
123	الباب الرابع: في صفة المشي مع الجنازة
124	الباب الخامس: في الصلاة على الجنازة
124	الفصل الأول: في صفة صلاة الجنازة
124	المسألة الأولى: في عدد تكبيرات صلاة الجنازة
124	المسألة الثانية: في القراءة في صلاة الجنازة
125	المسألة الثالثة: في التسليم من صلاة الجنازة
125	المسألة الرابعة: في موقف الإمام من الجنازة
125	المسألة الخامسة: في ترتيب الجنائز
125	المسألة السادسة: في المسبوق في صلاة الجنازة
126	المسألة السابعة: في الصلاة على القبر
126	الفصل الثاني: فيمن يصلى عليه ومن أولى بالتقديم
127	الفصل الثالث: في وقت الصلاة على الجنازة
127	الفصل الرابع: في مواضع الصلاة
127	الفصل الخامس: في شروط الصلاة على الجنازة
128	الباب السادس: في الدفن

كتاب الزكاة

128	الجملة الأولى: وأما على من تجب عليه الزكاة
129	المسألة الأولى: في زكاة الثمار
129	المسألة الثانية: في زكاة الأرض المستأجرة
130	مسائل تتعلق بالمالك
130	المسألة الأولى: في حال ضاعت الزكاة
130	المسألة الثانية: في حال هلاك بعض المال قبل إخراج الزكاة
131	المسألة الثالثة: في حال موت من عليه الزكاة
131	المسألة الرابعة: في حال بيع الزرع وفيه زكاة
132	الجملة الثانية: وأما ما تجب فيه الزكاة من الأموال
132	الجملة الثالثة: وأما معرفة النصاب في واحد من هذه الأموال عند الزكاة
132	الفصل الأول: في الذهب والفضة
132	المسألة الأولى: في اختلافهم في نصاب الذهب

- 133 المسألة الثانية: في خلافهم فيما زاد عن النصاب
- 133 المسألة الثالثة: وهي ضم الذهب إلى الفضة.
- 134 المسألة الرابعة: زكاة الشريكين
- 134 المسألة الخامسة: وهي اختلافهم في اعتبار النصاب في المعدن
- 134 الفصل الثاني: في نصاب الإبل الواجب فيها
- 135 المسألة الأولى: الخلاف فيما زاد على المائة والعشرين
- 136 المسألة الثانية: في عدم السن الواجبة عليه
- 136 المسألة الثالثة: في وجوب الزكاة في صغار الإبل
- 136 الفصل الثالث: في نصاب البقر وقدر الواجب في ذلك
- 137 الفصل الرابع: في نصاب الغنم وقدر الواجب في ذلك
- 137 الفصل الخامس: في نصاب الحبوب والثمار والقدر الواجب في ذلك
- 138 المسألة الأولى: في ضم الحبوب بعضها إلى بعض
- 138 المسألة الثانية: في تقدير النصاب بالخرص
- 138 المسألة الثالثة: هل يحسب أكله بتلك الفترة قبل الحصاد
- 139 الفصل السادس: نصاب العروض
- 139 الجملة الرابعة: في وقت الزكاة
- 139 المسألة الأولى: في اشتراط الحول في المعدن
- 140 المسألة الثانية: في اعتبار حول ربح المال
- 140 المسألة الثالثة: في حول الفوائد الواردة على مال تجب فيه الزكاة
- 140 المسألة الرابعة: في اعتبار حول الدين
- 141 المسألة الخامسة: في حول العروض قال ابن رشد تقدم القول فيها
- 141 المسألة السادسة: في حول فائدة الماشية
- 141 المسألة السابعة: حول نسل الغنم
- 141 المسألة الثامنة: في إخراج الزكاة قبل الحول
- 142 الجملة الخامسة: فيمن تجب له الصدقة
- 142 الفصل الأول: في عدد الأصناف الذين تجب لهم الزكاة
- 142 المسألة الأولى: الأصناف الذين تجب لهم الزكاة
- 142 المسألة الثانية: هل للمؤلفة قلوبهم حق باق إلى اليوم أم لا؟
- 143 الفصل الثاني: في الصفة التي تقتضي صرفها إليهم
- 144 الفصل الثالث: كم يجب لهم؟

كتاب زكاة الفطر

- 144 الفصل الأول: في معرفة حكمها
 145 الفصل الثاني: فيمن تجب عليه وعن تجب؟
 145 الفصل الثالث: مما تجب؟
 146 الفصل الرابع: متى تجب زكاة الفطر؟
 146 الفصل الخامس: في مصرفها

كتاب الصيام

- 146 القسم الأول
 146 الجملة الأولى: معرفة أنواع الصيام
 147 الجملة الثانية: في الأركان
 147 الركن الأول: الزمان
 149 الركن الثاني: الإمساك
 150 الركن الثالث: هو النية
 150 القسم الثاني: من الصوم المفروض الكلام في الفطر وأحكامه
 150 المسألة الأولى: في صوم المريض والمسافر هل يجزئهما الصوم عن الفرض
 151 المسألة الثانية: في الصوم هل هو أفضل للمسافر أم الفطر؟
 151 المسألة الثالثة: في السفر والمرض المبيحان للفطر
 151 المسألة الرابعة: متى يفطر المسافر؟
 152 المسألة الخامسة: هل يجوز للصائم أن ينشئ سفراً ثم لا يصوم؟
 152 قضاء المسافر والمريض للصيام
 152 المسألة الأولى: هل المسافر والمريض يقضيان الصوم تتابعاً؟
 152 المسألة الثانية: في تأخير القضاء إلى رمضان
 153 المسألة الثالثة: في من مات ولم يقض الصوم
 153 - في حكم فطر المرضع والحامل والشيخ الكبير
 153 هل يقضي من أفطر بالجماع عمداً؟
 154 أحكام تتعلق بالصنف الذي لا يجوز له الفطر
 154 المسألة الأولى: هل تجب الكفارة بالأكل والشرب عمداً؟
 154 المسألة الثانية: في حكم من أفطر بجماع ناسياً
 154 المسألة الثالثة: في وجوب كفارة الجماع على المرأة
 154 المسألة الرابعة: في هذه الكفارة هل هي على الترتيب

155	المسألة الخامسة: في مقدار كفارة الجماع
155	المسألة السادسة: في تكرار الكفارة
155	المسألة السابعة: حكم الكفارة في حكم الاعسار
156	كتاب الصيام الثاني: وهو المندوب إليه
157	كتاب الاعتكاف

كتاب الحج

158	الجنس الأول: في الوجوب والشروط
159	القول الأول في الجنس الثاني: من أركان الحج والعمرة
159	القول في شروط الإحرام
160	- في الميقات المكاني
160	- في الميقات الزمني
161	القول في التروك: وهو ما يمنع الإحرام من الأمور المباحة للحلال
162	وأما المحظور الخامس فهو الاصطياد
163	القول في أنواع هذا النسك
163	القول في التمتع
164	القول في القارن
165	القول في الإحرام
166	القول في الطواف بالبيت والكلام فيه في صفته، وشروطه، وحكمه في الوجوب أو الندب وفي أعداده
166	القول في الصفة
166	القول في شروط الطواف
167	القول في أعداده وأحكام الطواف
167	القول في السعي بين الصفا والمروة وحكمه وصفته وفي شروطه وفي ترتيبه
167	في حكم السعي بين الصفا والمروة
168	القول في صفة السعي
168	في شروطه
168	في ترتيب السعي
168	الخروج إلى عرفة
168	- في حكم الوقوف بعرفة
169	في شروط الوقوف بعرفة
169	القول في أفعال مزدلفة
170	القول في رمي الجمار

171	القول في الإحصار
171	القول في أحكام جزاء الصيد
172	القول في فدية الأذى وحكم الحالق رأسه قبل محل الحلق
173	القول في كفارة المتمتع
174	القول في الكفارات المسكوت عنها
175	القول في الهدى

كتاب الجماد

177	الجملة الأولى
177	الفصل الأول: في معرفة حكم هذه الوظيفة
178	الفصل الثاني: في معرفة الذين يحاربون
178	الفصل الثالث: في معرفة ما يجوز من النكاح في العدو
179	الفصل الرابع: شروط الحرب
180	الفصل الخامس: في معرفة العدد الذي لا يجوز الفرار عنهم
180	الفصل السادس: في جواز المهادنة
180	الفصل السابع: لماذا يحاربون؟
181	الجملة الثانية
181	الفصل الأول: في حكم خمس الغنيمة
182	الفصل الثاني: في حكم الأربعة أخماس
183	الفصل الثالث: في حكم الأنفال
183	المسألة الأولى: في أي شيء يكون النفل؟
184	المسألة الثانية: مقدار النفل
184	المسألة الثالثة: هل يجوز الوعد بالنفل قبل الحرب
185	المسألة الرابعة: هل يجب السلب للقاتل دون أن ينقله الامام؟
185	الفصل الرابع: في حكم ما وجد من أموال المسلمين عند الكفار
186	الفصل الخامس: في حكم ما فتح المسلمون من الأرض عنوة
186	الفصل السادس: في قسمة الفيء
187	الفصل السابع: في الجزية
187	المسألة الأولى: ممن يجوز أخذ الجزية؟
187	المسألة الثانية: الأصناف الذين تجب عليهم الجزية
187	المسألة الثالثة: في مقدار الجزية
188	المسألة الرابعة: متى تجب الجزية ومتى تسقط؟

- 188 المسألة الخامسة: كم أصناف الجزية؟
 189 المسألة السادسة: مصارف الجزية

كتاب الأيمان

- 189 الجملة الأولى
 189 الفصل الأول: في معرفة الأيمان المباحة وتمييزها من غيرها
 189 الفصل الثاني: في معرفة الأيمان اللغوية والمنعقدة
 190 الفصل الثالث: الأيمان التي ترفعها الكفارة والتي لا ترفعها
 190 المسألة الأولى: حكم الأيمان بالله المنعقدة
 190 المسألة الثانية: حكم من صرح بالكفر أو الشرك
 191 المسألة الثالثة: ما يخرج مخرج الشرط
 191 المسألة الرابعة: اختلفوا في قول القائل أقسم وأشهد
 191 الجملة الثانية: في معرفة الأشياء الرافعة للأيمان
 191 القسم الأول: النظر في الاستثناء
 191 الفصل الأول: في شرط الاستثناء المؤثر في اليمين
 191 المسألة الأولى: شروط الاستثناء بالقسم
 192 المسألة الثانية: اشتراط النطق في الاستثناء
 192 المسألة الثالثة: هل تنفع النية الحادثة في الاستثناء بعد انقضاء اليمين؟
 192 الفصل الثاني: في تعريف الأيمان التي يؤثر فيها الاستثناء وغيرها
 193 القسم الثاني من الجملة الثانية: النظر في الكفارات
 193 الفصل الأول: في موجب الحنث وشروطه وأحكامه
 193 المسألة الأولى: إذا أتى بالمخالف ناسياً أو مكرهاً
 193 المسألة الثانية: من حلف على شيء ففعل بعضه
 194 المسألة الثالثة: هل يتعلق اليمين بالمعنى المساوي لصيغة اللفظ وبمفهومه؟
 194 المسألة الرابعة: هل اليمين على نية الحالف أو المستحلف؟
 194 الفصل الثاني: في رافع الحنث
 194 المسألة الأولى: مقدار الإطعام
 195 المسألة الثانية: جنس الكسوة
 195 المسألة الثالثة: في اشتراط التتابع في صيام الأيام الثلاثة
 195 المسألة الرابعة: في اشتراط العدد في المساكين
 195 المسألة الخامسة: اشتراط الإسلام والحرية في المساكين
 196 المسألة السادسة: شرط سلامة الرقبة المعتقة

- المسألة السابعة : اشتراط الإيمان في الرقبة 196
 الفصل الثالث: متى ترفع الكفارة الحنث وكم ترفع؟ 196

كتاب النذور

- الفصل الأول: في أصناف النذور 197
 الفصل الثاني: فيما يلزم من النذور وما لا يلزم 197
 المسألة الأولى: فيمن نذر معصية 197
 المسألة الثانية: في تحريم شيء من المباحات 197
 الفصل الثالث: في معرفة الشيء الذي يلزم عنها وأحكامها 197
 المسألة الأولى: الواجب في النذر المطلق 197
 المسألة الثانية: نذر المشي إلى بيت الله 198
 المسألة الثالثة: من نذر أن يمشي إلى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم 199
 المسألة الرابعة: في من نذر أن ينحر ابنه في مقام إبراهيم 199
 المسألة الخامسة: من نذر أن يجعل ماله كله في سبيل الله 199

كتاب الضحايا

- الباب الأول: حكم الضحايا والمخاطب بها 200
 الباب الثاني: في أنواع الضحايا وصفاتها وأسنانها وعددها 200
 المسألة الأولى: في تمييز الجنس 200
 المسألة الثانية: في تمييز الصفات 201
 المسألة الثالثة: في معرفة السن 202
 المسألة الرابعة: في معرفة العدد 202
 الباب الثالث: في أحكام الذبح 202
 المسألة الأولى: ابتداء وقت الذبح 202
 المسألة الثانية: انتهاء وقت الذبح 203
 المسألة الثالثة: في الليالي التي تتخلل أيام النحر 203
 الباب الرابع: في أحكام لحوم الضحايا 204

كتاب الذبائح

- الباب الأول: في معرفة محل الذبح والنحر 204
 المسألة الأولى: تأثير الذكاة في الأصناف الخمسة 204
 المسألة الثانية: في أثر الذكاة في الحيوان المحرم الأكل 205
 المسألة الثالثة: أثر الذكاة في الحيوان المريض 205

206	المسألة الرابعة: في ذكاة الجنين
206	المسألة الخامسة: هل في الجراد ذكاة؟
206	المسألة السادسة: في الحيوان البرمائي
207	الباب الثاني: في الذكاة
207	المسألة الأولى: في أنواع الذكاة المختصة بكل صنف من بهيمة الأنعام
207	المسألة الثانية: في كيفية الذبح
207	أقسام هذه المسألة
207	النقطة الأولى: في عدد المقطوع
208	النقطة الثانية: في مقدار المقطوع
208	النقطة الثالثة: في مكان القطع
208	النقطة الرابعة: في جهة القطع
208	النقطة الخامسة: في نهاية المقطع
208	النقطة السادسة: في كيفية القطع
209	الباب الثالث: فيما تكون به الذكاة
209	الباب الرابع: في شروط الذكاة
209	المسألة الأولى: في اشتراط التسمية
210	المسألة الثانية: في اشتراط الاستقبال
210	المسألة الثالثة: في اشتراط النية
210	الباب الخامس: فيمن تجوز تذكيتة ومن لا تجوز
210	المسألة الأولى: ذبيحة الكتابي باستنابة من المسلم
210	المسألة الثانية: ترك ذبيحة المشركين
211	المسألة الثالثة: إذا لم يعلم أن الكتابي سمى الله على الذبيحة
211	المسألة الرابعة: ذبح الكتابي

كتاب الصيد

211	الباب الأول: في حكم الصيد ومحلّه
212	الباب الثاني: فيما يكون به الصيد
212	الباب الثالث: في معرفة الذكاة المختصة بالصيد وشروطها
213	الباب الرابع: في شروط القانص

كتاب العقيقة

213	الباب الأول: في معرفة حكمها
-----	-----------------------------

214	الباب الثاني: في معرفة محلها
214	الباب الثالث: في معرفة من يعق عنه وكم يعق؟
214	الباب الرابع: في معرفة وقت هذا النسك
214	الباب الخامس: في سن هذا النسك وصفته
215	الباب السادس: في حكم لحمها وسائر أجزائها

كتاب الأضحية والاشربة

215	الجملة الأولى: الأغذية الإنسانية حيوان ونبات
216	المسألة الأولى: حكم لحوم السباع من الطير وذوات الأربع
217	المسألة الثانية: ذوات الحافر الإنسية
217	المسألة الثالثة: لحم الحيوان الواجب قتله
217	المسألة الرابعة: الحيوانات التي تستخبثها النفوس
218	- حكم الأوان التي ينتبذ فيها
218	المسألة الأولى: الانتباز في الأسقية وغيرها
219	المسألة الثانية: حكم انتباز الخليطين
219	- الجملة الثانية: أحوالها في حال الاضطرار

كتاب النكاح

219	الباب الأول: في المقدمات
219	المسألة الأولى: حكم النكاح
220	المسألة الثانية: في حكم خطبة النكاح
220	المسألة الثالثة: الخطبة على الخطبة
220	المسألة الرابعة: النظر إلى المخطوبة قبل التزويج
220	الباب الثاني: في موجبات صحة النكاح
221	- الركن الأول: في معرفة كيفية هذا العقد
221	- الموضع الأول: في كيفية الإذن المنعقد به
221	- الموضع الثاني: المعتبر قبوله في صحة هذا العقد
221	المسألة الأولى: هل يزوج الصغيرة غير الأب؟
221	المسألة الثانية: هل يزوج الصغير غير الأب؟
222	- الموضع الثالث: عقد النكاح على الخيار
222	- الركن الثاني: في شروط العقد
222	الفصل الأول: في الأولياء

- 222 - الموضوع الأول: اشتراط الولاية.
- 223 - الموضوع الثاني: الصفات الموجبة للولاية.
- 323 - الموضوع الثالث: أصناف الولاية عند القائلين بها.
- 323 المسألة الأولى: إذا زوج الأبعد بالولاية مع حضور الأقرب.
- 224 المسألة الثانية: حال غياب الأقرب.
- 224 المسألة الثالثة: في حال غياب الأب عن ابنته البكر.
- 224 - الموضوع الرابع: في عضل الأولياء.
- 225 الفصل الثاني: الشهادة.
- 225 الفصل الثالث: في الصداق.
- 226 - الموضوع الأول: في حكمه وأركانه.
- 226 المسألة الأولى: في حكمه.
- 226 المسألة الثانية: قدر الصداق ولا حد لأكثره.
- 226 المسألة الثالثة: جنس الصداق.
- 227 المسألة الرابعة: تأجيله.
- 227 - الموضوع الثاني: في تقرر جميعه للزوجة.
- 227 - الموضوع الثالث: تشطيره.
- 227 - الموضوع الرابع: في التفويض.
- 227 المسألة الأولى: إذا طلبت المرأة في الزواج بلا مهر.
- 228 المسألة الثانية: إذا مات الزوج قبل تسمية الصداق وقبل الدخول في زواج التفويض.
- 228 - الموضوع الخامس: في الأصدقاء الفاسدة.
- 228 المسألة الأولى: إذا كان المهر مما لا يمتلك.
- 228 المسألة الثانية: إذا اقترن المهر ببيع.
- 229 المسألة الثالثة: إذا اشترط مع المهر حياء.
- 229 المسألة الرابعة: إذا استحق المهر أو وجد به عيب.
- 229 المسألة الخامسة: هل يجوز أن تحدد قيمتان للمهر لسبب.
- 230 - الموضوع السادس: في اختلاف الزوجين في الصداق.
- 230 - الركن الثالث: في معرفة محل العقد.
- 230 الفصل الأول: في مانع النسب.
- 231 الفصل الثاني: في المصاهرة.
- 231 المسألة الأولى: في شرط تحريم بنت الزوجة.
- 231 المسألة الثانية: متى تحرم بنت الزوجة؟
- 232 المسألة الثالثة: متى تحرم أم الزوجة؟

232	المسألة الرابعة: حكم الزنى في هذه المسألة
232	الفصل الثالث: في مانع الرضاع
232	المسألة الأولى: مقدار الحرمة من الرضاع
233	المسألة الثانية: في سن الرضاع
233	المسألة الثالثة: في حال المرضعة
234	المسألة الرابعة: في حكم اللبن الذي يصل الحلق من دون رضاع
234	المسألة الخامسة: في شروط اللبن
234	المسألة السادسة: اعتبار وصول اللبن إلى الحلق
234	المسألة السابعة: منزلة زوج المرضع
235	المسألة الثامنة: الشهادة على الرضاع
235	المسألة التاسعة: في صفة المرضعة
235	الفصل الرابع: في مانع الزنى
235	الفصل الخامس: مانع العدد
236	الفصل السادس: في مانع الجمع
236	الفصل السابع: في مانع الرق
236	الفصل الثامن: في مانع الكفر
237	الفصل التاسع: في مانع الإحرام
237	الفصل العاشر: في مانع المرض
238	الفصل الحادي عشر: في مانع العدة
238	الفصل الثاني عشر: في مانع الزوجية
238	المسألة الأولى: إذا أسلم الكافر وتحتة أكثر من أربع
239	المسألة الثانية: إذا أسلم أحد الزوجين قبل الآخر
239	الباب الثالث: في موجبات الخيار في النكاح
239	الفصل الأول: في خيار العيوب
240	الفصل الثاني: في خيار الإعسار بالصداق والنفقة
240	الفصل الثالث: في خيار الفقد
240	الفصل الرابع: في خيار العتق
241	الباب الرابع: في الحقوق الزوجية
242	الباب الخامس: في الأنحكة المنهي عنها بالشرع وحكمها
242	- نكاح المتعة
243	- نكاح المحلل

243 - حكم الأنكحة الفاسدة .

كتاب الطلاق

- 244 الجملة الأولى: الطلاق وما يتعلق به .
- 244 الباب الأول: الطلاق البائن والرجعي .
- 244 المسألة الأولى: الطلاق بلفظ الثلاث .
- 244 المسألة الثانية: طلاق الرق ، وهل يعتبر الزوج أو الزوجة؟ .
- 245 المسألة الثالثة: الرق مؤثر في عدد الطلاق ومن لم يجعله كذلك .
- 245 الباب الثاني: في معرفة الطلاق السني والبدعي .
- 245 - الموضع الأول: هل من شرطه أن لا يتبعها طلاقاً في العدة؟ .
- 245 - الموضع الثاني: هل المطلق ثلاثاً بلفظ واحد مطلق للسنة؟ .
- 246 - الموضع الثالث: حكم من طلق في وقت الحيض .
- 246 المسألة الأولى: حكم من طلق وقت الحيض .
- 246 المسألة الثانية: حكم الرجعة إن طلق وقت الحيض .
- 246 المسألة الثالثة: متى يوقع هذا الطلاق بعد الإيجاب أو الندب؟ .
- 247 المسألة الرابعة: متى يوقع الإيجاب في هذه المسألة؟ .
- 247 الباب الثالث: في الخلع .
- 247 الفصل الأول: في جواز وقوعه .
- 247 الفصل الثاني: في شروط وقوعه .
- 247 المسألة الأولى: في مقدار ما يجوز الخلع به .
- 248 المسألة الثانية: في صفة العوض في الخلع .
- 248 المسألة الثالثة: في الحال التي يجوز فيها الخلع واختلافهم فيها .
- 248 المسألة الرابعة: فيمن يجوز له الخلع ومن لا يجوز له .
- 248 الفصل الثالث: في نوعه .
- 249 الفصل الرابع: فيما يلحقه من الأحكام .
- 249 الباب الرابع: في تمييز الطلاق من الفسخ .
- 249 الباب الخامس: في التخيير والتمليك .
- 251 الجملة الثانية .
- 251 الباب الأول: في الطلاق وشروطه .
- 251 الفصل الأول: في ألفاظ الطلاق المطلقة .
- 251 المسألة الأولى: في حكم قول المطلق .
- 251 المسألة الثانية: فيمن قال لزوجته أنت طالق وادعى أنه أكثر من واحدة .

252	الفصل الثاني: ألفاظ الطلاق المقيدة
252	الباب الثاني: في المطلق الجائز الطلاق
253	الباب الثالث: فيمن يتعلق به الطلاق من النساء ومن لا يتعلق
253	الجملة الثالثة
253	الباب الأول: أحكام الرجعة في الطلاق الرجعي
253	الباب الثاني: في أحكام الارتجاع في الطلاق البائن
254	الجملة الرابعة
254	الباب الأول: في العدة
254	الفصل الأول: في عدة الزوجات
254	- النوع الأول: في معرفة العدة
255	- النوع الثاني: أحكام العدة
256	المسألة الأولى: إسكان المطلقة
256	المسألة الثانية: النظر في عدة الحامل
256	الباب الثاني: في المتعة
256	باب في بعث الحكيم

كتاب الإيلاء

257	المسألة الأولى: هل تطلق بانقضاء الأربعة الأشهر في الإيلاء
257	المسألة الثانية: اليمين التي يكون بها الإيلاء وقول مالك
258	المسألة الثالثة: إذا ترك الزوج الوطء بغير يمين وهل يكون إيلاء
258	المسألة الرابعة: مدة الإيلاء
258	المسألة الخامسة: نوع الطلاق الذي يقع بالإيلاء عند مالك والشافعي
258	المسألة السادسة: هل يطلق القاضي إذا أبى الزوج الفيء أو الطلاق؟
259	المسألة السابعة: هل يتكرر الإيلاء إذا طلقها ثم راجعها؟
259	المسألة الثامنة: هل تلزم الزوجة المولي منها عدة؟
259	المسألة التاسعة: إيلاء العبد وقول مالك فيه
259	المسألة العاشرة: هل شرط رجعة المولي أن يظأ؟

كتاب الكهار

260	الفصل الأول: في ألفاظ الظهار
260	الفصل الثاني: في شروط وجوب الكفارة فيه
261	الفصل الثالث: فيمن يصح فيه الظهار

- 261 الفصل الرابع: فيما يحرم على المظاهر
- 261 الفصل الخامس: هل يتكرر الظهار بتكرار النكاح؟
- 262 الفصل السادس: في دخول الإيلاء عليه
- 262 الفصل السابع: في أحكام كفارة الظهار

كتاب اللعان

- 263 الفصل الأول: في أنواع الدعاوى الموجبة له وشرطها
- 263 الفصل الثاني: من صفات المتلاعنين
- 263 الفصل الثالث: في صفة اللعان
- 264 الفصل الرابع: في حكم نكول أحدهما أو رجوعه
- 264 الفصل الخامس: في الأحكام اللازمة لتمام اللعان
- 264 كتاب الإحداد

كتاب البيوع

- 265 الجزء الأول: تعريف أنواع البيوع المطلقة
- 265 الجزء الثاني: الأسباب التي وقع النهي بفعلها عن البيع الشرعي
- 266 الباب الأول: في الأعيان المحرمة للبيع
- 266 الباب الثاني: في بيوع الربا
- 267 الفصل الأول: في معرفة الأشياء التي لا يجوز فيها التفاضل ولا يجوز فيها النساء
- 269 الفصل الثاني: معرفة الأشياء التي يجوز فيها التفاضل ولا يجوز فيها النساء
- 269 الفصل الثالث: في معرفة ما يجوز فيه الأمران معا
- 270 الفصل الرابع: في معرفة ما يعد صنفا واحدا
- 270 مسألة ما لا يجوز فيه التفاضل من اللحوم
- 270 مسألة بيع الحيوان المذبوح بالصحيح
- 271 مسألة بيع الدقيق بالحنطة مثلا بمثل
- 271 فصل في بيع الربوي الرطب بجنسه من اليايس
- 271 باب في بيوع الذرائع الربوية
- 271 مسألة الإقالة إذا دخلتها الزيادة أو النقصان
- 272 الفصل الأول: فيما يشترط فيه القبض من المبيعات
- 273 الفصل الثاني: في الاستفادات
- 273 الفصل الثالث: في الفرق بين ما يباع من الطعام مكيلا وجزافا
- 273 الباب الثالث: وهي البيوع المنهي عنها للغبن الذي سبب الغرر
- 274 الرد على الكوفيين

275	بيع مئمون واحد بثمانين
275	مسألة بيع الحاضر المرئي وجوازه
275	مسألة وأجمعوا أنه لا يبيع الأعيان إلى أجل
276	الباب الرابع: في بيوع الشروط والثنايا
277	الباب الخامس: في البيوع المنهي عنها من أجل الضرر أو الغبن
277	فصل في النهي عن تلقي الركبان
277	فصل معنى النهي عن بيع الحاضر للبادي والقول في شراء الحضري للبدوي
277	فصل النهي عن النجش ، وما هو؟
278	الباب السادس: في النهي من قبل وقت العبادات
278	القسم الأول: الأسباب والشروط المصححة للبيع
278	الباب الأول: في العقد
278	الركن الأول: العقد
279	الركن الثاني: فإنه يشترط فيه السلامة من الغرر والربا
279	الركن الثالث: فإنه يشترط فيه أن يكون مالكين أو وكيلين لمالكين
280	القسم الثاني: القول في الأحكام العامة للبيوع الصحيحة
280	الجملة الأولى: في أحكام وجود العيب في المبيعات
280	الباب الأول: في أحكام عيوب البيع
280	الفصل الأول: في معرفة العقود التي يجب فيها بوجود العيب حكم من التي لا يجب فيها
280	الفصل الثاني: في معرفة العيوب التي توجب الحكم وما شرطها الموجب للحكم فيها
281	النظر الأول
281	النظر الثاني: وأما شرط العيب الموجب للحكم
281	الفصل الثالث: في معرفة حكم العيب الموجب إذا كان المبيع لم يتغير
282	فصل القول في إعطاء البائع للمشتري قيمة العيب
282	المسألة الثانية: [إذا ابتاع رجلان شيئاً في صفقة فيجدان بها عيباً]
282	الفصل الرابع: في معرفة أصناف التغييرات الحادثة عبر المشتري وحكمها
282	باب طرو النقضان
283	الفصل الخامس: في القضاء في اختلاف الحكم عند اختلاف المتبايعين
283	الباب الثاني: في البيع بالبراءة
284	الجملة الثانية: في وقت ضمان المبيعات
284	القول في الجوائح
284	الفصل الأول: في معرفة الأسباب الفاعلة للجوائح

- 285 الفصل الثاني: في محل الجوائح من المبيعات
- 285 الفصل الثالث: في مقدار ما يوضع منه فيه
- 285 الفصل الرابع: في الوقت الذي توضع فيه
- 285 الجملة الثالثة: من جمل النظر في الأحكام
- 285 المسألة الأولى: متى يتبع الفرع الأصل ومتى لا يتبعه؟
- 286 المسألة الثانية: القول في مال العبد، وهل يتبعه في البيع؟
- 286 القسم الثالث: وهو النظر في حكم البيع الفاسد إذا وقع

كتاب الصرف

- 287 الفصل الأول: في معرفة ما هو نسيئة مما ليس بنسيئة
- 287 المسألة الأولى: بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة
- 287 المسألة الثانية: بيع السيف والمصحف المحلى ببيع بالفضة أو الذهب
- 288 المسألة الثالثة: من شرط الصرف أن يقع ناجزا واختلاف الفقهاء في الزمان
- 288 المسألة الرابعة: من اصطرف دراهم بدنانير فوجد فيها درهما زائفا
- 288 المسألة الخامسة: ما اتفقوا عليه من المراطلة
- 289 المسألة السادسة: هل يجوز تصارف دراهم بدنانير في الذمة؟
- 289 المسألة السابعة: في الاختلاف في جواز البيع والصرف

كتاب السلم

- 290 الباب الأول: في محله وشروطه
- 290 أولا: محل السلم: أي ما يجوز فيه السلم
- 290 ثانيا: شروط السلم
- 290 الشروط المتفق عليها
- 291 الشروط المختلف فيها
- 291 الأول: هل يقدر الأجل بغير الأيام
- 291 الثاني: بلد التسليم
- 291 الباب الثاني: فيما يجوز أن يقتضى من المسلم إليه بدل ما انعقد عليه السلم
ومعرض في ذلك الإقالة والتعجيل والتأخير
- 291 المسألة الأولى: إذا تعذر تسليم المسلم فيه
- 292 أولا: اختلافهم في اشتراط مكان دفع المسلم فيه
- 292 ثانيا: اختلافهم في اشتراط أن يكون الثمن مقدرا
- 293 المسألة الثانية: فيما يجوز أن يقتضى من المسلم إليه
- 293 أولا: تعذر تسليم الثمر عند حلول الأجل

- 293 ثانيا: بيع المسلم فيه إذا حان أجله قبل قبضه
- 294 ثالثا: الشراء برأس مال السلم من المسلم إليه
- 294 رابعا: إذا ندم المبتاع في السلم فقال: أقلني وانظر ك بالثمن
- 294 خامسا: في العروض الموجلة في السلم وغيره إذا أتى بها قبل محل الأجل وبعده
- 294 سادسا: العلماء فيمن أسلم إلى آخر أو باع منه طعاما
- 295 الباب الثالث: في اختلاف المتبايعين في السلم

كتاب بيع الخيار

- 295 المسألة الأولى: هل يجوز الخيار أم لا ؟
- 296 المسألة الثانية: مدة الخيار
- 296 المسألة الثالثة: اشتراط النقد فيه أم لا ؟
- 296 المسألة الرابعة: ممن ضمان المبيع مدة الخيار
- 296 المسألة الخامسة: هل يورث خيار البيع والقول في أنواع أخرى من الخيار ؟
- 297 المسألة السادسة: من يصح خياره والقول في خيار الأجنبي

كتاب بيع المرابحة

- 297 الباب الأول: فيما يعد من رأس المال وفيما لا يعد ، وفي صفة رأس المال الذي يجوز أن يبني عليه الربح
- 298 الباب الثاني: في حكم ما وقع من الزيادة أو النقصان في خبر البائع بالثمن
- 299 كتاب العريّة

كتاب الإجارة

- 300 القسم الأول: في أنواعها وشروط الصحة والفساد
- 300 القسم الثاني: في معرفة جنس الثمن والمنفعة
- 301 الجزء الثاني من هذا الكتاب: وهو النظر في أحكام الإجازات
- 301 الجملة الأولى: في موجبات هذا العقد
- 301 الجملة الثانية: وهي النظر في أحكام الطوارئ
- 301 الفصل الأول منه: وهو النظر في الفسوخ
- 302 الفصل الثاني: وهو النظر في الضمان
- 302 الفصل الثالث: في معرفة حكم الاختلاف
- 302 كتاب الجعل

كتاب القراض

- 303 الباب الأول: في محله
- 303 الباب الثاني : في مسائل الشروط
- 304 القول في أحكام الطوارئ
- 304 القول في حكم القراض الفاسد
- 304 القول في اختلاف المتقارضين

كتاب المساقاة

- 305 القول في جواز المساقاة
- 305 القول في صحة المساقاة
- 305 الركن الأول: في محل المساقاة
- 306 الركن الثاني: الذي هو العمل
- 306 الركن الثالث: تجوز المساقاة بكل ما اتفقا عليه
- 306 الركن الرابع: في اشتراط الوقت
- 307 القول في أحكام الصّحة
- 307 أحكام المساقاة الفاسدة

كتاب الشركة

- 307 القول في شركة العنان
- 307 الركن الأول: في محل الشركة
- 308 المسألة الأولى: إذا اشتركا في صنفين
- 308 المسألة الثانية: إذا كان الصنفان لا يجوز فيهما النساء
- 308 المسألة الثالثة: الشركة بالطعام من صنف واحد
- 309 الركن الثاني
- 309 الركن الثالث: الذي هو العمل
- 309 القول في شركة المفاوضة
- 310 القول في شركة الابدان
- 310 القول في شركة الوجوه
- 310 القول في أحكام الشركة الصحيحة

كتاب الشفعة

- 311 القسم الأول: فأما وجوب الحكم بالشفعة
- 311 الركن الأول

311	الركن الثاني: الشفعة واجبة في الدور
312	الركن الثالث: في المشفوع عليه
312	الركن الرابع: فيما يأخذ الشفيع
312	المسألة الأولى: إذا كان الشفيع شريكا
313	المسألة الثانية: إذا اختلفت أسباب شركتهم هل يحجب بعضهم بعضا
313	المسألة الثالثة: إذا لم يكن الشفيع شريكا في حال البيع
313	المسألة الرابعة: إذا لم تكن الشفعة ثابتة في حال البيع
314	القسم الثاني: القول في أحكام الشفعة

كتاب القسمة

315	الباب الأول: في أنواع القسمة
315	الفصل الأول: في الرباع
315	الفصل الثاني: في العروض
316	الفصل الثالث: في المكيل والموزون
316	القول في الباب الثاني: وهو قسمة المنافع
317	الباب الثالث: القول في الأحكام

كتاب الرهون

318	الركن الأول: في الراهن
318	الركن الثاني: قالت الشافعية يصح بثلاثة شروط
318	الركن الثالث: وهو الشيء المرهون
319	القول في الشروط
319	القول في الجزء الثالث من هذا الكتاب: وهو القول في الأحكام

كتاب الحجر

320	الباب الأول: في أصناف المحجورين
321	الباب الثاني: متى يخرجون من الحجر؟
322	أما اليتيمة التي لا أب لها ولا وصي فإن فيها في المذهب قولين
322	الباب الثالث: في معرفة أحكام أفعالهم في الرد والإجازة
322	كتاب التفليس
324	كتاب الصلح
324	كتاب الكفالة
325	كتاب الحوالة

كتاب الوكالة

- 325 الباب الأول: في أركانها
326 الباب الثاني: في أحكامها
326 وأما أحكام الوكيل ففيها مسائل مشهورة
326 الباب الثالث: في مخالفة الموكل للوكيل

كتاب اللقمة

- 327 الجملة الأولى: أركانها
327 الجملة الثانية: حكم التعريف ومدته
328 باب في اللقيط
328 كتاب الوديعة
329 كتاب العارية

كتاب الغصب

- 330 الباب الأول: في الضمان
330 الركن الأول : الموجب للضمان
330 الركن الثاني : ما يجب فيه الضمان
330 الركن الثالث: وهو الواجب في الغصب
331 الباب الثاني: في الطوارئ
332 كتاب الاستحقاق

كتاب الهبات

- 332 أركان الهبة
333 القول في أنواع الهبات
334 القول في الأحكام

كتاب الوصايا

- 334 القول في الأركان
334 القول في الموصى به والنظر في جنسه وقدره
335 القول في المعنى الذي يدل عليه معنى الوصية
335 القول في الأحكام

كتاب الفرائض

- 337 ميراث الصلب

338 ميراث الزوجات
338 ميراث الأب والأم
338 ميراث الإخوة للأم
339 مسألة ميراث الإخوة للأب والأم أو للأب
339 ميراث الجد
340 ميراث الجدات
340 باب في الحجب
343 باب الولاء
343 كتاب الجنائيات

كتاب القصاص في النفوس

343 القول في شروط القاتل
344 وأما القول في الواجب
345 القول في القصاص

كتاب الجراح

345 القول في الجراح
346 القول في المجروح
346 القول في الجرح
346 كتاب الديات في النفوس

كتاب الديات فيما دون النفوس

348 القول في ديات الأعضاء
-----	-----------------------------

كتاب القسامة

349 المسألة الأولى: هل يجب الحكم بالقسامة؟
349 المسألة الثانية: ما يجب بالقسامة
350 القسامة لا تجب إلا بشبهة
350 المسألة الثالثة: من يبدأ الأيمان؟
351 المسألة الرابعة: موجب القسامة وأنها لا تجب إلا بشبهة

كتاب في أحكام الزنى

351 الباب الأول: في حد الزنى
351 الباب الثاني: في أصناف الزنية

- 352 المسألة الأولى: هل يجلد من وجب عليه الرجم قبل الرجم؟
- 352 المسألة الثانية: الإحصان
- 353 الباب الثالث: وهو معرفة ما تثبت به هذه الفاحشة
- 353 المسألة الأولى: هل يجلد من وجب عليه الرجم؟
- 353 المسألة الثانية: من اعترف بالزنى فرجع

كتاب القذف

- 354 باب في شرب الخمر

كتاب السرقة

- 354 حد السرقة
- 355 الفرق بين السرقة والخلسة
- 355 مسألة في الغصب
- 355 شروط المسروق
- 356 سرقة العروض
- 356 القدر الذي يقع به قطع اليد
- 357 القول في الواجب
- 358 القول فيما تثبت به السرقة

كتاب العرابة

- 358 الباب الأول: في النظر في العرابة
- 358 الباب الثاني: في النظر في المحارب
- 359 الباب الثالث: فيما يجب على المحارب
- 359 الباب الرابع: في مسقط الواجب عنه من التوبة
- 360 الباب الخامس: بماذا ثبت؟
- 360 فصل في حكم المحاربين على التأويل
- 361 باب في حكم المرتد

كتاب الأفضية

- 361 الباب الأول: في معرفة من يجوز قضاؤه
- 362 الباب الثاني: معرفة ما يقضي به
- 363 الباب الثالث: فيما يكون به القضاء
- 363 الفصل الأول: في الشهادة

364 الفصل الثاني: الأيمان
364 الفصل الثالث: نكول المدعى عليه عن اليمين
365 الفصل الرابع: في الإقرار
365 الباب الرابع: فيمن يقضي عليه أو له
365 الباب الخامس: في كيفية القضاء
365 الباب السادس: في وقت القضاء
366 الخاتمة
367 الفهرس